

إشكالية التنمية ووسائل النهوض

رؤية في الإصلاح

نخبة من الباحثين والكتّاب



إعداد
مركز البحوث والدراسات



إشكالية التنمية ووسائل النهوض

رؤية في الإصلاح

نخبة من الباحثين والكتاب



إعداد
مركز البحوث والدراسات

الطبــعة الأولـــى

رجب ١٤٢٩هـ - تموز (يوليو) ٢٠٠٨م

- إشكالية التنمية ووسائل النهوض.. رؤية في الإصلاح
- نخبة من الباحثين والكتاب.
- الدوحة: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ٢٠٠٨م.
- ٧٩٢ ص، ٢٤سم.
- رقم الإيداع بدار الكتب القطرية: ٥٧٦ - ٢٠٠٨
- الرقم الدولي الموحد للكتاب: ٨ - ٠٦ - ٤٤ - ٩٩٩٢١

هاتف : ٤٤٤٧٣٠٠ - فاكس: ٤٤٤٧٠٢٢

ص.ب: ٨٩٣ - الدوحة

موقعنا على الإنترنت : www.sheikhali-waqfiah.org.qa
www.Islam.gov.qa

البريد الإلكتروني: E. Mail: M_Dirasat@Islam.gov.qa

بسم الله الرحمن الرحيم

فليعبدوا رب هذا البيت الذي أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف

(قريش : ٣-٤)



حَضْرَةُ صَاحِبُ السمو

الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني

أميرُ دولةِ قطرُ



سمو

الشيخ تميم بن حمد آل ثاني

وليّ العهد الأمين

تقديم

سعادة وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية

أحمد بن عبد الله غراب المري

الحمد لله، الذي جعل النهوض والوراثة الحضارية وتداول الأيام بين الناس منوطاً بالالتزام بمهمة الصلاح في النفس والإصلاح للمجتمع، قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِي الزَّبُورِ مِنْ بَعْدِ الذِّكْرِ أَنَّ الْأَرْضَ يَرِثُهَا عِبَادِيَ الصَّالِحُونَ ﴿١٠٥﴾ إِنَّ فِي هَذَا لَبَلَاغًا لِقَوْمٍ عَابِدِينَ﴾ (الأنبياء:١٠٥-١٠٦)، فكان هذا البلاغ الخالد هو دستور النهوض الحضاري ومناط التنمية للعباد الصالحين، في كل زمان ومكان.

ذلك أن عبادة الله وعبوديته تقتضي القيام بأعباء الاستخلاف الإنساني وتعمير الأرض وإلحاق الرحمة بالعالمين وفق منهج الله؛ والرحمة بالناس تعتبر من أعلى أنواع التنمية والترقي الإنساني، كما أن القيام بهذه المهمة من أعلى أنواع أمانة التكليف، وأن التولي عن هذه الأمانة مدعاة للسقوط والتحلل والتخلف والإيذان بالاستبدال بعباد صالحين مؤهلين للقيام بأمر النهضة والتنمية كما أراد الله، قال تعالى: ﴿وَإِن تَتَوَلَّوْا يَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُونُوا أَمْثَالَكُم﴾ (محمد: ٣٠).

والصلاة والسلام على معلم الناس الخير، القائل: « **مَا أَكَلَ أَحَدٌ طَعَامًا قَطُّ خَيْرًا مِنْ أَنْ يَأْكُلَ مِنْ عَمَلِ يَدِهِ وَإِنَّ نَبِيَّ اللَّهِ دَاوُدَ عَلَيْهِ السَّلام كَانَ يَأْكُلُ مِنْ عَمَلِ يَدِهِ** » (أخرجه البخاري)، فالعمل والاحتراف الذي يعتبر دعامة الاقتصاد الوطني الأولى وسبيل التنمية للتنمية المستدامة في دين الله عبادة من العبادات، ودليل شكر الله وعبوديته: ﴿ ٱعۡمَلُوٓاْ ءَالَ دَاوُۥدَ شُكۡرٗاۚ ﴾ (سبأ:١٣).

فالله الذي قال: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَوٰةِ مِن يَوۡمِ ٱلۡجُمُعَةِ فَٱسۡعَوۡاْ إِلَىٰ ذِكۡرِ ٱللَّهِ وَذَرُواْ ٱلۡبَيۡعَۚ ﴾ (الجمعة:٩)، هو الذي قال: ﴿فَإِذَا قُضِيَتِ ٱلصَّلَوٰةُ فَٱنتَشِرُواْ فِي ٱلۡأَرۡضِ وَٱبۡتَغُواْ مِن فَضۡلِ ٱللَّهِ﴾ (الجمعة:١٠)؛ وفي عبادة الحج يقول تعالى: ﴿لِّيَشۡهَدُواْ مَنَٰفِعَ لَهُمۡ وَيَذۡكُرُواْ ٱسۡمَ ٱللَّهِ فِيٓ أَيَّامٖ مَّعۡلُومَٰتٍ﴾ (الحج:٢٨)، فالعمل الذي يعتبر ركيزة التنمية هو قرين العبادة، بل هو عبادة، ذلك أن العبادة ترتقي بخصائص الإنسان وصفاته وتؤهله للإقدام على العمل والإتقان للفعل، والعمل الذي يرتقي بوسائل الإنسان ويؤمن حياته ويغنيه عن السؤال هما الركيزتان الأساس للفعل التنموي، أو للتعامل مع إشكالية التنمية، فلا تنمية بدون تنمية صفات وخصائص الإنسان، ولا تقدم واكتفاء بدون العمل وتنمية وسائل الإنسان.

وحسبنا دليلاً على قيمة العمل في البناء الاقتصادي والفعل التنموي ومكانة العمل في عقيدة المسلم قول الرسول ﷺ: « **إِنْ قَامَتِ السَّاعَةُ وَبِيَدِ أَحَدِكُمْ فَسِيلَةٌ فَإِنِ اسْتَطَاعَ أَنْ لا يَقُومَ حَتَّى يَغْرِسَهَا فَلْيَفْعَلْ**» (أخرجه أحمد) فالإنسان في هذه اللحظات الرعيبة، بين يدي الساعة، وبعد أن أصبحت يقيناً من اليقين، هو

أحوج ما يكون إلى الدعاء والاستغفار والتوبة إلى الله، فكان المأمور به شرعاً (فليغرسها)، القيام بالعمل المتاح؛ وليس أقل من ذلك ما وجه إليه الرسول ﷺ من أهمية التخطيط للطاقة واغتنام الفرصة والتقاطها في الوقت المناسب وقبل فوات الأوان بقوله: «**اغتنم خمساً قبل خمس: شبابك قبل هرمك، وصحتك قبل سقمك، وغناك قبل فقرك، وفراغك قبل شغلك، وحياتك قبل موتك**» (أخرجه الحاكم).

وبعد:

فهذا الإصدار السابع في سلسلة «**المشروعات الثقافية الجماعية**» الممتدة بمشيئة الله، بعنوان: «**إشكالية التنمية ووسائل النهوض.. رؤية في الإصلاح**»، تلك الإشكالية التي أصبحت هاجساً عالمياً يؤرق حياة الناس، دولاً وجماعات شعوباً وحكومات ومؤسسات، بل كابوساً مخيفاً بكل تجلياته الثقافية والسياسية والاقتصادية والأمنية، حيث تهدد اليوم إنسانية الإنسان، وتتتابع عليه الأزمات، ويغيب عنه الأمن الغذائي والأمن السياسي والأمن الاجتماعي، فالعالم بأسره -وإن كان بأقدار متفاوتة- يعيش مأساة الجوع والخوف، أو يعيش الفزع من الجوع وفقدان الأمن، مهما كان متقدماً تكنولوجياً، فأزماته متلاحقة، وكل أزمة تسلمه إلى أخرى، فمن أزمة الغذاء والطعام واتساع مساحة الفقر إلى أزمة الماء والتصحر، إلى أزمة التغيرات المناخية والاحتباس الحراري، إضافة إلى ما أورثته الحقبة الصناعية من كوارث بيئية وطبيعية، وما أورثته من الأمراض المستعصية، التي جاءت ثمرة للوهم الكبير أن التنمية إنما تتحقق بزيادة دخل

الإنسان، أو زيادة استهلاكه، دون الالتفات إلى ما تورثه تلك الرؤية النصفية، التي تقتصر على التوجه صوب وسائل الإنسان المادية على حساب تنمية خصائصه وصفاته والارتقاء بإنسانيته باعتباره معيار التنمية ووسيلتها في الوقت نفسه، من إصابات خطيرة تستهدف الإنسان وترتكس بإنسانيته.

ولا شك عندنا أن إشكالية التنمية تعتبر من الإشكاليات المركبة المعقدة ذات الأبعاد والجوانب المتعددة، وأنه لا يمكن أن يُتصور أن يترافق ويتجاور التخلف في جانب مع النمو والتقدم في جانب آخر.

ولعلنا نقول: إن من أهم أسباب فشل حركات الإصلاح والرؤى التنموية ارتكازها على جانب واحد، ولو كان مهماً، على حساب إهمال بقية الجوانب، والعجز عن توفير المناخ الملائم والمحاضن التربوية والسياسية والإعلام والتعليم للفعل التنموي وامتلاك الرؤية الاستراتيجية، التي تُوَفّق إلى تحقيق التوازن بين تنمية خصائص وصفات الإنسان، التي تؤهله للاستخلاف، وبين تنمية وسائل وأشياء الإنسان، التي تمكنه من القيام بأعباء الاستخلاف الإنساني وإقامة الحضارة والعمران والتطلع نحو إلحاق الرحمة بالعالمين، الغاية التي من أجلها جاءت الرسالة الإسلامية: ﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَٰلَمِينَ ﴾ (الأنبياء:١٠٧).

ولعل شيوع الجوع والخوف في حياة الناس كانا ولا يزالان يحولان دون إدراك أهمية البعد التربوي والثقافي العقدي ودورهما في العملية التنموية، ذلك أن الاستبداد السياسي والظلم الاجتماعي والاستئثار بالسلطة والثروة يعطلان كل إمكانية نهوض ويقضيان على كل تطلع وقابلية للتغيير والإصلاح.

فالإنسان الجائع والإنسان الخائف لا يبصر من إنسانيته إلا بطنه، ولا يبصر من مجتمعه إلا أمنه، لذلك فإن الجوع والخوف يكرسان التخلف أو إن شئت فقل ينميان التخلف.

إن غياب الأمن السياسي وانعدام تكافؤ الفرص وتوفير الحرية والمساواة وتقديم أهل الولاء والثقة ومطاردة أهل الخبرة والاختصاص وانتهاك حقوق الإنسان وبروز إنسان الاستهلاك، وغياب إنسان الإنتاج يشكل العقبة، التي يصعب اقتحامها بغياب أدواتها الفاعلة، كما أن الظن بأن الاستيراد والتكديس على حساب الإبداع والتوليد والتطوير، وعدم التنبه إلى مخزون الأمة الثقافي ومعادلتها الاجتماعية في نجاح عملية التنمية، والاقتصار على تنمية الموارد المادية على حساب استثمار وتنمية الموارد البشرية والارتقاء بالخصائص الإنسانية يحل إشكالية التخلف وهمٌ كبير(!)

ولا يقل خطورة عن ذلك التوهم أن استيراد الخطط التنموية الجاهزة وصبها في مجتمعات تختلف في ثقافتها ومكونات إنسانها وعمرها الحضاري على حساب تنمية الموارد البشرية يحل المشكلة ويسهم بالنهوض والتقدم(!)

فالعملية التنموية إشكالية معقدة مركبة - كما أسلفنا - وهي رؤية نخبة ذات أهداف واضحة وواقعية وإنجاز أمة مستوعبة لهذه الرؤية، متفاعلة معها، قادرة على تمثلها، كل من موقعه، بشكل متوازن ومتواز بين جميع جوانب الحياة، وهي شاملة ومتكاملة ومتساندة، تبدأ من الفرد وتنتهي بالدولة.

وقد يكون توفير محاضن صحيحة وسليمة للعملية التنموية لا يقل أهمية عن الخطط التنموية نفسها والموارد المادية؛ فتوفير الحرية، والمساواة، وتكافؤ الفرص، وتقسيم العمل، وإشاعة الاختصاص، وتقدير قيمة الخبرة، وحماية حقوق الإنسان، وتحقيق كرامته، وإطلاق عقله للتفكير والإبداع، ورعاية قابلياته، والارتقاء بخصائصه وصفاته، من أهم الشروط المطلوبة للعملية التنموية.

فالتنمية والفلاح منوط بالتزكية، وهي طهارة ونماء؛ والسقوط والتخلف والارتكاس منوط بالتدسية، وهي فساد مالي وإداري وسلوك فردي شائن: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّاهَا ۝ وَقَدْ خَابَ مَن دَسَّاهَا﴾ (الشمس:٩-١٠)، والعبرة دائماً بالعواقب وليس بالنتائج الآنية.

ومما يثير اعتزازنا أن هذه المشاريع الجماعية، التي أصبحت أشبه بمنتديات حوار متنوعة، استطاعت أن تتجاوز الخارطة الفكرية التقليدية المفروضة على العقل المسلم إلى طرح مشكلات مجتمعية وإنسانية وتحاول الإسهام بمعالجتها.

وبعد:

فنحمد الله سبحانه وتعالى، الذي أقدرنا على إنجاز هذا العمل الكبير، وأمكننا من فتح ملف هذه الإشكالية، التي أصبحت هاجساً مؤرقاً وكابوساً إنسانياً ثقيلاً؛ فنذر الخطر والأزمات المفزعة للإنسان باتت تقترب وتحمل الرعب، الذي يحوّل الحياة إلى ضنكٍ لا يخفف غلواءه إلا الاعتصام بالإيمان والمبادرة بالأعمال الصالحة للفرد المصلح للأمة.

ومن أقدار الله سبحانه وتعالى أن يأتي هذا العطاء في الوقت التي تسعى فيه الدولة لبناء مشروع استراتيجية تنموية مستدامة، بتوجهات من حضرة صاحب السمو، لعله يساهم بتخصيب الرؤية وإبصار بعض الجوانب الضرورية في العملية التنموية.

ونحن هنا لا ندعي أو نزعم أننا بهذا الإنجاز الكبير قد عالجنا جميع جوانب الإشكالية واستوفينا محاورها، وحسبنا في ذلك أننا فتحنا الملف، واستدعيناه إلى ساحة التفكير، وقدمنا بعض الملامح والرؤى لمدارس فكرية وتخصصات معرفية متنوعة، لعل ذلك يشكل مساهمات وبصائر على طريق التنمية، والإجابة عن سؤال النهضة، الذي يشكل المحرض والمهماز الحضاري للتنمية.

ونعترف أن هذا المشروع يعتبر ملفاً مفتوحاً بطبيعته، باق ما بقي الإنسان بكل تطلعاته إلى النهوض والارتقاء والانتقال إلى الأفضل.

ولعل ما تحقق للإنتاج الثقافي، الذي تضطلع به الوقفية، سلسلة **«كتاب الأمة»** و**«كتب جائزة الشيخ علي بن عبد الله آل ثاني»** و**«المشروعات الثقافية الجماعية»** حيث الارتهان للكتاب الورقي، على أهميته وضرورة استمراره وما يتطلب من إجراءات الشحن، والانتقال إلى فضاء الكتاب الإلكتروني والترجمة إلى اللغات الحية، في موقع الوقفية على شبكة الإنترنت، يعتبر من بشائر الخير، ويشكل قفزة نوعية، تتجاوز الحدود والسدود والزمان والمكان، لتحقق البلاغ والخطاب العالمي لقيم الإسلام السمحة.

ولا يسعني بمناسبة هذا الإنجاز الثقافي الجماعي، الذي ينضم إلى الإنجازات المقدورة السابقة، إلا أن أتقدم **لحضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، حفظه الله**، بوافر الشكر والإجلال والتقدير على تشجيعه ورعايته المستمرة لمثل هذه المشروعات، والأمر بترجمتها إلى اللغات الحية، تعميماً للفائدة، وتوصيته الدائمة بتوسيع دائرة المشاركة والمساهمة فيها.

كما لا يفوتني أن أتقدم بالشكر والتقدير إلى الإخوة الكتاب والباحثين، الذين كان لاستجابتهم ومساهماتهم الفضل في إنجاز هذا العمل العظيم، وإلى الإخوة في وقفية الشيخ علي بن عبد الله آل ثاني للمعلومات والدراسات (مركز البحوث والدراسات سابقاً)، في وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الذين اضطلعوا بعبء هذا العمل الكبير، رغم الإمكانات المتواضعة.

سائلاً الله للجميع التوفيق والسداد.

والحمد لله رب العالمين.

بين يدي الكتاب

«**إشكالية التنمية ووسائل النهوض.. رؤية في الإصلاح**»، هو عنوان المشروع الثقافي الجماعي السابع، الذي ينضم إلى مكتبة مشروعاتنا الثقافية والفكرية الجماعية الممتدة والواعدة، إن شاء الله، التي تنطلق بعمومها وبأصل فكرتها باتجاه فتح ملفات الإشكاليات والقضايا المفصلية الإنسانية والعالمية، التي تشكل منعطفات كبرى في مسيرة البشرية بشكل عام وعالم المسلمين بشكل أخص، ولتكون منتدى أو ساحة للحوار والمناقشة والمشاورة والمثاقفة والمفاكرة والمقاربة والمقارنة، وتدريب الذهن على العمل الجماعي، والقبول بـ(الآخر).

ونعتقد أن من الأهمية بمكان إزالة الحواجز الفكرية والثقافية على مستوى (الذات)، أو الداخل الإسلامي، وعلى مستوى (الآخر) شريك الحياة الموجود عملياً وواقعياً، والوصول معه إلى قواسم مشتركة؛ ولا يعني الاعتراف بوجوده وشراكته إقراره على ما هو عليه، فله خياره؛ والتنوع سنة الحياة، ومصدر ثرائها وغناها، ومحرك التدافع لقواها ﴿وَلِكُلٍّ وِجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيهَا﴾ (البقرة:١٤٨).

ولعل في مقدمة المقاصد التي نرمي إليها: الإسهام في بناء العقل الناقد، وتنمية الحس النقدي، وتدريب العقل المسلم على القيام بعمليات المراجعة والتقويم واكتشاف الخلل وتحديد أسباب التقصير ومواطن القصور، انطلاقاً من المرجعية الشرعية في الكتاب والسنة.

فالمحاولات التقويمية الناقدة، هي التي نسعى إلى تشجيعها وبنائها، وتحرير معيار النقد والتقويم، وذلك باعتماد قيم الوحي في النظر للأمور والحكم عليها، ونزع العصمة عن كلام البشر واجتهادهم، وتأكيد وتحرير تلك الحقيقة القائلة: «إن كل إنسان يؤخذ من كلامه ويرد إلا المعصوم ﷺ»، وبذلك يحصحص الحق والصواب وينكمش الخطأ والهوى.

إن عمليات المراجعة والمناصحة والمفاكرة والمشاورة والنقد والتقويم هي روح العملية الفكرية، وغذاؤها، تحت شعار قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ مِنْ عِندِ أَنفُسِكُمْ﴾ (آل عمران:١٦٥)، ذلك أننا نعتقد أن الناقد والباحث والمفكر هم شركاء في البناء الفكري والثقافي.

ولعل الإشكالية التي نعرض لها ونفتح ملفها في هذا المشروع الجماعي، ونستدعيها إلى ساحة التفكير والنظر والاهتمام والتقويم والمراجعة تعتبر الهاجس الرئيس، والكابوس الثقيل، والإشكالية الكبرى في حياة الناس، كل الناس، سواء في ذلك الدول المتقدمة الصناعية، التي تعاني من أزمات متلاحقة، على مستوى البيئة، وما تخلفه من آثار ضارة على حياة الإنسان نفسه، دفعتها إلى إعادة النظر في اختلال خططها التنموية، أو الدول المتخلفة التي تشكل رجع الصدى.

ذلك أن الإصابات الكبيرة، التي لحقت بالإنسان، بسبب الاختلالات البيئية، دفعت إلى إعادة النظر في أهداف الخطط والرؤى التنموية وتفكيك مفهوم التنمية،

وإعادة بناء مفهوم جديد بدأ يتبلور ويتميز بشكل واضح عن المفـــاهيم التقليديـــة، يتمحور حول الإنسان، صانع التنمية وهدفها، وحول قدراته الإبداعية وخصائـــصه النفسية ودوافعه السلوكية.

كما أصبح للعوامل الاجتماعية والمكونات الثقافية حضور كعوامـــل فاعلـــة، وكنتائج مطلوبة للتنمية في الوقت نفسه، لذلك فمفهوم التنمية المادية خضع للمراجعة أيضاً، فلم تعد التنمية زيادة في الإنتاج وتراكم الثروة بقدر ما هي عدالة في التوزيع.

أما بالنسبة للدول الفقيرة المتخلفة العاجزة عن تحريك عجلة التنمية واكتـــشاف مواردها وتشغيل طاقاتها، وما يورث ذلك من المعاناة والضنك، فإن الإشكالية هـــي في غياب أية رؤية للتنمية، إن لم نقل تعاني من تنمية التخلف، ومـــساهمة الـــدول المتقدمة بتكريس هذا التخلف، من خلال المساعدات الاستهلاكية، أو من خـــلال امتصاص الخامات والمواد الأولية والطاقات البشرية المتميزة وحرمان بلدانها منـــها، وإبقاء تلك البلاد مدافن لنفاياتها وأمراضها.

والبلاد المتخلفة، التي يُكرَّس فيها التخلف، أو ينمّى فيها التخلف، تتوهم أنهـــا قادرة على القفز من فوق الأعمار الحضارية، وحل إشكالياتها من خلال اســـتيراد خطط تنموية جاهزة من الدول المتقدمة، دون أن تدري في حالـــة القبـــول بحـــل الاستيراد أنها دون سوية استيعاب هذه الخطط، ومن ثم إمكانية التكيف معها، حتى تصل بعد ذلك إلى مرحلة المساهمة والمشاركة فيها، هذا إذا أسقطنا جميع الـــشروط والمحاضن الضرورية لنجاح الخطط التنموية.

وإنسان البلاد المتخلفة، التي سُميت نامية، خداعاً وزوراً وبهتاناً، يعيش حالـــة استرخاء وإعفاء للنفس من المسؤولية، ويتطلع إلى استيراد الخطط التنموية الجـــاهزة،

وقد يمتلك الأموال التي تمكنه من استيراد أشياء الحضارة ومنتجات الدول المتقدمة، ظناً منه أن التمظهر الحضاري والتنموي يعني النمو والحضارة، دون أن يدري أنه بذلك سيبقى زبوناً مستهلكاً يعيش عالة على غيره، مهما طال الزمن، وليس شريكاً منتجاً ولو بقدر بسيط يتناسب مع قدراته، فإذا توقف الاستيراد لسبب أو لآخر من مثل اختلال العلاقات أو نفاد المال والمدخرات عاد إلى نقطة الصفر، كأن لم يغن بالأمس، هذا في حالة إذا اعتبرنا أن الخطط التنموية قوالب وأشكال صماء قادرة على انتشال أي إنسان في أي ظرف من وهدّة التخلف؛ أما إذا أدركنا الأبعاد الاجتماعية والثقافية والمرجعيات العقدية ودورها في توليد واحتضان الخطط وتوفير شروط نجاحها، حكمنا على أنفسنا بالوفاة المدنية، مع وقف الدفن(!)

وحيث إن إشكالية التنمية وسؤال النهضة كان ولا يزال مطروحاً، وإن مشاريع النهوض ورؤى الإصلاح لم تحقق ما أريد لها، جاء طرحنا لهذا الموضوع المهم والخطير لعله يدفع إلى التبصر بكيفيات النهوض، ويستدعي مسألة التنمية إلى ساحة الهمّ، الذي يبعث الهمة ويثير القلق السوي، الشرط الضروري للتحريض على استشعار المسؤولية وإبصار استحقاقاتها وتجاوز حالة الرخاوة والاسترخاء.

والذي نريد له أن يكون واضحاً: أن ما صممناه من المحاور كانت الغاية منه تأطير الموضوع، ووضع الملامح الرئيسة لسيرورته، وإبصار جوانبه، أو إثارة بعض الجوانب الأساس، من وجهة نظرنا، لتأتي المساهمات ضمن السياق المطلوب، حتى لا تذهب بكل اتجاه، كما هو حال إفرازات ذهنية التخلف؛ حيث كل إنسان يفهم في كل شيء، وكل إنتاج يصلح لكل عنوان(!)

والمحاور التي ارتأيناها لم نرد لها أن تكون قيوداً وأسواراً على الباحث، وإنما يمكن وصفها بأنها دليل عمل إلى حد بعيد، وليس بالضرورة أن تغطي المساهمات جميع المحاور، فقد تبقى بعض المحاور ثغوراً مفتوحة، وحسبنا أننا طرحناها لتشكل أدلة ومؤشرات وأسئلة مستقبلية مستمرة تتطلب إجابات.

لذلك لا بد لنا أن نعترف أننا بهذا الكتاب لا ندعي أننا قدمنا إجابة لسؤال النهضة، أو حلاً لمشكلة التخلف، وإنما هي مساهمات ورؤى تتجمع لتشكل مجرى يمكن أن يستدعي إضافات جديدة، ويثير التفكير، ويدفع إلى المراجعة والتقويم، ويبصّر برؤى بعض النخب المثقفة في عالمنا، ويدل على مستوى التفكير والمعالجة، حتى لا نرسم بالفراغ ونفاجأ بواقع الحال.

وقضية أخرى يمكن ملاحظتها في هذه المساهمات وهي أنها بمجملها، إلا قليلاً منها، ركزت على البعد التربوي والتعليمي ودوره في العملية التنموية، وهذا بلا شك هو مربط الفرس، دون الاهتمام بالقدر المطلوب بالتقارير والإحصاءات الدولية وتقارير المؤسسات المتخصصة والقدرة على حسن قراءتها وتحليل أرقامها للوصول إلى حلول عملية لإشكالية التنمية ذات الصلة بالموضوع، فمعظم المساهمات إلا قليلاً منها اقتصرت على تنمية الإنسان، صانع التنمية وهدفها، وهذا مطلوب بشدة، لكن كان لا بد من الاقتراب من البحث في عوامل التنمية المادية؛ من خلال مؤشرات دولية معتمدة؛ ولعل تلك الرؤية النصفية هي أيضاً من آفات التخلف.

ولا يفوتنا بهذه المناسبة أن نجل ونقدر استجابة بعض الباحثين لتداول وجهات النظر وقبول التعديل في بعض مساهماتهم، ليخرج العمل برؤية جماعية منسجمة ما أمكن.

ونود الإشارة إلى أن ترتيب المساهمات خضع لظروف إنجازها وتحضيرها للطباعة دون أي اعتبار آخر، مع الاحتفاظ لكل باحث بقدره وقيمته العلمية.

كما نحب أن نؤكد أن الآراء والاجتهادات الواردة، لا تمثل بالضرورة وجهة نظر الوزارة، ولا الوقفية، بل يمكن القول: إن بعضها قد لا يمثلها، بل هو محل نظر، لكنها إتاحة الفرصة لاستطلاع الساحة الذهنية، الأمر الذي يعتبر من أهداف العمل.

والكتاب بعموم مساهماته يمثل - كما أسلفنا - فضاءً واسعاً وساحة للحوار وتبادل الأفكار والمثاقفة الفكرية، وليس كتاباً فقهياً يقرر أحكام الحلال والحرام.

ويطيب لنا بهذه المناسبة أن نتقدم بالشكر الجزيل للإخوة الكتاب والباحثين، الذين أسهموا معنا في إنجاز هذا العمل.. وإلى الإخوة موظفي وقفية الشيخ علي بن عبد الله آل ثاني للمعلومات والدراسات (مركز البحوث والدراسات سابقاً)، الذين شاركوا في إعداد الكتاب، على الرغم من الظروف الصعبة، والإمكانات البشرية المتواضعة.

والله نسأل أن ينفع به، وأن يكون خطوة سديدة على الطريق الطويل، وإضاءة متميزة وبصيرة نافذة، على هذه الحقبة الخطيرة من مسيرة البشرية، بكل تداعياتها، وتطلع الدولة إلى بناء خطة وطنية استراتيجية للتنمية المستدامة، كما أنها تشكل رافداً يعين المسلم المعاصر على الوعي برسالته واستحقاقاتها ومسؤولياتها تجاه إلحاق الرحمة بالعالمين، في محاولة للوصول بعطاء الوحي للناس جميعاً وإلحاق الرحمة بهم.

إنه نعم المسؤول.

إشكالية التنمية ووسائل النهوض

رؤيـــة في الإصــلاح

المحاور الرئيسة

أولاً: تحرير المفاهيم وتحديد المصطلحات:

* المحور الأول: دلالة المصطلح وتحرير المفاهيم:

- تحرير المفاهيم وإزالة الالتباس:

التنمية؛ النهوض؛ التخلف؛ الإصلاح؛ التغيير؛ الثورة والانقلاب؛ المعارضة؛ الرفض؛ التطرف؛ تخلف التنمية أم تنمية التخلف.

- معيار التنمية.
- أبعاد التنمية.

ثانياً: الأسباب الذاتية لإشكالية التنمية:

* المحور الثاني: البعد التربوي والثقافي لإشكالية التنمية:

- غياب استراتيجية واضحة الأهداف والخطط للتربية والتعليم.
- دور المؤسسة التعليمية والإعلامية في التنمية.
- غلبة منهج التلقي والتلقين، وغياب التدريب على التفكير والتجربة والملاحظة.
- الاعتماد على الذاكرة وعدم الاعتداد بقدرات الذكاء.
- عدم الاهتمام بالميول والقابليات وتشجيع الإبداع ورعاية الموهوبين.
- تراجع قيمة المعلم ودوره في عملية التغيير والتنمية.
- عدم تقدير قيمة الاختصاص في التكامل المجتمعي.
- التربية هي التنمية.
- دور العقيدة والثقافة في تحريك عجلة التنمية.
- التنمية بين الانكفاء على (الذات) والارتماء على (الآخر).

-تدفق المواد الإعلامية الاستهلاكية وآثارها السلبية على التنمية.

- الغزو الثقافي وأثره في تنمية الاستهلاك.

- تراجع مكانة العالِم والمثقف وبروز صاحب المال ورجل الأعمال.

- غلبة الروح الاتكالية والاعتماد على (الآخر).

*المحور الثالث: البعد الاجتماعي لإشكالية التنمية:

- مشكلات الأسرة: العزوف عن الزواج؛ زيادة معدلات الطلاق والتعسف في استعماله؛ مفهوم القوامة وفساد الإدارة الأسرية؛ حقوق المرأة بين التعاليم والتقاليد؛ المرأة والعمل؛ عمل الأطفال؛ غياب ثقافة الأمومة والطفولة.

- القلق وغياب السلم الاجتماعي.

- الظلم الاجتماعي والحقد الطبقي.

- ضمور المؤسسات الاجتماعية والإغاثية؛ غياب مؤسسات المجتمع المدني؛

*المحور الرابع: البعد السياسي لإشكالية التنمية:

- غياب الأمن السياسي والاستئثار بالسلطة.

- انعدام تكافؤ الفرص وتوفير الحرية والمساواة.

- تقديم أهل الولاء والثقة، ومطاردة أهل الاختصاص والخبرة.

- هجرة العقول وامتصاص الخبرات من قِبل الآخر (الطرد من هنا والجذب من هناك).

- الفساد الإداري والمالي وغياب الرقابة والمحاسبة.

- انتهاك حقوق الإنسان الأساسية.

*المحور الخامس: البعد الاقتصادي لإشكالية التنمية:

- غياب إنسان الإنتاج وبروز إنسان الاستهلاك.

- الاستيراد والتكديس على حساب الإبداع والتطوير.

- فشل خطط التنمية المستوردة.

- دور المعادلة الاجتماعية في نجاح خطط التنمية.

-آثار المساعدات الخارجية الاستهلاكية على التنمية.

- غياب الخبراء المتخصصين في مجال التخطيط التنموي.

- عدم تقسيم العمل ودوره في زيادة الإنتاج والإتقان.
- التوجه صوب استثمار وتنمية الموارد المادية على حساب استثمار وتنمية الموارد البشرية والارتقاء بالخصائص الإنسانية.

* ثالثاً: الأسباب الخارجية لإشكالية التنمية:

* المحور السادس: أهم الأسباب الخارجية لإشكالية التنمية:

- الاستعمار بكل أشكاله.
- التحكم السياسي والاقتصادي.
- تكريس التبعية والتخلف لبقاء الحاجة إلى (الآخر).
- المساعدات الخارجية، عندما تكون استهلاكية.
- العولمة الاقتصادية والهيمنة السياسية، ودورهما في تكريس التخلف وغياب الحماية الاقتصادية.
- الغزو الثقافي والعمالة السياسية.

*رابعاً: رؤية في الإصلاح:

*المحور السابع: رؤية مستقبلية (الكيفيات والآليات):

١- على المستوى التربوي والثقافي:

- من التكديس إلى الإبداع.
- من الارتجال إلى التخطيط.
- من الرجل الملحمة إلى تقدير أهمية التخصص.
- من الاقتصار على المدارس والجامعات التقليدية إلى إدراك أهمية مراكز البحوث والدراسات والمختبرات.
- من التلقين والتلقي إلى التفكر وممارسة التفكير.
- من الاعتماد على الذاكرة إلى إثارة الذكاء.
- من الحماس إلى الاختصاص.
- من الغزو الفكري إلى التبادل المعرفي.
- من جلد (الذات) إلى نقد (الذات).
- من التقليد والوراثة الاجتماعية إلى العمل على بناء العقل الناقد.

٢- على المستوى الاجتماعي:

- من الصراع إلى التعايش.
- من الانكفاء إلى الانفتاح.
- من التقليد إلى الإبداع ومن المذهبية إلى المنهجية.

٣- على المستوى السياسي:

- من الاستبداد إلى الحرية والشورى.
- من أهل الثقة إلى أهل الخبرة.
- من السلبية والانسحاب من المجتمع إلى الإيجابية والاندماج في الأمة والمجتمع.
- من المواجهة بين المثقف والسلطة، والأمة والدولة إلى التكامل والحوار بين الثقافي والسياسي.

٤- على المستوى الاقتصادي:

- من الاستئثار بالثروة إلى الحرية الاقتصادية المؤطرة بالقيم الشرعية.
- من الخوف والقلق إلى إشاعة الأمن كمناخ للاستثمار.
- من استيراد العمالة إلى تنمية الموارد البشرية.
- من التعطيل والعطالة وذهنية الاستحالة إلى استشعار التحدي والاستفزاز والفاعلية(تحويل التحديات).
- من المساعدات الاستهلاكية إلى المساعدات الإنتاجية.
- من إنسان الحق (الاستهلاك) إلى إنسان الواجب (الإنتاج).

٥- على المستوى الفقهي:

- من التقليد والجمود إلى الاجتهاد والتجديد.
- من فقه الحيل الشرعية والمخارج إلى فقه المقاصد.
- من الإسقاط للأحكام إلى التنـــزيل حسب الاستطاعة.
- من حملة الفقه إلى الفقهاء.
- من الانسحاب من المجتمع وتشكيل أجسام منفصلة إلى الاندماج والمشاركة وتوسيع دوائر الخير.
- من الالتباس بين القيم الدينية وصور التدين إلى التمييز بين نص الشارع واجتهاد الشارح.

الانسجام الثقافي شرط التنمية الراشدة*

الدكتور مازن موفق هاشم (*)

إنه إذا لم تتطابق الرؤية الثقافية المضمرة مع الواقع التنفيذي تعرضت عملية التنمية للشلل. وإذا كانت الرؤية الكلية رؤية نخبة منقطعة عن الأمة، كما حدث في بلدان إفريقية وعربية، وبعكس ما حدث في تجارب جنوب آسية، فإن الناتج سوف لا يكون تنمية بل فصاماً اجتماعياً نكداً.

مقدمة:

كُتب في موضوع التنمية الكثير، وتراكمت فيه أجزاء المعرفة إلى درجة تجعل الاستقصاء صعباً، كما تجعل اصطياد الدلائل لما يروق في غياب النظرة الكلّية أمراً ممكناً.

وبداية يجب الاعتراف بأن موضوع التنمية بالغ التراكيبية والتعقيد حيث يكاد يتعذر تحديد نطاقه ومساحته. وإذا بدأنا بما يتبادر عادة إلى الذهن من أن التنمية

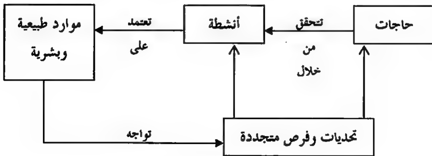
(*) أسجل شكري للأستاذ رياض أدهمي لمقترحاته القيمة على مسودة هذا البحث، والتي جعلت العرض أكثر تماسكاً وأسهل فهماً.

(*) باحث أكاديمي، جامعة جنوب كاليفورنيا.. (الولايات المتحدة الأمريكية).

إنما هي في المجال الاقتصادي، ظهرت الأسئلة المتعلقة بما يجب أن تكون هذه التنمية، صناعية أم تجارية أم زراعية.. وسرعان ما يتبين أن هذا الأمر متعلق ببيئة البلد وموارده الطبيعية؛ ويتلو ذلك مباشرة السؤال عن المهارات المحلية والمستويات العلمية المتوفرة في هذا البلد. ثم تتبادر إلى الذهن مسائل التنافس الإقليمي والعالمي ودور الجغرافية السياسية في كل ذلك. أي أنه بدون عناء كبير في التفكير، يدرك المرء أن التنمية التي تبدو لأول وهلة أنها قضية اقتصادية بحتة، تتعلق لزوماً بمجالات كثيرة على رأسها حقول السياسة والتعليم والعلاقات الدولية والبيئة.. إلخ، هذا إذا اقتصرنا على الأوجه العملية عند التفكير بمسألة التنمية.

أما إذا استحضرنا الأوجه الأكثر تجريداً لمفهوم التنمية لوجدنا أنفسنا نطرح أسئلة عن معنى هذا المفهوم، وحدوده، وارتباط مقتضياته بالجذور الثقافية والشاكلة الحضارية، وما هو نوع التنمية المطلوبة، وما هو المحكّ الذي يجعلها مطلوبة ممدوحة أو متروكة مذمومة؟

ولذا لضبط عملية التفكير في مسألة التنمية ينفع تصورها على أنها تشكل حلقة من أربعة كتل من الفعاليات يتصل آخرها بأولها، كما يبين المخطط التالي:



مخطط يظهر ترابط أوجه التنمية

فهناك الحاجات البشرية التي تتوجه الأقوام لتحقيقها، من تأمين المأكل والمشرب والملبس والمسكن والأمن؛ وبالإضافة لهذه الحاجات الأساسية هنـاك متـع الحيـاة ومكملاتها التي تصبو إليها نفس الإنسان. وتتحقق هذه الحاجات من خلال أنـشطة الكسب الزراعي والصناعي والتجاري؛ ولكن لما كانت هذه الأنشطة جماعية وليس مجرد فردية، تخللت أنشطة الإنتاج الترتيباتُ الإدارية التي تنظم فعاليـات الإنتـاج، والترتيبات السياسية التي تنظم الحياة بشكل عام.

وتستمد التنمية وقودها من منهـلين: الموارد الطبيعية التي يـتمّ اسـتدرارها، والموارد البشرية التي يتمّ تفعيل وتوظيف طاقاتها. وتواجه عملية التنميـة تحـديات وفرص متغيرة ومتجددة من النمو السـكاني وهجرة الناس، ومن تطـور العلـوم والتقنية، ومن التفاعلات الخارجية؛ وكل ذلك يؤثر على تخيل طيـف الحاجـات الإنسانية المطلوبة وإمكانية تلبيتها. وتتفتق هذه الفعاليات كلها في إطار ثقافي موجِّه؛ وبحسب ضبط المجموعات الأربع المذكورة لفعاليات التنمية، وبقدر انـسجام هـذه الفعـاليات وعـدم تضاربـها، وبقدر إحكام خطتها بعيدة الأمـد، يُمكـن أن نتكلم عن تنمية راشِدَة.

وبالخصوص فإن نوعاً من التنمية أصبح كالقدر المحتوم علـى الأمـم اليـوم، لاعتبارات ثلاثة تتعلق بالتحديات والفرص:

الاعتبار الأول هو: أن التنمية الراشدة أصبحت مطلباً حيوياً بسبب الطبيعة التي تطورت فيها العلوم ونمت. فلقد توجهت العلوم الحديثـة إلى التطبيقـات العمليـة ومالت إليها بحَدّة «على حساب الفهم الكُنهي الذي ميَّز علوم الأولين»، فتفتّقـت

وسائل تقنية جديدة دخلت معظم أوجه الحياة. ويمكن الجزم بأن هناك حقولاً من العلم لم يكن لها حاجة كبيرة في السابق أصبحت اليوم محوريةً لا يمكن القفز فوقها. ويضاف إلى ذلك أن التوجّه العلمي التطبيقي أنتج قدرة هائلة على الإنجاز، بما فيه الإنجاز التخريبي.

الاعتبار الثاني هو: أن التنمية الرشيدة مطلب آكد من باب الجدّية الواقعية. إن الكثير مما كُتب حول العولمة له علاقة هنا، فالانعزال لم يعد ممكناً، ولا يسلم القوم ولو ارتضوه لأنفسهم. فمثلاً الأمراض التي تولّدها تنمية اعتباطية لدولة مجاورة تنتقل تلقائياً عبر الهواء والماء مما يُجبر اتخاذ تدابير الوقاية في البلدان المجاورة ولو لم تكن منشأً لهذه الأمراض أو بيئةً طبيعية لها. ومن وجه آخر، فإن واقع التدافع اليوم يقتضي - من باب إعداد الاستطاعة - أن تكون هناك تنمية مستبصرة تأخذ بحسبانها اصطفاف الفعاليات الاقتصادية على المستوى الإقليمي والعالمي.

الاعتبار الثالث هو: أن الازدياد الهائل في عدد السكان وطبيعة توزعهم، وتأزّم وفرة الموارد الطبيعية نتيجة أنماط المعاش، جعل الحياة المعاصرة على درجة عالية من التراكيبية والتعقيد. ولو أخذنا مثلاً أبسط ضرورات الحياة «الغذاء» لوجدنا أنه كان يمكن للناس في غابر الزمان تحقيقها من خلال نشاط فردي «الصيد» أو نشاط أسري «زراعة بيتية»، ولكن لم يعد الأمر كذلك، لا سيما مع غلبة التخصص وانصراف نشاط بعض الناس إلى وجه محدد ضيق في الحياة. ومثل ذلك إذا اعتبرنا مثال الحاجة الأساسية للتعامل مع الفضلات، الأمر

الذي إذا لم تتعهد به المؤسسات المنضبطة لانتشرت الأمراض والأوبئة. المقصود أن الازدياد السكاني الهائل ألزم الاعتماد على مؤسسات وأضاف إلى الحياة تراكيبية غير مسبوقة في تاريخ البشر. ويذكر هنا أن المليار الأول من حجم السكان استغرق كل عمر البشرية إلى عام ١٨٨٠م ، أما المليار الثاني فاستغرق ١٣٠ سنة، والثالث ٣٠ سنة، أما المليار الرابع فوصلت إليه البشرية في عام ١٩٧٥م في ١٥ سنة فقط.

لقد أضحت التنمية قدر الدولة الحديثة، فإما أن تخطو باتجاه ما يمكّنها ويقوي دعائمها بنفس طويل يبشر بمستقبل مستقر؛ أو تتبع أسلوب تنمية الفورة قصيرة الأمد. وكما هو معروف، تُكره الدول اليوم على أنمطة التنمية السرطانية كجزء من أساليب الاستغلال في عالم ما بعد الحداثة. فالسيطرة اليوم تتّبع نمط التحكّم عن بعد، وتُفضِّل الإخضاع عن طريق الاستهلاك، الذي يختاره الناس «طواعية» تحت ضغط الشهوة ولذّة الاستمتاع.

وخطة هذا الفصل هو البداية بعرض نقدي لنمط التنمية الحداثية والإلماح إلى تبعاته الخطيرة، ثم تلخيص المدارس النظرية للتنمية، لأتبعها بمناقشة مفصلة لبعض تجارب التنمية. وحيث إن مسألة التنمية ترتبط بأوجه متعددة من الحياة، سأعمد إلى جعل عقدة الموضوع هو البحث عن «نقطة الالتقاء الثقافي» التي تتقاطع عندها أبعاد السياسة والاقتصاد والتعليم... وفي النهاية سأربط التنمية بالمقاصد الشرعية؛ لأنها توفّر لنا خطّة واضحة لفهم شامل ملتصق بثقافة بلاد المسلمين.

أولاً: التنمية الحداثية:

تلزم الإشارة السريعة لأوجه الترابط الحضاري بين مفهوم التنمية ونزعة الفلسفة الوضعية الغربية؛ وذلك لأن هذا المفهوم اكتسب شرعية يحجب بريقُها عن تقليب الأمر وتمحيصه، ويرمي بسُبَّة التخلّف من يشكُّ في رشادها أو يُشكِّك في نزاهتها أو يُمحِّص في حيادها.

إن النزعة العمرانية في البشر أمر فطري مارسه الإنسان في تاريخه الطويل في محاولة تلطيف الحياة وتخفيف مشقّاتها. وإذا اعتبرنا -من باب التعميم- أن نتائج ومآلات هذه النزعة كانت نوعاً من التنمية، فهناك فروق جوهرية تتعلق بدافع التحسين وتصوّر الكون ودور الإنسان في هذه العملية[1]، وتبرز هذه الفروق في أربع نواح:

أ- ينظر مفهوم التنمية الحديث إلى **الكون أنه مادة صماء** ليست جزءاً من تصميم أكبر أو مظهر لإرادة عليا. ويشار هنا إلى أن هذا الموقف العقدي حداثي بكل معنى الكلمة، إذ أنه يخالف المواقف العقديّة لكل الأقوام، من الاعتقادات الخرافية التي ترى في الكون قدسية تدعو للتعامل معه برفق، إلى الاعتقاد التوحيدي في الإرادة الإلهية لخلق الكون والتمكين من تسخيره للإنسان.

ب- ترافقت التنمية الحديثة مع **غلبة الفلسفة النفعية**، التي تُخضع البعد القيمي للبعد المادّي. وبذلك أصبحت التنمية مطلباً بحدِّ ذاته بغض النظر عما يرافقها، وأصبح المستوى التنموي المادي -حصراً- هو مقياس التحضّر والرفعة الإنسانية.

---

(١) للتفصيل في عدم إمكان الحيادية حتى في الأمور التطبيقية، انظر الدراسة الموسومة: فهمي، ممدوح عبد الحميد، الانحياز الحضاري الغربي في النماذج الرياضية العددية كمنهج في العلوم الهندسية، ص ٥٩٥-٦٥٠، في إشكالية التحيّز: رؤية معرفية ودعوة للاجتهاد، تحرير عبد الوهاب المسيري (المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ١٩٩٥م).

جـــ- أخذت التنمية الحديثة موقف **العداء والاســـتعباد للعناصـــر اللازمـــة للتنمية**، سواء كان هذا في النظر نحو الكون إلى أنه مساحة للتصارع لا الاســـتفادة، والاستغلال الإنهاكي لا التعايش؛ أو في نظرها للإنسان واختزاله إلى عضلات منتجة أو تلافيف دماغ همّها ومهمتها معاظمة قدرة الاستخراج والإنتاج.

د- **القطيعة مع التاريخ والمجتمع البشري**؛ وذلك لأن التنمية تنظـــر لنفـــسها بغرور بالغ في أنها وضعت نهاية للتاريخ، وأنه لم يعد ممكناً أن تكون هناك منظومـــة أفضل مما أخرجته الوضعية المادية، كما تؤمن بمفهوم التقدّم الانفـــرادي، وأن علـــى الآخرين أن يتبعوها ويقلدوها، وأنه يجب إزالتهم إذا مانعوا ذلك. وتترافـــق نظـــرة التقدّم على شكل خط بياني صاعد مع الازدراء لما سبق من تجارب للبـــشر. ولـــو سلّمنا بأطروحة التقدم الخطي، فإن المنطق السليم يقتضي احترام النقاط الأولى علـــى أنها أفضت لما بعدها، والتواضع لنقطة الحاضر على أن هناك ما بعدها. ولكن يـــضع مفهوم التقدم نقطة فصل نكدة مع الماضي.. فالماضي مكروه مذموم محقور، وهـــو الذي استطاعت النهضة الأوروبية أن تُطلّقه من غير رجعة «بظنها وزعمها». وهكذا فإن المفهوم التنموي يقبع ذهنياً بين نقطتي فصل، نقطة فـــصل عـــن مـــاضٍ تافـــه ومتخلّف، ونقطة فصل مستقبلية وصل إليها الغرب وأحكم ختم نهايتها.

وبذلك ترعرع مفهوم التنمية الحداثي في بيئة غرور صـــبياني تجهـــل إنجـــازات الحضارات السابقة، التي مهّدت لها بشكل مباشر وغير مباشر، وتزدري الأوضـــاع الحضارية الأخرى التي لم توافها فرصة إتمام الرحلة فتوقف إنجازها عند نقطـــة مـــا. ويشار هنا إلى أن أكثر ذوي العلم من المؤرخين وغيرهم من الذين يرفضون المفاهيم الفجة للتقدم «التي ينعق بها السّاسة ويردّدها العامّة» يؤكدون أن جملةً من الشروط الموضوعية كانت تتفق على مسرح التاريخ البشري بين أقوام وحضارات مختلفة، ثم

كان أن مالت الكفّة لصالح أوربة. أي أن الكمون التغييري التحسيني كان موجوداً في كتل حضارية مختلفة و لم يكن مقتصراً على أوربة. ويذهب بعضهم -وربما أصبح القول الراجح- إلى أن حدوث النهضة في أروبة بالخصوص لم يكن أكثر من تحقق فرصة مواتية من الزمن.

فإذا كانت هذه صفات أربعة لصيقة بالتنمية في مفهومها الغربي، فإنه تجب الإشارة هنا إلى إشكالية إطلاق مصطلح «التنمية» على مصطلح الـ«development» بالإنكليزية. فكلمة التنمية ذات ظلٍّ لطيف في اللغة العربية، والأليق وصف التنمية ضمن سياقها الحضاري الحداثي بأنها تنمية سرطنة من حيث إنها تنمية تكاثرية عُنفية. ولكن اشتهار مصطلح التنمية يُلزم بأن يخاطب الناس بما يعرفون بعد تحرير المضمون.

١- النموذج السرطاني للتنمية:

إن إشكالية التنمية الحداثية لا تقتصر على السجال الفكري المجرد، وإنما لها تبعات حاسمة على المستوى العملي. وإن الإدراك الشعبي العمومي لطبيعة التنمية السرطانية ضروري، فالناس ليست بغافلة عن تبعات التنمية الحديثة -فهم الذين يشقَون من جرائها- وإنما تغيب عنهم عادة الصورة الكبيرة التي تنتظم ضمنها فعاليات التنمية الحداثية المؤذية. ولنُطلق على هذا النمط وصفَ «التنمية السرطانية»، التي تتحدّد بالمعادلة التالية: «**التنمية السرطانية: الإصلاح البراني+ تدمير البنى الاجتماعية+ تفقير بؤسوي+ تقحيل البيئة**».

أما **الإصلاح البراني**، فهو الذي يهتم ببناء المنشآت الزاهية ولكن غير المنتجة. إنها تلك التي لا تضع أسس المستقبل وإنما تبني للحظة اليوم. إنها تنمية المباهاة

والتفاخر لا تنمية غرس البذور. إنها تلك التي همها النسخ والاستيراد ولـــو لم تكـــن تناسب البيئة؛ فترى بلاد الشمس لا تستثمر في الطـــاقة الشمســـية، وبلاد الجفاف لا تستثمر في تكرير المياه. إنها تلك التي تركز على المدينة الرئيسة في البلـــد -عـــادة العاصمة- وتغفل عن معظم باقي البلد؛ أو تلك التي تُأنق مركـــز المدينـــة وتنـــسى الأزقة، التي يسكن على طرفيها الناس على بعد أميال فقط. إنها تلك التي تركز على المدن -بشكل عام- وتنسى الريف مصدر أكل الناس مما لا يستطيعون العيش بدونه. إنها تلك التي تؤكد أن في البلد أسواقاً فخمة ولو كانت الأكثرية لا تقدر على شراء ما فيها. إنها تلك التي لا يهمها تلبية احتياجات المواطن العادي، وإنما إيهامـــه بـــأن الحكومة تقوم بالمعجزات.

أما **تدمير البنى الاجتماعية**، فإن مبدأه يكمن في أن أساليب الرأسمالية الحديثـــة تعتدي على الأسرة وتقتضي فرط عقدها من أجل استخدام أعظمي لأفرادها في شتى الفعاليات الاقتصادية. وبشكل عام، فإن الرأسمالية المنفلتة تبغي تحويل البشر إلى قطيع من الأفراد تقتصر علائقهم على تبادلات نفعية قصيرة الأمد.

أما **التفقير البائس**، فهو ظاهر لا يحتاج إلى تدليل، ولكن ينفع توضيح أمر قـــد يختلط على الأذهان. وهو أنه في سابق الأزمان عاش كثير من الأقـــوام و لم يكـــن عندهم الكثير من المادة، ولكنهم لم يكونوا بائسين. لقد عاش بعض هؤلاء الأقـــوام في رغد وسعادة نسبيّتين، معتمدين على موارد الطبيعة التي تأقلموا معهـــا وطـــوّروا أساليب عيش بدائية وماهرة، بسيطة وذات ديمومة «أي لا يمكن وصفها بالتخلف». أما بعد الثورة الصناعية، وبعد مرحلة الاستعمار الاستخرابي بالتحديد، فقد تحولـــت هذه الأقوام إلى مجتمعات بشرية بائسة رغم أنه ربما أصبح في أيديها متاع مادي أكثر

من قبل. إن هذه النقطة في غاية الأهمية، إذ أن عدم وجود تقنيات فارهـــة لا يعـــني بالضرورة عيشة البؤس ولا يعني بالضرورة التخلّف. بل على العكس، إن البؤس أليق بمن يملك ما لا يقدر عليه؛ وإن التخلّف أمعن وأكثر تحققاً عندما توجد مادة وأدوات فوق طاقة المجتمع.

ولا يخفى أن **تقحيل البيئة** مرتبط عضوياً بما سبق ذكره من عوامل، وهذا أمـــر واضح لا يحتاج الشرح. أما الأمر الذي يحتاج إلى التنويه هو أن كل مـــا ســـبقت الإشارة إليه عن نمط التنمية الرأسمالية «النيوليبرالية» لا يُمكن تسويقه مـــن غـــير أن يُغلّف ببريق المتاع الأزلي، وبدون إخفاء مترتّباته في قدح التفاوت الاجتماعي، ولذا فإنه يُسوَّق فكرياً على أنه جزء من الـــ«تقدم».

إن إدراك الثمن الباهظ، الذي تدفعه الشعوب لشراء التنمية المغشوشة أمر في غايـــة الأهمية، وتصبح هناك حاجة ماسة إلى تطوير مؤشرات تنمية بديلة لما يتداوله السياسيون والمتخصصون والتنفيذيون، الذين يتعاملون مع مشاريع التنمية بشكل مباشر.

٢- إشكالية قياس التنمية- نحو مؤشرات رديفة:

عهدت الدراسات الرقمية القديمة، التي توصف بأنها علمية، أن تستعمل مقاييس لتحديد مستوى الـــ «التقدم» وقوة مســـيرته، مثل: «حـــجم الناتج المحلي GDP» أو «حجم النمو Growth Rate»، وهي مقاييس اقتصادية بحتة لا تشمل أوجه التنمية كلها. ولذا جرى تطوير مقاييس رديفة ذات دلالات أوسع مثل «مؤشـــر التنميـــة الإنسانية HDI» الذي يتشكل من أربعة متحولات: العمر المتوقع؛ معرفـــة القـــراءة والكتابة بين البالغين؛ معدلات الالتحاق بالمؤسسات التعليمية؛ ونصيب الفرد مـــن الناتج المحلي الإجمالي.

ثم اقتُرح مؤشر رديف يدعى «مؤشر التنمية الإنسانية البديل AHDI» -الـذي تبنّاه تقرير التنمية العربي لعام ٢٠٠٢م- ويضم ستة عناصـر[1]: العمـر المتوقـع، كمقياس عام للصحة في مجملها؛ التحصيل العلمي؛ مقياس الحرية في الأمور المدنيـة والسياسية؛ مقياس تمكين النوع، ليعكس مدى نفوذ النساء في المجتمـع؛ الاتـصال بشبكة الإنترنت، للتعبير عن التواصل مع شبكة المعلومات الدولية أحـد متطلبـات الانتفاع بفرص العولمة في هذا العصر، ولكي يعكس درجة قصور المعرفة؛ وانبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون للفرد، ليعكس مستوى المساهمة في الإضرار بالبيئة علـى صعيد العالـم. ولقد كُتب الكثير في نقد هذه المؤشرات وبيان محدوديتها، ولكنـها ما زالت ذائعة الصيت وواسعة الانتشار، ويرجع سبب هذا إلى أمرين:

الأول: هو أن بعض هذه المؤشرات فيها تحيّز للوجهة «النيوليبرالية» للتنميـة، وهي الطاغية على أذهان الفرقاء، الذين يلعبون لعبة التنمية الحديثة.

والثاني: هو أنها سهلة الاستعمال، فكونها رقم محسوس يجعـل أهـل الـساسة والصحافة يتعاملون معها بدرجة عالية من اليقينية قريبة من يقينية ثقل كتلة مـا إذا وُصفت بأن وزنها هو بضعة كيلوجرامات مثلاً. ولذلك لابد هنا من ذكـر تعليـق سريع حول مدى مصداقية هذه المؤشرات وحول محدودية دلالاتها.

إن مصداقية أي مؤشر رقمي هي مصداقية نسبية، تعلو وتهبط بحسب الـسياق وبحسب الأمر المراد الإشارة إليه بالتحديد. وسأضرب بعض الأمثلة من الولايـات المتحدة، التي تستعمل المؤشرات بشكل كثيف. الأول هو (حجـم النـاتج المحلـي GDP)، ولأول وهلة يرى فيه المرء مقياساً «موضوعياً» غير قابل للـشك، إذ أنـه

(١) المعالجة مفصلة حول سوء استخدام المؤشرات الإحصائية، انظر: حسين عادل، نقد تقرير التنمية العربي.

يشكل ببساطة مجموع دخول الأنشطة الاقتصادية. ولكن مع شيء من التمحيص تتبين إشكالية هذا المقياس، وذلك لأنه إذا ارتفع مستوى التلوث في البلد مثلاً بسبب السيارات عالية استهلاك الوقود فإن الدخل القومي سوف يرتفع موازياً لزيادة هذا الاستهلاك وزيادة نفقات معالجة أمراض الصدر من التلوث. وإذا تدنّت الحالة النفسية للناس وأقبلوا على مزيد من العلاج النفسي لارتفع رقم هذا المقياس أيضاً. أي أن هذا المؤشر لا يصلح لقياس «التقدم» أو حتى الوفرة الاقتصادية. وبالطبع فإن كثيراً من الأعمال التطوعية غير الرسمية، التي تتفاوت فيها المجتمعات، لا تظهر في هذا الرقم الجُملي، ومثال ذلك خدمات الجدّات اللواتي يقمن برعاية الأطفال. إن هذا النوع من المؤشرات يتّسم بمحدودية وتحيز لصالح بُعد الإنفاق البحت. ولكن إذا كان لا يصلح كمقياس عام للنمو، فإنه أيضاً لا يمكن رميه جانباً بسهولة، إذ أن له بعض الدلالات الاقتصادية.

وأحد إشكالات المؤشرات الأخرى هو أن المتلقّي للأرقام لا يعرف عادة المعيار الذي أُستعمل عند جمعها. فمثلاً نسمع دوماً عن نسبة البطالة وننسى أنها في الولايات المتحدة تشمل فقط من لا يعمل خلال الأشهر الثلاثة الماضية وكان جاداً في البحث عن عمل. أما الذي مضى على بطالته أكثر من ثلاثة شهور، أو الذي يعمل تحت مستوى قدراته وتأهيله، مثل الفني الذي لم يجد عملاً في مهنته فاشتغل حارساً أو سائقاً، فإنه لا يدخل في حساب هذا المؤشر. وحتى إذا أخذنا مؤشراً أبسطاً مثل علامات التلامذة في الامتحانات، فإن دلالاته غير قاطعة. فماذا تعني علامات الطلاب المتدنّية في مدارس مراكز المدن في الولايات المتحدة؟ هل تعني أنهم غير مجتهدين أم أنهم ضعيفوا الإمكانات الذهنية؟ هل تعني أنهم يكرهون جو المدرسة

أم أن المنهاج الدراسي لا يتطابق مع احتياجاتهم؟ هل تعني أنهم يعانون مشاكل نفسية تحجزهم عن رغبة الدراسة أم أنهم يعانون مشاكل أُسريّة تقلق اتزانهم؟

ولعل أســـوء شيء هو طريقة التعامل مع المؤشرات بأن تُتخذ أداة لنشر الإحباط أو للتلاعب في تفسيرها من أجل التنافس السياسي، بدل أن تكون أداة تحاول الكشف عن الواقع وإلقاء الضوء على ثغراته من أجل الإصلاح والترميم. وإذا صيغ خطـــابُ المتخصصين الفنّيين المولعين بمثل هذه الأرقام بشكل يؤكّد عقدة النقص ويسبّ الحظ المشؤوم للشعب الـــمُنهك؛ فما ندري ما الفائدة منها؟ ولعل ذلك يشبه الوقوف على رأس المريض الفقير المسلول وتلاوة لائحة نتائج تحليل دمه وسوائل بدنـــه ونبـــضه، والتلويح بدواء ليس بمتناوله وغذاء ليس بمقدوره وأشعة شمس حجبت عنه بغير خياره، ثم تُشفع التلاوة ببضع مسبّات ولَعَنات علمية تنعي عليه حاله، الذي لا أمل فيه.

وبناءاً على ما سبق، تتضح أهمية تطوير مؤشرات مناسبة للبيئة التي تجرى فيهـــا الدراسة. وسوف أقترح بعض المؤشرات الإضافية، التي تناسب الدول النامية في البيئة العربية الإسلامية.

- ففي المجال الاقتصادي، يمكن أن تكون نسبة أجرة النقل العمومي لمتوسط أجـــر محدودي الدخل مقياساً للرفاه العام، أو نسبة عدد السيارات الفخمة لعدد من لـــيس عندهم وسيلة نقل متاحة كمقياس للتخلف.

- وفي المجال السياســـي، يمكن أن تكون نسبة المنتخبين من مجموع عدد الـــسكان كدلالة على الديمقراطية... وتساوي نسبـــة المنتخبين بين شرائح البلـــد المختلفـــة كمؤشر آخر عليها. ويمكن أن نبحث عن مؤشر لصفاء الحملة الانتخابية عن نفـــوذ رأس المال أيضاً.

- وفي مجال المعرفة العامة، يمكن أن يكون تعدد المؤسسات الاستثمارية التي تملك أجهزة الإعلام أحد المؤشرات، أي أن لا تكون مختلف أجهزة الإعلام في البلد مملوكة من جهة واحدة، وخلو الإعلام من الدعاية والغبن مؤشراً آخراً.

- ويمكن في المجال الاجتماعي، اتخاذ مؤشر استقرار ذي أبعاد خمسة: عدد الزيارات بين الأقرباء، وعدد الزيارات بين الأصدقاء، وعدد الجنازات والتعازي التي يحضرها الفرد في العام الواحد، وعدد الأقرباء الذين يبادرون لزيارة وخدمة مريضهم، ومدة الوقت الذي لا يتركونه فيه وحيداً.

المراد هنا التأكيد أن المؤشرات ليست حيادية تماماً، فهناك ترابط بين محددات المؤشر وبين الصورة الكلية للتنمية المنشودة التي يتوجه إليها بلد ما.

ثانياً: مذاهب دراسات التنمية:

إنه من المفيد قبل الحديث عن تجارب بعض الأمم في رحلتها التنموية أن يتم تلخيص مذاهب دراسة التنمية، إذ يساعد ذلك على تنظيم الفكر وضمِّ العديد من الدراسات تحت بضعة توجهات، ولأنه اتبعت هذه التجارب عملياً بعض هذه المدارس كموجّه لحركتها. وسأشرح باختصار المدارس الثلاث الرئيسة في هذا الموضوع.

المدرسة الأولى: هي مدرسة التحديث (Modernization Theory)، وهي أكثر المدارس شيوعاً في الأوساط غير العلمية. تستند هذه المدرسة إلى الفلسفة الوضعية وتفترض أن الخط التنموي الأوربي هو سكّة التقدم الأكيدة، وأن للتنمية معادلة ثابتة يمكن لأي دولة من الدول تقليدها. ونقطة البداية في هذه المدرسة هي نبذ المجتمع التقليدي -كما نبذه الغرب- بمعنى نبذ قيمه وبالخصوص نزعته الجبرية الاتكالية، إلى جانب رفض سلطته السياسية المتمركزة في أيدي ملاك الأراضي.

ثم لا بدّ من صدمة تنفض غبار القديم لتبدأ مرحلة الـ «إقلاع» التي تغلب فيها مفاهيم التحديث وتتخلل مؤسسات المجتمع، وتنهزم فيه ممانعة حراس الماضي وعاداتهم. ويستغرق هذا حوالي ٦٠ سنة لتدخل الدولة بعدها مرحلة الـ«النضوج»، ويتم فيها الاعتماد على التقنية، ويزداد نمو الدخل على نحو أسرع من نمو السكان، فتصل الدولة إلى المرحلة الأخيرة «زمن الاستهلاك العريض» التي تُفضي إلى غاية المنى من «حاكمية المستهلك consumer sovereignty».

المدرسة الثانية: في دراسات التنمية هي **مدرسة الـ «التبعية Dependency Theory»**، التي تؤكد أن ضعف التنمية إنما قد فُرض على البلاد وطُوِّر تطويراً «the development of underdevelopment». إن المشكلة بنظر هذه المدرسة ليس وجود المؤسسات العتيقة ولا نقص رؤوس الأموال، وإنما في نظام رأسمالي مهيمن يمتصُّ حيوية اقتصاد الدول، ويدفعها نحو إنشاء استثمارات وأنماط تنمية غير منسجمة مع الاحتياجات المحلية للبلد؛ فتتحول الدولة بالتدريج إلى عبد تعتمد حياته بالكلية على إرادة المهيمن الذي فرض نظامه الاقتصادي والسياسي والاجتماعي الأجنبي.

وتورد هذه المدرسة حالة اليابان لتُنبِّه أنه ترجع نهضتها إلى اعتمادها على نفسها من أيام الإصلاح الإداري «الميجي» في النصف الثاني للقرن الثامن عشر، فأرست تنمية متمحورة وطنياً وليس تنمية في مدار (الآخر). وتؤكد هذه المدرسة أن التنمية المستقلة أكثر ديمومة وأبعد من أن يصيبها دمار مفاجئ بعد مغادرة مغتصب الثقافة وسارق الثروات.

وتجلب هذه المدرسة الشواهد الكثيرة من بلدان إفريقية وبلدان جنوب أمريكة، مهد هذه النظرية، على نحو يصعب إنكاره أو التغاضي عنه. ولكن رغم ذلك، تُدرك هذه النظرية القدرة المعيقة الكبيرة التي تمتلكها الدول الكبرى المسيطرة، فيحذر «فرانك»، أبو هذه النظرية، من استحالة الاستقلالية التامة، فيقول ما معناه الآتي:

لعقود طويلة نادى الإصلاحيون إلى الاعتماد على المساعدات الدولية كحلٍّ لأزمات البلدان غير النامية، ولكن كم هو قليل ما أثمرته هذه المساعدات. ولكن ألسنا نحن النقادُ في خطر الوقوع في نفس الفخ في إنشاء خرافة يسارية موازية للخرافة النيوليبرالية، فحواها أن الاعتماد الذاتي سوف يغلب بسرعة اعتماد الدول الهامشية على الدول المسيطرة؟

وتتابع هذه المدرسة تأكيدها بأن الحل يجب أن يكون شاملاً وأن مدخل الحلّ يبقى في الاعتماد على النفس وملكية الدولة -ولكن ليس على نحو اشتراكية الاتحاد السوفيتي أو تانزانية- وإنما من خلال قرارات سياسية ملتصقة بحاجات الأمة ومتواكبة مع حركاتها الاجتماعية. لقد دقّت هذه النظرية المسامير في نعش «نظرية التحديث»، ولكنها رغم أنها لم تُقدم بدائل واضحة وأنها اُتهمت بالمبالغة، فإنها التقت مع تيار وسّع مفهوم التبعية وأضاف تراكيبية للمسألة، وهو تيار مدرسة «المنظومة العالمية World System Theory».

سوف أشير سريعاً إلى هذه المدرسة؛ لأنها لا تعتبر مدرسة في حقل التنمية بالتعيين لاهتمامها الأوسع بالتغيرات التاريخية، ولكن لبّ هذه النظرية ضروري الفهم لما له من مستتبعات في فهم حركيات التنمية. ملخّص نظرية «المنظومة العالمية» هو أن حركة الاستعمار الأوروبي، التي تسلمت مقاديرها فيما بعد الولايات المتحدة

الأمريكية، قامت بالتدريج -ومنذ القرن السادس عشر الميلادي- بتطوير منظومة رأسمالية عالمية متمحورة حول بضعة مراكز تدعى «دول المركز core» تتميز بتمكّنها وقوتها العسكرية وتقدمها التقني. وتقف هذه الدول مقابل «دول الهامشperiphery» الضعيفة التي تمدّ دول المركز بالمواد الخام اللازمة لتصنيعها ومسيرة حياتها. ثم هناك فيما بين هذين النوعين من الدول دول وسيطة «نصف هامشية semi-periphery» تعمل كسمسار بين الفريقين. إن أحد المساهمات الكبرى لهذه المدرسة هو لفت النظر إلى أن الوحدة التحليلية، التي يجب اعتبارها في فهم تاريخ العالم الحديث -بما فيه التنمية- ليست الدولة القطرية وإنما الإقليم الجغرافي السياسي.

المدرسة الثالثة: هي التنمية الموجهة من قبل الدولة « State-Led Development»، ويمكن القول: إن هذه المدرسة استفادت من خلاصة المدارس السابقة كلها، واستطاعت أن تقدم بديلاً عملياً، و لم تقف عند حدود النقد.. ويمكن تلخيص عطاءات هذا التوجه بالتالي:

- إن مكمن التنمية هو في الإدارة الرشيدة لها من قبل الدولة.
- إن الالتزام المطلق بنسق السوق الحرة، الذي أرست شروطه الدول القوية، ليس هو الطريق الأكيدة للتنمية، بل على العكس إن الالتفاف على هذا النسق هو أنجع لفرض النفس في السوق.
- لا يعتمد هذا المدخل على الانعزال ولكنه يراقب الانفتاح بفطنة.
- تعتمد التنمية على تدخّل الدولة في تحديد الأولويات، ولكنه ليس ذاك التدخل الاعتباطي، الذي يخنق الحوافز والمبادرة الفردية، على الطريقة الاشتراكية، وإنما ذاك الذي يترك لها مساحة كافية للتحرك وفق مقتضيات السوق ولكن يؤطرها ضمن مصلحة الوطن.

- لا تُعتبر الديمقراطية السياسية وفق النمط الغربي شرطاً ضرورياً يجب أن يسبق التنمية، فطرح الديمقراطية على نحو مطالب ضيقة فردية أو فئوية يضرّ بعملية التنمية.

- إن هيكلة السلطة وطبيعة تفاعلها مع مراكز القوى في المجتمع أمر رئيس في عملية التنمية.

- تعتمد مناسبة سياسات التنمية على الـ «قدرة» الذاتية للدولة. وقدرة الدولة هي بشكل رئيس انعكاس للترابط الاقتصادي الاجتماعي، الذي يُدعى «الاقتصاد ذو الاستقلالية المغروسة embedded autonomy»؛ ويعتمد الاقتصاد المغروس المُستَكِنّ المُجذَّر على عنصرين رئيسين: كفاءة موظفي الدولة؛ والجريان المكثّف للمعلومات بين أجهزة الدولة ونخب رجال الأعمال[1].

- يكمن الدور العملي الحيوي للدولة في ثلاث نواحٍ: تحديد الأولويات التنموية، التي تُوجه إليها جهود حركيات السوق؛ الدعم المباشر أو غير المباشر وتأمين الموارد البشرية والمادية لمشاريع التنمية؛ رعاية الأطر المؤسساتية، التي تخدم التنمية والتي تعدّ قاعدة ضرورية لها، مثل إحكام النظام الإداري بشكل يخدم الأهداف التنموية المتبناة، ومثل تطوير المؤسسات التعليمية ومؤسسات التدريب المهني، التي تؤمن الطاقم البشري اللازم لعملية التنمية.

---

(١) أشير هنا إلى أقوى المبادئ النظرية في التنمية، وهو أن الوضع الملائم للتنمية والفعالية الاجتماعية هو الوجود المتزامن للاستكنانية الانغراسية في الترابط إلى جانب الاستقلالية اللانشازية (embedded autonomy)، وذلك على كلا المستويين، الجزئي والكلي (micro and macro). وكذلك فهناك شبه إجماع على أن الاقتصاد في حقيقته ليس تلك المعاملات المالية والتجارية الظاهرة على السطح وإنما هي في حقيقتها مغروسة مستكنّة ضمن الفعاليات الاجتماعية الأخرى، وبالتالي لا يمكن الإعراض عن الانسجام والتلائم بين مقترحات التنمية والقاعدة الثقافية. والمعنى العملي لما سبق أن النموذج الغربي للتنمية وما تقترحه المؤسسات التمويلية العالمية وكثيراً من مسلّمات علم الاقتصاد التنموي وشعاراته «النيوليبرالية» ليست محكاً قياسياً عالمياً، ولا يصلح تطبيقها على دولنا العربية والمسلمة.

ويشار أن هناك تنوعاً داخل هذه المدرسة، وأنها لا تفترض وجود نموذج أحادي للتنمية جاهز بكل التفاصيل. كما يشار إلى أن هناك دراسات أخرى متفرقة حـول التنمية، لا تشكل مدرسة مستقلة ولكن يجمعها تأكيد خـصوصية كـل حالـة، وضرورة اعتبار تاريخ الدولة التي يتناولها التحليل، وعدم الاقتصار على إطار زمـني قصير المدى، ودور الثقافة في عملية التنمية.

ثالثاً: دروس من تجارب الأمم:

كان ما سبق حدّاً أدنى من مناقشة النظريات، التي تؤطر التفكير بمسألة التنمية، وتسمح باستفادة أعلى مِن قراءة تجارب بعض الأمم. وإذا أخذنا تجـارب جنـوب شرق آسية، التي أذهلت العالم، فنجد أن جميعها اشتركت في رعاية أربعة أبعاد تمكين على مستوى المجتمع كله وليس فئة مخصوصة منه.

١- سياسات المساواة:

جدّت دول جنوب شرق آسية كلها باتباع سياسات تسوية تُقارب الفجوة بين شرائح المجتمع. فمثلاً قامت كل من كورية وتايوان بإصلاح واسع وشامل في توزيع الأراضي، فكما هو معلوم إذا كانت هناك فئة صغيرة تملك مساحات شاسعة مـن الأراضي فإن النظام الاقتصادي سوف يتّجه حكماً نحو النموذج الإقطـاعي غـير المفضي للتنمية -من جهة- والذي يكبت تنمية المؤهلات البشرية من جهة أخـرى؛ كما أنه تظهر الدراسات أن تمـليك الأراضـي للكثير من النـاس يرفع المردودية. أما إندونيسية فقد واجهت مشكلة الفقر الريفي الواسع، فقامت بمعالجة أسعار الرز والأسمدة من أجل رفع دخول سكان الريف. أما هونج كونج فقامـت بمـشاريع إسكان ضخمة لتؤمن للناس الاستقرار المعيشي.

أما ماليزية فقد قامت بجهود حثيثة في ردم الفجوة الكبيرة في الدخول بين الأقلية الصينية الغنية والأكثرية المالاوية، ولكنها لم تفعل ذلك من خلال كبت فريق أو الانتقام منه والغدق على الآخر، وإنما من خلال تمكين المجموعة المالاوية. وهكذا وبعد عقد ونيّف بعد الاستقلال، نما متوسط دخل المالاويين سبعة بالمائة أكثر من الصينيين؛ أي أن كلا الدخلين تمتعا بالنمو ولكن بنسب مختلفة ساعدت في ردم الفجوة نوعاً ما. كما قامت ماليزيا ببرامج واسعة لمحاربة الفقر تركزت على فقراء الريف، وشمل هذا مشاريع سقاية ومشاريع استصلاح الأراضي، التي يسكن قربها الناس لجعلها ملائمة للزراعة، ودعمت هذه السياسات الصيادين وأنواعاً مختلفة من الزراعات بما فيها المنتجين الصغار للمطاط ولجوز الهند.

وأخيراً، فإن هناك العديد من تجارب التنمية، التي شجعت التعاونيات العمالية وأنشأت البرامج التي تشجع الاستثمارات الصغيرة والمتوسطة وتمدها بالخبرة.

٢- إنشاء مجالس التشاور:

قامت معظم هذه التجارب بإنشاء مجالس تشاور دعت فيه الحكومةُ القطاعَ الخاص للمشاركة في تصميم سياسات التنمية والمساهمة في تطبيقها على الواقع أيضاً. وهكذا استطاعت الدولة أن تقترب من المجتمع، وأن تتجاوز عزلتها النسبية، التي تفرضها التشكيلة البنيوية للدولة الحديثة. كما اكتسبت بذلك السياساتُ صفةَ الشفافية، التي تمكّن الناس من المعرفة الواضحة فيما يجب فعله وتركه في مسيرة التنمية، وتجعل استئثار بعضهم صعباً، وتجعل تلاعب الجهاز الإداري البيروقراطي ليس بالسهل، ويشعر الناس بتساوي الفرص، مما يزيد في الحافزية العامة ويبدد دعاوى التكاسل وتبريراته. وتقوم مجالس التشاور هذه بتوفير المعلومات اللازمة المتعلقة بالتنمية وتبادلها

بين الأطراف المختلفة، فيصبح مثلاً أصحاب صنعة ما «قُل آلات الحياكة» على علْم باحتياجات مصلحة ثانية متعلقة بها «قُل الخيوط والقمـــاش» بحيث يرصد كل منهما ما يحتاجـــه الآخر، ويؤقت كل منهما نموه بحيث لا يستثـــمر في وجه بسرعة أكثر مما يتحمله السوق، كما يتمّ تبادل المعلومات بين القطاع العام والخاص.

٣- تطوير المؤهلات:

قامت دول جنوب شرق آسية برعاية ما يطلق عليه اسم (رأس المال البـــشري human capital)، بمعنى تطوير المؤهلات والإمكانات والمهارات إلى جانب تحـــسين مستوى التعليم العام. ولقد ركزت هذه التجارب على التعليم الابتدائي، وأعطتـــه أولوية في الإنفاق، بحيث شمل جميع الأولاد في هذه الفئة العمرية، الأمر الذي تترجم إلى انخفاض في مستوى الأمية. ويشار إلى أن كورية بالخصوص ركّزت على التأهيل العلمي، وصار هذا الأمر مطلباً شعبياً ضحَّت من أجله الأسر فقلّلت من استهلاكها من أجل تعليم جيل الأبناء. ويجب أن يذكر هنا أن انخفاض مستوى الإنجاب في هذه الدول كان عاملاً مساعداً.

أما التعليم العالي، فقد أبقت نفقاته منوطة بالطلاب أنفسهم، إذ أن فوائد التعليم العالي يجنيها هؤلاء الأفراد قريباً من خلال دخولهم المرتفعة، كما أن فائدة علمهم أقلُّ انعكاساً على المجتمع من التعليم الابتدائي والثانوي الشامل؛ فاقتضى الأمر عدم دعمه بشكل كلي، ولكن أتاحت الدولة المنح الدراسية للطلاب المحتاجين. وألفت النظـــر هنا إلى أن مسألة توزيع الإنفاق التعليمي، بين المرحلة الابتدائية والثانوية والجامعيـــة، فيها اختلاف كبير لا يمكن التفصيل فيه في هذا البحث.

٤- زيادة الادخار:

اتبعت هذه الدول سياسات تحفز زيادة مستوى الإيداعات والتوفير الشخصي. وقد أمكن لتجارب جنوب شرق آسية تحقيق ذلك من خلال ضبط التضخم باتباع سياسات حكيمة ومراقبة دائبة ومستمرة. ومما قامت به هو تأمين المصارف، مما جعلها تحوز على ثقة الناس في إيداع فائض أموالهم في هذه المصارف. ولما كان صغار الكسبة والريفيون غير معتادين على التعامل مع المصارف، فقد قامت المصارف بتبسيط إجراءاتها بحيث لا تصدّ الغريب عنها.

وبالنسبة لتايوان وسينغافورة فإن مستوى التوفير فيها كان دوماً عالياً، ودعمت ذلك كلاً من سينغافورة وماليزيا من خلال إعطاء مردود عالٍ على الائتمان. أما اليابان وكورية وتايوان فإنهم وضعوا شروطاً قاسية ونسب فائدة عالية على ديون السلع الاستهلاكية، وأضافوا فوق ذلك ضرائب عالية جداً على استيراد سلع الاستهلاك الفاخر.

وينفع الآن التفكر ملياً بالأثر الإيجابي البعيد لهذه السياسات البسيطة أضعها على شكل معادلة: «تشجيع الأفراد على الائتمان وجعله مجدياً ← زيادة مستوى الائتمان لدى المصارف الصغيرة والكبيرة، التي لها صلات ثقة مع الناس ← توفُّر رأسمال وطني محلّي ← تمويل مشاريع تنمية من مختلف الأحجام من غير إنفاق حكومي مباشر».

وزيادة على هذا، لما كان غالب المؤتمنين في المصارف هم أفرادٌ، وغالب المدينين هم شركات، كان المعنى العملي لهذه الدورة المالية أن أصبح الأفراد بمثابة الشركاء أو المساهمين في تلك الشركات الجديدة.

وقد يقال هنا: إن تجارب دول جنوب شرق آسية الصغيرة لها خصوصيتها، وهذا اعتراض وجيه من الناحية العلمية، التي تتفحص الأسباب المحدّدة المفضية للتنمية. ولا شك أنه كان لهذه الدول خصوصية، ولذا ينفع إلقاء نظرة سريعة على تجربة الصين، التي لها أيضاً خصوصية الحجم الضخم. إن المقصود من تحليل الأمثلة هو رصد العوامل المطردة؛ ولقد جرى التأكيد أنه ليس هناك للتنمية نموذج واحد.

لقد استفادت الصين من مناخ العولمة، وخطت بتؤدة خلال الثلاثين سنة الفائتة نحو اقتصاد جديد. ورغم أنها ركزت على صناعة الاستهلاكيات البسيطة في البداية، فإنها ركزت أيضاً على الإبداع الفني في مجالي النقل والاتصالات بالخصوص. وصحيح أن الصين استجلبت المليارات من الاستثمارات الأجنبية، الأمر الذي يعُدّ عادة مؤشراً رئيساً لارتهان التنمية للأولويات غير الوطنية، إلا أنها شفعت ذلك بشروط دقيقة ومصممة بامتياز، مما حماها من الارتهان. ويجب أن لا يفوتنا أن نموذج الصين متفرّد في كون ملكية الاستثمارات والنشاطات الاقتصادية هي للدولة، الأمر الذي أكسبها قوة هائلة في المساومة على الشروط؛ فمثلاً سنَّت القوانين التي تشترط أن يكون هناك «شراكة استثمارية joint venture» بين الشركات الأجنبية والصينية. وتترجم هذا عملياً -في عقود الثمانينيات والتسعينيات- إلى شراكة مع الدولة ذاتها التي -بحجمها الضخم- تستطيع فرض شروط في الصالح الوطني، كما أنها لم تقايض عمالتها الرخيصة بثمن بخس. إن الأمر الأكثر محورية في نمط التنمية هذا لم يكن في مجرد الأرباح الطائلة، التي استطاعت الشركات الحكومية جنيها، وإنما أنه أجبرت صيغةُ الشراكة المستثمرَ الأجنبيَ على توطين التقنية القادمة -وليس مجرد نقلها- وعلى تطوير المهارات الصينية المحلية. وبالخصوص، لم يكن تطوير المهارات تطويراً

خديجاً وحيد الطرف، كأن يتمَّ تمرين أفراد من الفنيين، الذين يسهل مغادرتهم البلد فيما بعد، وإنما تطوير مهارات شامل ضمَّ العمال والإداريين والمستثمرين الصغار. وهكذا عندما سمحت الصين فيما بعد للقطاع الخاص في الاضطلاع بدوره في عملية التنمية، كان هناك خميرة تنموية قادرة على عدم الارتماء في شرك الخارج. وزيادة على ذلك رَعَتْ الصينُ البحوث العلمية، التي تخدم عملية التنمية، وقدمت نتائج هذه البحوث لتدعم المسيرة التنموية للقطاع العام والخاص. أما ما عجزت عنه البحوث الوطنية فإن الشركات الخاصة حاولت -بظلّها الخفيف نسبياً- استدرار أو «سرقة» أجزاء الأسرار ليتمَّ تجميعها فيما بعد على أرض الوطن.

أخيراً وقبل أن أختم هذا النقطة تجب الإشارة إلى عامل محوري جرى التغاضي عنه عند مناقشة التجارب السابقة كلها، ألا وهو السياق الجغرافي السياسي لهذه الدول، الذي أمدها بـ«فسحة تنموية». إن هذا العامل محوري إلى حد بعيد جداً. ولكن يجب التنبه إلى أن السياق الجغرافي السياسي يُقدِّم فرصة ولا ينشئ التنمية استقلالاً، فإن أُحسن استثمار هذه الفرصة تبعتها النتائج وإلا مرَّت والدولة نائمة.

ولا بد هنا من تلخيص بعض الدروس التي تُمدّنا بها التجارب التنموية الناجحة، التي تُعتبر شواهد على سلامة وصحّة بعض النظريات التنموية دون أخرى.

أ- لم تتبع أياً من هذه التجارب النموذج «النيوليبرالي» في التنمية -باستثناء هونج كونج- بل على العكس اتبعت -قصداً وبمهارة فائقة- سياسات تتناقض مع الفرضيات «النيوليبرالية» لتتمكن من تجاوز ضغوط جاذبية مدارات الدول الكبرى، التي صممت هذا النموذج بشكل متحيز لصالحها.

ب- لم تأخذ هذه التجارب موقف المعاند المستكبر، الذي يرفض استعمال آليات التنمية الغربية الأُروبية؛ إن ما يميز هذه التجارب أنها فككت هذه الآليات وأقلمتها وطنياً واستعملتها بالقدر الذي هذبها، إلى حدّ ما، من متعلقات بلد المنشأ.

ج- تميزت هذه التجارب بمرونة كبيرة، فهي لم تجرِ على خط مستقيم صاعد باستمرار، بل اعتراها الخطأ والفشل الجزئي. ولكن المميز هو أنه لم تصرّ الدول على بعض السياسات والطرق إصراراً إيديولوجياً؛ وإنما كانت على استعداد على أخذ العبرة والتعلّم من الخطأ والتصحيح السريع من غير الوقوع في الاستهوائية المفضية إلى التناقض بين خطة اليوم وخطة الأمس؛ أي جمعت هذه التجارب بين التمسك بعزم وصبر على استراتيجية طويلة الأمد خالفت فيها المعتاد، ولكن قامت بتعديلات تكتيكية متتابعة لكي لا تَدَعَ عثرات الطريق توقف حركة العربة.

د- لقد مشت هذه التجارب في مسيرة «تثاقف» مع النموذج الحداثي، وليس في مسيرة «تقليد» يتماهى بالكلية ويرمي ويحتقر ما عنده من مخزون ثقافي وترتيبات مجتمعية. وأنه من الخطأ القول: إن اليابان قامت بالتقليد الأعمى للغرب، بل على العكس فإن اليابان حققت ما حققته لأنها فَعَّلت نمطها الثقافي. فمثلاً تميزت الشركات والمصانع اليابانية بأسلوب إدارة يعتمد على احترام الكبير والتعويض المالي بناء على القدَم لا المهارة الفردية، وعلى اتخاذ القرارات بشكل جماعي وتشاوري على مستويات عدة، وعلى إشراك العمال والموظفين الصغار في العملية الإدارية، وعلى ضبط نوعية الإنتاج من أسفل الهرم لا أعلاه... إلخ. وكل هذا مخالف للنموذج الأمريكي، الذي يحسب بعض الناس أن اليابانيين قلّدوه؛ بل العكس هو الصحيح إذ حاولت الشركاتُ الأمريكية تقليده -وهذا مشهور في علم الإدارة- ولكنها لم تفلح في استنساخه لغرابته

الثقافية. وإذا قيل: إن اليابان اليوم استغربت بالكلية، فإن في هذا شكاً رغم كل الظاهر الذي يوحي إليه. وعلى كل حال، إذا فرضنا أن الاستبدال الثقافي حصل فعلاً، فإنه بالقدر الذي حصل فإنه حدث بعد النهضة التنموية -لا قبلها- والأجيال التي صنعته هي التي استندت إلى نمطها الثقافي. إن الذي أسجله عن اليابان ينطبق على التجارب الأخرى من كورية وتايوان والصين.

وإذا كان الانسجام الثقافي بهذه المحورية فإنه يجب مناقشته بشكل تفصيلي يتلمس أبعاده المختلفة ويشفعه ببعض الضوابط.

رابعاً: محورية الإطار الاجتماعي للتنمية:

غطت المناقشة السابقة دروساً بارزة من تجارب التنمية، التي تعتبر ناجحة في دول غير أوربية الثقافة، وأظهرت محورية البعد الثقافي في ذاك النجاح. وبناءً على هذه الدروس سأقوم بتوسيع فهم عملية التنمية وشروطها الضرورية، جالباً بعض الأمثلة الأخرى التي تؤكد أن التنمية عملية شاملة لا تقتصر على بضعة فعاليات اقتصادية، وأن التعامل السليم مع الموجود من البنى الاجتماعية أمر في غاية الخطورة؛ كما تؤكد بعض الشروط الموضوعية المتصلة بعملية التنمية، التي إن تخلّفت لأودت بجهود التنمية إلى متاهات الفشل المؤسَّس.

١- الأساسات غير الاقتصادية للتنمية:

هناك ثلاث فعاليات أساسية تتخلل عملية التنمية، وهي: الإنتاج والمعالجة والتوزيع. ولا تتحرك هذه الفعاليات باستقلال، بل لا بد من اجتماع توافقي بينها لتسري العجلة الاقتصادية. ولكن هذه العمليات الأساسية تعتمد على الأفراد المنتجين والمال المرصود والتقنية المتوفرة، وهي عوامل حاسمة تقع خارج الدائرة الضيقة للاقتصاد؛ كما أن ذلك كله له علاقة بمستوى التعليم والمهارات. وزيادة على

ذلك تعتمد هذه الفعاليات أيضاً على البنية التحتية للبلد، من المواصلات والخدمة الكهربائية وما شابه ذلك. وإذا كانت متعلقات الفعاليات الاقتصادية على هذه الدرجة من التنوع والتشابك، فلا بد إذاً من ضبطها بقوانين تنسق عملها وتحميها من التضارب. ولكن ما كان للقانون أن يستوي على سوقه بنفسه من غير أن يحرس حماه نظامٌ سياسي متمثل في مؤسسات ذات همّ وطني. وبالطبع فإن سياسة دولة ما هي بالضرورة متمفصلة مع سياق عالمي -والأهم منه- واقع إقليمي يؤثر في الخيارات السياسية للدولة.

وأخيراً، فإن العوامل السابقة كلها، من الأفراد وإنتاجيتهم، والمال وطرق استثماره، والتقنية وفنّ استعمالها، والتعليم ومدى عمقه وشموله، والخدمات الأساسية ونمط تغطيتها للحاجات، والقانون والارتياح إليه والقدرة على إنفاذه، والدولة وكمونها واستقرارها... كل هذه العوامل تستنشق أثيراً ثقافياً يُوجّه عمليتي التفكير والترابط اللتين تسمحان بالوجود المجتمعي أصلاً.

٢- البنى التقليدية:

يشكّل هجاء البنى التقليدية شماعة للنقد، ولكن تدلّنا تجارب الأمم أن المطلوب تطويرها لا تجاوزها الاستعلائي. ولنأخذ مثال كورية الجنوبية وتايوان ولنرقب كيف طبعت خصوصية كل بلد تجربتها التنموية. كان كلا البلدين زراعيين قبل الاحتلال الياباني، إلى أن بنت اليابان شبكة تحتية ضخمة في كليهما، كما أنهما تلقّيتا معونات مالية أمريكية. ثم دخل كل منهما مخاضاً عسيراً عند تشكيل الدولة الوطنية المستقلة، مما استهلك كل المدخرات، بالإضافة إلى الحرب الأهلية في كورية والاحتكاك بين أهل الجزيرة الأصليين والمهاجرين الصينيين في تايوان. وحيث إنه فقدت كورية

الجنوبية مواردها لصالح الشمال، فإنها تساوت مع تايوان في مواردها الطبيعية. وأخيراً فإن كليهما ذواتا خلفية ثقافية كنفوشية تُعلي من قيمة المعرفة والتعليم.

ورغم هذا التماثل الكبير بين الدولتين، فإنهما طورا نموذجين مختلفين في التنمية، ويسمح لنا ذلك تعقّب العوامل الدقيقة التي أنتجت الفروق بينهما، وسنجد أنها فروق اجتماعية ثقافية بالدرجة الأولى. ولتسهيل المقارنة يمكن التركيز على صناعة السيارات بالخصوص، وهي صناعة تتألف من سيرورتين اثنتين: تصنيع القطع وتجميعها. والملفت للنظر هنا أنه رغم أن كلاً من البلدين سعتا إلى امتلاك هذه الصناعة، إلا أن كورية نجحت في التجميع، حيث تحتوي سياراتهم على الكثير من القطع الأجنبية، وفشلت في الثانية، كان هذا صحيحاً بالخصوص في العقود الأولى للتصنيع؛ بينما نجحت تايوان في تصنيع القطع المتفرقة لا في التجميع وإخراج سيارة كاملة.

وبالتتبع لدقيق الفاعليات نجد أن النجاح والفشل عكسا البنية الاجتماعية لكل من البلدين: هرمية الأسرة الكورية التي يرث فيها الولد الكبير كل الثروة، مقابل التركيبة الصغيرة للأسرة التايوانية التي توزع فيها الثروة بالتساوي.

وتفصيل ذلك أنه شجّعت كورية ما يعرف بالـ «التشابول» وهي شركات ضخمة قائمة على أساس الرابطة العائلية، وكل عائلة أو فخذ عائلي يتنافس مع الآخر، وكل منهم يتطلّع لأن يبني إمبراطورية لنفسه تشمل الأنشطة الاقتصادية كلها، من شركات التأمين إلى الإلكترونيات إلى صناعة السيارات. ولما كانت صناعة السيارات تحتاج إلى عدد كبير من القطع التابعة لحقول مهنية مختلفة جداً (البطارية، الزجاج، الدواليب، الفرش، الطلاء... إلخ) عجزت الشركة الكورية الواحدة -رغم ضخامتها- عن الإحاطة بكل هذه المتطلبات واختارت لنفسها أن

تعتمد على تجميع القطع الموجودة وإثبات سمعتها بأنها تنتج سيارة باسمها. وبالمقابـــل فإن النموذج التايواني وازى بنية الأسر الصغيرة التي لا يمكنها المنافسة في «صناعات المال المركز capital-intensive industries»، فقامت الأسر المختلفة بالاختـــصاص في صناعة قطع معينة للسيارات.

وأخيراً، فإن أبلغ الدلالة في المقارنة أنه لم يتبع أياً من هذين البلـــدين النمـــوذج الأمريكي للشركات المساهمة الضخمة «corporations»-رغم أن كورية حاولـــت هذا و لم تفلح- وإنما اعتمدتا على البنى الطبيعية التقليدية الموجودة في المجتمع. وينفـــع هنا إيراد تجربة الفيليبين، حيث إنها تمتّعت بنفس السياق الإقليمي والأمـــن الجغـــرافي السياسي، ولكن لم تفلح فيها خطط التنمية؛ لأنها فشلت بالخصوص في تحقيق عقـــد اجتماعي للتنمية في بلد كانت قد تمزقت شبكته الثقافية بعد الاحـــتلال الأمريكـــي والتدخل المستمر بشؤونها الداخلية.

والخلاصة، أن تجارب التنمية الناجحة تظهر بوضوح أنها لم تتمّ عن طريق تدمير البنى التقليدية، و لم تتم عبر التخلي عن القيم الثقافية الخاصة؛ بل على العكس جرى توظيف الخصال الثقافية الراسخة من أجل تنمية وطنية - ولو بـــدت لأول وهلـــة متناقضة مع التنمية الحديثة - فأقلمة الثقافة الراسخة أسهل عملياً من محاولة اجتثاثها واحتمال أن تخرج البلد بعد ذلك بخفّي حنين. ولهذا جرى تعديل الخطط التنمويـــة لتنسجم مع الواقع. ولكن يجب أن لا يُفهـــم ذلك على وجه العنترية الثقـــافية التي لا تُفرّق بين الاعتبار بتجربة (الآخر) وبين التقليد الأعمى؛ بل إن العنترية الثقافيـــة غالباً ما تنتهي بالتقليد الأعمى، الذي يغيّر الشكل فحسب، بينما يـــتمكن الـــتعلّم الواثق من المحافظة على الأصل.

٣- الحكمة والسلامة الإدارية:

تضمّ مسألة الإدارة المستوى الجزئي، إدارة المصانع والشركات مثلاً، كما تضم المستوى الكلي لسياسات الحكومة. ولقد جرت الإشارة إلى أمثلة على هذه النقطة، وأضيف هنا شواهد سلبية؛ لأنها تزيد ثقة الباحث بقوة الدليل. أي أنه حين نجد أن النتيجة أتت إيجابية حين وجود العامل، وسلبية حين تخلّفه، فإنه يزيد الاستنتاج قوة. وتصلح تجاربُ أمريكة اللاتينية في التنمية لتكون شاهداً على الإشكالية الإدارية مقارنة بدول جنوب شرق آسية.

أ- المرونة البصيرة:

تميزت تجارب أمريكة اللاتينية بدرجة عالية من الأيديولوجية، وكما هو معروف عانت بلاد أمريكة اللاتينية من الاستعمار الأوروبي الأمريكي، ونشأت فيها مدارس يسارية أو ماركسية. ورغم أن أقوى نظريات التنمية وأول من فنّد أساطير الطرح «النيوليبرالي» كان موطنها أمريكة اللاتينية، إلا أنه على مستوى السياسة والإدارة وقعت المشاريع في شباك إيديولوجيات استعراضية فرّغت النظريات الحكيمة من مضمونها. ولا يخفى أن شبيه هذا حصل في بعض الدول العربية.

ولقد بدأت بلدان جنوب شرق آسية وبلدان أمريكة اللاتينية رحلتها التنموية باستراتيجية التصنيع «بديل الاستيراد **import substitution**». ولكن تعثرت أو فشلت أكثر هذه الجهود لأسباب كثيرة، منها ما قدمتُ، ومنها تغيُّر مناخ الاقتصاد العالمي. وربما أدركت تجارب جنوب شرق آسية في الوقت المناسب أنها كبلدان صغيرة لا يمكنها الاستمرار في استراتيجية التصنيع البديل للاستيراد، فانتقلت

من هذه المرحلة بعد مراكمة خبرات محلية أساسية إلى مرحلة ثانية اعتمدت فيها على استراتيجية التصدير لما يحتاجه السوق العالمي بعد تصنيعه محلياً.

أما الصين فبحكم ضخامة حجمها فإنها جمعت عملياً بين الاثنين، فاعتمـــدت استراتيجية التصنيـــع للتصدير — لا سيما في أوائل رحلة التنمية- ثم تكاملت لديها -إلى حدّ ما- تغطية كل قطاعات الصناعة وإيجاد بديل وطني لها.

ولا بدّ من التنبيه هنا إلى أنه كثيراً ما تتخذ عبارة المرونـــة والواقعيـــة لتبريـــر سياسات ليس فيها ذرة من البصيرة والتفكير بعيد الأمد؛ فالمرونة ليست هي التغيير النـــزق غير المرتكز على تقدير ورؤية، وإنما هي إجراء التعديلات اللازمة بناء على المراقبة الدائبة للمتغيرات العالمية والمحافظة على الانسجام الكلي للاستراتيجية التنموية بعيدة الأمد.

ب- الضبط الإداري:

وثاني الفروق بين تجربتي أمريكة اللاتينية وشرق آسية هـــو الـــضبط الإداري. وكما هو معروف تتميز مناطق الحزام الكنفوشي بالانضبـــاط والالتزام بالجمـــاعة، مما تترجم إلى رشـــد إداري رغم كل ما يمـــكن أن يقـــال عن سلبياته. ثم علينا أن لا ننسى أن تاريخ التعليم في الصين هو تاريخ تهيئ الإداريين للخدمـــة في الـــسلك الإمبراطوري. وكذا الأمر في كورية واليابان حيث تمّ تدريب الطواقم أثناء الخدمـــة العسكرية. أي أنه أتقنت البيروقراطيات الآسيوية عملها في استيعاب متطلبات توطين التنمية. وبالمقابل فإن بيروقراطيات أمريكة اللاتينية أشبهت القيود الـــشكلية الـــتي تعسّر ولا تيسّر. وكمثال على ذلك أورد سياسات الأرجنتين، التي لم يكن عنـــدها ضوابط تذكر حول التعامل مع المال والشركات الأجنبية، فأعطى ذلك إشارة إغراء

للشركات الأجنبية للاستثمار في الأرجنتين. ولكن بعد أن بدأ الاستثمار الأجنبي وشعرت الأرجنتينُ بالغبن أقرَّت قوانين كثيرة غير عملية البتة فيها شروط تعجيزية.

إن التضارب الداخلي وفقدان الانسجام ميّز قرارات كثيرٍ من بيروقراطيات العالم الثالث، في حين أن البيروقراطيات الآسيوية استطاعت أن تتجاوز هذا المعضلة.

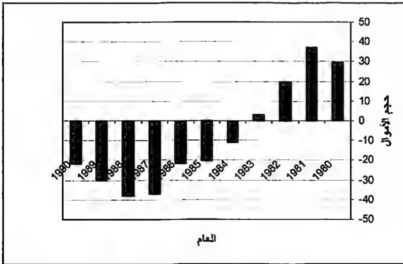
وتتصل بالضبط الإداري مسألة الفساد والرشوة والمحسوبية، وفي حين تميزت دول جنوب شرق آسية بانخفاض مستوى الفساد الإداري «سجّلت هذه الدول على مؤشر الشفافية لعام ٢٠٠٧م المستويات التالية: سنغافورة ٩,٣؛ هونج كونج ٨,٣؛ اليابان ٧,٥؛ كورية الجنوبية وماليزيا ٥,١»، فالمحيّر في الأمر أن التعاملات التجارية الصينية مشهورة بالمحسوبية. ويبدو أن هناك نمطين للمحسوبية: النمط الأول هو الاحتكاري، ومثاله الصارخ روسية، التي تحولت فيها نخبة التجارة المرتبطة بالدولة إلى أشبه بالمافية؛ أما المحسوبية الآسيوية فإنها مرتبطة بوحدات اجتماعية كبيرة «العشيرة مثلاً»، مما ينتج عنه في النهاية توزع الميّزات المستلّة على عدد كبير من الناس. أي أن هناك نمط محسوبية فردية احتكاري مقابل نمط محسوبية جماعي توزيعي. وكذلك فإن اللامساواة المرسّخة في البلد تشكّل مصدراً أساسياً لتوليد الفساد، حيث يفقد الناس ثقتهم بمنظومة المجتمع وبالحق العام.

ج- الديون والاستثمار الأجنبي:

لا يخفى أن هذه المسألة من أكثر الأمور حساسية، ويطرحها الإعلام على أنها بديهة البدهيات، إذ كيف يمكن الشك في ميزة قدوم غني إلى موطنك والاستثمار فيه؟ ولكن الدراسات العلمية تشكك في هذا الأمر بحسب المدرسة التي تستفتيها. فهناك العديد من الدراسات الاقتصادية التي تمجّد الاستثمار الأجنبي، ولكن يتساءل النقّاد فيما إذا كانت هذه الأبحاث الاقتصادية ليست أكثر من تبرير للنظام

الاقتصادي المهيمن، ثم إنه إذا كان قصر النظر يميز الأبحاث العلمية الغربية بـــشكل عام، فإن الدراسات الاقتصادية المالية مُمعنة في ذلك.

ولقد انتهت التنمية المعتمدة على الديون الخارجية في بعـــض دول إفريقيـــة إلى مآلات لا يكاد يصدقّها المرء، حيث إن المحصلة النهائية للديون العالمية لم تقتصر على أنه لم «تتقدم» هذه البلدان فحسب، بل أثقلت كاهل ميزانياتها بـــديونٍ فوائـــدُها المركّبة أكبر من الدين الأصلي.



صافي التحويل من العالم الأول إلى الثالث، بمليارات الدولارات بين أعوام ١٨٨٠-١٩٩٠م

ويبين الجدول «المأخوذ من تقرير الأمم المتحدة للتنمية لعام ١٩٩٧م» صـــورة مذهلة عن قصـــة الاقتراض الأجنـــبي، حيث إنه انتهى الأمر منذ عام ١٩٨٤م، إلى أن المال يسري من دول العـــالم الثالث المدينة إلى العالم الأول الدائن عـــن طريـــق فوائد الديون.

وتبين الدراسات بشكل جليّ أن الاستثمار الأجنبي له منافع في بادئ الأمر ثم ينقلب إلى عامل سلبي على المدى الطويل. وبتحديد أكبر فإن المشكلة لا تكمن في الاستثمار نفسه وإنما في كثافته. وسبب ذلك أن تركّز الاستثمار الأجنبي يُعطي المستثمرين الأجانب اليدَ العليا في الاقتصاد تتجاوز قوة المؤسسات السياسية الوطنية. ولا يخفى أن الربح السريع هو أولوية الشركات الأجنبية، فلا تعبأ بمستقبل البلد ولا بما أورثته من خلخلة للترتيبات الاجتماعية والدمار البيئي بعد قضاء وطرها.

والقصة المكسيكية شاهد واضح على ذلك، فلقد مانعت القبول بمعاهدة التجارة الحرة في الشمال الأمريكي «NAFTA»، ولكنها فشلت في النهاية «ديمقراطياً» بعدما نجحت الولايات المتحدة في استقطاب الإعلام المكسيكي -عن طريق غرفة التجارة المكسيكية- لإقناع الشعب بالاصطفاف مع المعاهدة.

وهكذا دخلت شركات الولايات المتحدة الأمريكية الضخمة وفتحت لها فروعاً في «إقطاعات صناعية» في شمال المكسيك، متمتعة بالقليل من المراقبة القانونية وضوابط استغلال العمالة والتلوث البيئي... إلخ. ولقد فضّلت هذه الشركات توظيفَ العاملات الشابات لأنهن أطوع وأقل اعتراضاً ويقبلْن بأجور أزهد، في حين أن أقرانهم من الذكور والأزواج بقوا بلا عمل بعدما تدمّر الاقتصاد المحلي لهذا الشمال الريفي. ولم يكن أمام هؤلاء الشباب إلا استنقاذ كرامتهم ومحاولة الهجرة غير القانونية واختراق الحدود نحو الولايات المتحدة. وهكذا كانت النتيجة العملية لهذا الاستثمار الأجنبي هو دخول بعض المهارات والتقنية إلى المكسيك، وغنى حفنة صغيرة من الذكور المكسيكيين، الذين شغلوا مناصب إدارية متوسطة في هذه الإقطاعات الصناعية؛ ولكن اشتملت النتيجة النهائية أيضاً فقراً عاماً وبطالة وتلوثاً

بيئياً وتفككاً اجتماعياً وتناحراً بين غنى وفقر مفاجئ وخلخلةً للأسرة بسبب الهجرة الكبيرة للشباب، بالإضافة إلى ما يجلبونه معهم من أمراض جنسية عند الزيارة بعد سنين من الغربة في الولايات المتحدة. وجاءت الضربة الأخيرة حين برزت الصين كسوق رخيص للعمالة، فغادرت ٤٠ % من هذه الشركات المكسيكَ لتحدث فراغاً اقتصادياً مفاجئاً.

٤- التركيبية الاجتماعية السياسية:

يتراوح نواس الدراسات الاقتصادية السياسية بين حدّين: يؤكد الأول أن الانفتاح الاقتصادي غير المشروط «المذهب الاقتصادي النيوليبرالي» هو الشرط اللازم لبزوغ الديمقراطية التي تتبعه لزوماً وبالتدريج وبعد فترة من العسر؛ أما الثاني فيؤكد أن الديمقراطية هي الشرط اللازم الذي يمكّن الاقتصاد الحرّ من الانتعاش وضرب الجذور في الأرض. وتستغرق كل من هذه الدراسات في التمحورات الأيديولوجية التي تحوّلها إلى «كلام صحافي بلغة معقّدة»، وحيث إنه لا يسع المقام هنا لتفكيك مصطلح الديمقراطية الذي أضحى مطاطياً، سأكتفي بسرد ملاحظات أساسية سريعة ثم التفصيل في لبّ المسألة:

- لا شك في أن هناك علاقة متبادلة بين المنظومة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.
- لا شك في أن هناك بالخصوص ارتباطاً بين نمط الرأسمالية الغربية والديمقراطية الليبرالية.
- لا شك في أنه إذا قصدنا بالديمقراطية وجهها الإجرائي التنظيمي لا الفلسفي، فإن فيها أبعاداً معقولة تتعلق بالضبط الإداري؛ ولكن لا يمكننا الجزم بأنها هي الوحيدة الصالحة أو أنه ليس هناك بدائل أو نسخ متعددة ومتفاوتة لطرق الضبط والتنظيم.

- لا شك في أنه إذا قصدنا بغياب الديمقراطية القمع العام -وليس مجرد تتبع الخصم السياسي- فإنه يكبت الإبداع، ويخنق الدوافع، ويقللّ من مستوى الفاعلية، ويترافق مع فساد إداري يبتعد عن أدنى درجات المعقولية.

وباستحضار هذه الاحترازات يمكننا مناقشة العلاقات الجدلية بين الاقتصاد والسياسة، كما تجلت بالخصوص في تجارب البلدان التي تمت مناقشتها.

أ- طبيعة النمط السلطوي:

إن بنية النفوذ السياسي وتمفصله مع المجتمع أمر في غاية المحورية في العملية التنموية. ويمكننا ابتداءً ملاحظة أن تجارب التنمية الآسيوية حدثت تحت نظم غير ديمقراطية، بل نجحت بالخصوص -كما تؤكد الأبحاث- لأنها كانت نظماً فيها درجات عالية من السلطوية، كما هو الحال في اليابان والصين وكورية الجنوبية وتايوان وماليزية. ولكن لا تدعونا هذه الملاحظة إلى تبرير أو تمجيد القمع الاستبدادي ولكن إلى التفريق بين نوعين من الديمقراطية.

إن ما يميز التجارب الآسيوية هو رفض الديمقراطية الفردية التفتيتية، فالمصالح الفئوية الصغيرة هي بالعادة مرتبطة خارجياً -غالباً بشكل غير مباشر- من خلال مساندة خيارات ثقافية اقتصادية سياسية تُحيل البلد عملياً إلى هباء منعدم الوزن، محبوس في مدار المنظومة الدولية الاستغلالية، ومفرّغ من قدرة المدافعة من أجل المصالح الوطنية. لقد استطاعت السلطوية الآسيوية أن تُبعد شبح الفئوية الضيقة، وأن تركز على مشروع وطني متكامل له أهداف بعيدة المدى.

ومرة ثانية فإن الخلط بين السلطوية والديكتاتورية القمعية يشوش الرؤية، فلا شك في أن التنمية مع القمع التي شهدها تجارب مثل شيلي وتونس يورث تنمية

عرجاء منقطعة عن المجتمع وعن جمهور الناس، مما يدفع بالنخب السياسية والاقتصادية أن ترهن نفسها للإدارة الخارجية؛ وهذا الأمر بالتحديد هو الذي لم يحصل في التجارب الآسيوية. وتمدنا تجارب أمريكة اللاتينية بدلالات إضافية، حيث إن البيروقراطية المستوردة غير المنسجمة ثقافياً ولّدت سلطوية اعتباطية عجزت عن حجز الفساد أن يستشري، وعجزت عن ترسيخ رؤية بعيدة غير متقلّبة.

ب- الجغرافية السياسية:

لا يمكن مناقشة الحالة الآسيوية بجدية بدون اعتبار امتيازها الجغرافي السياسي، الذي تمتعت به دول جنوب شرق آسية في سياق التنافس الأمريكي السوفيتي. فإلى جانب أن المساعدات المالية الكبيرة التي تلقتها هذه البلدان من الولايات المتحدة، فإن اعتبارها دولاً صديقة أمّن لها مساحة تنفس. ولا عجب فإن نهضتها التنموية حدثت بعد هزيمة فيتنام، التي ازدادت بعدها حاجة الولايات الأمريكية المتحدة إلى حلفاء ناجحين يحاصرون الاتحاد السوفيتي بشكل غير مباشر وغير عسكري.

ومما يزيد في خصوصية هذا الوضع الجغرافي السياسي وجود اليابان اللاعب الكبير. أي أن مساحة التنفس هذه لم تكن مساحة ضعيفة أو عشوائية، بل فيها مرساة يابانية تحول دون عدم الاستقرار في المنطقة. ولقد سبقت الإشارة إلى أن فترة الاستعمار الياباني تركت بنية تحتية جاهزة للاستغلال، ثم أمدّت الجوار فيما بعد بمعونات سخيّة تميزت بأنها لم تشفع بشروط كثيرة.

ولا يخفى أن هذا الوضع الجيوسياسي مختلف جداً عن أمريكة اللاتينية، التي شكلت جارات قريبة جداً من الولايات المتحدة، مما جعلها تخاف من إعطائها فسحة واسعة للتنفس، وحرصت على إبقاء ظل خانق وهيمنة طاغية، وإن لم تكن مباشرة.

وضمن هذا لا يستغرب أن عدد التدخلات العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية في أمريكة اللاتينية كان كبيراً جداً.

ج- بنية النفوذ:

ليس هناك من مجتمع أو دولة إلا وفيها معاقل نفوذ متعددة، تتراوح بين توازن معقول يسمح لمسيرة الدولة بالاستمرار وتجاوز المطبات إلى تركزّ حادّ في فئة أو قطاع مما يجعل المسيرة عرجاء تضطر إلى التوقف عند كل مطب.

وكما تبيّن الأبحاث فإن هناك ثلاثة أبعاد -ثقافية بنيوية- في طبيعة النفوذ في المجتمع تؤثر في مسيرة التنمية. وأول هذه الأبعاد هو الفصل بين المصالح العامة والخاصة، والثاني هو موقف النخبة السياسية تجاه موارد ومُقَدَّرات البلد واعتبارها ملكاً عمومياً، والثالث هو موقف النخبة المالية التجارية من ثروات البلد والنظر إليها أنها ملك للجميع. فإذا تخلّفت هذه الشروط فسوف نحصل على نموذج الدولة الوراثية غير قادرة على التنمية ولو كانت ذات ثروات، حيث تغور هذه الثروات وتتبدد في الرمال المتحركة للفوضى، والمثال النموذجي على هذه الحالة هو نيجيريا. أما إذا تحققت هذه الشروط الثلاثة على المستوى الثقافي في نظر النخب والجمهور، وعلى المستوى البنيوي في وجود مؤسسات وقوانين تحرس الفضاء والملكية العمومية؛ تهيأ عندنا دولة عندها كمون المسيرة في خط تنموي جادّ ومستقر، ولكن على وجهين وفق التفصيل الآتي:

فرغم توفّر الشروط الثلاثة علينا أن نتفحص فيما إذا كانت العصبة الممسكة بالسياسة ضيقة متماسكة أم متفرقة بين أطراف متعددة كل ينادي بحقوقه. وتسمح الحالة الأولى بمسيرة واثقة وتكامل في أوجه التنمية، والمثال النموذجي لذلك هو

كورية الجنوبية؛ وتدفع الحالة الثانية باتجاه تنمية متعددة المسارات أبطـأ ومتفاوتـة النوعية في أوجهها المختلفة، ومثالها النموذجي الهند. وتقترب الصين إلى النمـوذج الأول بشكل واضح رغم أن الترتيبة الصينية فيها قدر كبير من اللامركزية، فكـل مقاطعة لها نفوذها ومصالحها؛ ولكن رغم ذلك استطاعت الترتيبة الـصينية توليـد صياغة رؤية موحدة تأخذ بعين الاعتبار مصالح المقاطعات المختلفة مع المحافظة علـى خط عام متكامل يتمتع بدعم شعبي واسع.

إن أهمية ملاحظة بنية النفوذ تكمن في أن أنماط التنمية الحديثة المتأثرة بالـسياق الاقتصادي العالمي الرأسمالي قد تترافق مع تعميق اللامـساواة، ولكـن إذا تأزمـت مشاكل اللامساواة و لم تتعهدها الدولة بتعديل خطط التنمية فإن الفوارق الحادة بين شرائح المجتمع تحيل فعاليات التنمية إلى قوى متضاربة متعارضة، إذا لم تهدد كيـان الدولة فإنها بالتأكيد تهدد المسيرة البناءة للتنمية. ورغم كل الاستغلال الذي تقوم به الصين لعمالتها الريفية، التي استجلبت منها مائتي مليون فرد نحـو المـدن، فإنهـا استطاعت إلى الآن أن لا توصل اللامساواة قريباً من خطوط حدّ الانفجار، كما أنها لم تقطع المعونات الحكومية بشكل جذري، كما فعلت روسية مـثلاً. ويمكـن أن يقال: إن مشكلة الشروخ الاجتماعية والتفاوت الشاسع أعسر عقد التنمية.

الخلاصة، أنه لما كانت مسيرة التنمية تعتمد أصلاً على بنيـة النفـوذ الـسياسي الاجتماعي، فالمعضلة هي تعديل هذه البنية للصالح العام للتنمية رغم أن النخبة القـادرة على احتكار الميزات هي التي تقود التنمية. هذا هو الخيار المرّ الذي لا بدّ من مواجهتـه، فلا مفرّ من تعديل البنية من أجل تنمية تتوزع ثمارها على أطياف واسعة مـن المجتمـع، وإلا لعمّقت التنمية شروخ المجتمع ولولّدت ما ينخر في الأسس التي يقوم عليها المجتمع.

خامساً: صياغة الأولويات:

السؤال الذي يطرح نفسه هنا: أنه إذا كانت عملية التنمية بهذه التراكيبية المعقدة، وبذاك القدر الكبير من التعلق بالسياق الزمني والعالمي والثقافي، فهل هناك مجال لاقتراح أي أولوية؟ إن تنوع تجارب التنمية، التي غطاها هذا الفصل، يشير إلى أنه يمكن الحديث عن أولويات عامة تحتاجها أي تجربة، وإن كان يلزمها تحديد أكبر حسب الظروف الوطنية الخاصة. وسوف أقترح أولويات خمس تمثل المقاصد العامة لعملية التنمية، في كل منها درجات تتراوح من الضروري إلى الحاجي إلى التحسيني.

١ – تحديد رؤية التنمية:

فالتنمية ليست أمراً محايداً، وإنما من جملة نظرة معينة نحو الكون وثرواته ونحو دور الإنسان فيه. إن الكلام في هذا البعد لا يمثل سفسطة نظرية لا علاقة لها بعالم الواقع، إذ تتمثل الأبعاد النظرية بتصورات مستبطنة تنعكس خصائصها في واقع التنمية العملي سواء شعر به الناس أو لم يشعروا. وإنه ليس من المبالغة القول: إنه إذا لم تتطابق الرؤية المضمرة مع الواقع التنفيذي تعرضت عملية التنمية للشلل. وإذا كانت الرؤية الكلية رؤية نخبة منقطعة عن الأمة -كما حدث في بلدان إفريقية والبلدان العربية وإلى حدٍّ ما بلدان أمريكة اللاتينية، وبعكس ما حدث في تجارب جنوب آسية- فإن الناتج سوف لا يكون تنمية بل فصاماً اجتماعياً نكداً.

٢- رعاية العقل والمعرفة:

تدلنا تجارب التنمية كلها، أن تعهد العقل، بتعزيز طرق تفكيره وتعميق قوتـــه التحليلية، يشكل مقصداً تنموياً أساساً. وكثيراً ما يُفترض أن تحصيل أعلى درجات العلم هو المطلب الأولى. ولكن تشير تجارب الأمم إلى أن تحقيق عمومية حدّ أدنى من العلم والمعرفة أمر في أقصى درجات الأهمية، ولا يخفى أنه مطلوب أن يشمل الذكور والإناث. وبدون محو الأمية لا يمكن أن يتصور لتنمية أن تستقيم، ووجود تنمية إلى جانب انتشار الأمية أو شبه الأمية يجعل التنمية عرجاء بالضرورة، بالإضافة إلى كل المصائب المجتمعية التي تلازمها، من الديكتاتورية السياسية إلى التـــدين الخـــرافي إلى التفاوت الاجتماعي الاستصغاري.

ويلي ذلك في الأهمية انتشار المهارات المتنوعة بين مختلف فئات الشعب، ثم تأتي الاختصاصات العليا في آخر المطاف. وقد يُستغرب هذا الترتيب، ولكن يجـــب أن يكون بدهياً أن ثلة قليلة من المتخصصين اختصاصات عليا -مهما كانـــت درجـــة ذكائهم- لن يكفوا الأمة بمجموعها. وكمثال على ذلك نذكّر بأوجه الحياة الكثيرة في البلاد العربية والمسلمة، التي لا تفتقر لذوي الاختصاص العالي بقدر ما تفتقـــر إلى الطاقم الوسيط الذي يعّد عـــاملاً حـــاسماً في النجاح العمـــلي لأي مشروع صغير أو كبير. وأذكر هنا أن دولاً كبرى قد راعت هذا المبدأ، بمـــا فيها اليابان وألمانيـــا. ولا يخفى أنه يرتبط بهذا توجيه التمويل وبناء المناهج المناسبة... إلخ. وتذهب أدبيات التنمية إلى التنبيه إلى أن تضخم نسب الحاملين لشهادات عليا من غير فرص عمل هو من أكبر تحديات الدول الحديثة، وعلى هذا فإن اكتشاف المؤهلين للتعليم العالي يجب أن يسبق توسيع قاعدة هذا المستوى من التعليم.

وأخيراً، يُطلب أن يكون هناك تواصل بين حقول التعليم وبين خطط التنمية، بحيث يحدث تطابق بين المؤهلات التي تُبنى ويُنفق عليها وبين فرص العمل التي تنشأ في الواقع. ولا يفوتنا التذكير بأن تقليعات التعليم أثبتت بأنها لا تعدو أن تكون زبداً طافياً، وأنه لا غنى عن تقوية أساسات التعليم الثلاثة: القراءة والكتابة والحساب، فلا ينفع تخصص ضيق من غير إتقان هذه الأساسات المؤهلة للتوليد الذاتي عندما تختلف الحاجات وتطرأ ظروف جديدة.

٣- رعاية النفس:

وكما تعهدنا العقل بالصيانة المبكرة، فكذا يلزم تجاه الصحة الجسدية والنفسية، ومثلما ذكرنا في تقديم أساسات العلم على تخصصاته الضيقة، فكذا الأمر في الصحة. فتأمين الوقاية من الأمراض الشائعة أهم بكثير من توفير خدمات النادر من الحالات أو تنمية المقدرة على إجراء العمليات بالغة التعقيد، أو العمليات الاختيارية مثل عمليات التجميل. وإنّ تعلّق الجمهور بالنادر باهظ التكلفة من الخدمات الطبّية كفيل في تحقيق العجز المالي في ميزانية الصحة لمعظم دول العالم، بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية.

ويتعلق بهذا وجوب التدبير الحكيم لمصروفات الخدمة الطبية للسنّ الطاعن الميئوس منه، إذ أن الإسراف في هذا يأخذ حكماً من الموارد المتوفرة للأولاد والأطفال.

أما الصحة النفسية فتشمل طيفاً واسعاً أذكر منها الثقة والصبر، فهذين عنصرين محوريين في عملية التنمية، يدعم الأول دافعية التنمية ويدعم الثاني ضرورة انتظار ثمراتها، التي تأتي متأخرة. وينفع التذكير هنا بأن الصين، التي يكثر الكلام عنها اليوم،

كانت قد بدأت خططها التنموية المتئدة منذ ثلاثين سنة، ولّما تعمّ بركاتها قطاعـــات واسعة من المجتمع بعد.

ومن الخصال النفسية الضرورية غياب شعور الاستعجال وعدم الانبهار، الـــذي هو بالتعريف جهل منهزم نفسياً، اللذين يقودان إلى إنشاء ترتيبات تنموية جوفـــاء متطاولة العمران غير إنتاجية ولا تُنبت ما يحتاجه الناس.

ويتعلق بالصحة النفسية والجهد التنموي عمالة الأولاد صغيري السن. وفي حين أنه من السهل التعاطف مع هذا الشعور الإنســـاني النبيل إلا أن حكمـــة التطبيـــق واجبة. والوجه الأول للمســـألة أن الأسر الفقـــيرة في العالم الثالث تعتمد علـــى دخل هؤلاء اليافعـــين، ولكن من وجـــه آخر فإن عملهم يحـــرمهم مـــن تطـــوير إمكاناتـــهم. ويزداد الأمـــر تراكيبية في أن بعض دول العالم الثالث ليس عنـــدها المؤسسات المدرسية الكافية لاستيعاب هؤلاء الأولاد، فإذا تركـــوا بـــدون عمـــل اقتنصتهم الرذيلة والعنف.

ويتأزم وضع عمالة الأولاد في أنه يُستغل لتحقيق الأرباح والبيع بالسعر الزهيـــد لشرائح الميسورين في كل العالم، في حين لا تُغني عوائدُ عمل هؤلاء الأولاد أســـرَهم ولا تُخرجها من دوامة فقرها. والمشكلة أيضاً أن المجتمعات الحديثة مدّدت في عمـــر الطفولة والمسؤولية المخفّفة دون مسؤولية البالغين إلى عمر الثمانية عشر سنة؛ وهذا أمر مكلف جداً ولا سيما أنه شُفع مع سلوكيات استهلاكية تأقلمت معها التوقّعات الاجتماعية بحيث لو حاول الأهلون تجاوزها لاعتبر أن ذلك قريب من حرمان الطفل والولد لحقوقه الطبيعية.

٤- رعاية النسل:

تعّد مسألة النسل من أكبر معضلات التنمية، إذ تتعارض فيها الأولويات بعيدة الأمد مع قريبة الأمد. ويُذكر أن المستوى المعيشي المميّز لكثير من دول الشمال له بعض الارتباط بنسبة الولادات غير العالي. وكذلك فإن الدول النامية ذات النسب المرتفعة جداً من الولادات يعتريها استنزاف لإمكانات الدولة، وتعجز عن التقاط أنفاسها وتغطية حتى الاحتياجات الرئيسة من التعليم والخدمة الصحية.

ولكن تضخم الشريحة العمرية العليا المترافق مع انخفاض نسبة الولادة يضع أيضاً ضغوطاً على الميزانيات، سواء في تأمين دخل المعاش بعد التوقف عن العمل أو تأمين الخدمات الصحية لمن هم في سنّ الشيخوخة.

وكما هو معروف فإن كثيراً من دول الشمال تواجه تناقصاً سكانياً يهدّد صحتها الاقتصادية، كما يهدد أمنها، ومن هذه الدول اليابان وروسية وألمانية وفرنسة وإيطالية والعديد من دول أوروبة الشرقية، التي فيها معدّل ولادات أقل من ٢,١، وهو المعدّل الضروري للبقاء على مستوى (الاستبدال السكاني population replacement) والمحافظة على عدد إجمالي ثابت للسكان. وتعدُّ الولايات المتحدة الأمريكية استثناءً من دول الشمال، ولكن معظم التكاثر السكاني يأتي من الإثنيات غير البيضاء وهجرتهم، أما مجموعة البيض فإن نسبة توالدها تساوي النسب الأوروبية المنخفضة. أما الصين، فرغم أنها تستغل انخفاض مستوى الولادات فيها فإن مسألة التوازن السكاني لم تتأزم فيها بعد.

٥- رعاية الثروات:

تزخر الأرض بالثروات، التي تعمر الحياة بها وتسعد، ولقد وُضعت في هذا الكون سُنن تحفظ توازنه في دورة حياة عضوية بيولوجية ومناخية ومائية... إلخ. هكذا عاشت البشرية آلاف سنينها المؤلفة، ولكن الوضع الذي آل إليه استخدام التقنية الجديدة أخلَّ في هذا التوازن الطبيعي، حيث تُستخدم الطاقة الشمسية التي خُزِّنت في جوف الأرض لملايين السنين «النفط» لاستنزافٍ كبير للثروات الطبيعية واستهلاكٍ يتجاوز ما تتحمله البيئة. وكما هو معروف فإن آثار فقدان التوازن البيئي بعيدة الأمد. ولكن الذي يفاجئ الباحثين اليوم هو أن بعض آثار الإفساد البيئي - سواء بالتلوث أو بالاستخراج فوق حدّ الاستبدال- ترتّبت عليه آثار تظهر في الجيل الواحد.

وذلك يعني أن الدول النامية تواجه تحدّيين، من جهة الاستهلاك ومن جهة الموارد الطبيعية. ووجوب تخفيف الاستهلاك وعلاقته بالتنمية مسألة واضحة، حيث ليس هناك شك في وجوب صرف القطع النادر أولاً على الأساسات وعلى المشاريع الإنتاجية وعلى تطوير المهارات وزيادة المعرفة، لا على الكماليات، إلا أن المعضلة تأتي من جهة التعامل مع الموارد الطبيعية؛ وذلك لأن دول العالم الثالث الفقيرة نسبياً يصعب عليها مقاومة إغراء استنزاف البيئة الطبيعية من أجل تحقيق الـ «قفزة» التنموية. ولكن يغلب أن تتأخر هذه القفزة ولا تحدث، ليرثَ الجيلُ الثاني بلداً أفقرَ وذا كمون أدنى للنمو. أما التلوث فهو أيضاً معضلة، إذ أنه يعتمد على التعاون الإقليمي ولا يكفي فيه الضبط في المكان الصغير المحدود.

خاتمة

بدأ هذا الفصل بإبراز الإشكالية المعاصرة لمسألة التنمية، فمن وجه هي رديف الاستعمار الاستخرابي وشريكة له في منطلقاتها النظرية وموقفها من الكون والمجتمع (والآخر)، أرادت لدول العالم الثالث نمطاً معيناً من التنمية يتلخص في: «أُريدك أن تنمو لكي أزداد غنى وقوة».. وهو توجه ليس فيه نيّة الإصلاح وعموم البركة. بل إن الدول التي تتردد في أن تتجنّد في سلك المنظومة العالمية لرأس المال تُعتبر دولاً مارقة. ولكن من وجه آخر، وباعتبار الاستحكام النسبي للمنظومة العالمية الاقتصادية، وباعتبار تسارع فعاليات العولمة والتأثير المتبادل، فإن الإعراض الكلّي عن أي تنمية لم يعد خياراً عملياً؛ فحتى إذا أراد قوم الانعزال بأنفسهم والعيشَ عيشة القناعة السعيدة لم يمكنهم فعل هذا اليوم ولعجزوا عن حماية حيّزهم الصغير من التأثيرات الخارجية، سواء كانت هواء ملوثاً أو موجات كهرومغناطيسية ملوّثة.

فإذا كان الأمر كذلك فالعقدة الكأداء لدول الجنوب هي تحقيق تنمية راشدة، لا تعمّق تبعيتها، ويتحقق من خلالها حراك حضاري وليس مجرد تنمية[1]. ولقد أصبح من المعروف المشهور أن سياسات التنمية التي تقترحها أو تفرضها بعض

(١) للتفريق بين مفهومي التنمية والنهضة الحضارية، انظر الدراسة الموسومة: الموصلي، حامد إبراهيم، تأملات عن "التكنولوجيا والتنمية" من منظور حضاري، ص ٧٣١-٧٩٨، في: إشكالية التحيز: رؤية معرفية ودعوة للاجتهاد، تحرير عبد الوهاب المسيري (المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ١٩٩٥م).

المنظمات الدولية، وعلى رأسها صندوق النقد الدولي والمصرف العالمي، سياســات ترهنُ مستقبلَ الدولة إن لم تخرِّب الاقتصاد بالكلية، كما حدث مع الأرجنتين، تلك الدولة وافرة الموارد الطبيعية. أي أن الدول الغنية بالمواد الطبيعية ليست بمنأى عــن التقهقر إذا اتبعت سياسات تنمية استعراضية، إذ أن اقتصاد الدولة لا يلبث أن يعجز عن نفقات التوسع الإسرافي. وبالخصوص فإن الاقتصــاد الريعي المستند إلى مــادة أولية واحدة يغلب أن يلفَّ المســيرة بالعجب والغفلــة وأن لا يقــدح في البلــد الفعاليات الضرورية للتنمية، التي جرت الإشارة إليها. ولا عجب إذاً أن نجد بــلاداً نفطية مثل نيجيرية أو المكسيك، التي حسبت يوماً أنها على طريــق رغــد خالــد، سرعان ما تآكلت بنيتها الاقتصادية.

ومن هذا المنطــلق عالج هذا الفصل إشكالية التنمية وحاول أن يحــددّ بعــض شروط رشدها، ولقد ركّز بالخصوص على محورية الملاءمة الثقافية في نجاح عمليــة التنمــية. وكمــا هو معروف كانت الدراســات الغربية تتخوّل العالم بالموعظــة بأن نموذجــها الثقافي الاجتماعي هو النموذج الوحيد الذي يُمكّن مــن التنميــة، وتشتهر مقولة «فيبر» بأن النــزعة البروتستانتية في التمحور الفــردي، والاعتقــاد بالاصطفاء، والأخلاقيات الصــارمة، والنفســية ذات اليد المغلولة هي الــشروط الأولية لإطــلاق عمــلية التنميــة. ولكن إذا بالعــالم يفاجأ أن اليابان نهــضت على أسس ثقافية تكاد تكون مخالفة بالتمــام للمســلمات الثقافية الغربيــة، مــن التأكيد على شعــور المســؤولية والروح الجمــاعية والولاء للشركــة وأخــلاق شهامة الساموراي التعففية والترتيبات غير التنافسية بما فيها نظم التعليم. واعتــبرت

اليابان حينذاك استثناءً على أنها دولة استعمارية شريكة للغرب. ولكن تلتها تجارب جنوب شرق آسية ثم الصين والهند، تلك البلدان التي تعمّ فيها الرؤية الحضارية الشرقية وإن كانت تتفارق في تفاصيل خصالها الثقافية وارتباطاتها بالكنفوشية أو البوذية أو الهندوسية[1].

ومن هذا المنطلق، وإذا خصصنا الحديث عن البلدان العربية فإن لها طابعاً ثقافياً مميزاً تناسبه خطط تنمية معينة. وإن الذين يبخسون قدرة ثقافة البلدان العربية على التنمية ربما يفوتهم أن الأرحية التجارية لسكان بعض هذه البلدان -والتي دفعت بمجموعات منهم للهجرة من أجل الكسب- شكّلت عنصراً رئيساً في التنمية لدول مختلفة في غرب أفريقيا وأمريكة اللاتينية والخليج العربي. بل وأذهب إلى القول: إنه ربما تكون آثار مبادراتهم الصغيرة نسبياً، وإن كانت بمجموعها ليست صغيرة، أرسخَ وأدوم وأنفع مما أنشأته الدول الكبرى من مشاريع فارهة في هذه البلدان.

وإني إذ أخط هذا لست بذاهل عن أن ما أكتبه يبدو للبعض شديد الغرابة إذ يشكّ بمسلّمات التبشير الاقتصادي المعاصر. ولكن ما شرحته في هذا الفصل ليس رأياً شخصياً شاذاً، بل هو الذي تفيض به المراجع الجامعية في الموضوع. وهناك أدبيات محكمة تبحث في مسألة التنمية المستديمة «sustainable development»، وهو

(١) إني إذ أنبه إلى ضرورة استصحاب البعد الثقافي في التفسير، فإني على إدراك كامل بأنه مسلك قد يعتريه الضبابية والعمومية فيفرغانه من قدرته التفسيرية ويحوّلانه إلى شعاراتيه تفاخرية. ولذلك فالأولى استصحاب البعد الثقافي ضمن المعنيين التاليين تحديداً: الأول أن هناك أنماطاً سلوكية عامة تؤثر في طبيعة التنمية وطبيعة أهدافها النهائية، ولكن قد يكون لهذه الخصال أو السنن السلوكية استنادات ثقافية متباينة؛ والثاني هو أن المطلوب انسجام خطط التنمية مع المناخ الثقافي، فهذه الملائمة هي التي تضمن النجاح على المدى البعيد.

الموقف الذي لا يرفض التقنية الحديثة وإنما يستعملها بحكمة. وهناك من لا يعترض على الرؤية التنموية التي جرى عرضها، وإنما يشك في عملية الاقتراحات وإمكان تطبيقها.

وتجاه هذا، أذكّر بأن أبحاث التنمية المستديمة قد تجاوزت مرحلتها النظرية، وراكمت من التجارب العملية، التي أثبتت جدواها إلى درجة اضطرت مؤسسة «المصرف العالمي» إلى الاعتراف بها بعد أن تجاهلتها لبضعة عقود.

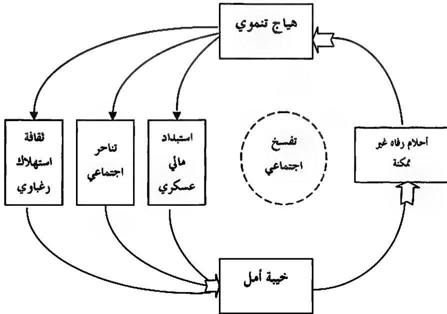
كما أُذكّر بأن أحد تطبيقات التنمية البديلة على مستوى التمويل، التي اتبعت ما يُعرف بـ «التسهيلات المصرفية الصغرى micro credit» -والذي يناقض كثيراً من أُسس الاقتصاد الكلاسيكي- قد فاز صاحب فكرته «د. محمد يونس البانغلادشي» بجائزة نوبل اعترافاً بفضل نموذج «مصرف جرامين»؛ ولقد طلبت منه هيلاري كلنتون -في عهد رئاسة زوجها- أن يفتتح فرعاً للمصرف في مدينة شيكاغو لمعالجة أزمة أحيائها الفقيرة. أما على مستوى العمارة فكان أن فاز المهندس المصري «د. فتحي حسن» بجائزة نوبل -عقوداً مضت- لتصميماته المستندة إلى فكرة «التقنية الملائمة»، التي تستعمل مادة الأرض المتوفرة، باعتبار أن هذه التصاميم قادرة على إسكان محدودي الدخل بكلف محتملة. كما أن هناك العديد من المؤسسات في العالم الغربي نفسه تطبق هذه النماذج، مثل مؤسسة «مأوى للبشر Habitat for Humanity»، التي يشارك فيها الرئيس الأمريكي كارتر. وعند منظمة اليونسكو مئات الدراسات العملية على هذا النهج والمجرّبة والجاهزة للتطبيق.

والسؤال هنا: ما الذي يمنع دخول هذه التجارب في ضمائرنا ومناهجنا التعليمية؟

لقد كان يشار في السابق إلى أن النخبة السياسية المالية هي المسؤولة عن استيراد نماذج التنمية الاستخرابية، إلى جانب النخبة الفكرية التي تبشّر بالثقافة الغربية. ولكن يبدو أنه يوجد اليوم كتلة شعبية حرجة انتقلت من موضع «القابليـــة للاســـتعمار» الذي تحدث عنه مـــالك بن نبي، رحمـــه الله، إلى موقع «الغرام بالاستـــــعمار». ويبدو أنه تشكلت اليوم حلقة عيب مفرغة تزيد في تأزيم الأمور، فلقد غُرســـت في مخيلة الشعوب أحلام رفاهٍ غير ممكن، والتي بدورها تدعو إلى المطالبة بهياج تنمـــوي قصير المدى.

ويستدعي الهياج التنموي ثلاثة أوضاع: مطلب استهلاك رغباتي غير محدود على المستوى الاقتصادي؛ وفردية أنانية وتناحر على المستوى الاجتماعي، واستبداد مالي عسكري على المستوى السياسي. ويترتب على كل من هذه الفاعليات الثلاثة خيبة أمل عميقة بسبب عدم الوصول إلى الموعود من الرفاه وبسبب ازدياد حجم الفجوة بين غنى محصور وفقر شائع.

وإذا ترافق الاستبـــداد المالي العسكري مع القمع فإنه يُعزز خيبة الأمـــل بـــين سكان القطـــاعات البعيدة عن المـــدن، التي تـــهمـــلها خطط التنمـــية الحديثـــة، مما يدعـــوها إلى التفـــكير بالانفصـــال لتحقيـــق وهم الرفاه، الذي حُرموا حـــتى من أدنى حدوده.



مخطط يظهر سيرورة التنمية الاعتباطية

ومرة ثانية، فإنه يبدو أن تشكلت اليوم كتلة شعبية حرجــة تعــشق التنميــة الاستخرابية ولا تعبأ بالنتائج بعيدة الأمد، وأولاً وآخراً فإن القنــاعات الــشعبية العامة هي شرط أساس لإمكان التغيير، ولو بدا مستحيلاً للــبعض. وهنــا يلــزم التــذكير بأنه لما خاف أهل كورية الجنوبية من اللحوم البقرية الأمريكية وضــغطوا على الحكومة لمقاطعتها، ضغطت الحكومة الأمريكية بالمقابل؛ وكانت النتيجة النهائية أن سقطت الحكومة الكورية.

إن التطورات العالمية، على شتى المستويات، لتُظهر بوضوح أن الرؤية الحضارية الإسلامية -والرؤية الحضارية الشرقية بشكل عام- هي أسلم وأنفع وأسعد للبشر.

وإن المطلوب من الطروحات الإسلامية اليوم أن تتجاوز عمومياتها وتتجاوز مرحلة تقويم التصور وبناء الدافعية، وأن تباشر في تبنّي سياسات إدارة عامة وسياسات تنمية راشدة فيها العدل والرفق بالعباد.

إنه من المطلوب أن تصبح أدبيات الإدارة العامة «public policy» وتخطيط المدن «urban planning» والتنمية المستديمة «sustainable development » وما شابهها من علوم الآلة أن تصبح جزأ من المناهج الإسلامية، تُدرّس إلى جنب مقاصد الشريعة كتطبيق عملي لها، وأن تصبح جزءاً من المادة التي يُربى عليها اليافعون في الحلق والمساجد والمدارس.

وكذلك فإنه مطلوب من الضمير المسلم العام رفض الوعظ الذي يمجد الفقر ويدعو إلى زهد زائف، ورفض تمويه ممارسات السرف الاستهلاكي بأغلفة إسلامية، ورفض مقولات الحقوق الفردية المنقطعة عن الجمهور؛ ليكون في مقدمة القوى الاجتماعية، التي تُعيد الرشد والتوازن والجماعية إلى أحلام وأفكار وتطبيقات التنمية.

التعليم الموجّه مدخلاً لتنمية بشريّة

الأستاذ الدكتور قطب مصطفى سانو (*)

الكثير يتخوف من فتح باب حرية الرأي والتفكير والتعبير ظنّاً منهم أن ذلك مدعاة إلى الفرقة والتنازع، والحال أنّ هذه الحرية هي التي تعصم المجتمع من الفرقة والتشتت والتنازع؛ ذلك لأنه عندما تتاح هذه الحرية، فإن للمرء أن يعلن عن خواطره وأفكاره كلها، فتطرح تلك الخواطر والأفكار على محك الحجة ومائدة النظر.

إذا كان النبيّ ﷺ قد استعاذ من العلم الذي لا ينفع؛ فإنّ العلم الذي لا ينفع في زماننا هذا أن نخرج أبناء الأمة من كليات تسمى بأسماء كبيرة دون أن يكون لكثير منهم إسهام فاعل في حلّ مشكلات الأمّة.. (إحياء الفروض الكفائيّة سبيل تنمية المجتمع، للدكتور عبد الباقي عبد الكبير).

فالمشكلة التنمويّة تكمن في مناهج التعليم، وطرائق التعليم، وسياسة التعليم، ومؤسسات التعليم، ونوعيّة التعليم، وأهداف التعليم، فملف التعليم وديمومة النظر فيه، وتطوير وسائله وإعادة النظر في سياساته وأهدافه من أهمّ متطلبات التنمية. أما إذا أصبح التعليم يعاني من غربة الزمان والمكان، ويعيش خلف المجتمع، بعيداً عنه وعن مشكلاته، ويحاصر نفسه وحركته ضمن معطيات عقول أنتجت لعصر آخر ومشكلات أخرى، مهما كانت متألقة ومبدعة، فلن يحقق نقلة تنموية نوعيّة.. ومهما تعددت واتسعت الجامعات، فلا تخرج عن أن تكون تكراراً للنسخة الواحدة.. والشيء المحزن حقاً أن التخلف في عالمنا اليوم قد يتناسب عكسياً مع زيادة عدد الجامعات وانحسار الأمية..!! (للأستاذ عمر عبيد حسنه)

(*) باحث أكاديمي (السنغال).. أستاذ في الجامعة الإسلاميّة العالمية بماليزيا؛ نائب رئيس مجمع الفقه الإسلامي بمنظمة المؤتمر الإسلامي.

تقديم:

إنّ الحمد لله وحده لا شريك له، والصلاة والسلام على معلّم الله الناس الخير، وعلى آله الأطهار، وصحبه الأخيار، ومن سار على نهجهم إلى يوم البعث والنشور، وبعد،

يظل البحث عن المخرج الحضاريّ العاجل لما يجتاح الأمة اليوم من تيه فكريّ، وتخلف ماديّ، من المسؤولية الفكريّة التي لا يعفى منها مفكّر بله عالم، ويظلّ الاستعداد الحضاريّ لمناقشة تلك المشاريع المتعددة والاقتراحات المختلفة علامة بارزة على اتفاق المخلصين من أبناء الأمة على وجود تلك الحاجة الآنية الملحة إلى استعادة المكانة الحضاريّة، التي احتلتها الأمة ذات يوم.

وبإمعان النظر فيما طرح ولا يزال يطرح من نظريات ومشاريع حول المنقذ الحضاريّ المرتقب، فإنّ المرء يجد حديثاً خجلاً عن التنمية البشريّة ودورها في استعادة العافية الحضاريّة للأمة في هذه المرحلة، ولئن وجد المرء شيئاً من الحديث عن تلك التنمية، فإنّه سيجدنّها حديثاً عن التنمية بحسبانها ترقّياً ماديّاً يتمثل في انتقال الإنسان من حالة التخلف الماديّ إلى حالة الرفاهة الماديّة، وأما التنمية بحسبانها مفهوماً أوسع وأشمل من ذلك الجانب الماديّ الضّيّق، فإنّ المرء لا يجد سوى شذرات من الآراء والأفكار، التي تؤمن بوجود تلك العلاقة الجدلية والمنطقية بين التنمية البشريّة وبناء الحضارات.

وبتعبير آخر، إنّ بناء الحضارات أو استعادتها لا يمكن له أن يتم ما لم تكن ثمة تنمية بشريّة تتجاوز الوقوف عند ذلك الجانب الماديّ للتنمية لتشمل التنمية بمفهوم أوسع وأشمل.

ومن ثمّ، فإنّ هذه الدراسة تأتي اليوم لتطرح للنظر والنقاش والدراسة والتباحث المسألة التعليميّة بوصفها -في نظرنا- أهمّ مدخل تتحقق من خلاله التنمية الشاملة، التي تعدّ هي الأخرى وسيلة أساسيّة لتحقيق الشهود الحضاريّ.

إنّه ليس من مرية أنّ الأمة، قادة وعلماء ومفكّرين، متفقون على تلك الأهمية القصوى للمسألة التعليميّة، بيْد أنّ ثمة شحاً في تلك الدراسات والأطروحات التي تبرز كيفية تحقيق التنمية الشاملة من خلال التعليم، ولئن أبرزت بعض الدراسات هذا البعد في المسألة التعليميّة، ولئن اعتبرت تلك الدراسات المسألة التعليميّة مدخلاً لتحقيق التنمية الشاملة، غير أنّها قلما تتعرض تلك الدراسات لإبراز ذلك النوع من التعليم الذي يعدّ مدخلاً للتنمية الشاملة فالشهود الحضاريّ.

وتأسيساً على هذا، فإنّ هذه الدراسة تحاول اليوم إبراز تلك العلاقة المنطقية والجدلية بين التنمية الشاملة والمسألة التعليميّة من جانب، كما تحاول إبراز كون التعليم قادراً على تحقيق تلك التنمية، متوقفاً ومنحصراً في ذلك التعليم، الذي اصطلحنا عليه بـ «التعليم الموجّه»، وهو التعليم الذي يواكب تحدّيات العصر، ويتجاوز العشوائيّة والارتجاليّة في أهدافه، ومحتوياته، وأساليبه، ويتبنى التكامل المعرفيّ بين علوم الدين وعلوم الدنيا.

وسعياً إلى تسليط الضوء على حقيقة هذا النوع من التعليم المنشود، فإنّ الدراسة انتظمت موضوعات الدراسة في فصلين، عنينا في أولهما بإبراز العلاقة المنطقية الثاوية بين التنمية الشاملة والمسألة التعليميّة عامة والتعليم الموجّه خاصّة؛ وأما الفصل الثاني، فقد تعرضنا فيه لتفصيل القول في مرتكزات التعليم الموجّه، المتمثلة في مواكبة تحدّيات العصر على المستوى الكلي والجزئي، والتكامل المعرفي بين علوم الدين وعلوم الدنيا؛ واحتضنت الخاتمة أهم نتائج الدراسة.

والله أسأل أن يعجّل بشهادة الأمة على الأمم، ويعيد لها ريادتها وقيادتها إسعاداً للبشرية وإنقاذاً للإنسانية من الظروف والأوضاع الاستثنائية المضطربة التي تعيش فيها نتيجة ذلك الغياب الحضاريّ المفروض على الأمة بحبل منها وبحبل من الناس، وعسى أن تغدو المسألة التعليميّة ضرورة من الضرورات، التي لا يقبل من أحد الاعتداء عليها أو المساس بحرمتها وقداستها، ويومئذ ستنهض الأمة وستتحقق التنمية الشاملة فالشهود الحضاريّ، الذي تصبو إليه الأمة منذ أمدٍ غير قصير.

الفصل الأول

في المسألة التعليميّة والتنمية البشريّة[1]

١- ما كان لأمة قط لتشهد على أمم الأرض قاطبةً إذا لم يَغْدُ التعليم لدى قادتها ومفكّريها ومنظّريها آكد الواجبات، وأولى الأولويات، وأسمى الاعتبارات، وأعلى الاهتمامات، بل ما كان لأمة أيضاً لتستقلّ في تفكيرها وقرارها وأحلامها ما لم يُمْسِ التعليم فيها يحتلّ أعلى المقامات، وأسمى المنازل، وأقدس المراتب، ومردّ هذا كلّه إلى كون التعليم الأسّ الذي تبنى عليه الحضارات، والأساس الذي تنطلق منه الإنجازات، والملاذ الذي يلاذ به لحلّ الأزمات، وإزالة المشكلات، فضلاً عن أنّه المصنع الذي يصنع فيه قادة المستقبل، ويتحدّد به مستقبل الأمم.

٢- إنّ التعليم الذي يحقّق للأمم السؤدد والتقدم والنهضة والتطور لا بدّ له من أن يكون تعليماً نوعيّاً لا كميّاً، ولكي يكون التعليم نوعيّاً، فإنّه يجب أن تتوافر فيه عناصر الجودة والإتقان والإبداع والابتكار، إذ إنّه من المعلوم للعالمين أنّ العبرة لم تكن ولن تكون ذات يوم في كثرة التعليم أو في وفرته، ولا في كثرة المتعلمين والمعلّمين، ولكنّ العبرة كل العبرة كانت وستظل -دوماً وأبداً- في ذلك النوع الرصين من التعليم النوعيّ الفاعل المنظّم الذي يمكّن المتمكنين منه من النهوض

(١) يراد بالتنمية البشريّة عند عدد من المفكرين التنمية الاجتماعيّة، ويعرّفها «هنجنز» بأنها عبارة عن «..عملية استثمار إنسانيّ تتمّ في المجالات أو القطاعات التي تمسّ حياة البشر، مثل التعليم، والصحة العامة، والإسكان، والرعاية الاجتماعيّة.. بحيث يوجّه عائد تلك العملية إلى النشاط الاقتصاديّ الذي يبذل في المجتمع..» اهـ، انظر: إبراهيم حسن عيد، دراسات في التنمية والتخطيط الاجتماعيّ (القاهرة: دار المعرفة، ١٩٩٠م) ص٧٠ باختصار.

بالأمم، وإحداث النقلة النوعيّة المنشودة في حياة البشر، والقيام بواجب الشهادة لله على العالمين، وعمارة الكون وفق المراد الإلهيّ، وتحقيق القيومية الشاملة لدينه الذي ارتضاه للبشر، وتسديد الحياة الإنسانيّة إلى ما فيه صلاح العباد والبلاد.

٣- إنّ للمرء أن يتساءل -بموضوعيّة وتجرّد- عن تلك الأسباب الموضوعيّة، التي جعلت التعليم في كثير من الأقطار الإسلاميّة لا يحقّق تلك الغايات السامية، ولا يخرّج أجيالاً قادرة على استعادة العافية الحضاريّة والإمكان الحضاريّ لعموم الأمة، وللمرء أن يتساءل -ثانياً- عن تلك المرتكزات الأساسيّة التي ينبغي توافرها في التعليم ليقدر على انتشال الأمم من براثن الفقر والجهل والمرض والتخلف، كما أنّ للمرء أن يتساءل -ثالثاً- عن تلك الأسس القويمة التي ينبغي الاستناد إليها لإيجاد ذلك النوع من التعليم في دنيا الناس في العصر الراهن.

٤- وإضافة إلى ما سبق، فإنّ للمرء أن يتساءل -رابعاً- بحصافة واقتدار عن تلك العلاقة المنطقيّة والصلة الجدليّة الثاوية بين التنمية البشريّة والمسألة التعليميّة عموماً، وبين التنمية البشريّة وذلك النوع المرجوّ من التعليم خصوصًا، وبتعبير آخر، إذا كانت أمم الأرض جميعاً تئن وترنو إلى تحقيق تنمية بشرية شاملة مستديمة وتنمية موازية لمواردها الطبيعيّة، وإذا كانت الأمم والشعوب تسلك سبلاً فجاجاً، وتدفع بثقلها الماديّ والبشريّ من أجل تحقيق قدرٍ لائق من تلك التنمية، فإنّ للمرء أن يتساءل عن سرّ إخفاق الأمم والشعوب الإسلاميّة في تحقيق ما تصبو إليه من رخاء حضاريّ مرجوّ، وشهود حضاريّ منشود.

٥- أجل، من نافلة القول أنّ نقرّر في هذا المقام: إنّ عدداً من الشعوب الإسلاميّة يتوافر على كثير من الإمكانات الماديّة المتمثلة في الحضور الظاهر والوجود

الباهر لتلك المؤسّسات التعليميّة بمختلف مراحلها وبرامجها في جميع أنحاء العالم الإسلاميّ، بل من الإنصاف والموضوعيّة أن نقرّر أنّ كثيراً من تلك المؤسّسات حاولت ولا تزال تحاول الإسهام –بإخلاص– في التنمية البشريّة من أجل دفع عجلة التنمية والتقدم في كثير من الدول الإسلاميّة، غير أنّه من المشروعيّة الفكريّة أن يتساءل المرء -بمرارة وألم شديدين- عن سرّ إخفاق تلك المؤسّسات التعليميّة عن تحقيق التنمية الحقيقية المنشودة للمجتمعات الإسلاميّة المختلفة، إذ إنّه على الرغم من تمكن تلك المؤسّسات من إنتاج الآلاف المؤلّفة من العقول من مصانعها، غير أنّ عطاءات تلك العقول لا ترقى –حتى هذه اللحظة– إلى المستوى المأمول من التنمية والنهضة الشاملة، بل لا يزال التخلف العلميّ والتأخر الماديّ والصناعيّ حاضراً بالقوة والفعل في كثير من الأرجاء في الأقطار الإسلاميّة، وفي هذا يقرّر المفكّر الإسلاميّ الدكتور نصر عارف ما نصّه:

«..انقضت ثلاثة عقود من التنمية، وما تزال الدول التي اصطلحنا على تسميتها بالنامية أو المتخلفة تعاني من نفس الأزمات السياسيّة للمجتمع المتخلف، ولم تحقق تقدماً ملحوظاً في معظم المجالات السياسية والاقتصادية، بل إنها تراجعت في كثير من هذه النواحي إلى مستويات من الممارسة والأداء والفعاليّة أدنى مما كانت عليه..» [1]!

٦- جيْرِ، من الحقّ الفطريّ أن يتساءل المرء عن سبب عجز تلك المشاريع الموسومة بالمشاريع التنمويّة في الأقطار الإسلاميّة من إحداث أيّ قدرٍ ذي بال من التنمية المستديمة والتقدم العلميّ المشهود، والتطور النوعيّ والكميّ للحياة، والنهضة

---

(١) انظر: نظرية التنمية السياسية المعاصرة، نصر محمد عارف (فرجينيا: المعهد العالمي للفكر الإسلاميّ، ١٩٩٢م) ص٣٩ باختصار.

الشاملة في مختلف المجالات، إذ إنّه لا يزال السواد الأعظم من الأقطـار الإسـلاميّة تراوح مكانها في مجال النهضة والتطوير والتقدم، كما لا يزال الأغلبية الغالبة منـها تداعب أحلامها في الوصول إلى مراميها النهضويّة، وتتهم القَدَر في عليائه في عجزه عن بلوغ مبتغاها التقدميّ، بل إنّها تحمّل الآخر المشؤوم (الغرب أو الشرق) جميـع تبعاتها وأزماتها ومشاكلها، وتمنّي نفسها -ليل نهار- ببزوغ فجرٍ مشرقٍ يعيـد لهـا مجدها الحضاريّ، وشهودها القياديّ والرياديّ، ولكنّها لم تعدّ لذلك الفجر المرتقب تلك العُدَدَ الفكريّة والعلميّة والاجتماعيّة والاقتصاديّة والسياسيّة اللائقة!

٧- وعلى كلّ، إنّ هذه التسـاؤلات الموضوعيّة ومثيلاتـها المتكاثرة تـهاجم -بضراوة شديدة- أذهان أولئك الغيارى من المصـلحين من أبناء الأمة، كما تلازم -ملازمة شديدة- مخايلهم الحسّاسة، وتنغصّ عليهم حياتهم اليوميّة المليئة بـصنوف الهموم المتصاعدة وأشكال الغموم المتتابعة، مما يدفعهم إلى استمرار البحث الرشـيد عن أجوبة شافية لكلّ تساؤل، وعن حلول عمليّة قادرة على مكافحة كـلّ أنـواع الأدواء والأزمات الفكريّة والاجتماعيّة والسياسيّة والاقتصاديّة!

٨- وانطلاقاً من قناعتنا التامّة بقدرة الأمة على استعـادة عافيتها الحضاريّة إذا ما أعدّت لها العدّة الضروريّة اللازمة، بل استناداً إلى إيماننا بـأنّ الـوهن الفكـريّ والضعف المعرفيّ والتأخر الماديّ والتخلف الحضاريّ الذي ألقى بظلاله على الواقـع الإسلاميّ المعاصر، يمثّل كل أولئك أعراضاً لداء يؤدّي الخلاص منه إلى الخلاص من أعراضه، كما أنّه يعود إلى ما طغى على الواقع الإسلاميّ مـن تهـوين متواصـل، واستهانة متعمدة بذلك الداء وأثره على المجتمع؛ إذ إنّه لو أدركت الأمة، كل الأمة، ما لذلك الداء من تأثير في جميع مناحي حياتها لبذل الغالي والنفـيس مـن أجـل مكافحته والحدّ من استفحاله وتوسعه.

٩- إنّ المتأمل في ذلك الداء غير الظاهر ظهوراً واضحاً للعيان سيجدّنه هو الداء الذي صيّر الأمة تعيش على هامش التاريخ الإنسانيّ، وجعلها تتنافس على الفتـات العلميّ، الذي ترميه إليها الأمم المتقدمة والمتطورة إمعاناً في تعميق تخلفها الحـضاريّ وعجزها الماديّ والمعنويّ عن الالتحاق بركب الأمم المتمدنة والمتقدمة. وذلك الداء هو الذي نصطلح عليه في هذه الدراسة بداء «العشوائيّة» و«الارتجاليّة» المتمثلتين في تغييب شبه تامّ للتخطيط الحضاريّ للمسألة التعليميّة وربطها ربطاً محكمـاً بالتنميـة الاجتماعيّة والاقتصاديّة والسياسيّة والفكريّة.

١٠- إنّ « العشوائيّة» و«الارتجاليّة» في المسألة التعليميّة تعدّ اليوم -في نظرنا- ذلك الداء الأساس الذي أوصل الأمة إلى ما هي عليه اليوم من حالة حضاريّة سالبة محرجة، كما جعلت الأمل في تحقيق التنمية الشاملة المستديمة بعيد المنال، وصـعب التحقيق، إذ ما كانت لتلك التنمية الشاملة المستديمة لتتحقق في ظلّ انتـشار تلـك الظروف الفكريّة المقلقة، والأحوال الاقتصاديّة الخانقـة، والأوضـاع الاجتماعيّـة والسياسيّة المضطربة.

١١- وعليه، فإنّ العلاج الأنجع لداء العشوائيّة والارتجاليّة يكمن فيما نـصطلح عليه في هذه الدراسة بـ «التعليم الموجّه الهادف»، ومرمانا بهذا التعليم ذلك النـوع من التعليم، الذي يوازن بين القدرات والتطلعات، ويرتّب بين الأولويات والآمـال، ويعتدّ بالابتكار والإبداع والجودة، ويتخذ من النظرة الشموليّة الإيجابيّـة والواقعيّـة العمليّة المتوازنة أساساً ضروريّاً ومرتكزاً أصيلاً لتكوين أجيـال متوازنـة فكريّـاً، ومتكاملة علميّاً وماديّاً، وقادرة فكراً وسلوكاً على تحقيق الشهود الحضاريّ المنشود لعموم الأمة.

١٢- ويتميّز هذا التعليم بكونه تعليماً مواكباً لتحدّيات العصر، وقادراً على مجابهة تلك التحدّيات وتحويلها إلى فرص يستفاد منها، كما يتميّز بكونه تعليماً قائماً على التكامل المعرفيّ بين علوم الدين وعلوم الدنيا، وبين الحقيقة الدينيّة والحقيقة الدنيويّة، ويتجاوز العشوائيّة والارتجاليّة في تخصصاته، وأهدافه، ومحتوياته، وأساليبه.

١٣- إنّ هذا النوع من التعليم يروم ضرورة الربط بين المسألة التعليميّة بجميع أنواعها وتخصصاتها وفروعها ومسألة التنمية الشاملة، فلا يعتدّ بتخصّص أو برنامج تعليميّ أو مشروع اجتماعيّ أو برنامج اقتصاديّ أو مشروع سياسيّ إذا لم يكن ذلك التخصص أو البرنامج مؤدّياً إلى تحقيق التنمية العلميّة والتنمية الاجتماعيّة والاقتصاديّة، والتنمية السياسيّة، كما أنّ هذا التعليم الموجّه يهدف إلى الانتقال بمفهوم التنمية من كونها ترقّياً للفرد والمجتمع في المجال الماديّ والعلميّ البحت إلى كونها ترقّياً للفرد والمجتمع في المجال الروحيّ والمجال العلميّ والتقنيّ، والمجال الاجتماعيّ والسياسيّ والاقتصاديّ والثقافيّ، إذ إنّ التنمية الحقيقيّة الشاملة تعني الترقّي بهذه الجوانب كلها ترقّياً أصيلاً.

١٤- وتأسيساً على هذا، فإنّنا نرى أنّ ثمة حاجة إلى إعادة النظر الحصيف في المسألة التعليميّة في العالم الإسلاميّ لتغدو ذات ارتباط وثيق ومرجعيّة عليا لجميع مجالات التنمية في المجتمع، كما أنّ هنالك حاجة ماسّة إلى تعهد المسألة التعليميّة، أنظمة ومؤسّسات ومناهج، بالمتابعة الدائمة والمراجعة الشاملة لتكون المنطلق الأساس للتنمية الشاملة، وفضلاً عن ذلك، فإنّ الحاجة تمسّ بشكل أعمق إلى جعل المسألة التعليميّة بمؤسّساتها، وسياساتها، وأنظمتها، ومناهجها من أهمّ أولويّات الدول في ميزانياتها، وخططها، وبرامجها، إذ إنّ تحقيق التنمية الشاملة المستديمة يتوقف

-كما أسلفنا- توقفاً جذريّاً على الارتقاء بالمسألة التعليميّة وصيرورتها القضية المصيريّة الأولى التي تقدّم على كل المسائل الأخرى، فصلاحها صلاح جميع المسائل والجوانب، كما أنّ ضياعها ضياع لكلّ المسائل، وما ذلك إلاّ لأنّها الأساس الذي يستند إليها في اتخاذ القرارات الفكريّة والاجتماعيّة والاقتصاديّة والسياسيّة!

١٥- وكما قال المفكر الإسلامي المعاصر عمر عبيد حسنه: «..مهما حاولنا أو توهمنا أنّ النهوض والتغيير والإصلاح يمكن أن يتمّ خارج مواضع التعليم، فإنّ التاريخ والواقع والتجربة الذاتية والعالميّة تؤكد أنّ التربية والتعليم السبيل الأوحد، إلى درجة يمكن أن نقول معها بدون أدنى تحفظ: إنّ التربية هي تنمية بكل أبعادها، وأي مفهوم للتنمية بعيداً عن هذا، فهو مفهوم جزئي وعاجز عن تحقيق الهدف. ولذلك، فإنّ أية تنمية لا يمكن أن تتم خارج رحم التربية ومناخها، وإنّ المدارس والمعاهد العلميّة والتربويّة هي طريق القادة السياسيّين والاقتصاديّين والاجتماعيّين والتربويّين والإعلاميّين والعسكريّين، وسائر المواقع الأخرى..»[١].

١٦- وعلى العموم، بهذا نخلص إلى القول: إنّ تحقيق التنمية الشاملة المستديمة مرهون بالنهوض بالمسألة التعليميّة عموماً، وبالتعليم الموجّه خصوصاً، ولا تنمية مستديمة إذا لم تنبثق عن تعليم موجّه يعرف تحدّيات العصر، ويمكنّ الأجيال من تحويلها إلى فرص بعيداً عن جميع أشكال العشوائيّة والارتجاليّة، اللتين تأتيان على كل الطموحات الحضاريّة بالنقض والزوال!

(١) انظر: النظم التعليمية الوافدة في أفريقيا، قطب مصطفى سانو، ط١ (الدوحة: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ١٩٩٨م) ص٢١.

الفصل الثاني
في مرتكزات التعليم الموجّه المنشود

١- لقد أسلفنا القول: إن التعليم الموجّه يراد به ذلك النوع من التعليم، الـــذي يوازن بين الإمكانات والقدرات الماديّة والفكريّة والتطلعات الاجتماعيّة والاقتصاديّة والسياسيّة، ويرتّب بين الأولويات القائمة والآمـــال المـــستقبليّة، ويعتـــدّ بـــالفكر الابتكاريّ والعقليّة الإبداعيّة والجودة الشـــاملة أسساً للانطلاق والبناء والـــتعمير، كما أوضحنا أنّ هذا التعليم يتخذ من النظرة الشموليّة الإيجابيّة، والواقعيّة المتوازنـــة أساساً ضروريّاً ومرتكزاً أصيلاً لتكوين أجيال متوازنة فكريّاً، ومتكاملـــة علميّـــاً، وقادرة على تحقيق الشهود الحضاريّ المنشود لعموم الأمة. وبناء على هذا، فإنّ لهذا التعليم ثلاثة مرتكزات، وهي:

٢- المرتكز الأول: مواكبة تحدّيات العصر ومتطلبات المستقبل من خلال التجدد المستمر لتخصصاته ومجالاته، وموضوعاته، بغية الصمود أمـــام تلـــك التحـــدّيات، واستثمار تلك التطورات والتغيرات، التي تجتاح الواقع الإنسانيّ، مما يجعلـــه تعليمـــاً واقعياً حاضراً بالقوة والفعل، ويعني هذا أنّ هذا التعليم ليس تعليماً تاريخيّاً لا يعايش الواقع الذي يعيش فيه الناس، ولا يربط الناس بحاضرهم، ولا يتعامل مع المـــشاكل الآنية القـــائمة، كما يعـــني أنّه ليس تعليماً يغرق في الحـــديث عن التـــاريخ الذي لم يصنعه، ويتجاهل ما تجري به السنن والقوانين الإلهية في الأنفس والآفاق، ولـــيس تعليماً عشوائيّاً لا يلتفت إلى حاجات المجتمع الآخذة بالتنامي والتطور. وبتعبير آخر، إنّه تعليم معاصر ومنفتح ومرن في أهدافه ومحتوياته، وأساليبه، وطرق تقويمه.

٣- وأما المرتكز الثاني، فيتمثل في كون هذا التعليم مواكباً في أهدافه، ومحتوياته، وأساليبه وطرق تقويمه لما يستجدّ في الساحة من تغيرات وتطـورات، وبتعبير آخر، لا تتوقف مواكبة هذا التعليم لتحدّيات العصر على المستوى الكليّ الأول، ولكنّـه يشتمل المستوى التفصيليّ الثاني، مما يجعل منه تعليميّاً إبداعيّاً وابتكاريّاً ونقديّاً ينمّي في المتعلمين والمعلّمين خصال الإبداعيّة والابتكاريّة والنقديّة والحواريّـة، ويتجـاوز نواقض هذه الخصال المهمة.

٤- إنّ هذا التعليم يتعهد تلك العناصر التعليميّة الأساسيّة الأربعة (=الأهداف، والمحتويات، والأساليب، وطرق التقويم) بالمراجعة الدائبـة، والتجديـد المـستمر، والتطوير المتتابع بعيداً عن جميع صور الانسحابيّة والاستبداد والاتكال وجميع أشكال التلقي السلبيّ القائم على حفظ المعلومات دون فهمها وإدراكها.

٥- وبناء على هذا، فإنّ هذا التعليم يتجاوز بالأهداف والمحتويـات والأسـاليب التعليميّة من الدائرة التقليديّة التي تنمّي العقليّة التبريريّة، والنفسية الاستعلائيّة، والانغلاق على الذات، ومصادرة الحريات، والابتعاد عن واقع الناس وآمالهم وطموحاتهم.

٦- وأما المرتكز الثالث لهذا التعليم، فإنّه يتمثّل في كونه قائماً على معالجة ذلك الفصام النكد، الذي أوجدته عصور التقليد والتراجع بين علوم الدين وعلوم الـدنيا، وبين الديني والدنيويّ، وبين النقليّ والعقليّ. فالتعليم الموجّه يرى ضرورة تجاوز هذا النظام، وإعادة العلماء والمفكّرين إلى ما كان عليه الأسلاف من قدرة على الجمع بين المعرفة الدينيّة والمعرفة الدنيويّة.

٧- وعلى العموم، إنّ كلّ واحد من هذه المرتكزات الثلاثة يتطلب مزيداً مـن التأصيل والتحرير والتفصيل والتمثيل، فهلمّ بنا لنوسعها تأصيلاً وتحريـراً وتفـصيلاً وتمثيلاً، وذلك في ثلاثة مباحث، وهي:

المبحث الأول

مواكبة تحدّيات العصر الآنية والمستقبليّة على المستوى الكليّ

١- لئن أوضحنا سابقاً أنّ التعليم الموجّه تعليمٌ مواكبٌ ومتجدّدٌ، فإنّ مواكبة التعليم الموجّه لتحدّيات العصر تعني قدرته على صيرورة تلك التحدّيات فرصاً واستثمارها لتحقيق التنمية الشاملة التي تسعى إليها المجتمعات، كما تعني قدرة ذلك النوع على استحداث التخصصات والمجالات المعرفيّة التي تمكّن المتعلمين من مجابهة تحدّيات عصرهم بفعالية وكفاءة واقتدار، وتعني المواكبة أيضاً تجديد الأهداف والمحتويات والأساليب التعليميّة لتتلاءم مع مقتضيات العصر ومتطلباته، ولتقوى على توجيه المستجدات والتحدّيات نحو تحقيق التنمية الشاملة للمجتمعات.

٢- وبناء على هذا، فإنّ المواكبة المنشودة للتعليم الموجّه لا تتوقف عند حدّ تفعيل العناصر التعليميّة وربطها بالواقع الحالي والمستقبلي للمجتمعات، وإنّما تنتظم -كما أسلفنا- استحداث التخصصات الجديدة، والاستغناء عن مجالات دراسيّة لم تعد الحاجة تدعو إليها بعدُ.

٣- وبالنظر في واقع التعليم في عالمنا الإسلاميّ المعاصر نجد حضوراً شبه دائم لجملة حسنة من التخصصات والمجالات الدراسيّة بأسمائها ومحتوياتها وأهدافها، ولم يطرأ عليها إلا النزر اليسير من التعديل، إن في المسمّيات أو المحتويات والأهداف والأساليب، كما نجد عزوفاً ومعارضة شديدة لدى شريحة كبيرة لاستحداث تخصصات علميّة جديدة تستجيب لمتطلبات العصر وتحدّياته.

٤- وإذا كان من المعلوم لمؤرّخة تاريخ العلوم والمعارف أنّ العلوم والمعارف تنشأ تلبية لحاجات المجتمع المتجددة، فإنّ هذا الأمر لا وجود له عند أولئك المسؤولين عن السياسات التعليميّة في كثير من الأقطار الإسلاميّة، مما جعلنا ننظر إلى التخصصات التي تقدّمها المؤسّسات التعليميّة تخصصات ثابتة لا يمكن الاستغناء عنها أو تبديلها، بل من الأمر المرفوض أن تكون هناك تخصصات جديدة بأسماء جديدة لا تعرفها تلك المؤسّسات العتيدة؛ ولا يخفى ما في هذا الأمر من شطط وخروج على الجادة.

٥- إنّه من الأمر المهم بمكان أن تستجد في المؤسّسات التعليميّة تخصصات آنية مهمة تتعامل مع تحدّيات العصر، وتمكّن الأجيال من التعامل بموضوعيّة مع ما يواجههم في حياتهم من مشكلات وأزمات، فما المانع اليوم أن تؤسس في الجامعات كليات للقيادة، وكليات للإبداع والابتكار، وكليات للجودة والإتقان، وكليات إدارة الموارد البشريّة والطبيعيّة، بل ما المانع اليوم أن تكون ثمة كليات لدراسة العالم الإسلاميّ، وكليات لدراسة العالم الغربيّ، وكليّات لدراسة شؤون السلم والحرب، وغير هذه الكليات كثير، مما تمثّل اليوم تحديات عمليّة لعموم الأمة؟ ما المانع أن تغدو هذه الموضوعات تخصصات مركّزة يعدّ فيها الأجيال إعداداً مركّزاً ورصيناً.

٦- وبطبيعة الحال، إنّنا نبادر إلى تبديد ما قد يثار من اعتراض على هذا كأن يقول قائل: إنّ الجامعات والمؤسّسات التعليميّة التقليديّة تدرّس هذه الموضوعات من

خلال تخصصاتها التقليدية القائمة، وبالتالي، فلا حاجة إلى استحداثها مادامت مندرجة ضمن تلك التخصصات.

٧- إنّ اعتراضاً كهذا يردّ بالقول: إنه شتّان ما بين تدريس موضوع بوصفه تخصّصاً، وتدريسه بوصفه جزءاً من تخصصه، فإذا درّس الموضوع بوصفه جزءاً من تخصصه، فإنّ الإلمام به لا يتجاوز دائرة الإلمام بالتخصص الذي درس من خلاله، كما أنّ التركيز عليه تركيزاً شاملاً لن يتحقّق بأي حال من الأحوال.

٨- وعليه، فإنّ دعوتنا إلى دراسة هذه الموضوعات بوصفها تخصصات جديدة أمر لا بدّ منه لتحقيق مواكبة رشيدة آنية لما استجدّ اليوم في هذه الموضوعات والمجالات، ولتمكين الأجيال من استيعابها استيعاباً دقيقاً يعينهم على مجابهة التحدّيات الناتجة عنها، ولا يخفى ما لذلك من دور جليّ باهر لتحقيق التنمية الشاملة للمجتمعات.

٩- لئن كان استحداث التخصصات القادرة على مجابهة التحدّيات المتصاعدة، فإنّ هذا الاستحداث ينبغي أن يتبع بإعادة النظر في مجالات التركيز والاهتمام في التخصصات التي تقدّمها المؤسّسات التعليميّة التقليديّة، وضرورة ربط تلك التخصصات بما تتطلبه التنمية الشاملة في المجتمع. وهذا الأمر هو ما قصدناه عند الحديث عن الأولويات، فالتعليم الموجّه تعليم يراعي الأولويات على مستوى التخصصات، ونقصد بالأولويات أولويات حاجة المجتمع وتطلعاته.

١٠- فمن المشاهد أنّ ثمة عدداً من الدول الإسلاميّة تعاني تضخماً في الإقبال على بعض التخصصات العلميّة على حساب التخصصات النظريّة، كما أنّ هنالك بعضاً آخر من تلك الدول تعاني تضخماً مغايراً في التخصصات الأدبية على حساب التخصصات العلميّة، ولا علاج لهذا الأزمة التخصصيّة إلا من خلال اعتماد التعليم الموجّه، الذي يجعل أهميّة التخصص والحاجة إليه مرتبطة بما تتطلبه التنمية الشاملة في مجتمع من المجتمعات، كما أنّ هذا التعليم يعتمد التوازن بين التخصصات من حيث الإقبال عليه وعدمه.. فإذا كانت الحاجة تدعو إلى الاعتناء الشديد بالتخصصات العلميّة في مرحلة من الزمن، كان التوجه عندئذ الإعلاء من شأن هذه التخصصات، وكذلك الحال في التخصصات الأدبيّة أو النظريّة.

١١- إنّ تحقيق هذا التوازن وترشيد الإقبال على التخصصات المختلفة يتحقق من خلال تخطيط علميّ دقيق رشيد يستشرف المستقبل، ويتجاوز الاندفاعات والانطباعات العابرة، والقرارات السريعة، بل لا بدّ من دراسة واعية للآثار المستقبلية المترتبة للتخصصات على التنمية الشاملة.

المبحث الثاني

مواكبة تحدّيات العصر على المستوى التفصيليّ الجزئيّ

١- إنّ ما بسطنا فيه القول قبل، يعد تأصيلاً لكيفية مواكبة التعليم الموجّه لتحدّيات العصر على المستوى الكليّ، وهو المستوى الذي يغدو فيه هذا التعليم مستجيباً لتحدّيات العصر من خلال استحداث جملة من التخصصات والمجالات الدراسية الجديدة تمكيناً للنشء من المعارف والعلوم، التي تجعلهم قادرين على استثمار تلك التحدّيات وتحويلها إلى فرص يرتكزون عليها في سعيهم الحثيث نحو استعادة العافية الحضاريّة والإمكان الحضاريّ والوراثة الحضاريّة للأمة.

٢- واعتباراً بأنّ المواكبة لا تعني بأي حال من الأحوال الاستغناء التامّ عن المجالات والموضوعات التعليميّة السائدة، كما أنّ المواكبة ما كان لها لتعني اكتفاء باستحداث التخصصات والموضوعات فقط، ولكنّها تعني -كما أسلفنا- المواكبة على المستوى الكليّ العامّ، والمواكبة على المستوى الجزئيّ التفصيلي، وتتحقق المواكبة الجزئية التفصيليّة من خلال صيرورة العناصر التعليميّة الأربعة الأساسيّة عناصر فاعلة ومتجددة وقادرة على متابعة ما يطرأ على الواقع الإنساني من تغير وتطور. وهذا بيان لكيفية تلك المواكبة على المستوى الجزئيّ التفصيلي في الفقرات التالية:

الفقرة الأولى: مواكبة الأهداف التعليميّة لتحدّيات العصر:

١- وأما بالنسبة لمواكبة العصر على مستوى العناصر التعليميّة الأربعة المعروفة، وهي الأهداف، والمحتويات، والأساليب وطرق التقويم، فإنّها تتحقق من خلال اعتماد الوضوح والتحديد والإبداع والابتكار أسساً للتعامل مع هذه العناصر، فمقتضى هذه

المواكبة على مستوى الأهداف تعني أن تكون الأهداف التعليميّة واضحة المعالم، وقابلة التحقيق والتحقق، بعيداً عن أهداف هلاميّة لا يمكن تحقيقها في أرض الواقع، ســواء كان عدم تحقيقها راجعاً إلى قلّة الإمكانات الماديّة، أو إلى غموض في الرؤية، بل لا بدّ من أن تكون الأهداف التعليميّة أهدافاً مصوغة صياغة موضوعيّة توازن بين الإمكانات الماديّة والتطلعات المستقبليّة، وتتجاوز الإغراق في العموميّات.

٢- إنّ تحقيق هذه المواكبة على مستوى الأهداف التعليميّة ينبغي أن يتم مـــن خلال إعادة صياغة تلك الأهداف بصورة تتسم بدرجة عالية من الوضوح والدقـــة والشمولية والواقعية بحيث يمكن مقايستها وتقويمها، كما ينبغي الابتعاد عند صياغتها عن الغموض والضبابية والعمومات والمثالية. وفضلاً عن هذا، ينبغي التفريـــق بـــين أنواع الأهداف التعليميـــة، إذ ثمة أهداف تعليميـــة ثابتة لا يعتريها تغيير أو تبـــديل أو تعديل، وهنالك أهداف تعليمية متغيرة تتغير بتغير الزمـــان والمكـــان والأحـــوال والعادات والتقاليد والأعراف.

٣- فأما الأهداف التعليمية الثابتة، فتتمثل في ترسيخ مجموع القيم والمبادئ التي نصّ عليها الشرع في الكتاب والسنة، وتمثل في جوهرها ما يعرف اليوم بثوابت الدين وكلياته، ولا تتغير بتغير الزمان والمكان، ولا تتأثر بالأحوال والظروف بتاتاً، ومن تلك القيم الخالدة والمبادئ الثابتة، الإيمان بأركانه الستة (=الإيمان بالله، وبرسله، وكتبـــه، وملائكته، واليوم الآخر، والقدر خيره وشره) والتزام الصدق، والوسطية والاعتدال، والأمانة، والوفاء، والمساواة، والحرية، والشورى، والرحمة، والـــسماحة، والرفـــق، والاستقامة، والشجاعة، والإيجابية، والواقعية، والمروءة، وغيرها من أمهات الفضائل والأخلاق، إلخ.. فهذه القيم والمبادئ لا تعرف تبدّلاً ولا تغيّراً ولا تطوّراً أو تطويراً؛

ذلك لأنّها قيَم وأهداف لا تتأثر -كما أسلفنا- بظروف الزمان والمكان، بل إنّها فوق الزمان والمكان، وتمثل معالم أساسية لشخصية الإنسان المسلم والجماعة المسلمة.

٤- وتأسيساً على هذا، فإن على مصمِّمي المناهج التعليميّة في عالمنا الإسلاميّ أن يتخذوا من هذه القيم والمبادئ أهدافًا ثابتة واضحة يسعون إلى غرسها وتعميقها في نفوس الناشئة، ويبذلون قصارى جهدهم في تمكينهم من تمثلها والعمل بها في حياتهم العملية؛ كما أنّ عليهم التزام الواقعية والموضوعية والاتزان عند صياغة هذه الأهداف، بحيث يتم ربطها بالواقع العملي الذي يعيش فيه الناس.. فعلى سبيل المثال، يعدّ ترسيخ مبدأ الوسطيّة والاعتدال في الفكر والسلوك والتصرف هدفا ثابتاً من الأهداف التعليميّة التي ينبغي العناية به، والإعلاء من شأنه، والسعي إلى ترسيخه في حياة النشء، فينبغي أن يصاغ هذا الهدف صياغة واقعية يسهل على التلميذ فهمه وإدراك أبعاده الفكرية والاجتماعية والثقافية، وآثار الالتزام به على حياته وحياة المجتمع الذي حوله، وكذلك الحال في بقية القيم من تسامح ورحمة ورفق..

٥- وأما الأهداف التعليمية المتغيرة، فإنها تتمثل في أمرين، أولهما: ما عدا هذه القيم والثوابت المشار إلى بعضها، مما يعني أن هذه الأهداف تتغير بتغير الزمان والمكان، وتختلف من زمان إلى آخر، ومن مكان إلى آخر، ومن مجتمع إلى آخر، ومن حق كل مجتمع صياغة ما يروق له من أهداف تنموية وسياسية واقتصادية واجتماعية شريطة ألا تتضمن تلك الأهداف مخالفة للأهداف الثابتة الراسخة.

٦- وأما الأمر الثاني، فإنه يتمثل في كيفيات ووسائل تنزيل العديد من الأهداف الثابتة وتطبيقها في أرض الواقع، فعلى سبيل المثال، تعد الشورى هدفاً ثابتاً من حيث التجريد، غير أنّ تطبيقها في الواقع العمليّ يخضع لظروف الزمان والمكان،

ولأحوال المجتمعات والشعوب، كما أن طريقة تطبيقها تختلف من مجتمع إلى آخر، ومن زمان إلى آخر، وليس مقبولاً في شيء إلزام الناس بطريقة واحدة عند الهم بتطبيق الأهداف الثابتة مادام الشرع الحنيف تجاوز -قصداً- عن بيان الطريقة المثلى لتطبيقها في الواقع العملي. وقد أشار إلى هذا الأمر العالم التربوي الكبير المعروف الدكتور علي مدكور عندما قال ما نصه:

«..ومنهج التربية الإسلامية له أهداف ثابتة وأخرى متغيرة، فالقيم الإنسانية الواردة في منهج الله وشريعته، هي قيم ثابتة، وهي، بالتالي، تمثل أهدافاً ثابتة للمنهج، وذلك مثل: الصدق والأمانة.. وهناك أيضاً أهداف متغيرة بتغير الزمان والمكان والناس، فالله سبحانه وتعالى أمر بالعدل، وهذه قيمة ثابتة، ولكنه ترك وسائل تحقيق العدل للإنسان، يقوم به وفقاً لظروف الزمان والمكان والناس، وأمرنا بالشورى، وهذه قيمة ثابتة، ولكنه ترك تحقيق الشورى وفقاً لظروفنا المختلفة، وأمرنا بتحقيق العدالة الاجتماعية، ولكنه ترك لنا حرية اختيار الأساليب المناسبة لنا ولظروفنا في تحقيق العدالة الاجتماعية..»[1].

٧- وعليه، فإن مواكبة التعليم الموجّه المنشود على مستوى المحتويات والمضامين لا تمام لها إذا لم تتضمن تنصيصاً واضحاً على الأهداف الثابتة والربط بينها وبين الأهداف المتغيرة بصورة علمية جلية، فعلى سبيل المثال، اعتادت العديد من المناهج التعليمية التقليدية المعاصرة صياغة أهم هدف تعليمي لها بالقول: إعداد الإنسان الصالح، أو المواطن الصالح، فإن هذا الهدف يتسم بالغموض والضبابية؛ ذلك لأن

---

(١) انظر: منهج التربية الإسلامية.. أصوله وتطبيقاته، علي أحمد مدكور، ط١ (الكويت: مكتبة الفلاح، ١٩٨٧م) ص ٢٦٨ باختصار.

لكل فردٍ أو مجتمع أن يحدد مواصفات الإنسان الصالح أو المواطن الصالح، ثم ينتـــهج المنهج الذي يراه في إعداد هذا الإنسان.

٨-وعليه، فإنه يجب الابتعاد عن صياغة أمثال هذه الأهداف الهائمة المدعاة إلى الاختلافات، وبدلاً منها يمكن إعادة صياغة هذا الهدف بالقول: إعـــداد الإنـــسان الصالح الملتزم بمبادئ وقيم دينه الثابتة، والقادر على عمارة الأرض وترقيتـــها وفـــق منهج الله؛ وهكذا دواليكم.

٩- إن نظرة عاجلة في أهداف العديد من المناهج التعليميّة في العالم الإســـلاميّ يجدها المرء خلواً من الأهداف الثابتة، كما يجدها تتمحور حول الأهداف المـــتغيرة وتعتنقها، ولذلك، فلا غرو أن تكون مخرجات هذه المناهج ما نراه اليوم من أشخاص وجماعات يتنصلون في كثير من جميع المبادئ والقيم الثابتة التي وضعها الشرع في هذا الكون وأمر بالالتزام بها، بل ليس من عجب في شيء أن تعجز هذه المناهج بأهدافها المهلهلة من إنتاج ذلك الجيل من النشء القادر على تمكين الأمة من استعادة عافيتها واستئناف دورها الريادي والقيادي في هداية البشرية.

١٠- وزبدة القول: إن إصلاح مناهج التعليم لصيرورتها مناهج للتعليم الموجّـــه يقتضي إعادة النظر في جميع الأهداف التعليمية في إطار مـــن التـــصور الإســـلامي للإنسان والكون والحياة والوجود، كما تقتضي ضرورة انبثاق تلك الأهداف مـــن المبادئ والقيم الراسخة التي جاء الإسلام من أجل تحقيقها في حياة البشر. وفضلاً عن هذا كله، فإن الإصلاح يرنو إلى الربط المكين بين الواقع الذي يعيش فيـــه التلميـــذ والمثال المتمثل في المبادئ والقيم المشار إليها من قبلُ. وأياً ما كان الأمر، فإن تمكـــين مناهج العلوم الإسلاميّة من تحقيق هذه الأهداف السامية يجعل منها مناهج قادرة على

«..إنشاء جيل جديد إنشاءً فكريّاً خلقيّاً ممتازاً..»[1]، وتلك هي أسمى الغايات وأعلى الأمنيات التي ينبغي أن تصبو إليها سائر مناهج التعليم.

الفقرة الثانية: مواكبة المحتويات والمضامين لتحدّيات العصر:

١- لئن كانت الأهداف التعليمية تعنى بتحديد القيم والمبادئ الثابتة، وضبط الغايات المثلى التي يسعى المعلم إلى إحداثها في حياة المتعلم، فكراً وسلوكاً، فإن محتويات المناهج التعليميّة تمثل الميدان الذي يتم من خلاله ترجمة تلك الأهداف وتحويلها إلى واقع ملموس قابل للتقويم والمقايسة، مما يعني أن إصلاح الأهداف لا تحقيق له إذا لم ينعكس ذلك في المقررات والمواد التعليمية التي يتوصل من خلالها إلى الأهداف المرسومة سلفاً.

٢- اعتباراً بتنوع المواد والمقررات والموضوعات التي تتشابك وتتداخل عند الهمّ بترجمة الأهداف وتطبيقها في الواقع، لذلك، لا غرو أن يختلط الحابل بالنابل عند تحديد المواد المناسبة والمعبرة عن الأهداف التعليمية.

٣- وانطلاقاً مما أسلفناه من تقريرٍ حول ضرورة كون الأهداف التعليمية متسمة بالوضوح والشمول والواقعية، فإنّ هذه السمات الأساسية يجب أن تتسم بها المواد والمقررات المعبرة عن محتوى المناهج بصورةٍ أكبر؛ ذلك لأنّها في النهاية هي التي تعكس الأهداف وتترجمها، وتجعلها واقعًا ملموساً.

٤- وعليه، فإنه يمكن القول: إن هذه المحتويات ينبغي لها أن تنتظم كل «..الخبرات والمعارف والمفاهيم والمهارات، التي تساهم في بناء الإنسان

(١) انظر التربية الإسلامية الحرة، الندوي، ص٨.

الصالح كله: وجدانه، وعقله، وجسمه، تعتبر هامة ويجب تضمينها في محتوى المنهج..»[1].

٥- وتأسيساً على مبدأي المرونة والسعة في تشريعات الإسلام المتعلقة بالتعليم وغيره من الموضوعات، فإن الشرع الحنيف لم يعن بحديث مفصل وواضح عن محتويات المناهج أو العلوم بشكل عام، بل أمر بالقراءة في الكتاب المسطور والكون المنظور، وحث المسلمين على السعي في الأرض والكشف عن سننه في الخلق والتاريخ والكون. فكل هذا تقرير بأن للعقل الإنساني دوراً في ضبط المواد والموضوعات التي من شأنها تحقيق الأهداف المرجوة من مناهج العلوم الإسلاميَّة، كما أن هذا يؤكد عدم حصر المعرفة الإسلامية في فن دون آخر، أو في تخصص دون غيره، إذ إنّ المعرفة الإسلامية لا يمكن أن يستوعبها تخصص من التخصصات، ولا يمكن أن تقف عند حد فن من الفنون، بل هي «..منهجية.. تلتزم توجيه الوحي، ولا تعطل دور العقل، بل تتمثل مقاصد الوحي وقيمه وغاياته، وتدرس وتدرك وتتمثل موضوع اهتمام الوحي وإرشاده، وهو الفرد والمجتمع الإنساني، والبناء والإعمار الحضاري، وما أودع الله في هذه الكائنات والعلاقات من فكرة ومن طبع، وكيف توجه تلك الطبائع وتتفاعل، وكيف تطوّع وتستخدم، وكل ذلك من أجل تفهم هذه الكائنات وعلاقاتها حتى يمكن تسخيرها لتوجيه الإسلام وغاياته..»[2].

---

(١) انظر منهج التربية الإسلامية، مرجع سابق، ص٢٨٩ باختصار.

(٢) انظر الوجيز في إسلامية المعرفة، مرجع سابق، ص ٧٨ باختصار وتصرف.

٦- وإذ الأمر كذلك، بأن مواكبة محتويات التعليم الموجّه يعني تقديم كافة المواد والمقررات التعليميّة، التي يتوقف عليها تحقيق الأهداف التعليميّة الثابتة والمتغيرة في إطار من التصور الإسلامي الكلي للإنسان والكون والحياة والوجود. ومقتضى هذا أن أية مادة تقدّم في إطار من التصور الإسلامي تعد مادة إسلامية ولو كان ذلك في الرياضيات أو الفيزياء أو الكيمياء؛ ذلك لأن «..كل علم يصمّم منهجه ويدرّس على أساس أن يساهم في بناء الإنسان المسلم القادر على المشاركة بإيجابية وفاعلية في عمارة الأرض وترقيتها وفق منهج الله هو علم ديني من وجهة نظر الإسلام، يستوي في ذلك علوم الشريعة والعلوم الحديثة كالرياضيات والطبيعة، والكيمياء، وعلوم التقنية الحديثة..»[1].

٧- وعليه، فإنّ ما نشاهده اليوم من فصام نكد بين ما يسمّى بعلوم الدين وما يسمّى بعلوم الدنيا، يحتاج من القائمين على شؤون التعليم في العالم الإسلامي إلى مراجعة عاجلة شاملة؛ ذلك لأنه يعد المسؤول مسؤولية كبيرة عن تقسيم أبناء الأمة الواحدة إلى علمانيّين، ومتديّنين!

٨- وعلمانية العلمانيّين تعود إلى تشبعهم في معظم الأحيان بما يعرف بالعلوم الدنيوية، وانخداعهم بعظمة هذه العلوم ورجالاتها، مما جعلهم يتخيّلون أنّ إصلاح الواقع المعاصر ينبغي أن يتم من خلال المناهج، التي تعتمدها الأمم المتمدنة القدوة في نظرهم وطروحاتهم، ويؤمن أكثر هؤلاء أنه لا يمكن للإصلاح أن يتحقق إذا لم يتم التخلص والقضاء المبرم على الزمرة المتديّنين، الذين يحسبونهم عقبة كؤوداً أمام مشاريعهم وبرامجهم الإصلاحية!

---

(١) انظر منهج التربية الإسلامية، مرجع سابق، ص٢٩٠ باختصار.

٩- وأما دينيّة المتدينين، فإنّه يعود إلى تمكن أكثرهم مما يعرف بعلوم الدين والشريعة المحضة، ويرون أن إصلاح الواقع المعاصر، لا يمكن له أن يتحقق إلا من خلال المناهج الدينية التي تعلموا عليها، ويعتقدون اعتقاداً جازماً أن خصومهم العلمانيين هم المسؤولون عن كل ما جرى وما يجري من محن وابتلاءات في العالم الإسلامي، ولولاهم وصنيعهم وبعدهم عن منهج الله لكان الواقع الإسلامي أكثر استقراراً وتقدماً وتطوراً ونهضة!

١٠- أجل، إنّ هذا التشوه في الرؤية والتحليل والنقد عند كلا الفريقين، يعد أثراً من آثار الفصام النكد المفتعل بين علوم الدين وعلوم الدنيا، كما يعدّ نتيجة حتميّة لمحتويات علوم الدين وعلوم الدنيا التي تعمّق الهوة والفجوة والجفوة بين الديني والدنيوي، وتختلق خصاماً بين النقلي والعقلي، وبين المادة والروح.

١١- وأياً ما كان الأمر، فإننا نعتقد بأن كلا الفريقين -العلمانيين والمتدينين- مسؤولان أمام الله وأمام التاريخ مسؤولية مباشرة ومتساوية عن هذا الواقع المزري للأمة، إذ إنّ دينهم الحنيف لم يأمرهم قط بهذا الفصل بين الديني والدنيوي، كما أنّ انقسامهم إلى هاتين الجبهتين المتناقضتين والمتنافرتين لم ينزل الله بذلك سلطاناً، بل لم يأمرهم به قرآن ولا سنة، وإنما اختاروا بأنفسهم ما هم فيه من وهنٍ رضعفٍ، وما يتقلبون فيه من تخلف وتأخر.

١٢- إيْ (=نعم)، لم يأمر الإسلام أحداً بالانسحاب من الحياة العملية وتركها كلأً مباحاً للآخرين، ثم اللواذ بلوم أولئك الآخرين على ما فعلوا بهذه الحياة، وما تصرفوا فيها من تصرفات، كما أنه لا يوجد إسلام نهى أحدًا عن الإعراض عن تعلم قيمه الراسخة ومبادئه الثابتة، التي تنور القلوب وتجلي

الأبصار وتهدي إلى صراط مستقيم. فمن اختار الانسحاب والانزواء والسلبية، فلا يلومن إلا نفسه، ومن اختار الإعراض والانبهار بالوافد المارد، فلا يلومن أحداً إلا نفسه.

١٣- ومهما يكن من شيء، فإنّ مواكبة محتويات التعليم الموجّه لتحدّيات العصر يمكن لها أن تتحقق من خلال إعادة تلك الرحم المقطوعة بين الديني والدنيوي، وتجاوز الفصل المفتعل بين علوم الدين وعلوم الدنيا، فضلاً عن ضرورة تزويد النشء بقدرٍ معقول من مبادئ كل واحدٍ من هذه العلوم، التي شققها المسلمون عندما تسربت إليهم -على حين غرة- الآفة التي وقعت فيها الكنيسة ورجالاتها في القرون الوسطى، ففصلوا فصلاً اعتسافياً وتعسفياً بين العلم والدين، واختلقوا صراعًا بينهما زوراً وبهتاناً.

١٤- وليس من الممكن على الأمد القريب، التقريب بين الفئتين المتنازعتين في الأقطار الإسلامية كلها ما لم يتم القضاء على هذا الفصل من خلال ما يعرف اليوم بفكرة التكامل بين القيم والمعارف والعلوم، والتكامل بين علوم الدين وعلوم الدنيا.

١٥- إننا لعلى يقين بأن لهذا الفصام النكد دوراً في نشأة الغلو والتطرف لدى فئام من الشباب المخلص، وخاصة منهم أولئك الشباب الذين يسوقهم قدرهم إلى التوجه إلى العلوم الحديثة أو العلوم الدنيوية (=العلوم غير الدينية)، فمن الملاحظ أن حظ كثير منهم من المعرفة الإسلامية الصحيحة ضحل وضئيل، وأما الحماسة التي تملأ جوانحهم، فهي مثل الجبال شموخاً ورسوخاً، وكثيراً ما تدفعهم تلك الحماسة التي لم تصقل بفهم عميق لقيم الإسلام وتعاليمه إلى الغلو والتطرف والتعصب في مسائل وقضايا يحرم فيها الغلو والتطرف والتعصب والتهجم على المخالف،

ولكن عذرهم أن زادهم المعرفي مغشوش ومشوّه وبخس، فلو أنهم نالوا حظّاً أوفر وفهماً أعمق لتبرؤوا من كل فكر يدعو إلى إزهاق الأرواح البريئة والخروج على الطاعة، وشق الكلمة، وإشاعة الفتنة والبلبلة، وإدخال الرعب والخوف في النفوس ظلمًا وجوراً.

١٦- وبالمقابل، فإنه من الملاحظ أيضاً أنّ حظّ كثير ممن ساقهم قدرهم إلى العلوم الدينيّة (=العلوم غير الدنيوية) في المعرفة الجديثة وخاصة المعرفة المتعلقة بالواقع المعيش ومكوناته، وما يطرأ عليه من ظواهر وأحوال، بئيس وضئيل، ولكنه يخيّل إلى كثير منهم أنهم يعرفون هذا الواقع المعقّد والمتشابك معرفة صحيحة، والحال أنّ مصادر معرفة هذا الواقع المتمثلة في علوم الدنيا لم يسعفهم حظهم إلى القراءة فيها أو التعلم منها، ولكنهم مع ذلك تدفعهم المعرفة الظاهرية والاعتقاد غير الصحيح إلى إساءة التعامل مع هذا الواقع، فترى بعضهم يلجأ إلى استخدام الوسائل العنيفة لتغيير هذا الواقع، والاعتداء على الأنفس والأموال، ظنّاً منهم -بل جهلاً مطبقاً- أن الواقع لا يتغير إلا من خلال هذه الوسائل الفاشلة العليلة المخالفة لسنن الله في الكون والتاريخ والحياة.

١٧- إذاً، إن معالجة ظاهرة الغلو والتطرف الديني أو الدنيوي، تكمن في إعادة صياغة محتويات المناهج التعليمية صياغة إسلاميّة لا ترى فصاماً بين الدينيّ والدنيويّ، ولا بين العقليّ والنقليّ، ولا بين الروح والمادة، ولا بين عالم الغيب وعالم الشهادة، بل تقوم على رؤية ناضجة ناصعة ترى في هذه الثنائيات جمالاً وروعة وتكاملاً وتسانداً وترابطاً. فالتكامل هو الأمل الأوحد لتخفيف حالة الرهق الفكري والتشتت

المرجعيّ، التي عمّت به البلوى، وجلبت ولا تزال تجلب للأمة مزيداً من المآسي والآلام والويلات.

١٨- وبطبيعة الحال، لا يفوتنا أن نشير إلى أنّ مقتضى مواكبة محتويات التعليم الموجّه لتحدّيات العصر يعني -فيما يعني- أن تكون محتويات العلوم، التي تقدّم للنشء، قادرة على إحداث النقلة النوعيّة في حياة المجتمعات والشعوب، بحيث تكون وثيقة الصلة بالواقع، وقادرة على حلّ الأزمات والمشكلات، فضلاً عن أن تتجدد تلك المحتويات بتجدد التحدّيات، وأن تتنوع بتنوعها، فليس من المقبول الإبقاء على تلك المحتويات العاجزة عن تكوين العقليّة العلميّة الناضجة الواعية القادرة على المشاركة الفاعلة في صناعة الحضارات.

١٩- إنّ التحدّيات المتصاعدة تتطلب تجدد النظر في محتويات المادة العلميّة التي تقدّم للنشء في مختلف المراحل التعليميّة، كما تتطلب مجابهة تلك التحدّيات السعي الحثيث الدؤوب من أجل إعداد جيل قادر على إنتاج العلوم والمعارف نتيجة تمكنه من الأدوات المعرفيّة والعلميّة المؤهّلة له لتحقيق ذلك.

٢٠- وفضلاً عن هذا، فإنّ مواكبة تحدّيات العصر على مستوى المادّة العلميّة أو التخصصات العلميّة التي تقدّم للنشء تقتضي ربط مجالات وموضوعات العديد من العلوم الإنسانية والاجتماعيّة بالواقعات الاجتماعيّة والاقتصاديّة والسياسيّة السائدة ربطاً محكماً بحيث لا يكون الحديث عن تلك الموضوعات بعيداً عن الواقع الذي يعيش فيه المتعلم. فمن الملاحظ أن جملة من موضوعات هذه العلوم -وخاصة العلوم السلوكيّة والتربويّة والاقتصاديّة - تمّت صياغتها في ضوء واقعات أولئك المنظّرين، كما تمّ اعتماد مضامين في ضوء ما تواجه تلك المجتمعات من مشكلات

وأزمات، واعتباراً بوجود ذلك الفرق الواضح بين واقعات الأقطار الإسلاميّة وتلك الأقطار التي نسجت فيها تلك العلوم والمعارف، فإنّ المواكبة تقتضي أن تكون موضوعات تلك العلوم والمعارف معبّرة تعبيراً صادقاً عن الواقعات التي يعيش فيها الناس في الأقطار الإسلاميّة، كما تقتضي تجديد النظر في تلك الموضوعات بحيث يتجاوز فيها الموضوعات التي لم تعد تشكّل همّاً معرفيّاً أو شأناً علميّاً.

٢١- فعلى سبيل المثال، من جملة الموضوعات التي يكثر الحديث عنها في الدراسات النفسية نظرية فرويد في الجنس، ونظرية ماركس في الاقتصاد والتاريخ، فمن المعلوم أنّ هذه النظريات وموضوعاتها ومجالاتها لا علاقة لها بالواقع الإسلاميّ، وبالتالي، فإنّ التوسع في دراستها لا يعدو أن يكون توسعاً فيما لا ينبغي التوسع فيه البتة!

٢٢- وعلى العموم، لا بدّ من المواكبة المتمثلة في التجديد المستمر في مجالات المعرفة وموضوعاتها وتخصصاتها تمكيناً للعقليّة الإسلاميّة من معايشة واقعه، ومجابهة تحدّياته، ومشكلاته بطريقة موضوعيّة رصينة معتدلة.

الفقرة الثالثة: مواكبة الأساليب التعليميّة لتحدّيات العصر:

١- وأما بالنسبة إلى مواكبة الأساليب التدريسيّة (التعليميّة) تحدّيات العصر، فإنّ ذلك واضح جليّ اعتباراً بأنّ الأساليب التعليميّة كانت ولا تزال محل تجدد مستمر ومراجعة دائمة، ولا يمكن لأمة أن تطمح في نهضة علميّة رشيدة تقود إلى تنمية شاملة إذا لم تقم بالمراجعة الدائبة لتلك الأساليب التعليميّة، التي يتم من خلالها نقل العلوم والمعارف إلى الأجيال، إذ إنّ تلك الأساليب تعدّ أكثر العناصر التعليميّة تأثراً وأسرعها إلى البلى والقدم، مما يوجب ضرورة تغييرها وتبديلها كلما تغير الزمن، وتبدلت الأحوال والأوضاع.

٢- إنّه ليس من شكّ أنّ جملة حسنة من الأساليب التعليميّة السائدة في كثير من الأقطار يجب نبذها والتبرؤ منها لما تفضي إليه من تكريس لعقلية الحفظ والتلقي الجمعيّ، ورفض (الآخر)، ومصادرة الحريات، وانتشار عقلية التآمر، وسواها من الأساليب التعليميّة البالية، التي يمكن اعتبارها أساليب قد عفا عليها الزمن، ولا يمكن لها أن توجد جيلاً قادراً على المساهمة والعطاء. وبدلاً من تلك الأساليب، فإنّه لا بدّ من تنمية التفكير الإبداعيّ، والعقليّة النقديّة الرصينة الرزينة، والابتكاريّة العميقة الرشيدة، فضلاً عن ضرورة تغليب ثقافة الحوار والنقاش على ثقافة الهجوم والشتم والسبّ!

٣- إنّ سلامة القيم والغايات، وسداد الموضوعات والمقررات، التي تتضمنها مناهج العلوم الإسلاميَّة تمثّل مقدمات ضرورية وأساسية لتحقيق إصلاح واعٍ رشيدٍ ومتزن لهذه المناهج، غير أنّها لا تضمن -بأي حال من الأحوال- نجاح العملية التعليمية، أو لا تضمن أيضاً تمكن المناهج من إعداد جيل قادر على القيام بمهمة الخلافة لله وعمارة الكون وفق منهج الله؛ ذلك لأن هنالك عنصراً ثالثاً لا بد من الاعتداد به، عنصراً مهماً في العملية التعليمية، ويتمثل في الأساليب التعليمية التي تستخدم من أجل تمكين الأجيال الصاعدة من الأهداف التعليمية المحدّدة، والموضوعات والمقررات المنضبطة، فهذه الأساليب تمثل أحد العناصر المهمة، التي يتوقف عليها نجاح العملية التعليمية، وتمكن مناهج العلوم الإسلاميَّة من الإسهام بفعالية في تغيير الواقع الذي يعيش فيه الناس.

٤- وعليه، فإن للمرء أن يتساءل عن كيفية مواكبة الأساليب التعليمية التقليدية، التي يتم من خلالها تزويد النشء بالأهداف والمحتويات التعليمية. وبطبيعة الحال، إننا نبادر إلى تقرير القول: إن الإسلام تجاوز -قصداً- عن حصر الأساليب التعليميّة في

أساليب تعليمية معيّنة، كما أنّ الشرع اكتفى برسم الأسس والكليات العامة، الـتي ينبغي الوعي عليها عند الهمّ بتزويد النشء بالأهداف والمحتويات التعليمية.

٥- وبناء عليه، فإنّ مواكبة الأساليب التعليمية لتحدّيات العصر ومتطلباته، تعني أن نستعيد تلك الأساليب المنهجية الإسلامية الأصليّة في التعليم والمتمثلة في الحواريّة، والتشويق، والجمع بين الترغيب والترهيب، والنقديّة، والواقعيّة، وذلك عنـد الهـمّ بتمكين النشء من الأهداف والمحتويات التعليمية بعيـداً عـن القمـع والإرهـاب والاستبداد والتسلط. فالأساليب التعليمية القادرة على إحداث التغير المطلـوب في النشء هي تلك الأساليب التي تقوم على مراعاة واحترام مشاعر الـنشء، وتقـدير واقعهم وأحوالهم، وتوفير جوّ من الرحمة والرفق والتفاعل الإيجابيّ والحـوار البنّـاء معهم، تمكيناً لهم من حسن استيعاب الأهداف والمحتويات التعليمية. فإذا اكتملت في الأساليب التعليمية هذه الركائز المذكورة، كان من شأن ذلك إقبال الـنشء علـى التعلم بشغف وشوق ورغبة.

٦- فضلاً على أن ذلك سيوفر لهم تحصيناً عميقـاً بالأهـداف والمحتويـات، فيصبحون لا يقبلون ما يلقى عليهم إلا بعد اقتناعهم بجدواه وصحته. وهذا بـدوره يؤدّي إلى ترسيخ ما يتلقونه من خبرات ومعارف ومهارات وتجارب في أذهـانهم، ويدفعهم ذلك كله إلى التفاعل الإيجابي الواقعي مع أنفسهم ومع الواقع والمجتمع الذي يعيشون فيه.

٧- وبطبيعة الحال، إننا نروم **بالحوارية في** هذا المقام توفير جو من المناقشة البنّاءة الهادفة القائمة على توفير جو من حرية الرأي والتعبير لدى الـنشء عنـد تقـديم المعلومات والمعارف والمهارات، وتنمية مبدأ الحوار والحرية فيهم، ممـا يـدفعهم إلى

التفاعل مع تلك المعارف والمعلومات التي تقدّم لهم. وبتعبير آخر، يراد بالحوارية عند بعض المفكرين المعاصرين تلك الصفة التي يتربى عليها العقل «..فيصبح في حركته الفكرية ممتداً إلى عقول الآخرين، يعرض عليها ما توصل إليه من أفكار: شرحاً لحقيقتها، واحتجاجاً لها، بغية بيانها لتلك العقول، ووضعها أمامها على محكّ الامتحان، كما يصبح ممتدّاً إليها لاستبانة ما توصلت إليه من آراء للنظر فيها والوقوف على ما تضمنته من قوة ومن ضعف، استفادة من قوتها، واتقاءً لضعفها، وذلك في حركة تفاعل مشترك بين العقول..»[1].

٨- وأما النقدية، فنروم بها تبني أسلوب الانفتاح على الآراء والأفكار عند تقديم المعلومات والمعارف والخبرات إلى النشء، بحيث يتعلمون من خلال هذا الأسلوب قبول المخالفين لهم في الرأي والفكر، والتقارب معهم قدر الاستطاعة. فعلى سبيل المثال، ينبغي على المعلم والأستاذ عند تدريسه المذاهب الإسلامية الانفتاح على الآراء المختلفة والنظر فيها نظر المقارنة بينها، في غير حجب لشيء منها واستبعاد له من دائرة البحث والدراسة، سعياً إلى التلاقي العاصم من الخصام والتعادي، وتحقيقاً للتعاون العاصم من الفرقة والتشتت.

٩- إنّ هذه النقدية إذا تربى عليها النشء وغدت خاصية راسخة في أذهانهم، من شأنها «..أن توجههم وجهة التقارب مع المخالفين لهم في الرأي، وتجعل المتكونين عليها من أهل المذاهب ينفتح بعضهم على بعض، ويأنس بعضهم لبعض، ويعتذر بعضهم لبعض. وأما الواقعية، فإننا نقصد بها تبني أسلوب تقدير المواقف وحسن

(١) انظر بحث بعنوان: دور التربية الفكرية في الوحدة المذهبية للأمة، عبد المجيد النجار، مجلة وحدة الأمة، العدد الأول، السنة الأولى، عام ٢٠٠٣م، ص٢١.

فهمها، وإيجاد الحلول للمشاكل المطروحة بطابع الانطلاق من الواقع المعاش في حياة الناس، بعيداً عن المثالية المجردة، التي تبنى فيها الآراء والحلول من المثال الحاصل في الذهن على غير هدى واعتبار للواقع، الذي تجري به الحياة ومقتضياته العملية».

١٠- إن تضمن الأساليب التعليمية هذه الركائز الأساسية من شأنها ضمان تمكن النشء من الأهداف والموضوعات التعليمية المقدمة لهم. وإن المتأمل -بعمق ودقة- في سيرة خير المعلمين وقدوة العالمين رسول الله ﷺ يجد أن هذه الركائز كانت حاضرة دوماً وأبداً عند تعليمه الصحابة، رضوان الله عليهم، ومن توافد عليه من أهل البادية والحضر.

فقد امتثل مبدأ الحوارية في تعليم ذلك الأعرابي، الذي بال في المسجد، كما كان التشويق والترغيب منهجاً حاضراً في دعوته وتعليمه للناس، وأما النقدية، فقد اتخذها منهجاً في استكشاف آراء الصحابة في النوازل التي كانت تنزل بساحتهم إذا لم يكن ثمة وحي يبين حكم الشرع فيها، وأما الواقعية، فقد أرسى قواعدها وصدر عنها في سائر تصرفاته المتمثلة فيما اتخذه من منهج وطريقة في الدعوة إلى الله في مكة المكرمة والمدينة المنورة.

١١- إنّ النظر المتفحص في الأساليب التعليمية التقليدية الشائعة في العالم الإسلامي، يفضي إلى تقرير القول: إنه لا حضور حقيقياً لهذه الركائز، وبدلاً منها، فإن أساليب القمع والاستبداد والتكميم تعد الأساليب التعليمية المفضلة والمقننة والمحببة في النفوس نتيجة ما يفتقر إليه الواقع الإسلامي من حرية في الرأي والتعبير، ولهذا، فلا غرو أن تغدو الديار الإسلامية أوكاراً لنشأة أفكار الغلو والتطرف والتعصب.

١٢- إنَّ الحاجة تمسُّ اليوم إلى إعادة الحواريَّة والنقديَّة والواقعيَّة إلى الأساليب التعليميَّة التقليديَّة السائدة لتغدو أساليب تعليمية إسلامية، فالاستبداد والقمع والتكميم يعد كل أولئك أساليب غير إسلامية وإن تبنتها بعض المناهج التعليمية في الأقطار الإسلامية. إن الأساليب التعليمية التي لا تبنى على الركائز المذكورة لا يمكن لها -بأي حالٍ من الأحوال- أن تعدّ جيلاً قادراً على القيام بمهمة الخلافة، وعمارة الأرض وترقيتها، ولا يمكن لها أن تسهم في تمكين الأمة من استعادة عافيتها ودورها الريادي والقياديّ، ولن يشفع لهذه الأساليب سداد الأهداف ووجاهة المحتويات، بل إنها تزيد الناس رفضاً وابتعاداً عن تلك الأهداف والمحتويات، ظناً منهم بأن الخلل فيها وليست في الأساليب!

١٣- على أنه من الحري بالتقرير أنّ ثمة توهّماً لا يزال جاثماً على القلوب، ويتمثل في تخوف الكثيرين من فتح باب حرية الرأي في التفكير والتعبير ظنّاً منهم أن ذلك مدعاة إلى الفرقة والتنازع، والحال أنّ هذه الحرية هي التي تعصم المجتمع من الفرقة والتشتت والتنازع؛ ذلك لأنه عندما تتاح هذه الحرية، فإن للمرء أن يعلن عن خواطره وأفكاره كلها، فتطرح تلك الخواطر والأفكار على محك الحجة ومائدة النظر، وتمتحن بالحوار مع الآخرين، وحينئذ يتبين لديه الصحيح منها من الخطأ، والقوي من الضعيف، ويكون ذلك سبيلاً للالتقاء مع الآخرين المخالفين له.. وأما حينما يتربى الفرد على القمع الفكري في نطاق المذهبية المنغلقة، فإن الكثير من الخواطر والأفكار التي تنشأ في الذهن تبقى حبيسة فيه بحكم القمع المعلن أو المضمر، وشيئاً فشيئاً، ترتقي تلك الأفكار في النفس إلى درجة اليقين الجازم

بأنها حق، حتى ما كان منها مظنوناً أو موهوماً؛ لأنها لم تمتحن بتداولها مع الآخرين.. فيرتقي في نفسه ما يرى من أفكار مخالفة بأنها باطل ضال، وفي نهاية المطاف، ينتهي الأمر بهذا الفرد المقموع في رأيه إلى أن يكون منافراً للآخرين، ناشزاً عنهم، نامياً في اتجاه معاكس لاتجاه العامة، ولا يلبث كل ذلك أن يعبّر هذا المقموع عن نفسه في مظاهر عملية من الخصام والغلو والتطرف والخروج على الجماعة[1].

١٤- وعلى العموم، فإن الأساليب التعليمية السائدة في كثير من الأقطار الإسلاميَّة تحتاج إلى الارتقاء بها وتجريدها من جميع ألوان الترهيب والتأليم النفسي والجسديِّ؛ وليكن الرفق والرحمة والتشويق والحوارية والنقدية والترغيب الأساليب الأساسية الشائعة في المؤسسات التعليمية، التي ترنو إلى إعداد الفرد الصالح الملتزم بقيم دينه، القادر على التفاعل والتأثير في مجتمعه، والقادر على القيام بمهمة الخلافة لله، وعمارة الأرض وترقيتها وفق منهج الله، وذلك هو غاية الإصلاح المنشود للمناهج والمؤسسات التعليمية.

١٥- إنّ أساليب الترهيب والضرب والتأليم النفسيّ والجسديّ وسواها من الأساليب التقليديّة القديمة، لم تعد أساليب ناجعة مفيدة، بل ضررها أكبر من نفعها في كثير من الأحيان، وكذلك الحال في أساليب التسلط والتكميم والاستعلاء والازدراء وسواها من الأساليب التعليمية البالية المخالفة للمنهجيّة النبويّة الهادئة الرشيدة الرشيقة، لم تعد كل أولئك محل تقدير أو ترحيب في هذا العصر.

---

(١) لمزيد من التأصيل حول هذا الموضوع، ينظر بحث دور التربية الفكرية في الوحدة المذهبية للأمة للدكتور النجار، مرجع سابق، ص١٤-١٥.

١٦- ولهذا، فإنّه ينبغي العودة عودة مباركة وحميدة إلى الأساليب الإسلامية الأساسية في التربية والتعليم، أعني أساليب التشويق والترغيب والإقناع والانفتاح والحرية وسواها، فهذه الأساليب الراقية كانت في الأساس أساليب إسلامية، غير أنها انزوت واختفت -بقدرة قادر- في الحياة الإسلامية المعاصرة، وحلت محلها تلك الأساليب التي لا تتناسب بأي حالٍ من الأحوال مع واقع النشء في القرن الحالي. إنّ الطفل الناشئ يحتاج إلى خطاب «يبني ويكوّن ويغرس في نفسه الصفات والطاقات النفسية الإيجابية التي تدفعه إلى الثقة بنفسه، والرغبة في أداء مهمته في الحياة والاعتزاز بها، والشوق إلى النجاح فيها، ومعرفة أسرارها، بما يجعل شخصيته تتجلى بالقوة والثقة والاعتزاز والمبادرة وما يتصل بها من صفات لازمة لنجاح الأمة في أداء مهمتها في الخلافة.. إن من المهم أن نجنّب الطفل في مراحل تكوينه النفسي خطاب الإرهاب والتخويف السلبي المدمر للطاقات النفسية اللازمة لصفات الشجاعة والثقة والاعتزاز والمبادرة، وأن ننهج في تربيته وفي الإجابة على تساؤلاته منهج الحب والتشجيع فيما يتعلق بمفهومه ونظرته وعلاقته بالله سبحانه وتعالى، الحق العدل الودود الرحمن الرحيم، بحيث يقبل الطفل، في قوة وفي صبر وفي تشوق وفي حب، على الله سبحانه وتعالى وعلى الحياة، ودوره فيها، وعلى الدار الآخرة ولقاء الله فيها؛ أي تلقين الصغير لمبادئ الدين وقيمه وغاياته وعقائده يجب أن تكون في مراحل التكوين الأولى إيجابية، تنمي مشاعر الحب والشوق والتطلع والإنجاز؛ لأن من يحب ويتطلع ويعتز يقبل ويؤدي ويتفانى ويضحي ويصبر، أما من يخاف ويرهب، فهو يحذر، وينفر، ولا يعمل إلا بالحد الأدنى وتحت ألوان من الصراع والتمزق النفسي المستمر، الذي يلازمه طوال حياته نتيجة مشاعر الإرهاب، التي تنفره عن الإقبال من

ناحية، وتدفعه إلى الخضوع والإذعان من ناحية أخرى، فيكون التكاسل وعدم الانتظام والتقصير والتفاوت والتناقض والأداء بالحد الأدنى وعلى غير حماس أو إتقان، وهو ما نلحظه من صفات أكثر المسلمين في العصور المتأخرة..»[1].

١٧- ومن الأمور التي ينبغي الالتفات إليها في مجال الارتقاء بالأساليب التعليميّة التقليدية، ضرورة الإسراع في تمكين المعلّم من أوجه الاستفادة مما جادت به الأيام من وسائل وتكنولوجيات تعليمية حديثة بحسبانها وسائل تقصر المسافات، وتعصم الجهود والأوقات من الضياع، وسوء الاستغلال، فليس من الحكمة ولا من الإسلام في شيء الجمود على الوسائل التعليمية التقليدية وتقديسها، بل لا بد من تحديثها والتخلص من كافة الوسائل التقليدية التي تجاوزتها الأمم المتمدنة والمتقدمة.

١٨- ومهما يكن من شيء، فإنّنا نخلص من هذا إلى تقرير القول: إن مواكبة تحدّيات العصر ومتطلباته تتطلب المراجعة الدائمة والتطوير المستمر للعناصر التعليميّة السالف ذكرها، ولتكن المراجعة والمتابعة والتطوير والتحديث منهجاً ثابتاً ومستمراً لا يجوز التوقف عنه، إذ إن التوقف عنه يعني التوقف عن المشاركة الفعالة في الفعل الحضاري، كما يعني التوقف عن الإسهام في تحقيق الشهود الحضاريّ والترقي والنهضة والتقدم للشعوب الإسلاميَّة، وفي مقابل هذا، فإنّ المداومة على مواكبة تلك العناصر، تحدّيات العصر، بالاستفادة مما يستجدّ في العالم من معارف وخبرات وتجارب وأساليب، يعني ذلك تمكين الأجيال من المشاركة الفاعلة والفعالة في الفعل الحضاريِّ، والحفاظ على منجزات الآباء ومكاسب الأجداد، ومنهج السلف الصالح في الاستفادة من كلِّ ما منَّ الله به على الخلق.

---

(١) انظر: أزمة العقل المسلم، عبد الحميد أبو سليمان، ص١٩٣ وما بعدها باختصار.

الفقرة الرابعة: مواكبة طرق التقويم لتحدّيات العصر:

١- لئن أوضحنا ما يناط بالمرتكزات الثلاثة من دور وأهمية في الارتقاء بالتعليم ليغدو تعليماً موجّهاً هادفاً، وقادراً على تحقيق التنمية الشاملة المنشودة، ولئن سلّطنا الضوء على كيفية إصلاح تلك المرتكزات، فإن هذا المرتكز الأخير، لا يحتاج بيـان طريقة إصلاحه إلى جهود كبيرة؛ ذلك لأنه كالمرتكزات التي قبلها، يتطلب إصلاحه إلى صياغة طرق التقويم صياغة تستند إلى التصور الإسلامي الكلي في مجال التقـويم والاختبار، مستحضراً قيم العدالة والإنصاف والشفافية؛ ومستحضراً كون التقـويم نوعاً من الشهادة التي يُسأل عنها المرء يوم القيامة، فإن شهد بحق كان له ثواب، وإن شهد بغير ذلك تحمل عواقبه ونتائجه.

٢- إن الارتقاء بهذه الطرق من خلال الالتزام التام بالقيم المتعلقة بالشهادة، من شأنه إعداد جيل سليم واثق من نفسه، وعارف قدراته وإمكاناته، ممـا يدفعـه إلى التفاعل البنّاء مع المجتمع بإيجابية وفاعلية؛ وإذا اختلت هذه القيم في هذه الطرق، كان ذلك مدعاة إلى تخريج جيل مضطرب غـير واثق من نفسه، فلا يؤمن على نفـسه ولا على مجتمعه بله على أمته.

٣- وأياً ما كان الأمر، فإنّ على القائمين على المسألة التعليميّة وخاصّة مناهجها انتقاء الطرائق التقويميَّة التي يروها قادرة على تعريف النشء بقدراتهم وإمكاناتهم دون بخس أو نقص، نعني أنه ينبغي أن يكون الإنصـاف أساساً وقيمة لا ينازع فيهـا، فليس من العدل حرمان أحد ما يستحقـه، كما أنه ليس من العدل إعطاء شخص ما لا يستحقه، وإنما العدل كل العدل إعطاء كل ذي حقّ حقه، وفي ذلـك التـزام بالمنهج الإسلامي في التقويم والاختبار.

وبهذا تتبدى لنا مرتكزات التعليم الموجّه، ولننتقل بعدها إلى تحليل آخر لأهميّـة التعليم بوصفه الملاذ الآمن للجميع!

المبحث الثالث

التعليم الموجّه ونظام التخصص المزدوج

١- لئن كان الشائع اليوم في واقع المجتمعات وخاصّة المجتمعات الإسلاميّة الاعتداد الصارم بذلك الفصل النكد بين العلوم الموسومة بعلوم الدين وعلوم الدنيا، ولئن أمسى ذلك الفصل واقعاً مطبّقاً في جميع الأرجاء، فإنّ التعليم الموجّه تعليم يتجاوز هذا الفصل، ويتبرأ منه، ويراه أحد العوامل الأساسيّة وراء نكسة التعليم وعجزه عن تحقيق الطموحات الفكريّة والتطلعات الماديّة؛ وذلك لما يتسمّ به من فصل بين الروح والجسد، وبين العقل والنقل، وبين النظر والتطبيق، وبين المثال والواقع؛

٢- كما أنّ مشروع التعليم الموجّه يرى في ذلك الفصام الأليم بين ذينكما العلمين، الديني والدنيوي، تعميقاً متعمداً لحالة الصراعات الفكريّة والانتماءات المذهبيّة، مما ينتج عنه تبذير القدرات وتشتتها، والتركيز على القضايا الجزئيّة الداخليّة على حساب القضايا الكليّة الكبرى؛ إذ بدلاً من أن تتعاون القوى الفكريّة على البحث عن الحلول العاجلة لمشكلات المجتمعات، فإنّ تلك القوى مشغولة بصراعاتها الداخليّة، والكيد لبعضها بعضاً، والسعي الحثيث للنيل من بعضها بعضاً، وبدلاً من أن تتوحّد الجهود الفكريّة والعلميّة المتنوعة من أجل محاربة الفساد والتخلف والتأخر والجهل، فإنّ تلك الجهود تبذل من أجل نصرة الانتماءات المذهبيّة والولاءات الفكريّة داخل المجتمع الواحد بحثاً عن أنصار ومؤيّدين.

٣- لقد سبق أن أصلّنا القول في كون الفصام النكد بين علوم الدين وعلوم الدنيا أهمّ الأسباب السلبيّة، التي أورثت المجتمعات الإسلاميّة تقسيماً للمثقفين والمفكّرين إلى مثقفين ومفكّرين علمانيّين ومثقّفين ومفكّرين إسلاميّين أو متديّنين، وكلّ من هذين الفريقين مشغول بحشد المزيد من الأنصار والأصحاب، كما أنّ كل واحد منهما يتفانى من أجل نصرة انتماءاتهم المذهبيّة على حساب كل الاعتبارات الموضوعيّة والآنية للمجتمع.

٤- وفي خضم هذا الصراع الأليم المفتعل بين هذين الفريقين، غدت المسألة التعليميّة في عالمنا الإسلاميّ ضائعة في أهدافها وضحلة في محتوياتها ومهزوزة في أساليب تدريسها، وعاجزة في نهاية المطاف عن تحقيق التنمية الشاملة والطموحات الحضاريّة التي ترنو إليها الأمة منذ قرون؛ ذلك لأنّ صياغات الأهداف والمحتويات والأساليب التعليميّة أمست اليوم في كثير من الأقطار خاضعة لتلك النظرات التجزيئية الضيّقة المتحجرة، كما غدت متأثرة في توجهاتها وتطلعاتها وغاياتها بتوجهات وغايات وتطلعات صائغيها من المفكّرين الموزّعين على المعسكرين المتنافسين والمتعارضين، مما نتج عنه صنع أجيال ذوي النظرات الأحاديّة الضيّقة ترى نصف الحقيقة ولا يمكن لها أن ترى الحقيقة كلها. فإذا تجلت لديها الحقيقة الدينيّة، فإنّ الحقيقة الدنيويّة (الماديّة) غامضة وغير واضحة، وإذا تمكنت من الإحاطة بالحقيقة الدنيويّة (الماديّة)، فإنّها تعاني ضعفاً وقصوراً وعجزاً في إدراك الحقيقة الدينيّة (الروحيّة) مما يجعل مشاركتها في صنع الحضارات ضحلة وضعيفة وغير ذات بال.

٥- وفضلاً عن هذا، فإنّ الفصام النكد بين علوم الدين وعلوم الدنيا في المناهج التعليميّة السائدة في العالم الإسلاميّ يعدّ مسؤولاً -بدرجة عالية- عما يموج به

الواقع الإسلاميّ اليوم من تطرف إن في التدين أو في الانحلال، فالغالب الأعمّ على السواد الأعظم ممن يتورطون في آفة التطرف الفكريّ أو التطرف السلوكيّ أنّهم أسارى النظرات الأحاديّة التي لا تؤمن - بأي حال من الأحوال - بالتعدديّة في الرؤية، ولا تقيم أيّ وزن للتكامليّة في النظر، وتحارب جميع أشكال التنوع والتعدد في التحليل والفهم، كما تغرق تلك النظرات أصحابها في المثاليّة القاتلة، سواء أكانت تلك المثاليّة مثاليّة دينيّة أم كانت مثاليّة دنيويّة، فلو أنّهم حازوا نصيباً وافراً من كلتا الحقيقتين، الدينيّة والدنيويّة، لما آمنوا بوجود فصام بين الدينيّ والدنيويّ، ولما رأوا الدينيّ عدوّ الدنيويّ أو الدنيويّ عدوّ الدينيّ.

٦- إنّ الأصل الثابت في شرعنا هو أنّ العلوم والمعارف الموسومة في دنيا الناس اليوم بالعلوم النقليّة والعلوم العقليّة تتكامل، ولا تتنافر، وأنّ الدنيا والآخرة داران مترابطتان لا يمكن الفصل بينهما إلا بتكلف وتعنت.

٧- وبناء على هذا، فإنّ التعليم الموجّه الذي ندعو إليه في هذه الدراسة تعليمٌ يتجاوز في غايته هذا التقسيم الصارم بين العلوم، ويرى العلوم كلّها دينيّة دنيويّة، كما يقوم على ضرورة تزويد الأجيال بالقدر الكافي من المعرفة بالحقيقة الدينية والحقيقة الدنيويّة حفاظاً عليهم من الغلو والتطرف والتميع والذوبان، إذ إنّ نقص المعرفة بإحدى الحقيقتين نقصاً حادّاً مدعاة إلى ركوب المتعلم متن الشطط والجور والظلم في نظرته إلى الحقيقة الأخرى، فالمرء -كما يقال- عدوّ لما جهل، كما أنّ ذلك النقص مدعاة إلى تنمية روح التطرف والغلو في شخصيّة المتعلم لما يفضي إليه إدراك نصف الحقيقة من اختلال في التوازن، وغبش في الرؤية، وضعف في البصيرة.

٨- وعليه، فإنّ المرء لن يكون -كما أسلفنا- مبالغاً إذا حمّل الأنظمة التعليميّة السائدة في الأقطار الإسلاميّة جزءاً غير منكور من المسؤوليّة التعليميّة لما يموج العالم الإسلاميّ من تنامٍ مزعج للتطرف، سواء أكان التطرف دينياً أم علمانيّاً، وذلك نتيجة تبني تلك الأنظمة في دساتيرها نظام الفصل النكد بين الحقيقتين، اللتين لا ينبغي الفصل بينهما البتة بحسبانهما حقيقتين متداخلتين ومتكاملتين ومترابطتين!

٩- وتأسيساً على هذا، فإنّ التعليم الموجّه يعدّ اليوم إحدى الوسائل العلميّة العمليّة المثلى القادرة على محاربة جميع أشكال التطرف والغلو والتزمت والتشدد، سواء أكان ذلك التطرف في الفكر، أم في النظر، أو في التطبيق والممارسة، ومردّ هذا إلى كون التعليم الموجّه تعليماً يقوم على منهجيّة في التعليم تؤمن بالتكامل المعرفيّ بين الديني والدنيويّ، وبين النظريّ والتطبيقيّ، وبين العلميّ والعمليّ، مما يؤدّي في نهاية المطاف إلى تمكين الأجيال من المعرفتين المتداخلتين والمتكاملتين، المعرفة الدينيّة والمعرفة الدنيوية، المعرفة النقليّة والمعرفة العقليّة.

١٠- إنّ معرفة متكاملة ومترابطة بالمثال والواقع تعدّ الوسيلة المثلى لتكوين الشخصيّة المتوازنة والمتكاملة القادرة على الإنتاج والإبداع والابتكار، كما تعدّ الطريقة السديدة لمحاربة التطرف والغلو والتزمت والذوبان، وهذه المعرفة تحقّقها ما اصطلحنا عليه في هذه الدراسة بالتعليم الموجّه.

١١- على أنّه الحريّ بالتقرير أنّ دعوتنا إلى إعادة النظر في الفصل النكد بين علوم الدين وعلوم الدنيا، لا يعني بأي حال من الأحوال تجاوز الاعتراف بالتخصصات؛ ذلك لأنّ التعليم الموجّه تعليم يعتدّ بالتخصص بوصفه وسيلة من وسائل تحقيق التنمية الشاملة لا بوصفه غاية في حدّ ذاته، مما يعني أنّ التخصص يجب أن يتأسس في حقيقته على اعتداد وثيق بالتكامل المعرفيّ بين العلوم والمعارف،

فتخصص المرء في الطبّ أو في الصيدلة أو الاقتصاد أو سواه لا يعني الجهل التامّ بالحقيقة الدينيّة الأساسيّة، كما أنّ تخصّص المرء في الفقه أو الدعوة أو الأصول، لا يعني -بأي حال من الأحوال- الجهل المطبق بالحقيقة الدنيويّة، فالجهل التامّ أو المطبق بالحقيقتين أو بإحداهما أمر مرفوض، ويجب محاربته ومدافعته.

١٢- وبناء على هذا، فإنّ التعليم الموجّه المستند إلى نظام التخصص المزدوج تعليم يسعى إلى نفي التنافر والتناقض بين الديني والدنيوي، وبين النقلي والعقلي، وبين عالم الغيب وعالم الشهادة، كما يسعى إلى تمكين الجيل الصاعد من المبادئ والأسس العامة، التي تقوم عليها النظرة الإسلامية الناصعة المتوازنة والمتكاملة إلى الإنسان، والكون، والحياة، والوجود، فضلاً عن أنه يروم جعل تعاليم وحي السماء قيّماً على الواقع المعيش، وتطويع الواقع الإنساني بجميع شعابه لمقاصد خالق الكون ومدبره، ومقتضى هذا التكامل تحصين النشء بالكليات والثوابت والقيم، التي لا ينبغي أن يحيد عنها الفرد أنى كان تخصصه وزاده المعرفي.

١٣- إنّه لا يصحّ القول: إن هذا التعليم يصادر التخصّصات، ولكنّه يعتدّ بالتخصصات، ويعتدّ في الوقت نفسه بضرورة التكامل المعرفيّ بالحقيقتين، فكلما تمكن السواد الأعظم من أبناء المجتمع من هذا التكامل تمكنوا من التنمية الشاملة التي يتحقق لهم من خلالها ما يصبون إليه من إمكان حضاريّ، ووراثة حضاريّة، ومشاركة حضاريّة في توجيه مسار العالم ومسار العلم والفكر في العالم المعاصر.

١٤- وزبدة القول: إنّ التعليم الموجّه المنشود تعليم يدعو إلى تبني ما يعرف اليوم بنظام التخصص المزدوج، وهذا النظام يقوم على تمكين المتعلمين من المعرفة المعقولة بالحقيقتين الدينية والدنيويّة، النقليّة والعقليّة، كما يمكنهم من تعميق معرفتهم

بإحدى الحقيقتين بعد التزود الكافي بالمعارف الأساسيّة بالحقيقتين. فعلى سبيل المثال، ينبغي أن تدرس العلوم الموسومة بالعلوم الشرعيّة/ الدينيّة جنباً إلى جنب مع العلــوم الاجتماعيّة أو الإنسانيّة، فإذا أراد امرؤ التخــصص في الفقــه أو في الــدعوة أو في الحديث أو سواه، فإنّه يجب عليه أن يتخصّص تخصصاً فرعيّاً في أحد فروع العلــوم الاجتمــاعيّة كالاقتصــاد، أو القــانون، أو الإدارة، أو الاجتماع، أو علم النفس، أو الإعلام، أو سوى ذلك، وكذلك الحال فيمن أراد التخصص في أحد فروع العلوم الاجتماعيّة يجب عليه أن يتخصص تخصصاً فرعيّاً في أحد فروع علوم الشريعة مــن فقه أو حديث أو عقيدة أو أصول..

١٥- وأما بالنسبة إلى من يرومون التخصص في العلوم الموســومة بالعلوم الطبيعيّة أو التطبيقيّة كالطب والهندسة والزراعة والبيطرة وسواها، فإنّه يجب تأهيلهم تأهيلاً كافياً في المعارف الأساسيّة التي تعينهم على معرفة الحقيقة الدينيّة، ويجب أن يكون ذلك الزاد الذي يقدّم لهم زاداً كافياً ودسماً، إذ إنّ ضحالة ذلك الزاد مدعاة إلى الغلو والتطــرف؛ ذلك لأنّ بعد هذه التخصصات عن المجال الفكريّ والنظريّ يرشح أصحابها لأن يكونوا فريسة سريعة للتطرف والغلو، إذ إنّه من السهل أن يخيّل إليهم أنّ ذلك القــدر الــذي يحوزنه من المعرفة بالحقيقة الدينيّة كاف وشاف ونهائيّ، والحال أنّ ذلك القــدر قطــرة بسيطة لا يؤهّل صاحبه للإفتاء أو الحكم على العقائد والأفعال والأعمال.

١٦- ومهما يكن من شيء، فإنّ التخصص المزدوج يمثّل عنصراً مهمــاً مــن العناصر التي يقوم عليها التعليم الموجّه، كما أنّه يعدّ مرتكزاً من أهمّ المرتكزات الــتي يقوم عليها التعليم الموجّه القادر على تحقيق التنمية الشاملة في كافة المجالات.

١٧- وبهذا نصل إلى نهاية حديثنا عن أهمية نظام التخصص المزدوج في مجــال التعليم الموجّه، كما نصل إلى نهاية حديثنا عن التعليم الموجّه بوصفه مدخلاً لتنميــة

مستديمة، ولا يسعنا في النهاية إلا أنّ نؤكّد ونكرّر أنّ (التعليم الموجّه) يعـدّ اليـوم إحدى القضايا المحورية الأساسية التي تحتاج إليها الأمة في هذا العصر، وتعد أحد أهم هموم التنمية الشاملة للحياة الإسلاميّة؛ ذلك أن التنمية التي تركز تركيزاً أساسيّاً على أن «..تواكب قدرة العقل والفكر والمنهج المسلم حاجة الأمـة والتحـديات الـتي تواجهها، وأن تقدم لها الطاقة والزاد الفكري، والرؤية، والمناهج الفكرية والحضارية اللازمة لإنجاح مسيرة جهود بناء مرافقها وأنظمتها. فالأمة لا ينقصـها الإخـلاص ولا القيم ولا القدرات البشرية أو المادية؛ ولكنها تحتاج إلى فكر سـليم، ومنـهج متكامل قويم، ورؤية واضحة تسير على هداها، وتسعى إلى تحقيقها، وتنشّىء أبناءها على مقتضاها.. إنه دون إصلاح مناهج الفكر، وتحقيق رؤية أصيلة واضـحة لـن يستقيم جهد، ولن ينجح عمل، ولن تفيد تضحية. هذا ما نشأت عليـه حضارة الإسلام، وما قامت عليه الحضارات الأخرى من قبل.. وإذا كان لا يـصح للمـرء المسلم أن يتكرر عليه الدرس، فلا يتعظ ولا يرعوي، فقد تكررت الدروس والعظات والتجارب، وآن لنا أن ندرك أولوياتنا، وأن لا نهمل الأسس، مهما كـان إلحـاح الأحداث، وهجمات التصدي التي تصرفنا عن إعادة بناء الطاقة، التي يتولـد عنـها الجهد الصحيح بالقدر الصحيح في الاتجاه الصحيح.. فالإسلامية بمفهومها الـشامل إطار للحياة الإنسانية والحضارة والإعمار البشري، وغاية كل نشاط وجهاد وعمل وتنظيم اجتماعي إسلامي، غاية واحدة، ومسيرة واحدة، ولا يصح إهمال أي جانب منها، أو التقليل من شأنه..»[1].

وبهذا نصل إلى نهاية هذه الدراسة، وأملنا في الله أن يمكّن الأمة، ويعيد لها ريادتها العلمية والفكريّة والاجتماعيّة والسياسيّة والاقتصاديّة، إنّه ولي ذلك وعليه قدير.

(١) انظر الوجيز، ص٨١-٨٢ بتصرف.

الخاتمة

أهم نتائج الدراسة

لقد احتضنت هذه الدراسة جملة من النتائج، يحسن بنا عرضها في النقاط الآتية:

أولاً: إنّ ثمة علاقة جدليّة وضروريّة بين التنمية الشاملة والمسألة التعليميّة عموماً، والتعليم الموجّه خصوصاً؛ ذلك لأنّ العنصر الأساس الذي لا يمكن لتنمية أن تتحقق بدونه هو الإنسان، وتنمية الإنسان تتوقف على تنمية قدراته الفكريّة وطاقاته الاستيعابية، واستثمار ما يحمله من ذكاء فطريّ، واستعداد جبليّ من أجل الارتقاء به ارتقاء يمكّنه من حسن التعامل مع الموارد الطبيعيّة المسخّرة له.

ثانياً: إنّ تنمية قدرات الإنسان وطاقاته الروحيّة والفكريّة والعقليّة تنمية مستديمة لا تعني بأي حال من الأحوال الانتقال به من التخلف الماديّ إلى التقدم الاقتصاديّ أو الماديّ، بل تعني في أسمى معانيها الانتقال به من التخلف العلميّ والفكريّ إلى التقدم العلميّ الذي يمكّنه من الاستغلال النافع للمادّة المسخّرة له. وبناء عليه، فإنّ الحاجة تمسّ اليوم إلى ترسيخ الإيمان وتعزيز الوعي بضرورة التنمية التعليميّة الرشيدة، كما أنّ الحاجة تدعو إلى جعل التنمية التعليميّة الموجّهة ضرورة من الضروريات الأساسيّة التي لا يُقبل من أحد المساس بها أو الاستهانة من شأنها.

ثالثاً: إن ثمة حاجة إلى تصحيح ما تعجّ به المؤلّفات والدراسات الاقتصاديّة من تسمية التنمية الإنسانيّة بتنمية الموارد البشريّة اعتباراً بأنّ هذا الاصطلاح يوهم كون الإنسان مورداً، والحال أنّه أسمى من أن يكون مورداً، فإذا كانت الطبيعة مورداً، وكانت المادّة موردًا، فإنّ الإنسان ليس بمورد، ولكنه كائن جامع بين المادة والروح، وبالتالي، فإنّه لا ينبغي وصفه بالموردّية، وبدلاً من ذلك، فإنّنا نرى ضرورة تعديل هذا المصطلح ليغدو «تنمية الطاقات والقدرات الإنسانيّة»، أو «تنمية الإنسان». وينضاف إلى هذا التصحيح الاصطلاحي تصحيح تصوريّ لمصطلح التنمية، حيث إنّ هذا المصطلح غدا يورث في ذهن السامع كون العمليّة التنمويّة ترقياً ماديّاً، والحال أنّ التنمية كما تكون في الجانب الماديّ، فإنّها كذلك تكون في الجانب الاجتماعيّ، والسياسيّ، والاقتصاديّ، والفكريّ، ولذلك، فلا بدّ من الاعتداد بالمصطلح البديل وهو التنمية الشاملة، خروجاً من الفهم الماديّ الضيّق لهذه العمليّة المهمة في حياة البشر.

رابعاً: إذا كانت المسألة التعليميّة من أهمّ مداخل التنمية الشاملة، فإنّه ينبغي أن يكون معلوماً لنا بأنّ التعليم الذي يعدّ مدخلاً لتلك التنمية هو التعليم الذي يتوافر فيه القدرة على التوازن بين الإمكانات والتطلعات، وبين الحاضر والمستقبل، والمواكبة لتحدّيات العصر على المستوى الكليّ والجزئيّ، والتكامل بين الحقيقة الدينيّة والحقيقة الدنيويّة، وهذا التعليم هو الذي اصطلحنا عليه في هذه الدراسة بـ«التعليم الموجّه».

خامساً: أوضحت الدراسة أنّ «التعليم الموجّه» يمثّل ذلك النوع من التعليم، الذي يجب على الأمة اعتماده واللواذ به في العصر الراهن، وذلك بحسبانه تعليماً مواكباً لتحدّيات العصر على المستوى الكليّ المتمثل في قدرته على استيعاب تلك التحدّيات في شكل تخصصات وموضوعات دراسيّة مركّزة، ولكونه تعليماً مواكباً لتحدّيات العصر على المستوى الجزئي التفصيليّ في تعهده العناصر التعليميّة الأساسية بالتجديد والتطوير والتحديث.

سادساً: أوضحت الدراسة أنّ «التعليم الموجّه» يتخذ من التكامل المعرفيّ أساساً لتقديمه المعارف والعلوم إلى النش، ويتمثل ذلك التكامل في تكامل عالم الشهادة مع عالم الغيب، وتكامل النقل مع العقل، وتكامل الروح مع المادة، وتكامل الحقيقة الدينيّة مع الحقيقة الدنيويّة، ويعدّ تحقيق هذا التكامل وسيلة من الوسائل الناجعة للقضاء على الفصام النكد بين علوم الدين وعلوم الدنيا، كما يعدّ هذا التكامل وسيلة من وسائل القضاء المبرم على ما يعيش العالم من صراع فكريّ بين معسكرين مفتعلين، وهما المعسكر المسمّى بالمعسكر الدينيّ، والمعسكر الموسوم بالمعسكر العلمانيّ، والحال أنّ كلا هذين المعسكرين يتحمّلان بدرجات متفاوتة الغياب الحضاريّ الذي تعيش فيه الأمة، كما يتحمّلان بصورة واضحة جزءاً كبيراً مما يعجّ به العالم اليوم من تصرفات شائنة وممارسات خاطئة مخالفة لروح الإسلام وتعاليمه ومبادئه يقوم به زمرة من المفتونين، الذين ربّوا على الفصل الحاسم بين التعليمين الديني والدنيويّ، فدفعهم نقصهم في أحد العلمين إلى الغلو، فالتطرف، ثم الإرهاب.

وعليه، فإنّ «التعليم الموجّه» نخاله الأمل الأسدّ لمحاربة الغلو والتطرف والتزمت، إذ إنّه يمكّن المتعلم من معرفة الحقيقة الدينيّة، ومعرفة الحقيقة الدنيويّة أو الواقعيّة، وهذه المعرفة المتكاملة تكسبه الانفتاح والسماحة والقدرة على استيعاب مستجدات الحياة مع الالتزام التامّ بالمبادئ والأصول التي يقوم عليها الإسلام.

هذه بعض النتائج المتواضعة التي توصلنا إليها في هذه الدراسة، التي نأمل أن نعود إليها عودة حميدة إذا بارك المولى الكريم في الأجل والصحة، والله نسأل أن يوفقنا جميعاً إلى ما فيه صلاح ديننا ودنيانا، إن نريد إلا الإصلاح ما استطعنا، وما توفيقنا إلا به، عليه توكلنا وإليه ننيب.

البعد العلمي لإشكالية التنمية

الدكتور جاسم سلطان (*)

لم تكن نهضة الغرب في جوهرها نهضة في الآلة، بل عبرت عنها ثورات للتجديد السياسي والديني والفلسفي والاقتصادي، وعلماء فحول في مجال التربية والمناهج وإصلاح العقول.. والأمة التي لا تهتم بمنظومتها القيمية، ولا تهتم بنمط حياتها المتفرد، لا تستحق الحياة. والعلوم الإنسانية هي حامية الهوية، وهي عقل المجتمع وصوته، وبدون النجاح فيها تدور العملية العلمية في فراغ.

المقدمة:

لا تزال إشكالية النهضة والتنمية تشكل هاجساً في عقول المهتمين بشأن الأمة، فرغم مرور ما يزيد على قرن منذ بداية طرح فكرة النهضة، ورغم تعدد أشكال الدول التي نشأت على أثر رحيل الاستعمار بشكله المباشر عن الوطن العربي والإسلامي، ورغم أن شعارات هذه الدول كلها كانت متقاربة في الحرية والوحدة والتقدم، ولكننا نعجز أن نرى شيئاً حقيقياً تولد عن هذا الحراك كله.

(*) باحث أكاديمي.. (دولة قطر).

و لم تُلبّ أشـــواق الأمة في أن ترى نفسها لا نقول في مكان المقدمة ولكـــن حـــتى طرفاً في السباق على المراكز المتقدمة بين الأمم. وهي إشكالية تطرح نفسها كل يوم ومع كل إنجاز يظهر على السطـــح للأمم الأخرى. فبعد اليابان والـــصين ظهـــرت النمور الأسيوية ثم تبعتهم الهنـــد ثم برزت تركيا. ونحن، بالأخص في المنطقة العربية، لا يوجد ما يمكن أن نشير إليه لا على المستـــوى الكلي كما في النماذج الـــسابقة، ولا على المستوى الجزئي بمعنى تحقيق اختراق حقيقي في أي مجال من المجالات، سواء كانت صلبة أو هشة.

ولا شك أن البعد التربوي والعلمي يقع في قلب المعضلة... والسؤال: هل هـــو سبب أم نتيجة؟ فهل ضعف الجانب التربوي هو سبب لتخلفنا عن ركب البـــشرية، أم أن تخلفنا وعدم اهتمامنا بالتربية هو سبب تخلفنا؟ سؤال يحتاج لدراسة تاريخية في جذور مشكلة التخلف في الوطن الإسلامي والعربي. فنحن نعلم أننا في لحظة تاريخية كنا سادة العالم ثقافياً وتربوياً، يوم أن قال (الرشيد) مخاطباً السحابة: أمطري حيث تمطري فسيأتيني خراجك. ويوم أن كان بلاط (شـــارلمان) لا يوجـــد فيه من يقرأ أو يكتب، تشير المصادر أنه في بغداد عاصمة الخلافة لا يوجد فتى واحـــداً لا يجيـــد القراءة والحساب، فكيف تبدلت الأحوال، وانقلبت الموازين، وأصبحت الأمية هـــي الصفة الملازمة لأمتنا... بل كل عنـــاصر غياب التنمية من الفقر والجهل والمـــرض ومدن الصفيح... والتعصب والصراعات الداخلية هي الصورة التي يتلقاها العالم عنا، والأدهى هي الصورة التي نشاهدها في عواصمنا الحضارية التاريخية دون أن يحـــدثنا أحد عنها.

وقد تعددت الكتابات والمقاربات لموضوع علاقة التربية والعلم والتنمية بالنهضة، وانقسمت قسمة منطقية، بين من يرى عنصر التربية هو نقطة الانطلاق، وبين من يرى الإصلاح السياسي والإرادة العليا هي نقطة الانطلاق، وبين من يرى شمولية التصور السياسي والاقتصادي والاجتماعي والتعليمي والإعلامي كمدخل للإصلاح. وتفاوت الناس بين من يرى التربية والعلم أولاً وأخيراً، وبين من يرى أن التربية والعلم هي بنى وظيفية خادمة لمشروع، ووجودها وعملها حيث يوجد المشروع المتكامل والرؤية، وهي -أي التربية والثقافة- عاجزة وحدها عن القيام بأي دور.

بل وتتعدد زوايا الدراسات لتطال كل البنى المدرسية والتعليمية، من الفلسفة إلى الأهداف إلى السياسات، إلى التمويل، إلى البنية الأساسية، إلى مضامين التعليم، إلى صيغ التعليم، إلى آليات الجودة النوعية في الإشراف والتقويم والأساليب والأنشطة، والتوجيه، والتدريب التربوي، والتدريب الإداري، والتدريب التحويلي، والخدمات التعليمية، والتشريعات التربوية ومعايير الجودة، بحيث لا توجد زاوية من الزوايا المهمة إلا وتم التطرق لها، فهل هناك المزيد لقوله؟

نحن في هذا البحث الصغير نطمع في توسيع دائرة النظر إلى السياقات، التي تعمل فيها منظومة التربية والتعليم وتقوم فيها التنمية، وهي: السياق الحضاري الخاص بكل أمة، والسياق السياسي المحلي والسياق السياسي الدولي (المحيط الضاغط). باعتبار أن هذه السياقات حاكمة، فعلى الأول تترتب طبيعة العلاقة بالعلم وخاصة ما يخص التنمية بمعناها المادي، وعلى الثاني تقع قضية نقطة البدء واتخاذ القرار، وعلى الثالث تعتمد قابلية التمرير والضبط.

وهذا البحث متمم بالضرورة لمجموع الدراسات، التي تناولت العملية التعليمية بتفصيلاتها، وهو مقاربة تطمع أن تغوص إلى جذور المشكلة... جوهرها أن موضوع التربية والثقافة لا تتوقف مسؤوليته عند النظام التعليمي المعاصر في الوطن الإسلامي والعربي... ولكنها تتعلق بثلاثية متراكبة من المهم الكشف عنها، بغرض تطوير فكرة التعامل مع هذا الموضوع، وتقوم على دعوى تقول: إنه دون الكشف عن هذه الثلاثية وتحليلها وإيجاد العلاج لها؛ فإن جهود التربويين لن تؤتي ثمارها.

وتتبدى هذه الثلاثية في:

- اضطراب تلقي رسائل الموروث الحضاري في الوعي الجمعي وأثره البالغ في العلاقة بالعلوم التنموية؛

- ثم الضعف الداخلي والغزو الخارجي وآثارها الثقافية، التي تزايدت بعد الحرب العالمية الثانية ودورها الضاغط على المحاولات الجادة للتنمية في بعض مناطق العالم العربي تحديداً؛

- ثم اختلال إرادة الدولة الوطنية ووعيها بالمحيط الذي تتحرك فيه ودورها في عبور الواقع الضاغط.

ويأمل الباحث أن تضع الدراسة لبنة لدراسات أكثر عمقاً في هذه القضايا الثلاث.

الفصل الأول

المصطلحات

موضوع المصطلحات موضوع ضاغط، خاصة أن الاشتباك بين المفاهيم المختلفة كالتربية والثقافة كبير، وقل ذلك عن موضوع مثل التنمية ومقارباتها المختلفة في الفكر الحديث. ولذلك سنقف قليلاً مع هذه المصطلحات لتبين وجه استخدامنا لها:

المصطلحات الثلاثة:

١- **التربية**: عند الحديث عن التربية، بمعنى الانتقال بالفرد من الواقع الذي هو عليه إلى المثل المنشود، بحسب كل مجتمع، فإننا ندخل في معنى واسع يشمل الأسرة والمدرسة والمجتمع والإعلام، وليس ذلك هو مقصود الدراسة التي بين أيدينا. فسنقتصر في موضوع التربية- لغرض البحث- على:

٢- **التعليم**: المتعارف عليه وهو الجهد المقصود والمقنن الذي تقوم به المدارس والجامعات وما في حكمها في الدولة الحديثة، وهو ما سنتناوله تفصيلاً في هذه الدراسة.

٣- **التنمية**: كلمة متداولة تتعدد مدلولاتها، فهي قد تستدعي في ذهن عالم الأحياء عمليات النمو البيولوجي، وقد تستدعي عند عالم الاقتصاد المعنى الاقتصادي للتنمية ومؤشراتها، وقد تستدعي عند دارسي النهضات المعنى الشامل للتنمية المتوازنة. والسائد اليوم هو المفهوم الاقتصادي للتنمية، حيث تسود لغة المؤشرات الكمية، فنرى اليونسكو (١٩٩١م) تضع قائمة مؤشرات تحتوي على (١٦) مؤشراً مثل مجمل الإنتاج القومي، ومتوسط دخل الفرد،...إلخ. ونرى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، عام

١٩٩٠م، يضع ثلاثة مقاييس هي متوسط عمر الفرد المتوقع، والتحصيل الدراسي، والدخل الحقيقي. أضف إلى ذلك مقياس التنمية البشرية، الذي يصدر عن الأمم المتحدة، والذي يقسم الدول إلى ثلاث فئات: الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة، والدول ذات المعدل المتوسط للتنمية البشرية، والدول ذات المعدل المنخفض في التنمية البشرية.

والملاحظ أن فكرة التنمية من منظور الاقتصاد تبدو مادية صرفة بمعيار المؤشرات، إلا أن أي دارس للاقتصاد المعاصر يعلم أن أي تحليل موضوعي للنجاح الاقتصادي لا يمكن أن يعزله عن البنى المساندة الضرورية ليقوم الاقتصاد بدوره، وهي النظام السياسي والاجتماعي والتعليمي والقانوني، وكل ما يصنع الإنسان، ويؤثر في إنتاجيته كمرتكز لعملية التنمية ونجاحها.

حول جدلية العلاقة بين هذه المفاهيم:

لكن من أين تبدأ عملية الإصلاح، وأيها يسبق الآخر، هل تبدأ المجتمعات بالتعليم، أم بالإصلاح السياسي، أم بالتنمية؟ بمعنى: أيها أسبق نظرياً؟ ذلك هو السؤال الذي دارت حوله النقاشات خلال العقود الماضية و لم تنته. وفي مجتمعاتنا العربية طرحت جدلية الكواكبي والأفغاني ومحمد عبده نفسها على الساحة، فالأولان يريان أن الاستبداد هو أس البلاء، وأن عدم استقلال وكفاءة النظام السياسي هو العائق الأساس في طريق التقدم والتنمية. بينما طرح محمد عبده نظريته في وجوب التربية كمقدمة لبقية التحولات. ولا يزال الجدل قائماً... ونحن هنا سنتبنى مقاربة مبنية على مشاهدات الواقع العملي وتتفق مع روح هذا البحث وليس بالضرورة أنها حاسمة في أمر هذا النزاع الطويل.

لقد أثبت الواقع العملي المعاصر مراراً وتكراراً إمكانية التقدم العلمي والتنموي في ظل نظم لا تتمتع بالصلاح الكامل سياسياً، فمن ألمانيا النازية إلى روسيا لينين إلى صين ماوتسي

تونج إلى مصر محمد علي إلى ماليزيا مهاتير إلى عراق صدام، أمكن حدوث حالات تقدم علمي وتنمية... وهذا واقع مشاهد، ولكن في بعض هذه التجارب حدثت انتكاسات حادة، وسقطت بعض هذه التجارب، ألمانيا النازية، والإمبراطورية الشيوعية، وتجربة محمد علي باشا، وعراق صدام كلها سقطت نتيجة قصور النظام السياسي وعدم شوريته الحقيقية... الأمر الذي يقود للنظر للإصلاح السياسي باعتباره يحتوي على جانبين:

الأول: الإرادة والرغبة في حشد الطاقات في سياق مشروع وطني من أجل التنمية.

والثاني: آلية كابحة ضد فردانية القرار، التي تقود إلى تدمير المشروع لاحقاً.

وملاحظة هذين البعدين تقود إلى نتيجة مفادها أن الصلاح السياسي بمعنى الشورية أو الديموقراطية ليس شرط وجود للتنمية بمعناها الاقتصادي والعلمي، فهي قابلة للتحقق بوجود الإرادة السياسية والمشروع الوطني، ولكن ديمومة هذه التنمية ووصولها لأهدافها بأمان مرهون بوجود العنصر الثاني وهو آلية الشورى الصحيحة؛ أو بصيغة أخرى: هناك شرط انطلاق وهو وجود الإرادة السياسية الحقيقية والمشروع، وهناك شرط ديمومة، وهو وجود آلية كابحة ضد استبداد السلطان بالقرارات المصيرية.

وبالتالي نستطيع أن نقول: إنه عملياً على الأرض، في أغلب المجتمعات، تتوافر نسبة من العناصر الصالحة لإطلاق عملية التنمية: كم من البشر، وكم من التعليم، وكم من الموارد والقدرات، ويأتي القرار السياسي ليستثمر هذه المعطيات وينميها. وبالتالي فعملية التربية والتعليم والثقافة هي أداة من أدوات التنمية وليست مطلقة شرارتها؛ لأن إطلاق شرارتها هو رهن بالإرادة السياسية في الدولة المعاصرة؛ وفي نموذج محمد علي باشا - وهو الأمي غير المتعلم- خير شاهد على إمكانية انطلاق النهضة من نقطة تفتقد التعليم، بمعناه النظامي، ولكن لديها الوعي بضرورة التنمية وبدور التعليم فيها.

الفصل الثاني
حقائق الأوضاع في العالم الإسلامي

عندما ننظر إلى تقارير الأمم المتحدة عن العالم الإسلامي، وهو جزء من العالم الثالث، نجد تفاوتاً كبيراً بين أقطاره في قضايا التنمية بشكل عام، وفي قضايا التعليم بشكل خاص.

فمثلاً تتفاوت نسبة التعليم (القراءة والكتابة) بين أقطار العالم الإسلامي بشكل كبير، حيث تصل النسبة في دول آسيا الوسطى إلى ٩٩% وبعض الدول العربية مثل الكويت إلى ٩٣,٣%، والأردن ٩١,١%، مروراً بتركيا ٨٧,٤%، ومصر ٧١,٤%، ثم اليمن ٥٤,١%، والمغرب ٥٢,٣%، وموريتانيا ٥١,٢%، وصولاً إلى باكستان ٤٩,٩%، وبنغلاديش ٤٧,٥%، وأفغانستان ٢٨%، ومالي ٢٤%[١].

عندما نركز الضوء على الوطن العربي ضمن القائمة، التي أوردناها كنموذج عن العالم الإسلامي، سنجد أيضاً تفاوتاً كبيراً بين أقطاره في مساحة التنمية ومعدلاتها بشكل عام، ومساحة التعليم بشكل خاص.

وعندما نغوص في كومة المعلومات التي تظهر في هذه التقارير المختلفة، سنجد أننا بالكاد نخرج بنتائج محددة خلاف التعميمات التي تقول: إننا ما نزال متخلفين ليس عن أوربا، بل عن دول كثيرة في العالم الثالث، في مجالات التنمية وفي مجالات التعليم.

(١) Human Development Report 2007-2008/ UNDP. Pages 229-233

فنسبة التعليم في العالم العربي ككل تصل إلى ٧٠,٣%، في حين تصل النسبة في دول أمريكا اللاتينية والكاريبي إلى ٩٠,٣%، وتصل إلى ٩٩% في دول وسط وشرق أوروبا ودول الكومنولث المستقلة (الاتحاد السوفيتي السابق)[١].

ولكن في الجانب الآخر، ما الذي نبحث عنه تحديداً في كومة القش الكبيرة، هل نريد تأكيد ما هو مشاهد ومحسوس، أم نريد أن نعرف سر الداء ومكمن المرض؟ ولو قلنا: إننا نبحث عن سر الداء ومكمن المرض، فما هي المؤشرات التي نبحث عنها تحديداً؟ للإجابة عن هذا السؤال المهم سنعمد لتضييق مساحة البحث، من النظر إلى العالم الإسلامي بكامله، لاختيار جزء منه والنظر في العالم العربي، وهو الجزء الذي يعده البعض -صواباً أو خطأً- ترمومتر الحالة الإسلامية!.

واقع العالم العربي:

١- من زاوية الكم التعليمي:

حين ننظر لواقع العالم العربي وعلاقته بالعلم سنجد أرقاماً تقول: إن نسبة التعليم (القراءة والكتابة) تبلغ ٧٠,٣%، وتصل في بعض أجزائه مثل الكويت إلى ٩٣,٣ %، وتنحدر في بعض أجزائه كالصومال إلى ٢٤%، وبالتالي يمكننا القول: إن نسبة التعليم في عمومها أقل من نسب التعليم في أمريكا اللاتينية مثلاً (٩٠,٣%).

وبالرغم من ذلك تشير الدراسات إلى أن نهضة الغرب واليابان بدأت من مستوى تعليمي مقارب لنسبة الخمسين في المائة المتوفرة الآن في العالم العربي. فإذن المشكلة ليست في القراءة والكتابة، بالمعنى التقني!. ولا في الكم... ولكن لابد من البحث عن أسباب أخرى لحالة التخلف[٢].

---

(١) المصدر السابق.

(٢) المصدر: الاقتصاد السياسي للتنمية في اليابان: دراسة في تحليل أسباب النهضة، عبدالله بن جمعان الغامدي/ أستاذ التنمية السياسية المشارك -قسم العلوم السياسية -جامعة الملك سعود- الرياض- صفحة ٢٨ في النسخة الإلكترونية: http://docs.ksu.edu.sa/DOC/Articles41/Article410265.doc

٢- من زاوية مؤشر الكيف:

وحين ننظر لعنصر آخر في الطرف الآخر وهو عنصر الباحثين والبحوث في العالم العربي، سنجد شح المرصود للبحث العلمي «فإن الأرقام المتاحة عن حجم الإنفاق على البحوث في العالم العربي تشير إلى واقع أليم وحسير، حيث يأتي ترتيب العالم العربي في القوائم المتأخرة عالمياً في مجال البحوث والدراسات. ففي عام ١٩٩٢م مثلاً كانت نسبة الإنفاق على البحث العلمي لم تتعد ٠,٥% وفي عام ٢٠٠٤م تقدر إحصاءات (اليونسكو) أن الدول العربية مجتمعة قد خصصت ٠,٣% من الناتج القومي الإجمالي، في حين أن الإنفاق على البحث العلمي في إسرائيل (ما عدا الإنفاق على الحقل العسكري)... يوازي ٢,٦% من حجم إجمالي الناتج القومي». ونظرة أخرى تظهر حجم القصور في الكوادر المؤهلة، «وقد أظهرت إحدى الدراسات أن مجموع ما ينشر من البحوث في العالم العربي لا يتعدى ١٥ ألف بحث، في حين أن عدد أعضاء هيئة التدريس في الجامعات العربية نحو٥٥ ألفاً»، و «مقارنة بسيطة بين الدول العربية، وإسرائيل، في ميدان البحث العلمي نجد أن هناك (٣٦٣) باحثاً في العالم العربي تقريباً لكل مليون نسمة، بينما بلغ عدد الباحثين في إسرائيل ٢٥ ألفاً، بمعدل ٥ آلاف باحث لكل مليون نسمة. وتلك أعلى نسبة في العالم بعد اليابان، حيث وصل هذا المعدل إلى (٥١٠٠) باحث، وفي أمريكا اللاتينية ارتفع المعدل من (٢٤٢) باحثاً سنة ١٩٨٠م إلى ٣٦٤ باحثاً سنة ١٩٩٠م، وتتصاعد المعدلات عاماً بعد عام، وهذا يشير إلى التقدم العلمي الذي تخطوه تلك الدول. وتنفق إسرائيل سنوياً أكثر من (٥٨١) مليون دولار على البحث والتطوير فقط، وتوفر للباحث أعلى ميزانية فردية تصل إلى أكثر من ٦٣ ألف دولار سنوياً، وهذا جزء من استراتيجية زيادة الإنفاق على البحوث، وفي الوقت

نفسه فإن الكيان العبري الصهيوني قد عمد إلى إنشاء المعاهد والمراكز البحثية المتخصصة فيها بشكل يغطي مجالات البحث العلمي والتطوير»[1].

إن المؤشرات السابقة كلها تقود إلى أحد احتمالين:

الأول: هو تدني نوعية المخرج التعليمي المؤهل للبحث، سواء من حيث العلاقة بالعلم، أو من حيث المعرفة الضرورية للقيام بالبحوث النوعية، أو من حيث الكم.

الثاني: غياب المشروع الوطني الذي يستدعي وجود وتفعيل الطاقة العلمية عند الباحثين، وبالتالي الإنفاق على العلم.

والقضيتان تشيران إلى مشكلة في العلاقة بالعلم ودوره في صناعة النهضات. إننا لا نحتاج إلى كثير من الدراسات لتأكيد هذه الحقيقة، فهي تصدمنا كل يوم.

ففي برنامج تلفزيوني مشهور للحث على القراءة، أجرى مقدم البرنامج سلسلة مقابلات مع الأمهات لمعرفة هل يقرأن لأطفالهن يومياً، وكانت النتيجة صادمة للمشاهد المهتم، حيث عبرت الأمهات عن عدم إيمانهن بأهمية القراءة للتربية، وأنهن غير معنيات بالقراءة، فالأمومة لا تحتاج لقراءة، كما عبرت إحدى السيدات! والعينة تشمل عدداً من الأمهات من دول مختلفة في الوطن العربي، ولكن مرارة الصدمة كانت أشد عند سؤال الأطفال عن آخر كتاب قام بقراءته، وكانت الإجابة العامة: لا أحب القراءة! تلك كانت زاوية صغيرة من المشهد الكبير.

ولو عمقنا النظر في مشاهد ساحات مدارسنا في نهاية العام الدراسي، لوجدنا بقايا الكتب الممزقة، التي أحس الطالب بأنها كانت عبئاً عليه طوال العام، كمؤشر آخر على نوعية العلاقة بالعلم.

---

(1) http://www.alriyadh.com/2007/08/01/article269556.html
http://www.freearabi.com/Arabia%20and%20Computer.htm

ولو نظرنا إلى عالم الإنتاج والكتابة عندنا، مقارنة بالأمم الأخرى، كماً وليس نوعاً فقط، لكان المشهد مروعاً، فما بالك إذا ركزنا على النوع والقيمة؟ عندها تبدو الصورة في ذروتها. ويكفي أن تجلس مع أصحاب الفكر والثقافة ليحدثوك عن قيمة الثقافة والعلم في مجتمعاتنا، يكفي أن تجلس مع أصحاب دور النشر وتسألهم عن أحوال القراءة ونوعيتها في الوطن العربي. ونتساءل: هل سمعنا يوماً عن مسابقة في الوطن العربي وجوائز للمتفوقين في مجال الرياضيات والفيزياء والكيمياء وسائر العلوم والمعارف؟ هل يمكن مقارنة الإشادة بهم وتكريمهم مادياً ومعنوياً بالرياضيين والمغنين مثلاً؟

لو رتبنا المشاهدات السابقة:

- أمهات لا يرين جدوى من القراءة (بُعد أسري).
- طلاب يتمنون الخلاص من الكتب ولا يحبون القراءة (بُعد مدرسي).
- خريجون تنتهي علاقتهم بالكتاب لحظة مفارقتهم لمقاعد الدرس إلا ما هو ضروري للقمة العيش (بُعد جامعي).
- باحثون لا يعنيهم من العلم إلا الوصول للترقيات الجامعية (بعد في الكوادر العليا).
- مجتمعات لا تقرأ ولا تحتفي بالقراءة (بُعد اجتماعي).
- حكومات لا تحتفي بالعلم ولا تكافئ المبدعين (بُعد رسمي).
- حكومات لا تنفق على البحث العلمي إلا اللمم (بُعد رسمي).
- حكومات وإعلام ومجتمع يعلي من شأن المتعة ويرفعها فوق معاقل العلم والجد (بُعد رسمي).

لوجدنا أن الواقع العربي بمقياس التنمية الحقة (بمعنى المعتمدة على الإنسان المتعلم الفاعل) في منتهى القصور، سواء بواقع الأرقام أو بواقع المشاهدة الانطباعية اليومية، وبالتالي فليس غريباً أوضاع التنمية المتردية في عموم الوطن العربي.

الفصل الثالث

التحديات الثلاثة أمام أوضاعنا

التحديات الثلاثة الكبرى في وجه التنمية في الوطن العربي تحديداً:

أولاً: العلاقة المضطربة بالعلوم الكونية: المؤشرات والأسباب:

العلاقة المضطربة بالعلم: أينما اتجهت ستجد سؤالاً عن حال العلم في بلادنا وأوطاننا، وهو سؤال ملتبس: هل نقصد به إنهاء أمية الحرف؟ أم نقصد به العلاقة النوعية بالعلم وبالقراءة؟ أم نقصد مستوى الإسهام العلمي والبحث والاكتشاف؟ أم نقصد به العلم الشرعي بالمعنى الضيق؟ هل العلوم الكونية تقع في باب الضرورات أو الحاجيات أو التحسينيات؟ كم نحتاج منها؟ هل هي صارفة عن الآخرة أم هي طريق إلى الآخرة؟

ولنبدأ من علاقة الدين بالعلم، باعتبار الدين أهم المؤثرات في هذه المجتمعات التي صنعها الإسلام وأدخلها في شراكة حضارية مع العالم. لا تخطئ العين الحشد القرآني الذي يمكن استدعاؤه؛ لبيان درجة حث الإسلام على العلم «فهل تم استقبال هذه الرسالة كما هي أم شاب الأمر لبس ولغط في تراثنا الإسلامي؟ وهل لهذا اللغط امتدادات للحاضر، وهل له أثر في تشكل المشهد الحالي والمتعلق بالعلم والمرتبط بالتنمية؟».

سنتعاطى مع الموضوع تحت مجموعة من العناوين:

أثر العصر في الخيارات:

حين نتكلم عن اختيارات عصر ما واجتهاداته، فيجب أن نستصحب رؤية حاكمة، وهي أن أحكام كل عصر هي بنت مداركه، وقضاياه وتشابكاتها، والقوى المؤثرة فيه، ولا يمكن قياسها بعصر آخر تطورت فيه الرؤى والتصورات واختلفت القضايا والقوى

المؤثرة. فنحن حين ننظر لمواقف بعض علمائنا في القرون الخمسة الأولى، قد نجدها اليوم أخطاءً فادحة، ولكنها كانت بمعايير الأمس هي عين الصواب، الذي ربما انحازت له الجموع وأيدته. وبالتالي حين نتناول تاريخ العلوم عندنا ومواقف العلماء من العلوم العقلية والطبيعية فنحن لا نقوِّم علماءنا الأجلاء بمعارف عصرنا، بل بمعارف عصرهم، فلم يدر بخلدهم أن علوم الرياضيات ستكون أداة حربية، وسيولد عالم رقمي باتصالاته ومواصلاته وعلومه وخبراته، عالم تسيره الأرقام الدقيقة والحاسبات العملاقة، لم يدر بخلدهم أن الكيمياء والفيزياء والميكانيكا سيرتبط بها مصير الأمة ومكانتها واحترامها بين الأمم، فلم تكن العلوم في عصرهم تحتل المكانة ذاتها التي تحتلها اليوم، والذي باتت تسير فيه جميع شؤون الحياة، في حين أن تلك العصور كان يكفي فيها قول الشاعر:

متى تجمع القلب الذكي وصارما....... وأنفاً حمياً تجتنبك المظالم.

لم تكن حماية الأمة مرهونة إلا بوجود الجند، والحمية، والسيف الصقيل، والرمح الرديني... وكلها مواد بسيطة لا تحتاج لمعارف وعلوم، يعرفها البدوي كما يعرفها الحضري، ويعرفها ساكن الكهوف كما يعرفها ساكن الغابات، تلك مدارك العصر؛ أما اليوم، في عصر السيطرة على الأرض وما حملت، والسماء وما حوت، عصر الأقمار الصناعية وحرب الكواكب والأسلحة النووية والهيدروجينية والكيميائية والرؤية الليلية والسيطرة على الاتصالات والمواصلات وحرق المسافات، عالم رقمي بامتياز، من لا حظ له في الرياضيات فلا حظ له في السباق، عالم تشكل فيه الكيمياء والفيزياء والميكانيكا والصناعات الدقيقة مصائر الشعوب ومكانتها. وهو في تلك العصور كان أبعد من الخيال العلمي، لأن الخيال العلمي؛ هو مد معارف اليوم للمستقبل ومآلاته، وأبعد الخيالات كانت تنسب فكرة الطيران والقوة الجبارة لعالم السحرة والجان، وهي بامتياز عوالم الإنس اليوم.

نحن نقول ذلك حتى لا تلتبس الصورة، ويضيع المعنى، فنحن هنا لا نقوِّم العلماء بـل نرى آثار اختيارات عصر ما على بقية العصور، خاصة ونحن نطمع في مرحلـة جديـدة نقلع فيها من حالة التخلف ونطمع أن نشترك في سباق الأمم نحو المراكز المتقدمة. وبحثنا في هذه الجزئية يعيننا في فهم حاضرنا وإصلاح ما يمكن إصلاحه في هذا المسار.

أثر تاريخ تطور العلوم والمعارف عند المسلمين:

سنعمد هنا إلى تقسيم رحلة العلم في العالم الإسلامي إلى أحقاب باعتبار أهم تجليات المرحلة:

مرحلة صياغة القيم والمعايير الجديدة عبر الرسالة الربانية:

الواقع أن بذور المنهج العلمي الإسلامي، والعقلانية الإسـلامية، وإطـلاق الطاقـة الاجتهادية للمجتمع الجديد تشكلت في هذه المرحلة.

مرحلة علوم حماية الدين:

لم يكن اهتمام المسلمين بأمور دينهم وحمايته غريباً في أمة أنـشأها الـدين وبعثهـا وأعلى ذكرها. ورغم أن خدمة الدين ليست مرحلة مضت وانقضت؛ بل كانـت تيـاراً سارياً في كل مراحل التاريخ الإسلامي، لكن يمكن أن نـرى البـدايات الأولى للعلـوم الإسلامية المتعلقة باللغة والقرآن والحديث والفقه وأصول الفقه، وهـي تولـد في هـذه المرحلة المبكرة من عمر الحضارة الإسلامية، وهي تمتد من الخلافة الراشدة مروراً بالدولـة الأموية وبواكير الدولة العباسية.

وقد شملت هذه المرحلة وضـع قواعـد اللغة العربية على يد أبو الأسـود الـدؤلي (١٦ هـ-٦٩هـ) بطلب من أمير المؤمنين علي، رضي الله عنه. وأول تفسير وصل إلينا

كاملاً هو تفسير مقاتل بن سليمان (١٥٠هـ)، وأول من كتب في علم أصول الفقه الإمام الفذ أبو عبد الله محمد بن إدريس الشافعي (١٥٠ هـ/٧٦٦ م-٢٠٤هـ/٨٢٠ م)، وقد دون فيه كتابه الشهير (الرسالة). أما التدوين الرسمي أي تدوين الحديث بأمر من رئيس الدولة، فقد كان في عهد عمر بن عبد العزيز، الخليفة الأموي، (كانت ولايته من سنة ٩٩ إلى سنة ١٠١هـ). وفي مجاز القرآن أبو عبيد معمر المثنى (٢٠٩هـ)، وفي الناسخ والمنسوخ وفي القراءات أبو عبيد القاسم بن سلام (٢٢٤هـ)، وفي أسباب النزول علي بن المديني (٢٣٤هـ)، هكذا استمر المسلمون في خدمة دينهم والمحافظة عليه...

مرحلة العلوم العقلية والصراعات التي أحاطت بها (مربط الفرس):

نما المنهج العلمي الذي جاء به القرآن و لم يقف عند العلوم المباشرة لخدمة الدين، بل انطلق لعلوم الكون المشهود ليقدم للبشرية أغلى هدية ستنقل البشرية من طور إلى طور، يقول «جورج سارتون»: «لولا إنجازات علماء المسلمين العلمية لاضطر علماء النهضة الأوروبية أن يبدأوا من الصفر، ولتأخر سير المدنية عدة قرون». وقد بدأت مرحلة العلوم العقلية بنشاط كبير في حركة الترجمة، كالفرس واليونان والهنود والمصريين، ورغم الاختلاف حول تاريخ بدء حركة الترجمة، بين ٨٥ هـ/٧٠٤م في العهد الأموي، فالمؤكد أن الاندفاعة الكبرى تمت في الدولة العباسية، من اليونانية مع المترجمين السريان مثل «ثيوفيل بن توما الرهاوي» المتوفى سنة ١٤١هـ/٧٥٨م، ومع النَقَلة من التراث الآسيوي من أمثال «ابن المقفع» المتوفى سنة١٤٠هـ/٧٥٧م.

وقد كانت حركة الترجمة تتم لكتب اليونان في الفلسفة والطب والفلك والهندسة والميكانيكا وغيرها مما كتب فيه اليونان، و لم يكن استقبال المجتمع الإسلامي لها متجانساً،

يتضح ذلك من خلال التسميات التي أُطلقت عليها ومنها: العلوم العقلية، العلوم الدخيلة، علوم العجم أو علوم الأوائل. وككل جديد أصبح لها مناصروها بالمطلق، وأصبح لها معادوها بالمطلق، وأصبح هناك فريق في الوسط.

سنحاول النظر في المواقف الثلاثة ومآلاتها ونتائجها بعد أن نستعرض ملابسات دخول المدرسة العقلية للساحة الإسلامية، فبعد حركة الترجمة دخلت العلوم المترابطة يومها، الفلسفة اليونانية والطب والفلك والكيمياء والرياضيات والفيزياء. وفي هذا النسق الذي أتت به كانت محملة بعقائد اليونان ونقاشاتهم، ومحملة بثقافة العصر واهتماماته العلمية، فقضايا مثل البحث عن إكسير الحياة، والبحث عن تحويل المعادن الخسيسة لمعادن نفيسة كانت مرتبطة بالكيمياء، وارتباط علم الهيئة (اسم الفلك يومها) بالتنجيم ومعرفة المستقبل، فيومها لم تكن العلوم منفصلة عن الفلسفة كعلوم مستقلة، ومن هنا ولدت إشكالية العصر، فالباحثين في هذه العلوم من مصادرها لم يستطيعوا التخلص تماماً من لوثة العقائد الوافدة وضلالها، وعلماء الشريعة لم يستطيعوا أن يسمحوا لها أن تمر في أرض الإسلام محملة بما يشوبها من لوثات... تلك كانت معضلة العصر.

ورغم أن الأسئلة الجدلية امتدت من عصر الرسول، عليه الصلاة والسلام، وشواهدها في القرآن كثيرة، وأخذت طابع الخصومة، وبذلك ذمها القرآن؛ لكنها استمرت خاصة بعد تداخل الشعوب والثقافات بالفتوح الإسلامية، وأخذت طابعاً علمياً قاد لنشوء المدارس الكلامية التي استخدمت علم المنطق والفلسفة في محاولة الدفاع عن الإسلام، فولدت مدرسة الاعتزال على يد واصل بن عطاء (ت٧٤٨م)، ثم الأشعرية على يد أبي الحسن الأشعري (٩٣٦م)، ثم الماتريدية على يد أبي منصور الماتريدي (ت٩٤٤)، وقد كانت ردود الأفعال قاسية من قبل مدرسة الأثر على هذه الاتجاهات، وبدا الصراع

مع المعتزلة شديداً وبلغ ذروته في عصر المأمون. ولم تكن معركة القول بخلق القرآن إلا بنت صراع المدرسية العقلية (التي تقول بأولوية العقل على النقل) ومدرسة الأثر (التي تقول بأولوية النقل على العقل)، وفي هذا السياق برز كتاب الإمام أحمد في (الرد على الجهمية والزنادقة).

واستمراراً لهذا الخط نرى صراع المدرسة الأشعرية للدفاع عن علم الكلام في كتاب الإمام أبي الحسن الأشعري (استحسان الكلام في علم الكلام)، حيث يجادل بأن العقل أصل النقل، وأن تكذيب الأصل لتصديق الفرع محال لاستلزامه تكذيب العقل. وسنرى امتداد هذا الخط في موقف الغزالي (١٠٥٩-١١١٢م) من الفلسفة والفلاسفة في كتاب (تهافت الفلاسفة)، ورد ابن رشد (١١٢٦-١١٩٨م) في كتاب (تهافت التهافت)... ولم يكن هذا النزاع مقصوراً على الخواص، بل كان موجهاً لعقل المجتمع ليفاضل بين الاتجاهين ...والسؤال: كيف أثر ذلك على العلوم التطبيقية والنظرة إليها؟

لقد أسلفنا أن العلوم العقلية، مثل المنطق والطب والفلك والكيمياء والفيزياء، قد ولدت من رحم الفلسفة ولم تنفصل عنها، بمعنى أننا قلما نجد في تلك العصور عالماً متخصصاً في نوع واحد من العلوم. ولو نظرنا إلى المسار التاريخي للبحث العلمي في العلوم التطبيقية فسنجد أنفسنا أمام أسماء وتواريخ تعكس التتابع الزمني لصعود وهبوط المنحنى العلمي للبحوث التطبيقية في الحضارة الإسلامية:

- ٧٧٦م جابر بن حيان (الكيمياء التجريبية).
- ٨٣٠م الرازي (الطب والكيمياء).
- ٨٧٤م الخوارزمي (الرياضيات).
- ٨٨٧م عباس بن فرناس (الطيران).

ثم موجة أخرى:

- ١٠١٣م الزهراوي (الطب).
- ١٠٣٧م ابن سينا (الطب).
- ١٠٣٩م ابن الهيثم (الضوء والبصريات والميكانيكا).
- ١٢٩٤م ابن الرماح (الصواريخ والرعادات).
- ١٢٨٨م ابن النفيس (الطب).

ثم لا نجد بعد ذلك أثراً يذكر للبحث العلمي في العلوم التطبيقية. وانظر إلى تاريخ آخر الصراعات المشهورة بين المدرسة العقلية والنقلية: موقف الغزالي من الفلسفة والفلاسفة في كتاب (تهافت الفلاسفة) ورد ابن رشد في كتاب (تهافت التهافت) وبالتالي يمكن تخيل لحظة الانحسار. وهكذا تقاصرت الحياة العلمية في مشرقنا الإسلامي في بعدها المتعلق بالعلوم التطبيقية وتولد تراث يرى فيها نقيضاً للدين بصورة من الصور. وتكرس خطاب يدعو للنفور منها، ولا شك أن ذلك فعل فعله في العقل الجمعي لدى الجماهير. ورغم أن الهجوم انصب على الفلسفة والمنطق، كما نرى في نقد المنطق عند ابن الصلاح (ت ١٢٤٥م)، حيث يقول: إن «المنطق مدخل الفلسفة ومدخل الشر»، ويقول: «من تمنطق فقد تزندق»، إلا أن هذا الحكم سينسحب على بقية العلوم التابعة للمنطق والفلسفة يومها.

ولما كانت الحاجة بينة لبعض العلوم (مثل الطب والحساب والفلك)، وهي مصنفة في فروض الكفايات، وبالتالي فهي أولاً شأن القلة، فنُظر للتعمق فيها باعتباره فضيلة لا فريضة، كما قال الغزالي: «أما ما يعد فضيلة لا فريضة فالتعمق في دقائق الحساب، وحقائق الطب، وغير ذلك مما يستغنى عنه»، وفي فترات الغيبوبة الحضارية سادت مثل هذه الأفكار، وانتشرت حتى قضت على كل الأجنة المبكرة

للعلوم التطبيقية في الوطن الإسلامي. ونشأت على إثرها علاقة مختلة مع العلم ترى فيه خصماً من مساحة الدين، وهي حين تتصالح معه وتتسامح ترى أن القليل منه ضروري، والكثير منه يقود إلى خراب العقيدة والدين.

مرحلة أفول علوم المدنية والعمران:

لقد كان ابن خلدون (١٣٣٢-١٤٠٦م) آخر العبقريات العلمية، فعلى يديه ولد علم الاجتماع وفلسفة التاريخ والأنثروبولوجيا وغيرها بل ومنهجية البحث في هذه العلوم، وكأن الله أراد أن يكون بعث العلوم كلها ووضع نوياتها بأيد مسلمة ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَـٰكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَـٰلَمِينَ﴾ (الأنبياء: ١٠٧)، فكانت هذه الأمة رحمة للعالمين، ولكن ميلاد ابن خلدون كان آخر الثمار النضرة في عصر سيطرت عليه الخرافة والجهل، ويكفي أن تقرأ رحلة ابن بطوطة (١٣٠٤-١٣٧٧م) لترى تأثير الخرافة والجهل في العقول، ثم تنقضي آجال تنقلب فيها الموازين شيئاً فشيئاً لصالح الغرب، الذي وصلته البذور الصالحة والأجنة البكر للعلوم الطبيعية والإنسانية التي ورثها عن الحضارة الإسلامية، فيقع على كنوز ستفتح له كنوزاً، ليعود إلى الشرق في حملة نابليون (تموز ١٧٩٨م) التي أيقظت الشرق على عمق حالة التخلف والانهيار، الذي أصاب الأمة والذي تنبه لها المصلحون قبلها بحين، كما سنرى.

مرحلة محاولة إعادة التوازن:

لقد تنبه المصلحون لعمق الأزمة، التي انعكست على أمور الدين والدنيا معاً، فحين يتخلف العقل يطال ذلك جوانب الحياة كلها، التي لا تتجزأ. وفي محاولة الخروج من المأزق تظهر في تاريخنا المعاصر شخصيات كبيرة مثل: مدحت باشا (١٨٢٢م) حين

يطالب بالإصلاح الشامل في الدولة العثمانية وولاياتها، ويظهر السيد جمال الدين الأفغاني (١٨٣٩-١٨٨٣م) ليطالب بالإصلاح السياسي، ويظهر أحمد خان في الهند (١٨١٧-١٨٩٨م) ليطالب بإصلاح التربية والتعليم. ويظهر خير الدين باشا (١٨١٠-١٨٧٩م) ليطالب بالإصلاح الشامل، ويقدم كتابه المميز «أقوم المسالك»، ثم علي باشا مبارك (١٨٢٣-١٨٩٣م) في دعوته لإصلاح التعليم، يتبعه عبد الله النديم (١٨٤٥-١٨٩٦م)، ثم عبد الرحمن الكواكبي (١٨٤٨-١٩٠٢م) بكتابيه القيمين «طبائع الاستبداد» و«أم القرى»، وقد كان الثاني دعوة لإصلاح التعليم ولخص مطالبه ورؤيته كالتالي: «المسلمون في حالة فتور؛ يجب تدارك هذا الفتور؛ جرثومة الداء هي الجهل؛ الدواء تنوير الأفكار بالتعليم وإيقاظ الشوق للترقي خصوصاً في النشء؛ تأسيس جمعيات لتقوم بذلك؛ المكلفون كل قادر على العمل»[1]، ثم محمد عبده (١٨٤٩-١٩٠٥م) في تركيزه على التربية، وسنلاحظ أن هؤلاء المصلحين ركزوا على السياسة والتربية كعنصرين مهمين للخروج من المأزق، وذلك لترابط الموضوعين، كما لا يخفى.

يدرك كل متأمل أن هذه الجهود أفلحت جزئياً في دفع دول الاستقلال إلى الاهتمام بالتعليم، ونشأت وزارات التربية والتعليم، وقام التعليم النظامي بدل التعليم الأهلي، وتم الفصل بين التعليم الديني والتعليم المدني، وانتشرت الشهادات والخريجين ...فلماذا ما زلنا نشكو؟

والجواب: أن هذه الجهود لم تثمر لنا حراكاً علمياً موازياً، فكثرة الخريجين لم توفر لنا حرفيين معتمدين، ولا علماء يقرون بطون العلم، ولا مصانع ولا زراعة ولا قوة

(١) انظر كتاب زعماء الإصلاح في العصر الحديث (بيروت: دار الكتاب العربي) ص٢٧٦.

عسكرية نستطيع أن نصون بها كرامات الأوطان، ونباهي بها أمم الأرض، فأصبح السؤال مكرراً: ما الذي يعوق تقدمنا؟

لقد قدمنا أن الصراع بين المدرسة العقلية والنقلية أورث منظوراً سلبياً للعلوم التطبيقية والإنسانية في العقل الجمعي للأمة، وأن ظلال هذا الاشتباك ما تزال مخيمة على العقول حتى اليوم، وبالتالي لا تكاد تجد كتاباً من كتب المعاصرين حين يتكلم عن العلم إلا ويحاول إثبات أن الإسلام لا يفرق بين علوم الدنيا وعلوم الدين، وأن الأمة بحاجة لكل العلوم، وأن توجه المسلم لتعلم دينه يجب أن لا يصرف شباب الأمة للتحول كله إلى كليات الشريعة وتترك مساحات العلوم التطبيقية والعلوم الإنسانية لغيره، فيمتلك الدنيا ثم يكر بها على حصون الدين... فهل انتصرت هذه الرؤى وهل تحقق تقدم في واقعنا المعاش؟.

يكفي أن ننظر في يومنا لمثل السؤال الذي طُرح على الشيخ يوسف القرضاوي (إسلام أون لاين، الثلاثاء ٢١ سبتمبر ٢٠٠٤م) ونصه: «ما قولكم في بعض الشباب، الذي يترك الكليات النظرية التي تتعلق دراستها بعلوم الدنيا، ويتجه إلى دراسة الشريعة بحكم أن هذا أرضى لله، وأن علوم الدنيا لا نفع فيها؟»، ومثله آلاف الأسئلة والاستفسارات التي ترد على العلماء في الموضوع نفسه. ولا تهمنا هنا الإجابة بقدر أهمية تأكيد وجود المشكلة وعمقها في العقل الإسلامي الجمعي وامتدادها المعاصر، ويكفي أن تنظر لرد أحد كبار العلماء على موضوع فروض الكفايات لتتبين عمق المشكلة: «ويقال كذلك أيضاً في العلوم، التي قد يحتاج إليها وإن لم تكن شرعية فإنه قد يحتاج إليها، فعلم الحساب مثلاً وعلم الجبر وعلم الجيولوجيا وعلم

الهندسة، وكذلك علم الكيمياء والفيزياء وما أشبهها، هذه قد يحتاج إليها وقد يكون في تعلمها فائدة»، وانظر إلى قوله: «فهي علوم قد يحتاج إليها!»، «وقد يكـون في تعلمها فائدة!» فبرغم كل ما تمر به الأمة وكل ما نعانيه نتيجة هذا القصور؛ ما تزال الصيغة تشكيكية غير جازمة، وفي المثالين ما يغني عن التعليق.

الخلاصة:

إن ارتباكاً كبيراً في العلاقة بالعلم، وخاصة العلوم النظرية المتعلقة بالدنيا، سـاد مرحلة التخلف، وما تزال قوته التأثيرية قائمة يلمسها كل محتك بالواقع الإسـلامي وبالشباب المسـلم اليوم، فليست المسـألة فقط مسألة نظام تعليمي ضعيف، بكل ما يعنيه الضعف، ولكن جوهر العملية التعليمي مفقود وهو أهمية العلوم التي تحتاجها التنمية ونحتاجها لحمـاية الدين، وبالتالي نوعية العلاقة المتوقعة بـالعلم والخطـاب الموجه إلى بثه.

ثانياً: الواقع الداخلي والخارجي الضاغط على الأمة:

لقد شكل الواقع الداخلي المضطرب للدولة المسلمة تاريخياً أرضـاً خـصبة تغـري الطامعين، فنظرة واحدة على دولة مثل مصر تشي بهذا الواقع التاريخي غير المستقر، حيث تتعاقب الدول بشكل سريع، مع كل ما يعنيه ذلك من حروب ودمار. والسلسلة تبدأ من دولة السري بن الحكم (٨١٦م)، ثم الدولة الطولونية (٨٦٩-٩٠٤م)، ثم الدولة الـصقلية (٩٦٩م)، ثم الدولة الأيوبية (١١٧١-١٢٥٠م)، ثم الدولـة المملوكيـة (١٢٥٠م)، ثم العثمانيون (١٥١٧م)، ثم أسرة محمد علي (١٨٠٥-١٩٥٢م)، فهل يمكن إنـشاء بيئـة علمية في مثل هذه الظروف؟

ولم يكن العدو الخارجي غائباً عن المشهد، فقد شكلت الحملات الصليبية المتواترة، منذ القرن الحادي عشر (١٠٩٧-١٢٩١م)، ضغطاً كبيراً على العالم الإسلامي، خاصة منطقة القلب منه (مصر والشام). ونحن نعلم أن الضغوط العسكرية إذا وجدت ستعني تلقائياً توجيه الموارد إلى المجهود الحربي، مما يعني تخفيف الموارد عن قطاعات اجتماعية مهمة مثل التعليم والصحة والعمران.

وقد قاوم العثمانيون بعد المماليك محاولات التحديث، والتواصل مع التقدم حتى انهيار الدولة العثمانية، وسنتوقف عند تجربة أولية كاشفة عن العلاقة المستقبلية بين التطوير في المنطقة وبين الاستعمار الحديث في تجربة محمد علي باشا (من موقع العصور الإسلامية).

تميز عصر محمد علي باشا بالنهضة في التنظيم والهندسة في العمارة ممثلة في أنه أصبحت توجد لائحة للتنظيم، حيث فتحت الحارات والدروب والسكك وسهل المرور بها، وأصبح الناس بمصر يتبعون في مبانيهم الطرز المعمارية الحديثة، كما انتدب محمد علي باشا المهندسين وملاحظي المباني ليطوفوا بالمدن للكشف عن المساكن والدور القديمة ويأمروا أصحابها بهدمها وتعميرها، فإن عجزوا أمروا بإخلائها، ولتقوم الحكومة بترميمها على نفقتها الخاصة لتكون بعد ذلك من أملاك الدولة، أيضاً قام محمد علي باشا بوضع أولى لبنات التعليم في مصر، على الرغم مما لاقاه من صعوبات بالغة تمثلت في المعارضة الشديدة من الأتراك من ناحية ومن التخلف والجهل الذي كان يسود مصر من ناحية أخرى، نظراً لكثرة الفتن والخلافات والصراعات بين المماليك والأتراك، ومن هنا بدأ في نشر المدارس المختلفة لتعليم أبناء الشعب المصري ومنها: المدارس الحربية، مثل مدرسة السواري أو الفرسان بالجيزة

ومدرسة المدفعية بطره، بجمع مدارس الخانكة، ومدارس الموسيقي العسكرية وغيرها من المدارس، أيضاً كان هناك العديد من المدارس الأخرى مثــل مدرســة الألــسن ومدرسة الولادة ومدرسة الطب أو مدرسة القصر العيني ومدرسة الطب البيطــري ومدرسة الزراعة وغيرها من المدارس.

وكما اهتم محمد علي باشا بالتعليم في مصر بمختلف أنواعــه، اهــتم أيــضاً بالصناعة التي تطورت تطوراً كبيراً في عهده، والتي أصبحت ثاني عماد للدولة بعــد التعليم بكافة أشكالها، وبخاصة الحربية لمواكبة الأنظمة التي كانت موجودة في أوربا، وحتى لا تعتمد مصر على جلب احتياجاتها كافة من الخارج، الأمر الذي ســيجعلها تحت رحمة الدول الكبرى من ناحية واستنــزاف موارد الدولة من ناحية أخرى، إلى جانب أن معظم الخامات المستخدمة في الصناعة كانت موجودة فعلاً بمصر، فــضلاً عن توفر الثروة البشرية، وهكذا تم إنشاء العديد من المصانع، وكــان أول مــصنع حكومي بمــصر هــو مــصنع الخــرنفش للنــسيج، وكــان ذلــك في ســنة ١٢٣١هـــ/١٨١٦م، ثم بدأت تتوالى المصانع، سواء الحربية أو غيرها، الأمر الــذي أدى بمحمد علي إلى اتباع سياسة خاصة للنهوض بهذه المصانع، بدأها أولاً باستخدام الخبراء والصناع المهرة من الدول الأوربية لتخريج كوادر مصرية من رؤساء وعمال وصناع وفنيين وإحلالهم محل الأجانب بالتدريج.

وقد انقسمت الصناعات الجديدة، التي أدخلها محمد علي باشا إلى مصر إلى ثلاثة أقسام:

الأول وهو الصناعات التجهيزية، وتمثلت في صناعة آلات حلج وكبس القطن، ومضارب الأرز، ومصانع تجهيزه، وتجهيز النيلة للصباغة، ومعاصر الزيوت، ومصانع لتصنيع المواد الكيماوية، كما قام محمد علي باستبدال الطرق البدائيــة في الــصناعة

وإدخـــال الآلات بدلاً منها، ســـواء الميكانيكية أو التي تـــدار بالبخار والمكابس؛ أما القسم الثاني فهو الصناعات التحويلية، وهي الصناعات المتعلقة بالغزل والنـــسيج بكافة أنواعه؛ القسم الثالث وهو الصناعات الحربية، وقد بدأ محمد علي باشا فيهـــا بعد المواجهة مع الحركة الوهـــابية (١٨١١-١٨١٩م)، حيث أســـس أول ترسانة أو دار للصناعة بالقلعة -ورش باب العزب- ليكون على أحدث النظم الأوربيـــة في ذلك الوقت، لتتوالى المصانع الحربية بعد ذلك بأنحاء مصر، هذا ولقد كـــان ذلـــك بعضاً مما شملته أوجه النهضة بمصر في عهد محمد علي باشا.

لقد قادت طموحات محمد علي الواسعة إلى هزيمته. ففي سنة ١٨٣٩م حارب السلطان لكنهم أجبروه على التراجع في مؤتمر لندن عـــام ١٨٤٠م، بعـــد تحطـــيم أسطوله في نفارين. ففرضوا عليه تحديد أعداد الجيش والاقتصار على حكم مـــصر لتكون حكماً ذاتياً يتولاه من بعده أكبر أولاده سناً. وفرضوا عليه تفكيك المـــصانع الحربية ونقل خيرة الصناع إلى بلاد الفرنجة، وبذلك تم تفكيك أول محاولة نهوض في القرن التاسع عشر.

والدرس الأول الذي يمكن رؤيته في تجربة محمد علي باشا هو أهميـــة وجـــود المشروع الطموح.

والدرس الثاني أن التعليم خادم للمشروع، وهو قابل للتطور السريع في وجود المشروع.

والدرس الثالث أن الحكمة في التعاطي مع المحيط الدولي عنصر حاسم للعبـــور بالمشروع.

وستصدم تجارب النهضة جميعاً بعد ذلك بأحد هذه الحواجز الثلاثة.

ثالثاً: اختلال إرادة الدولة ووعيها بالمحيط الذي تتحرك فيه، وأثـر ذلك في الثقافة والتربية:

حين توجد الدولة ذات الإرادة، ويتخذ قرار الانطلاق، يصبح التعليم أداة فاعلـة في النهضة، حيث تتوفر له البوصلة والتغذية الراجعة. فكم من دولة كانـت تحـت الـصفر وحين توفرت لها الإرادة قطعت في سنوات قصيرة ما لم يكن يحدث في أجيـال طويلـة. انظر للصين والهند وماليزيا والنمور الآسيوية، ترى سنن الله وهي تعمل...

وحتى يسهل علينا معالجة نقطة البحث في أهمية إرادة الدولة، يمكن تـصور أربعـة سيناريوهات تحليلية:

- سيناريو يقوم على غياب مشروع الدولة مع علاقة جيدة بالعلم من قبل بعض الأفراد.
- سيناريو يقوم على وجود مشروع للدولة مع افتقاد حداثة التعليم.
- سيناريو يقوم على وجود مشروع للدولة مع التحديث المستمر للتعليم.
- سيناريو يقوم على قصور مشروع الدولة مع وجود فكرة التحديث.

غياب مشروع الدولة مع علاقة جيدة بالعلم من قبل بعض الأفراد:

ففي السيناريو الأول يمكن استحضار النموذج، الذي مرت به الدولـة الإسـلامية والدولة الأوروبية بعد التقاط بذور العلم من العالم الإسلامي. ففي النموذج الإسلامي في مرحلة المأمون تبدو العلاقة بالعلم علاقة متعة، حيث لم يكن هنـاك نوايـا اسـتراتيجية لتوظيف نتائج هذه العلوم في تطبيقات عملية، وبالتالي لم تتحـول الكيميـاء والفيزيـاء والميكانيكا إلى قيمة مضافة، و لم يلتفت للقوة المخزونة داخل هذه العلوم، ويكفي قـول الغزالي الذي سبق عرضه للتدليل على ما نقول: «أما ما يعد فضيلة لا فريضة، فالتعمق في دقائق الحساب، وحقائق الطب، وغير ذلك مما يستغنى عنه»، فهي علوم ترف من زاويـة

وعلوم مهددة للدين من جهة أخرى -على الأقل كما بدت في ذلك العصر- ولكن نظراً لوجود تلك العلاقة التي تعلي من شأن العلم والاستمتاع به قامت تلك البحوث في فراغ مشاريعي، أو يمكن القول: في ظل تصور بسيط لما يمكن أن تخدم به الدولة.

ولم تكن أوروبا أسعد حالاً من هذه الزاوية، فإذا تجاوزنا مرحلة اليونان ونظرنا لتشكلات العلم في أوروبا القرون الوسطى من خلال قصة أحد أعلام الحضارة الأوربية «روجر بيكون» (١٢١٤-١٢٩٤م) سنجد صورة الإنسان المولع بالعلم من حيث هو علم، فقد تأثر بالخازن وابن سينا، ورغم دراسته للاهوت في بريطانيا وحصوله على الدكتوراه فيه، فقد كانت محاضراته في التربية، وقد عارض أساليب التربية الموروثة ووضع موسوعة البحث العلمي (ابوس ماجوس) وفيها طريقة البحث العلمي (اختبر ثم استنتج)، اتهم بالهرطقة ورحل إلى فرنسا ليسجن في أحد الأديرة لمدة عشر سنين، وتم تحريم كتبه ليظل في السجن عشر سنين، وليطلق سراحه لمدة لم تطل، ويعاد بعدها إلى السجن لمدة أربع عشرة سنة، وقد أقام معملاً للتجارب أطلق عليه العوام معمل الشيطان، لاعتقادهم أن ما يقوم به من تجارب نوع من السحر.

والقصة مكررة، فهناك خوف على الدين والعقيدة، وهناك جهل بقيمة العلم في التقدم من قبل الدولة والمجتمع، وهناك علاقة جيدة بالعلم عند بعض الأفراد ساعدت على النبوغ الفردي... وهكذا عندما يُفتقد مشروع الدولة تبرز بعض المواهب الفردية (رغماً عن الوضع السائد) التي يفشل المجتمع في استثمارها، وقد تذهب جهودها إلى حضارة أخرى ومجتمعات بحاجة إليها، وهو ما يفسر هجرة العقول من الوطن العربي والإسلامي.

وللاقتراب من واقع الوطن العربي كما يشرحه د. علي الشهري[1] لننظر إلى الأرقام التي يوردها، حيث يقول: «ففي مجال هجرة العقول فإن أكبر دولة عربية سكاناً ومكانة

(١) www.alriyadh.com/2007/08/01/article269556.html

علمية تمثل مقدمة نــزيف العقل العربي، حيث إن ٧٥% من علماء الطبيعة فيها و ٥٠% من المهندسين قد انضموا إلى قافلة المهاجرين إلى المجتمعات الغربية، التي تحتضن العلمــاء والمبدعين، وتوفر لهم المناخ العلمي المناسب وكل احتياجاتهم، ولذلك لا غرابة أنه في عام ١٩٨٠م هاجر نصف الحاصلين على الدكتوراه، وفي الوقت نفسه لايعــود ٧٠% مــن المبتعثين إلى بلدانهم بعد انتهاء الدراسة، وتلك معضلة أخرى».

وجود مشروع الدولة مع قصور التحديث العلمي:

ومعظم نهضات أو مشاريع نهضات مجتمعات العالم الثالث لم تبدأ مــن تعلــيم متطور، بالمعنى الغربي؛ بل بدأت بنظم تعليم قديمة نسبياً مثل الصين والعراق وإيــران وكوريا الشمالية والهند، في كل هذه التجارب كانت العلوم تفتح أبوابها للقــادمين الجدد رغم قصور الأدوات، فرأينا في المشروع العراقي تقدماً مذهلاً في فترة قصيرة، وقل ذلك عن المشروع الإيراني المعاصر، حيث تواصلت عملية البحث العلمي وفتح مغلقاته، وربما يعزى ذلك لآلية الاحتشاد وضــم الطاقــات النوعيــة إلى بعــضها واستقطاب الطاقات الخارجية، ولكن من الواضح أن توجيه عملية التعليم عبر وجود المشروع الحاكم والناظم للمخرجات يسارع من تطوير هذه المخرجات عبر آليات بديلة تتجاوز النظام التعليمي ذاته.

وجود مشروع للدولة مع التحديث المستمر:

وهنا تتكامل دائرة الفعل، حيث يوجد المشروع الناظم، ويوجد التعلــيم الحــديث، الذي يتم تحديثه بشكل تنافسي لا يهدأ، كما هو الحادث في الغرب اليوم، وكمــا هــو حادث في بعض دول النمور الآسيوية اليوم.

قصور مشروع الدولة مع وجود فكرة التحديث:

وهذا أقرب النماذج لما نشاهده في أغلب بقاع الوطن العربي، حيث تفتقد الدولة المشروع الحقيقي للتنمية، بمعنى وجود ثنائية العمران ورعاية متطلبات الأمن القومي الذاتي. ويصبح مفهوم العمران ببساطة بنية تحتية جيدة وتعليماً جيداً ولكن مع بعد عن العلوم النوعية (علوم القوة في الفيزياء والكيمياء والرياضيات) إلا بمعنى وجود الخريجين من هذه الأقسام، الذين ربما كان تأهيلهم على أعلى المستويات ولكن توظيف هذه الخبرات غير متوفر، فتوضع في طرق بديلة وربما كانت بعيدة جداً عن تخصصاتها، وهو نزيف مقابل للهجرة في النموذج السابق.

السيناريو المحتمل في المنطقة الإسلامية:

لو نظرنا إلى مشروع محمد علي باشا، أو مشروع العراق قبل الغزو، أو مشروع إيران حالياً، أو المشروع التركي أو المشروع الماليزي سنجد الحلقة الأولى هي وجود فكرة المشروع، والحلقة الثانية هي إطلاقه لعالم الواقع، والحلقة الثالثة عندما يبدأ في تحقيق نتائج، والحلقة الرابعة وهي الأخطر وهي مرحلة استشعار القوى الدولية بجدية المشروع. وعندها تبدأ المرحلة الحقيقية لاختبار حكمة القيادة وقدرتها على الاستمرار وعدم تعريض المشروع لانتكاسة، وهي مسألة تحتاج إلى عقول جبارة وإرادة فولاذية واعتماد على آلية تُشرك الجماهير في القرار وتمنع النزق السياسي من أن يدمر كل المكتسبات، وذلك ما فشل فيه مشروع محمد علي ومشروع العراق السابق، بل ومشروع ألمانيا النازية والاتحاد السوفياتي السابق، والتاريخ عبر، كما يقال.

أما الوضع العربي العام العربي فإلى الآن تبدو الدولة العربية الحديثة مفتقدة لبوصلة الإصلاح الحقيقي في مجملها. وفي بعض الأحيان تبدو فاقدة للإرادة السياسية والتضحية من أجل التقدم، وبالتالي يكون الوضع التعليمي هو الأسهل في مجال الانتقاد.

الفصل الرابع

العبور من زاوية التعليم

العبور إلى طريق النهضة والتنمية من زاوية التربية والثقافة، من أين نبدأ وكيف نتقدم نحو التنمية الحقيقية؟ ليس هناك خلطة سحرية، فهي وصفة مجربة: وجود العلاقة الصحيحة بالعلم، ونقصد بها منظومة تبدأ من تجانس الخطاب الموجه للنشء حول أهمية العلم وارتباط علوم الكون بحماية الدين، وأهمية العمق العلمي ودوره في انتشال الأمة من محنتها، وبالتالي كلما قل الخطاب التشكيكي في دور العلوم الكونية - باعتبار الخطاب التشكيكي يُعد واحداً من أهم معاول هدم مشروع التنمية والتقدم- كلما ازدادت فرص مشروع التربية والتعليم في بلوغ غاياته.

إن حجم الشحن الديني في التعبديات عال على منابر الخطاب الإسلامي، ولا يقابله بالقوة نفسها خطاب الدعوة لعلوم حماية واقع المسلمين، هذا الواقع الذي أصبح -صواباً أم خطأً- حجة على الإسلام كدين حضارة وتقدم ورقي. والذي حدا بأحد الفضلاء أن يقول ساخراً: «الحمد لله الذي جعل الإسلام يتقدم رغم جهود المسلمين!»، وكأن واقع المسلمين اليوم، بما يزخر به من قصور، صادر عن دين الله!؟

ثم يأتي دور الأسرة في رعاية أبنائها من الناحية الدينية، ومن ناحية العلوم الكونية؛ لقد رأينا أمهات يحرصن على أن يحفظ أبناؤهن القرآن ولكنهن لا يعبأن بعلاقة أبنائهن وبناقمن بالعلوم الكونية، و لم يعلمن أن الدائرتين تتكاملان، فلا كرامة لدين وأمة مستضعفة، فكرامة أي دين بقوة الأمة التي تحمله، تلك هي حقائق الواقع الذي تصنعه القوة ويغفل عنه الحالمون.

ثم لابد من وجود مشروع الدولة الحقيقي؛ هو المقدمة الأساسية لتطوير التعليم (باعتبار أن دور الدولة اليوم أصبح حاسماً في نجاح العملية التعليمية). إن الدول التي لا تريد من التعليم إلا أن يوفر لها عمالة تحسن القراءة والكتابة تختلف عن الأمم التي تريد أن تدخل سباق الحضارة العالمية. واحتشاد الدولة لمشروع حقيقي للنهضة له مؤشراته، ففي حوار تلفزيوني سألت المذيعةُ عالمَ الصواريخ العربي المهاجر عن سبب إشرافه على تطوير برنامج الصواريخ في بلد المهجر وعدم عودته لبلده الأصلي؟ فأجابها: إذا عدت فأقصى ما سيطلب مني أن أدرس الفيزياء لطلاب الثانوية، وربما أحتاج لإعطاء دروس خصوصية لتغطية متطلبات الحياة، فأين هو المشروع، الذي تعتقدين أنني يمكن أن أسهم فيه؟

فوجود المشروع يوفر لقطاع التعليم البوصلة والاتجاه والمؤشرات الضرورية، التي توفر التغذية الراجعة للعملية التعليمية لتواصل التحسين حتى تواكب متطلبات المشروع، وكلما كبر حجم المشروع وازدادت طموحاته كلما كان الإنفاق على التعليم وعلى الباحثين والبحوث أكبر، وكلما توفرت فرص أكبر للمخرجات النوعية أن تجد ذاتها وتلبي طموحاتها.

ووجود المشروع سيوفر أيضاً للقطاعات المساندة من المنابر الإعلامية والأنشطة الترفيهية أن تصب في الاتجاه ذاته وتخدم الأهداف نفسها. إن بعض المجتمعات تعتقد أنها ما دامت قادرة على شراء منتجاتها من الخارج بكلفة أقل فذلك يغنيها عن تنمية قدراتها الذاتية. وليس هناك وهم أكبر من هذا الوهم في عالم معرَّض للحروب والنزاعات باستمرار؛ إن الأمم التي لا تتولى زمام أمرها قد تواجه مصيرها باستيلاء غيرها عليها في غمضة عين، والأمثلة حاضرة، من فلسطين إلى العراق إلى أفغانستان، لهذه التهديدات والإملاءات المتوالية على أمتنا في كل منعطف، وفي هذا الوزن الخفيف السياسي في

المعادلة الدولية، حيث تدار الحروب على أرضنا ولا نستشار فيها، وتتحرك على أرضنا القوات، شئنا أم أبينا. وإن احتاج الأمر حظر علينا الطيران على أراضينا، كما حدث في العراق سابقاً. إن الحقوق تنتزع انتزاعاً، والسياسة الدولية ليست مؤسسة لرعاية الأيتام. إن القوة أساس الاحترام، والأمم التي تعيش على ما يزرع ويصنع غيرها ليس لها مكان على موائد القوة، بل تصطف لتأكل الفتات، إن وجد، والتعليم الفعال هو الحلقة الأقوى في سلسلة صناعة القدرة والاستغناء عن (الآخر).

ثم يأتي دور التربية والثقافة؛ ولو نظرنا إلى المنظومة التربوية من الفلسفة، إلى الأهداف، إلى السياسات، إلى التمويل، إلى البنية الأساسية، إلى مضامين التعليم، إلى صيغ التعليم، إلى آليات الجودة النوعية في الإشراف والتقويم والأساليب والأنشطة، والتوجيه، والتدريب التربوي، والتدريب الإداري، والتدريب التحويلي، والخدمات التعليمية، والتشريعات التربوية، ومعايير الجودة، لوجدنا المدرسة العربية تعاني نواقص كثيرة، وليس المقام مقام استعراض لأوجه القصور في ذلك كله، ولكن لفائدة البحث، سنركز على بعض القضايا الأهم:

أولاً: ارتباط العلم بالواقع:

إن العلم ما لم يرتبط بالواقع العملي ويجيب على تحدياته فلن ينتج لنا ما نتمناه من نهضة علمية، وبنظرة واحدة مثلاً للطالب في بعض البلاد في كلية الهندسة قسم الإلكترونيات، مثلاً، مع زميله الطالب العربي يمكن أن نكتشف المفارقة والخلل. ففي بعض البلاد يمر الطالب بالسنة الأولى التأسيسية في الهندسة الإلكترونية، ثم ينتقل بعدها إلى المصانع ليعايش المهندسين على أرض الواقع، حيث تحسب له خبراته، ويقوم من خلال نظام إشراف دقيق يستمر طوال سنواته الباقية في الجامعة، حتى إذا عاد للعلم النظري علم ارتباطه بمشاكل الواقع، وأصبح أداة لحل إشكاليات هذا

الواقع، بينما يعيش زميله الطالب في الجامعات العربية مفصولاً عن قضايا الواقع حتى لحظة تخرجه، إلا من مظهر شكلي بأن يستحضر شهادة من أحد المصانع بأنه عمل فيه في فترة الصيف، وحيث يعرف الجميع كيف يتم التحصل على مثل هذه الشهادات دون دخول المصنع أصلاً، وفي حال دخوله كيف يتم التعاطي مع هذه الكوادر بالإهمال. والنتيجة أن الأول سيكون قد رأى ولمس واحتك وعالج قضايا الواقع على الأقل متقدماً بمدة خمس سنوات عن نظيره العربي في التخصص نفسه، ليس ذلك وحده، فهذا الطالب ستساعده خبراته العملية على استيعاب الأمور النظرية، ممتلكاً لأعظم الفرص ليعرف مناطق التركيز والأهمية بسبب معايشته للواقع الصناعي، وهو حين يستلم عمله الرسمي سيجد قدميه على الأرض بينما يظل زميله العربي يتلمس طريقه ويحبو، وربما استطاع الوقوف أو ظل يحبو.

وليس ارتباط العلوم بالجانب العملي مقصوراً على المرحلة الجامعية؛ بل هو نشاط يبدأ مع الطفل من صغره، حيث يتعلم بالمحسوس وبالعمل بيديه بدل التلقين والكتاب، لقد رأينا طلاب المدارس الابتدائية في بريطانيا يحملون أدوات القياس ليقيسوا أحجام غرف الفصول ويقيسوا ما حولهم، ورأينا مشاريع عملية للأطفال لتقدير كمية المياه المهدرة من الحنفيات غير المحكمة، ثم اقتراح حلول عملية لعلاج هذه المشكلة، كل ذلك يتم في المدرسة الابتدائية.

إن المتعة الحقيقية هي في تعلم البسائط ابتداءً، وإن العلم ليس تعذيباً للطالب، بل هو صديق رحلة العمر، وهو أداة تنفعه في حياته كلها، وليس حشواً يتخلص منه على أوراق الامتحان. ولن يحدث ذلك إلا إذا تم إصلاح فلسفة النظام التعليمي وانتقل الموضوع من الكم إلى الكيف، وتخلصنا من كل الأعذار التي تحول دون ذلك.

ثانياً: استخدام المهارات العقلية العليا:

لا يزال المطلوب من الطالب العربي، في الغالب، مستوى الحفظ والتذكر، حتى على مستوى الرياضيات، اسأل الطالب المتفوق في الجامعة في مادة الرياضيات، مثلاً، لماذا نحتاج الجذور الرياضية، ما هو «الجيب Sin» و«جيب التمام Cos» في الـدوال المثلثية ولماذا نستخدمهما؟ وستـكون الإجـابة صادمة، نحن نستخدمها وحسب. قل ذلك عن الكيميـاء والفيزياء وحتى العـلوم الإنسانية كالتاريخ والاجتمـاع.. إن المطلوب إجابة نموذجية لو خرم منها الطالب حرفاً لكان في عـداد المقـصرين، وحتى حين يتم التطوير ويطلب من الطالب مؤشرات الاستيعاب أو القـدرة علـى تطبيق المعرفة على مواقف جديدة أو التحليل وإعادة تنظيم المادة أو القيام بالتركيب لبناء نمط جديد أو التقويم فإن ذلك لا يكون الأصل، بل هو قيمة مضافة كما يرش الملح على الطعام لتحسينه، ولذلك لا يمنح الطالب الوقت الكافي لإتقان أي من هذه الملكات، ناهيك أن تصبح عنده سليقة وفعلاً عادياً، ذلك أن الأستاذ مطارد بالوقت على حساب صقل العقول وتكوينها، والطالب والأستاذ ضحية فلسفة التعليم المتبناة، وانظر إلى بعض المجتمعات العربية حيث تعتبر عملية حشو ذهن الطالب بالعلم هـي الأهم، وقد حدثني أحد الآباء قائلاً: «أنا وزوجتي نعمل ورديتين على الأبناء بعـد عودتهم من المدرسة، فأبدأ بالتسميع لهم بعد الغداء بساعة واستمر معهم إلى المغرب ثم تتولاهم أمهم إلى وقت العشاء...حتى حفظنا أنا وأم الأولاد المادة!».

ونحن نحتاج لكي نتقدم أن يكون شعارنا: «صقل الرؤوس لا حـشو الـرؤوس». وانظر إلى فلسفة التعليم في اليابان مثلاً[١] وهي تقوم على أربعة محاور (٢٠٠١م):

(١) انظر عبد العزيز الحر،التربية والتنمية والنهضة، ص١٢٥.

١- مرحلة التعليم والقراءة والمعارف العامة وتمثلها مرحلتا رياض الأطفال والابتدائية (٩سنوات).

٢- مرحلة التحليل والتفكير والاستقصاء والاستنباط وتـشمل الدراسـة المراحـل المتوسطة والثانوية (٦ سنوات).

٣- مرحلة إطلاق حرية التفكير وصقل المهارات والقدرات والإبداع وتبـدأ عنـد الالتحاق بالجامعة (٤-٦ سنوات).

٤- التربية الأخلاقية، فمنذ ولادة الطفل وهو يستقي التعـاليم والمبـادئ ذات القيم الرفيعة.

فالطالب في المرحلة الإعدادية يصبح قادراً على الفكر التجريدي، وبالتـالي جـاهزاً لاستخدام مهاراته العليا، وهو مع العلم يحتاج البعد الأخلاقي القيمي المناسب. إنها معادلة مهمة في صناعة العقول المعدة جيداً وليس الرؤوس المحشوة جيداً.

ثالثاً: المعلم هو جوهر العملية التعليمية:

تعاني فئة المعلمين في الغالب من الفاقة والعوز، مما جعل ظاهرة الدروس الخـصوصية تستشري وتعد كنظام بديل لتعويض قصور المرتبات وفرص الحياة الكريمـة للمـدرس. والسؤال: أية علاقة بالعلم والتعلم تحدث في هذا النسق والنوع من العلاقات؟ كيف ينظر الطالب إلى المعلم وكيف ينظر المعلم إلى الطالب؟ فالمدرسة تصبح سوقاً لاصطياد الزبائن، والمدرس تاجراً يعرض سلعته لمن يدفع أكثر، والطالب ميسور الحال يـصبح هـو سـيد الموقف؛ وفي علاقة السوق لا يصبح الاحترام شرطاً لا للسلعة ولا للبائع بل المهم حدوث الصفقة. وفي مثل هذه البيئات يفقد العلم قيمته، وفي مثل هذه البيئات تكتشف الطـرق المختصرة المؤدية إلى النجاح، ويقتل العلم ويصبح العلم في حد ذاته ليس مطلباً بل النجاح كيفما اتفق. إن الارتقاء بالعملية التعليمية لا يمكن أن يتم في ضوء هذا الوضـع. فبـدون

استعادة كرامة المدرس والعملية التعليمية من خلال الإنفاق على المعلمين بشكل يضمن لهم كرامتهم وآدميتهم، وبدون إعطائهم الأولوية في التدريب والتطوير باعتبارهم علماء يعدون علماء لن ينجح مشروع التنمية الحقيقية.

رابعاً: يجب أن يعاد للعلوم الإنسانية أهميتها:

نحن في مجتمعات تتأثر بالخارج بشكل ضخم، ومادام الواقع الخارجي الضاغط يبدو عالماً مادياً تلعب فيه الآلة الدور الظاهر، فيخيل لغير المتأمل أنها تحتل الأولوية، لكن من يقف خلف هذه الآلة؟ إنه الدين والفلسفة والسياسة والاقتصاد والاجتماع وعلم النفس والإدارة. إن العلوم التطبيقية تعطي القوة والذراع ولكنها تتحرك في ظل فلسفة ورؤية صنعتها المراكز الاستراتيجية ودوائر البحوث في العلوم الإنسانية، فهي التي تعطي الاتجاه والهدف وتحدد البوصلة وتعطي البصيرة.

لم تكن نهضة الغرب في جوهرها نهضة في الآلة، بل عبرت عنها ثورات للتجديد السياسي والديني والفلسفي والاقتصادي، وعلماء فحول في مجال التربية والمناهج وإصلاح العقول، وحين يتوجه إلى هذه المجالات الخاملون من ذوي الهمم الضعيفة وممن لم يحالفهم الحظ في الدراسة؛ نكون قد وضعنا العربة أمام الحصان. إن أمة لا تهتم بمنظومتها القيمية، ولا تهتم بنمط حياتها المتفرد، لا تستحق الحياة. والعلوم الإنسانية هي حامية الهوية، وهي عقل المجتمع وصوته، وبدون النجاح فيها تدور العملية العلمية في فراغ مشروعي. إن الأمم حديثة التكوين مثل أمريكا تتحدث عن منظومتها القيمية ونمط عيشها وتعتبر أن تلك أول أولويات الدولة قبل الاقتصاد والصناعة، فما بالك بالأمم العريقة التي تمتد جذورها عبر التاريخ؟!

نحن نحتاج النابهين من أبنائنا ليتخصصوا في الشريعة والفلسفة والتاريخ والسياسة والاقتصاد والاجتماع ليكون لحضارتنا قولها في مصير البشرية من خلال منهجها الرباني.

المراجع

– د. إبراهيم أحمد العدوي، نهر التاريخ الإسلامي: منابعه العليا وفروعه العظمى، دار الفكر العربي، القاهرة.

– أحمد أمين، زعماء الإصلاح في العصر الحديث، دار الكتاب العربي، بيروت.

– د. أحمد عبد الرازق أحمد (١٩٩١م) الحضارة الإسلامية في العصور الوسطى، دار الفكر العربي، القاهرة.

– د. جمال محمد محمد الهنيدي (٢٠٠٠م) تربية علماء الطبيعيات والكونيات المسلمين في القرون الخمسة الأولى من الهجرة، دار الوفاء، المنصورة.

– د. عبد العزيز الحر (٢٠٠٣م) التربية والتنمية والنهضة، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت.

– د. عمر فروخ، د. ماهر عبد القادر، د. حسان حلاق (١٩٩٠م) تاريخ العلوم عند العرب، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت.

د. فريد أنطونيوس (٢٠٠١م)، شبابنا، موسوعة لاروس، تاريخ العالم، عويدات للنشر والطباعة، بيروت.

– مصطفى فتحي (٢٠٠١م)، موسوعة أعلام الحضارة الإسلامية، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان.

البعد الثقافي لإشكالية التنمية

الدكتور نعمان عبد الرزاق السامرائي (*)

> من يتصور أنه قادر بأمر من (فوق) أو بخطبة أو كتاب، أن يحدث التغيير فعليه أن يتذكر جيداً (معاناة) رسل الله، عليهم السلام، وهم أفضل البشر المؤيدون من السماء، ومع ذلك كافحوا وجادلوا وقاتلوا حتى قتل بعضهم، مع عظيم المشاريع التي حملوها للعالم.

كل مجتمع وكل دولة تتطلع إلى التنمية، والناس عادة لا يختلفون كثيراً حول (الأهداف) الكبيرة، لكنهم يختلفون حول (الوسائل) هل توصل إلى الأهداف أم لا؟ ومقولة: إن (الشيطان) يتدخل في التفاصيل صحيحة، فكلما كثرت التفاصيل وتعددت كثر الخلاف حولها وتعدد.

وبالمثل فإذا كانت (الوسائل) مبهمة أو غامضة فالخلافات تنشب في المستقبل القريب أو البعيد.

(*) باحث أكاديمي.. (المملكة العربية السعودية).

في عالمنا الإسلامي جاء الإسلام فوحَّد عرب الجزيرة، الذين لم يجمعهم دين، ولا تسيطر عليهم دولة فوحدهم، وأقام لهم دولة قوية فتية، ودفعهم لإقامة حضارة، كان مواطنوها الأول في العالم، ثقافة وتحضراً وانضباطاً، وكانت مدارسهم ومدنهم الأولى في العالم.

وبعد قرون (بدأ العد التنازلي) فتحولت الأمة إلى جماعات متناحرة متقاتلة، والدولة الواحدة إلى إمارات متصارعة، وتوقفت التنمية، وتحجرت الحركة العلمية، سقطت الأندلس على أيدي برابرة الأسبان، وسقطت بغداد على أيدي التتار، ورُميت الكتب والمراجع في نهر دجلة حتى تغير لون الماء.

وجاءت موجات من البرابرة يجتاحون بلادنا باسم (الصليب)، وضعوا السيف في رقاب الناس، ونشروا الخوف والخراب والذعر، فتوقفت التنمية وأقفرت البلاد، وقمنا بعد قرن من طردهم والتخلص من شرورهم، لكن أحفادهم من (عتاة المستعمرين) فاجأونا وكل العالم بالاجتياح، فقتلوا وسلبوا، واستعمروا كافة القارات، وبعد جهاد وجلاد ودماء ودمار، خرجوا من الباب ليعودوا من الشباك.. حاولوا ومازالوا أن يفرضوا علينا رؤاهم وقيمهم وثقافتهم وأنماط الإدارة والتنمية، وتحركنا بين راغب ومكره في متابعتهم وتقليدهم، وحسبنا أن ذلك سيجعلنا نتقدم ونتخلص من التخلف، ولكن العجب أن الغرب الذي كان يسجل النجاح تلو النجاح، ويكون نصيبنا الفشل فوق الفشل، وهناك أسباب داخلية وأخرى خارجية، وهناك قضية لا بد من معرفتها، فليس كل مشروع ناجح في قُطْر يمكن نقله حرفياً إلى قُطْر آخر، فالبشر يختلفون، وما يصلح لقوم قد لا يصلح لغيرهم، والتنمية بل النهضة لا تكون بقرار سياسي من أعلى، ولا تحصل إلا بإيمان وعمل، من الحاكم والمحكوم، وقديماً قال الشاعر:

أتمنى أن أراه حلماً   والتمني رأس مال المفلس

ويقول آخر:

ما أحسن الدين والدنيا إذا اجتمعا وأقبح الكفر والإفلاس بالرجل

وإذا كان – من نكد الدنيا – أن ناساً يعشقون (الكفر)، فلا أحسب عاقلاً يعشق (الإفلاس)، وإن وجد فلا بد من خلل في رأسه.

التنمية مطلوبة على كل المستويات، فإذا أريد لها النجاح فلا بد أن تكون متوائمة ومتلائمة مع ثقافة وقيم الأمة، ولا تكون غريبة ولا مفروضة فرضاً، فالإنسان الذي كرمه خالقه وجعل له عقلاً وإرادة، فمن الصعوبة بمكان أن (يُحمل قسراً)، من هنا نفهم جيداً قول الحق ﴿لَآ إِكۡرَاهَ فِي ٱلدِّينِۖ﴾ (البقرة:٢٥٦).

والطغاة الذين آمنوا بجدوى الإكراه سقطوا الواحد تلو الآخر، وفشلوا في تحقيق مشروعهم، ولعل آخر الإمبراطوريات سقوطاً (الاتحاد السوفيتي) الذي سقط دون أن تطلق عليه (رصاصة).

بإمكان الطفل أن يقود قطيعاً من الجمال أو البقر، لكن قيادة البشر صعبة، وحملهم على التغيير صعب، ومن يتصور أنه قادر بأمر من (فوق) أو بخطبة أو كتاب، فعليه أن يتذكر جيداً (معاناة) رسل الله، عليهم السلام، وهم أفضل البشر المؤيدون من السماء، ومع ذلك كافحوا وجادلوا وقاتلوا حتى قتل بعضهم، مع عظيم المشاريع التي حملوها للعالم، إن نقل (الجبال) أسهل من إقناع البشر وحملهم على فعل أمر لا يعتقدون (سلامته).

- مشروع كبير لزراعة «عباد الشمس»:

أحد الوزراء العرب ذهب في زيارة لدول أوروبا الشرقية، زار مزارع واسعة «لعباد الشمس» وأُعجب غاية الإعجاب، فقرر نقل التجربة للعراق، أمر بشراء عشرين طناً من البذور وزرعها في العراق، وفوجئ بالأمراض تضرب النبات والمحصول السيئ جداً، فثار

– وهو وزير في حـــكم ثوري– وجمـــع موظفيه يخطب فيهم فكان (خَطْباً لا خطيبـــاً) ومما قال: إنكم تعادون المشروع، وتريدون إفشاله، وأنتم أعداء الثورة وسوف أســـوقكم بهذه التهمة، وفاجأت خطبته (المتلرية) الموظفين المساكين، وعقدت ألسنتهم، لكن واحداً وقف ليقول: إن زراعة «عباد الشمس» في شرق أوروبا حيث تهب درجات الحرارة تحت الصفر شتاء، وتهطل الأمطار بغزارة صيفاً، والأملاح شبه معدومة في الأرض، لهذا تنجح زراعة «عباد الشمس» هناك، ولا تنجح عندنا، وضرب مثلاً بـــ(النخل) فهو يزهـــر في درجة حرارة ما بين (٢٠–٢٥) درجة، لكنه ينضـــج في درجـــة حرارة (٤٥) فـــأكثر، فلو نقلنا النخل إلى أوروبا أو سيبيريا فلن ينضج.. «عباد الشمس» يشكل أنموذجاً للنقل غير الموفق، وكم من (عباد) نقلناه وفشلنا وفشل، لأن النقل يتطلب شروطاً لم تتـــوفر، و(التنمية) خير تجربة، فكل العالم ينقل تجربة (الغرب) في التنمية، والسؤال : هـــل نجـــح (الكُل) في العملية؟

لقد قمنا بنقل الكثير من لدى الغرب، فمنذ أواخر العهد (العثماني) قمنـــا بتقليـــد الغرب، ابتداءً من الدولة القومية وفق النمط الغربي سياسياً وإداريـــاً، أقمنـــا المـــدارس والجامعات وفق المنهج الغربي، أقمنا المصارف والبنوك والنشاط الاقتصادي وفق النموذج الغربي، ومع كل ذلك حق علينا قول الشاعر: بكل تداوينا فلم يشف ما بنا

فلماذا هذا الفشل الكبير؟

أسارع: هذا (الطرح) ليس رفعاً للرايات (السود) ولا إدارة (الظهر) لما جـــاء مـــن الغرب، ولكنه الواقع المحزن والذي سجلته أقلام – غير متهمة– جلها تتلمذ على الغرب، وبعضها يمارس التعليم هناك، والكثير منها ليس أصولياً ولا متطرفاً، وسأعتمد على مثـــل هذه الشهادات، التي يصعب الطعن فيها وفي أصحابها.

- د. برهان غليون: يتساءل:

د. برهان غليون، سوري الأصل، فرنسي الجنسية، أستاذ في جامعة السوربون، يتساءل: نحن قلدنا الغرب، من الدولة القومية إلى الأيديولوجيات والأفكار، ومع ذلك فالنتائج بعيدة كل البعد عن نتيجة الغرب؟

يقول د.غليون: الدولة القومية الحديثة، التي تطبق نفس الصيغ الإدارية والقانونية، وتستلهم نفس القيم القومية والعقلانية والبيروقراطية، السارية في الغرب، ومع ذلك لم تنتج (لحمة) وطنية، ولا (إرادة) قومية، ولا حريات مدنية أو سياسية، كان من المنتظر أن تنتجها، لكنها سرعان ما تحولت إلى (سلطة قهرية) بل قوة (غاشمة عدوانية)، كذلك فإن (القيم) والعقائد الحديثة مثل: الليبرالية والماركسية والوجودية والمثالية وغيرها، التي حلت محل القيم التقليدية، أو دفعتها إلى الخلف، هذه لم تنجب مواقف أو سلوكاً أو تواصلاً، فردياً أو اجتماعياً، ثقافياً أو سياسياً، يختلف عما كانت تؤسس له القيم (التقليدية)، في أكثر صورها تأخراً، كالقبلية والعشائرية والطائفية...[١].

أسئلة منطقية تتطلب الإجابة، نجاح للأصل وفشل للمقلد، فلماذا؟ هل الإشكالية في عملية (النقل) لأنها تقطع (المنقول) عن أصله وبيئته، والبشر الذين وضع لهم، أم الإشكالية والعيب في القيم لدى المنقول إليهم، وفي سوء التطبيق؟

- أسئلة جديدة:

د. غليون في جل كتبه وأولها (اغتيال العقل ونقد السياسة: الدولة والدين) يطرح أسئلة كثيرة ويجيب عنها، والأسئلة الجيدة في ذاتها نوع من الطرح.

يتساءل غليون: هل استطاعت النظم الاجتماعية أن تستوعب نظام الدولة (الحديثة القومية)، بحيث تستخدمه لتعميق لحمتها الوطنية وزيادة قوتها السياسية، وتحرير مبادرات

---

(١) اغتيال العقل، ط٦، ص ٢٠٢.

أعضائها وحركتهم الحرة، وإطلاق طاقاتهم المادية والفكرية، أم إنها تسلطت على الجماعة فأعادت (تمزيقها) بما يخدم زيادة دورهـــا ومكانتها، وقد وحـــدت نفســـها مع فئات أو طبقات أو عشائر أو طوائف محلية، حتى صارت عبئاً على الجماعة، وســـبباً لازديـــاد (استلابها) وتبعيتها وعبوديتها... [1] أهـ

كان البشر قديماً تبهرهم المعجزات، ويفعل فيهم السحر الأفاعيـــل، ويلاحـــظ أن الأديان (قديماً) أكثرت من ذكر (المعجزات)، وفي الحوار بين موســـى، عليـــه الـــسلام، وفرعون كانت الكلمة للسحر والسحرة، حتى قـــال تعـــالى: ﴿سَحَرُوٓاْ أَعۡيُنَ ٱلنَّاسِ وَٱسۡتَرۡهَبُوهُمۡ وَجَآءُو بِسِحۡرٍ عَظِيمٍ﴾ (الأعراف:١١٦)، إلا أن تقـــدم البـــشر جعلـــهم يبتعدون عن ذلك، وكأنهم اتخذوا من (العلم) وما ينتجه (سحراً جديداً)، وقد ساد اعتقاد في القرن (١٩) وما بعده، أن لا سر في الكون، لأن العلم حل كافة (الطلاسم)، ولـــذا فكل قضية لا يحلها العلم فهي قضية (زائفة).. العرب في العـــصر الحـــديث (بهـــرتهم) المنجزات العلمية، ولما لم يحصلوا على (العلم) المطلوب راحوا يبحثون عن سبب (الفشل) فوجدوه في (التراث) فإذا جرى التخلص منه (تقدموا) (!)

د. برهان غليون يحلل هذه (الإشكالية) فيقول: إن الجماعات -بحـــسب عطالتـــها وجمودها- يكون ولعها بالخوارق والمعجزات، وقد نظر الوعي العربي إلى العلم والتقنيـــة فوجد فيها السحر الشافي لكل الأدواء، وزاد من قوة هذا (التصور) تواتر الاختراعـــات العلمية والإلكترونية والفضائية، التي توحي بإمكانية الحصول على (كل شيء)، دون جهد سوى (الضغط) على الأزرار، وعندما لم يتحقق شيء وبقي العالم العربي (كما هو)، رغم زيادة المدارس والعلماء، لم يجد الوعي (الحديث) تفسيراً لهذا القـــصور إلا في (التـــراث) فصار الاعتقاد بأنه هو القيد الذي يحرم الوعي من الانطلاق نحو العصرية، وغلق أبـــواب

---

(١) اغتيال العقل، ص ٥٣.

الجنة، فصارت النهضة، (ثورة) على التراث، وأصبح (إقصاء التراث) من التاريخ وإبعاده، أساس التقدم وشرطه معاً، وهذا الإقصاء هو الذي أخذ اسم (الحداثة) وهي التي حلت محل النهضة، فقد كانت النهضة تعني استيعاب الحضارة، ضمن التراث، أما (الحداثة) فتفترض أن هذه الذات تخفي خطر الخصوصية (المبعدة) عن الحضارة، والمبررة للحفاظ على التقاليد.

إن (الحداثة) ليست مشروعاً للحفاظ على التقاليد، ولا مشروعاً للنهضة، وإنما هي (سياسة وممارسة يومية) هي تغيير في كل الاتجاهات للواقع والفكر العربي، إنها اندراج دون أوهام في (العالمية)، والحضارة المادية وأولويتها، وهي إنهاء للخصوصية والتراث..[1] أهـ

فشل يعقبه فشل، والنجاح يأتي بنجاح، والإنسان يتهرب من الفشل ويحاول دوماً البحث عمن يحمله، من ينجح ويتقدم يقول: خططت وسهرت حتى نجحت، فإن فشل بسبب كسله وقلة معرفته قال: ذلك قدري...

إن اختراع الأعداء لا يصعب على أحد، وكباش التضحيات جاهزة ومن أعوزه شيء وكان (حاكماً فاشلاً) رمى الفشل على من حوله، وهكذا تضيع المسؤولية ويتكرر الخطأ، ولا من مستفيد، نخرج من حفرة لنسقط في بئر، وتتوالى الهزائم حتى شبعنا، فإلى متى يستمر هذا الوضع؟

- أسباب أخرى:

تعددت الأسباب والموت واحد، مازلنا نبحث في أسباب الفشل خصوصاً إذا علمنا أن (الحداثة) مثلاً تبناها حكام أقوياء، وكان المدد كبيراً من وراء البحار، ومع ذلك فالفشل كبير، فلماذا؟ د.غليون يقول: ما سبب فشل (الحداثة) بعد أن تولتها دول وحكام

---

(١) اغتيال العقل، ص ٥٣.

أقوياء، ماذا حصل بين الأمس واليوم، حتى انقلب مجرى التاريخ، فغيرت العقول (إلهامها) وبدأ العرب رحلة (النكوص) - كما يسميها الحداثيون- أو رحلة اكتشاف الذات والصحوة الإسلامية - عند غيرهم- لماذا أخفق النظام الاجتماعي؟ ولماذا فشل المجتمع في استيعاب هذه (الحداثة) وما أدخلته من نظم وأفكار، وفي السيطرة عليها والتحكم بها؟ لماذا فقد المجتمع توازنه النفسي والعقلي والمادي نتيجة لذلك؟ وأخيراً: كيف حصل كل ذلك؟ والأهم: ما دور المثقف في هذه العملية؟ وما دور الأيديولوجية التي غطت هذا الإخفاق واستمراره في استيعاب (الحداثة)، ومن ثم عملت على إعادة إنتاج (الإخفاق واستمراره)، وكيف منعت الوعي من الكشف عنه، وتفكيك آلياته؟

باختصار: ما قيمة (وعي الحداثة وجدارته)، عندما نتحدث عن الإخفاق في استيعاب (الحداثة) ليس لعدم الأخذ بها، بالعكس فإن النظم الحديثة، العلمية والمادية، التي أخذها العرب واستنبتوها في تربتهم، لم تنجب ذات القيم، ولا أدت ذات الوظائف، التي اختيرت من أجلها، والتي كانت منتظرة منها... وإذن فالمشكلة ليست في الدفاع عن (التقاليد) ولكن لماذا كانت (الحداثة) العربية، والتي هي نسخة من عموم (الحداثة)، بل فرع لها، قد جاءت (عقيماً)، ولماذا لا تحرز جيوشنا الحديثة – مثلاً- والمسلحة بنفس المعدات انتصارات، ولا تحصل على نتائج مماثلة لما يحصل عليه جيش غربي؟ [1] أهـ

والسؤال أين الخلل، أهو في عملية النقل، أم في البيئة أم في القيم؟

- شمول الخلل:

د. غليون يرى أن الفشل والخلل شامل، فجامعاتنا التي تلتزم المنهج الغربي لا تنتج ما تنتجه جامعات الغرب، الباحث عندنا وفي جامعاتنا متى تحول إلى الغرب أبدع وأجاد، وهذا بحاجة إلى تفسير معقول مقبول.

---

(١) اغتيال العقل، ص ٣٣ .

يقول د. غليون: الدولة القومية عندنا تطبق نفس الصيغ الإدارية والقانونية، وتستلهم نفس القيم القومية والعقلانية والبيروقراطية، السارية في الغرب، ومع ذلك لم تنتج (لحمة) وطنية، ولا إرادة قومية، ولا حريات مدنية أو سياسية، كان من المنتظر أن تنتجها، لكنها سرعان ما تحولت إلى (سلطة قهرية)، بل قوة غاشمة (عدوانية)، كذلك فــإن (القــيم) والعقائد الحديثة مثل الليبرالية والوجودية والمثالية وغيرها، والتي حلت محل القيم التقليدية، أو دفعتها إلى (الخلف)، هذه لم تنجب مواقف أو سلوكاً أو تواصلاً فردياً واجتماعيــاً، ثقافياً أو سياسياً، يختلف عما كانت تؤسس له القيم (التقليدية)، في أكثر صورها تأخراً، كالقبلية والعشائرية والطائفية..[(١)].

- من بركات النفاق:

أقرأُ منذ مدة لكتاب غربيين (غزلاً) في النفاق، ومطالبــة في ممارســته والتكــسب لبركاته، الكاتب الأمريكي «نيل فيرجيسون» في كتابه (الصنم) يدعو الغــرب، وكــل مُحتل أن يمارس (النفاق) وعــلى نطاق واسع، يطلق الوعــود ويكرر بأن (السيد المحتل) لا يريد البقاء يوماً واحداً – كمحتل- ولكن ذلك ليس للتطبيق... [(٢)] أ هـــ

«بن غوريون» ينصح شعبه الإسرائيلي بالحديث عن السلام، مــع البعــد عنــه... الإنكليز احتلوا مصر وأطلقوا الوعود بالخروج في أقرب وقت ولكن لم يخرجوا إلا بعد أن قطعوا (٦٦) وعداً وعهداً، وبقوا (٧٦) عاماً.. د. برهان غليون يسجل درجــة عاليــة (للنفاق) فيقول: إن بين الرافعين لشعارات (القومية) عتاة الانفصال والقُطْريــة، وبــين المتحدثين بالعلمانية حماة العشائرية والطائفية.... [(٣)] أهـــ

(١) اغتيال العقل، ص ٢١٣.
(٢) نيل فيرجسون، الصنم، ط١ (الرياض: مكتبة العبيكان، ١٤٢٧هـــ) ص ٣٢٦.
(٣) اغتيال العقل، ص ٨٩.

يقــول تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفۡعَلُونَ ۝ كَبُرَ مَقۡتًا عِندَ ٱللَّهِ أَن تَقُولُواْ مَا لَا تَفۡعَلُونَ﴾ (الصف:٢-٣).

وأختم بما نقــله الحســن بن علي، رضــي الله عنه، وعن أبيه، عند جــده عليــه الصــلاة والسلام: « **إنَّ مِمَّا أَدْرَكَ النَّاسُ مِنْ كَلامِ النُّبُوَّةِ الأُولَى إِذَا لَـمْ تَـسْتَحِ فَاصْنَعْ مَا شِئْتَ**»[١].

فهل صار من شروط أو متطلبات التقدم (مرونة الضمير) وممارســة النفــاق دون خجل، وعلى أعلى المستويات؟

- أزمتنا المعرفية وأسبابها:

أكثر من باحث عربي يرى أن بلادنا تعاني من (أزمة معرفية) تشمل المعرفة العلمية، وطرق تحقيقها، كما تشمل السياسة التعليمية والمناهج والأهداف، فإذا جرى طرح المسألة وجدنا الاختلاف في الأسباب فهناك من يتهــم (العقل العربي) ومن يتهــم (التراث).. د. غليــون: يرى أن (الحــداثيين) يفسرون عدم النجاح – في ميدان العلوم والمعارف- في الحاضر والماضي، وللثقافة بعمــومها، كل ذلك يعود لخصــائص في (العقــل العربي) أو الشرقي أو البدوي، ليصلوا إلى أن (شرط اكتساب العلم) لن يكون حتى (نتخلى) عن تاريخنا وثقافتنا، إذ هي (أصل الفساد) ومنبع الخطأ، لذا فالواجب (النهل) مــن العلــم الغربي، لكن (الجماعة) لا يدركون أن هذا النهل) مخالف للعلــم، وللمنــهج العلمــي الصحيح..[٢]اهـ

---

(١) انظر البخاري الفتح، ٦١٢٠٢/١٠، عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ، رضي الله عنه، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّ مِمَّا أَدْرَكَ النَّاسُ مِنْ كَلَامِ النُّبُوَّةِ الْأُولَى إِذَا لَمْ تَسْتَحِ فَاصْنَعْ مَا شِئْتَ».

(٢) اغتيال العقل، ص ٢٢٤.

ويناقش د. غليون كل ذلك مناقشة علمية مستفيضة فيذكر جملة أمور[1]:

١- عدم وجود مساهمات علمية في الإنتاج العلمي الحديث في جامعاتنا، والاستثناء من ذلك العرب الباحثون في الغرب، سواء في الجامعات أو مراكز البحوث.

٢- إن اتهام العقـــول العربية بتهم مثل اللاعقلانية أو السحرية أو البيانية، كل ذلك لا يفيد ولا يفسر.

٣- اتهام العقلية العربية بالتعلق بالتراث، فإن ثقافة اليوم العلمية لا تستمد مفاهيمها ولا طرقها ولا غاياتها من التعليم القرآني أو الفقهي مثلاً. بل الأغلبية (الدراسة للعلوم) قد تعلموا في مدارس حديثة، وفي كليات ومعاهد لا تختلف عن مثيلاتها في الغرب.

٤- بل هناك نخب كبيرة تخرجت في جامعات الغرب الكـــبرى، ولا صـــلة لهـــم (بالتراث)، ولا بالثقـــافة العربية (الكلاسيـــكية)، أمـــا معرفتهم للعلوم الدينية والفقهية - باستثناء قلة من المختصين- فهي معدومة، وإن وجد شيء فهو انتمـــاء (رمـــزي) في أحسن الأحوال.

٥- كيف إذن يتصور أن هؤلاء يستقون عقليتهم اللاهوتية والسحرية من المعـــارف الإسلامية التقليدية؟

٦- يطرح د. غليون تساؤلاً ثم يجيب عنه فيقول: ما أسباب انعدام (الروح العلميـــة الإبداعية) ؟ فيردها إلى (القطيعة) مع التراث، وكذلك كون الثقافة المحلية، فهي مـــصدر غياب الحافز (للبحث والتجديد).

٧- كذلك يمكن التسليم بأخذ العلوم كما هي، ولن يفيد هنا القول بـــأن الثقافـــة (المحلية) قد ضحت بالتيار (العقلاني) لصالح التيار الفقهي، إلا إذا آمنا بفكـــرة (الخطيئـــة الأصلية)، والتهرب من مواجهة الواقع الراهن.. أ هـــ

[1] المرجع السابق، ص ٢٢٦.

إن اختراع (الأعداء) ليس صعباً، ورمي الفشل عليهم سهل ميسور، لا يعجز عنه حاكم ولا محكوم، فهل يعجز عنه (الأخ الحداثي)؟

لقد ظل العقل العربي قروناً متقدماً على سواه في العالم، وحين كانت مدارسنا في الأندلس، والقاهرة، ودمشق، وبغداد يأمها كل طلبة العالم، ولا يعتبر الإنسان عالماً حتى يتعلم اللغة العربية، ويقول: «ديورنت» في «قصة الحضارة»: إن مكتبة الصاحب بن عباد الشخصية كانت تحوي من الكتب أكثر من كل ما كان في المكتبات العامة في أوروبا كلها.. ومراجعنا وكتبنا تدرس في العالم إلى عهد قريب، في الطب والهندسة والجبر والرياضيات والفلك، فكيف يمكن تفسير ذلك؟

- الحداثة.. الأهداف والوسائل:

البعض عندنا يعشق المبالغة حتى يجعل من (الحبة قبة) ويتحدث كتّاب ومؤلفون عن الليبرالية فإذا هي (جنة عدن) ويتحدث آخرون عن الديمقراطية فلا يبقى من الخير شيء إلاّ حوته ودعت إليه، ومثل ذلك الحداثة، والعاشق يرى الجمال والجلال والروعة كلها اجتمعت في معشوقته، وإذا لم يسلم له العالم بذلك فالعيب فيهم وفي رؤيتهم، وعليهم أن يتهموا أنفسهم ليس إلا.

د. برهان غليون يحاول تحديد أهداف الحداثة بدقة مع الوسائل، وما يمكن أن توصلنا إليه[1]:

١- تكوين منظومة (العقل النظري)، ومهمتها بيان أسس (المعرفة) الحقيقية، إذ تؤسس (للعلم).

٢- تكوين منظومة العقل (العملي): ومهمتها تحديد (معيار) السلوك الصحيح (الواجب)، وهذه المنظومة تجمع ما يتعلق بالأخلاق.

(١) اغتيال العقل، ص ٢٢٠.

٣- تكوين منظومة العقل (الرمزي) وهذه تعين معيار (الجمال)..أهـ

أهداف تبدو جميلة، ثم يحاول د. غليون سبر أغوارها وبيان النتائج الفعلية.

فالحداثة (تفضي) كمنطلق لتكوين (العقل العربي الحديث)، تحديداً إلى (عكس) ما تريد الوصول إليه، فهي تسعى إلى (تدمير) أسس الواقع المنظور والتجربة العلمية، باسم أيديولوجية (علموية) مع إلغاء نظام أخلاقي باسم (تحررية) متمحورة حول إرضاء (الرغبات الفردية)، لتنفي كل مكانة لمفهوم (الواجب والحق)، أو تدفن إبداعية المخيلة في ممارسة (استنساخية) فاقدة لكل عوامل الانسجام.

وهكذا بعد أن تفضي إلى تدمير أسس العقل العربي، فإنها تضع نفسها والمجتمع في ظروف تجعله غير قادر فيها على فهم (المشكلات) الكبرى المطروحة عليه، وإيجاد الحلول لها.

هذه الأهداف وهذا النقد أرجو وأتمنى أن ينبري من يناقشها علمياً، ويكف عن التغزل البارد، الذي يجعل الحداثة (جراباً) يحوي كل شيء.

- بين الحق والباطل:

البشر يختلفون فإذا وقعوا في الاختلاف فما هو المرجع في ذلك؟

يبدو أن الحداثة تريد أن تصبح ديناً جديداً، ومثلها الشيوعية، حاربت كل الأديان، ثم صارت ديناً جديداً متشنجاً أكثر من الأديان كلها، ومن هنا جاء مقتلها.

الحداثة وسيلة عمل وليس عقيدة، فإذا صارت عقيدة فمصيرها لن يكون أفضل من الشيوعية.

- ما تقدمه الحداثة عندنا:

د. برهان دائم الحديث عن (الحداثة)، وهو يحاكمها محاكمة (صعبة) ومرة أخرى أتمنى أن ينبري أحد عشاقها فيفند ما يقال في المعشوقة (حداثة)... د. برهان يقول: إن حداثتنا (تسد) علينا الأبواب في السياسة والاقتصاد والثقافة والعلم والمعرفة والاجتماع

والأخلاق، ماذا بقي؟ إنها تنتج (قهراً وعنفاً واستبداداً) أكثر بكثير مما تنتج من حريات (فكرية عملية) وهي تراكم (الفقر والبطالة والبؤس) أكثر مما تزيد من قدرة الأفراد على الاختيار في تحسين شروط حياتهم المادية والمعنوية، وهي تشجع عمليات (غسيل) الدماغ، وصب فكر الأفراد في قوالب جاهزة وجامدة، أكثر مما تنمي العقل المفكر والمتأمل والمتسائل، وهي تعمم الأيديولوجيات والشعارات والأساطير الدعائية أكثر مما تعمل على تكوين الأفراد وتأهيلهم، وصقل عقولهم، وتزويدهم بالمعارف الحقة، وهي تنتج (الأمعية) والتبعية والالتحاق والولاءات الزبونية والعصبوية أكثر مما تقود إلى انبثاق الذات الحرة والمسؤولة والفاعلة والمشاركة في تقرير مصيرها، وهي تبني السلوك على معايير القوة والغطرسة والانفراد والازدواجية وانعدام المسؤولية أكثر مما تصنع قواعد أخلاقية تنظم العلاقات بين الأفراد، على أسس طواعية مدنية...[1] أهـ

أشعر أن د. غليون خاب ظنه في الحداثة، وأصيب بإحباط كبير، من حداثتنا (الرثة المدجنة)، التي فشلت أن تقدم شيئاً نافعاً مفيداً.. ومرةً أخرى هل من متطوع لمناقشة كل ما كتبه د. غليون وأمثاله، وبالمناسبة أتمنى أن يقوم طالب (دكتوراه) فيناقش كل ما قيل في العلمانية والليبرالية والحداثة وما بعد الحداثة.

- العلمانية عدمية واستعمار ثقافي:

د. هشام شرابي فلسطيني الأصل أمريكي الجنسية (أستاذ بيل كلنتون) يتحدث عن العلمانية وهي شقيقة الحداثة، علماً بأنه من (رموزها)، يتحدث حديثاً غريباً فيصفها بكونها (عقيدة الأغنياء)، وأن السائد منها في أوساط المثقفين العرب كونها من أشكال العدمية البرجوازية والاستعمار الثقافي الغربي، وأن المبشر بذلك عندنا، بنظرية (الانقطاع) ما بين ثقافتنا العربية المعاصرة، وبين تراثنا الفكري، هؤلاء لا يقصدون توجيه الجيل العربي

(١) صحيفة الحياة في ١٣/٢/٢٠٠٦م.

نحو التقنية العلمية الغربية، بل نحو الأيديولوجية البرجوازية الغربية، وتحديداً نحو الأنواع (العدمية) من ثقافة الغرب خاصة، أما الغرض الأساسي الذي يرمون إليه، فهو إبعاد هذا الجيل من (مشكلات بلاده)، والتي تحددها ظروف المعركة التحررية التقدمية القائمة الآن في بلاد العرب بأقصى حدتها.. [1] أهـ

- قيمة المعرفة المنقولة:

الجديد لدى د. شرابي إيمانه بأن (المعرفة المنقولة) والمستوردة لا تنشئ وعياً ولا تحرر فكراً، ولا تطلق قوى الإبداع في الفرد ولا في المجتمع، بل تعمل في أعمق المستويات على تعزيز العلاقات (التبعية) الثقافية والفكرية والاجتماعية... [2]أهـ

هذا حديث رجل علماني غير متهم، وقديماً قيل: (إذا قالت حذامي فصدقوها) فهل العيب في النقل أم في الشخص الناقل؟

لقد نقلنا عن الحضارة اليونانية الكثير من العلوم، وتركنا كلياً الآداب؛ لأنها كانت (وثنية) تؤمن بتعدد الآلهة، التي تجاوز عددها (٣٠) ألف، والحروب بينها مشتعلة، قمنا بدراسة تلك العلوم ونقدها و لم يفعل النقل ما يراه د. شرابي... كنا أقوياء واليوم نحن ضعفاء ونفتقد الثقة بما عندنا، من هنا اختلف الموقف، فالعيب ليس في ذات النقل، بل في الظروف المحيطة به، ومعلوم أن الحضارات نقلت وترجمت واقتبست.

- د. شرابي: العلمانيون باحثون أجانب:

يواصل د. شرابي هجومه القوي على إخوانه من العلمانيين فيقول: ينسى المثقفون العلمانيون (تجربتهم الذاتية) في كتاباتهم، فتظهر كأنها أبحاث يقوم بها (باحثون أجانب)، تتصف كتاباتهم بالتجريد الأكاديمي، وينطوي على ذلك نتائج في غاية الأهمية، إذ أن

---

(١) دراسات في الإسلام، نقلاً عن النقد الحضاري، ط١، ص ٦٠.
(٢) المرجع نفسه، ص ٥١.

مقاربة (الذات) من موقع (الآخر) وبأسلوب وموقع الباحث الأجنبي يؤدي بالضرورة إلى (تبعية فكرية) يصعب التغلب عليها...[1] أهـ

هذه ليست تهماً أروجها، ولكن آراء باحث (من أهلها) فهل ترد شهادته؟

- البحث العلمي الاجتماعي غير محايد:

يهاجم د. شرابي ما يعرف بالبحث العلمي في العلوم الاجتماعية والإنسانية، فهي لا تقوم على الموضوعية ولا الحياد، بل ترتبط دائماً بمواقف نظرية وطرق منهجية، وتؤثر تأثيراً كبيراً في النتائج التي يتوصل إليها الباحث في بحوثه العلمية الموضوعية... كما أن النظرية العلمية ومنهجيتها إنما ينبثقان من أرضية غير علمية ولا موضوعية أساساً، بل يعبران عن اتجاهات ومعتقدات ومصالح خفية ولا شعورية...[2] أهـ

إدعاء الموضوعية في البحث ليس صعباً، والتهرب منه كذلك ليس صعباً، والعبرة بما ينتجه الباحث، وما يتهرب منه، كما يكشف عن مخزونه الفكري، وخلفيته التاريخية.

- أنظمتنا ومعارفنا كلها غربية:

يذهب د. شرابي في هجومه إلى أبعد مدى حين يقرر (أن أنظمة المعرفة وأساليب البحث العلمي) في بحوثنا الإنسانية والاجتماعية هي عبارة عن أنظمة وأساليب (غربية) في كل صورها وأشكالها، حتى معرفتنا (لذاتنا وتاريخنا ومجتمعاتنا)، كلها (معرفة غربية) في صحيحها.. وهذا ليس خاص بنا، بل هو عام في العالم الثالث، فهي تنتج وتعيد (المعارف الغربية) ولكن محلياً، وهنا يمكن أن نتفهم (أسباب الرفض) المطلق للغرب عند (الأصولية)

---

(١) المرجع السابق، ص ٩٢.

(٢) المرجع السابق، ص ٣٥.

وإصرارهم على (العودة) إلى الدين والتراث بهدف استعادة الهوية الأصلية، من خلال (معرفة تراثية مستقلة) عن كل الأطر والمفاهيم الأجنبية.. [1] أهـ

أعتقد جازماً لو صدر مثل هذا الهجوم وبهذه الحدة من أصولي مثلاً لهوجم أكبر هجوم واتهم بالتخلف والظلامية ومعاداة الغرب والتقدم ولكن (الشاهد) علماني وباحث وأستاذ جامعي يعيش في أمريكا ويكتب بهذه الحدة والشدة، فكيف يفسر لنا إخوته ذلك؟

- الأولويات.. الأمس واليوم:

الطالب العربي وربما الشرقي عموماً حين يبتعث للغرب يعتقد أنه حاز الجنة والسعادة الكاملة.

هاشم صالح يسجل أحلامه ويقول: كنت أعتقد أن (الحل) يكمن في العلم، وكل باحث عربي غادر بلاده وتوجه للغرب وجامعاته يكون مسحوراً بتلك الفكرة، حيث أتاحت نشأة العلوم في الغرب، التفوق على كافة الأمم، ابتداء منذ القرن (١٦) للميلاد وحتى اليوم، ففلسفة المعرفة هي التي تدرس شروط إمكانية وجود المعرفة الصحيحة، وتمييزها عن المعرفة الخاطئة، وهي التي تبلور معايير التقدم وطرائق الاكتشاف والبحث العلمي، ولكن بعد فترة طويلة من (التخبط والتيه) رحت اكتشف أن (الحل) يكمن أولاً في العقيدة وليس في العلم والمعرفة وتحديداً يكمن في علم الطبيعة أو الفيزياء أو الرياضيات، وعندئذ فهمت أن (تحرير السماء) يسبق حتماً (تحرير الأرض) بل لا جدوى من تحرير الأرض قبل تحرير السماء، هذه السماء الضاغطة كالسقف فوق رؤوسنا... [2] أهـ

---

(١) المرجع السابق، ص ٣٦.

(٢) الثقافة العربية في مواجهة الثقافة الغربية، ط١، ص ٢٤ بتصرف قليل.

اختلاف واضح لأولويات الأمس عن أولويات اليوم، والحب من بعيد غير الحب من قريب، وذهاب السكرة ومجيئ الفكرة..

- حداثتنا المخادعة:

الكاتب (كرم الحلو) يبحث في (الحداثة) وكيف ينظر لها المؤيد المفتون والمعارض الغاضب، ثم يدلي أخيراً برأيه حيث لا يرى سوى (حداثة معطوبة، منقوصة، معوقة، مخادعة)، أربع صفات منفرة، ثم يلتفت إلى عالمنا العربي ليكشف عن إسهاماته التي تصل إلى درجة (الصفر).

يقول كرم الحلو، في حديثه الجيد: (الحداثة) في عرف بعضهم مرادف للكفر والانحلال الأخلاقي، والتبعية للغرب، أما في شرع (الحداثيين) فهي استبعاد لكل ما هو (تراثي أو ماضوي)، وكل ما يمت بصلة إلى (الذات) التاريخية وثوابتها الثقافية والعقائدية.. والحداثة في وجهها المادي العمراني – على رأي بعضهم – مقبولة لكن منزوعة من جذورها العقلانية ومن سياقها التاريخي الفلسفي.. وعلى ما يرى (آخرون) هي أن ثمة إنجازات مادية وروحية وراء الإنجازات المادية والعمرانية، حيث يوجد عقل وروح لا تستقيم الحداثة من دونهما.

وحين نتأمل في الواقع العربي – مطلع القرن (٢١)- انطلاقاً من هذه الرؤية (المتنورة) لمفهوم (الحداثة) نرى أن (حداثتنا العربية) هي (حداثة معطوبة منقوصة معوقة مخادعة) فالعالم العربي (يغص) بمنجزات الحداثة المادية والتقنية، من أبسطها إلى الأكثر تعقيداً.

فإذا نظرنا في عالمنا المعاصر، وما فيه من بحوث واختراعات علمية وفكرية وثقافية، رأينا إسهاماتنا تكاد تقرب من (الصفر) مع أن في عالمنا العربي (٢٣٣) جامعة حديثة، تضم أكثر من (عشرة ملايين) جامعي، وأكثر من (ألف) مركز للبحث، ومع ذلك فإن إسرائيل تتفوق علينا كماً ونوعاً.

ويختم مقاله: نحن بحاجة إلى (مصالحة) مع الحداثة، مصالحة مجهضة، فمنذ نهضتنا العربية إلى الآن لم نتجاوز بعد مرحلة (الصدمة).. [1] أهـ

استعراض جيد لواقع محزن، واختلاف ليس هو الأول، ولن يكون الأخير (الحداثة) يراها البعض طوق (نجاة) ويراها – الكاتب- (معطوبة، منقوصة، معوقة، مخادعة).

ويرى بحق أن البعض ما يزال تحت تأثير (مرحلة الصدمة) فمتى نتجاوزها إلى غيرها، ومتى نرسم موقفاً متوازناً يحدد الحسنات والسيئات، من غير تحيز ولا انفصال؟

- فقدان الوضوح مع تلقٍ بائس:

الغرب يقصفنا بكل ما لديه من أسلحة عسكرية وفكرية، فتضطرب ساحتنا، وتصير الرؤيا غير واضحة، ويصير رسم الموقف في غاية الصعوبة.. د. رضوان زيادة يدرس (العلمانية) كمثال فيرى أنها صارت (مجرد سجال) نقاش ونقاش بين مؤيد ومعارض، وليت الأمر يؤدي إلى إزالة التباس أو توضيح مفهوم.. (فالعلمانية) مثلاً مازال مفهومها غير محدد ولا مبلورة رغم كثرة الحديث عنها.. [2] أهـ

وقبل هذا يتحدث الكاتب عن (التلقي البائس) فيقول: المنطقة العربية غير قادرة على الإسهام – يقصد في الحضارة- ويقتصر دورها على (التلقي السلبي)، وفي الغالب يكون (سيئاً وبائساً) ويظهر ذلك عندما تقرأ (الإشكاليات) في غير سياقها التاريخي والاجتماعي، كما حصل في مصطلحات (العلمانية والاشتراكية والحداثة وما بعدها).. [3] أهـ

فإذا كانت المصطلحات غير واضحة فكيف يكون (التطبيق)؟ ستظل هذه المصطلحات سبباً للاختلاف، والشد والجذب، وكل ذلك يجعلنا نراوح في مكاننا، على

---

(١) صحيفة الحياة في ١٤٢٧/٢/٢٥هـ .
(٢) تحديات الإصلاح، ط١ (سوريا: مركز الراية، ٢٠٠٦م) ص ١٠٩.
(٣) المرجع السابق، ص ١٠٨.

حين يتقدم غيرنا، ويظل الغرب يمطرنا بأسلحته العسكرية، وبمصطلحاته، ونصيبنا (تلـق بائس) ومواقف مختلفة متجاذبة أشبه بلعبة (شد الحبل)!

- ما هي الحداثة:

لعل من النافع المفيد أن نعرف ما تعنيه (الحداثة) وما بعدها، ومن قِبَلِ أهلها، فمفكر مثل (ميشيل فوكو) يرى أن الحداثة ليست (مشروعاً ناجزاً) وحكراً على الغرب، إنما هي ما يحققه تطلع المجتمعات نحو التغيير والانخراط في مشروع نهضوي تنموي...[1] أهـ

فما رأي العشاق الذين يُتصورون (الحداثة) جراباً يحوي كل شيء ويصلح لكل شيء؟

د. عبد الوهاب المسيري – المفكر العربي المعروف- يصف (الحداثة) بأنها (تنميط) الواقع (الطبيعة والإنسان)، وفرض (الأحادية المادية) عليه، والهدف من ذلك إدارة وتوظيف (الإنسان) على أحسن وجه، باعتباره (مادة استعمالية).. [2] أهـ

فإذا كان كذلك فلا يختلف مثلاً عن أية مادة مثل (السماد الحيواني) فيسقط تكريمه وما يمتاز به، أي خلع القداسة عنه وعما سواه، فلا مقدس (وكل الذي فوق التراب تراب) فأين صار (العقل والإرادة)؟ أزَحْنا الله تعالى لنضع الإنسان مكانه، وجاء الوقت المناسب لنعتبره مادة كسائر المواد، فأين صار تقديس العقل؟

هل من النافع المفيد أن نقول للإنسان: أنت حيوان وكفى؟ ولا ميزة لك على الحمار أو الخنزير مثلاً؟

- الغرب غير مهتم بالحداثة والتحديث:

الكاتب والمفكر المعروف «أوليفيه روا» يكرر أن الغرب لم يفكر بالحداثة أو نشر التحديث عندنا، وكل ما يشغله (إعاقة الدول الإسلامية) من التحديث، وليس الأمر جديداً، فابتداءً من الدولة العثمانية وحتى اليوم ما تزال (السياسة) ذاتها.

---

(١) رضوان زيادة، الحضارة.. دراسات، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، ص ١٠٢.

(٢) في عالم عبد الوهاب المسيري، ط١ (القاهرة: دار الشروق المصرية) ١٢١/٢.

يقول «روا»: إن أوروبا لم توفر جهداً (لإعاقة) الدول الإسلامية من (التحديث)، ابتداءً من الدولة العثمانية ومحمد علي، إلى الإطاحة بـ(محمد مصدق) الإيراني، إلى الترسيم التعسفي للحدود، وكل ذلك كان يعيق قيام (دولة مستقرة) في المنطقة، ولعل آخر هذه الحروب (حرب الخليج)، التي لم تسفر عن أي جهد لإعادة ترتيب الخريطة السياسية، فقد رجعت الفعاليات نفسها والأنظمة ذاتها لتلعب جميعها (التمثيلية) نفسها، وفق موازين قوى استراتيجية مختلفة، باختصار: كان هاجس الغرب من «دزرائيلي» إلى «جورج بوش»، مروراً بـ (كلمنصو وكيسنجر) لم يكن ذات يوم قد لعب ورقة (التحديث) في الشرق الأوسط.. [1] أهـ

ما هو رأي العشاق عندنا بهذا الحديث الصريح، وهل مازالوا يراهنون على حراثة البحر؟ ألم يحن الوقت لإعادة النظر بالحداثة وما قبلها وما بعدها وبالأشقاء والأشقياء من أخواتها؟

- الحداثة عنوان أم ممارسة:

د. علي حرب يتحدث عن أوهام الحداثة، ويطالب بأن ينقد كل أدوات المفهومية التي توظف في بناء مشاريعنا (التحديثية) بما في ذلك مفهوم (الحداثة) ذاته، وهو يرى أن الحداثة صارت (ملهاة) وتستعمل بطريقة (سحرية)، لذلك لا يكفي الانتساب إليها، كي يكتسب الخطاب مشروعية، والمتحدث بها حداثته.

علينا أن نصنع (حداثتنا) ونفرض وجودنا، فاليابان – مثلاً- قدمت مثالاً (نموذجاً) يمكن قراءته، فلم تصنع (حداثة فكرية) أو فلسفية، انطلاقاً من (حداثة الغرب) وطروحاته الفلسفية، بل صنعت (حداثتها) كمجتمع منتج فاعل خلاق.. [2] أهـ

---

(١) تجربة الإسلام السياسي، ترجمة نصير مروة، ط١، ١٩٩٦م، ص ٢٥.
(٢) مجلة الاجتهاد، العدد (٢١)، السنة الخامسة، ص ٩٥.

يشير د. حرب إلى ابتعاد اليابان عن الدراسات النظرية الفلسفية والتوجه صوب الإنتاج، وهو يلتقي مع ما طرحه (ميشيل فوكو) فليس المطلوب (الثرثرة) حول الحداثة، بل إنتاجها، وهذا يذكر بالحمار (بوردان) الذي تعلم الفلسفة وعشقها، وذات يوم جاع وعطش، واشتد عليه ذلك وقدم له الطعام والماء، فطرح على نفسه تساؤلاً: يبدأ بالطعام أم بشرب الماء أولاً، واستغرق ولم يصل إلى نتيجة حتى (هلك) جائعاً عطشاً.

فهل المطلوب أن نحتذي بطيب الذكر «بوردان» أم نترك الثرثرة وننتج حداثة تناسبنا – كما تفعل اليابان– دون اشتغال بالدوران حول القيل والقال؟

ولنذكر قول المصطفى عليه السلام: «**إِنَّ اللَّهَ يَرْضَى لَكُمْ ثَلاثًا وَيَكْرَهُ لَكُمْ ثَلاثًا: فَيَرْضَى لَكُمْ أَنْ تَعْبُدُوهُ وَلا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا، وَأَنْ تَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلا تَفَرَّقُوا؛ وَيَكْرَهُ لَكُمْ قِيلَ وَقَالَ، وَكَثْرَةَ السُّؤَالِ، وَإِضَاعَةَ الْمَالِ**»[1].

– الحداثي مدعي نبوة:

د. علي حرب يرى أن المثقف العربي (الحداثي) بنوع خاص يتعامل مع ذاته بوصفه صاحب مهمة (نبوية رسولية) هي تحرير الأمة من الجهل والفقر والظلم والتخلف، لكن المهمة بدت دوماً (مستحيلة) ولذا ترجمت غالباً بصورة (معكوسة) أو على نحو «مدمر» مما جعل المثقف العربي مصاباً دوماً باليأس والإحباط..[2] أهـ

– قشرة حداثية لا أكثر:

د. هاشم صالح، سوري الأصل من تلاميذ محمد أركون وحوارييه، يتحدث عن الحداثي العربي الذي لديه (قشرة) حداثية، ويعتقد أنه متحرر، لمجرد أنه ركب (قشرة حداثية) جديدة، فوق طبقة فكرية (قديمة راسخة الجذور)..[3] أهـ

---

(١) أخرجه مسلم، عن أبي هريرة، رضي الله عنه.

(٢) المرجع السابق، ص ٩٦.

(٣) صحيفة الحياة، ٦/٧/١٩٩٣م.

أما د. برهان غليون فيصر أن العلمانيين والحداثيين يدَّعون التحرر وبينهم عتاة القبلية والعشائرية والطائفية – كما تقدم – ومن السهولة بمكان أن يدَّعي إنسان مثل الرئيس «بوش» والصهيوني «عتسيو» أنهما على اتصال مباشر مع الله ويتلقون الأوامر مباشرة، ودون واسطة.

فلو تصورنا – جدلاً – أن عشرة من زعماء الدول الكبيرة اعتقدوا جميعاً أن لديهم (جوالاً) يتصل بالله تعالى، ويتلقى الأوامر منه فكيف سيكون مصير العالم؟

- نحن وحقل التجارب:

منذ أكثر من قرنين ونحن (حقل تجارب) فاشلة ورواد الفشل يقفزون من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار، معاداة تتحول إلى موالاة – من غير مقدمات- قفز (موانع) والنتيجة (قبض ريح، وركض خلف سراب).

يقول بعضهم[1]- لا فض فوه- جربنا الليبرالية والحكم العسكري، الديمقراطية والفاشية، تعدد الأحزاب والحزب الواحد القائد، الرأسمالية والاشتراكية، الانفتاح الاقتصادي والانغلاق، السير في ركاب الغرب وركاب الشرق، القومية والوحدة العربية، والانتماء الإفريقي، ساندنا الأنظمة التقدمية وآزرنا الأنظمة الرجعية.

لقد نادينا بالشعارات كافة، وتلونت أجهزة إعلامنا بألف لون، تغنينا بمدح الحكام ثم هجوناهم، أقمنا لهم تماثيل ثم حطمناها، سمينا الشوارع بأسمائهم ثم غيرناها، حاربنا إسرائيل ثم صالحناها، باركنا ثورات وانقلابات ثم انقلبنا عليها ولعناها، أقمنا اتحادات ثم ألغيناها، قاومنا النفوذ الأمريكي ثم استسلمنا له، سَخِرْنا من الدول النفطية ثم رحنا نتلقى المساعدات منها، عاديناهم زمناً ثم صادقناهم.

(١) انظر صحيفة الحياة، ٨/٤/٢٠٠٤م.

فما الذي بقي أمامنا لم نجربه بعد، لم يبق غير الحل الإسلامي، حل جدير بأن تتاح له فرصة لتطبيق شريعة الله، المستقاة من كتاب الله وسنة رسوله، يراها الأصوليون كفيلة بتوفير الحلول الحاسمة لمشاكلنا كافة، من الاغتصاب إلى الديون الخارجية.. [1] أهـ

بكلٍّ تداوينا فلم يجد ما بنا، فهل كُتب علينا أن نكون (حقل تجارب)؟ وهل كتب علينا أن نقلد حتى (عبادة الشيطان)؟

- الغرب ملهمنا فقد الثقة بنفسه:

منذ أكثر من قرنين ونحن نترسم خطوات الغرب، خطوة خطوة، فلا يشيع مذهب ولا فكرة إلا ولها (عشاق) عندنا ومن أهلنا.. المشكلة الآن أن هذا (المعلم) صار يمر (بفترة ضياع) بنفسه وقيمه، ابتداءً من الحكومة إلى القيم التقليدية والتربوية، إلى الدين والكتب المقدسة، كل ذلك بسبب الصراع من أجل (التقدم المادي)، حتى قال الفيلسوف (نيتشه) إجمع إجمع – أي المال- ذلك هو الشريعة والقانون، فإذا كان هذا حال الغرب، فما حال من يقلده ويترسم خطاه؟

ما تقدم ليس قصيدة (هجاء) ولكنه شهادة شاهد من أهلها غير مطعون بشهادته... يقول دكتور (كيفري لانغ) الأمريكي الأصل والجنسية[2]: أعتقد أن الغرب الحديث يمر بتجربة كبرى من ضياع الثقة بالحكومة والقيم التقليدية والتربية والعلاقات الإنسانية، وكذلك الكتب المقدسة والدين والله، كل ذلك قد اضمحل وتلاشى بسبب الصراع من أجل (التقدم المادي)، وقد خلّف هذا الضياع فراغاً كبيراً، وأنجب أفراداً لا يعترفون بأي نظام فكري، وهكذا أصبحوا فوضويين فضوليين، مستعدين لأي وجهة نظر بديلة... أهـ ، فإذا كان هذا حال (المعلم) فماذا سيكون حال التلميذ المسكين أو العاشق الولهان؟

(١) صحيفة الحياة في ٢٠٠٤/٤/٨م.
(٢) متى الملائكة تسأل، ترجمة منذر العبسي (دار الفكر، ٢٠٠١م) ص ٢٠٤.

- العلاقة بين التقليد والإبداع:

يقول علماؤنا: التابع تابع ولا يُفرد بالحكم، والمقلد تابع، والإبداع يتطلب (أصالة) لا يملكها المقلد.

د. حسن حنفي – الكاتب المصري المعروف– يتحدث عن (تقليدنا) للغرب، والذي يشمل الكثير من أمورنا، ومن ذلك (الأحزاب السياسية) فيقول: لما تولدت أحزابنا السياسية الحالية، عن تيارات فكرية حديثة (تعثرت) في رؤيتها للواقع، وفي حشدها للجماهير، إذ لا يوجد (عمل سياسي) إبداعي دون (أصالة)، بعيداً عن (التغريب) ومازالت أحزابنا السياسية حتى الآن، وخاصة (العلمانية) منها (تصوغ) القضية السياسية على نحو مغترب، وتجد (الحل) عند الآخر وليس بتحليل (الأنا).. [1] أهـ

ويرى أن الاستعمار السياسي (رحل) ولكن ليحل مكانه استعمار ثقافي يتمثل (بالاستغراب) المقابل للاستشراق، خصوصاً لدى الطبقات (العليا).. يعاود د. حسن حنفي الحديث عن (التقليد والإبداع)، ليحدد شروط (الإبداع) فيقول: لا إبداع ذاتي دون تحرر من هيمنة (الآخر)، ولا إبداع (أصيل) دون العودة إلى (الذات) الخاصة، بعد أن تقضي على (اغترابها) في الآخر، وتتجاوز هذه الأصالة مستوى الفنون الشعبية، والمظاهر الخارجية إلى مستوى القوالب (الذهنية) والتصور للعالم.. [2] أهـ

- عندما يكثر الوكلاء:

كنت استمع للشيخ (البشير الإبراهيمي) شيخ علماء الجزائر يكرر: «عندما كثر المجاهدون اختفى الجهاد»، وأزيد: عندما امتلأت بلادنا بكليات الشريعة والتربية، افتقدنا من يفقه مقاصد الشريعة، وضاعت التربية في بلادنا.

---

(١) مقدمة في علم الاستغراب، طبعة ١٩٩١م، ص ٢٦.
(٢) مقدمة في علم الاستغراب، طبعة ١٩٩١م، ص٥٢.

الأساتذة د. برهان غليون ود.رفيق حبيب ود. حسن حنفي وأمثالهم يَشْكُونَ كثرة (الوكلاء) للغرب، تنافسوا وتنافسوا، حتى أمسى أكبر مشروع لنا أن نترجم (ألف كتاب) ثم نضعها في مخازن الدولة لتكون طعاماً جيداً للجرذان، أو تحترق المخازن فنتَّهم (الماس الكهربائي)، وتنتهي الرحلة.

د. حسن حنفي يقول: كثر الوكلاء (الحضاريون) في مجتمعاتنا، تنافسوا بينهم، في المعروض والمنقول، كثرت الدعاية بالرجوع إلى المصادر والمراجع بلغتها الأصلية، وكتابة المصطلحات بالإفرنجية، أمام المصطلحات العربية، خوفاً من سوء الاجتهاد، مع الشكوى من عدم (طواعية) اللغة العربية لمقتضيات المصطلحات الحديثة، كثرت المؤلفات الجامعية في المذاهب الغربية، ليظل أكبر مشروع لنا هو (ترجمة ألف كتاب) ...[1] أهـ

- نحن والتراث.. أخطاء شائعة:

بعض أهلنا اتخذ من (التراث) وسيلة يعلق عليها جل مشاكلنا، يتحدث د. حسن حنفي عن بعض أخطاء شائعة في الموقف من التراث[2]:

١- لقد نزعنا أنفسنا من بيئتنا الثقافية، إما إحساساً بالعار أمامها، أو خجلاً منها، أو جهلاً بها، أو تقليداً للغير أو انبهاراً به، أو رغبة في اللحاق بركبه.

٢- زرعنا أنفسنا في بيئة ثقافية أخرى، ورحنا نشترك في (معاركها) مع إننا لسنا طرفاً فيها، فحولنا أنفسنا إلى (وكلاء) حضاريين للغرب، فهذا مثالي، وذاك واقعي، هذا عقلي وذاك حسي، هذا وجودي وذاك وضعي، هذا تحليلي وذاك بنيوي، هذا ماركسي وذاك برجماتي.

(١) المرجع السابق، ص ٧٢ .

(٢) المرجع السابق، ص ٧٧.

٣- نهرب من الواقع ذاته فلا نرى أوضاعه ولا أزماته، ولا ندخل في تحدياته، نــراه من غير ثقافة أصيلة فيه، أو كثقافة (طائرة) فوقه تحــل محــل الأولى، فيظل بدون حراك، لا يتغير بعد أن صفي (دمه) الأصيل، ونقل إليه (دم غريب)... أهـــ

- موقفنا من التراث الغربي:

إذا كان لنا أخطاء تجاه تراثنا، فلنا أخطاء كذلك تجاه التراث الغربي، يقول د. حنفي: هناك ثلاثة أخطاء في موقفنا من التراث الغربي:

١- إخراج الثقافة الغربية من بيئتها المحلية، ومن ظروفها التاريخية، وكأنها (مــذاهب مطلقة) وثقافة عامة، لا أرض لها ولا وطن، ثم جعل أنفسنا أطرافاً في معاركها.

٢- منح الثقافة الغربية نوعاً من الإطلاق والتعميم ليس لها، ونشرها خارج حدودها، وتحقيق مآرب ثقافة المركز، باعتبارها ثقافة مهيمنة وموجهة للأطراف كافة.

٣- محاربة الثقافة (المحلية)، إذا ما قاومت الثقافة (الوافدة) وإحداث صــراع بــين (الموروث والوافد)، وشق الثقافة الوطنية، والسقوط في الازدواجية الثقافية... [1] أهـــ

لا يجادل أحد بأن الغرب يضغط - وبكل قوة - لجعل ثقافته وقيمه وتوجهاته- سائدة في العالم كله، ويساعده ويشجعه في ذلك مجموعة من (الوكلاء)، قد يبالغون في الحماس أكثر من الغرب، وهم يجدون في الغرب (راعياً وحامياً ورافعاً) لهم، ولذا فهناك (تخــادم) أخدمني كي أتقدم وأخدمك، كذلك نجد أن (التغريب) يسبب لنا أزمة، ويشعل صراعاً.

الغرب الآن، وعن طريق الحكومات ومراكز البحث، يتدخل في كل صغيرة وكبيرة من قضايانا، بينما يخاف أن يقول كلمة لإسرائيل، في قضية مهما صغرت. أخيراً فالغرب لا يخفي أزمته، ولكن الوكلاء عندنا هم الرافضون، لأن رأسمالهم ما لدى الغرب، فــإن اعترفوا بالأزمة، فيكون كمن ينكر أبوة والده..

(١) المرجع السابق، ص ٧٧.

- انتشار الشك الغربي:

الغرب منتج صناعي وزراعي وفكري، وهو يصدر للعالم ذلك كله، احتاجوه أم لم يحتاجوه، ... يفرضون على العالم قضاياهم ومعاناتهم ومنها (الشك في كل شيء)، ومادام (المعلم) يشك ويتشكك فليس من حق (التلاميذ) إلا (المتابعة) والرقص على قرع الطبول أو نقر الدفوف.

د. حسن حنفي (المتتلمذ) على الغرب يكرر أن للغرب مشاكله ومتاعبه ومعاركه، وهي ليست مشاكلنا ولا معاركنا، ولكن ما الحيلة مع الوكلاء؟

يقول د. حنفي: نظراً لأنه لا يوجد شيء (لا يمكن الشك فيه) لذا لم يعد هناك (يقين) ولا بناء لا يمكن هدمه، ولم يعد هناك شيء (ثابت)، من هنا اتسم الوعي الغربي (بالحيرة) وعدم الاستقرار، والبحث الدائم عن شيء لا يمكن تثبيته أو التأكد من وجوده، أو حتى من إمكانية إدراكه، بالرغم من (المناهج الحدسية) ووسائل التحقق (المنطقي والعلمي).

لقد اتجه الوعي الأوروبي إلى (بؤرة) لا يمكن تثبيتها، لذا أصيب بالحيرة الدائمة، صار (قلقاً) لا يستقر له حال على منهج أو موضوع أو نتيجة أو غاية، مرة يحاول بالعقل، وأخرى بالحدس وثالثة (بالوجدان) ثم لا يدرك إلا الأجزاء.

(تكافأ) عنده الأدلة، ليعود من حيث أتى... صارت العقلية الأوروبية (مكتسبة)، لكنها فقدت (فطرتها) ونورها الطبيعي، فخسرت نفسها، وإن توهمت أنها كسبت العالم، هذا القلق المستمر دفع نحو الكشف عن مذهب جديد، ليشبع رغبة آنية، ثم يتطور ينشئ مذهباً آخر جديداً وهكذا، فكل يوم يحمل جديداً ليصبح بالياً... [1] أهـ

شك وتشكك، وجري - كأنه - خلف سراب، سقوط في لا أدرية معتمة، اقترب نهارها من ليلها، وولع بالجديد لا نهاية له!

---

(١) موقفنا من التراث، ص ٦٦٢ .

شاهد من أهلها:

أكثر من مفكر وكاتب غربي يدق أجراس الخطر، بالنسبة للغرب وحضارته، فهـذا الكاتب (هرسرل) في كتابه (أزمة العلوم الأوروبية) يقـول: إن أزمة العـلوم الأوروبية إنما هي في حقيقة الأمر أزمة الوعي الأوروبي بالإنسانية، وقد تجلـت هـذه الأزمـة في (المذاهب السياسية والأيديولوجيات والقيم الاقتصادية وفي الطاقة وفي الإنتاج والتسويق، وفي التضخم والتسليح والخطر النووي)، ويعبر عادة عن تلك الأزمة بمثل انهيار الغـرب وسقوط الغرب، وانتحار الغرب، ونهاية الغرب.. [١] أهـ

فإذا كان الغرب كذلك فماذا سيقدم للعالم؟

- تجمع نطيحة ومتردية و...

الغرب الذي يعشقه الوكلاء من أبنائنا، يجمع بعض أعداء الداخل من المرتـدين إلى بعض الصهاينة، إلى بعض الموتورين (يكدسهم ويثيرهم) في مشروع ثقافي غريب عجيب؛ كتبت صحيفة (الوطن) أنه توجد مجلة في (جنيف) ضد الإسلام يقوم بها ناشطون صهاينة مع كتّاب يهود وبعض (المرتدين)... [٢]

فهل يستطيع أحد أن يكتب أسطراً فيما تفعله إسرائيل وأمريكا؟

- للنجاح أكثر من أب فمن يتبنى الفشل:

كل مؤسسة تعمل معرضة للنجاح والفشل، ولكل نتائجه وتداعياتـه، د. برهـان غليون يؤكد كثيراً فشل (الدولة القومية)، وفي كل مشاريعها الاقتـصادية والـسياسية والثقافية والإدارية والتربوية...إلخ.

---

(١) نقلاً عن د. حسن حنفي، موقفنا من التراث، ص ٦١٨.

(٢) صحيفة الوطن السعودية، ١٤٢٦/٣/٧هـ.

١- على المستوى الاقتصادي، عجزت الدولة عن تكوين شروط (النمو الإنتـــاج)، وتبع ذلك فشــل خطط التنمية الوطنية، فتولد عن ذلك قيام نمط من اقتصاد (المضاربة) – نوع من الشركة- المستند إلى طبقة من (السماسرة) والمرتشين، همهـــم الأول تـــأمين مصالحهم أولاً وأخيراً، فأدى ذلك إلى تركيز الثروة في أيدي قلة، وتبع ذلـــك ازديـــاد (البطالة) بأنواعها وإخراج الأجيال من سوق العمل الوطني، تتجه نحو (الهجـــرة) لـــبلاد أخرى... إنه فشل كبير يتعلق (بلقمة العيش)، وينذر بإحباط كبير وتذمر عام.

٢- على المستوى السياسي، فقد أدى الفشل إلى (تجميد تداول السلطة) واحتكارها إلى (فساد القيادة السياسية) في البداية ثم تكلسها وتحللها، مع عدم إمكانية وجود ونمـــو (بدائل) لقيادات شابة، حتى صار الهدف الوحيد للفئة الحاكمة هو المحافظة على الـــسلطة والثروة معاً، فدفع ذلك لتصاعد المعارضة، وهذا يدفع بدوره لتحول النظـــام إلى (نظـــام احتلال أجنبي)، ثم ليندفع لشن (حرب وقائية دائمة) ضد المعارضين والمجتمـــع، ويأخـــذ شكل (سياسة رسمية) قد تقود لحرب أهلية، تبدأ بشنها الدولة، حفاظاً علـــى مـــصالح القائمين عليها، وهذا ما يفسر انتشار (القمع) في أكثر من دولة، وبشكل واسع.

٣- على المستوى الثقافي، تقوم الدولة بفرض (عقيدتها) أو مذهبها علـــى الجميـــع، فتسقط الحوار وتصادر حرية (التعبير)، بل تمارس (الاستفزاز) للعقائد والأفكـــار وحـــتى القيم الاجتماعية، وتمارس الإرهاب النفسي والقهر حتى (للعواطف)، دافعة المجتمع نحـــو الشعور بالدونية، ليسهل إخضاعه وانقياده.. هنا تتحول الثقافة إلى (عقيـــدة سياســـية) ومركز للتوظيف لحرب سياسية، مما يؤدي إلى شق الثقافة الوطنية إلى (تيارين) متعارضين الأول: وطني تقليدي، ممنوع من التعبير، الثاني: حديث المظهر والشعارات وهو مـــرتبط بالدولة، والنخبة الحاكمة، وهنا يسود الشعور بالحرمان والاستبعاد والتهميش لدى قسم كبير من أفراد المجتمع.. لقد صنعت الدولة (احتباساً حرارياً) – على شاكلة الاحتبـــاس

الحراري-، عند هذا الحد تبرز نتائج الفشل للنظام الجديد، ومعه الإخفاق الكبير للمعارضة التقليدية بأنواعها من يسارية وليبرالية وغيرها، فيظهر الفشل في تبديل بنية النظام (المطلق) ثم يظهر أخيراً انهيار (عقائدية القومية الشكلية)، التي تقوم عليها مشروعية العديد من هذه النظم، وهنا تتجه الفئات (المهمشة) والمنكوبة إلى (المخزون الإسلامي) لتكوين رأسمال شرعي للمعارضة التي تزداد قوة واتساعاً وتنوعاً، يوماً بعد يوم.

إن الحديث باسم (الإسلام) له في السياسة مفعول (العودة إلى منبع القيم) التأسيسية للاجتماع العربي والإسلامي، في مقابل (الاجتماع الحديث المتهاوي)... [1] أهـ

أشعر أن د. غليون يقوم (بمسح) لأكثر من نظام عربي، شهد (بريقاً) وسنداً كبيراً من أكثر من قوة، لكن البريق ذهب وتحولت النار إلى مجرد (رماد)، وكل يوم يخسر النظام (صديقاً) ليكسب أكثر من عدو.. وهنا عدة قضايا:

- قضايا في العداوة والصداقة:

يُروى أن أبا جعفر المنصور – وهو من مثقفي خلفاء بني العباس- طرح تساؤلاً حول السقوط العاجل لدولة بني (أمية) قبل أن تكمل قرناً من الزمن، يظهر أن الإجابات لم تعجبه، فساق تفسيراً جاء فيه: كان لبني أمية أعداء وأصدقاء، أهملوا الأصدقاء ثقة بمودتهم، وحاولوا كسب الأعداء، وكانت النتيجة أنهم خسروا الأصدقاء و لم يكسبوا الأعداء.

«كارل شمدت» – الرئيس الألماني السابق- حين كان يدرس في الجامعة طرح (نظرية) ملخصها: إن السياسة تقوم على التمييز بين العدو والصديق، وأن العدو يجب تدميره لكونه شريراً سيستخدم قوته لضربنا اقتصادياً، وسيستعمل السياسة بشكل أفضل، فإذا ألحقنا الدين بالسياسة فسنجعل العدو يبدو وكأنه (ضد الرب) وضد الحقيقة، وضد

(١) نقد السياسة، ص ٢٧٧-٢٧٩ .

العدل، وهذا يقوي السياسة، وكذلك سيقوي من عزم الأمة على تدمير العدو، لكن هذه النظرة (تنأى) بالسياسة عن الاعتدال والتوسط وتقودها إلى التعصب والتطرف، وبهذه الطريقة فالنهج (المحافظ الجديد) هو في غاية التطرف، فإقحام الدين في السياسة يجعل من الأخيرة أقل اعتدالاً، مما وصل إليه نهج المحافظين التقليدي... [1] أهـ

الملاحظات الأخيرة للكاتبة الكندية «رجيتا ساسكا تشوان» ومن تعليقها أن «كارل شميدت» كان عالماً ينتمي إلى (اليمين الألماني) المتطرف ومثله «شتراوس» ويحمل نفس الفكرة في وجوب التمييز بين الصديق والعدو.

فإذا صرنا نتجاهل الصديق، ونعمل لكسب العدو، فإن مقولة المنصور ستصدق فينا تماماً.

ولعل الأسوأ من كل ذلك عدم تحديد الصديق من العدو، أو القول: كل من ليس معنا فهو عدونا.

- أمريكي: الليبراليون قلة وشرعيتهم أقل:

الكاتب الأمريكي «جون والترمان» يتحدث عن الليبراليين ومستقبلهم في الشرق الأوسط نشرته (قضايا النهار) وترجمته للعربية (نسرين ناصر) يقول الكاتب: إنه خلال زيارات «باول»، وزير الخارجية الأمريكية السابق، للقاهرة يخصص وقتاً للتحدث إلى مجموعة من المصريين من ذوي التفكير (الليبرالي)، ومعلوم أن الليبراليين يحظون باهتمام كبير، وربما لا مثيل له، من قبل بعض (صانعي القرار والمسؤولين الأمريكان) من أمثال «باول»، كذلك يدعو دبلوماسيون في واشنطن ولندن وباريس وعواصم أخرى (ليبراليين) لتناول الطعام (وشرب النبيذ) لأنهم يرون فيهم آمالاً أساسية لتحقيق (الإصلاح) في العالم الإسلامي، وغالباً ما يحصلون على (مبالغ طائلة) لتموين منظماتهم، التي لا تتوخى الربح.

---

(١) لختطاف كارثة، المحرران ست جالي وجيري، ترجمة أبي بصل، طبعة ٢٠٠٧م، ص ١٣٤.

بعض الليبراليين معروفون جداً، وبعضهم أقل شهرة إلا أن (الدعم المتزايد لهؤلاء يضر بهم كثيراً، فبدلاً من ترسيخ مكانتهم في بلدانهم تؤدي هذه (المظاهر) العلنية لدعمهم إلى تهميشهم أكثر فأكثر، وفي النهاية يؤدي (الدعم المضلل) إلى عرقلة (التغيير) نفسه، الذي يطالب به الغرب.

إن هؤلاء الليبراليين يتركزون في الجامعات والمنظمات الأهلية، وفي العادة هم يجيدون الإنكليزية والفرنسية، وهم مرتاحون للغربيين، وكذلك الغرب يرتاح لهم، إنهم يتقدمون بالسن، ويعيشون في عزلة أكبر، وأعدادهم في تناقص، وتأييدهم (ضئيل) بين السكان، أما (شرعيتهم) فأقل – في نظر مواطنيهم – وقد صاروا يمثلون (أفكار الماضي) الفاشلة، بدلاً من آمال المستقبل (الجريئة)... إنهم يخسرون (المعركة) بسرعة، ولا يفوزون بقلوب الناس ولا بعقولهم.

أما الاهتمام الغربي فيلصق بهم أكثر وأكثر صفة (المتواطئين) كذلك تضعفهم الجهود الغربية لإضعاف العالم العربي، والمساعدة في إخضاعه.

إن تخصيص طاقة كبيرة للتحدث في المؤتمرات والمنابر الغربية كل ذلك يلهيهم عن العمل في مجتمعاتهم الخاصة، ومعظمهم يأمل أن تسلمهم أمريكا قيادة بلدانهم، في حين توجد مجموعات عربية (محافظة) تنفذ بفاعلية برامج مبتكرة، (مثيرة للإعجاب) هدفها تقديم سلسلة من الخدمات التي تؤثر في حياة الناس اليومية... الليبراليون يعتبرون مهمتهم قد انتهت وأنجزت حين يكتبون مقالة، أو يتحدثون أمام مؤتمر أجنبي...[1] أهـ

بالمناسبة أذكر أن شخصية فلسطينية (مسؤولة) كانت تتوسل إلى صديق كي تكف أمريكا عن مدحه، فكلما كثر المدح (احترق الرجل).. وبالمناسبة أيضاً فإن علمانياً – حتى نخاع العظم – حدثت له متاعب فعرضت إسرائيل عليه أن يهاجر إليها!

---

(١) صحيفة المدينة في ١٤٢٥/٧/٢٥م.

- علاقتنا بالغرب:

هناك من أهلنا من يرفض (الغرب) علماً ومعرفة وحضارة، جملة وتفصيلاً ويعتقد أن الخير كل الخير أن يعيش بعيداً (لا أرى القرد ولا القرد يراني) ومن أهلنا من يعشق الغرب، ويعتقد وجوب الأخذ عنه، وما لديه من حلو ومر، كما يقول د. طه حسين، وهناك من يذهب لأبعد ذلك، ومن يتوسط بينهما، فيطلب الإفادة، والاستفادة من المفيد النافع.

د. حسن حنفي يرسم هذه (العلاقة) في كتابه (مقدمة في علم الاستغراب) فيقول: تحولت مساحة كبيرة عن ثقافتنا المعاصرة إلى (وكالات حضارية للغير) وامتداد لمذاهبه: اشتراكية، ماركسية، ليبرالية، قومية، وجودية، وضعية، شخصانية، بنيوية، سريالية، تكعيبية.... إلخ، حتى لم يعد أحد قادر على أن يكون مفكراً أو عالماً أو فناناً، إذا لم يكن له (مذهب) ينتسب إليه.

بل وضعنا أنفسنا أطرافاً في معارك لسنا طرفاً فيها، وتفرقنا شيعاً وأحزاباً، كما تفرق القدماء، لكن فرقتنا هذه المرة لم تكن موقفاً من الذات، بل تبعية للآخر، فضاعت (وحدة الثقافة الوطنية)، بينما يبحث الكل عن (أصالة) ضائعة، وليجدها البعض في (الفنون الشعبية)... وعادة ما يتحول (التغريب الثقافي) إلى موالاة سياسية للغرب، مما يسبب لا حقاً ثورة الشعوب الوطنية، تأكيداً للهوية والثقافة الوطنية، وفي جدل مستمر بين (الأنا والآخر)...[1]أهـ

لقد تحالفنا مع الغرب – في الحرب العالمية الأولى– فكافأنا باستعمار بلادنا، حاربناه حتى رحل من الباب، ليعود من الشباك، فمن يحارب الاستعمار الثقافي وقد صار له وكلاء، حتى في مدافن الموتى، وبين الشحاذين، وكبار اللصوص، وزعماء السلب والنهب؟

---

(١) مقدمة في علم الاستغراب، طبعة ١٩٩١م، ص ٤٤.

د. حنفي يكرر – دون ملل – إننا حاربنا الاستعمار حتى ذهب، لكنه عاد من خلال الاستعمار الثقافي، وهـــكذا انتشر (التغريب) وجرى احتلال العقـــول والقـــلوب، وهو مما نعانية اليوم وبين الطبقة العليا... [١] أهـــ

- لماذا ينجح الآباء ويفشل الأبناء:

يطرح د. حنفي تســـاؤلاً يتعلق بنجاح (آبائنا) في النقل الحضاري، بينما فـــشلنا في هذا الميدان فيقول: لماذا نجح قدماؤنا في احتواء (الآخر وتمثله) والـــرد عليـــه، وإكمـــال نواقصه، وحذف الزيادة منه، ولماذا لم ننجح بعد (حالياً)، بحيث احتوانا (الآخر)، حـــتى (ذبنا) فيه؟... [٢] أهـــ

وأجيب باختصار: لقد كنا أقوياء أولاً، وكانت لنا (مرجعية) نثق بها، وكنا (تلاميذ) نجباء.. أما اليوم فنحن ضعفاء (متشاكسون) لا مرجعية نتفق عليها ونثق بها، وأخيراً نحن (زبائن) لا غير، التلميذ يتعلم على أستاذه، وقد يتفوق عليه، يكمل نواقـــصه، يـــصوب أخطاءه، أما (الزبون) فغير ذلك، إنه لا يعرف سوى (قبض البضاعة) ودفع الثمن، والذي قد يكون مضاعفاً.

التلميذ (النجيب) قد يتقدم فيحتل كرسي أستاذه، أما الزبون فيعيش هو وأحفـــاده ويموتون وهم مجرد (زبائن).

الشعب الياباني تتلمذ على الغرب، واليوم يتفوق التلميذ على أستاذه، فهل يأتي يوم يتساوي التلميذ النجيب مع الزبون؟ هيهات.

---

(١) مقدمة في علم الاستغراب، طبعة ١٩٩١م، ص ٢٥.
(٢) المرجع السابق، ص ٥٠.

- عندما تغيب المرجعية:

لن تعيش أمة عيشة كريمة بدون قيادة أو بدون مرجعيــة، وأشنع من ذلك أن تكون لها قيادة جاهلة، لا تحسن التفرقة بين العدو من الصديق، فقد تصادق عدوها، وتعــادي صديقها، لكن الأقبح من هذا وذاك أن تتخذ أمة ممن استعبدها وحاربها، وناصر وما يزال عدوها عليها، تتخذ منه مرجعية، ويكون لها بين أبنائها (وكلاء) يسبحون بحمد (السيد) ليل نهار، ويدعون الأمة سراً وعلانية (لموالاة) هذا (السيد)!

د. برهان غليون يتحدث عن (المرجعية) فيقول[1]: لا تستطيع أمة أن تتمتع (بــإرادة ذاتية) وقوة معنوية، ورؤية نظرية، وقاعدة معيارية فعالة، إلا بقدر ما تنجح في تأســيس (مرجعية ثابتة) عميقة الجذور مرتبطة بتاريخها، أو بتجربتها التاريخية، كذلك لا تــستطيع جماعة أن تبني نشاطها أو تؤسس وجودها على مرجعية (خارجية) مستمدة من خــارج تاريخها، ومستقاة من ثقافة أخرى، أي لا تستطيع أن تجعل من (رمز استعبادها وتهميشها) مرجعاً لنهضتها الجديدة.. أهـ

وأسأل: هل توجد (شواهد) تنقض (نظرية غليون) قديمة أو جديدة، وما هي وفي أي شعب أو أمة؟

- عندما يصير العلم نقلاً والعالم مترجماً:

د. حسن حنفي يشتكي من (الاغتراب)، ويشاركه د. برهان غليون وأمثالهم، يقول د. حنفي: لقد أصبحت الثقافة الغربية ثقافتنا، وهو أمر يدعو للانتباه، فالعالم عندنا مــن يعرف التراث الغربي، والعلم هو المعلومات الوافدة من الغرب، والإنسان لا يكون (مجدداً) إلا إذا تعلم الوسائل الغربية، لقد صار العلم نقلاً، والعالم مترجماً، والمفكر عارضاً بضاعة

(١) اغتيال العقل، ص ١١٠.

(الغير)، ووجدت طبعة (هشة) من المذاهب والأفكار والنظريات (طائرة) فوق الواقع، ليست مستمدة من الموروث القديم، ولا نابعة من الواقع المباشر، وثمة (تنظير)، تتضارب المعلومات وتتعارض النظريات، بعضها ينفي بعضاً، فيحتار الباحث أمام العديد من المذاهب والأفكار المنتشرة فوق الواقع والمجتثة الجذور من أرضها، والمنتزعة من واقعها الخاص، ماذا يختار، وما مقاييس الاختيار؟ لقد زاد الكم زيادة رهيبة، ومع ذلك مازالت الفكرة الأساسية (غائبة).. [1] أهـ

إنه واقع محزن، وربما ضياع مؤلم، ومستقبل غامض، فهل من دليل يدل على الطريق ويأخذ بالأيدي؟

د. برهان غليون (يشكو) والشاعر يقول:

شكوتُ وما الشكوى لمثليَ عادةٌ — ولكن تفيض الكأس عند امتلائها

فماذا في (كأس) الغليون؟

يقول د. برهان[2]: العقلانية العربية عندما تجعل من العلم (أساساً) لصحة معارفنا، بدلاً من أن تجعل من الانخراط في التجربة – أي فحص ومعاينة الواقع وسيلة لمراجعة (النظم المعرفية) والتحقق منها – اكتفت عقليتنا بـ(الاستهلاك العلمي)، بدلاً من ممارسة (الفعل العلمي) الحقيقي.. لذا نقول: إن العقلانية العربية التي تحولت إلى (علموية)، أي أيديولوجية تبشر بالعلم والامتداح الدائم له، وليس إلى منهج لمقاربة الواقع، فصارت منطلقاً نظرياً (للتدمير)، تدمير الواقع الحقيقي، واقع (الحداثة)، وهكذا صار المفهوم هو المتحكم بالواقع، بدلاً من أن يخضع له، ويتطور في ضوئه، وهذا هو مصدر (الاستلاب) النظري، وفقدان التجربة العلمية والنظر العلمي، وهكذا صارت (العلموية) أو الاستقواء

---

(١) مقدمة في علم الاستغراب، ص ٧٠.

(٢) اغتيال العقل، ص٢٢٣.

بالعلم قاعدة (تحطيم) المعنى العلمي الحقيقي واستبعاده، وما علينا إلا أن نأتي به، أن ندخله عندنا، أن نفسح له المجال ونرعاه، وبذلك (حرمنا) أنفسنا من كل قدرة على مناقشته، أو الإضافة إليه..

لقد أصبح (معيار المعرفة اليقينية) عندنا هو قرب هذه المعرفة من معرفة (الآخر)، فهي بقدر ما تكون مكتوبة (بلغته)، مستمدة من أقواله ومناهجه ومعاييره، مرتبطة باسمه وبمعاهده وكتبه وشهاداته، فهي معرفة (حقة) وحقيقية، لذا صار (الصراع) على الشهادات (الأجنبية)، ومظاهر المعرفة الأجنبية، هي أساس التنافس بين الباحثين، لاكتساب (السلطة المعرفية) الثقافية.

إن نجاح (المثقف العربي) يتماشى أكثر مع انسجام أفكاره وأحكامه وأسلوب كتابته ولغته واهتمامه، وتطابق كل ذلك مع (المستشرقين) أو المتكلمين الغربيين والباحثين عن المجتمع العربي.. [1] أهـ

وبهذه المناسبة أذكر واقعة تمثلت في رفض طلبة عراقيين الابتعاث للدراسة بمصر.

- الابتعاث للغرب ومصر:

كانت دائرة (الابتعاث) في وزارة المعارف العراقية تختار سنوياً مجموعة من الطلبة: توّجه دارسي الطب مثلاً إلى إنكلترا، والهندسة إلى أمريكا، ووجهت دارسي الزراعة إلى مصر، وكانت مفاجأة أن رفض الطلبة التوجه إلى مصر، وقالوا: نبتعث للغرب وإلا فلا حاجة للدراسة بمصر.. وهكذا استغنوا عن الابتعاث.

ومنذ أيام قليلة زارني رجل عربي، وخلال الحديث قال: لقد عزمت على دراسة شعر (المعلقات) دراسة نقدية، ولكوني لا أستطيع دخول بعض الدول العربية، فقد توجهت إلى

(١) اغتيال العقل، ص٢٢٣.

بريطانيا، لأسجل للحصول على شهادة دكتوراه، وجاء الجواب: إن مثل هذه الدراسة الأفضل أن تكون في الجامعات العربية، فهي الأقدر، وراحت الجامعة البريطانية تتصل بالجامعات العربية، وحصلت على قبول (للدارس)، وهكذا عاد العربي للجامعات العربية.. ولكن بتوجيه من جامعة بريطانية، ومثل هذا يمكن أن يقال في (تحقيق) الكتب العلمية والنصوص القديمة، فالجامعات العربية هي الأعرق والأفضل.

- طالب فقه ومشرف شيوعي:

أرسلت (السودان) طالباً يدرس الفقه إلى بريطانيا، للحصول على شهادة الدكتوراه، ومن نكد الدنيا أن تعين الجامعة البريطانية أستاذاً (شيوعياً)، ليشرف على رسالة (فقه).

سمعت الزميل الدكتور يقول – في جلسة لمجلس القسم- : إن الدكتور الشيوعي قال: أنا شيوعي لا أؤمن بالله، ولا بالأديان ولا بالفقه، ولذا سوف يكون إشرافي (فنياً) بحيث تخلو الرسالة من التناقض أو الفجوات، وأما ما فوق ذلك فأنا لا أعترف ولا أقر بشيء مما تكتب في رسالتك.

طالب عربي يكتب رسالة في التفسير، يكون المشرف عليه المستشرق اليهودي العنصري (جولد زيهر) في المحصلة(!)

أحد طلبتنا في كلية التربية إلى إنكلترا يدرس الحديث، وفي اللقاء الأول مع المشرف سئل الطالب: هل لديك استعداد للاعتراف بخطأ السنة؟ ولما استنكر الطالب هذه البداية رفض الإشراف عليه.. إن عقدة (الخواجا) هي التي تحكمنا.

- مستشرق وآية التيمم:

يذكر العقاد، يرحمه الله، أن مستشرقاً راح يشرح آية التيمم ﴿...فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا... ﴾ (النساء:٤٣)، فأخذ المستشرق القاموس ونقل: تيمموا أقصدوا، صعيداً: الصعيد جنوب مصر.. فصار المعنى: على من يريد الصلاة، ولا يجد ماء فعليه أن يقصد جنوب مصر.

ذلك أنه لم يفرق بين المعنى اللغوي والاصطلاحي، فالمعنى اللغوي كما ذكر، لكـــن الصعيد في الآية (ما صعد على وجه الأرض) وليس صعيد مـــصر، وإن كـــان اللفـــظ مشتركاً، ومثل هذا الخطأ لا يقع فيه طالب علم مبتدئ من العرب.

- التنمية التنمية قبل خراب البصرة:

الفقراء والأغنياء يتصارخون (التنمية التنمية) وإلا، هرول الكل على طريقة (أشعب)؛ يقال: إن أطفالاً مشاغبين أتعبوا (أشعب) فأراد صرفهم فاخترع (قضية) وقال: هناك طعام يطبخ ويوزع على الفقراء، فهرول الأطفال نحو ذلك البيت، ولحق بهم (أشـــعب) وهـــو يقول: ربما كان هناك طعام حقيقة.

الكل يطلب (التنمية) ويتحدث عنها، كمثـــل الحديث عن الديمقراطية حتى عند من لا يحسن النطق بها (سليمة).

والدكتور عبد الوهاب المسيري، وهو الذي حرر (إشكالية التحيز) يرى أن (الغرب) قد بلور علاجاً للنمو الاقتصادي، بحيث تكون (التنمية) كبرى الأهـــداف للمجتمـــع، وكذلك صوروا أن نموذجاً واحداً تتجه إليه سائر البلدان، من هنا بذلت الكثير من دول العالم الثالث جهوداً كبيرة اعتماداً على (النموذج الغربي) للتنمية، والمفارقـــة أنـــه بعـــد انسلاخ أكثر من ربع قرن، فقد تبين بشكل واضح أن الطريق (مـــسدود)، وأن خطـــط التنمية الغربية لم تحقق أهدافها في (الأغلب)، بل راح الكثير من هذه الدول (يئن) تحـــت وطأة الديون، بالإضافة للتمزقات الاجتماعية والحضارية، مع الكثير من مشكلات في البيئة وسواها جعلت الكثير يعود للذات (بالمعنى الحضاري).. [1] أهـــ

فإذا لم تنجح التنمية - بحسب مدلولها الغربي- فما هو المطلوب إذن؟ نهضة شـــاملة مثلاً؟ وما شروط هذه النهضة... وسؤال آخر أكبر: كيف نقرأ تخلفنا؟

---

(١) إشكالية التحيز، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ٧٥٢/١.

- قضية التخلف والأسباب الأساسية:

لا يجادل أحد بوجود (بلايين) من البشر يضربهم التخلف، بعضهم لا يحسن توفير طعامه ولا سكنه، لا يحسن زراعة ولا صناعة، مطلوب من الآخرين أن يطعموه ويسقوه وإلا مات، فما هي الأسباب وراء (التخلف)، وهل هي داخلية أم خارجية، أم من الإثنين معاً؟ إن الغرب مثلاً يعد من لوازم (نجاح التنمية) وجود رأسمال، وموارد بشرية تعمل لتطوير البحوث، مع أنظمة للمعلومات، فهل توفر ذلك يكفي (للتخلص) من التخلف؟

د. عبد الوهاب المسيري لا يعتبر هذه (العوامل) كافية، نظراً لوجود أزمة حادة دمرت النسيج الاجتماعي الحضاري، مع انهيار الوحدة الحضارية، وفقدان الدوافع للوجود والازدهار، وهنا تتجمع عوامل داخلية لتضاف إلى عوامل خارجية، وهنا يتساءل د. المسيري: كيف يمكن أن نستعيد وحدتنا وفعاليتنا الحضارية؟ وكيف نعيد بناء (الذات) بالمعنى الحضاري؟ بعد ذلك ينتقل إلى (الشروط اللازمة للنهضة).

وسأحاول أن أوجز ذلك بما تسمح به طبيعة البحث[1].

أولاً: جوهر التحديث:

إن جوهر التحديث يتطلب تحقيق الذات – بالمعنى الحضاري- وذلك بالقيام بالتحولات الحضارية اللازمة لما تتطلبه (الفروض) العلمية والتقنية، التي تمثل المداخل الضرورية للبقاء في المحيط الاقتصادي والعسكري الدولي، والاستفادة منها، والعمل على تجاوزها حضارياً، والعمل لإيقاظ القوى الموحدة في النسيج الاجتماعي الحضاري، مع البداية من الإنسان، والثقة به والاعتماد عليه في إحداث التحولات اللازمة، فالإنسان هو حجر الأساس، نعم الإنسان هو حجر الأساس، هو باني الحضارة، وهو القادر على هدمها، وإذاً فلتكن البداية منه، وأن يقتنع بذلك.

---

(١) المرجع السابق، ١/٧٧٠-٧٩٠.

ثانياً: ترابط الهوية الحضارية بفعالية الإنسان:

إن ترابط الهوية الحضارية واستمراريتها مع قدرتها على (التجدد) رهن بفعالية الإنسان والقدرة على التعبير عن ذلك، مع نقل (المضامين الحضارية) عبر الأجيال، وهذا ليس رهن بالقدرات الإنتاجية فقط، بل ينبغي تنشئة الفرد كفاعل حضاري، وذلك باستيعابه لمضمون حضارته أولاً، كي يستطيع المشاركة في (البناء الجديد)، كما ينبغي نقل (التراث الحضاري) – بما تمثله خبرة الأجيال- في تعامل مع الطبيعة، ومع الحضارات الأخرى، ودون ذلك سوف يستحيل الاستمرار، وتنقطع المسيرة.

سمعت أن في اليابان أسواقاً تبيع أجهزة مصنعة مع نموذج (كتالوج) يأخذه الصبي وعليه أن يركبها ويشغلها، وهذا تمرين جيد، فبدلاً من شراء جهاز أو لعبة (كاملة التصنيع والتركيب) تعلم الصبي كيف يركب، بدلاً من كيف (يحطم) لعبته؟

- طالب ياباني (نموذج):

أرسلت اليابان طلبة للدراسة في الغرب، بعد نصف قرن من إرسال العرب لبعثاتهم، لذا طلبت اليابان بعض خبرات العرب في هذا.. أحد الطلبة ذهب ليدرس (الميكانيكا) وهو يعتقد أن ذلك يشكل (سر) تفوق الغرب، وكان يعتقد أنه سيلتحق بالمصانع، لكنه وجد الدراسة (نظرية) فانكب عليها، وذات يوم قرأ إعلاناً عن بيع (محركات) صغيرة لسيارات في إيطاليا، جمع كل ما لديه واشترى (محركاً) وعاد به إلى سكنه، فكر في تفكيكه أولاً، للتعرف على محتوياته، ثم إعادة تركيبه من جديد، لكنه خشي أن يفشل، فصار كل قطعة يفكها يرسمها على ورقة، ويعطيها (رقماً)، فكك المحرك وأعاد تركيبه، ثم ذهب إلى المشرف (الديني) ليخبره بما فعل، استحسن لكنه أضاف (تحدياً) يتمثل بوجود محرك معطوب، استهلكت بعض مكوناته، والمطلوب تحديد مكان التلف أولاً، وصنع قطعة بديلة سليمة وتشغيل المحرك، كان الأمر صعباً ومع ذلك أخذ محركاً وفككه وحدد

القطعة التالفة، وذهب إلى مكان سبك المعادن واشتغل أياماً ليصنع قطعة جديدة سليمة، ويضعها في مكانها ويشغل المحرك.. نجاح كبير، جعل المرشد الديني يكتب إلى إمبراطور اليابان - وهذا قبل الحرب العالمية الأولى- وجاء جواب الإمبراطور بمباركة هذا العمل، وتقديم مبلغ (٥٠٠٠) جنيه إنكليزي، وحين أعلم الطالب بذلك قرر العودة لبلاده، وترك الدراسة وشهادة الدكتوراه، واشترى بالمال معدات وركب باخرة من ألمانيا ليعود إلى اليابان، وفي الميناء الياباني أخبر بأن الإمبراطور - المقدس آنذاك- سيقابل هذا الطالب تشجيعاً له لكنه أجاب: إنه لا يستحق هذا الشرف، وسيحاول صنع محرك ياباني وعند ذاك يشرفه مقابلة الإمبراطور.

استمر هذا الطالب الجاد بالعمل عشر سنوات، وصنع عشر محركات، وقدم الإمبراطور في قصره (قاعة) لتنصب وتشغل، وعندما دخل الإمبراطور القاعة والمحركات (تشتغل) علق قائلاً: هذه أعزب موسيقا أسمعها في حياتي.

سلم هذا الطالب على الإمبراطور، وذهب للمعبد للصلاة، وقال: نمت لأول مرة - منذ سنوات- أكثر من عشر ساعات متصلة... أهـ

وحين يكون الحاكم على شاكلة إمبراطور اليابان، ويكون الطالب على هذه الصورة من (الجدية)، فهل يستغرب أحد أن ينهض الشعب الياباني - المتتلمذ على الغرب - وأن يلحق به ويتفوق عليه؟

ثالثاً: المطلوب نهضة وليس مجرد تنمية:

سار النموذج الغربي في التحول ابتداءً من النهضة، ثم الثورة الصناعية فالثورة العلمية التقنية، هذا (النموذج) غير مرغوب لنا؛ لأنه غير متسق مع البيئة، والنهضة التي نتطلع إليها تختلف عن نهضة الغرب، ليس في الغايات فقط، لكن بالوسائل أيضاً، فالأهداف ينبغي أن تكون مشروعة وكذلك الوسائل، ولا يكفي واحد منهما.

رابعاً: حلم الغرب كان الرفاهية:

أقصى أحلام الغرب أو المشروع الغربي الوصول (إلى الرفاهية المادية) كهدف أسمى، لكن ذلك ليس من أحلام حضارتنا، التي ترى الحياة الدنيا متصلة بالآخرة – ومجرد مقدمة لها – كذلك فالحاجات المادية ليست منفصلة عن الحاجات الروحية، والمطلوب (ضبط النفس) والاعتدال في الملذات الحياتية.

إن مضمون الحضارة عندنا (تحرير الإنسان) من كل أصناف العبودية، السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وحتى الفكرية، إذ لا عبودية إلا لله، الواحد الأحد.

خامساً: الكون وسيلة سخرها الله للإنسان:

فالإنسان لم يخلق الكون ولذا فإن تصرفه يجب أن لا يخرج عن أمر الله، فلا يقبل منه العبث ولا الإضرار به مثلاً، كذلك غير مقبول أن يحل الإنسان محل الله، أو ينازعه أو يغتصب بعض حقوقه، نحن جزء من هذا الكون الواسع، وإن كان خلق لنا كوسيلة، ونحن ننغلق على عالمنا الأرضي المحدود الذي ندركه، ونعلم حدود دورنا فيه فلا نتجاوزه.

سادساً: الزمن الدنيوي محدود:

إن الزمن الدنيوي محدود، لكنه غير منقطع عن الزمن السرمدي، يقول تعالى: ﴿وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَٰنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ ﴿٣٩﴾ وَأَنَّ سَعْيَهُۥ سَوْفَ يُرَىٰ ﴿٤٠﴾ ثُمَّ يُجْزَىٰهُ ٱلْجَزَآءَ ٱلْأَوْفَىٰ﴾ (النجم:٣٩-٤١).. إن قطع الحياة واعتبارها كل شيء مرفوض، فما هي إلا ساحة عمل لما بعدها، ومزرعة لغيرها، وتجاهل الآخرة قد يحوِّل (الحياة) إلى غابة، (الحق) فيها للأقوى.

سابعاً: الفرد في الإسلام ليس مؤسسة:

للفرد في الإسلام وضع مختلف عنه في حضارة الغرب، فالفرد في الإسلام ليس مؤسسة قائمة بذاتها، تحمل مهارات وقدرات ورغبات، إنه (مخلوق مستخلف) في عقله ووجدانه وحواسه وبدنه ووقته، يقول تعالى: ﴿... وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي ٱلْأَرْضِ

خَلِيفَةً... ﴾ (البقرة:٣٠)؛ والنفس في الإسلام ليست (الإطار) المرجعي للإنسان، فهي في – حضارتنا- تحمل نوازع خيرة وشريرة، لذا فنحن مطالبون بنصر الخير على الشر ﴿وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّىٰهَا ۝ فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَىٰهَا ۝ قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّىٰهَا ۝ وَقَدْ خَابَ مَن دَسَّىٰهَا ﴾ (الشمس:٧-١٠)، ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا۟ مَا بِأَنفُسِهِمْ ﴾ (الرعد:١١).

ثامناً: النشاط العلمي ودوافعه:

يختلف النشاط العلمي في دوافعه عندنا وعند غيرنا، فالإنسان الغربي متطلع دوماً (للسيطرة والتسيد) على الآخرين وحضاراتهم، وعلى الطبيعة، ليحقق أقصى معدل ممكن من (الرفاهية المادية)، لذا راح ينتج ما يحتاج وما لا يحتاج، وقد يضع عوائق أمام إنتاج الآخرين، كما قد يحجب العلم عن غيره.

والعلم في الإسلام (أمانة)، فإذا قصد به وجه الله صار (عبادة).. إننا بحاجة إلى (بلورة) نموذج خاص (للعقلانية) يحكم مسار نشاطنا وإنتاجنا، فالعقلانية الغربية في العلم والتقنية تعتمد الإعلاء من حافز (الربح)، ومثل ذلك (السيطرة) على الطبيعة وقهرها – كأنها عدو – وما تسببه الدول الصناعية من تلوث راح يهدد الحياة البشرية كلها، بينما ينظر الإسلام للطبيعة كشيء سخره الله لخدمة الإنسان، لذا عليه عدم الإضرار به، يقول تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَوْا۟ أَنَّ ٱللَّهَ سَخَّرَ لَكُم مَّا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ ... ﴾ (لقمان:٢٠)، يقول عالم الاجتماع «أريك فروم»: ... ثمة عامل لا يقل أهمية، وهو أن علاقتنا بالطبيعة اتسمت بـ(العداء الألد)، مع كوننا من نزوات الطبيعة، ظروف وجودنا تجعلنا جزءاً منها، وموهبة العقل تجعلنا نتفوق ونعلو عليها، ومن ثم فقد حاولنا أن نحل المعضلة، معضلة وجودنا، وذلك بنبذ (رؤية الخلاص) والمتمثلة في الانسجام بين الجنس البشري والطبيعة، فاتجهنا نحو إخضاعها وقهرها، وتحويلها لخدمة أغراضنا، حتى أصبح هذا (القهر) مرادفاً (لتدمير الطبيعة).

إن روح العداء والإخضاع أعمتنا عن حقيقة، وهي أن للموارد الطبيعية حدوداً يمكن أن تستنفد، ويأتي الوقت الذي (سترد) فيه الطبيعة على (جشع) الإنسان... إن المجتمع الصناعي (يحتقر الطبيعة)، بل يحتقر كل ما ليس من صنع (الآلة)، ويحتقر الشعوب التي لا تصنع الآلة.

فالناس اليوم ينجذبون لكل ما هو آلي، وخصوصاً الآلة الجبارة، ولكل ما لا روح فيه، بل ينجذبون (للتدمير)... [1] أهـ

معلوم أن الإنسان صانع الحضارة، وناشر العمران، وفي الوقت ذاته هو عدو الحضارة، وناشر الحروب ومشعلها ومسعرها، مفسد للبيئة، ناشر للخراب، وكما شهدت البشرية ملايين خدمتها أعظم خدمة، فقد شهدت – وما تزال – طغاة عبثوا بالطبيعة، واستهتروا بحياة الأحياء من إنسان وحيوان ونبات... والله تعالى، حيث رسم للإنسان الأهداف من خلقه، حدد هدفين كبيرين الأول: (عبادة الله تعالى) فقال: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ... ﴾ (الذاريات:٥٦).

والهدف الثاني (عمارة الأرض، فقال تعالى: ﴿هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا... ﴾ (هود:٦١).

وإذا قامت العبادة على (النص) الصحيح، فإن عمارة الأرض تقوم على المعرفة الجيدة بعلوم الحياة، ودون ذلك لا يتصور عمارة الأرض، فهل يعبد بشر اليوم ربهم عبادة صحيحة، وهل يشتغلون بعمارة الأرض كما ينبغي؟

تاسعاً: الثقة بالنفس:

لا يتصور قيام نهضة في شعب أو أمة لا يثقون بأنفسهم، ولا بثقافتهم ولا بحضارتهم، ولا بتاريخهم، أو لغتهم، والنهضة لا تتحقق بالأماني، أو الأحلام، ولا تقوم نهضة (بقرار) من حاكم، ولا تسقط كذلك بقرار من حاكم، فالنهوض يتطلب تكاتفاً من الحاكم

(١) تفسير التاريخ للباحث، الطبعة الأولى، ١٩٩٣م، ص ١٨٠.

والمحكوم، كما يتطلب عملاً دائباً.. وهنا نجد (خرافات) منها: أن (الجنس الآري) هو وحده باني الحضارة والمحافظ عليها، وهناك (أجناس) دنيا غير مؤهلة لإقامة حضارة، حتى وإن واتتها فرصة.. خرافة كبيرة، فكل من واتته فرصة، وجدَّ واجتهد أقام حضارة ونجح في ذلك، وبالمثل فكل من أهمل حضارته فقد عرَّضها للسقوط، ولعل من الخرافات – وما أكثرها اليوم؟- أن يعتقد أناس أن بعض البشر (أصلح) بالطبع من غيره، ولذا فهم أرقى وأرفع، وأن (الطبيعة والتطور) صنعا البشر على هذه الصورة، ولذا فإن بعض الأمم يجب أن (تسود) والبعض يجب أن تكون خادمة مسودة... [1] أهـ

هذا (العفن) من اختراع (السيد المستعمر) الغربي، ولا دليل على صدقه، فهل يؤيد السادة (الوكلاء) هذا الهذيان (المنتن)؟

عاشراً: الحضارة لا تبدأ من الصفر:

البشر ينقلون خبراتهم وتجاربهم ومعارفهم عبر الحدود، وكل حضارة تخلف غيرها، تستفيد من سابقتها، وقد شهد عالمنا أكثر من (٢٦) حضارة كما يرى المؤرخ البريطاني (توينبي)، كل منها فيه قديم وجديد، ذاتي ومقتبس، إذا أنكر الغرب ذلك اليوم، فقد عاش قروناً لم يكن لديه علم ولا معرفة، ولن تكون حضارة (اليوم) بدعاً مغايراً لكل الحضارات، وتفوق الغرب اليوم علمياً وتقنياً (ظاهرة حديثة) - بمقياس التحضر- ويوم أهدى الخليفة العباسي الرشيد إلى (شارلمان) ساعة، اندهش وشعبه، وربما اعتقد أن نفراً من الجن والعفاريت (تسكنها) وتحركها، وأن مكتبة (شخصية) لوزير عباسي (الصاحب بن عباد) كانت تحوي من المراجع والكتب ما يفوق كل مقتنيات المكتبات العامة في القارة الأوروبية بشهادة (ديورنت) في كتابه (قصة الحضارة).. وأختم: من المسلّم به أن اقتباس العناصر الحضارية هو أحد أهم شروط نمو الحضارة وازدهارها... [2] أهـ

---

(١) المرجع السابق، ص ٢٧.

(٢) إشكالية التحيز، ٧٧٨/١.

أحد عشر: الحضارات مختلفة والمجتمعات كذلك:

الحضارات المتوالية تتفق في أمور وتختلف في أخرى، والمجتمعات كذلك، والله تعالى خالق الكون: ﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ ٱلنَّاسَ أُمَّةً وَٰحِدَةً وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ ۝ إِلَّا مَن رَّحِمَ رَبُّكَ وَلِذَٰلِكَ خَلَقَهُمْ... ﴾ (هود:١١٨-١١٩) ولا بد من أخذ هذا بنظر الاعتبار، وتبع ذلك (تنوع الخبرات) التاريخية، أما محاولة (محو الاختلاف) وصب كافة شعوب العالم في قالب واحد) فهذا يعني (سلب) هذه الكيانات والشعوب لقدراتها الذاتية على الحركة، وإهدار طاقاتها ثانياً، فعلى سبيل المثال- فالكثير من الشعوب الشرقية تجمع في سكانها (بدو وحضر) كما تجمع العديد من الأديان والخبرات التاريخية، ففي الهند – على سبيل المثال- (٣٦٠) ديناً، فهل يقاس ذلك بشعب صغير يستعمل لغة واحدة، وله عقيدة واحدة؟

إن الذين يريدون فرض قيمهم على العالم كله – لمجرد كونهم أقوياء- يفعلون المستحيل، وقد بدأت حضارتهم تتآكل من الداخل، وعليهم الاشتغال بترميمها، بدلاً من فرضها بالقوة على (الغير).

لقد كانت الإمبراطوريات تفشل وتنهار كُلّمَا توسعت، فهل من المفيد إعادة التجارب الفاشلة؟

- فوكوياما ومعارك المستقبل:

بمناسبة معارك المستقبل، فهذا (فوكوياما) الياباني الأصل، والأمريكي الجنسية والولاء، وهو مثل (دون كيشوت) يضع العالم كله بكفة وأمريكا بكفة، فالعالم المسكين مسوق (جبرياً) نحو ثقافة استهلاكية، وعلى الدول أن تذهب طوعاً نحو الثقافة الكونية الاستهلاكية ولن ينفع العناد... ويرى (فوكوياما) أن معارك المستقبل لن تكون أيديولوجية ولا اقتصادية، بل ثقافية وكفى، وإذا تساءلنا: أليس الأيديولوجية قسماً من الثقافة، إذ هي الأوسع؟

ثم ينسى ما تقدم – وبسرعة– فيقول: إن الحضارات كافة دائبة علـى اكتـشاف (هويتها) الحضارية، ولديها الرغبة والإرادة والموارد اللازمة (لصب) العالم في قوالب غير القوالب الغربية، والأشد خطراً الحضارتين الإسلامية والكونفـشيوسية، لوجـود دول مسلحة.. [1] أهـ

– فوكوياما والخيارات الصعبة:

يعرض فوكوياما على العالم (خيارات صعبة محددة)، وكأنه عمدة لقرية من قـرى الهند أو أفغانستان، فيطرح أغرب وأعجب خيارات[2]:

١– زوال العالم، دونما أثر، زوالاً كاملاً، مع الثقافة والقيم، ومن التاريخ والمستقبل.

٢– الاستسلام للتكنولوجيا (العـسكرية الأمريكيـة) والتحـول إلى مـستعمرة لإمبراطورية (الخير).

٣– المبادرة لاعتناق (العقيدة الاستهلاكية)، والتحول إلى رقم أو رمز.

– بين الحاجة والوسيلة:

توجد حاجة فيسدها الصـانع بوسيلة، إلا أن الجديد أن توجد وسيلة أولاً ثم تخترع لها الحاجة.

بالمثل توجد وظيفة ثم يجري البحث عن شاغل مناسب يشغلها، في العـالم الثالـث يوجد إنسان فتنشأ وظيفة كي يشغلها.

أدوات الزينة للنساء تعددت وتنوعت، ومع (فن الإعلان) راجت وكثرت، مثل ذلك الملابس، ونوع البناء للبيوت والمحلات، كانت متطابقة مع البيئة، (فالطين) مـثلاً بـارد صيفاً، دافئ شتاء، استبعد ليعمل مكانه (الخرسانة) الباردة شتاء الحارة صـيفاً، فتطلـب الأمر (التكييف).. كان الطعام يتناسب نوعاً وكماً مع البيئة، تغيرت القاعدة فجـاءت

---

(١) ضياء الدين وميرل، الحلم الأمريكي، ترجمة فاضل جنكر، عام ٢٠٠٧م، ص ٣٠٩ .

(٢) المرجع السابق، ص ٣٠٨.

السمنة وتكدست (الدهون) فاخترنا (الرجيم)، كانت البيوت والمساكن قليلة الطوابق والأدوار، فلم يحتج الناس للمصاعد أو لرفع الماء، فلما كثرت الأدوار احتاج الناس للمصاعد والكهرباء لرفع الماء... يذهب الإنسان للبقالة فيشتري حاجته ويعود مسرعاً، اخترعنا (السوبر ماركت) فصار الداخل يشتري ما يرى مما يحتاج وما لا يحتاج.. كان الناس يطبخون قليلاً ويتناولونه، فصاروا يكثرون من المطبوخ فاخترعوا (الثلاجة) لتحفظه، كان الفائض يصل إلى الفقراء، فجاءت الثلاجة لتحرمهم منه.

كان الإنسان يسافر ماشياً أو راكباً حيواناً فيجد متعة في السفر، فلما اخترعت السيارات والطائرات تبخرت هذه المتعة.

كان لي قريب كبير السن، ذهب للحج وعاد بسرعة، سأله بعض زائريه: كيف كانت رحلتك في الطائرة؟ أجاب كنت متعباً فلما أخذت معقدي في الطائرة بمطار جدة نمت، و لم أشعر حتى حطت الطائرة بمطار بغداد.. فماذا رأيت!

كان الفلاح يزرع الخضروات والفواكه، فنجد لها الطعم والرائحة، واليوم نجدها - طوال العام - بلا طعم، ولا نشتاق لها.. كان الإنسان يتلذذ بأكل اللحوم، حين كانت تعيش الحيوانات بشكل طبيعي فلما قامت مزارع الدواجن، وحل العلف الصناعي محل الطبيعي، عرفنا جنون البقر ولحق به أنفلونزا الطيور، والله يستر من القادم الجديد... كان طالب الأمس يحفظ جدول (الضرب) ويتعلم جمال الخط، واليوم فالآلة الحاسبة أراحته من الحفظ، ووفرة المطبوعات جعلت خطه كخط (الأطباء) لا يحسن قراءته أحد.

- مطلوب نشر الثورة الصناعية:

إن الظروف التي مرت بها دول الغرب الصناعي، حيث سقط الإقطاع وقامت مدن صناعية استقطبت العمال، فنشأت الصناعة وتقدمت، وساعدت الآلة في التوسع الزراعي مع تحسين لنوعية البذور، فإذا أريد لدول العالم الثالث المساهمة (بالتصنيع) فلابد من أخذ

ظروف مجتمعاتهم في ذلك، وإن أمكن أن يصبح العمال شركاء في الصناعة لضمان الإخلاص، واعتبار الشركة عائلة واحدة - كما في اليابان- فذلك خير، كذلك تؤخذ حاجة السوق بعين الاعتبار.

- تجربة أفريقية يابانية:

خلال رحلات إلى شرق وغرب أفريقيا، علمت أن دولاً أفريقية طلبت من الشركات اليابانية لصناعة السيارات أن تؤسس مصانع لها في الدول الإفريقية، لا أن تصدر لها سيارات كاملة الصنع، والحجة: أن وجود مصانع صغيرة تُمكن العمال من أهل البلد تعلم (الصنعة) لكن تصدير سيارات كاملة الصنع تحرمهم من ذلك.

- زخرفة المساجد في العراق:

طلبت بعض الحكومات العراقية من الغرب توجيه عمال من أجل القيام بزخارف من (الجبس) ولما باشروا العمل وصنع القوالب، وخلال أيام أتقن العمال العراقيون هذه الصنعة وأجادوها بشكل مثير للإعجاب.

- الإفادة من الخبرات المحلية:

لا يوجد بلد يخلو كلياً من خبرات محلية، وهذه الخبرات ثمينة، (فالتبن) مثلاً يمكن أن يكون أساساً لصناعة ورقية رخيصة، وسعف النخل مادة جيدة جداً لصنع (الفورمايكا)، وألياف بعض النباتات جيدة في صناعة الخيوط والحبال والأعلاف الحيوانية، الأسمدة والجلود لا يوجد بلد يخلو من تصنيعها.

بلد مثل (بنغلاديش) تعرف صناعة (الجوت) القنب منذ قرون، الجديد إهمال مثل هذه الخبرات كلياً... مثل ذلك بناء المساكن، وتخزين المياه وأساليب الري، فهذه معارف قديمة يمكن تجديدها وتحسينها.

إن انتشار نمط الحياة الاستهلاكية الغربي، وانتشار المنتجات الغربية وتوفرها يجعل الخبرات الوطنية تموت يوماً بعد يوم.. كان الطب يعتمد على زراعة بعض النباتات والزهور والبذور، فلما انتشرت الأدوية المصنعة انتهت تلك الزراعة.. صناعة السجاد اليدوي كانت شائعة في العالم الشرقي، ووصل الحال أن (مهر) المرأة يرتبط بنوع السجاد الذي تحسن حياكته، فجاءت الآلة لتحل مكان الإنسان، حتى امتلأت الأسواق بالسجاد الصناعي، على حساب السجاد اليدوي.

- إنشاء الطرق ينشط الزراعة:

لنا تجربة متواضعة، فأنا من عائلة تملك (ماكينات) ترفع الماء من النهر، والمحصول نتقاسمه مناصفة مع الفلاحين، في البداية كان جل المزروع (قمح وشعير وذرة) وكانت الأسعار قليلة، حاولنا أن نشجع الفلاحين على زراعة الخضروات والورقيات، فوجدنا معارضة قوية، فالحبوب هي طعام الفلاح، تشكل قوته وطعام حيواناته، ومع مرور الأيام أفلحنا مثلاً بزراعة الخيار والطماطم والبصل والبطيخ، وأمثاله، واجهتنا مشكلة نقل (المحصول) فالفلاح له دابة واحدة ولا يستطيع نقل المحصول للمدينة، فإذا كثر المحصول وهبط ثمنه تُرك في أرضه، وكم مرة رمينا (البصل) في النهر.. لقد حاولنا تقليص زراعة الحبوب، حتى إذا قامت الحكومة (بسفلتة) بعض الطرق، وصار نقل المحصولات إلى العاصمة والمدن البعيدة ميسراً، اندفع الفلاح يزرع الخضروات أضعاف ما كان يزرع.. حاولنا أن نتحول نحو زراعة القطن فلم نفلح.. كانت بذور الخضروات سيئة، والأنواع رديئة، فلما حصلنا على بذور جيدة تحسن الإنتاج وتضاعف، وتطلع الفلاح نحو آفاق لم يكن يتطلع إليها مثل زراعة (الخس)، فلو جرى توجيه الفلاح لأمكن الارتفاع بالمحصول كماً ونوعاً، لكن الحكومة لم تكن تعير الفلاح كبير عناية، ولا الزراعة كذلك، وحتى النفط كان عائد (البرميل) أربعة سنتات، لقد كان الاستعمار ينهب أموال الفقراء لمصلحة الأغنياء في بلده .

- نحن والتكوينات القديمة:

الغرب ينظر لكثير من مكوناتنا الاجتماعية بأنها قديمة ومتخلفة ورجعية، مثل الأسرة والقرية والعشيرة، بل يعتبرها من عوائق (التنمية)، لذا فالمطلوب إزالتها، وليس العناية بها، لكنها عندنا موجودة وفاعلة، والإنسان يتلقى العقيدة والآداب الاجتماعية والقيم الأخلاقية من خلال الأسرة، لذا (فالمشرد) بعيد عن ذلك كله، والقبيلة يجمعها تضامن مطلوب ونافع بشرط أن لا تكون (انصر أخاك ظالماً أو مظلوماً).. إن الغرب (يختصر) المشكلات المعاصرة ويردها إلى مشكلة واحدة هي (نقص الموارد)، فتكون قضية (اقتصادية) والاقتصاد صار علماً، والعلم علاج كل مشكلة.. وكل قضية لا يحلها العلم - في نظر الغرب - فهي مشكلة (زائفة)، وهكذا تذوب السياسة، ويُضحّى بالأخلاق، وهكذا يتم تحرير القيم الغربية، التي تحمل الكثير من التعارض مع قيمنا الحضارية، وهكذا يجري التحول إلى قيام تقليد (أعمى) للنموذج الغربي، فنفقد ما لدينا من قيم، لنكسب مظهراً (متغرباً) بدون مضمون، قشرة (حداثة) والباطن مخالف للظاهر.

- نريد مزج ما عندنا مع التقنية الغربية:

ما عندنا من أمور الزراعة والصناعة غير كافية، وما تقدمه التقنية الغربية، لدينا تحفظات تجاهها، والمطلوب (مزج) بين ما عندنا وما تقدمه التنمية الغربية، والحياة أخذ وعطاء، وكل حضارات العالم فعلت ذلك، وإن كان بدرجات مختلفة، البعض يدفعنا نحو اليأس: خذوا التنمية الغربية كما هي أو اتركوها كلها، فإذا تساءلنا: ما الدليل على صحة هذا (الطرح)، لم نجد جواباً شافياً.. أما التوقف عند حدود (ماتملك)، فيحرمنا من بعض الفوائد والمنافع، وهذا (تحدٍ) نقدر حجمه، ماذا نأخذ؟ وكيف؟ هنا مربط الفرس، نحن بحاجة لنقل (أدوات البحث العلي)، لكننا لا نريد (فلسفة العلم) الغربي؛ لأنها تصادم الكثير من قيمنا لقد ترجمنا معارف اليونان مثلاً، وتركنا آدابهم؛ لأنها وثنية تؤمن بتعدد الآلهة وتصارعها المستمر.

لنأخذ (التجربة اليابانية)، فقد نقلت النظم السياسية والاقتصادية لكنها لم تنقل النظام الاجتماعي ولا الإداري، كذلك أهملت الفلسفة، ومع ذلك ظهرت فيها بعض أمـــراض الحضارة الغربية، فراحت تستعمر – لأول مرة في تاريخها – بلاداً مجاورة، وأشعلت أكثر من حرب، كان آخرها الحرب العالمية الثانية، ودفعت ثمناً غالياً حيث ضربت مدنها بقنابل نووية، وخضعت لأول مرة في تاريخها لاستعمار مبـــاشر، لكنها – رغم كل الضغوط– لم تبتعد عن نظامها الإمبراطوري مثلاً، ولا نظامها الإداري، وحين انـــسحب جـــيش الاحتلال، هدأت البلاد، ورفضت النمطين: الغربي والاشتراكي الشرقي، لتخطط لنفسها النظام والنهج الذي يناسبها، لقد حددت (بدقة) ما تأخذه من الغرب، ومـــا ترفـــضه، فكانت تلميذاً نجيباً، لكنها لم تكن زبوناً (معصوب العين).

لقد نجحت اليابان في استعمال (طرق الإنتاج الحديثـــة) دون أن تـــدمر الطـــرق التقليدية، فمازالت (الشركة اليابانية) تعتبر نفسها (عائلة) لها أسرارها ومكانتها، ويعتـــبر مديرها (الأب) لهذه الأسرة، والشركة اليابانية لا تفصل عمالها وتـــرميهم في الـــشارع، والمتقاعد منهم تفتح له محلاً، وابنه يحل مكانه، العامل الياباني لا يترك شركته لمكـــسب، ولو فعل فلن يجد من يقبله، وهو يحافظ على سمعة وأسرار شركته، كما يحافظ على كرامة وشرف عائلته[1].

ويمكن القـــول: إن التجربة اليابانية تشـــكل نموذجاً جديداً، وكـــذلك التجربـــة الصينية والمـــاليزية، ولم تتوقف التجارب عند التجربة الغربية، ولن تكون آخر تجـــارب البشر، وعلى (الوكلاء) أن يكفوا عن التغزل بالنمـــوذج الغربي، فغزلهم يدفـــع لكراهة هذا النموذج.

(١) للباحث مؤلف عنوانه: في أعماق التجربة اليابانية، طبع عام ٢٠٠٠م.

- نريد إعادة النظر في التعليم:

التعليم وسيلة لصبغ الأمة بطابع محدد، كان لدينا تعليم موروث شاخ، ولم نجدد في أهدافه ولا وسائله، وإلى جانبه تعليم (جديد) هو تقليد للنموذج (الغربي) في الأهداف والوسائل، تعليمنا الموروث مشرّق والثاني مغرّب، الأول زاهد في التجديد في أهدافه والوسائل، والثاني غير مستعد لإعادة النظر وإن ظهر (عقمه) والسؤال: ألا يمكن إعادة النظر في النموذجين؟ مع محاولة الدمج، لإيجاد نوع يحمل روحاً بحيث يعتبر (العمل العلمي) عبادة ويجدد في الوسائل، وما أكثرها!

لقد كانت مدارسنا هي الأفضل، لكن عجلة الحضارة دارت وأسرعت وظلت مدارسنا كما هي ولا جديد لديها.

- الشيخ الكيلاني ومؤتمرات لوضع المناهج:

في القرن السادس الهجري قام الشيخ (عبد القادر الجيلاني) شيخ الحنابلة والصوفية، بعقد مؤتمرين؛ واحد في العاصمة بغداد، والآخر في مكة، جمع فيه ما استطاع من مديري المدارس والمهتمين، في زمن كان (الجمل) أفضل وسيلة مواصلات فأعيد النظر في مناهج المدارس والوسائل واعتبرت مدرسة (الشيخ الكيلاني) ببغداد (مدرسة عليا) يتوجه لها خيار الطلبة[1].

مدارسنا الجديدة وجامعاتنا تعرف الكثير عن علم الاجتماع، والاقتصاد، والسياسة، والإدارة، لكن زادها الإسلامي قليل ويشبه العدم، وقد يتجه لإثارة الشبهات، والوقوف موقف (العداء) من التراث والتاريخ، وكأن روح المستشرق قد تلبسته وتقمصته، فالباحث يستبطن العداء، وإن كان يتظاهر بالحياد، وهنا سوق للنفاق، ويتشرف بلقب معتدل أو متنور، أو غير أصولي، أما من يكتب السباب فيكرم أكبر تكريم(!)

---

(١) ماجد عرسان الكيلاني، هكذا ظهر جيل صلاح الدين وهكذا عادت القدس، طبعة عام ٢٠٠٣م.

أستاذ جامعي من الجزائر يقف في مؤتمر صهيوني ليعلن أن الجهاد رجس، وأن اللغة العربية متخلفة، ليس لديها إلا (نتف) من الفقه والعقائد(!)

وأستعيد مقولة نيتشه: من يحتقر نفسه وأمته ينتحر، ومن يحتقر الآخرين فهو عنصري.

- النهوض ليس نزهة:

النهوض بالأمة ليس نزهة، ولا يحصل بين يوم وليلة، ولا تنهض أمة بقرار سياسي من أعلى، ولا بمجرد رغبة من أسفل، ولا بد من خطة سليمة، ووسائل عملية موصلة، ومن السهولة بمكان وضع خطط جيدة، ورسم أهداف مرموقة، لكن المطلوب فوق ذلك وسائل عملية، والناس عادة لا يختلفون كثيراً حول الأهداف الجيدة، لكنهم يختلفون حول الوسائل الموصلة والمؤدية، وفوق هذا وذاك فإن وضع ألف نظرية أسهل وأيسر من تطبيق واحدة، ذات يوم وضع (أفلاطون) خطة للعمل السياسي، أعجب بها أحد تلاميذه، وكان حاكماً، وعند التطبيق فشلت، وكاد أفلاطون أن يدفع حياته ثمناً لذلك الفشل.

وكم حاكم فاشل رفعناه فوق الأعناق، لمجرد أنه يحسن الكلام أو يجيد التلاعب بالعواطف، وله جرأة على العباد، أو يحسن السب والشتم، واللعن والقذف!

إن النهوض يتطلب الكثير من المعارف والإخلاص، والله تعالى يخاطب بعض أنبيائه فيقول: ﴿قُلْ هَٰذِهِۦ سَبِيلِىٓ أَدْعُوٓا۟ إِلَى ٱللَّهِ ۚ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ أَنَا۠ وَمَنِ ٱتَّبَعَنِى ۖ وَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ وَمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾ (يوسف:١٠٨).

فإذا كانت الدعوة لله تتطلب الإخلاص والبصيرة، فما تحتاجه نهضة شعب أو أمة هو خطة محكمة، مع وسائل عملية، وأن يشارك فيها الحاكم والمحكوم معاً، وأن تقتنع الأمة بها وبجدواها، وأن تبذل جهوداً كبيرة لتسويقها والترغيب فيها.

- لماذا توقفت الحضارة الإسلامية:

الحضارة كالمخلوق (الحي) تولد وتنمو وتنضج وتشيخ وتنهار، والفارق في (المدة) الزمنية، فعمر الإنسان مثلاً والحيوان قصير، وعمر الحضارة قد يمتد قروناً.

العرب خلال القرون من (٨-١٤) للميلاد كانون الأفضل والأكثر تقدماً في العالم، وفي كافة الميادين، فلماذا لم ينجحوا في (العلم الحديث) (توبي أ. هاف) في كتابه «فجر العلم الحديث» يحاول الإجابة عن هذا التساؤل، ثم يضيف تساؤلاً: لماذا انهار وتراجع الفكر العلمي والعمل في الحضارة العربية – الإسلامية، بعد القرن (١٣)، مع أن العلم العربي كان منذ القرن (الثامن) أكثر العلوم تقدماً في العالم، وقد تجاوز بكثير ما كان في الغرب والصين، وذلك في كل الميادين للبحث، ابتداء من الفلك والكيمياء والرياضيات والطب والبصريات... لقد كان للعلم العربي التفوق التقني على مدى زاد على (خمسة قرون)، فلماذا لم ينجب (العلم الحديث)؟

إن ما يطلق عليه العرب (علم الأوائل) كالعلوم الطبيعية، في مقابل العلوم الإسلامية والعربية كالتفسير والحديث والفقه وعلم الكلام والشعر واللغة، كل ذلك كان بدافع من حب الاستطلاع، إضافة لدوافع دينية، بحيث بلغ أعلى مستوى للتقدم العلمي، لكن ذلك لم يكن بهدف خدمة (علوم الأوائل) لذاتها، فمن أجل (قسمة المواريث) مثلاً اعتبر الحساب موضوعاً مهماً للدراسة، ومن أجل تأدية الشعائر مثل الصلاة، كانت الحاجة لتحديد المواقيت، ومن ثم استخدام الهندسة ومثلها حساب المثلثات بهدف تحديد القبلة.

فإذا درست أسباب (تدهور) الحضارة الإسلامية فإن (هاف) يحدد أسباباً عنصرية عرقية مثل السيطرة الدينية، مع الطغيان السياسي، إضافة إلى وسائل تتصل بالبواعث النفسية والاقتصادية، فضلاً عن إخفاق فلاسفة الطبيعة العرب في تطوير المنهج التجريبي، وقد انبثق عن هذه العوامل الأساسية، عوامل أخرى فرعية، فالطغيان السياسي أفرز تعصباً

دينياً تجاه (العلوم الطبيعية)، ونشأ ما يعرف بالعلوم (السرية) فصعد التصوف والحركات السرية (الباطنية) في القرون (١٢، ١٣) للميلاد.. [١] أهـ

المعروف أن العرب بدأوا الترجمة في أواخر العصر الأموي، وجرى التوسع في العصر العباسي، وذكرت بعض (كتب التراث) أن راتب مدرس الفلسفة كان يومياً (ثلاثة دراهم) بينما راتب مدرس السنة (نصف درهم).

أما تطبيقات العلوم في مواقيت الصلاة أو تحديد القبلة فلا عيب في ذلك، وهو تطبيق جديد، وأما التعصب فهو بسبب الحروب الطاحنة وكثرتها، فعد بعض المستشرقين حصول (٢٥٠٠) معركة كبرى مع الغرب، ومارست الجيوش الصليبية البربرية القتل والنهب ليس للمسلمين فقط، بل شمل نصارى (القسطنطينية) مثلاً، وذات يوم جمع الصليبيون ما لديهم من أسرى فقطعوا رؤوسهم ووضعوها على دواب ووجهوها إلى بعض مدن الشام.

هذه الحروب الطاحنة مع الثورات الداخلية والانشقاقات، صرفت الجهود والأموال، ليس للعلوم والمعارف، ولكن للحروب والثورات، إضافة لانتشار الفرق من باطنية وغيرها، مثل الحشاشين والقرامطة، وكل ذلك جعل الجهود تتوجه بعيداً عن العلوم والمعارف.

والخلاصة: تمزق داخلي وانشقاقات وثورات شبه دائمة، وحروب خارجية طاحنة، فمن يهتم بالعلوم والمعارف؟

- ابن خلدون: عللنا.. المسببات والعلاج:

كتب (د.محمد عمر شابرا) بحثاً باللغة الإنكليزية عنوانه: (علل العالم الإسلامي المعاصر: المسببات والعلاج)، وقد ترجمته إلى العربية (علياء وجدي) ونشر ضمن مجموعة بحوث تحت عنوان (الأمة وأزمة الثقافة والتنمية) استهلك البحث (٣٥) صفحة، وهو دراسة جادة جديدة[٢]..

(١) فجر العلم الحديث ترجمة أحمد صبحي، عالم المعرفة، العدد ٢١٩، ١/١٧٣.

(٢) علل العالم الإسلامي، ط١ (دار السلام، ٢٠٠٧م) ١/٣٩١-٤٢٦ .

يقول د. محمد عمر: يذهب عدد من العلماء الغربيين إلى أن الإســـلام لعــب دوراً إيجابياً في تنمية المجتمعات الإسلامية في الماضي، فهو العامل الوحيد المفسر لمجتمع بــدوي اتسم بعداوات ضارية، وندرة في الموارد، مع طقس قاس، يفتقد متطلبات النمـــو، وقــد استطاع، مع ذلك، أن يتطور بهذه السرعة، ورغم الظروف، وأن يقــف بحــزم ضــد الإمبراطوريتين (البيزنطية، والساسانية) وهما الأعلى، فكرياً ومادياً، ووفقاً لآراء كل مــن (نورث وتوماس)، فقد بدأ هذا المجتمع في الازدهار في القرن السابع حينما كانت أوروبا عبارة عن مجتمع بربري كبير، وحتى القرن العاشر يقول: المؤرخ (توينبي) : إنــه لــولا الإسلام لم يوجد ذلك الانتشار غير العادي للقوى الروحية الكامنة، التي حول بها الإسلام مجتمعه، وبالتالي غيّر وجهته، «عبر ستة قرون».. لقد قام الإسلام بتفعيل جميع عوامــل التنمية تفعيلاً جيداً، فساهم في ارتقاء الأفراد مادياً ومعنوياً، وهم القوة الأساسية الكامنة وراء صعود أو سقوط أي مجتمع، كما غير من نظرتهم للحياة بإعطائها معنى وغاية، كما وفر مؤسسات وقيماً معنوية ميسرة للتنمية، وصنع مناخاً ملائماً للرقابة، على نحو ساعد على تغيير خصائص المجتمع.. ولقد أقام الإسلام نظاماً سياسياً ذا توجه خلقي ينتخب فيه الناس خليفة يحكم وفق الشورى، ويكون مسؤولاً أمام الناس، ومن ثم قدم إطاراً لما يسمى الآن بــ (الحكم الرشيد) لضمان العدالة والكرامة والمساواة واحترام الــنفس، فاســتفاد الجميع من التنمية، وخاصة الفقراء.. فقد أقام الإسلام حكم القانون، وكفل حرمة الحياة والملكية، وكرامة الفرد، وأعطى مكانة أعلى، واحتراماً أكبر للمزارع والحرفي والتــاجر، مقارنة بما كان لهم في الديانتين (المسيحية، والمزدكية).. لقد صنع وشجع حافز الأمانــة والاستقامة والعمل الدؤوب، فتراكم رأس المال والعمالة، ومعدلات جمركية قليلــة، في منطقة أفسدتها العداوات القبلية، والحروب المستمرة، بين الإمبراطوريات، مع قطع طريق القوافل والضرائب العالية.

لقد كان هذا العصر (الكلاسيكي) للإسلام الذي نضجت فيه تلك الحضارة الجديـــدة، والتربية الأصلية، التي ولدت من خلال احتشاد العديد من الأجناس والتقاليد، كما تم استيفاء مطالب التنمية، التي أكد عـــليها كل من «نورث وتومـــاس»، وتعترف «شاتزميلر» بذلك إذ تقول: جميع العوامل التي مكنت أوروبا من النجاح، كانت متاحة للإسلام قبل ذلك الحين، وبوقت كبير.. ونتيجة لذلك حدثت «دورة التنمية» اقتصادية كاملة، شملت الزراعة والتجارة والحرف، وأدت إلى ارتفاع جوهري في الدخل، لكل من الأفراد والدولة معاً.

ولقد حظي التعليم والبحث بدعم عام كبير، فأدى ذلك إلى تحسين في المهـــارات، وتنمية علمية ونهضة فكرية، وتوفر مناخ لما أطلق عليه (فليب حتي) صحوة فكرية كبيرة، شارك فيها العلماء في كافة المجالات، ومن مختلف العقائد، ودون تمييز، وقد أمكن المحافظة على هذا التفوق ما يزيد على، أربعة قرون، من (منتصف القرن الثامن — منتصف القرن الثاني عشر) وعندما تراجع استمر الإسلام في تقديم إسهامات جوهرية، لما يقـــرب مـــن قرنين على الأقل.. أهـــ

استعراض أكثر من جيد، وبحث علمي متوازن، ينتقل الباحث بعده للحديث عـــن أسباب التدهور وهذا ما يعنينا كثيراً.

- أسباب التدهور:

لكل من التقدم والتخلف أسبابه ومستلزماته، لذا فكل من أخذ بأســـباب التقـــدم يتقدم، وكل من تضربه علل التخلف يتخلف، لا فرق في ذلك بين مؤمن وكافر، ولا بين آري وسامي، ويخدع نفسه من يتصور وجود شعب مختار ولكن يوجد شـــعب مختـــال نرجسي معجب بنفسه، كأن الله تعالى خلقه من طينة خاصة، وفضله على سائر خلقـــه تفضيلاً، ليس هناك محاباة خاصة، بل سنن عامة للصعود والتقدم، وأخـــرى للتخلـــف والهبوط، وكل من أخذ بسبب جاءت النتيجة وفق مـــا أخـــذ ﴿وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا﴾ (الكهف:٤٩).

يستعرض د. محمد عمر، جملة أسماء لباحثين - مسلمين وغيرهم- يتناولون الأسباب وراء تدهور المسلمين، من بينها:

١- الانحلال الأخلاقي: ولمالك بن نبي، يرحمه الله، نظرية يرى فيها: أن الحضارة تبدأ روحية، فيها الكثير من الإخلاص ونكران الذات، تليها مرحلة عقلية (تنظر وتفلسف) المرحلة الأولى، فتنتشر العلوم والمعارف، ويبرز جانب (التحضر) يعقبها مرحلة هياج الغرائز، حيث يتجه الناس للملذات، وتتعفن الأخلاق، فتتدهور الحضارة وتنهار.

٢- فقدان الإسلام (لديناميكيته) وحركيته، فشاع التشدد والتعصب، وانقسم المجتمع، وكثرت الثورات.

٣- تدهور النشاط العلمي، وجمد النشاط الفكري، وقل الإبداع.

٤- توالي الحروب الداخلية والخارجية، وتعرض البلاد الإسلامية لغزوات خارجية متواصلة.

٥- كل ذلك دفع لإحداث أكثر من خلل مالي وأمني فتناقص النمو والاستثمار.

٦- حدث تدهور في ميادين الزراعة والتجارة والحرف، مع ضياع للمناجم والمعادن النفيسة.

٧- توالي الكوارث الطبيعية كالمجاعات والأمراض الفتاكة.

وأختم بذكر قواعد رائعة للطرطوشي (الأندلسي) في كتابه (سراج الملوك) رتبها ترتيباً رائعاً فقال: لا سلطان إلا بجند، ولا جند إلا بمال، ولا مال إلا بجباية، ولا جباية إلا بعمارة، ولا عمارة إلاّ بعدل.. [1] أهـ

فإذا جرى تسريح الجند بحجة عدم توفر المال، كما حدث قبل سقوط بغداد عام (٦٥٦هـ)، وإذا شاع وانتشر الظلم، فكيف تزدهر حضارة أو تبقى؟

(١) سراج الملوك، تحقيق جعفر البياتي، ط١، سنة ١٩٩٠م، ص ١٧٠.

لماذا عجزنا عن العلاج:

الإنسان يمرض فيعالج بالتداوي، والحضارة تمرض فإذا شخص المرض وجرى العلاج فقد تتعافى، والباحث د. محمد عمر، يبحث عن جواب لفشل المجتمع عن علاج الأمراض، التي ضربته لدى المفكر الكبير (ابن خلدون) فهو من كبار مثقفي زمانه، تتلمذ على (ابن رشد) الفيلسوف المعروف، وقد جمع ابن خلدون بين الدراسة النظرية والاشتغال بالسياسة، حتى شغل وظيفة حاجب لحاكم بجاية، في الشمال الأفريقي، لذا راح يبحث عن أسباب العجز في الحقل السياسي أولاً، فشخص السبب في الانتقال من خلافة راشدة إلى ملك عضوض، وهو يستلهم في ذلك ما ورد في السنة، فيرى أن القيم قد تراجعت، كما حصل خرق للنظم، وأُسيء استخدام موارد الدولة، فازدادت الضرائب فوقعت (الدولة والعدالة والتنمية) ضحية، لذا تراجع تضامن الناس، كما تأثر الحافز للعمل والإنتاج؛ وكثرت النزاعات، وانقسم المجتمع إلى فئات متناحرة، فساد بسبب ذلك نوع من الركود، وهكذا فقد الإسلام حيويته ولعدة قرون.. [1] أهـ

فهل تكفي هذه العوامل السلبية لعجز المجتمع عن العلاج؟ ابن خلدون لا يكتفي بذلك، بل يضع قواعد تترجم رأيه.

- قوانين ابن خلدون الكبرى:

حاول (الباحث) أن يستقرئ تصور ابن خلدون لقوانين كبرى يمكن أن تكون أداة (للنهوض والتقدم) فيما يسميه علم العمران وهو شغله الشاغل في مقدمته لكتابه (ديوان المبتدأ والخبر...) وقام الباحث بطرحها وفق المنطق والترتيب التالي: [2]

(١) الأمة وأزمة الثقافة، ١/٣٩٥.

(٢) الأمة وأزمة الثقافة، ١/٣٩٣.

١- قوة الملك لن تتحقق إلا بتطبيق الشريعة.

٢- لايمكن تطبيق الشريعة إلا من قبل الحاكم.

٣- الحاكم لن ينال القوة إلا من خلال الشعب.

٤- الثروة (المال) ضرورية لمساندة الشعب.

٥- الثروة لا تكتسب إلا من خلال (العمارة) أي التنمية.

٦- العمران يتطلب العدل ولن يتحقق دون توفر العدل.

٧- العدل هو الميزان الذي يقوِّم به الله البشر.

٨- إن مسؤولية تحقيق العدل تقع على عاتق الحاكم.. أهـ

يرى ابن خلدون أن هذه القواعد يدعم بعضها بعضاً، وترتبط ببعضها بشكل دائري وبدائرة مغلقة، وقد جعل لها رموزاً، فالسلطة (س) والشريعة (ش) والشعب (ن) والثروة (م) والعدل (ل) ثم حاول شرح نوع الارتباط بينها.

- الخصوصية التاريخية:

في العالم خصوصيات: تاريخية، ثقافية.. إلخ، فلكلٍ خصوصيته (هنري لوفيفر) لـــه كتاب جيد عنوانه (نهاية التاريخ) قامت د. فاطمة الجيوشي بترجمته للعربية ونـــشر عـــام ٢٠٠٢م، وأشم من المؤلف رائحة يسارية وهو يتحدث عن إدراك المـــؤرخ لخـــصوصية التاريخ؛ وهذه الخصوصيات لها قيمة إيجابية، ينظر إليها عادة باستحسان، بل يبحث عنها ويعرضها، ويعمل أحياناً على شرحها، ويعتقد أنها تاريخية بماهيتها وبوصفها موضوعات لمعرفته، وعلى العكس يدرك الاقتصادي، والمخطط والناظر للمستقبل، وكذلك صاحب الاستراتيجية، هؤلاء يرون في الخصوصيات سلبية.. [1] أهـ

(١) نهاية التاريخ، ص ١٧١.

الناس يختلفون ويتمايزون، وليسوا صورة (طبق الأصل) وكذلك الشعوب والأمـــم، هكذا خلقهم الله تعالى: ﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ ٱلنَّاسَ أُمَّةً وَٰحِدَةً ۖ وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ ۝ إِلَّا مَن رَّحِمَ رَبُّكَ ۚ وَلِذَٰلِكَ خَلَقَهُمْ ۗ﴾ (هود:١١٨-١١٩).. هناك من يعترف بالخصوصية في بلده، لكنه ينكرها ويتجاهلها عندما تكون له مصلحة في ذلك، ففي الولايات المتحدة الأمريكية كل شعب يحتفظ بثقافته (وكنيسته أو كنيسه) مع (لوبيه) الخاص به، وفي بلادنا العربية والإسلامية مطلوب إنكار وتجاهل أية خصوصية، والوكلاء يريـــدون أن نكـــون (نسخة طبق الأصل) للثقافة الأمريكية والقيم الأمريكية، بل مطلوب للعالم على سعته أن يكون (سوبر ماركت أمريكي) ومن يشاكس أو يعاكس أو يتذمر فهو معـــاد للتقـــدم وظلامي وعدواني ولا يستحق الحياة.

تاريخياً، لكل فترة خصوصيتها، وكل مرحلة من تطور شعب أو أمة له خصوصيته.. هل سيطبق هذا (التطبيع القسري) على إسرائيل مثلاً؟ وهي الدولة التي تعلن يومياً كونها (يهودية)؟ إن إنكار الخصوصية الثقـــافية يلزم منه عدم وجود اختـــلاف بين البشر ثقافياً أو اجتماعياً أو تاريخياً، فإذا كان الأمر كذلك فيمكن عندئذٍ سوق الكل (بالعصا) مـــع رفع شعار: (العصى لمن شاكس وعصى).

- الحداثة والتاريخ والأزهار المسمومة:

التاريخ، كما أتصوره، هو نهر الحياة المتدفق، يكون يوماً عذباً رقراقاً، ومرة خليطـــاً بالطين والطمي، وما يحمله الماء من الغثاء.

أما الحداثة فبدلة عرس، تلبس مرة ثم تطوى، أما التاريخ فأعظم من ذلك وأكـــبر.. (هنري لوفيفر) يدرس علاقة الحداثة بالتاريخ ولكن بأسلوب (أدبي متأنق)، فالحداثة عنده من البلاغة، وهي باقة من (الأيديولوجيات) وأزهار سامة ذابلة وهمية، لكنـــها معطـــرة بشكل صناعي، ويزيد (هنري): لن تزعم الحداثة تصفية التاريخ، فهذا زعـــم متطـــرف

مزيف، بقدر زيف إرجاع المعرفة للمعلومات، الحداثة تتلألأ على الركود، تقنع الشيء ذاته، الذي لم يتغير تحت مظاهر (فظة) أحياناً، وبارعة أحياناً، تقنع بالجدة، وضد التحليل النقدي.. فالحداثة والحياة اليومية ... متواطئتان تعملان معاً، تغشان معاً، تخدعان معاً، وتعيدان الخداع، ولكن رابطتهما لا تلغي التاريخية، بل تشير إلى انهيارها، وربما لتوقفها[1].

تعبير متأنق، ولغة أدبية، هل هي من (هنري) أم ممن تَرْجَم؟ لا أدري! الحداثة بلاغة، أي كلام عذب، لكن أشبه بورد صناعي، أو أزهار سامة ذابلة، فاقدة للحياة، وهمية غير حقيقية، لكنها معطرة.

الحداثيون في الغرب أنجزوا أموراً، أما عندنا فماذا أنجزوا؟ يكتب أحدهم مقالة أو يترجم مقالة، يلقي محاضرة أو يتحدث أمام مؤتمر في واشنطن أو لندن، ثم يحسب أنه جاء (بالأسد يجره من ذيله)، إنهم كمن ينكّت في مأتم، أو يبكي في عرس، أجسامهم معنا وقلوبهم وعقولهم في أماكن بعيدة، شاخوا وأفلسوا، لذا كانت صناديق الاقتراع الحكم الفصل، ففشلوا في كل مكان.

- النقل الحضاري قد يقود إلى الفشل والتمرد:

أسارع إلى القول: إن المستشرق الفرنسي المعروف (جاك بيرك) يتساءل: هل النموذج الغربي (حتمي) وضروري لكافة الشعوب؟ ويرد: ليس بضروري ولا حتمي، بل قد يؤدي، في أحيان كثيرة، إلى أنواع من الفشل والقلق والتمرد.. [2] أهـ

ما رأي الوكلاء فيما يقوله (جاك بيرك)؟

---

(١) نهاية التاريخ، ص ١١٧٦.

(٢) نحن والصديق اللدود، للكاتب، الطبعة الأولى، ص ٩٨.

- استهلاك منتجات الحضارة:

العالم اليوم وبفضل المواصلات، أمكن نقل المنتجات من أقصى الأرض حتى أقصاها؛ ولأن الغرب ينتج ما يحتاج وما لا يحتاج، لذا صار من المعتاد وصول هذه المنتجات لكل أقطار الأرض، لكن استهلاك ما تنتجه حضارة الغرب لا يعني (التحضر)، فالزبون الذي يستعمل الكثير من هذه المنتجات قد لا يعرف أهلها وصانعها.

مالك بن نبي، يرحمه الله، يقول في هذا الصدد: لكل حضارة منتجاتها المتولدة عنها، لكن لا يمكن صنع (حضارة) بمجرد تبني منتجاتها، فشراء ما تنتجه حضارة الغرب، ومن قبل كافة دول العالم، لم يجعلها تكسب حضارة أو قيماً حضارية، فالحضارة ليس تكديس منتجات، بل هي فكر ومُثل وقيم، لا بد من كسبها أو إنتاجها.. [1] أهـ

- ما كسبناه من الغرب:

د. رشدي فكار، المفكر العربي المعروف، والمرشح لجائزة (نوبل) والذي عاش في الغرب ودرَّس وحاضر، يقول: لقد غصَّت ساحتنا المعاصرة ببقايا موائد الغرب بشقيه، الليبرالي والماركسي، لإنقاذنا بالفتات وافتعال الإشكالات، مع ترك جوهر ما حققه الغرب من تقدم علمي مكثف، استأنسه تطبيقاً في تقنية التصنيع والعمران، ومنهجاً في تنوع المعرفة وتخصصها، لقد (افتننا) بهذا الفتات، لنضيف إلى همومنا المزمنة هموماً دخيلة ثم هموم حلول ما افتعلناه، فأصبح لدينا إشكاليات أساسية نابعة من واقعنا، بفقره وجهله ومرضه، وإشكاليات مفتعلة دخيلة نتلهى بها.. تعلقنا بالهوامش والفروع، وتركنا الجذور والأصول، حتى غرقنا في مشاكل (حلول المشاكل) لتتعدد لدينا الحلول، وليصبح (الحل هو غيبة الحل)، وتوالت الهزائم على الإنسان العربي، من داخل ذاته، قبل أن تتسع وتتشعب وتتداخل مع هزائم الآخرين له ولأمته، وهكذا دخلنا (عصر العتمة).. [2] أهـ

---

(١) شروط النهضة، ص ٤٢.

(٢) نظرات إسلامية للإنسان والمجتمع، ط١، ص٢٥.

فمتى يأذن الله لنا بالخروج؟

د. خلدون النقيب، شخصية عالمية أكاديمية حداثية ليبرالية علمانية، لذا فإن شهادته يصعب الطعن بها، فهو يقول: لقد أعطتنا الرأسمالية الغربية، إضافة للعلم والتكنولوجيا، أعطتنا العنف المسلح الشمولي والاستبداد البيروقراطي، للدولة الحديثة، والعنصرية السوفياتية (المؤدجلة)، أي التعصب القومي، هذه كلها ابتكارات ندين بها لحضارة الغرب الرأسمالي، كما تبلورت خلال ثلاثين سنة، من حرب ساخنة (١٩١٤-١٩٤٥م) وحوالي (٤٥) سنة من حرب باردة (١٩٤٥-١٩٩٠م)، وكان لا بد أن تترك هذه الابتكارات آثاراً تراكمية في الوعي الجمعي، في البيئة العربية المتخلفة، وفي عدم انتظام المجال النفسي للسكان، وبخاصة في انحسار العقلانية في التفكير، والغرق في مستنقع التسلط والإرهاب المنظم.. [١] أهـ

إنها مكاسب عظيمة مثل مكاسب تجار الأسهم اليوم!

- مكاسب جديدة أيضاً:

د. برهان غليون يتحدث عن المكاسب، فيرى أن العقلانية العربية ابتدأت مسيرتها كحليف لجهتين: الطبقة العليا والغرب المستعمر، وهي تريد أن تقلد الغرب في نمط حياته، ولتزيد من معدل الاستغلال لصالحها، متحالفة مع (السيد المستعمر) بينما انكفأت الأغلبية الشعبية نحو قيمها التقليدية، ولتزيد من تلاحمها وتضامنها، والتمسك بقيمها، ولتقف ضد التفكيك لوحدتها الوطنية والشعبية.

وهكذا تحولت العقلانية العربية إلى (خواجا) وسمسار للغرب وقيمه وأخلاقياته، والتي يقوم أساسها على (كسر المحرمات) كافة، والاستخفاف بها كلها.. [٢] أهـ

تهم كبيرة يسجلها شخصيتان أكاديميتان يصعب الطعن بشهادتهما.

---

(١) في البدء كان الصراع، ط١، ١٩٩٧م، ص ٣٩٣.

(٢) اغتيال العقل، ص ٢٥٤.

- واقعنا المر:

واقعنا مر مرارة الحنظل، فشل يتبعه فشل، وهزيمة تعقبها هزيمة، حتى شبعنا هزائم، ووسائل إعلامنا تتحدث عن انتصارات، وإنجازات عظيمة، كل مجنون (عظمة) صار يلقب بالزعيم الأوحد والزعيم الملهم، والرجل الرجل، ورحنا نتلاعب بالمصطلحات فنسمي أكبر هزيمة بـ(النكسة).

إن الكثير من بلادنا (مخترقة) وكما يقول د. خلدون النقيب: لقد أسلمنا قيادة عالمنا العربي للغرب، فعلاقة عالمنا بالغرب ليست بريئة، إذ للغرب مصالح في عالمنا أبعد من حاجته للنفط، تتصل بعلاقات التخلف والتبعية والتنافس الحضاري التاريخي، وخاصة التخوف من القدرة الكامنة للعرب على التحول إلى قوة إقليمية تخل بميزان القوى في الحيز (الجيوسياسي) للعالم الإسلامي في آسيا وأفريقيا، وذلك على المدى البعيد.. [1] أهـ

وأسارع إلى القول: هذا ليس رفعاً للرايات السود أو البيض، وأزيد: إنه واقع بعضه من صنعنا، وجلّه مفروض علينا من (المعلم الغربي)، فنحن ومنذ قرابة قرنين (نجري) حتى حفيت منا الأقدام، لكنا كما يبدو نركض خلف سراب.

إن هذا الحديث سيزعج الوكلاء، وأود أن أهمس بمثلٍ باكستاني يقول: المرأة حين يموت زوجها تريد أن تعيش بشرف، لكن جيرانها لا يسمحون لها بذلك، ومن لا يصدق هذا فلينظر ماذا جرى ويجري لأهلنا في العراق وفلسطين والصومال؟

وأتمنى أن أطلع على إجابة وافية شافية: ماذا استفدنا من الغرب وماذا يمكن أن نستفيد؟

---

(١) في البدء كان الصراع، ص ٣٩٣ .

غايات التنمية

في إطار المشروع الحضاري الإسلامي [1]

الدكتور علي القريشي (*)

إن الربط بين المادة والروح وبين الاقتصاد والأخلاق وبين المدنية والدين هو سمة المجتمع الإسلامي فالتنمية التي لا تراعي الواقع الموضوعي، ولا تلجأ إلى الطرق والوسائل المنسجمة مع أهداف المجتمع وغاياته، لا يمكنها أن توفر شروط الإقلاع، فضلاً عن تحقيق اللحاق بالدول المتقدمة.

التنمية بصفتها جهداً مقصوداً لتنظيم النشاط المادي وتحقيق الضمان المعيشي، وتطوير الحياة الإنسانية بأبعادها المختلفة، فلابد أن تنبثق عن مشروع اجتماعي أو حضاري له بالضرورة تصوراته الخاصة عن الكون والإنسان والحياة. وعلى هذا فإن من المنطقي أن يكون لكل تنمية غايات ووسائل يتحدد في سياقها ما ندعوه بـ«نمط النمو».

---

(١) الأصول الفكرية لهذا البحث منشورة في مجلة كلية الدعوة الإسلامية، العدد ١٣، ١٩٩٦م، طرابلس، ليبيا.

(*) باحث أكاديمي.. في كلية التربية بصحار (سلطنة عمان).

فالتنمية التي تركز على المشروع الحر والمنافسة والتراكم والقوة والإشباعات غير المحدودة، ضمن وسائل وأنشطة نفعية ذات طابع دنيوي، تمثل نمطاً معيناً يختلف عن النمط الذي تتبلور غاياته وتحدد وسائله وأنشطته في إطار طابع آخر يترابط خلاله ما هو مادي بما هو معنوي، وما هو دنيوي بما هو ديني.

وفي هذه الدراسة، سنحاول تحليل غايات التنمية في إطار المشروع الحضاري الإسلامي، بصفتها تمثل الاستراتيجية الفلسفية العامة، التي يمكن من خلالها تبين خصوصية نمط التنمية الإسلامي، وتمايزه عن الأنماط الأخرى.

أولاً: غايات التنمية في المنظور الإسلامي ونقد بعض المفاهيم:

في ضوء ما يقدمه الإسلام من مبادئ وأحكام ورؤية حضارية، يمكننا أن نقف موقفاً نقدياً إزاء العديد من المفاهيم الاقتصادية والتنموية الحديثة، منها:

أ- مفهوم التحديث:

يطرح الفكر الغربي[1]، وبعض مفكري التغيير والتنمية في العالم العربي والإسلامي مفهوم «التحديث modernization» بصفته مرادفاً لمعنى «التنمية»، ولكونه دالة تشير، صراحة أو ضمناً، إلى نمط الحياة في المجتمعات الغربية الحديثة[2]،

---

(١) انظر مثلاً:
- Neil Smelser: The Modernization of Social Relations-ed Myron Weiner, Modernization The Dynamics of Growth, Basic Books Inx., 1960, p. 110.

وكذلك:
- I.R. Sinai, The challenge of modernization chatto and windus, 1964, p.215.

أورده: محمد الحسيني وزملاؤه، دراسات في التنمية الاجتماعية، ط٣ (القاهرة: دار المعارف، بدون تاريخ) ص٧٦.

(٢) يشترك في ذلك العلمانيون على اختلاف اتجاهاتهم، مع بعض الاختلافات النسبية؛ ويشترك معهم أصحاب التجارب التحديثية في كثير من النظم التي عرفتها بلدان العالم العربي والإسلامي.

بحيث يصبح مفهوم «التخلف» هو النقيض لواقع ذلك النمط، وهو تصور يقود إلى اعتبار أن أي مجتمع متخلف لا يمكن أن يتجاوز حالات تخلفه ما لم يشرع في محاكاة الحياة الحديثة في الغرب لا على صعيد العلم والتكنولوجيا وفنون الإدارة والإنتاج والعمل فحسب، بل على صعيد القيم واللغة والفكر وبناء النظم وتحديد الغايات.

وعلى فرض أن يكون التحديث بدلالته الغربية محدَّداً بالأبعاد العلمية والنفعية، فإن إمكانية ذلك لا تحدث بالسهولة التي يمكن تخيلها؛ لأن استحضار أو إدماج القيم والأفكار والنظم والغايات تفرضه في كثير من الحالات بنية النسق الغربي ذاته، الأمر الذي يؤدي بطبيعة الحال إلى ظاهرة «التغريب westernization»[1].

وللتغريب خطره حين يضع الأفراد والجماعات في سياق تنشئة مفارقة من شأنها أن تؤدي إلى «اغتراب» كثيراً ما يزوِّر الاهتمامات ويحرِّف القضايا ويقلب الإشكاليات، بل ويساعد على خلق مناخ يدفع إلى تقبل القضايا النسبية على أنها قضايا مطلقة مثل: الليبرالية، اقتصاد السوق، الحرية الشخصية، التعددية الحزبية.. أو جعل الهموم من الدرجة الثانية أو الثالثة هموماً من الدرجة الأولى مثل: التلوث، حماية الشواطئ، الإيدز.. ونحو ذلك مما ليس له معنى أو حجمٌ مشابهٌ في المجتمع الذي ينتمي إليه المغترب[2].

---

(١) راجع: ر. بودن وف. بوريكو، المعجم النقدي لعلم الاجتماع، ترجمة سليم حداد، ط١ (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م) ص ١٥٣-١٥٤؛ وانظر في معنى التغريب دحماني محمد، تغريب العالم الثالث.. الخرافات والحقائق، ترجمة دمري أحمد (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، بدون تاريخ) ص٢١٢.

(٢) محبوب الحق، ستار الفقر.. خيارات العالم الثالث، ترجمة أحمد فؤاد بلبع (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٧م) ص ١٠٨.

وإذا كان لا يُنكر أن قسماً من طرق وأساليب المدنية الغربية ومنتجاتها يتمتع بالحياد الثقافي، أو يمكن تحييده أو تكييفه، فإنه لا بد من الإقرار بأن قسماً آخر يحمل في غايات استخدامه، أو ربما في تكوينه المادي، مضموناً قيمياً أو حضارياً يغاير القيم والأنماط الحضارية الأخرى.

فالمنازل على الطراز الأوربي، مثلاً، بسياجاتها المنخفضة وسطوحها المكشوفة وشبابيكها المشرعة وأبوابها المتقابلة، لا تنسجم في معطياتها الاجتماعية مع شرط «الستر» الذي يضعه الإسلام للمنازل.

كذلك هيئة المرحاض الغربي قد لا تفي حكم «الطهارة» شروطه الفقهية، إلى غير ذلك من الصيغ والأدوات والوسائل المعيشية، التي تتلون بمعايير الغرب وأنماطه الثقافية الخاصة، ناهيك عن الوضع على صعيد النظم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، التي تحكمها غالباً القواعد والاختبارات «العلمانية» كنظم البنوك والتربية والارتياد وقواعد إسناد السلطة وغيرها.

إن بعض أنماط التحديث المادي والاجتماعي، التي استجلبتها بلاد المسلمين من الغرب أو قلدتها فيها، قد جعلت كثيراً من أبنائها يعيشون حالات من الاضطراب والازدواجية، نتيجة لتصادم هذه المستجْلَبات أو المقلدات مع العقائد السائدة أو البيئة المحلية، أو لصعوبة تحييدها أو تكييفاً لشروط الحياة الاجتماعية الإسلامية، لهذا اهتز كثير من السلوك التقليدي، وغاب العديد من العادات الحميدة، التي عُرفت بها المجتمعات المسلمة، التي لم تستطع مغالبة البذور الضارة والإيحاءات المنحرفة في بعض عناصر التحديث المجلوب.

من هنا، فإن رفض التفكير الإسلامي لظاهرة التحديث بمعناها التغريبي المـــشار إليه، ليس رد فعل عصابي، كما يحلل بعضهم[1]، بل هو فعل يمليه احتـــرام الهويـــة والحفاظ على القيم والخصوصية، إمـــلاءً لا يضع حواجز أمام إمكانيات التفاعل مع ما هو إيجابي في حضارات الآخرين، وما تجربة الترجمة للعلوم والأفكار الأجنبية، التي حدثت في عصر المأمون إلا تعبيراً عن هذا الموقف.. ولكن تبقى المثاقفـــة المتأملـــة للغايات والوسائل التي يعلنها أو يستبطنها التحديث غير غافلة لحقيقة أن التحـــديث الغربي كبنية عامة ما قام، بخاصة في القرنين الأخيرين، إلا على الفصل بـــين المـــادة والروح، وبين الاقتصاد والأخلاق[2] وبين المدنية والدين[3]، فيما ظل الربط بين هذه الثنائيات والتكامل بينها هو سمة المنهج الإسلامي.

ب- سياسة اللحاق بالدول المتقدمة:

تُطرح فكرة اللحاق كاستراتيجية تنموية تحاول الوصول إلى الأنماط الإنتاجيـــة والاستثمارية والتنظيمية والتكنولوجية السائدة في الغرب، الأمر الذي يترتب علـــى ذلك محاكاة النموذج الغربي، سواء في المنطلقات أو الوسائل أو الغايات.

والحقيقة أن السعي لتحقيق نمط من أنماط النمو يمثله مذهب أو تجربة اقتـــصادية معينة، لا بد أن يرافقـــه الأخذ ببعض الخيارات الثقـــافية والتشريعية لذلك المذهب أو تلك التجربة، وهذا واقع لا بد أن تقود إليه سياسات اللحاق التي تفكر بها بعض

(١) راجع: جورج طرابيشي، المثقفون العرب والتراث.. التحليل النفسي لعصاب جماعي (لندن: ريـــاض الـــريس للكتب والنشر، ١٩٩١) ص٣٢.

(٢) نقصد الأخلاق هنا بمعناها الرباني السامي لا بمعناها النفعي الذي تعرض له عالم الاجتماع المعروف «ماكس فيبر» حين حاول الربط بين «الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية».

(٣) قد يستخدم المشروع الغربي الدين لغايات نفعية، وقد يعبر عنه بتعبيرات جليلة، لكنها فارغة المضمون، من قبيل الكتابة على الدولار الأمريكي عبارة «In God We Trust».

الدول، لهذا يصح القول: إن التنمية التي لا تراعي الواقع الموضوعي، ولا تلجأ إلى الطرق والوسائل المنسجمة مع أهداف المجتمع وغاياته، لا يمكنها أن توفر شروط الإقلاع، فضلاً عن تحقيق اللحاق بالدول المتقدمة.

وإن كان من الأهداف البارزة التي تحكم فكرة اللحاق، بلوغ ما وصلت إليه التكنولوجيا الغربية عن طريق استيراد الأجهزة والمصانع والخطط والخبراء، فالواقع أثبت أن ذلك منهج لا يقود إلاّ إلى تقدم كاذب، إن لم يكن يائساً فـ«الغرب يريد- كما يقول الدكتور عبد الله النفيسي- أن يجعلني دائماً متعلماً لديه، وأن يوهمني أني مهما حاولت اللحاق به، فمعدل إنتاجه أسرع بكثير من معدل لحاقي به، وبالتالي تتسع الفجوة بيني وبين الغرب، فأُصاب بالصدمة الحضارية، وأجري يائساً وراءه حتى الموت»[1].

وليس في هذا دعوة إلى «الإضراب عن النمو» أو «الانسحاب من السباق الحضاري»، كما يفهم ذلك «جورج طرابيشي»[2]؛ لأن التحري عن الطريق المعبِّر عن واقعية الحركة في حدود الإمكان الفني، وواقعية الحركة في سباق المعادلة الاجتماعية ومنطق الغايات الخاص، قد يستلزم بالضرورة تغيير مضمار السباق[3].

إن فكرة اللحاق تجد سندها في بعض النظريات والاتجاهات الإنمائية كالنظرية «الدورية» والنظرية «التطويرية» والاتجاه «الانتشاري» واتجاه «التكامل مع النظام

(١) أورده جورج طرابيشي، المرجع السابق، ص ٣٢ .
(٢) المرجع نفسه، ص ٣٢ .
(٣) انظر في توضيح هذا المعنى، وعلى المستوى الاختيار التكنولوجي، جورج المصري، نحو تصور حضاري تنموي في المجتمعات العربية الإسلامية، مستقبل العالم الإسلامي، السنة ٣ ، العدد ٩، مالطا، ١٩٩٣م، ص ٢٢٣.

الدولي» وغيرها[1] من النظريات التي تفسر التخلف والتقدم وفقاً للمراحل التاريخية، واعتبار ما مرت به أوربا قانوناً عاماً يمكن أن تمر به سائر الدول المتخلفة إذا ما قطعت الأشواط نفسها، أو أعادت إيجاد العوامل التي يُعزى إليها نجاح الثورة الصناعية.. وكل ذلك باطل لعدة أسباب منها:

١- إن التاريخ لا يُعيد نفسه، أو على الأقل لا يتكرر بالطريقة نفسها[2]، نظراً لاختلاف المراحل التاريخية من جهة، وتفاوت الظروف والخبرات لدى الشعوب المختلفة من جهة أخرى.

٢- إن هذه النظريات وهي تتغافل الأبعاد القيمية والتقاليد والعادات الخاصة لكل مجتمع تأتي افتراضاتها بعيدة عن خصوصية كل معادلة اجتماعية، لهذا تظن خطأً بأن نموذج التنمية والتحديث الغربي هو المثال المطلق الذي يجب تعميمه، ولا توفيق للآخرين دون الاهتداء إليه.

٣- تتوهم هذه النظريات حين تتصور أن مجتمعات الجنوب هي الآن في مرحلة شبيهة بمرحلة سبق أن مرت بها المجتمعات الرأسمالية، وبالتالي فإن اقتراحها للأفكار والنظم الغربية، وتوصياتها بالاعتماد على الخطط والبرامج التي سارت عليها هذه المجتمعات لا يؤدي في واقع الأمر إلا إلى تنمية مشوهة.

---

(١) انظر عرضاً لهذه النظريات والاتجاهات في: السيد محمد الحسيني وآخرون، مرجع سابق، ص ١٤١؛ وراجع في نقدها: عبد الخالق عبد الله، العالم المعاصر والصراعات الدولية، عالم المعرفة، الكويت، ١٤٠٩هـ/١٩٨٩م، ص٢١١-٢١٢.

(٢) جورج قرم، الاقتصاد العربي أمام التحدي، دراسات في اقتصاديات النفط والمال والتكنولوجيا، ط١ (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٧م) ص ٢٢٨.

إن سياسة اللحاق على النحو الذي يطرحه الفكر التنموي الغربي والفكر التابع[1] تؤدي بطبيعتها إلى الارتباط بمراكز القوة والثروة والقرار، فضلاً عما تؤديه من مساس بالهوية واضمحلال للخصوصية، لهذا يطرح التفكير الإسلامي رؤية تنموية في إطار مشروعه الحضاري تترابط خلاله (الغايات) و(الوسائل) و(المعادلة الاجتماعية) ومقتضيات (البناء الاجتماعي) كلٌّ في شبكة واحدة.. ويشكل مبدأ (الهوية) على الصعيد الثقافي، ومبدأ (الاعتماد على الذات) على الصعيد الاقتصادي، ومبدأ (الأخذ بالشريعة) على الصعيد القانوني، ومبدأ (التعاون والانفتاح) على صعيد العلاقات الدولية، الأركان الأساسية في استراتيجية التنمية الإسلامية.

ج- مفهوم الحاجات:

الطعام والشراب واللباس والسكن والصحة والنقل والحرية والتعليم، حاجات ضرورية يشترك فيها الناس جميعاً، ولكن حدود الإشباع وطرقه وأساليبه تختلف من مجتمع إلى مجتمع ومن عصر إلى عصر، وفقاً للرؤى والظروف المختلفة، لهذا فإن من المنطقي أن تكون للإسلام نظرته الخاصة للحاجات، سلعاً كانت أو خدمات أو حاجات معنوية.

وللتوضيح يمكن القول: إن الحاجة في سياق النموذج التنموي الإسلامي تخضع إلى المفاهيم والاعتبارات التالية:

---

(١) مارست اليابان في بداية عصرها التنمو ي المعاصر سياسة لحاق، ولكن من نوع آخر وضمن استراتيجية يعرف معظم الدارسين طبيعتها المستقلة.

- **تكامل الحاجات:**

التركيز على الحاجات المعيشية والحقوق والحريات الفكرية والإنسانية، يشكل دون شك منظوراً متقدماً للحاجات، إلا أنه يظل منظوراً ناقصاً إذا لم تؤخذ الحقوق الروحية والتعبدية وحرية التعبير عن المثل الأخروية بنظر الاعتبار، لهذا يمكن القول: إنه لا يمكن من أجل الحاجة المادية التضحية بالحاجة الروحية، فمثلاً لا يمكن الموافقة على تشجيع الإفطار في رمضان بحجة أن الصوم يمثل تفريطاً في الجانب الإنتاجي، أو التسليم بمنع أداء فريضة الصلاة، بالنسبة للعاملين، أثناء فترة العمل، بذريعة أن ذلك يمثل إهداراً للوقت، أو إصدار اللوائح التي تمنع السفر إلى الديار المقدسة لأداء فريضة الحج بهدف توفير العملات الصعبة.

وبالمقابل، لا يمكن التفريط بالحاجات العضوية والمادية تحت دعوى الزهد والإعراض عن الدنيا، وتحقيق مثالية التعبد: ﴿قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ ٱللَّهِ ٱلَّتِيٓ أَخْرَجَ لِعِبَادِهِۦ وَٱلطَّيِّبَٰتِ مِنَ ٱلرِّزْقِۚ﴾ (الأعراف:٣٢)، وفي الحديث: «**أَمَا وَاللَّهِ إِنِّي لأَخْشَاكُمْ لِلَّهِ، وَأَتْقَاكُمْ لَهُ، لَكِنِّي أَصُومُ وَأُفْطِرُ، وَأُصَلِّي وَأَرْقُدُ، وَأَتَزَوَّجُ النِّسَاءَ، فَمَنْ رَغِبَ عَنْ سُنَّتِي فَلَيْسَ مِنِّي**»[1]، بل إن إشباع الحاجات المادية ضروري لتنمية الحاجات الروحية، فالموازنة بين الجانبين المادي والروحي والتكامل بينهما هو المنهج الذي يعبر عنه الإسلام.

- **شرعية الحاجات وشرعية وسائل إشباعها:**

شرب الخمر وتعاطي المخدرات ولعب الميسر والزنا والرقص الخليع واللهو غير البريء، ونحو ذلك من الدوافع والسلوكيات التي حرمها الله تعالى، لا تعد من الحاجات الإنسانية المطلوب توفيرها.

---

(١) أخرجه البخاري.

فنوع الحاجة يخضع للمعيار الشرعي، وكذلك أسلوب إشباعها ووسائله، ولا يجوز اللجوء إلى غير الشرعي في كل ذلك إلا في حالات الضرورة القاهرة، وضمن بعض الحالات، وفقاً لضوابط قاعدة «الضرورة تقدر بقدرها»، فالإنسان في الإسلام كائن لا بد أن يكون منضبطاً، ويحكمه منطق الحلال والحرام، سواء على مستوى نوع الإشباع أو كيفيته أو كمه، إذا ما كان يخضع هو الآخر لهذا المنطق ومقاييسه.

- الحاجات ومنطق الاعتدال:

إن الحاجات ليست مطلقة أو لا حدود لها، فإذا كان إشباع أكبر قدر من الحاجات الأساسية والكمالية مطلوباً، وهو هدف أساس في أي تنمية، فإن الحاجة وفقاً لغايات التنمية الإسلامية تعرف ضمن سياقها الاجتماعي وشروطها الأخلاقية، وليس ضمن ما تستدعيه الرغبات الحرة أو الدوافع الاستهلاكية التي ينساق وراءها الناس تحت ضغط شهوات الشراهة والطمع والغيرة وحب الاقتناء.

إن مفهوم الحاجات غير المحدودة غير مستساغ إسلامياً، لأن مفهوماً كهذا سيجعل الإنسان وكأن الدنيا كل همه، ومفهوماً كهذا سينطوي على إغراءات لا تتسق مع التكامل الذي ينشده الإسلام للإنسان، على نحو ما سنتطرق إليه بعد قليل، فالتعود على إطلاق الرغبات والتهالك على متاع الدنيا وملذاتها من شأنه أن يؤدي إلى نفسية الشره، ويوقع الفرد والمجتمع في فتنة الترف: ﴿ وَإِذَآ أَرَدْنَآ أَن نُّهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا۟ فِيهَا فَحَقَّ عَلَيْهَا ٱلْقَوْلُ فَدَمَّرْنَٰهَا تَدْمِيرًا ﴾ (الإسراء:١٦)، لهذا فإن ترسيخ مبدأ الاعتدال يشكل في السياق التنموي الإسلامي، وعبر أدوات التربية والقانون، أحد السبل المؤدية إلى تحقيق التوازن والتكامل في المجتمع.

- الحاجات والموضوعية:

تهتم التنشئة في إطار المشروع الحضاري الإسلامي بمبدأ صيانة النعمة والاقتصاد بالرزق والمحافظة عليه، وتجنب التبذير والفاقد حتى بالنسبة لماء الوضوء «ولو على نهر جار»، لأن التعود على الاستهلاك غير المنطقي وغير الضروري من شأنه أن يؤدي إلى نتائج عبثية ضارة، كما هو الحال في ارتداء بعض النسوة في المنطقة العربية لمعاطف الفراء الثمينة التي لا يستلزمها المناخ المحلي القائظ، أو في حالة اندفاع بعضهم لإقامة الولائم الفندقية الباذخة دون مبرر، أو في تناول آخرين لطعام «الكافيار» الغالي السعر، دون حاجة ذوقية حقيقية، أو في استيراد مواد التشييد والتحول إلى النمط المعماري الأجنبي، وهجر المواد والأنماط المعمارية المحلية، أو غير ذلك من السلوكيات التي يتحكم فيها هاجس المكانة أو الوجاهة أو التفاخر أو المقارنة الحسودة أو التماثل بالآخرين[1].

- الحاجات ومنطق الصراع:

إن شيوع الميول الاستهلاكية، والاتجاه نحو افتعال بعض الحاجات، تقليداً لواقع الاستهلاك وأنماطه في المجتمعات الغربية، من شأنه أن يوقع المجتمع المسلم في شرك التبعية، فتزايد استيراد الأشياء المصنعة في الدول الغربية وإدخالها في صلب الحياة اليومية، يولّد ولا شك حالات من الارتباط المادي والنفسي والثقافي بمراكز التصدير، كما يؤدي بمرور الزمن إلى الاعتماد على الأجانب، والاسترخاء المقعد عن همة النهوض أو ممارسة التحدي.

(١) راجع ر. بودون وف بوريكو، المعجم النقدي لعلم الاجتماع، مرجع سابق، ص ٢٥٧-٢٥٩.

كما أن تعاظم الطلب الخارجي وتلبيته باستيراد منتجات نهائية، أو من خلال إقامة صناعات محلية لإحلال ما أوجده نموذج الاستهلاك الأجنبي من أدوات وخدمات وتكنولوجيا[1] لا يؤسس لمشروع تنموي حقيقي، ويفقد المجتمع حصانته وخصوصيته وبالتالي استقلاله.

إذن، وفي ضوء ما تقدم، يتبين لنا أن الحاجة في المنظور الإسلامي تحكمها المعايير الشرعية ومقتضيات الحياة الاجتماعية الخاصة، فضلاً عن منطق الصراع ومواجهة التحدي، وبناءً على ذلك لا يمكن الرضا بإسقاط الحاجات في مفهومها الغربي على المجتمع الإسلامي لما لذلك من تعارض مع طبيعة هذا المجتمع وانحراف عن الغايات التي يصبو إليها مشروعه الحضاري.

د- مفهوم الربح والخسارة:

الربح المادي وحسابات الجدوى الاقتصادية والمكاسب النقدية، لا تشكل أهدافاً أو شروطاً وحيدة للممارسات الاقتصادية في الإسلام، فبعض ألوان الإنتاج والاستثمار والأنشطة الاقتصادية والتجارية قد تكون أدوات لغايات غير ربحية إذا ما استدعت ذلك مقتضيات التكافل أو التوازن أو الإنقاذ أو حتى طلب «الثواب» المجرد.

والربح المادي حين ينطوي على ضرر بالآخرين لا يعد ربحاً، فالسعر الزائد نتيجة الاحتكار يمثل نقصاً في ذات المحتكر، وإرهاقاً لذوات الآخرين، والفائدة التي تتأتى من استثمار رأس المال النقدي دون مشاركة في مسؤولية الغرم «ربا» يمقته

(١) مصطفى حسن علي، شركاء في تشويه التنمية، ط١ (بيروت: دار الطليعة، ١٩٨٣م) ص٥٥.

الدين، وإتلاف المواد الغذائية الذي قد يساعد على استقرار الأسعار وتوازنها هو هدر آثم وعمل لا أخلاقي.

إن المفهوم الشمولي التكاملي يأبى التجزيئية التي تتعامل مع الأنشطة الاقتصادية بمعزل عن شروطها الأخلاقية والاجتماعية، كما هو الحال في:

- رفع الدعم عن السلع الأساسية للجمهور، بحجة تقوية ميزان المدفوعات، أو دعم القدرة على سداد الديون الخارجية.

- تعطيل فريضة الحج لتوفير بعض النفقات الخارجية، أو الحفاظ على الرصيد القومي من العملات الصعبة.

- تشجيع الإفطار في رمضان لتقوية وتيرة الإنتاج في هذا الشهر.

- إباحة الزنا أو القمار أو الترخيص لمحلاته جذباً للسواح الأجانب، وتوسيعاً لحصيلة الضرائب العامة.

- إغراء رؤوس الأموال الأجنبية، ولو في شكل بنوك ربوية أو مشاريع استهلاكية أو ترفيهية وذات طابع استفزازي بزعم تحريك الاقتصاد الوطني.

كل هذه الإجراءات وأمثالها مرفوضة في ظل نموذج ليس منْ سياسته قصر الهم على مجرد الربح والتوفير والجباية وتقوية ميزان المدفوعات على حساب الثوابت الشرعية والواجبات أو الحاجات الاجتماعية الضرورية، أو على حساب الاستقلال والخصوصية الثقافية؛ لأن المشروع التنموي الإسلامي جزء من مشروع حضاري يسعى في عملياته الاقتصادية، إلى جانب تحقيق الأهداف المعيشية والمادية، الحفاظ على القيم والنمط الاجتماعي الخاص، وإغناء الناس بشروط الالتزام الديني، وتلك غايات لا يمكن النكوص عنها.

- دور الأسرة والمرأة في التنمية ومفهوم الربح والخسارة:

تطرح فكرة العائلة الصغيرة كأحد الاختيارات الحديثة التي تشكل إطاراً اجتماعياً يوافق، في نظر بعضهم، شروط التنمية المطلوبة، مما يعني أنه من الأفضل التحول عن نظام العائلة التقليدية الكبيرة التي تتميز بها المجتمعات المسلمة.

فإذا افترضنا صحة هذه الفكرة، وسلمنا جدلاً بأن الأخذ بها سيقود إلى نتائج فعالة على الصعيد الاقتصادي، فإن التنمية الإسلامية لا تلجأ من أجل بعض النتائج المادية إلى ما من شأنه زعزعة منظمة الأسرة وإضعاف مقوماتها المعنوية، فالتصدع الحاصل للأسرة في المجتمعات الرأسمالية والاشتراكية، والنتائج السلبية لذلك، غير خافية على أحد.

إن الأسرة في المجتمع الإسلامي هي إحدى ثوابت الحياة الاجتماعية، ومن الطبيعي أن لا يعمد نموذج التنمية الإسلامية إلى تخريب نظام العلاقات فيستبدل الأسرة الذرية بالبيت الكبير، ناهيك عن أن مقولة المردودية في نظام الأسرة الذرية قد كذبته التجربة الاقتصادية في الهند حين انتقلت التنمية هناك من اقتصاد التبادل إلى اقتصاد السوق من غير أن يحتاج الأمر إلى إحداث تغيير في بنى العائلة التقليدية[1].

إنه في إطار المشروع الاجتماعي الإسلامي يتاح للمرأة الحضور على مسرح الحياة الإنتاجية والخدمية، وذلك ضمن السياق الطبيعي لطاقتها، وبما لا يتعارض مع أولوية دورها الأمومي والأسري، علماً بأن نجاح التنمية لا يتوقف بالضرورة على زج المرأة في المجالات التي لا تناسبها، والتي قد يكون لدخول المرأة فيها انعكاسات سلبية على الصعيدين الفردي والاجتماعي.

---

(١) المعجم النقدي لعلم الاجتماع، مرجع سابق، ص ٥٤٠؛ وانظر السيد محمد الحسيني، مرجع سابق، ص ٩٢.

- فكرة البنك اللاربوي ومفهوم الربح والخسارة:

إذا كان النظام المصرفي كأحد مؤسسات النظام الاقتصادي لا بد أن يُوَصَّل على الوجه الذي لا ينفصل فيه البنك عن غايات التنمية العامة، وهذا لا يتحقق ما لم يتجاوز البنك مهامه التقليدية كأداء الخدمة المصرفية وتقديم القروض والتسهيلات المالية، إلى الإسهام في خدمة التنمية وأهدافها العامة، علماً بأن هذا التصور لا يتوفر دون وجود دوافع عقيدية وموقف رسالي لدى مؤسسي البنك يدفعهم إلى الاستعداد للتضحية بشيء من الربح أو المخاطرة[١] بغية إنجاح تجربته كبديل للظاهرة المصرفية الربوية، بالإضافة إلى توظيف بعض أنشطته ضمن قنوات الإسهام في النهضة الاقتصادية والاجتماعية.

لذا فإن طبيعة البنك اللاربوي تفترض دوراً توجيهياً يمكن أن يمارس عبر دفع مؤسسات الأعمال نحو الاختيارات المناسبة والنوعية التي تستجيب أو تواكب الحاجات الحقيقية للمجتمع، فمثلاً حين يقدم البنك قرضاً لا يكتفي بمجرد التأكد من قدرة المقترض المالية على الوفاء، أو حصول الثقة بمركزه الائتماني، بل لا بد أن يدرس معه نوعية العمليات التي ينوي القيام بها ليوجهه[٢] نحو الصالح منها، سواء من حيث ضمان الطبيعة الشرعية للمشروعات أو من حيث جدواها الاقتصادية والاجتماعية.. وهذه السياسة[٣] إذا كانت تفوِّت على البنك بعض فرص الربحية، فتلك ضريبة لا بد أن يؤديها البنك الإسلامي من أجل خدمة منظوره الحضاري وغاياته الرسالية.

---

(١) محمد باقر الصدر، البنك اللاربوي في الإسلام، ط٨ (بيروت: دار التعارف، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م) ص١٢، ٧٨.

(٢) نفسه.

(٣) في ضوء هذه السياسة يمكن أن نقوّم تجربة البنوك الإسلامية القائمة اليوم.

ثانياً: تحقيق العدل والأمن المعيشي:

من المسلم به هو أن الإنتاج يعد ركناً أساسياً في كل التنمويات ومنها التنمية الإسلامية، والتساؤل الذي يثار هنا هو: لمن ننتج؟ وما غاية الإنتاج؟

فإذا كانت الرأسمالية تعتبر زيادة الثروة في المجتمع غاية أصيلة بصرف النظر عن مدى انتشارها وكيفية توزيعها على الأفراد، فإن الإسلام يهتم كثيراً بعملية التوزيع وإحلال التوازن كي لا تكون دولة بين الأغنياء، يقول تعالى: ﴿كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنكُمْ﴾ (الحشر:٧)، وليحقق للأفراد أمنهم المعيشي الذي يحررهم من الحاجة وييسر لهم استثمار مواهبهم وأداء رسالتهم في الحياة.

لهذا كان البعد الاجتماعي للثروة هو أحد محددات مشروعية الحيازة والتصرف واتجاهات الإنتاج والاستهلاك وغيرها من الأنشطة الاقتصادية، فرفع معدلات الإنتاجية وتحقيق الادخار والتراكم وكسب الأسواق الخارجية حين تتحول إلى أهداف منفصلة عن أهداف توفير الحاجات الأساسية وتوفير مستلزمات العيش الكريم، إنما يمثل اتجاهات تفقد هذه المزايا الاقتصادية قيمتها الإنسانية، وتحول العمل الاقتصادي أو التجاري من وسيلة ذات أهداف اجتماعية وحضارية إلى غاية تكرس الحالة التي أطلق عليها مالك بن نبي: «الاقتصادانية» [١]، أي تعظيم القوة المادية كغاية مطلقة، وهي الحالة التي ينوء بها الواقع التنموي للنظم الرأسمالية.

---

(١) مالك بن نبي، المسلم في عالم الاقتصاد، ترجمة عبد الصبور شاهين، ط٣ (دمشق: دار الفكر، ١٤٠٧هـ/١٩٧٨م) ص٣٧-٤١.

من هنا كان من أهم غايات التنمية في إطار المشروع الحضاري الإسلامي توفير ما هو أساسي وضروري، وهو ما يصطلح عليه فقهياً بـ«حد الكفاية» الذي يُعنى به رفع مستوى معيشة الناس وتحسين ظروف حياتهم الإنسانية، والذي هو مرتبة أعلى من «حد الكفاف»، وعلى هذا الأساس كان الدخل الحقيقي للأفراد في المجتمع الإسلامي هو أحد معايير تحقق التنمية، وليس دخل الفرد في المتوسط الحسابي، كما في المعيار الحديث، الذي يداري في حقيقته على مفارقة اجتماعية الفقر المدقع بالغنى الفاحش.

وفي ضوء الملاحظات السابقة يصبح من اللازم على إدارة التنمية الإسلامية، على صعيد السياسات، تجنب اللجوء إلى استراتيجيات اقتصادية شائعة في التطبيق المعاصر من قبيل «التصنيع من أجل التصدير» أو «إحلال الواردات» التي تحاول الأخذ بها بعض البلدان النامية التي يشغلها ميزان المدفوعات أكثر مما يشغلها «التوازن الاجتماعي» وتحرص على سلة العملات الأجنبية أكثر من حرصها على توفير ضروريات العيش أو الحفاظ على قيم المجتمع ومقوماته الحضارية.

من جهة أخرى إذا كانت بعض السياسات التنموية ترى أن تدخل الدولة في دعم المواد الأساسية لغالبية الناس ومحافظتها على استقرار الأسعار من شأنه أن يخل بالكفاءة الاقتصادية ويضر بقضية النمو وفق ما ينصح بذلك خبراء البنك الدولي، فذلك فهم غير اجتماعي للكفاءة والنمو، وهو فهم كثيراً ما يظهر في أوساط دعاة الاتجاه الانفتاحي المرتبط بالنظام الدولي الرأسمالي.

والرفض الإسلامي لمثل هذه السياسات، لا تزعزعه ظاهرة الانتعاش الشكلي في الحياة الاقتصادية، ولا النمو القطاعي (الذي لا يحدث إلا لصالح فئة معينة دون أن يكون نمواً في إنتاجية العمل الاجتماعي العام)[1] لأن التنمية في منظورها الإسلامي لا تشغلها أساساً قضية التراكم الرأسمالي أو تعظيم مردودية الدخل القومي أو زيادة الصادرات كأهداف تُقصد لذاتها، كما يسعى لذلك المنظور المادي اللااجتماعي؛ لأن المسؤولية الاجتماعية لا بد أن تعطي الأسبقية للأهداف التي تتوفر من خلالها حقوق الناس في القوت والعمل والسكن والتعليم والخدمات والضمان الاجتماعي ونحو ذلك، والتنمية المتوجهة نحو الداخل، المهمومة بكرامة العيش هي الأقدر من غيرها على توفير هذه المطالب.

إن مصداقية المشروع التنموي الإسلامي لا تتحقق دون السعي إلى تحقيق نمو الحياة الاجتماعية والإنسانية في شتى أبعادها، ومنها البعد العيشي، لهذا فمن الطبيعي أن يهتم هذا المشروع بمبدأ كرامة العيش ويعطيه أولوية فائقة، فيسعى إلى محاصرة الفقر والتفاوت الطبقي بمختلف الأدوات التشريعية والاقتصادية والأساليب الاجتماعية والتربوية، كما يعمل على تحقيق الكفاية والعدل والمساواة والتكافؤ باعتبارها من الأهداف التي لا يمكن التضحية بها من أجل أهداف من قبيل: دعم مركزية السلطة أو تحقيق القوة.

---

(١) مصطفى حسن علي، شركاء في تشويه التنمية، مرجع سابق، ص ٦٨-٦٩.

إن دعم المركزية وبناء القوة داخلياً، وتقوية الدور العلائقي والتفاوضي للدولة على المستوى الخارجي أمور مطلوبة دون شك، إلا أن ذلك ينبغي أن لا يتم على حساب الناس في أساسيات حياتهم في الزمن العادي والظروف غير الاستثنائية، لأن توفير الغذاء والسكن والمياه الصالحة للشرب والكهرباء والمواصلات ونحوها من الضروريات والضمانات هي في الرؤية التنموية الحضارية دعم للحرية والعدالة وتحقيق للكرامة الإنسانية، ولا ننسى أن الإسلام حين يقدم التنمية كأحد مداخل ترقية الحياة على الصعيد الاجتماعي الداخلي، فإنه يطرحها أنموذجاً للقدوة على الصعيد الخارجي؛ وتحقيق الهدف الثاني (الخارجي) مرتبط بالضرورة بتحقيق الهدف الأول (الداخلي)، إذ كيف تتجلى مصداقية نموذج التنمية الإسلامي إزاء الآخرين إذا لم تكن ظواهر البؤس والتخلف والتسول في الداخل قد مُحيت، وتوافرت للناس شروط حياتهم الطيبة.

والشيء الذي لا بد من تأكيده هو أن المشكلة الاقتصادية ليست أساساً مشكلة ندرة أو إنتاج بقدر ما هي مشكلة توزيع، فالله سبحانه وتعالى قد وفر مصادر الرزق وسخرها لكل كائن: ﴿ أَلَمْ تَرَوْا أَنَّ اللَّهَ سَخَّرَ لَكُم مَّا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَأَسْبَغَ عَلَيْكُمْ نِعَمَهُ ظَاهِرَةً وَبَاطِنَةً ﴾ (لقمان: ٢٠)، غير أن هذه النعم الوافرة، مع افتراض السعي الإنتاجي، تفتقر إلى عدالة في التوزيع، فـ «ما مُتّع غني إلا بما جاع به فقير، وما من نعمة موفورة إلا وبجانبها حق مُضيّع» [١]

(١) من أقوال الإمام علي بن أبي طالب، رضي الله عنه.

من هنا كان اهتمام الإسلام بالقضية التوزيعية كبيراً، وعلى مختلف المستويات التشريعية والاجتماعية والتربوية، بما لا يقل عن اهتمامه بالقضية الإنتاجية، لهذا جعل من محاربة الفقر، وتوفير ضمانات الحد الأدنى، وتحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة والتكافل والتوازن في صلب أهدافه الاجتماعية والاقتصادية، فمثلاً لو توقفنا عند صعيد الخدمات التي تقدمها الدولة للمجتمع لا يمكن قبول ترجيح جهة على أخرى أو مدينة على ثانية دونما مبرر حيوي عام، فبناء المرافق العامة أو تعبيد الطرق أو إقامة شبكات الصرف الصحي أو تقديم الخدمات الطبية أو التعليمية أو الاجتماعية أو البيئية، لا يتم وفقاً للاعتبارات السياسية الضيقة، أو اعتبارات المردودية بمعناها الاستثماري، كما في حالة المناطق الصناعية أو الإنتاجية أو حتى السياحية، أو انسياقاً نحو نزعة التحيز الجهوي التي تفرضها ميولات الحكام وأهواؤهم العشائرية أو الجغرافية، أو خضوعاً لمبدأ التمييز بين الحضر والريف أو المناطق الراقية والمناطق الشعبية، بل يتم كل ذلك وفقاً للاحتياجات الطبيعية والموضوعية للمدن والأرياف والمناطق المختلفة دونما تفرقة أو تمايز.

وأخيراً يمكن القول: إن التنمية في النموذج الإسلامي حين تكون وسيلة لتحقيق كرامة العيش وتحقيق العدالة والمساواة وتقدم الحياة الاجتماعية، فلا بد لهذه الأهداف من تأصيل قانوني، أي أن تطرح بصفتها قواعد قانونية وواجبات سياسية تتحمل مسؤولية تشريعها وتنفيذها الدولة وإدارتها التنموية، علاوة، كما أشرنا، على طرحها على الصعيد التربوي والاجتماعي.

ثالثاً: تحقيق المنعة والاستقلال وصيانة النموذج:

لا يمكن لأي فكر أو مشروع حضاري أن يتجسد بشكل حي دون إطار نظامي له قواعده المادية المتينة، التي تشكل ضمانة حيوية للصون والنهوض والاستمرارية، لهذا فإن تأسيس القاعدة المادية والإنتاجية يعد أحد الأركان المهمة في بناء المجتمع الإسلامي وتكوين حضارته، فتوفير المتطلبات الأساسية للمجتمع والدولة، وتحقيق التطور التكنولوجي على الأصعدة الصناعية والزراعية والعسكرية وغيرها، وعلى النحو الذي يحقق قدراً أساسياً من الاكتفاء الذاتي سيعطي للدولة والمجتمع قيمتهما المعتبرة، وسيساعدهما على المبادأة وحرية القرار والقدرة على الاستمرار بكفاءة دون خشية من اختراق أو حصار، بينما الاحتياج إلى (الآخر) من شأنه أن يضعف الإرادة ويجعلها رهينة الضغوطات والتعسف الخارجي مما يخل ذلك بالاستقلال.

من هنا فإن التنمية بصفتها مقوّماً حضارياً وأداة من أدوات تحقيق المَنعة وصيانة المشروع الحضاري، لا بد أن تعتمد على استراتيجية «الاعتماد على الذات» وتستهدف تحقيق الدولة القوية؛ لأن «الدولة الرخوة» على حد تعبير الاقتصادي السويدي «جونز ميردال» هي من مؤشرات التخلف[1]، والتخلف بطبيعته يقود إلى الحاجة فالضعف فالتبعية فالانكشاف على الخارج.

---

(١) أورده جورج قرم، تهافت آيديولوجيا التنمية والتعاون الدولي، مجلة الفكر العربي، العدد ١، معهد الإنماء العربي، بيروت، ١٩٧٨م، ص٤٠.

من هنا كان لموضـــوع الاستقلال حساسيته في الفكر الـــسياسي الإســـلامي، مثلما له الحساسية ذاتها على الصعيد الاقتصـــادي، حتى أن النيل منه على الـــصعيد المذكور لا يُعـــد مجرد تفريط في شأن مصالح الوطن الاقتصـــادية، بل هـــو أيـــضاً إخلال بمقتـــضى الالتزام الديني، فإذا كان التمـــكن من الجانـــب الـــصناعي مـــن فروض الكفاية في المجتمع، فإنه في حالة حصول عجز أو خلـــل في هـــذا الجانـــب سيجعل منه فرض عين يجب على كل مكلف الإسهام في سده أو معالجته، بل لولي الأمر أن يلزم أي جماعة من الناس للنهوض بما يخدم تحقيق هذا المقصد[1].

وما ينطبق على قطاع معين ينطبق على بقية القطاعات الاستراتيجية كالغـــذاء والمعرفة والسلاح والدواء ونحوها.

إن مقولة الاستقلال التي تصون الخصوصية وتساعد على حرية ممارسة الفعـــل الحضاري وتحول دون الاستضعاف لا يمكن اعتبارها دعوة إلى القطيعة مع الآخرين، فالإسلام حتى في بنيته الدينية لم يعرف القطيعة لا مع الأديـــان الـــسابقة ولا مـــع المجتمعات والحضارات السابقة واللاحقة، فالتعامل والتفاعل والتعاون مع الآخـــرين فيما هو خير ومفيد وارد، بل ليعدُّ من الحِكَم التي يقررها الإسلام على طريق تطوير الإنسان المسلم فرداً أو جماعة، وبهذا المعنى يمكننا تفسير مقولة «التنمية المستقلة» في إطار المشروع الحضاري الإسلامي.

(١) انظر فهمي هويدي، رغيف الخبز.. الأزمة والعبرة، جريدة الأهرام، ١٩٨٩/٤/١٨م.

رابعاً: تحقيق شروط التكامل الإنساني:

الإنسان كائن مركب تتحكم فيه حاجات المادة والعقل والروح، وإن أي مشروع يركز على جانب ويهمل الجوانب الأخرى ما هو إلا مشروع مختل وغير متكامل، ومن هنا تجد مقولة: «التنمية الشاملة» أساسها في طبيعة التكوين الإنساني، الأمر الذي يدفع إلى اعتبار النظرة المادية السائدة في كثير من التنمويات المعاصرة نظرة تجزيئية ليس من شأنها إلا إفراز الأزمات وإنتاج الخلل، فالسيطرة العلمية على العالم إذا لم تتحول إلى سيطرة على الذات باتجاه تكاملها تفقد قيمتها، ومن شأنها أن تقود الإنسان إلى منعطف خطير حين تجعل نواتجها أداة في خدمة القوة بعيداً عن أي تسام إلهي[1].

وليست مشكلات نمط النمو الغربي، سواء على المستوى الداخلي أو في انعكاساته الخارجية، إلا نتيجة لتغليب النزعات المادية والأبعاد النفعية على البعدين الروحي والأخلاقي.

وإذا كانت التنمية الإسلامية هي تنمية شاملة، بحكم انطلاقها من نظرة الإسلام التكاملية، فإن هدف تأمين متطلبات الوجود الحيوي للأفراد والجماعات يتكامل مع مطلب توفير الشروط الحياتية الخالية من الضمور الأخلاقي وجفاف الروح، فالجرائم والانحرافات التي تخل بالشخصية وتحدث فيها تصدعاً كالقتل والسرقة والنهب والاحتيال والكذب والتزوير والخيانة والزنا ونحوها، كثيراً ما تنشأ في ظل ظروف

(١) قارن روجيه جارودي، وعود الإسلام، ترجمة مهدي زغيب (بيروت: الدار العالمية، ١٩٨٤م) ص ٢٠ وما بعدها.

الفقر والبطالة والعوز والتفاوت والتردي، التي تشكل مناخات لإنتاج النماذج المنحرفة والقلقة والمشوهة، فالذي لا يجد قوتاً في بيته فقد يجد مبرراً للخروج على الناس شاهراً سيفه[1]، بل «كاد الفقر أن يكون كفراً»[2].

لهذا فإن توفير الإطار الاجتماعي المشبع بالعمل والإنتاج والتعاون والضمان والتكامل، معناه تحقيق التحرر من البطالة وبؤس العوز وعبودية الحاجة ودواعي الصراع، تلك الظواهر التي ينتعش في أجوائها عمل الشيطان، وتتخاذل في ظلها الجماعات.

إن الإشباع العضوي إذن ضروري لتنمية الحاجات المعنوية والروحية[3]، وما يسعى إليه المشروع التنموي الإسلامي من توفير للظروف المعيشية الفضلى، إنما يستبطن تهيئة الأرضية المناسبة الخالية من دواعي الجريمة والانحراف، ويستهدف ترقية الشخصية وتحقيق نموها الروحي والأخلاقي ﴿لِإِيلَٰفِ قُرَيْشٍ ۝ إِۦلَٰفِهِمْ رِحْلَةَ ٱلشِّتَآءِ وَٱلصَّيْفِ ۝ فَلْيَعْبُدُوا۟ رَبَّ هَٰذَا ٱلْبَيْتِ ۝ ٱلَّذِىٓ أَطْعَمَهُم مِّن جُوعٍ وَءَامَنَهُم مِّنْ خَوْفٍۭ﴾ (قريش:١-٤).

وفي التنمية ذات المنظور التكاملي ما ينعش سايكلوجية الاستشعار بالنعمة، حيث في إطار المجتمع المؤمن يتعمق الاتجاه نحو شكر المنعم والتسبيح

---

(١) استناداً إلى قولة أبي ذر الغفاري، رضي الله عنه: «إني لأعجب من الرجل الذي لا يجد قوتاً في بيته ولا يخرج على الناس شاهراً سيفه».

(٢) من أقوال الإمام علي بن أبي طالب، رضي الله عنه.

(٣) هذا ما عبر عنه وببساطة بعض مسلمي آسيا الوسطى حين زارهم عشية الاستقلال عن الاتحاد السوفيتي بعض العرب، الذين كانوا يحملون لهم المصاحف هدايا، وذلك بالقول: «إننا نريد الخبز أولاً كي نكون قادرين على تلاوة المصحف»، والمعنى ذاته عبر عنه أحد المتصوفة السودانيين بالقول: «لا دين بدون عجين».

بحمده ﴿فَانتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِن فَضْلِ اللَّهِ وَاذْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا لَّعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ (الجمعة:١٠)، ﴿لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ﴾ (ابراهيم:٧).

إذن فالتنشئة التكاملية عبر العوامل الاقتصادية والمادية هو ما يستهدفه المشروع التنموي الإسلامي في معظم فعالياته، بينما المشروع التنموي ذو النزعة المادية التجزيئية حين لم يضع ضمن حساباته نمو الإنسان على الصعيدين الروحي والأخلاقي، وبين ما هو دنيوي وديني، كان من الطبيعي أن لا نرى في ظواهر الرخاء والوفرة والرفاهية السلعية أي عامل من عوامل النمو على تلك الصعد، وبالتالي فليس من المستغرب أن تتزايد نسب الجريمة والانتحار، وتتفشى الأمراض النفسية وحوادث الطلاق وعقوق الوالدين وغير ذلك من السلوكيات الشاذة.

فالتنمية التي لا تضع نصب مسيرتها غاية التكامل، فإن نجاحها في توفير الأساسيات والكماليات لا يجعلها أداة في طريق تكوين الإنسان الراقي، لهذا كانت النظرة الشمولية والتكاملية للإنسان ونموه ميزة تميز المشروع التنموي الإسلامي.

خامساً: ممارسة الإنقاذ على الصعيد العالمي:

من المآخذ التي توجه إلى النظام الرأسمالي على المستوى الخارجي ممارساته اللاإنسانية المتمثلة باستنزافه التاريخي لثروات الشعوب المستضعفة، وتخطيطه المبرمج لتعميق تخلفها وتهميشها وإبقائها مجرد أسواق لتصريف بضائعه، فضلاً عن استغلاله لها عن طريق الاستعمار المباشر أو عن طريق التقسيم الدولي للعمل أو من خلال إحكام العلاقات غير المتكافئة، و لم يعد خافياً أن الشركات الاحتكارية الكبرى والشركات متعددة الجنسية والمؤسسات المالية والتجارية العالمية أضحت أجهزة لاستمرارية هذا الوضع المجحف الذي يعد واحداً من أهم الأسباب في إبقاء العالم الفقير المتخلف على فقره وتخلفه.

إن افتقار النموذج الرأسمالي إلى البعد الإنساني في تعامله مع الآخرين هو أحد خصائص هذا النموذج، فلو تأملنا مثلاً ظاهرة الجوع سيدهشنا أن الإنتاج الغذائي العالمي بإمكانه تزويد كل فرد في العالم بما يفيض عن حاجاته من الغذاء اليومي، إلا أنه مع ذلك نجد أكثر من مليار من البشر في العالم الثالث يعانون المجاعة وسوء التغذية[1]، نتيجة الاستغلال التجاري وسياسات الغذاء الرأسمالية، فالاستغلال كان ولا يزال أحد العناصر المحركة لديناميكية المشروع التنموي في دول الشمال الغني، وليست الرأسمالية سوى التركيب المؤسسي لهذه

(١) للمزيد في هذا الخصوص راجع: مور لا بيه وكولينز، صناعة الجوع.. خرافة الندرة، ترجمة أحمد إحسان عبد الواحد، عالم المعرفة، العدد ٦٤، الكويت، ١٩٨٣م.

الظاهرة، التي أدت إلى العديد من المشاكل التي يعاني منها الإنسان[1] في نصف الكرة الجنوبي.

وقد يحسب البعض أن الغرب الرأسمالي قد استيقظ ضميره وأخذ يلتفت إلى مآسي العالم الثالث عبر ما يسمى بحوار الشمال والجنوب، أو من خلال وضع المشورات والبرامج المقترحة للتنمية، أو تقديم الديون والمعونات، أو إرسال الخبراء وتصدير التكنولوجيا، غير أن كل ذلك، وباعتراف كثير من مفكري الغرب، ما هو إلا تصدير للوهم وممارسة الخداع، ومحاولات لإبقاء الوضع على ما هو عليه؛ لأن أحد مقومات نشأة التنمية الغربية واستمرارها هو هذا الوضع المجحف من علاقات السيطرة والتقسيم والتبعية وبالتالي لم تكن الالتفاتات- وبحسب «إيفان إيلليخ» - غير «عصرنة للفقر» أو تخطيطاً له[2] لا غير.

هنا يثور تساؤل مهم هو:

إذا كان هذا هو واقع النموذج التنموي الغربي في علاقاته مع العالم، فكيف يا ترى سيكون الموقف التنموي الإسلامي لو أتيحت له القدرات والديناميكا الاقتصادية نفسها، وأخذ يمارس الدور العالمي ذاته؟ أي منهج سيتبعه عند ذاك مع الدول والشعوب الأخرى؟

للإجابة عن ذلك يجب التوضيح بأن المشروع التنموي الإسلامي لا يستبعد من حساباته، وهو يتعامل مع الآخرين، مستلزمات بناء القوة وتقوية الدور العلائقي،

---

(١) من الجدير بالإشارة أن الاستغلال الغربي، وهو يمتد إلى الطبيعة بالشكل المعروف، يعود ثانية نحو الإنسان عن طريق دفن نفاياته الكيماوية والذرية في صحارى وبحار العالم الفقير، كذلك نقل بعض مصانعه الملوثة إلى مناطق وجغرافيات هذا العالم.

(٢) جورج قرم، تهافت أيديولوجيا التنمية والتعاون الدولي، مرجع سابق، ص ٣٧.

ولكن ليس من الضروري أن يخرج به ذلك عن مبادئ العدل والرحمة والإنقاذ كمدركات حضارية تتحمل مسؤولية تجسيدها إدارة الدولة ومعها المجتمع، لهذا فليس من الوارد أن تلجأ إدارة التنمية الملتزمة بمبادئ كهذه إلى التعامل غير العادل مع الشعوب، كما في سياسة الربح المنتجة لممارسات شاذة كإتلاف الأغذية أو إحكام آليات الاحتكار أو الاشتراطات الربوية الباهظة، أو اللجوء إلى دعم النظم التسلطية، أو إثارة الحروب والفتن، أو نشر الفساد (حرب الأفيون مثلاً) أو غير ذلك من استراتيجيات يرفضها منطق وحدة القيم والنزعة الإنسانية في الإسلام: ﴿ كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ ﴾ (النساء:١٣٥).

إن سياسة التعامل الدولي الإسلامي في الوقت الذي تحكمها قيم وضوابط شرعية، فإن المشروع الحضاري الإسلامي معنيٌّ أساساً بأداء خطاب رسالي لا بد من تجسيده موقفياً عبر العدالة والإحسان[1] والرحمة والكرم والتعاطف[2]، والبر مع الآخرين[3] بخاصة المستضعفين منهم[4]، وهذا هو جوهر «الخيرية» و«الوسطية» التي أشار إليهما القرآن الكريم عند تحدثه عن مواصفات أمة الإسلام، لهذا ما كان من أهداف الفتح الإسلامي أن يقهر الناس

---

(١) انظر قوله تعالى: ﴿ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ ﴾ (النحل:٩٠).

(٢) راجع محمد الصادق عرجون، الموسوعة في سماحة الإسلام، ط٢ (الدار السعودية للنشر والتوزيع، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م).

(٣) انظر قوله تعالى: ﴿ لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ ﴾ (الممتحنة:٨).

(٤) انظر قوله تعالى: ﴿ وَمَا لَكُمْ لَا تُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ الَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْ هَذِهِ الْقَرْيَةِ الظَّالِمِ أَهْلُهَا وَاجْعَلْ لَنَا مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا وَاجْعَلْ لَنَا مِنْ لَدُنْكَ نَصِيرًا ﴾ (النساء:٧٥).

أو يسلب خيراتهم أو يبتزهم اقتصادياً وهو يحمل مهمة التبليغ والهداية «**فَوَاللَّهِ لأَنْ يَهْدِيَ اللَّهُ بِكَ رَجُلاً وَاحِدًا خَيْرٌ لَكَ مِنْ أَنْ يَكُونَ لَكَ حُمْرُ النَّعَمِ**»[1]، وفي أحكام الزكاة نجد أن الفقه الإسلامي لا يقصر توزيعها على المسلمين، بل يجعله ممتداً إلى غيرهم حتى ولو كانوا من الكافرين.

والنموذج الإسلامي حين يبادر إلى تقديم المعونات أو الديون لا يجعل ذلك أداة لغايات نفعية ضيقة أو لفرض شروط أيديولوجية أو استقطاب سياسي، كما تفعل ذلك كثير من الدول اليوم، لأن المبدأ هو أن ﴿ لَآ إِكۡرَاهَ فِي ٱلدِّينِۖ ﴾ وأن القيمة الإنسانية في التعامل تظل مطلقة على أية حال.

إن البديل التنموي الإسلامي لا يمكنه التخلي عن مبدأ الإنقاذ، باعتبار ما يتحمله من مهمة رسالية، سواء في تعامله مع أبناء الأمة خارج «دار الإسلام» أو في تعامله مع أبناء الإنسانية جمعاء.

(١) أخرجه أحمد، *وفي رواية أخرى: «خير لك مما طلعت عليه الشمس».*

خاتمة:

إن التنمية الإسلامية انطلاقاً من فلسفة مشروعها الحضاري ونظرته نحو الكـون والإنسان والطبيعة والحياة، قد رسمت أنشطتها ضمن هدف تكوين الإنـسان الحـر المؤمن المتوازن المعتدل الذي تحكمه شريعة الحلال والحرام، وتحركه قـيم وغايـات العدل والحرية والسمو والتكامل والإنقاذ.

وفي استعراضنا لكل تلكم الغايات نجد أن غاية الغايات في ظل هذا المشروع هي تحقيق العبودية لله وحده والسعي إلى نيل رضاه في كـل حـال: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ (الذاريات:٥٦).

والحقيقة التي طالما غابت عن أذهان الكثيرين، والتي يحسن أن نشير إليها في ختام هذا البحث هي: أن الذي يحدد غايات أية جماعة بشرية هو «مثلها الأعلى»، فبقدر ما يكون هذا المثل صالحاً وعالياً وممتداً، تكون الغايات صالحة وعالية وممتدة، وبقدر ما يكون هذا المثل محدداً أو منخفضاً تكـون الغايـات المنبثقـة عنـه محـدودة ومنخفضة[١].

وحين تجعل التنمية في ظل المشروع الحضاري الإسلامي مثلها الأعلى هـو الله سبحانه وتعالى، وتضمن ذلك فلسفتها وغاياتها وأساليبها وأنشطتها وعلاقاتهـا دون علو في الأرض ولا فساد، فذلك هو الامتياز كل الامتياز.

---

(١) محمد باقر الصدر، مقدمات في التفسير الموضوعي (بيروت: دار التوجيه الإسلامي).

الإصلاح

مفهومه، مستوياته، شروطه

الدكتور محمّد الفاضل اللاّفي (*)

إنّ الضحيّة الأولى للفساد هو مرتكبه. وذلك بيّن في أهل السلطان وأصحاب القـرار ممّـن جانـب الصواب ورفض الإصلاح، فيصيبهم السوء قبل غيرهم من الفئات الاجتماعية المتضرّرة من حـيفهم وهيمنتهم. أمّا عن مصيرهم في الآخرة، فقد بيّن الله عاقبة المفسـدين.

مقدّمة:

تمرّ الدراسة المفهومية الحديثة لمصطلح «الإصلاح» عبر مرحلتين مهمّتين: المرحلة الأولى؛ تحديد مفهومه ومضمونه، من حيث النشأة في البيئة الإسلامية، وكيف أخذ سياقاً جديداً نتيجة الظروف التي عاشها الفكر الغربي عامّة. والمرحلة الثانية لها علاقة وثيقة بحركة التجديد والانبعاث الحضاري للمجتمعات العربية الإسلامية، منذ أواخر القرن الثامن عشر ميلادي.

(*) رئيس المركز المتوسطي للدراسات التّاريخية بباريس.. (فرنسا).

تنطلق الإجابة عن هذا السؤال العميق من معطى فكري دقيق، مفاده أنّ إعادة بناء المجتمع المسلم المعاصر تقتضي إعادة النّظر في جهازه المفاهيمي، الذي هو نسيج متشابك من الوحي والتراث والفكر المعاصر. وفي نظرنا فإنّ المحاولات المقدّرة التي يقوم بها دعاة التجديد الديني لإعادة تفسير القرآن الكريم والتعامل مع السنة النبوية، هي عمليات واعية، يقصد بها استخلاص عناصر الدين الخالدة من التجارب التراثية التاريخية، ثم تعديتها للواقع المجتمعي الجديد من خلال رؤية تربوية أصيلة، هدفها تنقية وإصلاح الجهاز المفاهيمي بشكل دقيق في دائرة الفكر الإسلامي[1]، بناء على قاعدة «أنّ آخر هذه الأمّة لا يصلح إلاّ بما صلح به أوّلها»، أي توظيف المنظومة القرآنية على نحو وصف أمّ المؤمنين عائشة، رضي الله عنها، الرّسول ﷺ بقولها «كان رسول الله ﷺ قرآنا يمشي». فعلى المستوى التربوي «كان خلقه القرآن»، وعلى مستوى المفاهيم، خطابه ﷺ «**إنّكَ امْرُؤٌ فيكَ جَاهليَّةٌ**» رداً على قول الصحابي الجليل لبلال بن رباح، رضي الله عنهما: «يا ابن السوداء». وأمّا على مستوى المضامين والممارسة، فيوجزه قول أحد الصحابة: «كان رسول الله ﷺ يفرغنا ثمّ يملؤنا».

تعتبر تلك المسائل العملية التفصيلية الجانب الوظيفي لقضايا المفهوم. ولو أخذنا مثلاً الشيخ محمّد رشيد رضا، أحد روّاد الإصلاح الحديث، لوجدناه تعامل مع ذلك المصطلح بمسمّيات أخرى، تلتقي معه في المضمون، ولكنّها تفصّل في القضايا، وتنعتها بمصطلحات جديدة، غير مسبوقة في مجملها. فهو يتحدّث تارة عن «الإصلاح الإسلامي والهدي المحمّدي»، وتارة أخرى يدعوه «الشرع الإسلامي

---

(١) التيجاني عبد القادر، في فقه الإصلاح السياسي (بحث)، مجلة إسلامية المعرفة، سنة ٥، عدد ١٧، صيف ١٩٩٩، ص ٩.

والإصلاح المحمّدي»، كما يطلق عليه «الإصلاح المحمّدي العظيم»، وكذلك «الإصلاح الإسلامي المحمّدي»، أو «الإصلاح المحمّدي العام»[1]. وأقرب نعت لمصطلحنا الذي نحن بصدد معالجته «الإصلاح الإسلامي العام»، وقد ذكر ذلك في معرض تثمينه بمجلّة العروة الوثقى، التي تعتبر ملهمه الحقيقي في مشروعه السياسي الجديد، حيث قال: «وأكبر أثرها عندي، أنّها هي التي وجّهت نفسي في الإصلاح الإسلامي العام»[2].

وما يمكن أن نشير إليه في هذه المقدّمة أنّ الإصلاح بمفهومه الواسع في دائرة الفكر الإسلامي، هو جوهر الحديث عن السياسة الشرعية، من خلال إبراز خصائصها ومقوّماتها ومقاصدها، ناهيك عن مصادرها ومراحلها التاريخية. وهذا كلّه أو بعضه هو الذي يكشف عن مرتكزاتها في إصلاح أمور البشر[3]. وقد تبلورت مع الممارسة مفاهيم هذه السياسة، كما ظهرت جلياً في تجربة محمّد رشيد رضا، على النّحو الذي أثرى مصطلحاته وطريقة تحميلها مضامين شتى، ومقصدها واحد. يقول في ذلك: «حقاً إنني على ضعفي وعجزي حريص على الإصلاح الإسلامي على إطلاقه وعمومه، ولا أخصّ به أهل مذهب دون غيره، وإنني لست سنياً بمعنى التعصب، بل أنا سني بمعنى أنني مستمسك بما صحّ من سنّة النبي ﷺ لا أؤثر عليه تقليد أحد»[4].

---

(١) محمد رشيد رضا، حقوق النساء في الإسلام وحظهن من الإصلاح المحمدي العام (بيروت: المكتب الإسلامي، ١٩٨٤م) ص ١٤٨ وما بعدها.

(٢) إبراهيم أحمد العدوي، رشيد رضا الإمام المجاهد (القاهرة: المؤسسة المصرية العامّة، بدون تاريخ) ص ٧٧.

(٣) محمد خروبات، الإصلاح السياسي عند الشيخ محمّد رشيد رضا (بحث). مجلّة إسلامية المعرفة، السنة ٧، عدد ٢٦، خريف ٢٠٠١م، ص ٧٩.

(٤) مجلّة المنار، م ٢٣، ص ٧٦٦. نقلاً عن محمد خروبات.

أصالة المصطلح:

يعتبر لفظ الإصلاح في دائرة الفكر الإسلامي، لفظاً أصيلاً، وليس غريباً دخيلاً، أو مولّداً هجيناً، مثل العديد من المصطلحات الحديثة المستوردة، التي ضُمّنت في سياق الاستعمال غصباً عن اللّغة العربية. فقد تواتر ذكر كلمة الإصلاح أو أحد مشتقاتها في القرآن الكريم والسنة النبوية، بما غطى مساحات اهتمامات الإنسان النظرية والعملية كلها. كما ورد ذِكر نقيضها ممّا يفيد الإفساد بجميع وجوهه. «فالإصلاح نقيض الإفساد. وأصلح الشيء بعد فساده: أقامه»[1]. لذلك كثيراً ما تُذكر الكلمتان في سياق واحد، تعبيراً عن التناقض بينهما. إذ أنّ الحديث عن الإصلاح يقتضي ذِكر الإفساد ومآلاته، وما يتطلّبه من إصلاح وتصويب. وهي طبيعة السياق القرآني في توصيفه للموضوع من جميع أبعاده، مثل قوله تعالى: ﴿ وَٱللَّهُ يَعۡلَمُ ٱلۡمُفۡسِدَ مِنَ ٱلۡمُصۡلِحِۚ ﴾ (البقرة:٢٢٠)، وقوله تعالى: ﴿ إِن تُرِيدُ إِلَّآ أَن تَكُونَ جَبَّارٗا فِي ٱلۡأَرۡضِ وَمَا تُرِيدُ أَن تَكُونَ مِنَ ٱلۡمُصۡلِحِينَ ﴾ (القصص:١٩).

ومن حيث الاصطلاح يمكن اعتبار الإصلاح هو التغيير والتبديل نحو الأفضل لوضع شاذ أو سيء، ولاسيما في ممارسات وسلوكيات مؤسّسات فاسدة، أو متسلّطة، أو مجتمعات متخلّفة، أو إزالة ظلم، أو تصحيح خطأ أو تصويب اعوجاج[2]. فهو الإصلاح العام للحياة والمجتمع الذي يعود صلاحه بالخير على كلّ فرد وكلّ جماعة فيه[3]. وقد بلغ الجهد الإصلاحي ذروته في الأفكار التي نادى بها ابن تيمية، والتي يمكن اعتبارها بداية الدعوات الإصلاحية التي عمّت حديثاً العالم

(١) جمال الدين أبي الفضل ابن منظور، لسان العرب، ط٣ (دار إحياء التراث العربي) م٧، ص ٣٨٤.
(٢) عبد الله بلقزيز، أسئلة الفكر العربي المعاصر (الدار البيضاء: مطبعة النجاح الأيوبية، ١٩٩٨م) ص ١٣.
(٣) سيّد قطب، في ظلال القرآن، ط٢٥ (بيروت: دار الشروق، ١٩٩٦م) م٤، الأجزاء ١٢-١٨، ص١٩٢١.

الإسلامي، أو ما يمكن تسميته تجديد الفكر الديني، ثمّ تطوّر ليصبح مطلباً نهضوياً طرحه روّاد الإصلاح منذ مطلع القرن التاسع عشر، سعياً منهم لتحرير الفاعلية القرآنية في نفوس المسلمين وتجديد روح النّهضة والشهود على النّاس.

وبذلك يتّضح أنّ هذا المفهوم الأصيل في الإسلام، يختلف عن مفهوم الإصلاح في علم الاجتماع السياسي الغربي، الذي يرجع إلى عهود الكنيسة وما رافقها من صراع انتهى بالانقلاب التاريخي على السلطة الدينية الروحية وتسليم زمامها إلى السلطة الزمنية المتمثّلة في الملوك، حتى عهد النهضة الذي شهد انقلاباً ثانياً طال السلطة التي بيد الملوك، ومن ثم تسليمها إلى مجالس تشريعية منتخبة في إطار نصوص الدساتير المكتوبة. وقبل أن يصبح مفهوم الإصلاح مفهوماً متداولاً ومستقلاً على صورته النهائية في الفكر السياسي الحديث، فقد شهد تداخلاً بين أبعاده السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وبين جملة مفاهيم أخرى شائعة مثل: التنمية السياسية والتحديث والتغيير السياسي والتحوّل ونظام التوالي.

أمّا عن الإصلاح في الفكر العقدي الإسلامي فهو أوسع بكثير من تلك الفهومات التي أنتجتها مختلف التجارب الإنسانية، على أهميتها. وذلك من حيث طبيعته وخصائصه وشروطه. فهو يستمدّ ذلك من الخصائص العامّة للإسلام، من حيث الربانية والشمول والعموم والواقعية والإيجابية. فهي محاور تأسيسية يرتكز عليها التصوّر الإسلامي لقضية الإصلاح من حيث المفهوم والمضمون. وإخال أن تلك المعاني هي التي وجّهت شيخ الإسلام أحمد بن تيمية إلى وضع عنوان كتابه: السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية. فقد جمع بين أمرين: السياسة الشرعية والإصلاح. فبالسياسة الشرعية يستقيم أمر النّاس، والإصلاح غاية ذلك. وقد حدّد

موضوع رسالته بقوله: «وهذه الرسالة مبنية على آية الأمراء في كتاب الله، وهي قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ النَّاسِ أَن تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ﴾ (النساء:٥٨). وإذا كانت قد أوجبت أداء الأمانات إلى أهلها والحكم بالعدل، فهذان جماع السياسة العادلة والولاية الصالحة»[1].

الإصلاح في القرآن:

يأخذ الإصلاح في القرآن بعداً عميقاً، تتوحّد فيه الدلالتان: اللّفظية اللّغوية والاصطلاحية المفهومية. وهي ميزة يتفرّد بها الفكر العقدي الإسلامي، في الجمع بين السياقين اللّغوي والاصطلاحي، باعتبارهما نابعين من مصدر أصولي واحد، يجد عمقه في نصوص الوحي، قرآناً وسنّة، بخلاف الفكر الوضعي الذي يتعامل مع المصطلح المجرّد، ليحمّله مضامين له قابلية استيعابها والتعامل معها، علماً بأنّه قد تعرّض خلال مسيرة نحته وضبطه في هذا السياق الفكري التاريخي لكثير من النّقد والتقويم والتعارض بين مختلف المدارس.

أمّا في المجال الفكري الإسلامي، فإنّه يرتبط بالأبعاد العقدية؛ الإيمانية والأخلاقية والسلوكية، على مستوى الفرد والجماعة. إذ الإصلاح في جوهره نوع من العبادة التي يتقرّب العبد بها إلى الله، وهو ما يمكن أن نُطلق عليه لفظ النصيحة، كما يستوعبه مصطلح الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في إطاره الواسع. فمهمّة الإصلاح مطلب شرعي أصيل، وطريقة إنفاذها راجع إلى اجتهاد البشر، بتخيّر أفضل الأساليب وأنجعها، متأسين في ذلك بالمنهج النبوي السديد، الذي بيّن للنّاس ما نزل إليهم.

(١) تقي الدين أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية (الإسكندرية: دار البصيرة، ٢٠٠٣م) ص ٦.

I - قواعد الإصلاح:

وهي الشروط العامّة، التي يجب أن ينضبط بها الإصلاح، من حيث المرجعية ومضمون الخطاب وأدوات توظيفه. وما دمنا في الإطار الفكري الإسلامي، فإنّ ذلك لا يمكن أن يكون إلاّ مستمداً من مصادره المعرفية الأصولية المعيارية، أمّا اجتهاد الفقهاء وأهل العلم فهو ثراء تجربة يُستصحب في موضع التفصيل وحال التنزيل.

أوّلاً: متطلّبات الإصلاح:

نعني بذلك متطلّب تزكية العمل وعصب نجاح المهمّة، وهي بحسب تصوّرنا أربعة متطلّبات:

المتطلّب الأوّل- النية: بناء على التوجيه النبوي **«إِنَّمَا الأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ»**. فعمل الإنسان إمّا أن يُقصد به وجه الله فهو عبادة، أو يُسعى به إلى الحظوة والقبول عند النّاس. لذلك فالنية هي الفيصل والمحدّد لوجهة العمل، وما يترتّب عنه من جزاء؛ مثوبة أو عقوبة.

المتطلّب الثاني- الإرادة: بأن يكون القائم على تلك المهمّة مريداً لفعله مقبلاً عليه بعقله وكامل وعيه. فهي وظيفة ذهنية تتطلّب الاستعداد الكافي.

المتطلّب الثالث- الاستطاعة: بمعنى أن يكون الإنسان مستطيعاً للقيام بتلك المهمّة، من حيث الأهلية والقدرة. وشرطها الصدق مع الذّات والجماعة، فلا يُلزم نفسه بما لا قِبل له به، كما لا يخدع الجماعة ويوهمهم بعكس حاله، فيكون سبباً في تعويلهم على معطى غير صحيح، وقد أسلموه زمام أمرهم.

المتطلّب الرّابع– التسليم لله وطلب العون منه: فهو تعالى مصدر القوّة والهادي إلى الخير والسداد. وفي ذلك إشارة لطيفة إلى حفظ الإنسان من غرور العظمة والاعتداد بالنّفس.

وجُماع ذلك قوله تعالى على لسان نبيّه هود، عليه السلام: ﴿ إِنْ أُرِيدُ إِلَّا ٱلْإِصْلَٰحَ مَا ٱسْتَطَعْتُ وَمَا تَوْفِيقِيٓ إِلَّا بِٱللَّهِ ﴾ (هود:٨٨). فلمّا بيّن لهم حقيقة عمله، وكان في بيانه ما يجرّ الثناء على نفسه، أعقبه بإرجاع الفضل في ذلك إلى الله، فقال: ﴿ وَمَا تَوْفِيقِيٓ إِلَّا بِٱللَّهِ ﴾، فسمّى إرادته الإصلاح توفيقاً وجعله من الله، لا يحصل في وقت إلاّ بالله، أي بإرادته وهديه... والتوفيق جعل الشيء وفقاً للآخر، أي طبقاً له، ولذلك عرّفوه بأنّه خلق القدرة والدّاعية إلى الطّاعة[1].

ثانياً: الاستعدادات الذاتية للإصلاح:

بما أنّ مهمّة الإصلاح في طبيعتها عمل يقوم به الإنسان المتحرّك في جماعة، فإنّ من مستلزمات القيام على تلك الوظيفة أن يتمتّع الإنسان بجملة مواصفات تربوية، تميّز شخصيته وتؤهّله لأن يكون «شخصية رسالية» من جملة مهامها الإصلاح. وكما أنّ فاقد الشيء لا يُعطيه، فكذلك هذا الصنف من النّاس، يجب أن يتحلّى بخُلُق رفيع يُنزهه عن أي قادح أو ما يخرم تلك الشخصية. وبما أنّ الله طيّبٌ لا يقبل إلاّ طيّباً، فلا يتوقّع من عاص أو منحرف أو حقود أن يفيد النّاس ويصلح سقمهم. لذلك يجب أن تتوفّر في الشخصية الإصلاحية جملة استعدادات تربوية تسمح له بالتصدي لتلك المهمّة في مجتمعه.

---

(١) محمّد الطّاهر بن عاشور، تفسير التّحرير والتنوير (تونس: دار سحنون للنّشر والتوزيع) م ٦، ١٢/ ١٤٥.

الاستعداد الأوّل – الإيمان: فعمق الإيماد وسلامته واستقامته، يولّد في الإنسان حرارة الاستعداد، ويمدّه بقوّة ذاتية غيبية، تثبّت فيه الإيمان بعمله، والقيام على مهمّته، التي هي صورة من صور عبادة الله تعالى. في حين أنّ ضعيف الإيمان يكون مهزوز القناعة، غير حريص على تأدية وظيفته، التي لا يرجو منها أجراً معلوماً، إن لم يستفد منها في حياته المادية. وهذا أساس فشله في تلك المهمّة الشّاقة، التي تعتبر سبباً في مرضاة الله تعالى، كما جاء في الآية الكريمة: ﴿ فَمَنْ ءَامَنَ وَأَصْلَحَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾ (الأنعام:٤٨).

الاستعداد الثاني– العفو: فمن صفات المصلح، أن يكون همّه خير الجميع، وهمّته تتجاوز استحقاقات الذّات الضيّقة، وإنّما أُفقه الفكري أرحب، وتقديره لمآلات الأشياء أرحب. فلا يرتهن للخصومات الشخصية التي بينه وبين بعض النّاس، وإن حصل من ذلك شيء فالعفو سبيل لتجاوز تلك القوادح ﴿ فَمَنْ عَفَا وَأَصْلَحَ فَأَجْرُهُۥ عَلَى ٱللَّهِ ﴾ (الشورى:٤٠). والله عزّ وجلّ كفيل بالعوض الذي يرضي عبده.

الاستعداد الثالث– التوبة: فمن فاته شيء من ذلك، بسوء تقدير أو ظلم أو مخالفة ما، فعليه التوبة إلى الله من ذلك الذنب، ليكون عمله الإصلاحي في محلّه، فيجد الآذان الصاغية والقلوب الواعية، ﴿ وَإِنِّي لَغَفَّارٌ لِّمَن تَابَ وَءَامَنَ وَعَمِلَ صَٰلِحًا ثُمَّ ٱهْتَدَىٰ ﴾ (طه:٨٢)، وبذلك يفلح في عمله ويوفّق في مهمّته التي تصدّى لها ﴿فَأَمَّا مَن تَابَ وَءَامَنَ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَعَسَىٰٓ أَن يَكُونَ مِنَ ٱلْمُفْلِحِينَ ﴾ (القصص:٦٧). إذ أنّ أشرّ النّاس من يوجّه النّاس إلى الخير ويخالفهم إلى غيره، فيصدق في حقه قوله تعالى: ﴿ كَبُرَ مَقْتًا عِندَ ٱللَّهِ أَن تَقُولُواْ مَا لَا تَفْعَلُونَ ﴾ (الصف:٣).

الاستعداد الرّابع– التقوى: بأن يتّقي الله في نفسه وفي غيره، سراً وعلناً، في قوله وفعله. فالتقوى سرّ نجاح مهمّته ومجلبة لمرضاة الله على ذلك العمل فيُزكيه ويباركه ﴿ فَمَنِ ٱتَّقَىٰ وَأَصۡلَحَ فَلَا خَوۡفٌ عَلَيۡهِمۡ وَلَا هُمۡ يَحۡزَنُونَ ﴾ (الأعراف:٣٥).

ثالثاً: الاستعدادات الجماعية للإصلاح:

من سنن تبدّل طبيعة الاجتماع البشري أن يحصل تغيّر على مستوى الأفراد، سواء أكان الأمر إيجاباً أو سلباً، مصداقاً لقوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوۡمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُواْ مَا بِأَنفُسِهِمۡۗ ﴾ (الرعد:١١). ولئن ورد التغيير في هذه الآية في مقام الذم، فإنّه يصدق كذلك في حال المدح، إن تعلّق الأمر بالتغيير الإيجابي، وهو ما تفيده الآية التالية من قوله تعالى: ﴿ ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ لَمۡ يَكُ مُغَيِّرًا نِّعۡمَةً أَنۡعَمَهَا عَلَىٰ قَوۡمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُواْ مَا بِأَنفُسِهِمۡ﴾ (الأنفال:٥٣)، فالله يمنّ على عباده بالخير ويتفضّل عليهم بأسباب النّعم التي لا تُحصى، ولا يكون سبب زوالها إلاّ الانحراف والجحود والكفر، وهو ما اصطلح عليه بكلمة «غيّر». وبالنتيجة فإنّ تغيّر الأفراد سبب لتغيّر المجتمع. وأنّ الوقاية من ذلك الانحراف تتمثّل في جملة استعدادات تباشرها الجماعة قاطبة حتى ينصلح أمرها، وهي:

الاستعداد الأوّل – العبادة: وذلك من جانبين اثنين: الجانب الأوّل خلوصها لله وحده ﴿ إِيَّاكَ نَعۡبُدُ ﴾ (الفاتحة:٥)، والجانب الثاني العبادة في معناها الواسع الذي يستوعب كلّ تفاصيل الحياة ﴿ قُلۡ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحۡيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ﴾ (الأنعام:١٦٢)، فهي قمّة الخضوع لله والتسليم لأمره. وتأديتها على الوجه الأكمل ينتج مجتمعاً متوازناً سوياً، يشعر فيه كلّ فرد بمكانته الطبيعية، وتنتفي منه الصفات السيئة من الظلم والطبقية والمحسوبية والفقر، وغيرها من

المكدّرات. وهو ما يمكن وصفه بمصطلح «المجتمع العابد». ولعلّ في حوار سيّدنا شعيب مع قومه ما يفيد هذه المعاني، حيث خاطبوه بقولهم: ﴿قَالُوا۟ يَـٰشُعَيْبُ أَصَلَوٰتُكَ تَأْمُرُكَ أَن نَّتْرُكَ مَا يَعْبُدُ ءَابَآؤُنَآ أَوْ أَن نَّفْعَلَ فِىٓ أَمْوَٰلِنَا مَا نَشَـٰٓؤُا۟ۖ إِنَّكَ لَأَنتَ ٱلْحَلِيمُ ٱلرَّشِيدُ﴾ (هود:٨٧)؛ لأنّه عليه السلام كان يصلي ويقول لهم: إنّ الصلاة تأمر بالمعروف وتنهى عن الفحشاء والمنكر[1]. والصلاة روح العبادة وجوهرها.

ولئن كان في خطابهم هذا سخرية من شعيب واستخفاف به، إلاّ أنّهم صوّروا حقيقة أثر العبادة الخالصة، التي تمنع عبادة أحد غير الله. بمعنى أنّ المجتمع الصالح هو المجتمع الخاضع لله وحده في كلّ دقائق الحياة. وامتثال أمر الله من مستلزماته التزام الصلاح والابتعاد عن الفساد، وبذلك يكون في منأى عن الانحراف ومآلاته.

الاستعداد الثاني– القيادة: بأن تتولى أمر سياسة المجتمع قيادة واعية، وهو ما يصطلح عنه عادة بمسمى «الحكم الرّشيد». فيدبّر أمر الجماعة، ويحرص على ما يفيدهم ويصلح حالهم. وهي المهمّة التي كلّف بها سيّدنا موسى أخاه هارون، وذلك بقوله: ﴿ٱخْلُفْنِى فِى قَوْمِى وَأَصْلِحْ وَلَا تَتَّبِعْ سَبِيلَ ٱلْمُفْسِدِينَ﴾ (الأعراف:١٤٢). فالقيادة الرشيدة مهمّتها الإصلاح وحسن التدبير والتسيير. وهي أسباب تجلب الطاعة والاقتداء والرضا من العامّة.

الاستعداد الثالث – الوحدة: وذلك على المستويين الفكري والتنظيمي، وقد ذكر الله تعالى ذلك في معرض التبيين والإلزام: ﴿إِنَّ هَـٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً وَأَنَا۠ رَبُّكُمْ فَٱعْبُدُونِ﴾ (الأنبياء:٩٢). ومعلوم أنّ قوّة الأمّة وصلاحها في وحدتها،

---

(١) شهاب الدين الألوسي، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، ط١ (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٤م) م٦، ٣١٣/١٢.

الذي هو سرّ تقدّمها وديمومتها. وقد ذكر القرآن الكريم الاختلاف في معرض الذمّ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ فَرَّقُوا۟ دِينَهُمْ وَكَانُوا۟ شِيَعًا لَّسْتَ مِنْهُمْ فِى شَىْءٍ﴾ (الأنعام:١٥٩)، ومعلوم أنّ مآل التفرّق شيعاً ضعف الأمّة وذهاب ريحها وسقوط هيبتها من أعين الآخرين.

الاستعداد الرّابع- المرجعية: بما أنّ الاختلاف من طبيعة البشر ووحدة الصفّ واجبة، فإنّ الشّارع الحكيم رفقة منه بالبشر ومعرفة بطبعهم، جعل لهم مرجعية عقدية عليا يسيرون على هديها. وقد أرشدهم إلى ضرورة الرّجوع في ما تنازعوا فيه إلى الله ورسوله، ولا يصدرون في ذلك عن هوى ﴿فَإِن تَنَٰزَعْتُمْ فِى شَىْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ ذَٰلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ (النساء:٥٩). وعلّق ذلك على شرط أن يكونوا مؤمنين حقاً. وذكرت الآية أصلين من أصول الإيمان، يتعلّق الأوّل بمبدأ المعرفة المطلقة وهو الله تعالى، مصدر الإصلاح. بينما يتعلّق الثّاني باليوم الآخر، الذي يمثّل مآلات الإصلاح.

ولبيان أهمية مبدأ التحاكم إلى الله والرّسول عند التنازع في شيء، وبقصد الترغيب فيه، جعلت الآية في ذلك كلّ الخير، وقد ورد اللّفظ بصيغة النكرة ﴿ذَٰلِكَ خَيْرٌ﴾، فهو يستغرق كلّ وجوه الخير. وسياق الآية يقتضي أنّ من لم يطع الله والرّسول، لا يكون مؤمناً، وهذا يقتضي أن يخرج المذنب عن الإيمان، لكنّه محمول على التهديد. وجاء ذكر الخير وحسن التأويل في سياق مفاده: أنّ ذلك الذي أمرتكم به في هذه الآية خير لكم وأحسن عاقبة لكم، لأنّ التأويل عبارة عما إليه مآل الشيء ومرجعه وعاقبته[1]. وهذا أمر طبيعي، إذ أنّ أي تجمّع بشري يفتقد إلى

(١) محمّد الرّازي فخر الدّين، تفسير الفخر الرّازي المشتهر بالتفسير الكبير ومفاتيح الغيب، ط١ (بيروت: دار الفكر، ٢٠٠٥م) م٤، ١٠/١٣٢.

مرجعية عليا يتحاكم إليها، لن يسوده التفاهم والتواضع على مسائل معيارية ثابتة توجّه سيره. وهي ميزة اختصّ بها المسلمون دون غيرهم، فجعل الله القرآن الكريم عاصماً لهم. وقد وجّههم الرسول ﷺ إلى التمسّك به وعدم مفارقته، في قوله: **«ألا وإنّ القرآن والسلطان سيفترقان فلا تفارقوا الكتاب»**[1]. بمعنى التزام الكتاب في كلّ الحالات، وعدم التخلّي عنه لصالح رأي غير مؤسّس.

رابعاً: شروط الإصلاح:

نقصد بها المواصفات التي من المفترض أن تتوفّر في الشخصية الإصلاحية. فمهمّة الإصلاح ليست وظيفة مؤقّتة أو هواية تمارس بحسب الرّغبة، إنّما هي مشروع حضاري يرتبط بحاضر الأمّة ومستقبلها، يتطلّب خبرة ودراية وسعة معرفة بتاريخ التحضّر الإسلامي واستيعاب متين لتنوّع الثقافة الإسلامية ومختلف الجهود الإصلاحية ورموزها، وما أبدعوه من مناهج في التربية والتكوين، وكيف تعاطوا مع الواقع وصاغوا على وفقه أدوات عملهم. فمن تلك الحركات من سلك طريقة التربية الجهادية، كالوهّابية والسنوسية والمهدية، ومنها من اختار مسلك التزكية وتنقية النّفس كالنّورسية في تركيا، وغيرها تفاعل مع الواقع وأسّس لنفسه رؤية مخالفة، تعتمد منهجاً في الإصلاح مغايراً، يقوم في جوهره على إصلاح الفكر وتفعيل المشاركة السياسية، والذي يمكن نعتهم بأصحاب المشروع التحرري، كرفاعة الطهطاوي وخير الدين التونسي والأمير شكيب أرسلان والسيد أحمد خان وجمال الدين الأفغاني ومحمد عبده وعبد الرّحمن الكواكبي وعبد الحميد بن باديس، كما تميّز آخرون برؤيتهم للعملية الإصلاحية فاتّجهوا إلى عمق الفكر الديني يرومون إعادة صياغة قواعده، مثل محمّد إقبال.

---

(١) أخرجه الطبراني.

ولعلّنا لا نبالغ إن أعدنا القول: إن شيخ الإسلام أحمد بن تيمية يعدّ المؤسّس الفعلي لتيّار الإصلاح الإسلامي، على أسس معرفية متينة، أو ما اصطلح عليه حديثاً بمشروع إسلامية المعرفة، الذي عُدّ ابن تيمية مؤسّسه الفعلي، من خلال موسوعاته النّادرة، التي نضّج فيها جملة من الأفكار الأصولية، من مثل «درء تعارض العقل والنّقل»، في إطار تحديد المرجعية الأولى، وبذلك يكون قد وضع حدّاً للنزاع الجدلي التاريخي التقليدي بين مختلف المدارس المنتسبة للإسلام، وما أثارته من شبهة العلاقة بين النّقل والعقل، وأيّهما أسبق. وثاني تلك الموسوعات «الجواب الصحيح لمن بدّل دين المسيح»، الذي يعدّ عن جدارة الردّ الإسلامي الدقيق على الكتابيين وما أثاروه من تساؤلات وإشكالات عقدية، فتجاوز به مرّة أخرى خطأ المنهج في طرح القضايا الجدلية ومعالجتها[1].

والمتتبّع لخطاب القرآن الكريم، وقراءته وحدة متكاملة، تجعل من آيه نسيجاً يؤدّي بعضه إلى الآخر -لا جزراً متناثرة متنافرة، عبر فهم تجزيئي لكُتَل خطابه- يقف عند بعض تلك الشروط المفاتيح، التي في غيابها تنعدم جدوى الحديث عن مشروع إصلاحي إسلامي. ولعلّ أهمّها:

الشرط الأوّل– العلم: يتعلّق ذلك بالشخصية الإصلاحية، التي يشترط فيها المعرفة والإحاطة، لا فقط بموضوع الخطاب، وإنّما بأهلية التكوين الشرعي المتين، لا مجرّد ثقافة عامّة، وهو صريح قوله تعالى: ﴿ٱدْعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِٱلْحِكْمَةِ وَٱلْمَوْعِظَةِ ٱلْحَسَنَةِ﴾ (النحل:١٢٥)، فالحكمة العلم، والموعظة الحسنة تخيّر مضمون الخطاب.

(١) طه جابر العلواني، ابن تيمية وإسلامية المعرفة، ط٢ (الدار العالمية للكتاب الإسلامي والمعهد العالمي للفكر الإسلامي، ١٩٩٥م).

الشرط الثّاني– منهج الخطاب: فالعلم وحده لا يكفي، برغم أهميته، ولكنّه يُثمر عندما يتزاوج مع طريقة تبليغه، باختيار السياقات والآليات، حتى في أقصى الحالات مخاطرة، مثل قوله تعالى: ﴿ اذْهَبَا إِلَى فِرْعَوْنَ إِنَّهُ طَغَى ﴿٤٣﴾ فَقُولَا لَهُ قَوْلًا لَيِّنًا لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى ﴾ (طه:٤٣-٤٤)، وذلك جوهر التوجيه القرآني: ﴿وَجَادِلْهُم بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ (النحل:١٢٥)، الذي رسم قاعدة منهج الخطاب.

الشرط الثالث– الاقتناع: أو قبول مبدأ انقيام على هذه المهمّة، لا من باب الوظيفة المهنية، وإنّما التزاماً بالمسؤولية الأخلاقية تجاه المجتمع وعامّة أفراده. وإنّنا لا نجد فارقاً حقيقياً بين مضمون الإصلاح ومفهوم الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، سبب خيرية أمّة الإسلام: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ﴾ (آل عمران:١١٠). فكأنّ وظيفة الأمّة الرئيسة هي تعهّد المجتمع ممّا عساه أن يصيبه، فتتصدّى له بالتصويب والتهذيب، وهو عين الإصلاح. إلاّ أنّ ذلك العمل لا يصدر إلاّ عن قناعة بالبذل والصبر والمصابرة، بغية تحصيل الخير ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اصْبِرُوا وَصَابِرُوا وَرَابِطُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴾ (آل عمران:٢٠٠).

الشرط الرّابع– الرّفق: وخفض جناح الذل للمخاطَبين. فهي صفة تُدخل في قلوب النّاس الطمأنينة وترفع عنهم وحشة تجهّم خطاب الإصلاح، فيُقبلون على أهل الإصلاح ويتبنون أفكارهم وينتصرون لمشاريعهم. وكان ذلك خُلُق النبي ﷺ ﴿وَلَوْ كُنتَ فَظًّا غَلِيظَ الْقَلْبِ لَانفَضُّوا مِنْ حَوْلِكَ﴾ (آل عمران:١٥٩). و«**إِنَّ الرِّفْقَ لا يَكُونُ فِي شَيْءٍ إِلا زَانَهُ وَلا يُنْزَعُ مِنْ شَيْءٍ إِلا شَانَهُ**».

الشرط الخامس– الاختيار: بعدم الإلزام والإكراه، إذ أنّ دعوة الإصلاح تُقبَل طواعية. ولا يُتصوّر أصلاً أن يُثمر مشروعاً إصلاحياً يُفرض على النّاس دون رغبة منهم. ولعلّ في المشاريع «الإصلاحية» الأمريكية التي تروم قسراً فرض الإصلاح على المنطقة العربية خير مثال. علماً بأنّ الفوه الضاربة من الممكن أن تلزم النّاس بتلك الخيارات ظاهراً، ولكن لن يكون لها أثر في الواقع، وكذلك الإغراء المادي والمعنوي. لذلك فكلّ دعوة إصلاحية يجب أن تمرّ عبر الإقناع الفكري، ببيان أهميتها ومآلاتها. وذلك هو «التذكير» المصطلح القرآني الذي ورد في هذا السياق: ﴿فَذَكِّرْ إِنَّمَآ أَنتَ مُذَكِّرٌ ۝ لَّسْتَ عَلَيْهِم بِمُصَيْطِرٍ﴾ (الغاشية: ٢١ – ٢٢).

II – معالجة الفساد:

تعامل القرآن الكريم مع الفساد باعتباره سلوكاً إنسانياً شاذاً. لذلك لم يتّجه في المعالجة للظاهرة في حدّ ذاتها، وإنّما بدأ بالإنسان محلّ تلك الظاهرة؛ من حيث الفعل أو الاستهداف، في سبيل القضاء على تلك الظاهرة، فلا يوجد من يرتكبها ولا من تستهدفه. وكان في كلا الحالتين ينتهج نهجاً تربوياً، يقوم على بيان تلك العلل ويُرشد إلى أنجع سبل علاجها. ومن ملامح هذا المنهج:

أوّلاً: النّهي عن الإفساد:

سواء كان ذلك من الأفراد أو الجماعة، وسواء أكان الفساد مادياً أم معنوياً، تعلّق بحقوق العباد أم بجنب الله تعالى. لذلك تعدّدت صور النّهي، والتي منها:

الصورة الأولى– الامتناع الذّاتي: بأن يتجنّب الفرد ارتكاب المفاسد ومواقعة الممنوع شرعاً، وقد منعه الشارع وحذّر منه لحكمة ظاهرة معلومة وأخرى باطنة

لا تتجلى إلاّ بوقوع الفساد، وبعضها لا يعلمه إلاّ الله، لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَبۡغِ ٱلۡفَسَادَ فِي ٱلۡأَرۡضِۖ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلۡمُفۡسِدِينَ﴾ (القصص:٧٧)، فالله لا يرضى لعباده الفساد ﴿إِن تَكۡفُرُواْ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِيٌّ عَنكُمۡۖ وَلَا يَرۡضَىٰ لِعِبَادِهِ ٱلۡكُفۡرَۖ وَإِن تَشۡكُرُواْ يَرۡضَهُ لَكُمۡۗ﴾ (الزّمر:٧).

الصورة الثانية– الامتناع الجماعي: كما اتّجه الخطاب القرآني بالمنع إلى الفرد، كذلك خاطب الجماعة ونـهاهم عن الفساد، علماً بأنّ فساد الجماعة أشدّ وأخطر. إذ أنّ ما يجترحه الفرد من أخطاء يجد علاجه في استنكار المجموعة وتقويمها له، ولكن المصيبة عندما تنجرف الجماعة في موكب الفساد والانحراف، فيتواضعون على ذلك خلقاً اجتماعياً حضارياً، كأن يتّفقوا في مؤسّساتهم التشريعية على تجويز الشذوذ الجنسي وتقنينه، ليصبح حقاً مكتسباً معارضته تجاوز للقانون وسبب للتتبّع القضائي. لذلك كان خطاب القرآن صارماً واضحاً في النّهي ﴿وَلَا تُفۡسِدُواْ فِي ٱلۡأَرۡضِ بَعۡدَ إِصۡلَٰحِهَاۚ﴾ (الأعراف:٨٥). وفي ذلك نكتة لطيفة، مفادها أنّ الحالة الطبيعية للأرض هي الصلاح، ولكن عمل الإنسان الطارئ كان سبباً في حدوث الفساد.

الصورة الثالثة– استنفار الصالحين: فكما أنّ مضمون النهي عن الفساد أصيل في خطاب الشارع، فإنّ الله تعالى قد هيّأ لهذه الوظيفة السامية نخبة من البشر عرّفهم بالصّلاح، كما أشارت إلى ذلك الآية الكريمة ﴿فَلَوۡلَا كَانَ مِنَ ٱلۡقُرُونِ مِن قَبۡلِكُمۡ أُوْلُواْ بَقِيَّةٖ يَنۡهَوۡنَ عَنِ ٱلۡفَسَادِ فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾ (هود:١١٦)، أي يجدّدون النّهي في كلّ حين. والآية لّما تضمّنت إهلاك المقر على الفساد، كان في ذلك أقوى حث لغيرهم على الأمر والنّهي، وأوفى تهديد زاجر عن ارتكاب مثل حالهم الموقع في أضعاف نكالهم.

وفي تعقيب هذه الآية لآية الصبر إشارة إلى أنّ الصبر على الأمر بالمعروف والنّهي عن المنكر في الذروة العليا[1].

الصورة الرّابعة– بيان الفساد بضرب المثل: فالنهي عن الفساد صوره عديدة ومآلاته واحدة، وهي تنقية المجتمع من تلك العلل. لذلك تتعدّد نماذج الفساد التي نُهي عنها القرآن الكريم، وترد غالباً بصيغة التشديد وبيان أخطارها، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَا تَبْخَسُواْ ٱلنَّاسَ أَشْيَآءَهُمْ وَلَا تَعْثَوْاْ فِى ٱلْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾ (الشعراء:١٨٣)، والبخس النقص، أي لا تنقصوا النّاس حقوقهم التي لهم[2]. وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوٓاْ أَوْلَٰدَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلَٰقٍ نَّحْنُ نَرْزُقُهُمْ وَإِيَّاكُمْ﴾ (الإسراء:٣١)، لما في ذلك من التعدي على النّفس بغير وجه حق، وإنّما محض الإفساد والتجنّي. وفحوى ذلك عدم الظّلم بمفهومه الواسع؛ ظلماً اجتماعياً أو اقتصادياً أو سياسياً أو معنوياً، ممّا يعدّ سبباً يستوجب الإصلاح.

ثانياً: بيان سبب الإفساد:

يساعد ذلك في تشخيص الأزمة السلوكية من حيث أسبابها وأبعادها ومآلاتها، فيسهل التعاطي معها، وييسّر عمل المصلحين. ومن خلال عرضنا لنماذج الانحراف الاجتماعي، نلحظ أنّ أغلبها نابع من سوء تقدير الأفراد أو الجماعات للنّعم التي خُصّوا بها. ومنها:

السبب الأوّل– الإعراض عن الخير: ومنه قوله تعالى: ﴿فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِن تَوَلَّيْتُمْ أَن تُفْسِدُواْ فِى ٱلْأَرْضِ وَتُقَطِّعُوٓاْ أَرْحَامَكُمْ﴾ (محمد:٢٢)، أي أعرضتم عن تنزيل الله

---

(١) برهان الدّين البقاعي، نظم الدّرر في تناسب الآيات والسّور، ط١ (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٥م) ٥٨٨/٣.

(٢) محمّد بن علي الشوكاني، فتح القدير الجامع بين فنّي الرواية والدراية من علم التفسير (بيروت: دار الفكر، ١٩٩٣م) ١٦٥/٤.

تعالى، وفارقتم أحكام كتابه، وما جاء به رسوله، وتعودوا لما كنتم عليه في جاهليتكم من التشتّت والتفرّق، بعدما جمعكم الله بالإسلام، وألّف بين قلوبكم، وأمركم بالإصلاح في الأرض، وصلة الأرحام[١]، فيكون سبباً في الفساد والهلاك، لقوله تعالى: ﴿ وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنكًا وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَىٰ ﴾ (طه:١٢٤). وقد وصف القرآن ذلك الخير بالحياة ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ ﴾ (الأنفال:٢٤)، إلى الإيمان، والعمل بالقرآن الذي فيه الحياة وبه النجاة والعصمة في الدّارين، وكذلك التزام الحق وعدم مجانبته. وكلّ ذلك مقتضى الآية الكريمة، كما قال أهل العلم[٢].

السبب الثّاني– الانحراف السلوكي: لضعف الوازع الديني وعدم التذكير، وانصراف كلّ فرد إلى شأنه الخاص وتخلّيه عن الشأن العام؛ الذي يعتبر أكثر خطورة وحساسية. فخطأ الفرد أحياناً لا يتعدّى إلى غيره، ويتوقّف عنده. أمّا انحراف الجماعة، فهو دليل على فساد المزاج العام، وانهيار قيم الضمير الجمعي، فأضاعوا بوصلة سيرهم ومعايير تصرّفاتهم، وبذلك ظهرت في الحياة ألوان مختلفة من الفساد والأطماع، وتفنّن النّاس في ابتداع المنكرات وأصناف الأذى والضرر بأنفسهم وبغيرهم.

وقد شخّصت الآية القرآنية العلّة: ﴿ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ﴾ (الروم:٤١)، أي عمّ في أرجاء البرّ والبحر ظهور الخلل والانحراف،

---

(١) محمد جمال الدّين القاسمي، تفسير القاسمي المسمى محاسن التأويل، ط١ (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٧م) ٤٧٥/٨.
(٢) أبو محمد الحسين بن مسعود البغوي، تفسير البغوي، معالم التنزيل، ط٤ (الرياض: دار طيبة للنشر والتوزيع، ١٩٩٧م) ٣٤٥/٣.

بسبب شؤم المعاصي وكثرة الذنوب، من الكفر والظلم وانتهاك المحرّمات، والتجرّؤ على الإنسان، بعد انتشار الأمن وعموم الخير والرخاء، وذلك ليذيقهم الله جزاء بعض أعمالهم وسوء أفعالهم. وفي ذلك منفعة للنّاس، فلربّما يرجعون عن غيّهم.

ثمّ أراد الله لفت نظر النّاس للاتّعاظ بمصائر الماضين المفسدين، كيف أُهلكوا وأُذيقوا سوء العذاب، بسبب كفرهم وقبح أعمالهم. فأيّما موضع في القرآن الكريم ذُكر فيه الأمر بالسير في الأرض والنّظر، فهو دعوة للاعتبار والاتّعاظ ﴿قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانْظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِنْ قَبْلُ كَانَ أَكْثَرُهُمْ مُشْرِكِينَ﴾ (الروم:٤٢). كما وجّه الخطاب القرآني الرسول ﷺ باعتباره قدوة الأمّة إلى الاستقامة على طاعة الله، وفعل الخير، وإخلاص العمل بالدين القويم ﴿فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ الْقَيِّمِ﴾ (الروم:٤٣)، من قبل مجيء يوم القيامة الذي لا مردّ ولا مانع منه[1].

السبب الثّالث– الظّلم: هو وضع الشّيء في غير موضعه، وأصله الجور ومجاوزة الحد[2]. والظلم عامّة التعدي على النّفس أو الآخرين بغير وجه حق، تعلّق الأمر بحقّ لله أو للبشر. وهو وجه من وجوه اتّباع هوى النّفس المفضي إلى الانحراف ﴿وَلَا تَتَّبِعِ الْهَوَىٰ فَيُضِلَّكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ﴾ (ص:٢٦). وقد حذّر الله تعالى من التعدّي لما فيه من الفساد وانخرام نظام الهيئة الاجتماعية، القائم على العدل والحق، ﴿وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ﴾ (المائدة:٨٧)، أمّا الظلم فهو مؤذن بخراب العمران، كما قرّر ذلك العلاّمة عبد الرّحمن بن خلدون في سياق تأسيس فلسفة العمران البشري.

---

(١) وهبة الزحيلي، التفسير الوسيط، ط١ (دمشق: دار الفكر، ٢٠٠١م) ٢٠٠٤/٣ (بتصرّف).
(٢) ابن منظور، لسان العرب، ٢٦٣/٨.

السبب الرّابع– أهواء النفــوس: فقــد تستبدّ بالإنــسان تلــك الأهــواء وتستحكم فيه، فتصبح المسيّرة لكلّ تصرّفاته، حتى يألف ذلك وتجري حياته علــى نسقه، حالاً طبيعياً يتعوّده خلقاً في السلوك والممارسة. فيطغى ذلك علــى فطريــة الإيمــان ويفســد نقــاءه، ممّا يؤدّي إلى خــلل في الشخصيــة السوية للمــسلم، كما ذكر القرآن في غير مــا موضــع ﴿فَخَلَفَ مِنۢ بَعۡدِهِمۡ خَلۡفٌ أَضَاعُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَٱتَّبَعُواْ ٱلشَّهَوَٰتِۖ﴾ (مريم:٥٩).

السبب الخامس– غرور القوّة الضّاربة: وهو الاستكبار الذي سببه القدرة على القهر والإذلال والإخضاع، لغياب الحكمة والتعقّل، وانعــدام المرشــد والناصــح. فتكون نتائجه كارثية؛ التدمير والخراب. وقد ضرب الله تعالى أمثلة كثيرة لحال الأمم السّابقة تحذيراً من ذلك المــآل ﴿فَأَمَّا عَادٌ فَٱسۡتَكۡبَرُواْ فِي ٱلۡأَرۡضِ بِغَيۡرِ ٱلۡحَقِّ وَقَالُواْ مَنۡ أَشَدُّ مِنَّا قُوَّةًۖ﴾ (فصّلت:١٥)، وسببه أنّهم جحدوا بالله فنسوا الآخرة ﴿إِلَٰهُكُمۡ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌۚ فَٱلَّذِينَ لَا يُؤۡمِنُونَ بِٱلۡأٓخِرَةِ قُلُوبُهُم مُّنكِرَةٌ وَهُم مُّسۡتَكۡبِرُونَ﴾ (النّحل:٢٢).

السبب السّادس– غرور السلطان: نتيجة تمدّد نفوذ الحكم ونفــاذ ســلطانه. ولربّما انطلق حكماً عادلاً نــزيهاً، ولكنّه تحت تأثير قوّة الهيمنة وغيــاب البطانــة الصالحة الناصحة، وانسداد أفق المشاركة الاجتماعية، صار ذلك الحكــم إلى نمــط سياسي قاهر مستبد، يتفرّد فيه الحاكم برأيه ويُعرض عن النصيحة، كمّــا وصّــفت ملكة سبأ تلك الوضعية ﴿قَالَتۡ إِنَّ ٱلۡمُلُوكَ إِذَا دَخَلُواْ قَرۡيَةً أَفۡسَدُوهَا﴾ (النّمل:٣٤)، لما يغلب على خلقهم السياسي من طبائع الاستبداد، كحالة فرعون الــذي أصــابه غرور السلطان ﴿ٱلَّذِينَ طَغَوۡاْ فِي ٱلۡبِلَٰدِ ۝ فَأَكۡثَرُواْ فِيهَا ٱلۡفَسَادَ﴾ (الفجر:١١-١٢).

ثالثاً: بيان عاقبة المفسدين:

أفادت التجارب السابقة التي قدّمتها النماذج القرآنية، أنّ الضحيّة الأولى للفساد هو مرتكبه. وذلك بيّن في أهل السلطان وأصحاب القرار ممّن جانب الصواب ورفض الإصلاح، فيصيبهم السوء قبل غيرهم من الفئات الاجتماعية المتضرّرة من حيفهم وهيمنتهم. أمّا عن مصيرهم في الآخرة، فقد ورد ذكره في العديد من الآيات القرآنية. وبيان عاقبة المفسدين يكون من جملة زوايا، منها:

الزاوية الأولى- هلاك المفسدين: فبعد ذِكر قصّة نوح وصالح ولوط، ورد ذِكر قصّة شعيب مع مدين، من حيث مجاهداته في نصحهم وتحذيرهم من الفساد الخلقي والسلوكي وطلب إصلاح أمرهم، لتجنّب مصير الأقوام السابقة، فقال: ﴿ وَٱنظُرُواْ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلْمُفْسِدِينَ﴾ (الأعراف:٨٦). ويفيد السياق القرآني أنّ ذلك القصص مقصود به أمّة الإسلام، تذكيراً وتحذيراً، ودليله قوله تعالى مخاطباً نبيّه محمد ﷺ: ﴿تِلْكَ ٱلْقُرَىٰ نَقُصُّ عَلَيْكَ مِنْ أَنۢبَآئِهَا ﴾ (الأعراف:١٠١)، وقوله: ﴿ فَٱنظُرْ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلْمُفْسِدِينَ ﴾ (الأعراف:١٠٣)، بعد عرض قصّة فرعون، الذي رفض إصلاح ما أفسد.

الزاوية الثانية- انتصار المصلحين: بظهور دعوتهم وتراجع مشروع الإفساد والانحراف، برغم ما شاعه أعداء الإصلاح من ظلم وشتى أنواع الفساد. إذ لمّا تبيّن للسحرة ضعف حجّتهم وفشلها أمام صُنع موسى، سجدوا لله تسليما بالحقّ، ﴿فَأُلْقِيَ ٱلسَّحَرَةُ سُجَّدًا قَالُوٓاْ ءَامَنَّا بِرَبِّ هَٰرُونَ وَمُوسَىٰ ﴾ (طه:٧٠)، وبرغم هول وعيد فرعون لهم بالعقاب: ﴿قَالُواْ لَن نُّؤْثِرَكَ عَلَىٰ مَا جَآءَنَا مِنَ ٱلْبَيِّنَٰتِ ﴾ (طه:٧٢)، وهو بيان لقوّة حجّة خطاب الإصلاح، إذا اقترن بمتطلّبات وشروط الإصلاح.

الزاوية الثالثة– التمكين للإصلاح: كما بيّنت ذلك سورة البروج. وقد ذكرت كتب التفسير حيثيات تلك القصّة المثيرة، التي تطلّب الابتلاء فيها الصّبر. وهو ما طلبه موسى، عليه السلام، من قومه لبلوغ مرحلة التمكين ﴿ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِ ٱسْتَعِينُوا۟ بِٱللَّهِ وَٱصْبِرُوٓا۟ إِنَّ ٱلْأَرْضَ لِلَّهِ يُورِثُهَا مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ وَٱلْعَٰقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ ﴾ (الأعراف:١٢٨)، إضافة إلى جزاء الآخرة: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَهُمْ جَنَّٰتٌ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ ذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْكَبِيرُ ﴾ (البروج:١١).

رابعاً: بيان ضمانات منع الفساد:

لم يتوقّف الخطاب القرآني عند التحذير من الفساد وبيان مآلاته، كما أنّه لم يكتف بالدّعوة إلى الإصلاح وبيان آثاره الإيجابية، بل تناول في هذا السياق بالبيان طرق مقاومة الفساد ومنعه من حيث الأصل، حتى لا يُضطر إلى التعامل مع مظاهره بعد فوات الأوان، وهو ما عنيناه بضمانات منع الفساد. أي السبل الكفيلة بحماية أخلاق المجتمع وسلوكياته؛ يتعلّق ذلك بالأفراد والجماعات وجهاز الدّولة بكلّ مستوياته. ويمكن بيان ذلك من خلال بعض السياقات التالية:

السياق الأوّل– شكر النّعم: ذلك من أشراط الإيمان الحق، وربطٌ للمسلم بخالقه في كلّ تقلّبات حياته. وهو ينعم بالأمن النّفسي والاجتماعي والسلامة من الفتن والحماية من الفساد، يجب في حقّه ذكر فضل الله عليه، ممّا يستوجب دوام مراقبة تلك النّعم أن تزول أو تمسّها شائبة من انحراف. وتلك خصال تربوية تزكي نفس الفرد وتصقل شخصيته السوية، وسبب لزيادة الخير ونمائه ﴿ فَٱبْتَغُوا۟ عِندَ ٱللَّهِ ٱلرِّزْقَ وَٱعْبُدُوهُ وَٱشْكُرُوا۟ لَهُۥٓ ﴾ (العنكبوت:١٧)، وجاء التوجيه القرآني صريحا في دعوته لشكر الله وضمنا الاعتراف بفضله: ﴿ فَٱذْكُرُونِىٓ أَذْكُرْكُمْ وَٱشْكُرُوا۟ لِى وَلَا تَكْفُرُونِ ﴾ (البقرة:١٥٢).

ويترتّب على الشكر الجزاء المطلق: ﴿ وَمَن يَنقَلِبْ عَلَىٰ عَقِبَيْهِ فَلَن يَضُرَّ ٱللَّهَ شَيْـًٔا وَسَيَجْزِى ٱللَّهُ ٱلشَّـٰكِرِينَ ﴾ (آل عمران:١٤٤)، للوعد بالجزاء..

السياق الثّاني– الوعد بالجزاء: لتنشيط همّة المسلم وشحذ عزيمته وتحريضه على فعل الخير وبذل الصلاح، الذي تعمّ فائدته المجتمع بأسره. فهو خير متعدي غير مقتصر على صاحبه. وانتظار الجزاء غير المادي عادة يتطلّب إيمانا عميقا ﴿ فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّآ أُخْفِىَ لَهُم مِّن قُرَّةِ أَعْيُنٍ جَزَآءًۢ بِمَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴾ (السجدة:١٧)، لذلك كثيراً ما يرد ذِكر الجزاء مقترناً بالإيمان بالله ﴿وَأَمَّا مَنْ ءَامَنَ وَعَمِلَ صَـٰلِحًا فَلَهُۥ جَزَآءً ٱلْحُسْنَىٰ ﴾ (الكهف:٨٨)، وهو من العدل الإلهي الذي يجازي الخيّرين على خيرهم ﴿هَلْ جَزَآءُ ٱلْإِحْسَـٰنِ إِلَّا ٱلْإِحْسَـٰنُ ﴾ (الرّحمن:٦٠).

السياق الثّالث– التحذير من عاقبة الفساد: ومعلوم أنّه لا يصيب الأفراد والجماعات في ذواتهم، بل يكون سببا في انهيار الحضارات وأفول نجمها. وفساد السلطان من أخطرها، لما له من أثر مباشر على الفرد والمجتمع. فإشاعة الفاحشة، والتعدي على حقوق النّاس، والظلم والحيف الاجتماعي...كلّها مهلكات حذّر القرآن الكريم منها. فمرتعها وخيم ومردّ أهلها سيء ﴿ وَكَأَيِّن مِّن قَرْيَةٍ عَتَتْ عَنْ أَمْرِ رَبِّهَا وَرُسُلِهِۦ فَحَاسَبْنَـٰهَا حِسَابًا شَدِيدًا وَعَذَّبْنَـٰهَا عَذَابًا نُّكْرًا ۝ فَذَاقَتْ وَبَالَ أَمْرِهَا وَكَانَ عَـٰقِبَةُ أَمْرِهَا خُسْرًا ﴾ (الطلاق:٨–٩).

السياق الرّابع– التوعّد بمضاعفة العقاب: لما لذلك من أثر نفسي يردع صاحبه عن مواقعة الفساد، وفيه بيان لعظم الذنب وشناعة الجُرم. ولعلّه يكون زاجراً ومانعاً إن عزّ التذكير والنّصح. فالعاقل يخيفه التوعّد بالعذاب، فكيف الوعيد بالمضاعفة: ﴿يُضَـٰعَفْ لَهُ ٱلْعَذَابُ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ وَيَخْلُدْ فِيهِۦ مُهَانًا ﴾ (الفرقان:٦٩)؟

خامساً: بيان جزاء الإصلاح ونبذ الإفساد:

للترغيب في عمل الخير وتحري الصلاح ونبذ الفساد، ومن تكون تلك صفته حقّ فيه قوله تعالى: ﴿ تِلْكَ ٱلدَّارُ ٱلْآخِرَةُ نَجْعَلُهَا لِلَّذِينَ لَا يُرِيدُونَ عُلُوًّا فِى ٱلْأَرْضِ وَلَا فَسَادًا وَٱلْعَٰقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ ﴾ (القصص:٨٣) وعدا منه تعالى: ﴿ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ ٱلْمُصْلِحِينَ ﴾ (الأعراف:١٧٠).

الحياة موضوع الإصلاح:

يقدّم الفكر الإسلامي تصوّراً جديداً لمعنى الحياة، يختلف عن الذي ألفته عقول النّاس قديماً وحديثاً، وينبع هذا التعريف من التقسيم القرآني للوجود، أي الوجود المادي والوجود الغيبي، ﴿عَٰلِمُ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ ﴾ (الرعد:٩)، أو من النّاحية المعرفية الوجود النسبي والوجود المُطلق. بمعنى أنّ الحياة في التصوّر الإسلامي لا تتوقّف فقط عند الحياة الدنيا، بل الإنسان في مسيرته يمرّ بثلاث مراحل من الحياة مختلفة بحسب القوانين التي تنظّمها: الحياة الدنيا وحياة البرزخ والحياة الآخرة. ومن هذا المنطلق الفكري المغاير يمكن التطرّق إلى الإصلاح من منظوره الإسلامي. إذ أنّ تلك العملية «التصحيحية» مهمّتها إزالة الخلل وتحديد المسار. وفي تصوّرنا فإنّ تلك الرؤية تنطلق من المقاربة التالية:

أ- وحدة الكون:

ونقصد بذلك مكوّناته المّادية والمعنوية على اختلاف في مستوياتها ومهامها، من حيث الانسجام وأداء الوظائف، على النّحو التالي:

١- وحدة الأصل: فخالق السماوات والأرض والإنسان واحد ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَٰكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَٰكُمْ﴾ (الأعراف:١١)، ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ﴾ (الأعراف:٥٤).

٢- وحدة الهدف: فلم يخلق الإنسان عبثاً ﴿أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَٰكُمْ عَبَثًا وَأَنَّكُمْ إِلَيْنَا لَا تُرْجَعُونَ﴾ (المؤمنون:١١٥)، أو السماوات والأرض لعباً ﴿وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَٰعِبِينَ ۝٣٨ مَا خَلَقْنَٰهُمَآ إِلَّا بِٱلْحَقِّ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ (الدّخان:٣٨-٣٩).

٣- وحدة المسار: من حيث التناسق والتناغم وبديع النّظام ﴿مَّا تَرَىٰ فِى خَلْقِ ٱلرَّحْمَٰنِ مِن تَفَٰوُتٍ﴾ (الملك:٣).

٤- وحدة المصير: فبعد الخلق والحياة والتعمير يكون الرّجوع إلى الله ﴿قُلْ هُوَ ٱلَّذِى ذَرَأَكُمْ فِى ٱلْأَرْضِ وَإِلَيْهِ تُحْشَرُونَ﴾ (الملك:٢٤).

٥- وحدة الاجتماع البشري: لإنجاز مهمّة الاستخلاف في الأرض ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَٰكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ وَجَعَلْنَٰكُمْ شُعُوبًا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓا۟ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ ٱللَّهِ أَتْقَىٰكُمْ﴾ (الحجرات:١٣).

٦- وحدة الحساب وتنوّع الجزاء: ﴿يَوْمَ يَقُومُ ٱلنَّاسُ لِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ (المطفّفين:٦)، فيلقى كلّ جزاءه بحسب عمله ﴿فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُۥ ۝٧ وَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُۥ﴾ (الزلزلة:٧- ٨).

ب- وحدة الخطاب التأسيسي:

وهو الوحي الذي أنـــزله الله تعالى لعباده عن طريق رسله لتحقيق صـــلاحهم واستقامة أمـــرهم: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ ءَامِنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَٱلْكِتَٰبِ ٱلَّذِى نَزَّلَ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ وَٱلْكِتَٰبِ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ مِن قَبْلُ ۚ وَمَن يَكْفُرْ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَٰلًۢا بَعِيدًا ﴾ (النّساء:١٣٦).

ج – وحدة الوظيفة:

بتأديـــة مهمّـــة الاســـتخلاف: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ إِنِّى جَاعِلٌ فِى ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً ۖ﴾ (البقرة:٣٠)، وهي عـــين العبادة التي من أجـــلها خُلقت الجنّ والإنـــس: ﴿ وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴾ (الذاريات:٥٦). ولتحقيق هـــذه المهمّـــة العبادية، وضع الشّارع الحكيم عدّة ضوابط لتنظيم الحياة وضمان صلاحها.

ومن تلك الضوابط:

١- تساوي القيمة البشرية: فالبشر متساوون في جوهرهم، من حيـــث الخلـــق والتكريم والتكليف والتزويـــد بقيمـــة العقـــل: ﴿ لَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ فِىٓ أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ ﴾ (التين:٤) ، «**وَالنَّاسُ بَنُو آدَمَ، وَخَلَقَ اللَّهُ آدَمَ مِنْ تُرَابٍ**»[1].

٢- مبدأ التعارف والتواصل: قصد تمتين الروابط الاجتماعية وتوثيـــق عـــرى التعاون بين مجموعات بني البشر ﴿ وَجَعَلْنَٰكُمْ شُعُوبًا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓاْ ۚ﴾ (الحجرات:١٣).

٣- عدل الجزاء: فمبدأ التنافس قائم على التقوى وبذل الخير والصلاح لمجموع البشر ﴿ فَمَن يَعْمَلْ مِنَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا كُفْرَانَ لِسَعْيِهِۦ وَإِنَّا لَهُۥ كَٰتِبُونَ﴾ (الأنبياء:٩٤).

(١) محمّد بن عيسى الترمذي، صحيح سنن الترمذي، تفسير سورة الحجرات، مناقب ٧٣.

٤- العدالة الاجتماعية: في جميع تفاصيلها وصورها، وأعلاها الأمن النّفسي والغذائي ﴿ لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ ﴾ (الحديد:٢٥).

٥- مبدأ التكليف الوظيفي: بناء على القدرة والأمانة، لا محض الهيمنة والتسلّط وطلب الاستعمال ﴿ إِنَّ خَيْرَ مَنِ اسْتَأْجَرْتَ الْقَوِيُّ الْأَمِينُ ﴾ (القصص:٢٦).

٦- ضبط المعاملات الاقتصادية: بوضع قواعد التعامل المالي والتجاري وتوثيق العقود وإنفاذ التعهّدات، وقيام كلّ ذلك على اليسر والسماحة والثقة، لا الإجحاف والبخس والخيانة، وكلّ أشكال الحيف ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ ﴾ (المائدة:١)، ﴿ وَأَوْفُوا بِالْعَهْدِ إِنَّ الْعَهْدَ كَانَ مَسْئُولًا ﴾ (الإسراء:٣٤).

٧- شورى الرأي: وهو عماد النّظام السياسي الذي هدفه تحقيق العدل والمصلحة العامّة، فيجعل أمر المجتمع شراكة بين أهله، من حيث تنظيم مؤسّساته وتسييرها ووضع الخطط والبرامج، والسّهر على أمنه وحفظ مصالحه ﴿ وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ﴾ (الشورى:٣٨)، فهي شورى ملزمة لا معلمة فقط، أو سماعاً للرّأي وجبراً للخاطر.

٨- سيادة القانون: بأن يكون فوق كلّ اعتبار، بعيداً عن المجاملات ودون تمييز بين الفئات الاجتماعية ﴿ وَأَنِ احْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ ﴾ (المائدة:٤٩)، فهو ملزم لقداسته ﴿ وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ ﴾ (الأحزاب:٣٦).

الوعي شرط الإصلاح:

في تصوّرنا أنّ الإصلاح ليس عملاً فنياً مجرّداً أو إدارياً وظيفيـاً، وإنّمـا هـو بالأساس حركة فكرية تقويمية، هدفها الجوهري إعادة تشكيل الواقع في ضوء القـيم الإنسانية الرّفيعة، التي وجّهت إليها التعاليم الشرعية الأصيلة وجعلتها جـزءاً مـن الالتزام الديني. فالعدل والحرية والشورى والأمانة وفعل الخير...، كلّهـا وغيرهـا قواعد البنية التحتية لحركة الإصلاح. إلاّ أنّها قبل أن تصير مشاريع فكريـة نظريـة قابلة للتّفعيل، تمرّ بمرحلة التجريد الذّهني التصوّري، وهو ما نعنيه بحركـة الـوعي الذّهني الإيجابي، الذي سيتطوّر لاحقاً عن طريق عملية تنضيج الأفكار.

علماً بأنّ هذه المهمّة العقلية تأخذ شكلين اثنين من حيث القيمـة والـصدقية. الشكل الأوّل عند ارتباط العمل الذّهني بمؤثّرات الواقع الآني، وهو ما نسميه وعـي اللّحظة أو الوعي الانفعالي. وغالباً ما يكون عديم الجدوى، ولربّما ضرره أعظم من نفعه. والشكل الثّاني يتمثّل في ارتباط العمل الذّهني بقواعد حركة العقل المنـضبط، المتفاعل مع الواقع، ونسميه الوعي الاستراتيجي، وهو جـوهر حركـة الإصـلاح بمفهومه الواسع، والذي نحن بصدد الحديث عنه. وبتدقيقنا في بنية مضمون المصطلح، في سياقه الذي نحن بصدده، يمكن تفكيكه منهجياً إلى خمس وحدات، نعرضها على النّحو التّالي:

- الوعي الدّيني:

وهي الآثار الظاهرة للإيمان على مستوى الفكر والسلوك. ويمكن حوصـلتها في العناصر التالية:

أوّلاً: إصلاح الفكر الدّيني: والفكر الدّيني هو نتاج حركة العقل داخل النّصوص، وما أنتجه من صور حضارية رائعة، أسهمت بشكل جوهري في إعادة تشكيل بنية الفكر الأوروبي، الذي استفاد أيّما فائدة من المنتوج العقلي الإسلامي. ومعلوم أنّ التفكير الدّيني في الإسلام ظلّ راكداً خلال القرون الخمسة الماضية، فأصاب تلك الطاقات الفكرية المنتظرة الشلل، وتعطّلت مسيرة الأمّة، نتيجة انفصالها عن مصادرها المعرفية الأصولية، وجهلها أنّ الهدف الرئيس للقرآن هو أن يوقظ في نفس الإنسان شعوراً أسمى بما بينه وبين الخالق وبين الكون من علاقات متعدّدة.

وعلى هذا فالمهمّة الملقاة على عاتق المسلم العصري مهمّة ضخمة، إذ عليه أن يفكّر تفكيراً تجديدياً في نظام الإسلام كلّه دون أن يقطع ما بينه وبين الماضي. فهو مدعو لتوظيف كلّ إمكاناته المعرفية وتحرير طاقاته الذّاتية، خاصّة وهو يمتلك المادّة الخام المتمثّلة في الوحي ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِكُلِّ شَيْءٍ﴾ (النحل:٨٩).

والإسلام يدعو بشدّة إلى تفعيل دور العقل وتوظيفه في سياقاته الطبيعية، وهي الوسيلة الوحيدة لإصلاح الفكر الدّيني ممّا عساه يعلق به من توهّمات وانحرافات. لذلك نجد كثيراً من الآيات القرآنية توجّه إلى النّظر والتدبّر والتفكّر والتعقّل، وما لها من معاني دالّة عليها. وبالنتيجة فإنّ العقل الاستدلالي المباشر لنصوص القرآن وسيلتنا إلى تلك المهمّة التصحيحية في سبيل القضاء على الخرافة والشعوذة، واتّخاذ الدّين مجرّد تعاويذ باهتة، همّها التّركيز على العدد والصدود عن التوجيهات والتعاليم، وكذلك لنبذ التواكل والسلبية والكسل، تحت شعار الزّهد والتقشّف وكراهية الدنيا.

إنّ الأزمة الحقيقية للفكر الإسلامي المعاصر، هو النشاز الخطير الذي حصل بين واقع النّاس وممارساتهم وبين جوهر الدّين في حقائق الاعتقاد وتفاصيل التشريع. وفي

تصوّرنا لم تقتصر مظاهر الأزمة على العامّة من المسلمين، بل تورّط فيها الكثير من رموز الفكر الإسلامي في الدّائرتين: دائرة أهل الشّرع من فقهاء وأصوليون، أو ما يمكن تسميتهم بأهل النّظر، ودائرة التنظيمات والعمل الشعبي، أو ما يمكن تسميتهم بأهل الميدان. ومن أجل معالجة ذلك التصدّع المعرفي بالدّرجة الأولى، يستوجب إعادة تشكيل العقل المسلم في ضوء معارف الوحي وثوابته المعيارية.

ثانياً: تجديد الخطاب الدّيني: ويتعلّق ذلك بكلّ «الأشكال التعبيرية البيانية الرّامية إلى التعريف بالإسلام وأحكامه ومقتضياته والدفاع عن قضاياه المعرفية أو العملية، بغية جعل الناس يتقبلونه ويتمسكون به ويهتدون بهديه»[1]. وبالجملة فهو الاعتناء بالأسلوب البياني في تبليغ حقائق الدين، أو ما اصطلح عليه بقضايا المنهج الإسلامي على المستوى الفكري في طرح أصول الاعتقاد وبدائل التشريع الإسلامي، وفق رؤية دقيقة تأخذ بعين الاعتبار التحوّلات المعرفية الهائلة وأدوات الخطاب المستحدثة. وأنّ ذلك لا بدّ له من جهد كبير وتخطيط محكم وتدبير رصين، بقصد خدمة رسالة تجديد الخطاب الدّيني الإسلامي[2].

ثالثاً: ترشيد التديّن: بتوضيح العقائد والعبادات والمعاملات والآداب، والتدليل على ذلك من مصادرها الأصلية، بعيدا عن التشدّد أو الميوعة، إظهاراً لوسطية الإسلام وسماحته، ومحاربةً للتنطّع والتشدّد ومسالك الغلوّ، التزاماً بالتوجيه النبوي:

---

(١) أحمد الريسوني، مراجعات في الخطاب الإسلامي المعاصر، ضمن كتاب؛ الخطاب الإسلامي المعاصر، إعداد نخبة من الباحثين، ط١ (بدولة قطر: نشر مركز البحوث والدراسات بوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ٢٠٠٦م) ص ١٣٩.

(٢) محمد الفاضل اللاّفي، الخطاب الديني الإسلامي، المبادئ النظرية وشروط التجديد، ط١ (المنصورة: دار الكلمة، ٢٠٠٥م) ص ٩٩.

«**إِنَّ هَذَا الدِّينَ مَتِينٌ فَأَوْغِلُوا فِيهِ بِرِفْقٍ**»[١]، «**وَإِيَّاكُمْ وَالْغُلُوَّ فِي الدِّينِ**»[٢]، و«**إِنَّ الدِّينَ يُسْرٌ وَلَنْ يُشَادَّ الدِّينَ أَحَدٌ إِلا غَلَبَهُ**»[٣]. وأدى غياب ذلك تجرؤ كثير من صغار الطلاّب على الاجتهاد والفتيا و«المشيخة» أو «الزعامة» العلمية أو الدعوية، كما نتج عنها تضخيم بعض الأحكام الفرعية والغلوّ في السنن والمستحبات، وذلك أمر لا يقرّه الدّين. فصار الدّين بين الغالي والجافي، فنتج عن هذا الخلل الوقوع فيما نهى الله تعالى عنه من التفرّق في الدّين والتفرّق في الصف[٤].

– الوعي الذاتي:

ونقصد به الأفق المعرفي للشخصية الإسلامية، لتقدر على الإسهام بفاعلية في مختلف مؤسّسات المجتمع. وفي تصوّرنا أنّ ذلك لا يتسنّى إلاّ بتحقّق مستوى معرفي ضروري، كحدّ أدنى للتفاكر المنهجي وتبادل الآراء والخبرات في إطار مهمّة الإصلاح الوطني. ويتحقّق ذلك من خلال:

أوّلاً: الانتماء الحضاري: من حيث تأكيد الولاء لأمّة الإسلام، والاعتزاز بالانتماء للوطن، والذّود عنه، وعدم موالاة ومجاراة أعدائه، أو السعي بالسوء بين أبنائه؛ طعناً في دينهم وقيمهم، وتأليباً (للغير) عليهم، وإشاعة أسرارهم وإذاعتها، أو التفريط في مقوّمات الوطن الحضارية ومقدّراته الاقتصادية. فالإصرار على مبدأ الانتماء الحضاري بكلّ تفاصيله وجزئيّاته، يعتبر القاعدة المتقدّمة لإنجاح أيّ مشروع

---

(١) أخرجه الإمام أحمد بن حنبل في مسنده.

(٢) محمد بن إسماعيل البخاري، صحيح البخاري، ط١ (م ع س: دار عالم الكتب، ١٩٩٦م) باب مَا يُكْرَهُ مِنَ التَّعَمُّقِ وَالتَّنَازُعِ فِي الْعِلْمِ وَالْغُلُوِّ فِي الدِّينِ وَالْبِدَعِ ، م ٤، ٨/١٤٤.

(٣) البخاري، صحيح البخاري، كتاب الإيمان، باب الدين يسر، م ١، ١/١٥.

(٤) عبد الله بن ضيف الله الرحيلي، دعوة إلى السنة في تطبيق السنة منهجاً وأسلوباً، ط٢ (الرياض: مطبعة سفير، ١٩٩٨م) ص ٩٥ وما بعدها (بتصرّف).

إصلاحي في المنطقة العربية الإسلامية، وغير ذلك مجرّد إسقاط واهم لمشاريع مستوردة جنت الكثير على أمّتنا، في دينها وتراثها وقيمها ومقدّراتها المعنوية والمادية[1].

ثانياً: الاستعداد الفكري: من حيث استيعاب الأفكار وتنضيجها، والقدرة على التحاور بها وتطويرها. ويتطلّب ذلك بنية فكرية أصولية تميّز المسلم بما يطرحه من بدائل، بناء على تكوينه الأوّل. فإن هو تشرّب ثقافة دينية إسلامية ثريّة متوازنة، فسوف تصدر عنه طروحات تعبّر عن هوية الأمّة ومشاغلها وطموحاتها، شريطة أن يتوفّر فيه مبدأ فقه الواقع؛ من حيث تنوّع الأفكار واختلاف مرجعياتها، والقدرة على فهمها وتقويمها في ضوء نصوص الوحي. وذلك تعبير آخر على مدى أصالة الانتماء الحضاري الإسلامي.

ثالثاً: الأهلية العلمية: التحصيل العلمي باتّجاهيه: العلوم الدينية الضرورية، ممّا لا بدّ منه في صياغة الشخصية الإسلامية لتقدر على الموازنة والمقاربة بين القضايا والمتطلّبات؛ والعلوم الوظيفية التخصصية، التي لا يستقيم أمر التحضّر إلاّ بها، كالرياضيات والمنطق وفلسفة العلوم والفيزياء والكيمياء والهندسة والفلك والطب، وكلّ ما يدخل في مسمّى العلوم الوظيفية التطبيقية، ممّا يعدّ شراكة بين النّاس، ويحتاج إلى تبادل الخبرات بين المجتمعات الإنسانية. فالجهل والتخلّف العلمي والمعرفي لا ينتج تحضّراً ولا يسهم في الثقافة الإنسانية العامّة، بل مآله العزلة والانغلاق والتفاعل الدّاخلي الضيّق، وأخطار ذلك معروفة، لا تنحصر في الآراء الشاذة والمواقف الغريبة من الآخر والتفنّن في لعنه وسبابه والتشفي منه وتعداد أدوائه.

---

(١) يوسف القرضاوي، الحلول المستوردة وكيف جنت على أمّتنا، ط٥ (القاهرة: مكتبة وهبة، ١٩٩٣م) ص ١٣.

- الوعي الاجتماعي:

يتعلّق بعموم الأفراد، لترقية دورهم الوظيفي في المجتمع، من الناحية التنظيمية وتماسك مكوّناته، ويتمّ ذلك بتقوية الجوانب التالية:

أوّلاً: الهوية الحضارية: نقصد بها مقوّمات الأمّة من الدّين واللّغة وما يتبع ذلك من التّاريخ الحضاري والثقافي، ممّا لا يجوز التشكيك فيه أو المساس به. إذ لا يمكن تعريف أمّة ما بمعزل عن تلك الثوابت. ويجوز أن تولد أمّة هجين ليس لها هوية ثابتة، مثل الحالة الأمريكية، ولكنّها بتراخي الزّمن تكوّن لنفسها ملامح الشخصية الذّاتية أو صورة أولية للهوية الحضارية. أمّا في الحالة الإسلامية، فهي هوية أصولية جامعة للمسلمين وإن كانوا مفرّقين أشتاتاً في العالم، ويزداد ذلك إلحاحاً في الحالة الوطنية القُطرية.

ثانياً: حماية النسيج الاجتماعي: بتنشيط عملية التواصل الدّاخلي والتكافل والتراحم والتداخل الاجتماعي، عن طريق التزاوج والمصاهرة، وتفعيل العادات الاجتماعية الطيّبة، والحذر من إثارة الحساسيات والنعرات القبلية والجهوية، تجنباً لإضعاف البنية الاجتماعية أو المسّ بمقوّماتها.

ثالثاً: تفعيل الوعي القبلي وترقيته: معلوم أنّ للقبيلة دوراً كبيراً في نشر الإسلام وحمايته، وحفظ الأخلاق والآداب، وترقية سلوك الأفراد وتعهّد سلامة المجتمع. فكلّما تمسّك الجميع بتوجيهات الإسلام وأحسنوا التعامل معها، كلّما أثمرت جهودهم خيراً وفلاحاً للمجتمع. فالتربية القبلية تعمّق في الأفراد الشعور بالولاء والغيرة على المجتمع المصغّر، وعندما يتمكّن منها الهدي النبوي تصبح تلك الروابط والجهود القبلية قوّة اجتماعية موحّدة. فتنصهر بذلك الحدود القبلية الخارجية مكوّنة كتلة اجتماعية متينة متحالفة متناصرة. ولا يتمّ ذلك إلاّ بترقية وعي أفراد القبيلة

الواحدة، وتذكيرهم بفضل الإسلام أن جعلهم شعوباً وقبائل ليتعارفوا، لا ليستقلوا جزراً متناثرة برغم وحدة الدين واللّغة والتاريخ والتراث والمصير. وبغياب تلك القيم الإسلامية السامية، تصبح القبيلة قوّة بشرية تحكمها علاقة التنافس والإقصاء مع غيرها من القبائل، وذلك سبب ضعف الكثير من مجتمعات البلاد الإسلامية، خاصّة إذا أضيف إلى ذلك تعدّد المذاهب الفقهية أو الولاء الطائفي، الذي كثيراً ما يعبّر عن نفسه في تيّارات فكرية وأحزاب معارضة.

- الوعي السياسي:

بالتخلّص من الممارسات السياسية الخاطئة، القائمة على الصراع والفوضى والحسابات الضيّقة، وعدم التورّع عن إفشال المخطّطات الوطنية والإسهام في تعثّر جهود الإصلاح المخلصة. ومن متطلّبات ذلك جعل المرجعية الدينية منطلقاً لتلك الممارسة، وكذلك سعة الإطّلاع على التجربة الإسلامية وفهمها. وتكمن أهمّيتها في انتماء تلك الممارسة لما عرف في الدّائرة الإسلامية بالسياسة الشرعية، لا الممارسة السياسية المعزولة عن مصادرها ومقاصدها الشرعية. ويتحقّق ذلك من خلال جملة شروط منها:

أوّلاً: الولاء الوطني: فحبّ الوطن من الإيمان، والمسلم مدعوّ ببذل كلّ الخير من أجل وطنه، وعدم خيانته والتآمر عليه خدمة لمصالح (الغير). وعندما يكون هذا المبدأ قيمة مشاعة متّفق عليها، فإنّ المشاريع الإصلاحية تتحرّر بطبعها من كلّ أشكال التبعية والوصاية، فتتفاعل وتختمر داخلياً وتولد من رحم الوطن.

ثانياً: تفعيل مؤسّسات المجتمع المدني: فالولاء الصادق للوطن يدفع الأفراد للمشاركة الفاعلة في المؤسّسات الوطنية، بهدف تطوير الجهود وصقل التجارب

وتحريك تلك المؤسّسات لتأدية دورها، حتى لا تبقى مجرّد أُطر وهياكل صورية، الغرض منها المزايدات السياسية. فكثيراً ما تضخّم أجهزة الإعلام الموجّهة سياسات الدّولة ومشاريعها وما أحدثته من مؤسّسات ورسمته من خطط، ولكنّها في الحقيقة مجرّد هياكل صورية وأطر فارغة قصدت لذاتها، لا لخدمة المشروع الوطني. ونقدّر أنّ مهمّة النُّخب الواعية الإسهام في تجاوز حالة ركود المؤسّسات والمزايدة والمحافظة على الأمر الواقع، نحو تنشيط تلك المؤسّسات وتفعيلها.

ثالثاً: ترقية الممارسة السياسية: بإعطائها بعداً جديداً، مغايراً للممارسات المألوفة. فمباشرة العمل السياسي لا يخرج عن كونه تأدية لواجب ديني، قبل أن يكون مظهراً من مظاهر الصراع الحزبي أو التنافس على مواقع القرار. وترقية الممارسة تكون بتجديد المفاهيم وضبط مجال السياسي ورسم حدوده والتوافق على آلياته. فمحاكاة تجارب (الغير) ومحاولة نقلها بأطرها وأفكارها وإشكالاتها، لا يعتبر ممارسة سياسية ولا يعدّ ترقية لها، وإنّما هو ضرب من الاستلاب والحيرة، وتعبير عن العجز في التعامل مع واقع الأمّة الحضاري والثقافي. ممّا يدفع بالبعض إلى تقليد التجارب ومحاولة إسقاطها على الواقع العربي الإسلامي، فيكون سبباً للفوضى على مستوى الأفكار والممارسة، مجانباً لترقية الممارسة السياسية، كما يعتبر تزويراً للوعي الجماهيري تحت مسمّيات شتّى.

رابعاً: تأصيل الفكر السياسي: من حيث المرجعية الأصولية والتقعيد الفقهي العام، فالصلاح والفساد والحسن والقبيح، كلّها مصطلحات تنضبط لنصوص الشرع. وكذلك تحدّد المضامين والمناهج والآليات والممارسات. وبتعثّر الممارسة السياسية في المجتمع الإسلامي نتيجة لانقطاع تجربة الحكم الرّشيد لقرون طويلة،

وما تلى ذلك من محنة العالم الإسلامي بوقوعه تحت سلطان الاحتلال الأجنبي، وما أفرزه من أفكار وتصوّرات، آلت إليها السيادة بعد مرحلة الاستقلال والتحرير، وُلِد واقع فكري جديد فرض نفسه، بل وجد نفسه وحيداً بلا منافس أو منازع، ممّا هيّأ له جو القيادة السياسية والتوجيه الفكري، وإعادة تشكيل الفكر السياسي في ضوء المقولات المستنسخة، وفي ظلّ شعارات الحداثة والتحديث. وفي تصوّرنا أنّ الصحوة الإسلامية المعاصرة أسهمت إلى حدود بعيدة في إعادة تعديل الموازين لصالح الفكرة الإسلامية تأسيساً وتنضيجاً، وقد أفرزت مؤلّفات عميقة عديدة على المستويين الأصولي والفقهي في مجالات السياسة الشرعية.

- الوعي الثقافي:

والمقصود به التفاعل الإيجابي مع تراث الأمّة، وإنتاج صور ثقافية تعبيرية راقية، تنمّ عن نضج عقلي وسلامة ذوق، بعيداً عن الابتذال والسخافة والميوعة. والحذر من الاختراق الثقافي الدّاخلي، والمقصود به أصحاب الأديان الأخرى الذين يعايشون المسلمين في بلادهم، وذلك لسرعة تأثّرهم بالثقافات الوافدة، لما تمثّله لهم من عمق حضاري تاريخي، ينسجمون معه ولا يجدون حرجاً في تقليده ومحاكاته. وقد زاد الأمر حدّة وخطورة مع مشاريع الهيمنة والاستقطاب الحضاري في ظلّ ما اصطلح عليه بالعولمة. ويمكن تحصيل ذلك من خلال المظاهر الثقافية التالية:

أوّلاً: إنتاج بدائل ثقافية حضارية: على مستويات الكتاب والفن والمسرح، وكلّ الأشكال التعبيرية الثقافية. والمراقب يلحظ بسهولة غياب الروح الحضارية في ما تنتجه المؤسّسات الفنية والأدبية، في مضامين الأدب عامّة؛ الشعر والرواية والقصّة، وانعكاس ذلك على الفنّ الغنائي والتمثيلي. حتى غدت السخرية من الدين

واتّهامه بالإرهاب والتخلّف والرّجعية شعار المرحلة، وسبباً لتلقي الدّعم المادي والمعنوي الدّاخلي وخاصّة الأجنبي، على مستويات التمويل والتسويق. وواقع الأمّة يدعو النّخب المسلمة النيّرة والمتخصّصة في هذا الميدان للتصدّي للأعمال الجادّة النّافعة، من أجل الإسهام في بعث بدائل ثقافية راقية مقنعة، يستعيض بها المتلقي عن السيل الجارف من الفضائيات التجارية المبتذلة والمواقع الإلكترونية الخطيرة. وفي تصوّرنا أنّ تلك المصادر المعنية بالنّقد تلتقي مجتمعة في سياق واحد وتوجّهها جهة واحدة، هدفها محو الهوية الثقافية الوطنية ومصادرها لصالح ثقافة كونية واحدة مهيمنة. ونقدّر أن الإمكانات المادية والبشرية الإسلامية قادرة على ذلك.

ثانياً: نشر الأعمال الفنية: ومن البديهي أن تلك الأعمال المقترحة، يجب أن تنشر وتعمّم، من أجل إعادة صياغة الوعي الفنّي وتنمية الذّوق السليم للأفراد، وأنّ إقناعهم بتلك الأعمال الجديدة يكسب تشجيعهم ويحشد تأييدهم، فيسهمون بطريق غير مباشر في تمويل عمليات الإنتاج والتوزيع على نطاق واسع. أمّا على المستوى الفكري للأفراد فإنّ تلك الأعمال الفنية تسهم إلى حدّ كبير في تنشيط حركة الوعي المجتمعي، وتكسبه حصانة ذاتية.

ثالثاً: الإسهام في الحوار الثقافي: معلوم أنّ تلك الأعمال الفنية التي تجد طريقها المَرضي إلى الجماهيرية، وما تحظى به من قبول لدى الجهات المشرفة ورضى المؤسّسات المسؤولة، سوف يصبغ عليها أكثر طابع الشرعية، ممّا يؤهّلها للترشّح للمشاركة في المحافل الدّولية المختصّة بالتعريف بمثل تلك الأعمال، وهي ضمناً حركة حوار حضاري مفتوح وفعّال، نسبة لنوعية النّخب المشاركة.

البنية التحتية للإصلاح:

لا يمكن الحديث في البلاد العربية الإسلامية عن مشروع إصلاحي دون وضـــع في الاعتبار لتلك المقدّمات النظرية الأصولية. المجتمعات مسلمة عقــدياً، متديّنـــة في جوهرها، ومرتبطة بهويّتها الحضارية، مع الوعي التّام بالتنوّع الـــديني في بعـــضها، والذي لا يُعتبر بحال مبرّراً لاستحداث قطيعة معرفية في سبيل اســـتعارة تـــصوّرات ونماذج من خارج بيئتها وتراثها التّاريخي. إلاّ أنّ حالة الارتباك التي أصابت سلطان الدّولة العثمانية، فصارت بها من الاضطراب إلى الضّعف ثم التفتّت، مهّد الطريق إلى ظهور العديد من الأفكار السياسية غير المنسجمة مع إطارها الحضاري. ففي معظمها استجابة انفعالية للحيف والظلم الذي مارسه السلطان العثماني القـــاهر في الـــبلاد العربية، بعد تخلّيه عن مشروعه الحضاري الإسلامي «الخلافة الإســـلامية» لـــصالح المشروع القومي التركي.

كانت ثمار ذلك الانحراف ظهور العديد من الحركات القومية العربية التحرّرية، التي لم تجد فقط في العديد من الأفكار القومية الأوروبية ضالّتها، بل حصلت علـــى دعم أوروبي مباشر ووعود بالاستقلال الجغرافي والسياسي عن الدّولة التركيـــة، في حال انصياعها للمشروع الغربي «التحديثي». نلحظ ذلك في أدبيات الحركة القومية العربية[١]، فهي لم تكن فكرياً مصادمة للأيديولوجية الاستعمارية، بقدر ما كانـــت مناقضة ومعادية لكلّ رموز الدّولة العثمانية، وذلك بيّن في كتابات نجيب عـــازوري وساطع الحصري وقسطنطين زريق وميشال عفلق[٢].

---

(١) Albert Hourani , Arabic Thought in the Liberal Age : 1798-1939, Oxford University Press, 1970.

(٢) من مؤلّفات تلك المرحلة: ساطع الحصري: البلاد العربية والدّولة العثمانية، اللّغة والأدب وعلاقتهما بالقومية؛ ميشال عفلق: في سبيل البعث. حول القومية والاشتراكية. معركة المصير الواحد؛ محمد جميل بـــيهم: العـــرب والترك؛ سليمان موسى: الحركة العربية؛ نجيب عازوري: يقظة الأمّة العربية.

وعلى الرّغم من دفاع كثير من المفكّرين العرب عن وحدة الدّولة العثمانية مثل محمد رشيد رضا، الذي كتب في مجلته (المنار): «إنّ العصبية الجنسية في هذا العصر قد دخلت في طور سياسي جديد، وكان العرب آخر الأجناس شعوراً بها، لأن سوادهم الأعظم مسلمون لا يكادون يشعرون بغير الجنسية الدينية»[1]، إلاّ أنّ بوادر خطيرة من عناصر متفرّقة في المناطق العربية بدأت تطالب بالاستقلال الذاتي. الدعوة الوهّابية في جزيرة العرب، محمّد علي باشا في مصر، وفي لبنان حاول الموارنة (نصارى لبنان) وبتشجيع كامل من الغرب، الانفصال عن الدولة العثمانية، وقد رفعوا راية القومية العربية واللّغة العربية حتى يستطيعوا تحريك المسلمين في هذه المنطقة باسم هذه الشعارات.

ولا بدّ من القول: إنّ المؤسّسات التربوية الغربية لعبت دوراً مهماً في الوصول إلى هذه النّتيجة. فالبعثات التبشيرية من فرنسية وأمريكية وروسية وغيرها كالإرسالية الإنكليزية في سوريا والإرسالية البروسية القيصرية، كانت تعمل على تنشئة جيل جديد على أسس غربية. وكانت أكبر مؤسّستين تربويتين غربيتين هما: الكلية السورية الإنجيلية (الجامعة الأمريكية حالياً) في بيروت التي تأسّست عام ١٨٦٦م، وقد شكّل لاحقاً بعض من خريجيها اللّبنانيين «الجمعية الثورية السرية»، وجامعة القديس يوسف اليسوعية التي تأسّست عام ١٨٧٥م[2].

بعد الانتهاء من «المعضلة التركية» وتجاوز مرحلة التحرّر الوطني والاستقلال الثاني، ظهر أنّ أغلب الدّول العربية القُطرية قد وقعت تحت سلطان أنظمة تسلّطية

---

(١) محمد رشيد رضا، الجنسيات في المملكة العثمانية، مقال في جريدة المنار، مجلد ١٧، ج ٧، بتاريخ ١٩١٤/٠٦/٢٣، ص ٥٣٤.

(٢) مصطفى محمد طحان، القومية بين النظرية والتطبيق، ط١ (الكويت: دار الوثائق، ١٩٨٩م) ص ٥٣ وما بعدها (بتصرف).

قمعية، ورثت السياسة الاستعمارية تنفّذها بالوكالة، ورافضة لأيّ مبادرة إصلاحية أو انفتاح سياسي، وأقصى ما ركّزت عليه النّخب الحاكمة هو الإبداع في تكريس الاستمرارية في الحكم، وبالتالي هيمنة السلطة والدّولة في آن واحد. وتعتبر كارثة ١١ سبتمبر ٢٠٠١م التي حلّت بالولايات المتّحدة الأمريكية، العامل الحاسم الذي كشف عمق الأزمة التي يعاني منها العالم العربي، من غياب الحرية والعدالة والشورى، وضحالة المعرفة وفشوّ الجهل، وعمق الهوّة بين طبقات المجتمع؛ الأغنياء والفقراء، وغيرها من الأمراض والتشوّهات التي أسهمت إلى حدّ كبير في ولادة فكر غريب عن ثقافة الأمّة، سمته التطرّف، حدّ ممارسة الإرهاب والتسويق له.

تعتبر تلك العلل المنكشفة، وتداعيات الواقع المريض، صدمة سياسية تلقّتها الطبقة الحاكمة والنّخب المنسجمة معها، من غير سابق إنذار. وضع داخلي هشّ قابل للانفجار في أيّة لحظة، وضغوط خارجية تملي شروط الإصلاح وحدوده. ولئن استجابت بعض الدّول العربية لتلك الإلزامات الخارجية فقامت بعمليات تجميل لحفظ ماء الوجه واحتواء تلك الضغوط، فإنّ بعضها الآخر اختار سياسة الخنق والتضييق الدّاخلي في مقابل منح حظوظ أكبر لمصادر الضّغط الأجنبي، لتحقيق عملية توازن مغلوطة بالأساس، مفادها الموازنة بين الامتيازات وغضّ الطّرف. وفي تصوّرنا أنّ عملية الإصلاح لا تحدث من فراغ، بمحض الرّغبة الشخصية في التغيير، كما أنّها ليست نتيجة للضغوط الخارجية بحسب ما تشتهيه وتراه القوى الدّولية. فإصلاح الأزمة لا يمكن أن يفرز مشروعاً وطنياً حقيقياً، وفي أقصى الحالات يعتبر مجرّد مسكّنات مؤقّتة، تساعد في تجاوز عاصفة الاحتجاج.

إنّ عملية الإصلاح الحقيقية هي التي تطرح كلّ القضايا الوطنية على طاولة النقاش بين أبناء الوطن الواحد. فيتمّ تشخيص الأزمات وتحديد طبيعتها، ومن ثمّ

التفكير الجماعي في الأساليب الواقعية لمعالجة ذلك الخلل. فقد تكون الأزمات داخلية بمستوياتها الدينية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية والأخلاقية السلوكية، وقد تكون خارجية متعلّقة بالأمن القومي، تهدّد استقرار وكيان الدّولة. ولتحقيق العملية الإصلاحية لا بدّ من ضمان انخراط المجتمع فيها، لتكون المسؤولية جماعية والرّأي شراكة بين أبناء الوطن الواحد. إذ الاستبداد بالرّأي أو القرار عواقبه سيّئة على المستويين الدّاخلي والخارجي. ولا ضرر أن تأتي مبادرة الإصلاح من «القائد» وبتزكية من النّخبة الحاكمة، ولكن يجب أن تتوسّع قاعدته السياسية لتستوعب الجميع، وهو ما يصطلح عنه بخلق عناصر القوّة، التي تتمثّل في جبهة الإصلاح والقاعدة الخلفية للمشروع الوطني.

ونقدّر أنّ التوافق الوطني، برغم تعدّد وجهات النّظر، ولربّما اختلاف المنطلقات الفكرية التأسيسية، هو السبيل الأمثل لنجاح المشاريع الإصلاحية. فالتجربة تفيدنا أنّ التغيّرات العنيفة والنّخبوية ثمارها محدودة، بل لربّما جاءت بنتائج عكسية. ومن ذلك الثورة الروسية ١٩١٧م، والتركية ١٩٢٢م، والصينية ١٩٤٩م، والمصرية ١٩٥٢م، والعراقية ١٩٥٨م، والكوبية ١٩٥٩م، واللّيبية ١٩٦٩م، والجزائرية ١٩٦٢، ومنها ثورات شرق أوروبا الشهيرة. ولتجنّب تلك الأخلال وأحياناً الكوارث المدمّرة، فإنّنا نرى أنّ الإصلاحات التدريجية التوافقية، برغم بطئها، فإنّها أكثر دراسة وتوازناً، تراعي طبيعة الواقع، وتجمع بين التغيير السياسي والرّقي بالمستوى الفردي الذهني والمادي. فالتحوّل المفاجئ نحو الديمقراطية بالجزائر في تجربة ١٩٩١م، كانت نتائجه مأساوية، ليس على مستوى الحياة السياسية فحسب، بل على السلم الاجتماعي والأمن الوطني.

أ- لماذا يتعثّر الإصلاح؟:

قبل تحديدنا للبنية التحتية للإصلاح، نودّ التوقّف عند مشكلة حقيقيـة تـؤرّق القائمين على توجيه حركة الإصلاح، خاصّة في الدّول الحديثة، التي مازالت تعـاني آثار الفترة الاستعمارية وتحمل أوزار مرحلة ما بعد الاسـتقلال، نتيجـة لـسياسة «الزّعيم» وحاشيته، وكذلك للقيود والشروط المجحفة التي تصحب عادة «مـنح» الاستقلال الوطني. وتتمثّل تلك المشكلة في وجود عدّة معوّقات واقعيـة أسـهمت بشكل مباشر في تعثّر وأحياناً فشل المشروع الإصلاحي الوطني في أكثر مـن بلـد. وبتحديدنا لتلك الأخلال وجدناها عامّة تنحصر في المستويات التالية:

- **المستوى السياسي:** المتمثّل في ضعف الإرادة السياسية إن لم نقـل غيابهـا. فالإصلاح يحتاج لإرادة سياسية صادقة، وقرارات شـجاعة تتجـاوز الحـسابات الشخصية، بغضّ النّظر عن النتائج المحتملة، إذ أنّ التقدير الصّادق والتجرّد وحـسن النوايا كفيل بإزالة المسؤولية عن النّخب الإصلاحية. أمّا في واقعنا المعاصر فكثيراً من الأنظمة السياسية المهيمنة، يسارع إلى احتواء المشاريع الإصلاحية ثمّ إفراغهـا مـن مضامينها الحقيقية، حفاظاً على الأمر الواقع، وذلك لتناقض تلك الدعوات مع الرؤية الضيّقة والأفق السياسي القصير لتلك الأنظمة، التي تعتبر كـلّ مـشروع نهـضوي إصلاحي مؤامرة تستهدف سلطتها وامتيازاتها. ونتيجة لسيادة الريبة بين الطّـرفين، وتسمّم الجوّ السياسي عامّة، يسود الحذر والتخوّف، خاصّة في الأوساط الـشعبية التوّاقة إلى الإصلاح، ممّا يؤدّي إلى الجمود السياسي لدى الجهتين: مؤسّسات السلطة ومؤسّسات المجتمع المدني، وهذا سبب كاف لعرقلة العملية الإصلاحية.

- **المستوى القانوني والتشريعي:** إذ من المفترض وجود تشريعات كافية تضمن سيادة القانون، وتكفل للجميع حرية المـشاركة الـسياسية، وممارسـة حقـوقهم

الدستورية، شركاء حقيقيين في العملية السياسية. ونتيجة لعدم وضوح التشريعات وتقلّصها، وكذلك لهيمنة السلطة السياسية على السلطة التشريعية وغياب استقلال حقيقي للقضاء، يصبح من العبث أصلاً الحديث عن مشاريع إصلاحية وطنية. زد على ذلك وجود طبقة مجتمعية من نوع آخر تقف حجر عثرة في وجه تلك المشاريع، وهم المنتفعين من الوضع القائم، من أصحاب رؤوس الأموال والمستثمرين والمقرّبين من دوائر القرار، ممّن تتعارض مصالحهم مع أيّ إجراءات دستورية وقانونية جديدة. ومعلوم أنّ مراكز الضّغط المالي هي الموجّه الحقيقي لسياسات الدّول المتقدّمة والسائرة في طريق النموّ على السواء. فالإصلاح يعني حفظ مصالحها والقانون في خدمتها.

- **المستوى الثقافي**: بغياب ثقافة الحوار المتبادل، والعمل السياسي المشترك وقبول التداول السلمي على السلطة، زد على ذلك الولاءات التقليدية الضيّقة؛ القبلية والطائفية، والتي تفوق أحياناً الولاء للدّولة. إذ الأصل أن يسهم ولاء القبيلة في تقوية الولاء للدّولة وليس العكس. فيؤثّر سلباً على مفهوم المواطنة، كمقياس وحيد لمنظومة الحقوق والواجبات. وفي تصوّرنا أنّ المجتمعات العربية في حاجة إلى صياغة رؤية ثقافية جديدة، يحتلّ فيها الدّين مكانة حقيقية، من أجل تأكيد قيم التسامح والتآزر ورفض العنف وقبول الآخر واحترام القانون، وتجاوز التقليد المنحرف في التعامل مع المرأة، وتفعيل دورها الحضاري؛ الاجتماعي والتربوي والسياسي. هذا إلى جانب تحرير إرادة الشباب من الخمول والسلبية والتردّد واللاّمبالاة، نحو الفعل المنظّم الهادف، وكذلك الاهتمام بالطّفل وتنشئته على حبّ الوطن واحترام القانون، وأن تغرس فيه منذ البدء ثقافة حقوق الإنسان ومبادئ التحضّر الإسلامي، ومعاني الخير والتسامح وحبّ الآخرين والإيثار، كلّ ذلك من منطلقها الدّيني العقائدي، باعتبارها وجهاً من وجوه العبادة، لا ثقافة علمانية تجرّد النشء عن أصوله وهويته.

- **المستوى الاقتصادي:** فالعديد من الدّول العربية والإسلامية تزخر بموارد طبيعية كبيرة، ولكنّها في عمومها غير مستغلّة بالطريقة المثلى، أو لم تستخرج أصلاً. وفي كلا الحالتين يعتبر ذلك الواقع من معوّقات حركة الإصلاح الوطني. فانتشار الفقر والمرض والجهل لا يساعد بالمرّة على نشر ثقافة الإصلاح في الأوساط الاجتماعية، بل يزيد من اتّساع الهوّة بين طبقة الفقراء وطبقة الأغنياء، خاصّة أمام تقلّص الطبقة الوسطى، فيكون سبباً في ارتفاع حدّة التوتّر بين الفئات الاجتماعية، ويؤدّي بالنتيجة إلى أزمة سياسية عميقة، تكون سبباً في تمنّع الدّولة عن قبول أيّ مبادرة إصلاحية. وهذا ملاحظ في عدّة دول إفريقية ثرية بمواردها البترولية ومعادنها الثمينة، ولكنّها تعيش حروباً داخلية نتيجة الفقر والفساد السياسي وعصابات التهريب، وفي المقابل تنعم الدّول الغربية بتلك الثروات؛ استخراجاً وتسويقاً وعائدات، ولا تستفيد منها وطنياً إلاّ الطبقة الحاكمة ومن في فلكها. وأقصى توصيف من المؤسّسات الدّولية لعلاج تلك الأزمة: تحرير الأسعار والخوصصة وتحديد النّسل[1].

ولعلّ نيجيريا تصلح مثلاً للفشل الذريع في بناء نظام ديمقراطي مستقرّ بعيداً عن الهيمنة والنفوذ العسكري. فمنذ استقلالها عن التّاج البريطاني عام ١٩٦٠م، وهي تراوح مكانها، بل لربّما يعتبر الكثير من النيجيريين أنّ الحقبة الاستعمارية أفضل لهم من الدّولة الوطنية. فبرغم إمكانياتها البشرية الهائلة وثرواتها الضخمة، فإنّ أكثر من نصف مواطنيها تحت خطّ الفقر. في حين أنّ بإمكانها احتلال مراكز عالمية متقدّمة في المجال الصناعي والتنمية المحلية. ولعلّ اختيار رئيس الوزراء التركي الأسبق نجم الدّين

(١) جبرائيل الموند، السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر، نظرة عالمية، ترجمة هشام عبد الله (عمان: الدار الأهلية للنشر والتوزيع، ١٩٩٣م) ص ٢٣٢ وما بعدها.

أربكان لنيجيرية من ضمن الدّول الإسلامية السبع في إطار مشروعه الاقتصادي الإسلامي خير دليل على ما ذهبنا إليه. يعزّز ذلك التخوّفات الغربية من ذلك المشروع الاستراتيجي الجبّار، الذي يعتبر السبب الحقيقي في التآمر عليه وإزاحته نهائياً عن المشهد السياسي التركي.

ب- ما مدى جدوى المشروع التركي؟:

يندرج المشروع التركي ضمن القسم الثاني من النماذج الإصلاحية، وهو النموذج السلمي المرحلي، الذي يسلك طريق الإصلاح السياسي المرحلي، مع ترقية وتنمية الموارد البشرية المحلية، عن طريق تطوير استعدادات الإنسان وتأهيله لتحمّل مسؤوليته كاملة في المشروع الإصلاحي الوطني. وهو دليل على فشل الحلول الثورية والانقلابات العسكرية، التي غالباً ما تكون سبباً في تأزّم الوضع السياسي وإلغاء الحريات وفرض قيود ظالمة على النّخب والمفكّرين، تحت مسمّيات وهمية: حماية الثّورة ومقاومة الرّجعية والتصدّي للإمبريالية، وغيرها من الشعارات الفضفاضة الخالية من المضامين الحقيقية، إلاّ من سلطان القهر والإلغاء والإقصاء.

وعامّة، فإنّ المشروع التركي الحذر في عمومه، ينطلق من خصوصية وطنية مفادها «الحرية للجميع»، مع عدم تعريف هذه الحرية، وذلك لطبيعة الإرث الثقيل للعلمانية ومؤسّساتها[1]. فالحرية للجميع تعني حرية المواطن في فعل أيّ شيء يختاره، من دون المساس بثوابت قيم الجمهورية العلمانية، وفي طيّات ذلك تتسرّب الحريّة الدينية في جميع تفاصيلها، برغم الجدل الحاد والمتناقض غالباً حول قضايا الأسلمة

(١) Donald Everett Webster: The Turkey of Ataturk; Social Process in the Turkish Reformation. Philadelphia, The American Academy of Political and Social Science, 1939, P 62.

وأخطار «الدّولة الدينية» كما يعبّر عن ذلك العلمانيون. إلاّ أنّ نتائج تجربة الإصلاح التي قادها حزب العدالة والتنمية، لم تقنع الأتراك فقط، المستفيد الأوّل على جميع المستويات الثقافية والسياسية والاقتصادية، بل أقنعت الطّرف الأوروبي المقابل بجميع مكوّناته السياسية والأيديولوجية، برغم معرفتهم المسبقة والعميقة بطبيعة هذا الحزب صاحب الميول الأصولية الإسلامية.

لذلك نرى أنّه من الضروري التفرّغ لدراسة الحالة التركية، طبعاً بعد تجاوز بعض الإشكالات التّاريخية والمواقف السلبية لحقبة «تركية» سابقة، كان لها في وجه من الوجوه آثاراً سيّئة على المجتمعات العربية. والأولى تقديم المصلحة الإسلامية على الحسابات القومية الضيّقة، فجسد الأمّة أكبر من أن ينحصر في قومية أو حدود جغرافيا ضيّقة. ومعلوم أنّ تجربة الاتّحاد الأوروبي تمثّل قصّة نجاح باهر. فقد بدأت الفكرة بإنشاء منظّمة الصُّلب والحديد عام ١٩٥٦م، ثمّ تطوّرت من المجال الاقتصادي إلى المجال السياسي، الذي توّج بإنشاء الاتّحاد الأوروبي، والتوصّل إلى بناء مؤسّسات عديدة: الدستور والبرلمان والمحكمة والعملة الموحّدة وجواز سفر. فقد أسّسته ست دول، ليتجاوز لاحقاً ٢٥ دولة[1]. ومعلوم أنّ الدّول الأوروبية تفتقد بنيتها إلى التجانس اللّغوي والديني والسياسي والفكري والشعوري، والحروب أنهكتها وأتت على الأخضر واليابس، خاصّة على المستوى الديمغرافي، إلاّ أنّ ذلك لم يمنعها من التوحّد والقيام بإصلاحات تاريخية داخلية جوهرية وشجاعة.

(١) Neil Nugent : The Goverment and Politics of the European Community. Durham, Duke University Press, 1989

ج- هل نجحت تجربة مجلس التعاون الخليجي؟:

حتى نكون موضوعيين لا يمكننا وضع شروط معيارية حاسمة لتحديد النجاح من عدمه. ولكننا يمكن وضع جملة شروط عامّة تحدّد لنا ما مدى جدوى تلك السياسات الإصلاحية ونسب نجاحها. وبملاحظتنا للتحوّل الجوهري في مشاريع التنمية البشرية والتطوّر الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي، وما إلى ذلك من إصلاح هيكلي وانفتاح سياسي حقيقي، يمكن الوصول إلى خلاصة مفادها أنّ تلك التجربة حقّقت قدراً كبيراً من حظوظ النجاح، برغم وجود سلبية كبيرة، آثارها خطيرة على المدى المتوسّط، والمتمثّلة أساساً في طغيان اليد العاملة الأجنبية على حساب تأهيل وتطوير قدرات العمل الوطنية، وكذلك في استيراد المنتوجات الاستهلاكية المضرّة بالاقتصاديات المحلية، مثل أدوات الترفيه والرّفاه والأكلات الجاهزة، ممّا يعبّر عنه بالقوى الاقتصادية الهامشية، أو الاقتصاد الموازي، الذي يستفيد أصحابه شخصياً من الأرباح المجنية، ولا يقتسمها معهم أحد.

فمثلاً، قليلاً ما تستثمر المؤسّسات الأجنبية في المجالات الثقافية والتربوية، أو الإسهام في تطوير المختبرات العلمية الدقيقة، وذلك لسبب وجيه؛ وهو أنّ من مبادئ العولمة: جني أكثر ما يمكن من الأرباح بأقلّ ما يمكن من التكاليف، هذا إلى جانب الحرص الشديد على التفرّد بالتفوّق العلمي وعدم تمكين الشعوب الأخرى منه إلاّ بالقدر الذي يخدم مصالحها التجارية الاستثمارية. وكثيراً ما تسوّق بعض الأنظمة العربية لما تسميه النجاحات الاقتصادية على مستوى التصنيع، في مجال الكيماويات والمنتوجات السّامة، ولكنّها لا تذكر أبداً مخاطر ذلك على الصحّة والبيئة. بل أنّ العديد من الدّول الغربية، وتحت ضغوط من المؤسّسات الصحية الوطنية ومجموعات حماية البيئة، تخلّصت من تلك

الصناعات من على أراضيها ونقلتها إلى بلدان العالم الثّالث. فهل هذا يعدّ من الإصلاح ويحسب من ضمن النجاحات؟ أم نتيجة حتمية لتفرّد السلطة بالقرار ورفضها لأيّ حوار وطني يدير نقاشاً عميقاً حول مستقبل الإصلاح الوطني؟

نقدّر أنّ التجربتين التركية والخليجية، مثال جيّد قابل للتطوير والاستفادة منه في مختلف البلدان العربية، وذلك بعد إعادة تقويم التجربة واستخلاص الدروس وتجاوز السلبيات، أملاً في أن تمثّل تلك المحاولات نواة فعلية لمشروع وحدوي عريض. وفي تصوّرنا أنّ للمؤسّسة الدينية دوراً كبيراً في إنجاح مشاريع الإصلاح، عن طريق التأصيل الشرعي وضمان التأييد الشعبي. وهو ما نلاحظه أساساً في الدّول الخليجية التي انتبهت إلى مسألة تجديد الروح الدينية في نفوس النّاس، وإعادة بلورة حياة سياسية في ثوب جديد. أمّا على المستوى الاقتصادي والمالي فقد قطعت أشواطاً مقدّرة، بدءاً بأسلمة البنوك والمؤسّسات المالية والتجارية، ولربّما تتوسّع التجربة لتشمل آثارها العديد من الدّول الأخرى، خاصّة بعد ثبات نجاعة تلك المشاريع الإصلاحية.

أمّا عن البنية التحتية للإصلاح، ففي تصوّرنا أنّ نسيجها الفكري يُكوَّن من ثلاث مسائل إجرائية تندرج تحتها بعض التفاصيل. ومهما يكن، فإنّ أيّ مشروع إصلاحي وطني لن يُكتب له النّجاح إن لم يكن وليد بيئته؛ خُصِّب ووُلِد ونُشِّئ في رحم المجتمع، بعيداً عن الأفكار الأوّلية المستوردة أو الأنماط المستنسخة، مع تأكيدنا على أهمية التفاعل الفكري الدّاخلي، بين جميع المكوّنات الثقافية والفكرية والحساسيات السياسية الوطنية. وتلك المسائل الإجرائية هي:

المسألة الأولى– تصالح مختلف قطاعات المجتمع: عن طريق ردم الهوّة وتقليص المسافة بين النّخب المثقّفة وبين علماء الدّين وبين المجتمع. وذلك راجع بالأساس إلى

تفرّغ التنظيمات السياسية ومراكز التوجيه وبعض المؤسّسات الدينية لصناعة التيار التّابع المنخرط في المشروع التنظيمي، وليس صناعة الشعب الواعي. وقد أنتج ذلك التباعد جهل كلّ طرف بالآخر، وعداءً مستحكماً تجاوز معقول الاختلاف الفكري. وسبب تلك الأزمة من حيث الجذور، هو أنّ السلطة الاستعمارية قبل انسحابها من المستعمرات، كوّنت نخباً فكرية وسياسية منعزلة عن واقعها، ومنفصمة عن هويتها الوطنية، لا تتفاعل مع المجتمع إلاّ من خلال أجهزة الدّولة، وبذلك اختزلت العلاقة بين الدّولة والمجتمع في جملة إجراءات إدارية يحتاجها المواطن في حياته اليومية، لا أكثر من ذلك.

أمّا عن طبقة العلماء والمتنوّرين، فقد شهدوا كذلك غربة اجتماعية. وذلك لطبيعة المفارقة بين الخطاب والاهتمام الذي يطبعهم، وبين مستوى ومشاغل العامّة. ممّا أحال المجتمع إلى جزر مقطّعة الأوصال متناثرة، تجمع بينها علائق صورية غير واضحة. يقول محمّد عبده في توصيف حاله رداً على تساؤل للسيّد جمال الدين الأفغاني: «قال الأفغاني لي: إلى متى هذه العزلة، وما الفائدة في العلم وتحصيله إذا لم يكن لك نور تهتدي به ويهتدي به النّاس؟. إنّ من المكروه أن تستأثر بالفائدة دون أهل ملّتك، وأنّ من لم ينفع بما يعلم فقد أضاع أهم ثمرة تقصد من غراس المعرفة، فعليك أن تخالط النّاس وتعظهم وترشدهم إلى الطريق القويم والسنة الصالحة. فذكرت له اشمئزازي من النّاس وزهادتي في معاشرتهم وثقلهم على نفسي إذا لقيتهم، وبعدهم عن الحق ونفرتهم منه إذا عرض عليهم. فقال لي: هذه من أقوى الدواعي إلى ما جئتك إليه، فلو كانوا جميعهم هداة مهديين، لما كانوا في حاجة إليك. ثمّ أخذ يصحبني في مجالس العامّة، ويفتح الكلام في الشؤون المختلفة، ويوجّه إلي الخطاب

لأتكلّم، فيتكلّم الحاضرون فأجيبهم، وأنطلق في القول على وجـــل في أوّل الأمـــر. وما زال بي حتى وجدت عند نفسي شيئاً من الإلفة مع النّاس والاستئناس بمكالمتهم»[1].

وفي رأينا أنّه لا بدّ من جعل مسألة المصالحة بين هذه الأطراف الثلاثـــة، مـــن الأولويات؛ لأنّ الخطاب الأصولي و«الخطاب التحديثي» والمجتمع، هم محور حركة الإصلاح، ولا نستطيع الحديث عن أفكار ومشاريع إصلاحية خارج هذه المعادلـــة. فتطوير المؤسّسة الدينية مطلب ضروري، لإعادة رسم دورها الحضاري؛ ومراجعـــة الخطاب التحديثي لينسجم مع ثوابت هوية الأمّة، حقيقة يجب ألا نتجاهلها؛ وإعادة تفعيل المجتمع وتحريك طاقاته وبيان مهمّته الطبيعية هو بداية التأســـيس للمـــشروع الإصلاحي الوطني.

المسألة الثانية– التسليم بالمسؤولية الجماعية: فلا توجد نخبة مشرفة موجّهـــة، مهمّتها إنتاج الأفكار ووضع الخطط، وفي المقابل مجتمع يتلقى وينفّذ، مهمّته الأولى الاستهلاك والانصياع. صحيح لا بدّ من نخب واعية مفكّرة موجّهة، ولكن كذلك لا بدّ من مجتمع يفكّر ويشارك ويقوّم الأفكار والممارسة. فالإصلاح في جوهره يقوم على فكرة أساسية مفادها تغيير قواعد ممارسة السلطة بجميع وجوهها؛ داخل الدّولة والمؤسّسة والأسرة والفرد نفسه. باعتبار أنّ ما تمتلكه من هيمنة علـــى التفـــاعلات الاجتماعية، هو الكفيل الشرعي لضمان إعادة التوازنات الفـــكرية والمادية القائمة؛ إذ لا يمكن لنظام التلقين وعبادة الشخصية والهوس بالشعارات والمعاقبة على حريـــة التفكير ومراقبة الضمير وفرض الآراء والكذب والتمويه وغياب السلوك الأخلاقـــي الرّفيع والقدرة على التحكّم في النّفس...، أن ينتج شيئاً آخر غير الاستبداد والظلـــم والعسف بجميع أشكاله.

---

(١) انظر محمد عمارة، الأعمال الكاملة للسيد الأفغاني.

فلا يمكن أن ننتظر من وراء الاستقرار الشكلي والقبول الوهمي بسلطان الحزب الواحد والرأي الواحد، سوى تفاقم الأزمات ونشوب الفوضى والاضطراب. وما نراه اليوم من استقالة المصلحين وتخليهم عن تأدية رسالتهم، هو نتاج مؤسّساتنا وعلى رأسها نموذج الحكم وممارسة السلطة. ولتجاوز حالة السلبية والاستقالة الجماعية، يجب التأكيد على أنّ المسؤولية الأساسية كما تقع على عاتق النّخب الاجتماعية والسياسية، فإنّها لا تعفي المجتمع من تأدية وظيفته. ليس ككتلة بشرية مستهلكة ومستهدفة بالتجارب الإصلاحية، وإنّما كقوّة منظّمة وفاعلة قادرة على مواجهة النّخب التي صادرت إرادتها وزوّرت خياراتها. فالنّخب الحاكمة في تكوينها وتأهيلها وسلوكها جزء من المجتمع؛ لها نفس النوازع والطموحات والميولات البشرية، وأنّ ترشيد تلك السلوكيات لا يكون إلاّ عن طريق الوعي الاجتماعي العميق، الذي يضع حضارياً حداً لتلك الممارسات الخاطئة.

المسألة الثّالثة: تحديد مبادئ الإصلاح: نرى أنّ من أسباب نجاح حركة الإصلاح الاتّفاق المبدئي وبوضوح حول جملة شروط ضابطة ومحدّدة لهويّة المشروع الإصلاحي.. والذي أغنى الدّول الديمقراطية، التي اختارت أن تكون كذلك، هو وضوحها في التوافق على قيم ومبادئ كبرى هادية لها في مسيرتها الإصلاحية. ولعلّ في تجربة جنوب إفريقيا مثلاً جديراً بالدّراسة. فبعد عقود من هيمنة البيض وتسلّطهم على السود، وما صحب ذلك من عمليات إبادة ونفي ومصادرة وتخريب وتدمير على جميع المستويات، لم يجد الجميع؛ الجلاّد والضحية، من باب لتجاوز تلك الأزمة العميقة إلاّ عن طريق الحوار الصريح والبنّاء. ونقدّر أنّ مجتمعاتنا العربية بحاجة لتلك العملية الحوارية الهادفة، فما وقع في الكثير من البلاد العربية؛ مع استصحاب التكوين

الاجتماعي والانتماء الديني والتعدّد اللّغوي، لربّما فاق ما حصل في جنوب إفريقيا، التي في الأصل تعيش تحت سلطان احتلال البيض بقايا الاستعمار.

وفي سبيل الخروج من المأزق العربي ووضع تصوّر صحيح لحركة الإصلاح يجب:

أوّلاً: الانطلاق من ثوابت هوية الأمّة، وعدم مـصادمة توجّهاتهـا الحـضارية. فالمجتمعات العربية مسلمة بالأساس مع وجود استثناءات. وبحسب النّظام الديمقراطي فإنّ للأغلبية أن تعيش وفق خياراتها، وأن تتأقلم الأقلية مع ذلك المبدأ، بما يحفظ خصوصياتها وحقوقها، وتبحث عن وضع مريح ضمن تلك الحقائق وليس من خارجها.

ثانياً: جعل معيار الكفاءة أساس التكليف، لا معيار الولاء، بمفهومه الواسـع: التنظيمي والطبقي والقبلي وشبكات المصالح الخاصّة، حتى يقدم المواطن على المشاركة في الحياة بفاعلية، وهو على قناعة بأنّه يخدم بلده وليس خيارات حزبية ضيّقة.

ثالثاً: استخدام سلطان القانون، محلّ سلطة أجهزة الأمن في تنظيم الحياة العامّـة السياسية والمدنية، ليشعر المواطن أنّه في مجتمع طبيعي يكفل له حقوقـه الأساسـية، وليس في مؤسّسة أمنية، خاضع للرقابة والمحاسبة والمساءلة. فذلك يقتل فيـه الإرادة ورغبة التقدّم والعمل والإنجاز، ويؤدّي إلى شلل تام في الحياة بجميع وجوهها وتحييد النّخب النيّرة وعزلها عن الفعل الجاد والهادف.

رابعاً: الارتقاء بمبدأ المسؤولية، الذي يعني تلبية نداء الواجب والعمل بمقتـضاه، وتنمية روح الإحساس لدى المواطن بأنّه معني بذلك النداء، مهمـا كـان موقعـه الاجتماعي وسلّمه الوظيفي.

خامساً: التسليم بقيمة الشورى، وجعلها الفيصل بين جميع الأطراف الاجتماعية والحساسيات السياسية والولاءات الفكرية، والارتقاء بها من مستوى الإعـلام إلى مستوى الإلزام.

سادساً: تقليص هيمنة الدّولة وتنشيط مؤسّسات المجتمع المدني. فتغوّل الدّولة يقلّص هامش المشاركة السياسية، ويلغي دور النّخب الفاعلة، لصالح مؤسّسات معيّنة ومن يهيمن عليها من أصحاب النفوذ والمصالح الضيّقة. أمّا تفعيل المؤسّسات الشعبية والفكرية والثقافية والعمل الاجتماعي، يسهم في تطوير الممارسة السياسية ويرتقي بها، ويضمن مشاركة عريضة لجميع الفئات الاجتماعية. إذ الأصل أن تنشغل الدّولة بالقضايا المركزية من دفاع وبحث علمي وسياسة أمور النّاس، أمّا الكثير من الأدوار الاجتماعية والاقتصادية والثقافية فهي من اختصاص مؤسّسات المجتمع المدني المنضبطة للقانون والموالية للمصالح العليا للوطن.

سابعاً: استقلالية الإعلام وتحريره من الرّقابة الأمنية، لضمان حيادية التأطير والتثقيف والتوجيه، كما يسهم في الثراء الفكري عن طريق التحاور والتناظر الفكري بين مختلف الانتماءات والتوجّهات السياسية. بالإضافة إلى شفافية نقل المعلومة وتمحيصها، وفرض رقابة صارمة على تصرّفات الدّولة، لمنع الفساد واستغلال مواقع النفوذ.

يمكن اعتبار تلك الشروط أداة فعّالة على طريق الإصلاح، كشرط جوهري للتنمية البشرية والاقتصادية والتحوّل السياسي. ولا نبالغ إن ربطنا بين التنمية والديمقراطية والسلم الاجتماعي، وبين تحقّق الأمن القومي العربي. إذ أنّ التنمية الحقيقية لأيّة دولة يجب أن تقوم على أساس المشاركة من جانب السكان، وهو ما يتطلّب توافر الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، ومؤدّى ذلك سيادة السلام

والأمن[1]. هذا إلى جانب ملاحظة تلك العلاقة الجدلية بين التنميـــة والديمقراطيـــة والسلم والأمن، فإذا لم يستتب الســـلام والأمن، لن تتحقّق التنمـــية ولا الديمقراطية، وإن لم تتحقّق التنمية فقدت الديمقراطية قاعدتها، ووقعت المجتمعات في هوّة الصراع، وهكذا فإنّ غياب الديمقراطية يؤدّي إلى غياب التنمية والأمن والسلام[2]. وأمام تعثّر تلك الفرضيات، واجهت مشروعات بناء الدّولة الحديثة التي انخرط فيها الشعب العربي طواعية، باعتبارها تعبيراً عن طموحه نحو الحرية والتقدّم والعدالة، تباطؤاً في مسارها، إن لم نقل انحرافاً مفزعاً عن تلك المبادئ التأسيسية، التي تعلّق بأهدابها الجميع[3].

العوامل المساعدة في تهيئة مناخ الإصلاح:

توجد عدّة عوامل مساعدة في تهيئة مناخ سليم لتنضيج وتطوير جملـــة أفكـــار إصلاحية، كما تسهم في التقدّم بتلك المشاريع والارتقاء بها من مستوى التصوّرات إلى مستوى التنـــزيل. ولعلّ من أهمّ تلك العوامل ما يمكن إجماله في النقاط التالية:

أوّلاً: تجاذب المشروع الإصلاحي والمشروع التغريبي:

على اعتبار أنّ الجدل بين المشروعين لم ينقطع منذ مرحلة دولة الاستقلال. ولئن لم يكتب للمشروع الوطني أن تؤول إليه السلطة، وبقي رهين الأفكار، إلاّ بعـــض المحاولات العرضية التي تمكّنت من الدّولة عبر الوسائل «الثورية»، فإنّ المشروع الذي ساد وحافظ على هيمنته هو المشروع التغريبي، الذي تطغى عليه عامّة صفة «الولاء»

---

(١) تقرير الأمين العام للأمم المتّحدة عن أعمال المنظّمة (بطرس بطرس غالي) ســبتمبر ١٩٩٣م، ملحــق مجلــة السياسة الدّولية، القاهرة، أكتوبر ١٩٩٣م.

(٢) محمد سعد أبو عامود، الديمقراطية والأمن القومي في الواقع المعاصر، مجلّة الديمقراطية، الأهرام، عــدد ٥، سنة ٢٠٠٠م، ص٣٤.

(٣) فهيمة شرف الدّين، الواقع العربي وعوائق المجتمع المدني. مجلّة المستقبل العربي، بيروت، عدد ٢٧٨، ســنة ٢٠٠٢م، ص ٣٧.

للأطراف الخارجية، والمتمثّلة أساساً في القوى الاستعمارية القديمة، أو قوى الهيمنة العالمية الحديثة.

وبالرّغم ممّا آلت إليه هذه الثنائية في المشاريع من قطيعة وطنية باعدت بين تلك الأطراف، إلاّ أنّ من إيجابياتها أنّها وضعت تلك المشاريع في متناول أفراد المجتمع على مختلف مستوياتهم المعرفية وانتماءاتهم الأيديولوجية، وفي تصوّرنا أنّهم حدّدوا بذلك موقفهم النهائي منها. وهو ما نلحظه من خلال الدّعم الشعبي للمشاريع الوطنية والالتفاف الكبير حول رموزها، وفي المقابل اعتزالهم التيار التغريبي؛ في مشاريعه ورموزه، ممّا اضطره للاستنجاد بقوّة السلطة وأدوات القمع لفرض خياراته، و لم يتردّد في إعلان ولائه للقوى الدّولية وطلب نصرتها، تحت لافتات ومسميات مختلفة: مقاومة الإرهاب، التصدّي للخطر الأصولي، حماية حقوق الإنسان، التوافق الوطني، ولعلّ في الحالة السودانية واللّبنانية خير مثال على ذلك.

ثانياً: النّخب المهاجرة والإصلاح الوطني:

ما يميّز النّخب المهاجرة التي استقرّت بالغرب، أنّها نشأت في مناخ سمته العامّة الحريّة، بما يعنيه معنى الكلمة. وقد ساعدها ذلك على الكثير من المراجعات والنّقد الذّاتي، وإعادة ترتيب الأفكار، ممّا جعلها أوسع أفق معرفي وأثرى تجربة، من خلال المخالطة وتبادل الخبرات. كما أنّ استقرارها الطويل نسبياً في الغرب لم يكن عرضاً، وإنّما كان بسبب التحصيل العلمي التخصّصي الدقيق أو العمل في مختلف المجالات: أساتذة جامعيين، باحثين، أطباء، مهندسين، مترجمين، موظفين ضمن هيئات دبلوماسية أجنبية، وآخرين من أصحاب المشاريع الخاصّة التجارية والثقافية والإعلامية والتصنيع...، كما أنّ منهم المقيم اختياراً ومنهم المقيم اضطراراً مثل حالات اللّجوء السياسي.

وعامّة، فإنّ هذه النّخب على كثرة انتماءاتها الفكرية والسياسية والفلسفية، لم تنقطع عن بلدها الأم. إلاّ أنّ دورها في ترشيد وإثراء حركة الإصلاح الوطني ظلّ محدوداً، وذلك لعدّة أسباب من بينها حساسية موقعها المهني، وكذلك خوفها من الوقوع في إشكالات أمنية مع الدّولة الأم إن هي انخرطت في الممارسة السياسية، وما لذلك الإشكال من تبعات ومآلات. إلاّ أنّنا نقدّر أنّ السبب الأقرب إلى الصواب هو وجود تباين في النّظر إلى المشروع الإصلاحي بين النّخب المهاجرة وبين من يقابلها من النّخب المهيمنة في الدّاخل. ومهما يكن فإنّ ذلك لا يمنع إمكانية الإسهام الجاد، ومن منطلق وطني بحت، في الإصلاح بمفهومه الواسع: الإصلاح الفكري والسياسي والاقتصادي والاجتماعي والعلمي، وكلّ ما له علاقة بالرّقي والتقدّم والازدهار الوطني.

وفي تصوّري أنّ النّخب المهاجرة بإمكانها العمل ضمن إطار جماعي عربي، وعدم الاقتصار على المشاركة الوطنية المحدودة، وذلك عبر مؤسّسة عربية مستقلّة تستفيد من تلك الخبرات والطاقات النّادرة، تتبنّاها جامعة الدّول العربية أو بعض الدّول الخليجية التي لها اهتمامات بهذا الشأن، وخاصّة دولة قَطر، لما عُرِفت به من الانفتاح، هذا إلى جانب قدرة مؤسّساتها السياسية والأكاديمية على رعاية مثل هذه المبادرات الاستراتيجية. ولعلّنا في هذا السياق نذكر الجهود المقدّرة التي يبذلها المركز المتوسّطي للدّراسات التّاريخية بباريس، على مستوى إعداد الدراسات المختصّة، وتنظيم الحلقات الدّراسية والملتقيات، التي تجمع بين النّخب العربية المهاجرة، والعمل الجماعي على تنضيج بعض الأفكار الأولية، في إطار الفكر الإصلاحي العربي.

ثالثاً: دور مؤسّسات التعليم العالي في الإصلاح:

ونقصد بالتعليم العالي، المستوى الجامعي وما فوق الجامعي. ومعلوم دورها في إعداد النّخب العلمية المستقبلية، وإطارات الدّولة الشابّة. إلاّ أنّ مهمّتها لا تتوقّف عند حدود التكوين والتأهيل، لتتجاوزه إلى الإسهام في رسم الخطط المستقبلية وإدارة نقاش عميق وسط الطّلبة حول مشاريع الإصلاح. فتكوين الطّالب لا يتعلّق فقط بالتخصّص المهني، وإنّما يرتبط كذلك بالتهيئة الفكرية وترقية الوعي الذّاتي، خاصّة وأنّ مؤسّسات التعليم العالي تعتبر من ضمن الفضاءات الحرّة، التي تتميّز بالنّضج والجدية. كما يُتوقّع من أقسام الدراسات العليا بجميع التخصّصات أن تضبط خطط بحثية تفصيلية، تضعها في متناول طلبة الماجستير والدكتوراة، وهي عبارة عن مشاريع تتبنّاها الدّولة وتموّلها، وتُوكل مهمّة البحث فيها إلى الطلبة.

رابعاً: دور مراكز البحوث والدراسات في الإصلاح:

وهي المراكز العلمية الجادّة، التي تعمل وِفق خطّة واضحة، وعلى محاور متنوّعة، ضمن التخصّص نفسه. فلا تشتّت جهودها في مواضيع كثيرة غير متجانسة. فهذا النّوع من المراكز ينخرط عادة في سياق سياسة الدّولة، من حيث إعداد المشاريع المستقبلية. لذلك يشترط في هذه العلاقة البينية أن تكون متناسقة منسجمة. وفي تقديرنا أنّ مثل هذه العلاقة لا تسود إلاّ في ظلّ الحرية الفكرية والتوافق السياسي ووضوح عمل مؤسّسات الدّولة.

خامساً: أهمية السجال الفكري في تنضيج رؤى الإصلاح:

يعتبر تنوّع الأفكار وتعدّد الآراء وإن اختلفت في سياقها الوطني، الوسيلة الأمثل لإدخال حركية سجالية بين مختلف العائلات الفكرية، ممّا يسهم في تنضيج تلك

الأفكار الأولية وتطويرها، ولربّما توحيد بعض عناصرها. ونعتبر أنّ من علامات الوعي الاجتماعي هو القدرة على التحاور والتفاهم، برغم تعدّد المشارب الفكرية، فالمسألة الوطنية هي القاسم المشترك بين الجميع، وعلى قاعدتها يتمّ الفرز الفكري والسياسي.

مستويات الإصلاح:

تتعلّق العملية الإصلاحية بجميع قطاعات ومؤسّسات المجتمع. ولا يُتصوَّر أن يتّجه مشروع إصلاحي وطني بالتشخيص والتقويم إلى مؤسّسة بعينها دون غيرها. ومعلوم أنّ الإصلاح هو محاولة لتجاوز الحالة السلبية إلى مستوى أفضل. وبما أنّ تلك القطاعات والمؤسّسات تمثّل نسيجاً واحداً، فمن الطبيعي أن يخضع جميعها إلى آلة النّظر والإصلاح والتّصويب.

- المستوى الدّيني:

تعتبر المؤسّسة الدينية المرجعية الشرعية الأولى لدستور الدّولة المسلمة، وإليها مردّ النّظر في صلاحية القوانين من عدمها. لذلك يشترط في المنتسبين إليها أن يكونوا من العلماء المجتهدين، لا مجرّد قارئين لكتب فقه النوازل ومسائل الفروع. كما يتعلّق دور هذه المؤسّسة بتكوين الإطارات الدينية على مختلف تخصّصاتها، والاعتناء بالتثقيف الديني والتوجيه التربوي. ومعلوم أنّ هذه المؤسّسة على خطورة دورها وجلال مكانتها، قد تعرّضت في الكثير من البلاد العربية والإسلامية لعملية استقطاب واحتواء من طرف السلطة الحاكمة، ممّا أضعف دورها وهمّشه إلى حدود تخلّيها عن رسالتها النبيلة، فكان ذلك سبباً لاهتزاز صورتها وتقلّص مكانتها عند العامّة قبل

الخاصّة، الذين اجتهدوا في البحث عن «مرجعيات دينية» أخرى، ضررها أكبر من نفعها غالباً.

ولأهمية دور تلك المؤسّسة، وحتى تؤدّي رسالتها على الوجه المطلوب، يجب أن تخضع لعملية إصلاح جوهري، لتجاوز ذلك الخلل، وعودة مصداقيتها في ضمير الأمّة؛ من حيث التكوين والتأطير والتوجيه والفتيا. ومعلوم أنّ الجهل بالدّين نتائجه خطيرة، في مجال العبادات والمعاملات والسلوك والأفكار، وسبب ظهور التنطّع والتشدّد والتطرّف والإرهاب. كما يتحتّم على الدّولة أن تفرض حالة من التوازن بين التأهيل المدرسي والتكوين الذّاتي، وتقلّص من غلواء التطرّف العلماني الذي يهيمن على مؤسّسات الدّولة، ويسعى لطمس المؤسّسة الدينية، وتفرض رقابة قانونية على البرامج التلفزيونية والإذاعية، ومنع الاستهتار بالدّين والميوعة والتحلّل. فالمسلم الغيور على دينه يرفض تلك الممارسات ويتصدّى لها. وأمام تساهل الدّولة وتغاضيها عن تلك الممارسات المخلّة، وبفعل المراكمة، تولد الآراء المتشدّدة والنّقد الجارح للدّولة، الذي نتائجه الطبيعية التمرّد والخروج عن سلطة الدّولة.

- المستوى التربوي:

ونقصد به الخيارات التربوية، من حيث المؤسّسات التعليمية بجميع مراحلها، والبرامج العلمية بحسب التخصّصات؛ وخاصّة العلوم الشرعية والعلوم الإنسانية، لما لها من دور مباشر في صياغة الفرد وتشكيل وعيه، وهو ما يصطلح عنه بالتأصيل المعرفي، على أن يكون ذلك في ضوء المصادر العقدية الإسلامية، وبإشراف أهل الاختصاص والخبرة، لا أهل السياسة والولاء. أمّا الوضعية التعليمية في أغلب البلاد العربية اليوم، فهي عُرضة للتشويه الفكري والمنهجي المقصود، ومحاولة لاستنساخ

مشاريع (الغير)، تحت وطأة الانبهار، وبسبب ثقافة الانهزام، لما للتفوّق المادي من أثر في الأخذ بوجدان المغلوب المتخلّف. ونقدّر أنّ منشأ ذلك جهل النّخب المشرفة على حظوظ التربية والتعليم بأمور دينها وجوهر هويّتها الحضارية، واستيلابـــها المعرفي، إذ أنّ معظمها خريج المؤسّسات العلمية الأجنبية، وقد أشربوا ثقافتها ولُقّنوا فلسفتها.

وتشـــديدنا على مسألة التأصـــيل المعرفي، لبناء الشخصية العلمية الإســـلامية، لا يمنعنا من تأكيد أهمية التواصل العلمي والبحثي مع المؤسّسات الأجنبية المـــشابهة، والاستفادة منها في مجال تطوير البرامج والرّقي بالعلوم التطبيقية، فهي إرث إنـــساني مشترك. فحركة الإصلاح الوطني لا يمكن أن تتقدّم على بقية المستويات ويُكـــسب رهالها، إلاّ بتحقيق نسب معتبرة من الرقي المعرفي، الذي يسمح بتكـــوين إطـــارات وطنية عليا، قادرة على التفاعل مع متطلّبات الواقع وشروط النّهوض الحضاري.

- المستوى السياسي:

تعتبر الإرادة السياسية الصادقة مفتاح بوّابة الإصلاح الوطني، علـــى أن تكـــون النّخب الحاكمة متحرّرة الإرادة، مستقلّة القرار، ومقتنعة بضرورة الانفتاح على جميع القوى الوطنية والرّجوع إليها في المسائل المصيرية. والإصلاح السياسي لا يتمثّـــل في تغيير بعض الوجوه السياسية المعروفة بأخرى غير معروفة، أو الإذن لبعض الصحف والأحزاب السياسية والجمعيات، وإنّما يتحقّق ذلك عن طريق الإصـــلاح الهيكلـــي والإداري، بتحرير المؤسّسات الوطنية من هيمنة فئة معيّنة موالية لجهاز الحزب الحاكم، أو ممّن تربطهم به مصالح مالية واقتصادية قريبة. صحيح أنّ هذه العملية البنيوية تتطلّب شجاعة بالدّرجة الأولى؛ لأنّها خروج عن المألوف وتفويت في المصالح الشخـــصية الضيّقة، ولكنّها المعبر الوحيد على طريق الإصلاح السياسي الحقيقي.

وما الاستقالة السياسية وحالة اللاّمبالاة التي تطبع الشارع العربي، إلاّ نتيجة طبيعية لمنطق الهيمنة والتفرّد بالرّأي والقرار، ممّا يجعل النّخب الحاكمة الجهة الوحيدة المتحمّلة للمسؤولية الوطنية؛ تفكيراً وتخطيطاً وتنفيذاً، وذلك بمعزل عن المجتمع ومؤسّساته المدنية. فالخيار السياسي الإصلاحي يفترض ضمان مشاركة الجميع، والانطلاق من المصلحة الوطنية، وبناء مؤسّسات قوية تحميها شرعية الوفاق الوطني، لا قوّة القبضة الأمنية الدّاخلية أو الدّعم الأجنبي مهما كان شكله وحجمه. ونقدّر أن تلك الممارسات لا تنتج إلاّ الملل والتبرّم، وأنها سبب للتوتّر والتمرّد، كما أشرنا إلى ذلك سابقاً.

- المستوى الاقتصادي:

يتمثّل الإصلاح الاقتصادي أساساً في سنّ القوانين ووضع التشريعات اللاّزمة المنظّمة لحركة الاقتصاد الوطني؛ من حيث استخراج الثروات الباطنية واستغلالها بالطريقة المثلى، وتشجيع التصنيع والفلاحة والصيد البحري، وتطوير الأسطول التجاري، وحماية المستثمرين في تلك القطاعات، حتى لا يصبحوا عُرضة للمصادرة والنّهب وتصفية الحسابات، وكذلك تحرير الاقتصادي الوطني من التبعية والارتهان للقوى الخارجية، ورفض الخطط الاقتصادية الهشّة، القائمة على وَهْم تطوير صناعة الفندقة والرّقي بالسياحة وتصنيع الخمور، علماً أنّ هذه الوصفة أقصى ما تقدّمه هو خدمات مجانية للسّائح الأجنبي المتعطّش للجنس والابتذال، ولا يخفى على العقلاء أخطار تلك السياسة الواهية على قيم الأمّة وثوابتها وعِرضها. أمّا السياحة الحضارية بما يعنيه مضمون المصطلح، وخاصّة السياحة العربية الإسلامية، وما يصحبها من كسب مادي شريف، يسهم في توفير مواطن الشّغل وينمّي موارد الدّولة المالية، فيمكن اعتبارها من ضمن الخيارات الواقعية الدّاعمة للاقتصاد الوطني.

ومن شروط الإصلاح الاقتصادي السماح بالمنافسة الوطنية الشريفة، وتوسيع مجالات الاستثمار وتيسير شروطه، ووقوف الدّولة بجانب صغار المستثمرين وتشجيعهم، وحمايتهم من تغوّل التجمّعات الاقتصادية الكبرى، حتى لا يصبح الاقتصاد الوطني نهباً مباحاً لها، أو للشركات العالمية عابرة القارات. ومعلوم أنّ لتلك الطفرة الاقتصادية مزية كبرى في توسيع وتنويع سوق الشغل أمام اليد العاملة المحلية، فيكون سبباً في تنمية قدراتها والرقي بأدائها، ممّا يسهم في تقليص عطالة اليد العاملة المختصّة، وخاصّة خريجي الجامعات ممّن تنفق عليهم الدّولة قرابة ربع ميزانيتها.

- المستوى الاجتماعي:

يسهم الإصلاح الاجتماعي في تقليص الفوارق الاجتماعية، عن طريق النهوض بالإنسان؛ بمقاومة الفقر والمرض والأمية، وتحريره من أسر العادات الضارّة والجهل، ونشر القيم الحضارية الرّاقية، في سبيل الرّقي به على المستويين المعرفي والمادي. فالإنسان روح المشروع الوطني ومحرّك الاقتصاد، شريطة أن يؤدّي دوره الطبيعي ويقوم على وظيفة الاستخلاف ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ (البقرة: ٣٠)، وفق المنهج الذي حدّده القرآن الكريم وبيّنة الرّسول ﷺ. ومن أجل تحقيق تلك الغاية المرجوّة، يستوجب على الدّولة رعايته وتكوينه وتأهيله وتوجيهه وحمايته من الانحراف الفكري والسلوكي، ومنع انتشار الرّذيلة والفساد والميوعة والتحلّل بين مواطنيها، عن طريق تحصينهم الفكري والرّوحي، بنشر التديّن والخُلق الرّفيع، ومقاومة الأفكار الهدّامة كالإلحاد والعلمانية والوجودية والفوضى.

وعلى أهمية تلك المسالك الإصلاحية مجتمعة، فقد حظي مسلكان من بينها بنقاش عميق، حول أولويتهما وأسبقيتها على غيرهما، وأيّهما أسبق عن الآخر،

وهما الإصلاح الديني والإصلاح السياسي. ولعلّ السّبب في ذلك، تعلّق الأوّل بالمرجعية الأصولية للإصلاح والهوية الحضارية، وتعلّق الثّاني بآلية الإصلاح وموضوعه. وللتّذكير فإنّ هذا الجدل ليس وليد الأزمة العربية الحديثة، وإنّما يمتدّ إلى العهد الإسلامي الأوّل، عقب مرحلة الخلافة الرّاشدة، بعدما تغيّرت آلية اختيار الحاكم، وما طرأ على المجتمع من تغيّر بنيوي وفكري وسلوكي، نتيجة لتوسّع رقعة الدّولة الإسلامية، وما شهدته من تعدّد عرقي ولغوي وديني، وتنوّع حضاري وثقافي وطرائق العيش. ونحسب أنّ الحالة العربية الرّاهنة تستدعي ذلك التنوّع والثراء، كما تستبطن الكثير من الخلل على مستوى الفكر والممارسة؛ وبرغم اتّفاق الجميع على ضرورة الإصلاح، إلاّ أنّهم اختلفوا حول الرؤى المؤدّية إلى تلك العملية.

رؤى الإصلاح:

تتجاذب المشروع الإصلاحي رؤيتان، هما: الرؤية التربوية والرؤية السياسية. ولعلّ من أبرز أعلامها في طور النّهضة العربية، الشيخان جمال الدّين الأفغاني ومحمّد عبده. ومعلوم أنّهما قد تصاحبا زمناً في مسيرة الوعي الإسلامي، وعملاً جنباً إلى جنب في ميادين السياسة والتربية والصحافة والحشد الجماهيري. إلاّ أنّ نضج التجربة الواعية وكثيراً من المتغيّرات التي حدثت يومها، دفعت بهما إلى حركة نقد ذاتي، كان من نتائجها أن اختلفا في أساليب العمل وتحديد مشروع الأولويات. فالسيّد جمال الدّين الأفغاني يراهن على الإصلاح السياسي بمفهومه العريض، أمّا الشيخ محمّد عبده فإنّه يعوّل كثيراً على العمل التربوي الفردي، بهدف إصلاح المجتمع تدريجياً. فكان ذلك الموقف الواعي بداية رحلة إصلاحية نوعية لكلّ منهما. ولكن نقدّر أنّهما وفّقا معاً في رسم ملامح مشروعين جديدين، لكلّ منهما أنصاره ورموزه. وهو ما نعرضه باختصار على النّحو التّالي:

- **الرؤية التربوية:**

أو ما يعبّر عنه بالإصلاح من الأسفل. أي الذي ينطلق من القاعدة الشعبية، عبر برنامج تربوي، يخلّص المجتمع من الجهل بالدّين والتخلّف الفكري، والخروج من السلبية والاتّكالية، إلى مرحلة النّضج والوعي والاستعداد للمشاركة في الحياة بكلّ جدية. كما يطال الإصلاح الديني إعادة صياغة المفاهيم والتصوّرات ووضع تعريف أصولي للحرية والعدالة وحقوق الإنسان، وتحديد ماهية مؤسّسات المجتمع المدني ودورها، وكيفية تضمين كلّ ذلك في سياق العمل السياسي، وحدود المشاركة فيه وضوابطه. وقد أُثِر عن عبد الرّحمن الكواكبي قوله: «إذا صلح الدّين صلحت السياسة».

- **الرؤية السياسية:**

لا ينكر أصحاب هذا الخيار أهمية الإصلاح الدّيني، وضرورته في مجتمعات استمرأت الجمود والتقليد، وأصبحت في حاجة إلى تفعيل دور العقل وتحريره من عقاله، وتمكين الدّين من تقديم إجابات واضحة على أزمات الواقع، مع مراعاة طبيعة العصر واحتياجاته. ولكنّهم يؤكّدون في الوقت ذاته على أنّ الاكتفاء بالدّعوة إلى الإصلاح الدّيني مع غضّ الطّرف عن العوامل السياسية والاجتماعية، وحصر الأزمة في مراجعة المفاهيم وتشخيص العلل، يقلّل جوهرياً من قيمة الإصلاح ويخرجه عن إطاره الصحيح. ويستشهد رموز هذا الخيار بأفكار رفاعة الطهطاوي، الذي نادى بالحريات المدنية، وربط تقدّم المجتمع بالسير وفق النهج الغربي، مؤكّداً ألاّ فروق كبيرة بين الشريعة الإسلامية ومبادئ القانون، التي تركّز عليها قوانين أوروبا الحديثة. وذلك بعكس محمّد عبده الذي أرجع فساد الأوضاع السياسية إلى سبب رئيس هو

فساد تربية الحاكم والمحكوم معاً، فقال بإصلاح التربية الإسلامية كطريق إلى إصلاح الأوضاع السياسية. وفي هذا الإطار وضع كتابه «رسالة التوحيد»، من خلال منهج عقلاني مستنير، عالج به موضوعات علم التوحيد، وقال عن نفسه بأنّه: «قد سلك في العقائد مسلك السلف، ولم يعب في سيره آراء الخلف، وبعد عن الخلاف بين المذاهب...»[1].

يبقى في الأخير أن نشير إلى أنّ البحث لم يقدّم خطّة مشروع إصلاحي، وليست هذه غايته، وإنّما أسهم إلى حد في الإجابة عن بعض الإشكالات المنهجية، وإعادة ترتيب بعض المقدّمات النظرية، التي تعتبر محل خلاف، ولربّما نزاع، بين رموز الفكر العربي الحديث بجميع توجّهاتهم الأيديولوجية وحساسياتهم السياسية. وإنّني لأرجو من الله أن يكون قاعدة فكرية ينطلق منها المنشغلون بقضايا الإصلاح في العالم العربي والإسلامي، على طريق التقارب والتصالح بين أبناء الأمة الواحدة، أملاً ألاّ يفسد الخلاف للودّ قضية. فالمصالح العليا للأمّة والوطن فوق كلّ اعتبار، ولعلّ في التكتّلات السياسية والاقتصادية العالمية، خير مشجّع لنا على تجاوز بعض العقبات الوهمية، التي نقدّر أنّها من صنعنا وبسبب جهلنا بجوهر رسالتنا الحضارية.

والله ولي التوفيق.

(١) محمّد عبده، رسالة التوحيد، ط١ (بيروت: دار الشروق، ١٩٩٤م) ص ١٤.

البعد التربوي لإشكاليات التنمية

الدكتور سعيد عبد الله حارب (*)

قد تكون المشكلة عدم ربط التعليم ببرامج التنمية، على الرغم من القول بذلك على المستوى الرسمي، إذ تغيب برامج التنمية التي ترتبط بالتعليم في معظم المؤسسات العربية، ولا أدل على ذلك من الأعداد الهائلة التي تخرجها مؤسسات التعليم العالي أو العام دون أن تجد لها مكاناً في برامج التنمية.

التربية والتنمية:

يحتلّ التعليم مكاناً بارزاً في التنمية الكلية والشاملة، بل قد لا نتجاوز الحقيقة حين نذكر أن التنمية حتى عند الذين يتصوّرون مفهومها تصوّراً جزئياً -اقتصادية أو اجتماعية- لا يغفلون دور التعليم في ذلك ويجعلونه في مقدمة الركائز الأساسية التي تقوم عليها التنمية، باعتبار الإنسان هو العنصر الأساس في كل مشروعات التنمية، ولا يمكن صياغته وإعداده إلا من خلال برامج وخطط تعليمية وتربوية تتناسب مع متطلبات التنمية علمياً وفكرياً ومهنياً بحيث يكون الإنسان مهيّئاً للقيام بالدور المطلوب منه في ذلك.

(*) باحث أكاديمي.. (دولة الإمارات العربية المتحدة).

وإن من نافلة القول: إن التعليم يعتبر أحد المقومات الأساسية لمشاريع التنمية في مختلف جوانبها، حيث تعتمد الدول في دراساتها المسبقة لمشروعات التنمية الشاملة على دراسة الواقع التعليمي ومدى تأثيره في هذه المشروعات، سواء كانت في مجال التنمية الاقتصادية أو الاجتماعية أو التربوية أو غيرها مما يعد فروعاً للتنمية الأساسية وهي التنمية البشرية، فالإنسان هو الهدف لكل هذه المشروعات، فمنه وإليه توجه برامج التنمية المختلفة، إذ أن الإنسان هو عنصر العمل الذي تقوم به هذه البرامج، يقول الدكتور نادر الفرجاني: «المقصود بالتنمية البشرية هنا هو تنمية عنصر العمل ضمن العملية الإنتاجية، وهي لا تختلف في ذلك عن تنمية المصادر المالية، الطبيعية، وهي تعنى بالفرد داخل المجتمع وبالمؤسسات التي تزوده بالمهارات وبالمعارف اللازمة ليصبح عنصراً فعالاً في المجتمع ابتداءً بالإدارة التي تزود النشء بالزاد المادي والمعنوي، ومروراً بالمؤسسات التعليمية - التي تلقنه مبادئ الاستدلال المنطقي وتزوده بالمعارف والمهارات الأساسية ومكارم الأخلاق، وبالمؤسسات الاقتصادية عبر التلمذة والتدريب المستمر - التي تجعله يواكب التطورات التقنية الحديثة وينمي إنتاجيته باستمرار، وانتهاء بالتنظيم الاجتماعي الكفء الذي بدونه تبقى القوى البشرية مجرد إمكانيات غير مستغلة»[1].

والواقع أن التعليم يؤثر في التنمية تأثيراً مباشراً، حيث يستطيع الإنسان المتعلم أن يصوغ مشروعات التنمية وبرامجها وفقاً للدراسات والبحوث والمقاييس العلمية السليمة، التي تجعل هذه البرامج والمشروعات مطابقة لحاجته ولواقعه بل ولتطلعاته

(١) نادر فرجاني، الإمكانيات البشرية والتقانية العربية، مجلة المستقبل العربي، العدد ٢٥٢، فبراير ٢٠٠٠م، ص٧٩.

المستقبلية، كما يستطيع أن يستخدم الأدوات العلمية في القياس والتقويم للنتائج، التي تصل إليها هذه البرامج، ويحلل هذه النتائج لقياس مدى النجاح أو الفشل في تحقيق الأهداف المرسومة للتنمية في مجتمعه.. وبين وضع المشروعات والبرامج وانتهاءً بالتقويم والقياس تحتاج هذه المشروعات والبرامج إلى إنسان متعلم يستطيع أن يفهم ويطبق هذه التنمية في أحدث ما يمكن أن يستفيد منه سواء، كان ذلك في ميدان النظريات والتصورات أو في ميدان استخدام الأجهزة والوسائل والمعدات التقنية الحديثة .

ولذا فإننا لا نبالغ إذا قلنا: إن أي مشروع للتنمية في أي مكان من العالم لا يمكن أن يؤسس على قواعد صحيحة ويحقق أهدافه إذا لم تتولاه عناصر بشرية متعلمة، مؤهلة ومدربة على تنفيذه.

وإذا كانت التنمية تحتاج إلى إنسان متعلم حتى يستطيع تطبيقها فإن حاجتها إلى إنسان مبدع مفكر لا يقف عند حدود الأشياء بل إنسان يسعى دائماً إلى تطوير قدراته وإمكانياته الفكرية ومواهبه الذاتية، ليسهم بعد ذلك في تطوير مجتمعه وأمته، ولن يتحقق ذلك إلا إذا أخذ الإنسان بزمام العلم وأحاط بأسسه وقواعده، خاصة في ميدان تخصصه، إذ لم يعد العالم اليوم (شمولياً) في العلم، بل تتجه الدراسات والبحوث العلمية إلى بحث جوانب دقيقة من كل تخصص، وهذا يحتاج مع جانب الجهد المادي إلى قدرة عقلية متميزة، يسهم التعليم بنصيب وافر في تكوينها، وتسهم الموهبة والقدرة الذاتية بنصيب آخر فيها.

وقد عُني الباحثون والدارسون للتنمية بالتعليم وأهدافه وأسسه ومخرجاته، التي تقوم عليها برامج التنمية، فبمقدار ما تتم صياغة فلسفة التعليم وسياساته وأهدافه

وبرامجه صياغة جيدة تراعي احتياجات المستقبل من القوى العاملة المؤهّلة والمدرّبة لتحقيق برامج التنمية تتم الاستفادة من نتائجه بصورة إيجابية وجيدة، أما إذا وُضعت هذه الأهداف والبرامج التعليمية دون مراعاة لحاجة المجتمع وتوقعاته المستقبلية فإن ذلك يؤخّر مسيرة برامج التنمية، بل قد يتحوّل ذلك إلى معوّقات تقف أمام تلك البرامج وتشكّل مع مرور الأيام تراكماً من المشكلات تصعب معالجته.

لذا نجد الباحثين قد اهتموا بتعليم الفرد وتكوينه ومحاولة الكشف عن جوانب الضعف والقوة فيه من خلال تعليمه تعليماً جيداً يحقق الأهداف المطلوبة منه، مؤكدين أهمية النظرة الشمولية للإنسان باعتباره كائناً يتمتع بخصائص ومميزات نفسية وعقلية وجسدية يحتاج كل منها إلى أن يُفرد باهتمام ورعاية المخططين لسياسات التعليم وأهدافه وغاياته.

ولا شك أن الإنسان الذي يُراد له أن يقوم بالدور الأساس في برامج التنمية يواجه اليوم مشكلات وعقبات لم يواجهها الإنسان في الماضي، سواء كان ذلك على مستوى تكوينه الذاتي أم في تعامله مع الطبيعة التي تشكّل العنصر الثاني للتنمية، كما يرى الدكتور «مارتن كارنوي» أستاذ علم الاجتماع، حين يقول: «إن عدداً كبيراً من الدول تعتبر تربية الإنسان المعاصر من أصعب المشكلات، وجميع الدول، دون استثناء، تعتبرها عملاً مهماً للغاية، وليس ثمة شك في أن التربية موضوع رئيس له أبعاد عالمية؛ لأنه يهم كل من يعمل لتحسين ظروف الحياة الإنسانية في الوقت الحاضر وإعداد ظروف الحياة في المستقبل»[1].

---

(١) Martin Carnoy, Education And Development In The Third World – page: 384

ويحدد «هوغ دي جونفيل» معالم المشكلة حين يتحدث عن أهـــداف التربيـــة المطلوبة في الفرد حتى يستطيع أن يحقق برامج التنمية فيقول: «إن الهدف فيما يتعلق بالتربية ليس إنتاج أفراد يؤلّفون تروساً فعّالة في عجلة الآلة الاجتماعية، بل أن نطوّر في كل منهم مدى واسعاً ثرياً من الموارد الإنسانية، التي تستطيع أن تسهم في تحقيق ذواتهم كأفراد وفي تقدم مجتمعهم، ولا بد أن تكون الغاية الأولى للتربية تنمية قدرات الأفراد على إدراك الحقائق برمتها ... ويجب أن يكون من مهام التربية الأساســية تعليم الأفراد التفكير المنطقي في أية مسألة دون إحالتها فوراً إلى سلطة أعلـــى ودون مسخها إلى درجة تفقد معها كل مضمونها»[1].

أما «غاستون ميالاريه» فيرى أن «التنشئة تعني العمـــل للمـــستقبل، والوقفـــة المستقبلية تلائم التربية كل الملاءمة... فالمدرســـة واحـــد مـــن عوامـــل التطـــور المجتمعي... وأفضل وسيلة لإعداد رجل الغد، لمواجهة المركب المجتمعي في تطـــوّره السريع هي في توسيع مظاهر شخصيته وإعطائها ثقافة عامة ورفيعة بقدر ما يمكـــن من الترفيع.

إن المتطلبات المجتمعية الحاضرة والمستقبلة، من جهة، وتحقيق التوازن والـــسعادة من جهة أخرى، لا يمكن أن تتحقق، دون تناغم موسّع بين كل الثروات البـــشرية، سواء كانت من الجانب الفكري، أو الإعدادي، أو المجتمعي أو العضوي. والتـــهيّؤ لحياة الغد يقتضي أيضاً مناعة جسدية مثلما يقتضي خلقاً مجتمعياً نامياً، بغية تجنيـــب التجافي والنـــزاعات داخل فئات العمل»[2] .

(١) هارولد نلتسون، مستقبل التربية، نظرة عالمية على المدى البعيد، ص٢٦.

(٢) غاستون ميالاريه، مدخل إلى التربية، ص٦٧.

وفي ظل هذا التصور لدور التربية في تنشئة الإنسان وتعليمه حتى يؤدي دوره في التنمية استطاعت كثير من الدول - خاصة الغربية - أن تصوغ التربية والتعليم وفق هذا التصور، مما حقق لها خطوات واسعة في مجال التنمية الشاملة، لكن التعليم والتنمية في العالم العربي والإسلامي مازالا بعيدين عن ربط التعليم بالتنمية، ويلخّص أحد التربويين العرب وهو الأستاذ أحمد فؤاد شريف موقف النظام التعليمي العربي من التنمية بقوله إن: «التربية في معظم الأقطار العربية رغم ضخامة أعدادها وتكاثر مؤسساتها وارتفاع الإنفاق عليها ورغم ما تمتلئ به تقاريرها من صور مشرقة، ما زال بينها وبين التربية التي تؤدي إلى التنمية البشرية وبالتالي إلى التنمية الشاملة بونٌ شاسع، قد يغدو صراعاً وتعارضاً في بعض الأحيان»[١].

ويضيف الدكتور أسامة عبد الرحمن بقوله: «إن التربية حين تغدو حقاً في خدمة التنمية الفعلية الشاملة فإنها تؤدي الدور المرجو منها لأن هذه التنمية هي التي تحقق الكيان القوي اقتصادياً وسياسياً وإدارياً وتكنولوجياً وثقافياً واجتماعياً، وحين يكون هناك مثل هذا الكيان فإن التصدي للتحديات بأبعادها المتعددة لن يكون بالأمر الصعب»[٢].

إن استقصاء الواقع يشير إلى أن هناك مشكلة في ربط التعليم ببرامج التنمية على الرغم من القول بهذا الارتباط على المستوى الرسمي، إذ تغيب برامج التنمية التي ترتبط بالتعليم في معظم المؤسسات العربية، ويكاد يعمل كل فريق في جزر معزولة عن الأخرى، ولا أدل على ذلك من الأعداد الهائلة التي تخرجها مؤسسات التعليم العالي أو العام دون أن تجد لها مكاناً في برامج التنمية مما يشكل عبئاً على الدولة في

(١) أسامه عبد الرحمن، التحدي الاقتصادي والتكنولوجي، ص٦ .

(٢) المرجع السابق.

تعليم هؤلاء واستيعابهم في مؤسسات الدولة العامة أو الخاصة، إضافة إلى ذلك فقـــد أدى عدم ربط التعليم ببرامج التنمية إلى وجود برامج تعليمية لا تحقق أهداف التنمية على المدى القريب أو البعيد إضافة إلى سوء توزيع لمخرجات التعليم، لكن المـــشكلة تبدو أكبر إذا نظرنا إلى الخطط التنمـــوية العربية إذ أن معظـــم الدول العربية تفتقد الخطوط بعيدة المدى وتفتقد معها ربط التعليم بهذه الخطط، وإذا كانت كثير مـــن دول العالم تعاني من البطالة فإن المجتمعات العربية تعاني إلى جانب ذلـــك بطالـــة في الإنتاجية التي تتدنى إلى مستويات مؤثرة في برامج التنمية المنشودة، ولذا فإن صـــياغة العقلية العربية القابلة لمفهوم التنمية من خلال التخطيط وإعداد الـــبرامج والخطـــط طويلة الأمد، وربط التعليم بذلك يمكن أن يحقق الهدف التنموي المقصود من التعليم في البلاد العربية والإسلامية.

فلسفة تربوية واستراتيجية:

تستند فلسفة التعليم في كل دولة إلى المنطلقات الدينية والثقافية والاجتماعيـــة والسياسية، وما تتكون منه هذه المنطلقات من معتقدات ونظرة نحو الإنسان والكون والطبيعـــة والمجتمع، الذي يعيش فيه الإنسان، وكذلك من الخصائص الحضارية لكل مجتمع أو أمة، وتراثه الفكري والثقافي، وآماله وتطلعاته المستقبلية ليشكل بعد ذلـــك ما يمكن أن نسميه بفلسفة التربية في كل دولة أو مجتمع حيث «تـــستمد الفلـــسفة التربوية العربية مقوماتـــها من أصول الثقافة العربية الإسلامية وخاصة تطور الفكـــر التربوي فيها، ومن خصائص الشخصية العربية الأصيلة، وحاجـــة المجتمـــع العـــربي وتطلعاته، ومن واقع التربية العربية نفسها، ومن حصيلة التجربة العربية»[١] .

(١) سعاد خليل إسماعيل، سياسات التعليم في الشرق الأوسط، ص٥٧ .

إننا لا نستطيع الحكم على واقع التربية وعلاقتها بالتنمية في البلاد العربية والإسلامية إلا إذا نظرنا إلى عدة عوامل تؤثر في التعليم، من أهمها:

١ - التخلف:

فالتخلف «ظاهرة تصيب بعض المجتمعات، وتعني بطء الحركة في تحقيق النمو الذاتي لها (وليس في اللحاق بغيرها) وهي تنبع أصلاً من تأثيرات تفاعلية خارجية (وليست متأصلة في كيان المجتمع، أو وراثياً)، وتتجسد في سوء استغلال الطاقات المادية الكامنة وضعف التركيب الاجتماعي، والإطار الثقافي القائمين، وعدم كفاية النظام السياسي في تحقيق استقرار المجتمع، وتنجم عن هذه الحالة مشكلات، تعترض الهيكل الاقتصادي (والتبعية أشهرها)، وتخلخل البناء الاجتماعي — الثقافي (ونسق القيم أوضحها) وتناوئ النظام السياسي (وفقدان التربية أشهرها)»[1] .

والواقع أن البلاد العربية والإسلامية مازالت ضمن المجموعة التي يصطلح عليها اسم «الدول المتخلفة»، وفي أحسن الأحوال «الدول النامية» للتعبير عن المستوى الاقتصادي والعلمي الذي تقف عنده تلك الدول مقارنة بما وصلت إليه الدول المتقدمة، حيث تتم المقارنة على أساس دخل الفرد ومستوى المعيشة التي يحظى بها سكان تلك الدول ومستوى الخدمات، كما تتم المقارنة بمستوى ما وصل إليه الدخل القومي لتلك الدول ومكانة اقتصادها واستقرارها أو تطوره ونموه. كل ذلك يشير إلى التخلف أو التقدم الاقتصادي الذي تمر به الدول المتخلفة أو المتقدمة، وعلى الجانب الاجتماعي تُقاس كذلك بمدى الوعي الثقافي والعلمي إلى جانب المستوى التعليمي للفرد، ومدى ما يحققه النظام التعليمي من متطلبات في تكوين شخصية الإنسان في تلك الدول.

(١) سعيد إسماعيل علي، الأمن التربوي العربي، ص٤٢.

إننا لن نختلف كثيراً في إطلاق مصطلح التخلف على معظم البلاد العربية، فمازالت الشعوب في كثير من هذه البلاد لا تحظى بالحد الأدنى من مستوى المعيشة، التي تتناسب مع ما وصل إليه الإنسان في هذا العصر من رقي وتقدم، فهناك تدن واضح في مستوى دخل الفرد إن لم يكن قد وصل إلى حد الفقر والحاجة؛ فمازال مستوى دخل الفرد في معظم البلاد العربية والإسلامية أدنى مما هو عليه في البلاد الصناعية، بحيث لا يستطيع الإنسان الوفاء باحتياجاته الضرورية، فضلاً عن التحول إلى موقع الاستثمار أو الادخار مما يشكل عائقاً في تكوين البنية الاقتصادية للفرد ويجعله في كثير من الأحيان معتمداً اعتماداً شبه كامل على الدولة في تلبية حاجاته الاقتصادية. وإلى جانب ذلك هناك الفارق الكبير بين فئات المجتمع الواحد في توزيع الدخل القومي أو الوطني واختلاف مستوى المعيشة من بلد إلى آخر، بل حتى في المجتمع الواحد، إذ لا تحظى المناطق الريفية والصحراوية في عالمنا العربي إلا باهتمام محدد من برامج التنمية حيث تتجه هذه البرامج لتنمية المناطق الحضرية متجاهلة أن النسبة الكبرى من سكان العالم العربي تقيم في المناطق الريفية، وأدى ذلك إلى ما نلحظه من هجرة واضحة من الريف والصحراء إلى المناطق الحضرية، مما عطل بالتالي الإنتاجية الزراعية في تلك المناطق وزاد من مشاكل المدن.

وإذا كان هذا حال التنمية الاقتصادية، فإن الجانب الاجتماعي منها لا يقل إشكالاً وتخلفاً، إذ مازالت الدول العربية تعيش حالة من الأوضاع التي ورثتها منذ عهود مختلفة، سواء كان ذلك في جوانبها الاجتماعية أم السياسية أم الاقتصادية، وقد أثرت هذه الأوضاع في البنية التربوية والتعليمية تأثيراً واضحاً، وانعكس ذلك على تكوين العقلية الواعية المبدعة والشخصية التكاملية، التي يمكن أن تحقق أهداف التنمية وبرامجها.

و لم تتوقف نظرة التخلف لدى الإنسان في البلاد العربية والإسلامية عند هـذا الحد، فتجاوز ذلك إلى تصوراته نحو التعليم والعلم والعقلانيـة، بـل مـا زالـت التصورات حول بنية المجتمع ذاته تتسم بالتخلف والتأخر، فحظ التعليم للفتاة ما يزال محدوداً بل يُنظر إليه أحياناً على أنه ترف لا حاجة له، وفي أحسن الأحـوال يقـدم جزئياً مبتوراً بحيث تتاح فرصة ضيقـة لتعـليم الفتاة وخـاصة في المناطق الريفيـة أو البدوية، ويُكتفى بتعليمها تعليماً تأسيسياً فقط (المرحلة الابتدائية).

ولا يختلف تعليم الفتى كثيراً من حيث الموقف منه عند بعض المجتمعات العربية، إذ لا يحظى هذا التعليم بكثير اهتمام خاصة في المناطق الريفية، فيفـضل الآبـاء في أحيان كثيرة دفع أبنائهم للعمل قبل اكتمال تعليمهم، إما لحاجته المادية أو لحاجتـه لمن يشاركه في العمل، مما يؤدي إلى اتساع رقعة الأمية أو في أحسن الأحوال اتساع رقعة أنصاف المتعلمين.

٢- الأمية:

تعتبر الأمية إحدى المعوقات الرئيسة لبرامج التنمية، خاصـة في عـصر ازدادت الحاجة فيه إلى التعامل مع الآلة والأجهزة العلمية الدقيقة؛ ومن المتصور في ظل التقدم العلمي الذي وصل إليه الإنسان، أن تقل نسبة الأمية، إلا أن الواقـع يـشير إلى أن الأمية ماتزال تلقي بظلالها على مساحات واسعة من الأرض، فهناك أكثر من مائـة مليون طفل، بينهم ٦٠مليون فتاة على الأقل، محرومون مـن الالتحـاق بـالتعليم الابتدائي، كما أن أكثر من تسعمائة وستين مليوناً من الراشدين في العالم لا سـبيل لهم إلى معرفة المطبوعة والمهارات والتقنيات الجديدة التي من شأنها أن تحـسن مـن

حياقم وتساعدهم على التشكل والتكيف مع (الغير) الاجتماعي والثقافي، كمـا أن أكثر من مائة مليون طفل وأعداداً لا تُحصى من الراشدين يتعذر علـيهم إكمـال برامج التربية الأساسية، كما تشير الأرقام والإحصاءات.

ويلخص الباحثان «ر.م. آفاكوف»، و«ب. زاغيفكا» النظرة نحو برامج محـو الأمية بقولهما: إن من الحقائق الشائعة أن زوال الأمية أو الوصول إلى حالة نـصف الأمية يؤثر في السكان الريفيين أكثر مما يؤثر في الحضريين، وعلى النساء أكثر مـن الرجال، وعلى الأقليات العرقية والعنصرية والدينية أكثر مما يؤثر في غيرها، وعلـى سكان المناطق الصحراوية أكثر مما يؤثر في سكان المناطق الخصبة الغنيـة، وعلـى الفقراء المستغلين والمظلومين أكثر مما يؤثر في الطبقات المحظوظة[1].

غير أن برنامج مكافحة الأمية يجب أن لا يقصر نفسه على تعليم القراءة والكتابة والحساب، بل يجب أن يحتوي على معرفة البيئة بجميع مظاهرها وكذلك الطرق التي يستطيع بها الفرد أن يؤثر في هذا الوضع.

إن مشكلة تواجه البشرية بهذا الحجم لا شك أن تأثـيرها سـيكون كـبيراً ومعطلاً لبرامج التنمية في مختلف جوانب الحياة، إذ «أن تنمية المجتمع كعملية تربوية، إنما هي بالمعنى الواسع، تعليم الكبار، تعليم لهم في كيف يقبلون الأفكار والممارسات الجديدة في ميدان الإنتاج والعلاقات، فالخروج من القديم إلى الجديد منها لا يكـون إلا عن طريق المعرفة والإقنـاع، فتنمية المجتمع منظوراً إليها من هذا الجانـب هـي عملية تعليم الكبار»[2].

(١) أفاكوف وزاغيفكا، موقع التربية في التوقعات طويلة الأمد، ص٢٠٨.
(٢) محي الدين صابر، مناشط تعليم الكبار، ص٢٦.

وعلى الرغم من مكانة المشكلة إلا أن الجهود التي تُبذل في عالمنا العربي لا تؤتي ثمارها المطلوبة، فكما تشير وثيقة «أوضاع الأمية في البلاد العربية»، فإن الجهود المبذولة لمواجهة الأمية بكل ما توافر لها من إمكانات مادية وبشرية لم تستوعب إلا ٢% تقريباً سنوياً من الرصيد الحالي للأميين في الوطن العربي، والناجحون من هذه النسبة المحدودة لم تتعد نسبتهم ١% سنوياً من هذا الرصيد، وهذا عائد غير مشجع لو قيس بأي مقياس[1].

وتبلغ أرقام الأميين في العالم العربي عدة ملايين، وهي في تنام وازدياد، على العكس مما نشهده في العالم الغربي حيث تنخفض نسبة الأمية إلى أدنى مستوى، بل تكاد تكون معدومة في بعض البلدان، فعلى الرغم من انخفاض النسبة إلا أن الأعداد في تزايد مستمر.

وعلى الرغم من الاستراتيجيات التي وضعت على المستويين العالمي والعربي للقضاء على الأمية إلا أن هذه الاستراتيجيات، ولعل أبرزها (استراتيجية محو الأمية في البلاد العربية)، لا تزال حبيسة القرارات والإجراءات الرسمية مما يعطل قيامها بدورها المطلوب حيث يفتقر بعضها للقرار السياسي، كما يقف البعض منها عاجزاً تماماً أمام الإمكانات المادية، وتأتي الظروف البيئية والاجتماعية عائقاً آخر.

و لم تتوقف مشكلة الأمية عند الجانب الكمي فقط، بل تعدت ذلك إلى الجانب الكيفي، فمازالت برامج محو الأمية تحظى باليسير من الاهتمام، فالعاملون في ميدان محو الأمية -مثلاً- لا يحظون بتدريب أو تأهيل خاص، سواءً كانوا من الرجال أم من النساء، إذ أن معظمهم ممن تم تأهيلهم لأداء أدوار تعليمية وتدريبية للطلاب المنتظمين

(١) الجهاز العربي لمحو الأمية وتعليم الكبار، أوضاع الأمية في البلاد العربية، ص٧٦.

في المراحل التعليمية وهم في سن مبكرة، رغم ما في الأمرين من اختلاف كبير، حيث إن العاملين في تعليم الكبار يجب أن يكونوا مؤهلين ومدربين تدريباً خاصاً يراعى فيه المستوى العقلي والخبرة العلمية وإمكانية الاستجابة لدى الدارسين الكبار، وتعد هذه المشكلة من أبرز المشكلات العلمية التي تواجه المتعلمين، ومما يزيد المشكلة تعقيداً أن كثيراً من العاملين في تعليم الكبار هم من الذين يقومون بأدوار وظيفية أخرى (مدرسين في الفترة الصباحية – موظفين)، مما يجعلهم يأتون لأداء أدوارهم في تعليم الكبار –في المساء– وقد أنهكهم العمل اليومي فيكون عطاؤهم قليلاً محدداً.

ومن المعوقات التي تعاني منها مشاريع محو الأمية أن كثيراً من البرامج المقدمة للدارسين هي برامج تعليم القراءة والكتابة فقط، وفي أحسن الأحوال، لتخريجهم حملة للشهادات الدراسية، علماً بأن هذه البرامج يجب أن توجه للتعليم المستمر وتكوين القدرات الذاتية لدى المتعلمين وتنميتها حتى يستطيع الدارسون أن يستمروا في تنمية قدراتهم وإمكاناتهم العلمية الذاتية بعد انقطاعهم عن برامج محو الأمية وانتهائهم منها، وتأتي أهمية مراعاة الظروف البيئية والاجتماعية وربط حياتهم العملية بالتعليم من خلال دفع رغباتهم نحو التقدم والتطور واستثمار الرؤية الاجتماعية للتعليم نحو تطوير مهاراتهم وغيرها من الوسائل التي تجعل من برامج تعليم الكبار ومحو الأمية برامج علمية ناجحة.

أما على مستوى الأداء فإن التوسع في برامج محو الأمية والتوعية بها، وربطها بحاجات المجتمع وبرامجه التنموية، وكذلك تحويل هذه البرامج بما يكفل لها حسن الأداء لأدوارها العلمية، كل ذلك مدعاة للنجاح في هذه البرامج.

وتشير الأرقام والإحصائيات إلى أن نسبة الأمية مازالت مرتفعة:

معدلات الأمية في الدول العربية[1]

الرقم	الدولة	الرجال %	النساء %	معدل %
١	الأردن	٧,٨	١٨,٢	١٣
٢	الإمارات	٢٦,٢	٢٣,٢	٢٤,٧
٣	البحرين	١٠,١	١٩,٣	١٤,٧
٤	تونس	٢١,٩	٤٤,٢	٣٣,٠٥
٥	الجزائر	٢٧,٣	٥٢,٣	٣٩,٨
٦	جيبوتي	٣٧,٨	٦٥	٥٢,٤
٧	السعودية	١٩	٣٧,٢	٢٨,١
٨	السودان	٣٤,٦	٥٨,٨	٤٦,٦
٩	سوريا	١٣,٥	٣٤,٤	٢٣,٧
١٠	العراق	٢٩,٣	٥٥	٤٢,١٥
١١	سلطنة عمان	٢٣,١	٤٥	٣٤,٠٥
١٢	قطر	٢٠,٤	١٨,٨	١٩,٦
١٣	الكويت	١٦,٩	٢٢,٥	١٩,٧
١٤	لبنان	٨,٨	٢١,٥	١٥,١٥
١٥	ليبيا	١١,٠٦	٣٧,١	٢٤,٣٥
١٦	مصر	٣٥,٣	٥٩,٥	٤٧,٥٥
١٧	المغرب	٤٠,٧	٦٧,٣	٥٤
١٨	موريتانيا	٥٠,٦	٧٢,٢	٦١,٤
١٩	اليمن	٣٥,٨	٧٩	٥٧,٤
أ-	المستوى العالمي	١٥,٧	٢٨,٩	٢٢,٣٥
ب-	الدول الصناعية	١,١	١,٦	١,٣٥
ج-	الدول النامية	٢٠	٣٧,١	٢٨,٥٥
د-	الدول الأقل نمواً	٤١,١	٦١,١	٥١,١
هـ	الدول العربية	٢٩,٤	٥٣,٦	٣١

(١) المصدر السابق.

إن أي تصور للتعليم لا يمكن أن يتجاوز عقبة الأمية كإحدى العقبات التي تقف أمام التنمية.

٣- التبعية:

التخلف والتبعية قرينان لا يفترقان، فحيثما وجد التخلف فلا بـد أن تكـون التبعية، والعكس صحيح؛ لأن المجتمعات المتخلفة تسعى دائماً إلى إيجاد البـدائل في نظمها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتعليمية، وهنا تبدو الـدول المتقدمـة صناعياً كأنموذج تحاول الدول المتخلفة محاكاته ومشابهته ونقل نظمـه وسياسـاته وتصوراته وقيمه إلى شعوبها وأفرادها، مما يؤدي بالتالي إلى نشوء جيل يرتبط ارتباطاً فكرياً وسياسياً واقتصادياً بتلك الدول.

وكان من نتيجة ذلك أن نُقلت كثير من فلسفات التربية لدى الدول الأخرى، وكانت المجتمعات الغربية هي الأنموذج الذي نقل كثيراً مـن تـصورات الفلـسفة التربوية إلى المجتمعات المتخلفة أو النامية، على الرغم من الاخـتلاف الكـبير بـين منطلقات الفلسفة التربوية لكلا المجتمعين، فتم نقل تلك النماذج لتصبح سـائدة في بيئة لم تنشأ فيها، بل تتصادم في كثير من الحالات مع المنطلقات الأساسية التي يجب أن تقوم عليها فلسفة التبعية في ذلك المجتمع، وأدى ذلك إلى تنشئة جيل ليس لديـه سوى تصور واحد لما يجب أن تكون عليه صورة التنمية والتقدم وهـو النمـوذج الغربي، و«نتج عن ذلك التصور لمسيرة التنمية أن اقترن مفهوم التنمية في بلدان العالم الثالث، قصداً أو سذاجة، بمفهوم الغربنة Westernization تحت اسـم مـا يـدعى بمشاريع التحديث Modernization»[1].

(١) دارم البصام، عض الملاحظات حول جدلية العلاقة بين التعليم والتغير الاجتماعي في البلدان العربية، ص٤٤.

كل ذلك جعل المجتمعات التابعة تعيش ما يمكن تسميته بحالة (الانبهار) بالنموذج الغربي وتحاول محاكاته وتقليده في برامجها التنموية، فلاحظنا مجتمعات زراعية تخلفت عن برامجها لتنمية مشروعاتها الزراعية وتطويرها لتتحول إلى الصناعات الثقيلة!! دون أن يكون لديها مقومات الصناعة الثقيلة، سواء كانت مواد خام أو أيدي عاملة فنية ماهرة أو رؤوس أموال تكفي لإنشاء هذه الصناعة، أو حتى أسواق تستطيع استيعاب تلك الصناعات، مما جعل نتائج خططها التنموية تشهد تراجعاً في ميدان الزراعة وفشلاً في الصناعات الثقيلة، مما يدل بوضوح على أن نقل التجارب التي ربما تكون ناجحة في مجتمع ما لا يعني بالضرورة نجاحها في مجتمع آخر، لاختلاف المنطلقات الاجتماعية والفكرية والاقتصادية لذلك المجتمع.

والجامعات في العديد من البلدان الإفريقية هي خير مثال لذلك، حيث أنشئت أساساً كفروع للجامعات الأم في دول أوروبا الغربية، تدرس بلغاتها، وتتحكم في القرارات المتعلقة بأولويات السياسة التعليمية، وتتمسك بكل ما يصدر من المؤسسات الثقافية -السياسية في أمريكا وإنجلترا وفرنسا وبلجيكا وغيرها.

ولم تكن (السلع) التي تبيعها تلك الجامعات بالضرورة ملائمة لاحتياجات الشعوب الإفريقية. وفي البلدان العربية أمثلة متعددة تقع في المسار نفسه.

لقد أدت سياسة التبعية في فلسفة التعليم لدى كثير من المخططين للنظام التعليمي في البلاد العربية والإسلامية إلى قيام نظام تعليمي (مهجن) لم يستطع أن يستوعب ما لدى الدول المتقدمة من برامج وخطط تعليمية وتربوية؛ لاختلاف

المنطلقات والأسس التربوية عن تلك الدول، كما لم يستطع المخططون أن يستوعبوا حاجات المجتمع في صياغتهم للفلسفة التعليمية والاستراتيجية المطلوبة في عالمنا العربي والإسلامي، فأدت نتائج هذه السياسة إلى عجز التعليم عن تحقيق تنمية صحيحة في البلدان العربية.

ملامح غياب السياسات والاستراتيجيات:

إن غياب السياسات التعليمية الهادفة والاستراتيجيات الواضحة والخطـط ذات البرامج المحددة يبدو من خلال بعض ملامح التعليم في البلاد العربية والإسلامية، والتي من أبرزها:

الأهداف التربوية:

لقد أصبحت الأهداف التربوية في بعض العمليات التعليمية جامدة وغير فاعلة، فتشكّلت بذلك عقلية جامدة لدى المربي والمتربي، ولذا فإن إصلاح التعليم وربطـه بالتنمية يتطلب مراجعة هذه الأهداف بصورة منتظمة أو بين فترة وأخرى وتطويرها وفقاً للمستجدات التربوية وللأهداف التنموية المستمرة في الدول العربية والإسلامية، حتى تستطيع أن تحقق ما نريد وفق أحدث الحاجات، وإذا كانت عمليـة تطـوير الأهداف عملية ضرورية فإن من الضرورة كذلك تطوير العاملين في ميدان التعلـيم وتبصيرهم بهذه الأهداف وإشراكهم في عملية التطوير وتبصيرهم بمقاصد هذا التطوير ليصبحوا أكثر تقبلاً للتجديد والتطوير، وحتى لا يتم ذلـك بعيـداً عنـهم فتقـل استجابتهم له وتفاعلهم معه.

شمولية العملية التعليمية:

إن التعليم لا يتم في جزر منعزلة عن المجتمع وإنما يتلازم مع حركة المجتمع، ولا يمكن الفصل بين التعليم والمجتمع، فالمثالية المغرقة والارتفاع عن الواقع المعيش للإنسان يجعل من التعليم كالحرث في البحر، كما أن النزول بالعملية التعليمية إلى مجاراة الواقع والخضوع لمتطلبات سوق العمل دون النظر إلى مقومات التعليم الأخرى، تجعل التعليم رهناً لمن يدفع بل وتجعله آلة لتفريخ «تروس» في آلة تدور مما يفقد التعليم دوره القيادي، وإذا كنا نتحدث عن التعليم القائد، فإن خصائص القائد أن يكون عارفاً بحاجات متبوعيه، وأن يعمل على تلبيتها ويرتفع بالوضيع منها ليجعله -بالعلم- مرتفعاً في مكان شامخ، وهذا يتطلب مراجعة مستمرة لدور المؤسسات التعليمية في تأدية رسالتها وربطها بالمجتمع ربطاً مباشراً.

التربية التكاملية:

لم تعد العملية التعليمية مسؤولية المدرسة أو الجامعة وحدها، بل هي مسؤولية مجتمعية، وإذا كان الشاعر العربي قد قال قديماً:

وينشأ ناشئ الفتيان فينا على ما كان عوده أبوه

فإن تنشئة فتيان اليوم يقوم بها الأب والأم والتلفزيون والإنترنت والجريدة والملعب والشارع والأصدقاء والأسرة وغيرهم مما لا ينفع معه أن ينعزل التعليم عن بقية هذه المؤثرات، التي أصبحت تعمل في دوائر مغلقة لا يعلم أحدها عن الآخر، وأصبح كلٌّ يقدم ما لديه دون النظر إن كان ذلك يتكامل أو يتعارض مع ما يقدمه الآخر، وبدأ تعليمنا يشكو مما تقدمه وسائل الإعلام، والآباء يشكون من المدرسة،

والمدرسة تشتكي من الملاعب الرياضية، وهكذا قذف كل منهم الكرة في ملعب صاحبه، وكانت النتيجة أن أصبح لدينا ما يمكن تسميته بالتعليم المجزّأ، ولم تعد الخطب ولا المقالات قادرة على رتق هذا الفتق، وإذا كنا نتحدث عن التعليم باعتباره مسؤولية مجتمعية فإن ذلك يتطلب أن لا ينفرد طرف دون الآخر بعمل أو دور يتجاوز فيه غيره بل عملاً تكاملياً يعرف كل واحد دوره، وما يجب أن يقوم به.. والواقع أن العملية التعليمية في الدول العربية والإسلامية أسندت إلى جهة واحدة اسمها (وزارة التربية والتعليم) ولم يعط لأحد دور سواها، ومع أهمية ذلك إلا أن استشراف هذه العملية يتطلب أن تعود إلى المجتمع وأن ترسم السياسات والاستراتيجيات والخطط التعليمية من كافة الأطراف ذات العلاقة بالعملية التعليمية من خلال آلية تضمن إشراك الجميع في تحمل المسؤولية وعمل الجميع بما يحقق تكاملية هذا العملية.

استشراف المستقبل:

يحدثنا علماء التربية بأن التعليم الناجح هو الذي يعلم الإنسان كيف يفكر، وكيف يبحث، وكيف ينقل الأفكار النظرية إلى ميدان التطبيق، إن الحديث عن الإنترنت في عصر العولمة حديث شائق، لكن الأجمل منه أن تستخدم الإنترنت كوسيلة تعليمية أمام الطلبة، والأجمل من ذلك كله تعليم الطلبة كيف يستخدمون هذا العالم المعرفي، قد تكون تلك عملية صعبة، وأسهل منها تلقين الطلبة المادة العلمية وتعليمهم حفظ النظريات لا تطبيقها حتى إذا جاء آخر العام أخرج الطلاب ما حفظوه وصبوه في أوراق الامتحان!! إن رؤيتنا للتعليم اليوم يجب أن تتغير تماماً

فإذا كنا بحاجة إلى تعليم الأطفال المبادئ الأولى للتعليم فإن تعليمهم التفكير الناقد واستخدام التقنية، والغوص في المعرفة، والإحاطة بما يدور في العالم من متغيرات وطرح السؤال الذي يحير الأستاذ، هو الهدف من التعليم.

ولذا فإن إصلاح التعليم وتطويره يجب أن لا يمس الطلبة والمناهج التعليمية وحدهم، بل يبدأ بأصحاب القرار وصنّاعه من التربويين والمعلمين وأدوات المساندة، وتطوير الرؤى والقيم الاجتماعية. إنها عملية متشابكة ومعقدة، والهروب منها لن يفك عقدها، لكن التخطيط السليم ووضع الرؤى المناسبة وشيء من مقاربة الحداثة العملية يوصل إلى فك تلك العقد، وصياغة التعليم للمستقبل.

هندسة القابلية:

يتحدث التربويون عن أن لكل إنسان قابلية للتعلم وفق نسق محدد، بل ويحددون أن هناك بعض الناشئين قابلون للتعلم وأن بعضهم محدود القابلية أو غير قابل لها مطلقاً، وقد دفعنا ذلك إلى أن نصنِّف المتعلمين في درجات ومستويات يقوم كثير منها على الرؤية الانطباعية الأولى أو على مدى تجاوب الطالب مع العملية التعليمية، وكانت النتيجة حَصْرَ قابلية التعليم في نماذج محددة للأفراد، وكانت المشكلة الكبرى أن هذه القوالب غير قادرة على التحول، فمن يتخرج وفق نسق علمي محدد لا يمكن أن يتحول عنه، وكررنا مقولة: «الإنسان عدو ما جهل»، لكننا لم نفتح أمامه أبواب هذا المجهول، وأنتجنا عناصر بشرية قادرة على أداء أدوار محددة، لكننا اكتشفنا أن غيرنا يهيئ أبناءه للقيام بأدوار متعددة لتفتح أمامهم أبواب الحياة الواسعة، وكان السر في ذلك هو هندستهم للقابلية، التي لا تتوقف على قدراتهم الذاتية فقط بل

تشمل هندسة المحيط حولهم ليتعلموا منه، وهندسة في المهارات والقدرات الذاتية لهم واكتشاف مواقع الإبداع لديهم وميولهم، وهندسة في المحيط كالمدرسة والبيت والآلة والوسيلة والعلاقات بكل صورها وهندسة في المحاضن التربوية كالمعلم والإدارة التربوية بل حتى إعادة الهندسة بين حين وآخر لنقلها من القابلية التربوية إلى القابلية الشمولية للعمل التربوي، حيث تضع المتعلم في مصهر المعاصرة بين فترة وأخرى ليكتشف نفسه كلما احتاج إلى ذلك.. لقد استطاعت إحدى الشركات اليابانية إعادة (هندسة) مهارات سبعة عشر ألف عامل فقدوا وظائفهم التي قضوا فيها فترات طويلة، وظنوا أنهم لا يحسنون غيرها، وإذا بهم بعد ثلاثة أشهر يحسنون أعمالاً جديدة لا علاقة لها بأعمالهم السابقة، و لم تفعل الشركة شيئاً سوى إعادة هندسة قابليتهم، لكن الأهم من ذلك ليس اكتشاف هذه القابلية بل تكوينها، وهذا ما لم تفعله الشركة، بل فعلته المدرسة التي علمتهم أن يكونوا مهيأين لتقبل الجديد في حياتهم .

إعادة الهيكلة:

مازالت إعادة هيكلة النظام التعليمي تتحدث عن زيادة أو نقص في عدد ساعات التعلم أو سنوات الدراسة أو تغيير بعض التنظيمات المدرسية الشكلية أو غيرها من الترميمات (التربوية). إن العديد من التربويين يشتكون من أن مشاريع إصلاحهم تتحطم على صخرة الهياكل التعليمية و لم يفكر أحدهم في إعادة بناء تلك الهياكل، وهنا تبرز مقاربات مثل إعادة جدولة المواد الدراسية فيما يسمى الموقف التعليمي (Block Scheduling) وإعادة النظر في الزمن والمكان وإبراز حالة

(الزمكانية) التعليمية وعدم الوقوف عند وقت الحصة المدرسية وإنما ربطها بإنتاجيتها، وإعادة النظر في السلم التعليمي، وجعل المدرسة هي المحور والمصدر للقرارات التغييرية وبرامج الإصلاح واتباع سياسة الحرية التربوية التي تثري التجارب الآنية والمكانية وتضييق دور المؤسسات العليا (الوزارة والمنطقة التعليمية، المجالس التعليمية...) لتصبح الضابط لمسيرة العملية التربوية وليس المدير المباشر لها، فتعطى المدرسة حرية اختيار معلميها، ومديرها وطلابها، وإعادة هيكلة ساعات العمل داخل المدرسة بما يحقق جودة الإنتاج وليس كم الإنتاج.

إن نظاماً تعليمياً يقوم على قياس الجودة من خلال معايير دولية تراعي الخصوصية المحلية، يمكن أن يسابق الزمن، ويعمل بالمستقبل، للمستقبل وهو النظام الأقدر على تلبية متطلبات المستقبل.

المعلم المبدع:

ما يزال التدريس يشكل عصب العملية التعليمية، ولذا فإن أول ما تتوجه له برامج التطوير هو التدريس، وذلك استجابة للمتغيرات التربوية والتقنية، فلم تعد عملية التدريس متوقفة على جهد عضو هيئة التدريس فقط بل دخلت عليها متغيرات عدة في أساليب التربية واستخدام التقنية الحديثة كوسيلة مساندة للعملية التعليمية.. إن عملية التدريس لم تعد نقلاً للمعارف والمعلومات من خلال المناهج الدراسية إلى قاعة الدرس بل أصبحت مهارة واسعة تقوم في أساسها على عملية «تعليم التعلم» وليس تعليم العلم، فالعلوم والمعارف متاحة بصورة واسعة وفي متناول الجميع، وقدرة الطلاب على الوصول إليها اختصر على الأستاذ كثيراً من

الجهد والوقت، بل نقل عملية التدريس إلى عالم رحب من الإبداع والبحث داخل قاعة الدرس.

إن كثيراً من المعلمين مازالوا يمارسون الطريقة التقليدية في التدريس الجامعي، تلك الطريقة القائمة على دور كلي للمعلم داخل قاعة الدرس أو المختبر أو الورشة باعتماد الطريقة «الإلقائية»، أي أن يكون المعلم المتحدث الوحيد داخل قاعة الدرس بينما يمارس الطلاب دور المستمع والمتلقي فقط لما يقدمه لهم، وفي بعض الحالات يمارس الأستاذ طريقة «الاستجوابية» أي يتولى طرح الأسئلة على الطلاب ليكتشف معلوماتهم حول موضوع الدرس أو ليتعرف على مستويات الذكاء لديهم، ويقوم الطلاب بدور المستجيب لأسئلة الأستاذ فيجيبوا عليها محققين رغبة معلمهم!! وفي كلا الحالتين .. مازال المعلم هو محور العملية التدريسية، ولا شك أن أثر هذه الطريقة يبقى محدوداً في عالم متغير، إذ تتجه الدول المتقدمة إلى التحول من هذه الطرائق التي تجاوزها الزمن إلى طرائق حديثة يقوم المعلم فيها بدور محوري داخل قاعة الدرس أي أن يدير الدرس لا أن يقدم الدرس، وتعمل التقنية على مساندة هذه الطريقة، التي تعتمد في كثير منها على دراسة الحالات أو المشكلات والعمل داخل قاعة الدرس أو المختبر على تحليل هذه الحالات أو المشكلات والبحث عن حلول لها بدءاً من الشعور بالمشكلة، التي تستثير العقول وتدفع الطالب إلى إعمال الذهن والتفكير العميق وطرح البدائل، فالرغبة في حل المشكلة هي الباعث للتعلم، وهي طريقة تجمع بين التفكير والتجريب، وتحديد المشكلة وتوصيفها والتفكير والبحث عن حلول مفترضة لها، وتجريب تلك الحلول وربطها بفرضيات المشكلة انتهاءً إلى عملية الاختيار وتطبيق الحلول المناسبة لمعالجتها.

«إن طريقة حل المشكلات تعتبر إحدى الطرق الفعالة في التعليم مهما كانت مرحلته؛ وتكمن فعاليتها في:

أ- أنها تدفع الطالب إلى المحاكاة العقلية .

ب- أنها تجعله يتعلم بنفسه معتمداً على قدراته.

ج- أنها في جوهرها تشتمل على الخطوات الأساسية للقيام بالبحث العلمي»[1].

إن طريقة حل المشكلات ليست إلا نموذجاً لما تحتاجه قاعات الدرس في مدارسنا، إذ لم تعد العملية التقليدية في التدريس صالحة لعصرنا، حيث ما زال بعضها يتحدث عن عناصر العملية التدريسية القائمة على التحضير الجيد للمحاضرة والقيام بالعمليات الصفية من إنتاج وتقديم للدرس بمحتواه العلمي، ثم الختام والتلخيص، ومراجعة ما تم تقديمه والإشارة إلى الدرس القادم وتكليف الطلاب بالواجبات الدراسية، إن هذه الطريقة إن كانت صالحة لعصر مضى فليست صالحة في عصر القاعات الذكية والتعلم الذاتي وشبكة الإنترنت ومناهج التفكير الإبداعية فعملية التدريس الحديثة تقوم في أساسها على ملكة ذاتية ومهارات مكتسبة كمهارات التواصل والتحليل النفسي والإداري الناجحة وتطوير القدرات وغيرها من المهارات اللازمة لشخصية عضو هيئة التدريس، وهذه قضايا أساسية في عملية التطوير الفردي والمؤسسي.

إن المعلم المبدع في عمـــلية التدريس يســـهم في إيجاد عناصر فاعلة في مجتمعه، كما يسهم في تطوير مؤسسته وذاته، لكن الواقع يشير إلى أن مثل هذه القضايا تغيب عن كثير من جامعاتنا ومؤسسات التعليم العالي لدينا.

---

(١) خير الله عصار، مدخل إلى قضايا التعليم، ص١٠٨.

إن التغيير الذي يشهده العالم بصورة متنامية وسريعة إنما هـو وليـد الـرؤى الإبداعية لكثير من الذين تعلموا على يد معلمين مبدعين، فاستطاعوا أن يغـيروا اتجاهات العالم، ومن هنا فإن الملامح الإبداعية للمعلم تبرز من خلال كثرة مبادراته الشخصية لتقديم المقترحات والأفكار التغييرية، التي قد لا تلقى قبولاً في بدايتها لكنها تسلك طريقها بعد ذلك لتصبح واقعاً عملياً، كما يشير إلى ذلك «كولان Golann» وتورانس«Torance» و«بانون Bannon» وغيرهم، كما أن المعلم المبـدع تتكـون لديه الرغبة الجامحة للقيام بالأعمال التي تحقق التفوق على المستوى الفردي والمستوى العملي العام، ويميل إلى مناقشة ومعالجة القضايا والتجـارب المعقدة، التي تطـرح أسئلة لا تجد لها إجابة مباشرة وآنية وإنما تحتاج إلى إعمال عقل وتفكـير فـاحص للوصول إلى نتائجها ودلالاتـها، ومقابل هذه الصفـات الإبداعية لا يميل المعلمون المبدعون إلى الانشغال بالتفاصيل والجزئيات وإنما تهمهم النتائج والدلالات، التي تشير إليها هذه التفاصيل والجزئيات، ولذا فقليلاً ما يميل المعلمـون المبـدعون إلى تـولي الأعمال الإدارية ذات التفـاصيل والجزئيـات وتتميز بكثرة الإجراءات واستخدام الأوراق، إذ يعتقد هؤلاء المبدعون أن ذلك ضياع للوقت والجهد، وفوق ذلك هـو تقليل من شأنهم ومن إبداعهم.

وإذا كانت هذه بعض ملامح المعلم المبدع فإن دوره في العملية التعليمية سيتسم بالإثراء والتطور لذاته ولمن معه، وأقربهم إلى ذلك هم طلابه وزملاؤه، إذ ستنعكس حالة الإبداع لديه من خلال تقديمه لمادته العلمية، إذ سيكون قادراً على التعامل مع الإمكانيات المعرفية والقدرات الطلابية، ويستطيع بذلك أن يرفع من سوية المتميزين

من الطلاب ويدفع بهم إلى الإبداع، كما سيعالج القدرات الذهنيــة ذات المــستوى المنخفض لبعض طلابه في بيئة من العلاقة القائمة على التضامن الجمعي بــين المعلــم والطالب من أجل تحقيق هدف التميز.

إن مهارات التفكير أصبحت علماً قائماً بذاته لا بد منه للمعلم قبــل طلبتــه، وهناك مدارس ورؤى مختلفة لتعليم التفكير الإبداعي، إذ «توجد بــرامج لتــدريس التفكير من خلال تنظيم أو نظرية معينة أو لأجل أهداف محــددة للــتفكير تعــنى بتطويرها.. مثل -برنامج دي بونو (De Bono) الذي يركز على تطــوير قــدرات الطلاب على التفكير الإبداعي ويحثهم على تطبيقها وممارستها في الظروف الحياتيــة الواقعية المختــلفة، أما في برنامج (لبمان Lipman) فإن المحتــوى العلمي لا يركــز عــليه أكثر من التركيز على مهــارات التعــليل الحقيقي في الأنشطــة الطــلابية المتعلقة بحل المشكلات[1].

إن الاتجاه العالمي في التربية الحديثة يذهب إلى إعطاء المعلم أدواراً أكثر من مجرد الأداء للمادة العلمية، إذ يطلب منه أن يقوم بأدوار شتى كتعليم الطالب طريقة التعليم وليس التعليم وحده، كما يطلب منه أن يتابع المستجدات الحديثة في ميدانه ويطــور إمكانياته ومهاراته المهنية والتركيز على البحوث العلمية الميدانية وعــدم الاكتفــاء بالتلقين النظري، خاصة مع تسارع المستجدات العلمية الحديثة وتطور وسائل التقنية مما يفترض معه قدرة المعلم على التعامل مع هذه التقنية، أو تنمية مهاراته كما عرفها «هندرسون Handerson» بأنها: أي شيء يحدث للمعلم من أول يوم يلتحــق فيــه

(١) انظر: كيف، جيمس وهيربرت ويلبرج، التدريس من أجل تنمية التفكير، ص٣٣ .

بالمهنة إلى اليوم الذي يتقاعد فيه عنها، بحيث تسهم هذه الأشياء وبصورة مباشرة أو غير مباشرة في الطريقة التي يؤدي بها واجباته المهنية[١].

ولذا، فالمعلم الذي يؤمل أن يقوم بهذا الدور هو المعلم المطبوع وليس المعلم المصنوع، وفق ما يعرف «هانت ولورنس Hunt and Lawrence»، أي المعلم الذي طُبع على عملية التربية والتعليم فأصبح ذلك جزءاً من حياته وطبعه، وليس ذلك المعلم الذي «يصنع صناعة» ليصبح معلماً، حيث إن هذا الدور ليس دوراً تكفي فيه الدربة والصناعة بل لا بد من مميزات وسمات ذاتية ترقى بالإنسان إلى أن يكون في منزلة المعلم، لذلك فإن أمثال هؤلاء المعلمين هم الذين يتركون أثراً واضحاً في العملية التعليمية، كما يقول «جون لاسكا John A. Laska»، في كتابه «Schooling and Education» (التمدرس والتربية) حيث يذكر «أن المناهج تكاد تكون واحدة في معظم مدارس البلد الواحد، وكذا الكتب التي تعالج تلك المناهج، بالإضافة إلى أن المباني المدرسية تكاد تتشابه، إن لم تتطابق، ولكن المخرج أو الناتج من هذه المدارس متمثلاً في الخريجين من الطلاب، وما حصلوا من علوم ومعارف ومهارات، وما اكتسبوا من صفات جديدة أضيفت إلى شخصياتهم التي دخلوا بها المدارس من قبل، هذا الناتج يختلف من مدرسة إلى أخرى، ويستنتج الرجل أن العنصر الفعال والفارق المميز في الحالتين هو، بلا شك، المعلم والدور الذي يقوم به، ذلك أنه يترك بصماته الواضحة على العملية التربوية بشكل لا يقبل الجدل»[٢].

(١) عبد القادر يوسف، مشكلات إعداد المعلم وتدريبه أثناء الخدمة (الكويت: ذات السلاسل، ١٩٨٧م) ص ٦٧.

(٢) Laska, John A. Schooling And Education Voud Nostrand Company N.Y 1976, P.111

فإذا كان هذا شأن المعلم وهذه مكانته ورسالته العظيمة، فما موقعه من المجتمع؟ لقد كان له المكانة الرفيعة والمنـــزلة العالية، بل شهدت الأحداث القديمة والقريبـــة على مثل هذا الدور، إذ كان المعلم هو محور المجتمع وليس المدرسة وحدها، فمازال الرعيل الأول من المتعلمين يشهد بهذا الدور للمعلم الذي تراجـــع كـــثيراً، بحيـــث أصبحنا بحاجة إلى بحث مكانة المعلم في المجتمع بصورة تشير إلى أهمية إعادة الأمر إلى موضعه الطبيعي، ولعل من المهم أن نشير إلى أن واقع المعلم في المجتمع لـــيس وليـــد مرحلة معينة أو سبب محدد إنما هي أسباب عدة دفعت لذلك.

إن معظم دول العالم تراجعت فيها مكانة المعـــلم مما دفع بمنظمة الأمم المتحـــدة إلى إصدار توصية عام ١٩٦٦م بشـــأن مكانة المعلم، وقد بقيت هـــذه التوصـــية حبيسة الأدراج حتى عام ١٩٨٤م حين تشكلت لجنة من منظمة العمـــل الدوليـــة ومنظمة اليونسكو[1].

وما يهمنا هنا أن نشير إلى ما يتعلق بمؤسسات المجتمع من هذه الوثيقـــة، فقـــد ركزت الوثيقة في فقرتها الرابعة على أهمية مكانة المعلم من خلال إعـــداده وتهيئتـــه بكفاءة عالية مع تمتعه بالصفات التي تؤهله لمكانته المناسبة في المجتمع، فقالت: «يجب أن يكون معروفاً أن التقدم في التعليم يعتمد إلى حد بعيد على مؤهلات وكفاءة الهيئة التعليمية بشكل عام وكذا على الصفات الفنية والإنسانية والبيداغوجية للمدرســـين، كل على حده».

ثم انتقلت الوثيقة إلى حقوق المعلم وربطتها بالمبادئ المعلنة لحقوق الإنسان، التي نصت عليها المعاهدات والمواثيق الدولية، وتعتبر هذه الفقرة من أهم الفقرات؛ لأنهـــا

(١) انظر مكانة المعلم وثيقة لتطويرها، مكتب التربية العربي لدول الخليج، الرياض.

جعلت التعليم مدخلاً للمساواة وحقوق الإنسان من خلال المعلم، إذ أن أية تفرقة لأي سبب بين المعلم وحقوقه إنما تنعكس على المجتمع مباشرة، ولذا فإن المدخل للسلم الاجتماعي في الدول والمجتمعات إنما يمر من خلال المعلم، الذي يصوغ اتجاهات الرأي والفكر من خلال صياغته لمن تحت يديه من الطلاب، كما أن خضوع المعلم ذاته للتفرقة أو عدم إعطائه المكانة المناسبة إنما ينعكس على المجتمع مباشرة، ولذا نصت الفقرة السابقة من الوثيقة على أنه «يجب أن تكون جميع نواحي إعداد وتوظيف المدرسين بعيدة كل البعد عن أي شكل من أشكال التمييز القائم على أساس السلالات العرقية أو اللون، أو الجنس، أو الديانة، أو المعتقدات السياسية، أو الأصول الاجتماعية والأممية، أو الظروف الاقتصادية».

ولا تكتفي الوثيقة بإعطاء الأهمية للمعلم فقط بل تطالب بتحسين ظروف العمل، التي تعتبر إحدى المعوقات التي تقف أمام إعادة المكانة الطبيعية للمعلم، إذ أن هذه الظروف هي التي تساعد أو تعوق أداء المعلم، فتشير الوثيقة في فقرتها الثامنة إلى أنه «يجب أن تكون ظروف العمل للمدرسين من النوع الذي يعمل على تحسين التعليم الفعال وأن تساعد المدرسين على التركيز على أعمالهم المهنية».

ولإعطاء المعلم مكانة متميزة لا بد له من أن يصبح قوة مؤثرة في المجتمع، وذلك لا يتأتى إلا من خلال مؤسسات تحفظ حقوق المعلم وتدافع عنها، وهذا ما أكدته الوثيقة حين قالت: «يجب النظر إلى منظمات المدرسين على أنها قوة يمكن أن تساهم إلى حد بعيد في التقدم التربوي، ولهذا يجب إشراكها في إقرار السياسة التعليمية».

إن مثل هذه النصوص الدولية تؤثر في إعادة الصورة المثلى لمكانة المعلم، لكن علينا أن نشير إلى أن أية نصوص قانونية، محلية كانت أم دولية، لا يمكن أن تحقق

الغرض المقصود منها ما لم تكن الظروف المحلية والمجتمعية مهيأة لتطبيق مثل هذه التوصيات والقرارات.. وهنا نحتاج إلى معالجات واضحة لأسباب هذا التدهور، التي وصلت إليه -مكانة المعلم- وما يمكن أن تقوم به مؤسسات المجتمع، التي من بينها:

أولاً: المؤسسات الرسمية، التي تمثل الجهات ذات السلطة المباشرة بالمعلم كوزارة التربية والتعليم والمناطق والمجالس التعليمية وغيرها من المؤسسات، التي يخضع لها المعلم في إجراءاته الإدارية والفنية، تتحمل عبئاً كبيراً من المسؤولية لإعادة مكانة المعلم، وذلك من خلال:

١- حسن اختيار المعلمين وإعدادهم وتأهيلهم، إذ أن كثيراً مما يوجه إلى المعلم ويؤثر في مكانته ناتج عن فئة محدودة لا تقدر مسؤولية الرسالة التي تتحملها ولا تتمكن من أدائها إما لضعف في الإعداد والتكوين أو لنقص في المهارات، وعلينا أن نعترف أن أداة التغيير للرؤية المجتمعية نحو المعلم يجب أن تنطلق من المعلم ذاته وليس من المجتمع وحده، الذي تأتي رؤيته في كثير من الأحيان باعتبارها انعكاساً للحالة التي يمر بها المعلم، ولا شك أن المؤسسات المعنية بإعداد وتأهيل المعلمين واختيارهم تقف في مقدمة المؤسسات التي يمكن أن تعالج ذلك، لقد خضع المعلمون في السنوات الأخيرة لمعايير مختلفة لتقويم أدائهم ومهاراتهم ومدى كفاءاتهم لهذه المهنة، إلا أن هذه المقاييس لا تكفي لحل المشكلة، إذ أن الإعداد والتأهيل السابق على الاختيار يجب أن يخضع ذاته للتقويم.

٢- تحسين الأوضاع الوظيفية للمعلم، فالمعلم في مجتمعاتنا يعيش أوضاعاً وظيفية لا تتلاءم ورسالته السامية، ولا تتناسب مع الدور الذي يؤديه، خاصة مع مقارنة هذا

الدور بأدوار أخرى ربما لا ترقى إلى المكانة التي يحتلها التعليم من تأثير في المجتمعات، فتدني المستوى المادي الذي يتلقاه المعلم يؤثر بلا شك في عطائه وإنتاجيتـــه، وقبـــل ذلك في رؤية المجتمع لهذه المكانة، خاصة في مجتمعات الوفرة.. إن كفاية المعلم مـــن احتياجاته المادية تدفعه إلى تطوير أدائه وتنعكس تلك الكفاية المادية علـــى الكفايـــة العملية للمعلم.

ومن ذلك أيضاً تحسين البيئة الوظيفية كالأمن الوظيفي، فإذا كنا نطلـــب مـــن المعلم حسن الأداء وتطوير المهارات فإن الاستقرار الوظيفي مدخل لذلك، إذ لا بـــد أن تقوم العملية التعاقدية بين المعلم والمؤسسة على رؤية واضحة من حيث الاستقرار والأمن الوظيفي بحيث لا يصبح سيف إنهاء الخدمة مسلطاً على رقاب المعلمين.

٣- إن الترقي الوظيفي يحفظ للمعلم مكانته الاجتماعية ويغير مـــن الـــصورة النمطية الثابتة التي لازمت المعلم، إذ أن الترقي في مهنة التعليم ارتبط بترك الخدمـــة التعليمية والتحول إلى الجوانب الإدارية التي يرتبط بعضها بالعمل التربوي كالموجهين والمشرفين العلميين بينما يتجه بعضها إلى الوظائف الإدارية البحتة، وقد انعكس ذلك على رؤية المجتمع للمعلم، إذ يتصور البعض أن الترقية تعني تخلص المعلم من المستوى (المتدني) الذي يقبع فيه وأي محاولة لترقيته أو تعديل وضعه الوظيفي إنما تتم بتخلصه من مهنة التعليم المباشرة، وهنا يتم طرح تساؤل عن إمكانية ترقية المعلم مهنياً وليس مادياً فقط مع احتفاظه بأداء رسالته التعليمية أسوة بما هـــو متبـــع في الجامعـــات والمؤسسات الأكاديمية، حيث تتم ترقية أساتذة الجامعات من رتبة إلى أخرى وفـــق معايير وشروط محددة، وبذلك تحفظ له مكانته العلمية والاجتماعية والمادية كذلك، مع الاحتفاظ بخبرته العلمية في الميدان.

إن رؤية المجتمع نحو المعلم يجب أن تنطلق مما يلقاه المعلم من مؤسساته الرسمية التي يجب عليها أن تعيد النظر في هذه المكانة إذ أن «أحداً من الذين ينادي بالإصلاح لم يدرك إدراكاً كافياً حقيقة أن مشكلات تأهيل المدرسين وتعليمهم إن هي إلا انعكاس حقيقي لعدم قدرة المجتمع على الاعتراف بالتدريس باعتباره مهنة وحرفة.. إن نظم المكافآت والمرتبات والمستقبل المهني وظروف العمل والمسئوليات الحرفية للمدرسين، تشير جميعها إلى أنها وظيفة من الدرجة الثانية»[1] فلا يمكن لنا أن نتوقع من المعلمين ما نرجوه.

ثانياً: المؤسسات الرسمية ذات الصلة العامة بالمعلم، كوسائل الإعلام والتوجيه المختلفة، إذ أصبح تأثير هذه الوسائل بالعملية التعليمية والمعلم بصورة خاصة كبيراً جداً، حتى أصبحت تحدد رؤية المجتمع ليس إلى المعلم وحده بل إلى مختلف المهن والوظائف، ومما يؤسف له أن الصورة النمطية التي رسمتها وسائل الإعلام - وخاصة المرئية منها- للمعلم أسهمت إسهاماً كبيراً في تشويه مكانة المعلم وتراجعها إلى ما وصلت إليه، إذ أن هذه الشخصية ارتبطت في أذهان المشاهدين والمتابعين لوسائل الإعلام بصورة ذلك الرجل أو المرأة غليظ التعامل، شديد الطباع في تعامله مع الآخرين، يتقعر في حديثه مستخدماً مفردات مضحكة، يمسك عصاً بيده ويلوح بها تعبيراً عن شدته وغلظته، كما ارتبطت صورته بنفور التلاميذ منه ومحاولة الهروب منه أو إيقاعه في المواقف المضحكة السافرة.

إن إشكالية العلاقة بين التعليم والإعلام تعتبر إحدى التحديات التي يواجهها المجتمع العربي الإسلامي، وما لم يتم حل هذه الإشكالية فإن الهوة بين الطرفين

---

(١) معلمو الغد، تقرير هولمز، ترجمة مكتب التربية العربي لدول الخليج، الرياض ص٩٠.

ستتسع وتزداد، مما ينذر بحالة من الانفصام بين ما يتلقاه الإنسان من وسائل الإعلام وما يتعلمه في المدرسة.

ولقد سعت المؤسسات التربوية إلى ردم هذه الهوة في محاولة منها لعلاج هــذه الإشكالية، ومن ذلك ما دعا له مكتب التربية العربي لدول الخليج في ندوة سميــت: «ماذا يريد التربويون مـــن الإعلامـــيين»، عقـــدت في الفتـــرة مـــن ٢٩مـــايو-١يونيو١٩٨٢م، وقد صدرت أعمال الندوة في ثلاثة أجزاء، تعالج كافــة جوانــب العلاقة بين المؤسستين، إلا أن المعلم لم يكن له نصيب من تلك الدراسات يكـــافئ مكانته ورســـالته، وبقيت جـــدلية العـــلاقة بين الإعـــلام والتعـــليم مستمرة تؤثر في مسيرتنا التعليمية.

ثالثاً: المؤسسات غير الرسمية التي تعنى بالمعلم كجمعيات المعلمين وجمعيات النفع العام والمؤسسات الأهلية الأخرى، إذ أن هذه المؤسسات تتحمل جزءاً من الواجب الملقى على عاتق المجتمع نحو المعلم، سواء تم ذلك من خلال حماية حقـــوق المعلـــم المادية والمعنوية والدفاع عنها وفق الضوابط والأنظمة المتبعة، أو القيام بتغيير الصورة التي قد تكون سلبية عن دور المعلم ورسالته، ولعل من أبرز هذه الأدوار هو الترقـــي بمستوى المعلم مهنياً من خلال ما تقدمه هذه المؤسسات من برامج تخـــدم الرســـالة التعليمية أو من خلال ربط المعلم بالمجتمع مباشرة ببرامج تسهم في تطوير المجتمع من جهة وتبرز مكانة المعلم الاجتماعية.. إن إلقاء الدور والمسؤولية علـــى المؤســـسات الرسمية وحدها يجعل المعلم في موقف التعامل مع المؤسسة التي ينتمي إليها (وظيفيـــاً) سواء كان هذا التعامل سلباً أم إيجاباً، فيضعف بذلك دوره ومكانته حـــين يـــصبح صاحب (حاجة) لهذه المؤسسات، أما المؤسسات غير الرسمية فهي الأقدر على القيام بهذا الدور، حيث إن مكان المعلم فيها مكان العضو المشارك صاحب الحق، المتضامن

مع غيره، الواعي لواجباته وحقوقه، ولذا فإن منطلقه منها باعتباره صاحب (حـــق)، ولا شك أن هذه المؤسسات هي الأقدر بالتعبير عن هموم المعلم وطموحاته ومطالبه، كما أن هذه المؤسسات تملك من الحرية ومرونة الأداء ما يكفيها مؤونـــة العمـــل الرسمي ذي القيود الكثيرة، ولذا فهي التي تستطيع أن تسهم بدور واضح في إعـــادة مكانة المعلم إلى طبيعتها.

رابعاً: الأسرة، وعلى الرغم من أن الأسرة لا تعتبر مؤسسة بالمعنى الاصطلاحي إلا أنها تحمل ذات الصفات التي يمكن أن تسهم بدور كبير في تعزيـــز دور ومكانـــة المعلم، فقد اجتمعت أسباب كثيرة أدت إلى تضاؤل هذا الدور، ومكنـــت الرؤيـــة السلبية من الشيوع والغلبة، وتأثرت الأسرة بذلك باعتبارهـــا إحـــدى المكونـــات الأساسية للمجتمع، وإذا أردنا أن نعيد للمعلم مكانته المتميزة فإن الانطلاق يبدأ من محورين: المدرسة والأسرة.

دور العقيدة والثقافة في تحريك التنمية:

جاء الإسلام باعتـــباره رؤية تدفـــع الإنسان إلى أن يتفكر فيما حوله ويستثمر ما منحه الله له من قدرات ذاتية أو من الطبيعة، وأن يجعل من فكرة التنمية والتطور فكرة ملازمة لإيمان الإنسان بدينه وربه، قال تعـــالى: ﴿ أَفَلَمْ يَسِيرُواْ فِي ٱلْأَرْضِ فَتَكُونَ لَهُمْ قُلُوبٌ يَعْقِلُونَ بِهَآ أَوْ ءَاذَانٌ يَسْمَعُونَ بِهَا فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى ٱلْأَبْصَٰرُ وَلَٰكِن تَعْمَى ٱلْقُلُوبُ ٱلَّتِي فِي ٱلصُّدُورِ﴾ (الحج:٤٦)، ودعا الإسلام إلى تعمير الأرض والاستفادة من خيراتها قال تعـــــالى: ﴿ هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ وَٱسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا فَٱسْتَغْفِرُوهُ ثُمَّ تُوبُوٓاْ إِلَيْهِ إِنَّ رَبِّي قَرِيبٌ مُّجِيبٌ﴾ (هود:٦١).

قال ابن كثير في تفسير هذه الآية: «استعمركم فيها أي جعلكم عماراً تعمرونها وتستغلونها»[1].

وإذا كان الإسلام يجعل من التنمية واجباً على المسلمين فإن رؤيته للتعليم لا تقل عن ذلك، بل يعتبر الدين الإسلامي أحد العناصر المؤثرة في التعلـيم حيـث اهـتم الإسلام بالتعليم والتعلم وحض عليه، بل إن أول كلمة نـزلت من القرآن الكـريم كانت كلمة (اقرأ)، للدلالة على أهمية العلم والقراءة.. ولم يكتف الإسلام بالاهتمام بالعلم عند الإشارة إليه، بل جعل العلم طريقاً للإيمان حين قال تعالى: ﴿ إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُا۟ إِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ غَفُورٌ ﴾ (فاطر:٢٨).

قال ابن كثير في تفسير هذه الآية: «أي إنما يخشاه حق خشيته العلماء العارفون به؛ لأنه كلـما كانت المعرفة للعظيم القدير العليم الموصوف بـصفات الكمـال المنعوت بالأسمـاء الحسنى كلما كانت المعرفة به أتم والعلم به أكمل كانت الخشية له أعظم وأكثر»[2].

وتكررت الآيات التي تدعو الإنسان إلى النظـر في ملكـوت الله والتفكـر في مخلوقاته فنجد أن كثيراً من الآيات تخـتم بقولـه تعـالى: ﴿أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾، ﴿أَفَلَا تَتَفَكَّرُونَ﴾، ﴿لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾، ﴿لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾.

ولا شك أن التفكير والعقلانية والتدبر لا يمكن أن تتحقق لإنسان جاهل لا يعلم من الحياة شيئاً، ويخطئ من يظن أن إطلاق لفظ العلم والتعلم في الإسلام مقـصور على تعلم الأمور الدينية الشرعية فقط، بل المقصود بـذلك -إلى جانـب العلـم

(١) ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، ٤٥٠/٢-٦٥٠.
(٢) ابن كثير، مرجع سابق ، ٥٥٣/٣.

الشرعي- كل علم يخدم الأمة والإنسانية ويحقق أهدافها في الخير والسعادة، ولقد أنكر الإمام الغزالي – التربوي – على أهل قرية من المسلمين توجه جمهور الناس فيها إلى تعلم الفقه ونحوه، وتركوا جوانب العلم الأخرى حتى لم يوجد في قريتهم طبيب يعالج مرضاهم إلا طبيب يهودي!! بل اهتم الإسلام بالعلم إلى أن جعله مقدماً على العبادة -أحياناً- حيث قال الرسول ﷺ: «**فَضْلُ الْعَالِمِ عَلَى الْعَابِدِ كَفَضْلِي عَلَى أَدْنَاكُمْ**»(١). وروى عنه حذيفة بن اليمان، رضي الله عنه: «**فضل العلم خير من فضل العبادة**»(٢).

وهكذا نجد المنزلة التي وصفها الإسلام للعلم والعلماء حين فضلهم وقدمهم على العبادات النافلة، بل رفع الرسول ﷺ منزلتهم إلى أن جعل منزلتهم وفضلهم على الناس كفضل النبي ﷺ على أدنى الصحابة.

وإذا كان الإسلام يهتم بالعلم والعلماء عامة، فإنه يولي عناية خاصة بالعلم التطبيقي (التجريبي)، إذ يسعى الإسلام من ذلك إلى إيجاد العقلية العلمية الواعية، التي لا تعتمد على المسلمات المطلقة -إلا في الغيبيات الشرعية التي ورد بها نص- بل تعمل عقلها في التجربة والمحاولة للوصول إلى البرهان والدليل والنتيجة، وهذا حث من الإسلام لأبنائه حتى يهتموا بالعلم التطبيقي، ولذا حذر الإسلام من المسلمات التي لا دليل عليها، فقال تعالى: ﴿وَمَا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ ۖ إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ ۖ وَإِنَّ ٱلظَّنَّ لَا يُغْنِى مِنَ ٱلْحَقِّ شَيْـًٔا﴾ (النجم:٢٨).

---

(١) سنن الدارمي.

(٢) أخرجه الطبراني في الأوسط.

واهتم الإسلام كذلك بكثير من العلوم والمعـــارف الســـائدة في وقتنا الحاضر -وذلك رد على بعض الذين يدّعون حصر العلم في العلوم الشرعية فقـــط- ففـــي ميدان تعليم اللغات الأجنبية اهتم المسلمون بدراسة هذه اللغات حتى يقوموا بالتعرف على ثقافة تلك الدول وحضاراتهم، كما يقوموا بالترجمة والاستفادة مما لديهم، فكان بعض الصحابة يعرف الرومية والفارسية والحبشية، بل كانت لديهم القدرة الفائقة في تعلم اللغات، قال زيد (أي زيد بن حارثة)، أمرني رسول الله ﷺ، فتعلمت له كتاب يهود بالسريانية وقال: إني والله ما آمن يهود على كتابي، فأمر لي بنصف شهر حتى تعلمته وحذقته، فكنت أكتب له إليهم، وأقرأ له كتبهم»[1].

ويعتبر تعلم التخطيط والإحصـــاء - اللذان هما عماد الدراســـات المؤســـسة للتنمية- من المعارف التي حث الإسلام على تعلمها، حيـــث اهـــتم الرســـول ﷺ بالإحصاء حـــين أراد التعرف على عدد المسلمين، فأمر بإجراء - مـــا يمكـــن أن نسميه -تعداد سكاني- فقد روى البخاري ومسلم، عَنْ حُذَيْفَةَ، رضي الله عنـــه، قَالَ كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: **أَحْصُوا لِي كَمْ يَلْفِظُ الإِسْلامَ** ، وفي رواية البخاري أنه قال: «**اكتبوا لي من يلفظ بالإسلام من الناس**»، وقال حذيفة: فكتبنـــا لـــه ألفـــاً وخمسمائة رجل.

أما التخطيـــط، فقد كان سمة الحيـــاة الإســـلامية، ســـواء كانت وقت السلم أم الحرب، بل هو سمة الحياة الدينية السماوية في كل عهد، ولعل أبرز الذين اهتمـــوا بالتخطيط من الأنبياء، عليهم الصلاة والسلام، يوسف عليه السلام، حين وضع خطة لمصر لمواجهة السنوات العجاف، التي كانت تواجهها، وقد حدث القرآن عن ذلك

---

(١) أخرجه البخاري وأبو داوود والترمذي -ولمزيد من التفصيل- انظر: التراتيب الإدارية للكتاني، ٢/١١٠.

بقوله تعالى: ﴿ قَالَ تَزْرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ دَأَبًا فَمَا حَصَدتُّمْ فَذَرُوهُ فِي سُنۢبُلِهِۦٓ إِلَّا قَلِيلًا مِّمَّا تَأْكُلُونَ ﴿٤٧﴾ ثُمَّ يَأْتِي مِنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ سَبْعٌ شِدَادٌ يَأْكُلْنَ مَا قَدَّمْتُمْ لَهُنَّ إِلَّا قَلِيلًا مِّمَّا تُحْصِنُونَ ﴿٤٨﴾ ثُمَّ يَأْتِي مِنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ عَامٌ فِيهِ يُغَاثُ ٱلنَّاسُ وَفِيهِ يَعْصِرُونَ ﴾ (يوسف:٤٧-٤٩).

وهكذا يجد المتتبع للجانب العلمي والتعليمي في الحياة الإسلامية صوراً واضحة لاهتمام الإسلام بالعلم والعلماء، مما يعد مؤشراً إيجابياً يدفع بالمسلمين إلى إعطاء العلم والتعلم جانباً كبيراً من اهتمامهم حتى يكون ذلك دافعاً لهم لتنمية أوطانهم.

الإعلام وتأثيره في التربية والتنمية:

تعتبر وسائل الإعلام من أكثر وسائل التأثير في الرأي العام وتحديد اتجاهاته، بل أصبحت هذه الوسائل مصدراً أساسياً للثقافة العامة لكافة فئات المجتمع، فقد امتد تأثيرها إلى معظم أفراده من خلال ما تقدمه من محتوى يحمل مضامين متعددة تلقى قبولاً لدى هذه الفئات، فبين برامج موجهة للأطفال والأسرة إلى برامج تعنى بالشأن السياسي والاقتصادي والرياضي والفني، تتوزع المادة الإعلامية التي تبثها القنوات الفضائية بكل ما تحمله من مضامين.

إن وسائل الإعلام التكنولوجية المعاصرة تشكل أهم التحديات أمام التعليم والتنمية، فهي بين استجابة لمتطلبات هذه الوسائل وقدرة على الاستفادة منها، وبين الحد من آثارها السلبية؛ ويشكل البث الفضائي (التلفزيون والإذاعة) أبرز مصادر التأثيرات الإعلامية، وتكمن خطورته في عدم القدرة على الحد من تأثيراته السلبية على الرغم من الجوانب الإيجابية التي لا يمكن إنكارها، فمتابعة لكثير من القنوات

الإذاعية والفضائية يمكن أن يخرج منها المتابع بحصيلة وافرة من الآثار التي تخلفها المواد الإعلامية التي يتم بثها، خاصة تلك المضامين التي تحملها المواد الإعلامية وتكون متناقضة مع المضامين التربوية التي يتلقاها الفرد من المجتمع، علماً بأن أكثر المتأثرين بهذه المواد الإعلامية هم جيل الشباب وخاصة الطلاب والطالبات. فالمواد الإعلامية التي تقدمها القنوات الفضائية ترتبط بأساليب تشويق وجذب تفتقر إليها المصادر التربوية، فالصورة والصوت تترافقان -عادةً- مع مؤثرات تسيطر على إدراك المشاهد ووعيه، وتبث إليه بصورة غير مدركة قيماً ومفاهيم ونماذج للحياة يتلقاها المشاهد أو المستمع بحواسه ثم يختزلها في عقله الباطن لتتحول بعد ذلك إلى سلوك وعادات قد لا تتفق مع ما عليه المجتمع من قيم وأعراف.

لقد تطورت أدوات الإعلام السمعية والبصرية تطوراً واسعاً وسريعاً ليس على مستوى الإمكانيات المادية بل على مستوى المحتوى الإعلامي الذي تقدمه، فمنذ أن دخل التلفزيون إلى حياة الإنسان على يد عالم الفيزياء الأمريكي الروسي الأصل «فلاديمير كوزما زوريكين»، عام ١٩٢٤م شهدت البشرية نقلة نوعية في مجال الاتصال، ازدادت تطوراً مع التقدم العلمي الذي وصلت إليه البشرية في عصرنا الحاضر، وازداد بالمقابل تأثيرها على الفرد والأسرة والمجتمع.

فقد أكد استبيان أجرته مجلة (ولدي) على (٥٧) من الآباء والأمهات و(٦٥) من الأبناء في كل من (الكويت والسعودية والإمارات) أن :الأبناء من سن ٣ أعوام إلى ١٨ عاماً يشاهدون «الفيديو كليب، منهم ٩٢,٣ % من الأبناء يتابعون باستمرار «الفيديو كليب»؛ و٧,٧ % فقط من العينة من لا تحرص على متابعتها؛ وأن ٣٩ % من الأبناء تعجبهم كلمات الأغنية؛ و٣١ % يشاهدونها لجمال

المغني/ المغنية والراقص والراقصة؛ و٢٦ % منهم يجذبهم إخراج الأغنية وعلاقة المرأة بالرجل فيها؛ و٢٥ % يتابعها لما تحتويه من إثارة وتشويق[1] .

وتشير دراسة أخرى إلى أن ٢١% من المشاهدين يشاهدون التلفزيون ساعة، و٢٧,٥% يشاهدونه لمدة ساعتين، و٢٢,٥% يشاهدونه لمدة ثلاث ساعات، أما الذين تزيد مدة مشاهدتهم عن ٣ ساعات فهم ٢٩%، أما نوعية البرامج المفضلة لدى الشباب فهي ٥,٤% البرامج الإخبارية، ٤% التربوية والتعليمية، ٩,٥% المسرحيات، ١٠,٥% الدينية، ١٤% الرياضية، ٢٦% للأغاني والموسيقى، ٨% للأفلام العاطفية، ١١% لأفلام العنف والجريمة، ٤,٥% للبرامج الثقافية، ٨% لأفلام الرعب[2].

و في دراسة أجرتها منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (اليونسكو) حول معدلات تعرض الأطفال العرب للتلفزيون، تبين أن الطفل قبل أن يبلغ الثامنة عشرة يكون قد أمضى أمام شاشة التلفزيون ٢٢,٠٠٠ ساعة، في حين يقضي ١٤,٠٠٠ ساعة في قاعات المدرسة، هذا إذا علمنا أن نسبة الذين يشاهدون التلفزيون ما بين سن الثامنة والخامسة عشرة بلغت ٩٩,٩%، وأن هؤلاء الأطفال يقضون جزءاً كبيراً في مشاهدة التلفزيون دون رفقة من أهلهم.

ولعل أطرف الأرقام تشير إلى أن أطفال اليوم حين يبلغون عامهم السبعين يكونون قد قضوا سبعاً وعشرين سنة أمام شاشة التلفزيون.

---

(١) مجلة البيان، عدد رقم ١٨٩.

(٢) ياسين خضر البياتي، التأثيرات الاجتماعية المحتملة للتلفزيون على الشباب مجلة شؤون اجتماعية، عدد٩٠، ص١٢٨ .

وإذا كانت هذه الأرقام تشير إلى عظم الدور الذي تقوم به القنوات الفـضائية فإن تأثيرها يأتي مساوياً لهذا الدور، فقد نشرت إحدى الصحف[1] تقريـــراً حـــول تأثير عنف التلفزيون جاء فيه: «أجرى أحد المواقع الإلكترونية الكنديـــة والمـــسمى (ijp) استطلاعاً لآراء ١٠٠ شاب كندي يعيشون في مدن مختلفة مـــن «كيبيـــك» و«ياسينت»، ولاحظ من خلال طرح عدة أسئلة الأسباب المولدة للعنـــف لـــدى الشباب والتأثير القوي للتلفزيون، كأحد العوامل التي تفرز العنف لـــدى الـــشباب. وكانت الأسئلة تنحصر في إطار التلفزيون وما ينتجه من أفلام تحرض على العنـــف وتبعث عليه، فكان السؤال الأول على الشكل التالي: إذا كنت تحضر أفلام العنف، هل هذا يجعلك تقوم بحركات عنيفة تقلد بها ما شاهدته عبر التلفزيـــون؟ وجـــاءت إجابات الشباب بنسبة ٥٨% نعم و٤٢% لا. وكان الاستنتاج أن أفلام العنف تولد لدى الشباب غريزة التقليد، فيقلد بطل الفيلم بحركاته وبما يقوم به من أعمال عنيفة، وتدمير وقتل وحرق.

أما السؤال الثاني فكان يتعلق بحالة العنف في العالم: هل ما نشهده اليوم في العالم من أعمال عنف لدى الشباب سببه التلفزيون؟ فأجاب ٦٢% من الشباب بالإيجاب و٣٨% منهم بالنفي، فتبين من الأجوبة أن الشباب يعترفون بالتأثير الجامح للتلفزيون عليهم. ولمعرفة ميول الشباب تجاه الأصناف المتعددة للأفلام كانت النسبة الكـــبرى لأفلام العنف دون غيرها من الأفلام حيث بلغت النسبة المئوية ٤٢ % يحبذون أفلام العنف في حين أن محبي الأفلام الكوميدية كانوا ٦%، وأفلام الحب كانت حـــصتها

(١) جريدة الجزيرة السعودية بتاريخ ١١ شوال١٤٢٤ هـ.

٢٦%، وأفلام الرعب كان معجبوها يشكلون ٢٦%، من مجموع الشباب الذين أجري عليهم الاستفتاء. وهذه النسب تدل على أن الشباب يفضلون أفلام العنف، إذ بإمكاننا أن نجمع النسبة المئوية لأفلام العنف مع النسبة المئوية لأفلام الرعب فنحصل على ٦٨% من الشباب الذين يفضلون مشاهدة أفلام العنف.

ولعل من أهم الآثار التي تخلفها المواد الإعلامية المستقاة من القنوات الفضائية هو تأثيرها في الهوية، إذ أن كثيراً مما تبثه هذه الفضائيات يأتي من الدول الأجنبية، بكل ما تحمله من قيم ومفاهيم وأسلوب حياة، بل إن كثيراً مما ينتج ويقدم محلياً إنما هو صورة مكررة ومشوهة لما تقدمه الفضائيات الأجنبية، فهناك قنوات عربية لا تقدم إلا مواداً أجنبية بكل ما تحمله من تصورات ومفاهيم وقيم تختلف أو تتناقض في كثير من جوانبها مع مقومات الهوية التي يتبناها المتلقي للرسالة الإعلامية.

وإلى جانب هذا، هناك التأثيرات السلوكية التي تخلفها القنوات الفضائية، فقد أصبح لها تأثيرات سلبية، كما تشير إلى ذلك الإحصائيات والدراسات، ففي دراسة حول تأثير التلفزيون أجاب ٦٦% أنهم يرون أن للتلفزيون آثاراً سلبية على عادات وقيم الشباب، كما أجاب ٣% أنه (التلفزيون) يؤدي إلى انتشار الجريمة، وأجاب ١٤% أنه يؤدي إلى الكسل والتراخي، و٢% إلى شيوع الرذيلة، وأجاب ٢٢% بأن التلفزيون يؤثر سلباً على المستوى الدراسي، لكن ٥٩% أجابوا بأن التلفزيون يتسبب في كل تلك الآثار السلبية، وفي سؤال آخر أجاب ٨٠% أنه يؤدي إلى شيوع الاستهلاك في حياة الفرد والأسرة، وفي إجابة أخرى ذكر ٢٦,٥% أن التلفزيون يشيع ظواهر الموضة وقص الشعر، وأجاب ٩,٥% أنهم يقلدون نجوم التمثيل والأفلام والمسلسلات في سلوكهم، وأجاب ٨,٥% أنهم يتأثرون بالمفردات

والكلمات والألفاظ السلبية من خلال التلفزيون، وقـــد أجـــاب ٥٥,٥% بـــأنهم يعتقدون أن التلفزيون يؤدي إلى كل تلك الظواهر السلبية[١].

ولعل أبرز التأثيرات التي تخلفها وســـائل الإعـــلام، هو التـــأثير في اللغة العربية إذ تحولت هذه اللغة لدى بعض أبنائها إلى لغـــة (هجين) خليط من لغـــات شـــتى، حتى أصبح كثير من طلاب المؤسسات الجامعية وطالباتها لا يحسن التعـــبير باللغـــة العربية أو الكتابة بها.

وقد شعرت كثير من الدول بخطورة الإعلام على لغتها وثقافتها، فهذه وزيـــرة الثقافة اليونانية السابقة (ملينا ميركوري) تشتكي من مداهمة الثقافة الأمريكيـــة؛ وفي فرنسا صرح وزير الثقافة «أنه خائف من وقوع الشعب الفرنسي ضحية الاستعمار الثقافي الأمريكي»، بل إن رئيس وزراء كندا الأسبق «بيار ترودو» يشتكي من تأثير الثقافة الأمريكية على الشعب الكندي، علماً بأن كندا هي الأقرب ثقافياً إلى أمريكا، بحكم الجوار الجغرافي.

وقد فرضت ماليزيا غرامة تبلغ ألف (رينجت–العملة الماليزية) أي مـــا يعـــدل (٣٨٠ دولاراً أمريكياً) على من يستخـــدم لغة أجنبية في أي خطاب رسمي مكتوب أو منطوق!!

وإذا كانت هذه هي الآثار السلبية للقنوات التلفزيونية الفضائية، فإن الجانـــب الآخر يجب ألا يغيب عن أي باحث، فلا شك أن للتلفزيون آثاراً إيجابية لعل مـــن أبرزها دوره في زيادة مدركات المشاهد خاصة الأطفال أو الشباب حيث يتعـــرف

---

(١) ياسر خضير البياتي، التأثيرات الاجتماعية المحتملة للتلفزيون على الشباب، مجلة شؤون اجتماعية، عـــدد٩٠، ص١٣٣.

هؤلاء على كم كبير من المعلومات والأفكار والآراء مما يوسع من إدراكهم، فالفضائيات تقدم كثيراً من المعلومات التي يمكن الاستفادة منها بل استخدامها في العملية التربوية، هذا إضافة إلى أن مشاهدة التلفزيون تزيد من قدرة الأطفال على التذكر والاستيعاب وتنمي لديهم الخيال والابتكار، كما تسهم في بناء شخصيتهم من خلال إعطائهم حرية الاختيار والرقابة الذاتية، وتعزز لديهم الاستقلالية والقدرة على إبداء الرأي والرغبة في الحوار من خلال محاكاة ما يقدم في التلفزيون.

أما تأثيره الإيجابي على المؤسسة التعليمية فإنه يختصر لها كثيراً مما تقدمه، فالبرامج التعليمية والتربوية التي تقدمها بعض الفضائيات يمكن أن تكون مصدراً معرفياً جيداً للعاملين والمؤسسة التعليمية، كما يمكن الاستفادة من المادة العلمية في العملية التعليمية واعتبار بعض البرامج العلمية والتربوية مرجعاً مفيداً للأساتذة والطلبة على السواء، لكن ذلك كله مرتبط بحسن استخدام ما تقدمه الفضائيات، وبحسن التوجيه لمتلقي الرسالة الإعلامية من الطلاب والطالبات.

ويشكل الإعلام التكنولوجي صورة أخرى للتأثير في التربية فقد فتحت ثورة المعلومات عصراً جديداً للبشرية يقارن بعصر الثورة الصناعية التي غيرت كثيراً من أوجه النشاط الإنساني، وجاءت ثورة المعلومات لفتح آفاق جديدة للمعرفة والثقافة، وأصبح الإنسان قادراً على التواصل مع (الآخر) دون حواجز أو موانع، وتعددت مصادر المعرفة التي يمكن أن ترفع السوية الثقافية للمتعاملين معها، ولعل أبرز وسائل الاتصال الحديثة تأثيراً في ذلك هي الوسائل التقنية كشبكة الإنترنت والبريد الإلكتروني (e.mail) والرسائل الهاتفية النصية (s.m.s.) التي تجاوز دورها كوسيلة للاتصال إلى مصدر من مصادر الثقافة والمعرفة، فشبكة الإنترنت أصبحت مصدراً

مهماً للوصول إلى المعلومات سواء كانت معلومات متخصصة أم عامة، وسواء كانت مقروءة أم مسموعة أم مرئية، مع تيسير سرعة الوصول إلى المعلومة وسهولة الحصول عليها وتعدد هذه المعلومة، وتزداد المادة المطروحة على شبكة الإنترنت يوماً بعد يوم، فهناك اليوم ملايين الكتب والدراسات والمقالات والأبحاث التي يمكن للإنسان الاستفادة منها بسهولة ويسر، وتجاوز الإنسان بذلك الجهد الكبير الذي كان يبذله للحصول على هذه المعلومة في وقت واحد ومكان واحد.

وإذا كان هذا شأن شبكة الإنترنت بصفة عامة، فإن استفادة المحيط التربوي من طلاب وأساتذة تأتي في مقدمة المستفيدين منها، نظراً لحصولهم -في الغالب- على تأهيل وتدريب علمي يمكنهم من الاستفادة من هذه الشبكة بصورة جيدة وسهلة، كما أن مهاراتهم التقنية أكبر من غيرهم ممن لم يتوافر لهم حظ التعرف على هذه التقنية، وهذا ما نجده في الفرق بين طلاب المؤسسات التربوية وعامة الناس بل وبعض آبائهم في استخدام شبكة الإنترنت، ففي دراسة حول استخدام الطلبة لشبكة الإنترنت[1] أجاب ٧٥,٤% أنهم يستخدمون الشبكة لمدة تتراوح ما بين ١-٢ ساعة، بينما أجاب ١٧% أنهم يستخدمونها ما بين ٣-٥ ساعات، وأجاب ٣,٨% أنهم يستخدمونها أكثر من ٥ ساعات.

وفي دراسة أخرى[2] أجاب ٢٦% أنهم يستخدمون شبكة الإنترنت أقل من ساعة، بينما أجاب ٣٠% أنهم يستخدمونها ما بين ١-٢ ساعة، أجاب ٢٦% أنهم

---

(١) وجيهة ثابت العاني، اهتمامات الشباب، الثقافية المعاصرة، مؤتمر الأطفال والشباب في مدن الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، التصدي لتحديات التعليم دبي ١٦-١٨ مايو ٢٠٠٥م.

(٢) مشاري الحمود وآخرون، اتجاهات الشباب الخليجي نحو وسائل الإعلام، منتدى التنمية الخليجي، ٧ فبراير ٢٠٠٧م.

يستخدمونها مابين ٢-٤ ساعات، أما الذين يستخدمونها أكثر من ٤ ساعات فإن نسبتهم تبلغ ١٨%؛ ويلاحظ أن الذين يستخدمون شبكة الإنترنت من الشباب لأكثر من ساعة تبلغ نسبتهم ٧٤% مما يشير إلى أهمية ودور هذه الشبكة وتأثيرها في تكوين وعي الطلاب والطالبات، وقد ساعد على ذلك الانتشار الواسع لهذه الشبكة في المدارس والجامعات والمؤسسات والبيوت والمقاهي والأماكن العامة بحيث لم يعد هناك معوق يقف دون استخدام هذه الوسيلة، التي أصبحت مصدراً للتثقيف العلمي والسياسي والاجتماعي والصحي والاقتصادي وغيرها من صور الثقافة التي يحتاجها الإنسان في حياته.

ولعل من مميزات شبكة الإنترنت هو انفتاحها على ثقافات العالم وتنوع محتواها مما يفتح آفاقاً واسعةً أمام المتعامل معها.

لقد أحدثت شبكة المعلومات (الإنترنت) «نقلة مهمة في آليات التعليم والتعلم، فهي تعمل على توفير الخدمات التربوية بصورة أسرع وبتكلفة أقل، هذه المكاسب تعود إلى إعادة النظر في فلسفة العمل التربوي ومناهجه وآلياته، والعمل على دمج قواعد المعلومات التربوية وتكاملها.. كما أنها تطور نظام الإدارة التربوية والمدرسية (School Governance) وتعمل على إيجاد علاقة جديدة بين العاملين في الحقل التربوي، بعضهم بعضاً من جانب، وبينهم وبين الشركاء التربويين والمستفيدين من الخدمات التربوية من جانب آخر [1]».

وبفضل هذه (الشبكة) «فقد ظهرت اليوم بوادر نقل الثقافة من جيل إلى جيل آخر بدون استخدام الورق. ولدى البحث في الإنترنت يجد القارئ مواد

(١) مكتب التربية، التعليم والحكومة الإلكترونية، ص٣٠.

كثـــيرة تحت عنـــوان صفـــوف بلا أوراق (Paperless Classroom)، وفي هــــذا الخصوص تشير كامبن (Campen) إلى مثل هذا التطور التكنولوجي من حيـــث إن استخدام التكنولوجيا المتقدمة أوجـــد صـــفوفاً دون أوراق. فالمحاضـــرات تُلقـــى والواجبات البيتية تُؤدّى، والامتحـــانات تجرى جميعاً على الآلـــة المبرمجـــة بـــدون استخدام الأوراق، ويحصل الأساتذة على التغذية الراجعة المباشـــرة مـــن الطـــلاب ويزودونهم بنتائجهم على الآلة المبرمجـــة مباشـــرة دون اســـتخدام الأوراق. وهـــم يقتصدون في الكثـــير من الوقت الذي كان يصرف في تـــسجيل المحاضـــرة علـــى الأوراق. كما أن المحـــاضرة يتم إعدادها باستخدام الباور بوينـــت (Power Point) على الآلة المبرمجة مع الكثير من الصور والرسوم البيانية التي تـــثير الدافعيـــة لـــدى الطـــلاب، والتي تمكّن الطلـــاب من تركيز انتباههم دون مشتـــتات ودون الحاجة إلى صرف جهود من أجل تسجيل الملاحظـــات، إذ يرسل المحاضر فحوى محاضرته إلى بريد الطلاب الإلكتروني. كما يحصـــل الذين لا يستطيعون الحضور إلى الدرس على كامل المحـــاضرة بوســـاطة الإنترنت. ولا تطـــلب بعض المدارس التي تطبـــق نظام التدريس بدون أوراق شراء الكتب الدراسية، وبدلاً من ذلك تقدم كل شـــيء على الإنترنت.

وبجانب ذلك يجمع بعض الأساتذة بين الصفوف الـــتي دون أوراق والطريقـــة الكلاسيكية التي تستخدم فيها الأوراق في أداء الامتحانات والواجبات البيتية فقـــط، وتبرز جوانب إيجابية عديدة للصفوف التي بدون أوراق، ويزداد اهتمـــام الطـــلاب ويصل إلى الذروة باستخدام التكنولوجيا المتقدمة، ويحصل الطلاب على درجاتهم في

الامتحانات والواجبات البيتية مباشرة دون أي تأخير، ويوفر استخدام الآلة المبرمجة للأساتذة الوقت للانشغال بأمور أكثر أهمية»[1].

وإذا كانت هذه الاستخدامات تتم من خلال شبكة الإنترنت والبريد الإلكتروني فإن البريد الإلكتروني أصبح مصدراً للتثقيف العام بما يتلقاه الطلاب والطالبات من رسائل متعددة المصادر، فبين مقالة ورسالة وحكمة وموقع وخبر ومعلومة صحية أو اجتماعية أو تربوية أو غيرها تتواصل الرسائل الإلكترونية مقدمة خدمة تثقيفية واسعة، على الرغم من الآثار السلبية التي يمكن أن تخلفها بعض الرسائل التي تصل عبر البريد الإلكتروني كالرسائل الإعلانية أو الرسائل الخادعة باسم الكسب السريع أو الثراء المالي، أو الرسائل غير الأخلاقية أو الأخبار الكاذبة، أو الإشاعات، أو غيرها من الطرق السيئة لاستخدام هذه الوسيلة التقنية.

فقد ذكر أحد التقارير[2] أن أكثر من ٤٥% من رسائل البريد الإلكتروني ما هي إلا عبارة عن رسائل دعائية (spam) يتم إرسالها إلى مستخدمي البريد الإلكتروني حول العالم دون استئذان. وتتسبب هذه الرسائل حسب الموقع بخسائر سنوية بمئات الملايين من الدولارات رغم كافة المحاولات للتصدي لها ووضع العقبات في طريق وصولها إلى صناديق البريد، والمشكلة الأكبر هي أن تلك الرسائل تصل أيضاً إلى الأطفال والكثير منها يضم محتوىً له ضرر كبير على الأطفال واليافعين، في هذا الإطار قامت شركة (سيمانتك) العاملة في ميدان حماية البيانات بإجراء

---

(١) أنور طاهر رضا، الثقافة: سباق الورقة والشاشة، ص ٨٤.

(٢) www.ferris.com

استطلاع للرأي بغية التعرف على مدى الأخطار التي تشكلها تلك الرسائل على الأطفال وموقف الأطفال من تلك الرسائل وكيفية التعامل معها.

وقد أظهر الاستطلاع أن ما نسبته ٨٠% من الأطفال الذين يستخدمون البريد الإلكتروني يستقبلون رسائل بريد إلكتروني دعائية كل يوم، وبخاصة خلال فترات العطلة حيث يقضي الأطفال الكثير من الوقت في تصفح الإنترنت. وبعض تلك الرسائل تتضمن محتوىً لا ينبغي عليهم أن يطلعوا عليه، وشمل الاستطلاع ١٠٠٠ شخص تتراوح أعمارهم ما بين ٧ و١٨ عاماً، وتطرق لبعض المواضيع التي تتعلق بتجارب الأطفال مع الرسائل الدعائية وموقفهم من تلك الرسائل. وعندما سئل من شملهم الاستطلاع عن طبيعة الرسائل التي تصلهم، أشار ٨٠% منهم إلى أنهم يستقبلون رسائل تدعو للمشاركة بمسابقات وسحوبات معنونة بعناوين، و٦٢% منهم يتلقون رسائل تتعلق ببناء علاقات الصداقة والدردشة عبر الإنترنت تحمل عناوين مثل «تعرف على أجمل الفتيات عبر شبكة الإنترنت».

أما ٦١% منهم فأشاروا إلى تلقيهم رسائل تروّج لبضائع وسلع تجارية، و٥٥% تلقوا رسائل دعائية لمنتجات التخسيس والحمية تحمل عناوين مثل «تخلص من ١٥ باوند من وزنك خلال يومين فقط»، و٥١% أيضاً تلقوا رسائل تروّج لمنتجات ومستحضرات دوائية كالفياغرا وغيرها، و٤٧% تلقوا رسائل تحمل وصلات إلى مواقع إباحية تضم صوراً وأفلاماً لا يجب أن يطّلعوا عليها، والمشكلة تكمن في أن معظم الأطفال لا يتجاهلون تلك الرسائل ويفتحونها مدفوعين بالفضول، الذي تحركه لديهم العناوين الرنانة لتلك الرسائل، فوفقاً للاستطلاع يقوم واحد من كل خمسة من هؤلاء الأطفال (ما يقارب ٢١%) بفتح تلك الرسائل وقيام الكثير من

هؤلاء الأطفال بالطبع؛ وقد أشار ٥١% من هؤلاء في الاستطلاع إلى أن هذه الرسائل تزعجهم، إلا أن ١٣% منهم أشاروا إلى أن مثل تلك الرسائل تثير فضولهم ويطلعون عليها، وحتى عندما يطلعون على محتوى تلك الرسائل فإن ٣٨% منهم لا يطلعون أهاليهم على ذلك.

ومن ناحية أخرى أشار الاستطلاع المذكور إلى أن الكثير من الأطفال ليس لديهم فكرة وافية عن ماهية تلك الرسائل، كما أن واحداً من كل ثلاثة لا يعلمون ما إذا كانت تلك الرسائل مفيدة لهم أم لا، وما إذا كان ينبغي عليهم فتحها أم لا. إضافة لذلك، هناك ٢٢ % من المشاركين في الاستطلاع أشاروا إلى أن أهاليهم لم يناقشوا معهم مسألة البريد الإلكتروني أو أية تعليمات مرتبطة بتلك الرسائل فيما يتعلق بطرق التعامل مع الرسائل الدعائية غير المرغوبة.

لا شك أن تأثير الإعلام في التربية سيبقى قضية مجتمعية عامة وميداناً للدراسات والبحوث المتخصصة، لما لهذه المسألة من علاقة مباشرة بالمجتمع والحياة ولما لها من تأثير مباشر كذلك على العملية التعليمية والتربوية، لا في داخل المؤسسات التعليمية فقط بل على كافة المؤسسات التربوية بدءاً من الأسرة وانتهاءً بالمجتمع، الذي يسهم إسهاماً كبيراً في العملية التربوية.

دور التعليم العالي في التنمية
كليات «المجتمع» بالجامعات السودانية أنموذجاً

الأستاذ الدكتور مبارك محمد علي مجذوب (*)

الدكتور الرشيد إسماعيل طاهر

أصبحت المرأة تحظى باهتمام كبير على المستوى الدولي باعتبارها المكون الأسلس لأي مجتمع؛ وقد اتخذ هذا الاهتمام أشكالاً مختلفة وفق مناهج فلسفية متعددة، الأمر الذي يستوجب الالتفات بجدية صوب المرأة والعمل على تزويدها بالمعارف الأساسية لتحقيق ذاتها، وفق مرجعيتها الشرعية وتقاليدها الاجتماعية السليمة، ورفع قدرتها على المشاركة الفاعلة في تنمية مجتمعها.

التخصص في العلوم المتعددة وشعب المعرفة المتنوعة هو السبيل لإعادة تنمية المجتمع والنهوض بالأمة؛ ولما كانت عملية التنمية هي رؤية نخبة متخصصة وإنجاز أمة بكل شرائحها وكل مواقعها كان لا بد من التجسير بين التخصصات المطلوبة في الدراسات العليا وشرائح المجتمع؛ ومن هنا نشأت الحاجة لكليات المجتمع، في محاولة لمعالجة انفصال النخبة عن الأمة، وتحقيق التوازن الاجتماعي، وتوسيع دائرة مجتمع المعرفة، للانخراط بخطة التنمية الشاملة، لتصبح المعرفة سبيل التنمية السياسية والاجتماعية والثقافية.

(*) وزير الدولة، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.. (السودان).

مقدمة:

لعله من الشائع والمتعارف عليه أن التعليم العالي يهتم بالشريحة العمرية (١٦-٢٤ سنة)، ليخرج طلاباً مقتدرين ومؤهلين يدفعوا بعجلة التنمية في شتى المجالات ومختلف التخصصات.. غير أن المجتمع لا يقتصر حقيقة على هذه الشريحة وحدها، فهنالك الشيب والشباب والنساء، الذين لم ينخرطوا و لم تتح لهم الفرصة في التعليم النظامي، فضلاً عن أن التنمية تحتاج إلى قاعدة واسعة من المجتمع، تدفع به إلى الأمام، بمشاركة فاعلة لا تقعده عن مكتسباته وإنجازاته، وإذا فقدت هذه القاعدة، التي تنال قدراً مناسباً من التعليم، فذلك مما يقعد بالتنمية، وتصير هذه القاعدة أداة هدم وتدمير وليس وسيلة بناء وتعمير.

ومن هنا نبعت فكرة إنشاء «كليات المجتمع» لتكون سهماً متقدماً في الدفع نحو تحقيق التنمية المنشودة.. ومن هنا تأتي مشروعية الحديث عن: لماذا «كليات المجتمع»؟

فلسفة «كليات المجتمع»:

«تعتبر «كليات المجتمع» إحدى أذرع الجامعة تجاه المجتمع، حيث ترتكز الجامعات على أذرع ثلاث هي: التعليم والبحث العلمي وخدمة المجتمع، ومن هنا جاءت فلسفة «كليات المجتمع» على إرث ديني وإنساني يُعْلي من قيمة الفرد وكرامته، وتؤمن بأن التعليم عملية مستمرة تزيد من قدراته وفاعليته واستقلاله، وترفع من قيمته في المجتمع.. وكما تؤمن بأن «كليات المجتمع» تعتبر جزءاً من المجتمع الذي توجد فيه، تسعى إلى تلبية احتياجاته وتحقيق كل مصالحه».

أهداف «كليات المجتمع»:

يمكن رصد المجالات التالية باعتبارها تمثل أهدافاً عامة أساسية لكليات المجتمع:

– في المجال الاقتصادي (التنموي):

تمكين المجتمع من توفير احتياجاته الأساس، وذلك من خلال تنمية ورفع قدرات أفراده الإنتاجية.

– في المجال الثقافي الاجتماعي (الدعوى):

التأثير إيجاباً في القيم الثقافية والاجتماعية السائدة، وذلك من خلال النقد الموضوعي للعقلية التي تتحكم في فكر وسلوك أفراد المجتمع، ومحاكمتها للأصول العقدية والقيمية للمجتمع.

– في المجال السياسي:

زيادة مستوى الوعي السياسي بقضايا الوطن والمشاركة السياسية في اختيار قياداته، والتأثير إيجاباً في سياساته الكلية بما يخدم المصلحة العامة.

عليه، تعتبر«كليات المجتمع» عبارة عن «مشروع استراتيجي، يهدف إلى تحقيق أهداف عامة، اقتصادية وثقافية واجتماعية وسياسية».

إذن، يمكن إبراز هذه الأهداف في النقاط المنطقية التالية:

– تنمية المجتمع:

«كليات المجتمع» أنشئت من أجل المساهمة في تنمية المجتمع؛ كاستجابة طبيعية لافتقار المجتمع إلى المعارف والقدرات الأساسية لتوفير احتياجاته الضرورية.

- تنمية الفرد:

ولما كانت تنمية المجتمع تقتضي تنمية الفرد المكوِّن لهذا المجتمع أولاً؛ فإن «كليات المجتمع» تهدف إلى تنمية الفرد ابتداءً (أي تمليكه للمعارف والمهارات الأساسية والسعي باستمرار إلى تطويرها).

- تنمية علاقة الفرد بالمجتمع والبيئة:

تركز «كليات المجتمع» على تنمية وتطوير (علاقة الفرد بالمجتمع) من جانب (وعلاقته بالبيئة الطبيعية) من حوله من جانب آخر.

- تنمية البعد الديني:

ولما كانت هذه الكليات قد أنشئت داخل مجتمع مشبع بالقيم، كان من الأهمية بمكان أن تعطى أولوية واهتماماً أكبر للبعد الديني والروحي في تنمية الفرد.

- مناهج وبرامج «كليات المجتمع»:

ولعل من المناسب هنا الإشارة إلى أن برامج «كليات المجتمع» الأولية قد ركزت على المجتمعات الريفية أو شبه الريفية، مستصحبة معها أن فكرة الكليات لا تشترط ابتداءً أي مؤهلات علمية ولا عمراً محدداً في القبول لها، إذ تستوعب الأمي كما المتعلم، مع التركيز على تنمية المهارات.

أولاً: المنهج الدراسي الحالي (فترته من سبعة إلى تسعة أشهر):

يحتوي المنهج الدراسي الحالي على خمس مواد تغطي خمسة مجالات أساسية توفر المعرفة (النظرية والعملية) الضرورية للفرد (أعدت خصيصاً للمرأة)، في مجالات:

(الدراسات الإسلامية، الصحة، الغذاء والتغذية، البيئة، الثقافة الجمالية). ويمكن إعطاء وصف تبسيطي لمحتوى كل مادة على الوجه التالي:

١– الدراسات الإسلامية:

وتضم تعريفاً بخصائص الإسلام وفقه الأسرة والتربية والعبادات وعلوم القرآن (حفظاً وتجويداً وتلاوة) والسيرة والحديث.

٢– الصحة العامة:

وتشمل الرعاية الصحية الأولية والتمريض في حدود الأسرة، مع التركيز على الرضاعة الطبيعية والتغذية المتكاملة وأمراض سوء التغذية، التحصين، الإسهالات، الصحة الإنجابية والنفسية، صحة المسنين، الوقاية من الأمراض المستوطنة.

٣– الغذاء والتغذية:

يهتم الجانب النظري بالتربية الغذائية والغذاء ومكوناته وغذاء الأطفال والكبار حتى سن الشيخوخة، أما العملي فيهتم بصناعة الحلويات والمخبوزات والعجائن واللحوم والألبان ومشتقاتها والعصائر المركزة والمربات والصلصات.

٤– الدراسات البيئية:

وتهتم بقضايا الموارد الطبيعية، ومكونات النبات وأهميته، المشاتل، التشجير الشعبي، صحة البيئة.

٥– الجماليات:

تنقسم إلى ثلاثة أقسام وهي: قسم الفنون الجميلة، وقسم الأعمال اليدوية (عمل الإبرة والكروشيه والسكسك والسنارات والقرع)، وقسم التفصيل والخياطة.

ثانياً: النشاط الثقافي والاجتماعي المصاحب (نشاط مستمر):

وهو نشاط يتم تنظيمه من قبل إدارة الكليات بالتعاون مع خريجيها وأهالي المنطقة التي تؤسس فيها هذه الكليات، ويغطي كثيراً من المناشط الثقافية والاجتماعية والدعوية، من خلاوى وفصول محو أمية وحلقات القرآن...إلخ.

المجال الجغرافي لأنشطة «كليات المجتمع»:

تنتشر «كليات المجتمع» في حوالي ثلاثة عشر جامعة ولائية، على امتداد السودان، وفي مساحات تغطي (حالياً) كل كلية منها -تقريباً- ولاية بأكملها، بأنواعها المتعددة، التي قد تبلغ العشرين فرعاً في الولاية الواحدة، وهي مزودة بخطة يراد لها أن تستهدف قطاعات وشرائح المجتمع كله، وأن تخاطب احتياجات الفرد والمجتمعات المحلية الأساسية كلها.

- مشاركة المجتمع:

المشاركة تمثل قيمة في حد ذاتها تستهدفها «كليات المجتمع»، ويعتبر المجتمع المحلي المعين هدفاً أساساً لها.. ورغم ذلك، فإنه بدون مشاركة حقيقية من المجتمع المحلي لا تستطيع «كليات المجتمع» أن تحقق أهدافها بنجاح.

فالمجتمع المحلي هو الذي يقوم ببناء مقر للكلية، ربما يكون مدرسة قديمة تصان أو منزلاً كبيراً يتبرع به مواطن، أو بناءً جديداً ومعه خريطة تعدها الجامعة أو وحدة الكليات.

– المرأة وكليات المجتمع:

يقول بروفسير طه جابر العلواني في تصديره لكتاب «المرأة والعمل السياسي: رؤية إسلامية»: «تمثل قضية المرأة سؤالاً كبيراً يطرحه النموذج المعرفي الغربي على الأمم كافة، وعلى الأنساق الثقافية الموجودة في العالم اليوم وفي مقدمتها النسق المعرفي الإسلامي، في محاولة من النموذج الغربي لإخراج الأنساق الثقافية الأخرى، ودفعها للإحساس بالدونية تجاهه، والاستعداد للتنازل عن خصوصياتها.. وتعليمات النموذج الغربي الذي نراه اليوم يضيق ذرعاً بسائر الأنساق الأخرى، التي تساعد على احتفاظ الأمم بخصوصيات لا يستطيع نموذجه العلماني التفكيكي تذويبها أو القضاء عليها».

إن المتأمل في المفردات والمعاني، التي صاغها العلواني –أعلاه– يمكنه أن يلحظ عمق الأزمة وعظم التحدي الذي يواجه مجتمعنا، في الوقت الذي تشير فيه الدلائل كلها إلى غياب الرؤية الثاقبة والمشروع العملي، الذي يمكن أن يسهم حقيقة في مواجهة الواقع المزري للمرأة في المجتمع.

فالإحصاءات الرسمية تؤكد أن نسبة الأمية، المرتفعة في السودان، تشكل المرأة ٧٠% منها (تقريباً)، بل وأن الأسرة الأكثر فقراً في السودان وجد أن نسبة عضويتها من المرأة أعلى من تلك التي يمثل الذكور فيها النسبة الأعلى، أضف إلى ذلك المستوى التعليمي وفرص التعليم المتاحة للجنسين، فقد وجد أيضاً أن المرأة أقل حظاً فيهما، وذلك بالرغم من الارتفاع الملحوظ في حظ المرأة فيهما في السنوات الأخيرة (منذ بداية التسعينيات تقريباً).

إذاً يمكن أن نخلص إلى أن هناك سببين يعود إليهما الدفع بقضية المرأة إلى واجهة الاهتمام، هما:

الأول: سبب داخلي (أو محلي):

وهو أن المرأة في المجتمع السوداني، على المستوى الاقتصادي الكلي، أقل مشاركة في عملية الإنتاج القومي، وأقل مهارات وقدرات عموماً عن الرجل، وذلك على الرغم من أنها أكثر استعداداً وتحملاً وصبراً على العمل من الرجل.. يُضاف إلى ذلك أن أعداد النساء في تزايد مطرد، وبالتالي فإن دور المرأة داخل الأسرة والمجتمع الأكبر في تعاظم مطرد.

الثاني: سبب خارجي (أو دولي):

وهو أن المرأة على المستوى الدولي أصبحت تحظى باهتمام كبير جداً، بحيث صار الاهتمام بالمرأة، باعتبارها المكون الأساس لأي مجتمع، يُهدّد باختراق كثير من عقائد وقيم وثقافات الشعوب، وقد اتخذ هذا الاهتمام أشكالاً مختلفة تم تأسيسها وفق منهج فلسفي علماني يمكنه من مخاطبة قضايا المرأة في كافة المجالات الإنسانية والاجتماعية، الأمر الذي تستوجب العمل على تزويد وتمكين المرأة من المعارف الأساسية، التي يمكن أن تكون معينة لها في تحقيق ذاتها ومن صم قدرتها على المشاركة الفاعلة في تنمية مجتمعها والمدافعة عن قضاياها.

لقد أسهمت القراءات المشار إليها، وبأبعادها الفكرية والثقافية والاقتصادية والسياسية والأمنية، إلى ضرورة النظر في وضع المرأة

السودانية ومحاولة بذل الجهد الفكري والعلمي اللازم لتمكينها من التعرف على قدراتها، والعمل على تنميتها، ومن ثم الدفاع عن قضاياها وخوض معركتها فيها بنفسها، لا أن تظل دوماً في حالة اعتماد مستمر على الرجل ليخوض عنها معاركها داخلياً وخارجياً... فكانت فكرة «كليات المجتمع» هي مصدر الإلهام لأصحاب القرار بأنها المؤسسة الأنسب للقيام بهذا الدور وفي هذا الوقت بالذات.

وبناء على ذلك، فقد رأى القائمون على فكرة «كليات المجتمع» أن يعهدوا إلى هذه الكليات بتبني الأهداف الاستراتيجية المرحلية التالية:

- تخفيف حدة الفقر، وزيادة دخل الأسرة، وبناء قدراتها.

- رفع مقدرة المرأة، بإكسابها المهارات اللازمة، وتوسيع قاعدة المشاركة عن طريق إدخال الصناعات الصغيرة في الريف.

- تحسين أوضاع المرأة اجتماعياً، وذلك بتنمية قدراتها على الاعتماد على الذات والشعور بالمسؤولية.

- رفع الكفاءة الإنتاجية للمرأة، وذلك عن طريق تنمية قدراتها العلمية وتزويدها بمناهج تدريبية تفي بحاجاتها.

- رفع وعي المجتمع من خلال تعليم المرأة وزيادة مساهمتها في العمل الاجتماعي.

إحصاءات وأرقام من وحي تجربة «كليات المجتمع»:

رغم أن تجربة «كليات المجتمع» لم تكمل عامها الثالث بعد، إلا أن واقع الكليات يشير إلى إنجازات كمية وكيفية قد تحققت بصورة أذهلت القائمين على أمرها أنفسهم قبل المراقبين لها من عامة الناس. ويمكن قراءة كثير من الدلالات من خلال الإحصاءات والأرقام المشار إليها أدناه:

إحصاءات عامة عن المرأة في السودان(1):

١- نسبة وأعداد النساء وفقاً للسن:

البيان	العدد	النسبة
يوم - ١٤ سنة	٨,٤٨٨,٩٨٢	٤٣,٢ %
١٥ - ٦٤ سنة	١٠,٩٣٠,٢١٨	٥٤,٥ %
٦٥ - .. سنة	٤٣٦,٧١٠	٢,٣ %
جملة العدد	١٩,٨٥٥,٩١٠	١٠٠ %

٢- نسبة التعليم وسط المرأة:

هذه النسبة فقط من سن ١٥- فما فوق، وهي كالآتي:

أ- ٥٠,٥ % يمكنهن القراءة والكتابة.

ب- ٤٩,٥ % أميات.

---

(١) يمكن الحصول على مزيد من هذه الإحصاءات من الموقع التالي على شبكة الإنترنت:
http:education.yahoo.com.reference/factbook/su/popula.html

– تحليل أولي للإحصاءات أعلاه:

الملاحظ أن نسبة أعداد الإناث إلى الذكور في السودان تمثل النصف تماماً، إذ أن العدد الكلي للسكان يساوي ٤٠,١٨٧,٤٨٦ (يوليو ٢٠٠٥م)، وبالتالي هذه الأرقام تؤكد أهمية استهداف المرأة وجعلها عنصراً منتجاً في المجتمع. وأيضاً يتضح من نسبة انتشار التعليم وسط المرأة أن نصف عددها لا يعرف القراءة والكتابة (أميات)، وهو رقم يعتبر ضخماً جداً مقارنة بالعدد الكلي للسكان، ويمثل حوالي ربع النسبة الكلية تماماً.

إذاً، فإن إضافة مثل هذه النسبة لتدخل كعامل إيجابي في تحريك التنمية يساعد دون شك في الإسراع برفع معدلاتها بدرجة عالية جداً. وهذا هو جوهر الدور الذي تساهم به «كليات المجتمع» في جعل المرأة قادرة على امتلاك أدوات المعرفة واكتساب المهارات اللازمة للدخول في سوق الإنتاج.

ويتضح أيضاً أن أعداد (النساء) في سن ما بين ١٥-٦٤ تعتبر أكبر نسبة لهن وربما يصلح أن يطلق عليها الأكثر توقعاً للإسهام في الإنتاج، إذ تتضمن داخلها مرحلة الشباب والقدرة الطبيعية على العمل. وبالنظر في النسبة المذكورة نفسها يمكن ملاحظة أن ما نسبته ٥٠ % منهن لا يعرفن القراءة والكتابة (أميات). إذن، فإن النجاح في استقطاب المرأة فوق سن الـ ١٥ سنة يعتبر إنجازاً حقيقياً لكليات المجتمع، تسهم به في ترقية مستويات المعيشة للأسر الفقيرة على الأقل، إن لم يكن الأسر كلها.

– استيعاب «كليات المجتمع» للمرأة:

عند النظر في إسهامات «كليات المجتمع» في مجال استيعاب المرأة ضمن منهجها التأهيلي، يمكن أن نتبين بشكل واضح جداً الإضافة التي مثلتها هذه الكليات في مجال تنمية المرأة.. وإليكم الأرقام والإحصاءات التي تشير إلى ذلك:

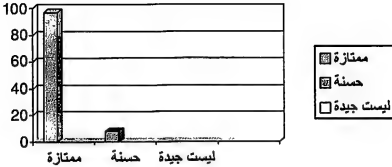
إحصاءات عامة حول استيعاب المرأة في «كليات المجتمع» بالجامعات السودانية:

م	الجامعة/الكلية	عدد الفروع	عدد الدارسات (الآن)	عدد الخريجات
١	سنار	٣	٢٠٠	٤٦١
٢	الجزيرة	١٢	٦٠٠	٨٨٥
٣	المهدي	٧	٣٥٥	——
٤	وادي النيل	١٠	٣٨٦	١٢٧
٥	كسلا	٦	١٩٢	٢٦٨
٦	شندى	٣	٣٠٠	١٢٠
٧	الفاشر	٤	٢٥٠	٢١٠
٨	النيل الأزرق	٦	٣٦٥	١٥٠
٩	بخت الرضا	٨	٤٢٢	٥٠
١٠	الدلنج	٤	١٥٠	٥٠
١١	نيالا	٣	٦٠	-

ومن المناسب هنا الإشارة إلى استبيان وزع في ولاية نهر النيل، في بعض فروع «كلية المجتمع» جامعة وادي النيل، تناول مسائل ذات أهمية علية تتعلق بـ: فكرة الكليات، ومنهجها، ونظام الدراسة فيها، ...إلخ، فجاءت نتائجها تؤكد الأهمية التي اكتسبتها هذه الكليات وسط المجتمعات المحلية. وإليكم تفاصيل بعض نتائج هذا الاستبيان حسب الأشكال التوضيحية الخمس التالية:

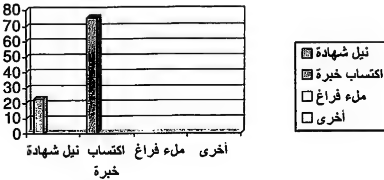
الشكل (١)

تقييم الدارسات لفكرة وأهداف المركز



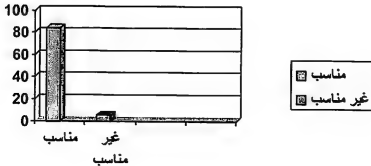
الشكل (٢)

الغرض من الحضور للدراسة



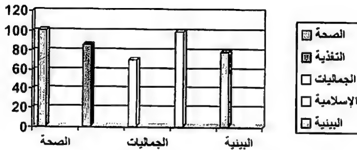
الشكل (٣)

رأي الدارسات حول مواعيد الدراسة



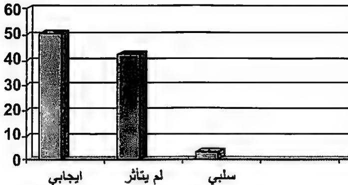
الشكل (٤)

مدى استفادة الدارسات من المقررات المطروحة



الشكل (٥)

أثر الدراسة على برنامج الدارسات اليومي بالمنـــزل



وقد أكدت نتائج الاستبيان الأهمية الكبرى، التي حظيت بها هذه الكليات وسط شرائح النساء المختلفة. وقد أجمعت غالبية الدارسات في هذه الكليات على الفائـــدة التي جنينها من الالتحاق بها، لا سيما من حيث المعـــارف والمهـــارات والخـــبرات الجديدة، التي اكتسبنها في مجالات الصحة والتغذية والجماليات. أضـــف إلى ذلـــك تأكيد الدارسات أنفسهن على مرونة نظام الدراسة وفعاليته دون أن يؤثر ذلـــك في برامجهم المنـــزلية اليومية.

والجدير بالذكر أن أعمار الدارسات بكليات المجتمع تراوحت ما بـــين ١٥ إلى ٧٧ سنة، مما يؤكد مدى القبول الذي لاقته هذه الكليات نتيجة استجابتها الفاعلـــة لغالبية تطلعات المرأة السودانية رغم اختلاف البيئات التي أنشئت فيها هذه الكليات.

ومن الظواهر اللافتة في تجربة «كليات المجتمع»، التي أبرزها الاستبيان بوضوح هي: أن هناك نسبة مقدرة جداً من الدارسات قد التحقن بالكلية رغبة منهن في الحصول على شهادة علمية عليا (دبلوم–بكالريوس) وهذا يؤكد رغبة المرأة السودانية في التعلم.

- كليات المجتمع ومنظمات المجتمع المدني:

لقد مثلت «كليات المجتمع» الذراع المعرفي المفقود لكثير من منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال المرأة -خاصة- إذ قامت بتقديم البعد المعرفي والمهاري المطلوب لقطاع المرأة المستهدف، مما مكن الكثير منهن من المساهمة الفاعلة في تحسين أوضاعهن وأوضاع عائلاتهن الاقتصادية بصفة خاصة والاجتماعية بشكل عام.

وهناك نماذج كثيرة وفريدة يصعب حصرها في هذه المساحة ولكن يمكن الاستئناس بالإشارة إلى نموذج واحد في ذلك، وهي تجربة اتحاد المرأة السودانية مع «كليات المجتمع» في كثير من الولايات، حيث تم استحداث أشكال مبتكرة للتعاون في الجمع ما بين إمكانات وسعة انتشار الاتحاد من جانب وبين المنهج العلمي والقدرات الفنية والعملية لكوادر «كليات المجتمع» لتصب في صالح إيجابيات وإسهامات تجربة «كليات المجتمع» في تنمية المرأة.

ويمكن ملاحظة ما يأتي:

- تميز منهج الكليات بمخاطبة الحاجات الأساسية والحقيقية للمرأة والأسرة، مما صادف استحساناً لدى غالبية الدارسات.

- المرونة التي تمتع بها نظام الدراسة بالكليات شجع المرأة على الالتحاق بالدراسة والانتظام فيها.

- أثبتت التجربة أن الأمية للمرأة ليست عائقاً يصعب التغلب عليه، وأن الجوانب المهارية واكتسابها ليست حكراً على المتعلمات منهن فقط.

- أثبتت التجربة كذلك بأن المرأة السودانية لها رغبة حقيقية في المعرفة واكتساب المهارات، ويستوي في ذلك صغار السن وكبار السن منهن، وليس كما يحاول الكثيرون أن يظهروها بمظهر من لا رغبة له أصلاً في تحسين أوضاعه أو حتى مساعدة نفسه.

- أثبتت التجربة أيضاً أن المعرفة والمهارة التي اكتسبتها المرأة من الدراسة بالكليات خلقت فيها شغفاً شديداً للاستزادة والتطلع للمساهمة في تحسين أوضاع أسرها وتنمية مجتمعها المحلي على الأقل. وقد أسهمت هذه الكليات في زيادة دخل الأسرة من خلال إنتاج الدارسات لبعض المنتجات الغذائية والحلويات والعصائر وبعض الصناعات اليدوية وغيرها وبيعها والاستفادة من عائداتها.

- لفتت تجربة الكليات إلى أن أعداد الرصيد التربوي من النساء كبير جداً، وأظهرت الرغبة الملحة لديهن لإكمال تعليمهن.

- تحديات تجربة «كليات المجتمع» في تنمية المرأة:

من أهم التحديات التي تواجه تجربة «كليات المجتمع» في تنمية المرأة، ما يأتي:

- تحقيق الانتشار الواسع، الذي يمكّن الكليات من الوصول لكل المستهدفات في أماكنهن.

- إعداد مناهج أخرى تكون أكثر تخصصاً، أو في مجالات جديدة تلبي الاحتياجات الحقيقية للمرأة والمجتمعات المحلية معاً.

- توفير مشروعات إنتاجية تعمل على استيعاب خريجات الكليات، وذلك من خلال تحريك مؤسسات الدولة العاملة في هذا المجال أو تلك المهتمة بقضايا وأوضاع المرأة.

- الارتقاء بمقدرة الكليات على استيعاب الرصيد التربوي من المجتمع عامة والمرأة بصفة خاصة في برامج أكاديمية تساعد الدارسين على الحصول على شهادات علمية معترف بها (دبلوم وسيط أو بكالوريوس) إضافة إلى اهتمامها الآن باكتساب المهارات التي تجعلها أداة فاعلة في التنمية.

من استيراد العمالة إلى تنمية الموارد البشرية

(حالة دول مجلس التعاون الخليجي)

الدكتور عيسى جمعة إبراهيم [*]

من أهم الأثار الاقتصادية للعمالة الوافدة: كبر حجم تحويلاتها السنوية للدول التي قدمت منها، مما يمثل استنــزافاً للموارد الاقتصادية، حيث شكلت تلك التحويلات حوالي (١٠%) من الناتج الإجمــالي لدول مجلس التعاون الخليجي خلال فترة التسعينيات.

المقدمة:

ساهم ارتفـــاع أسعار النفط عام ١٩٧٣م في زيادة الإيرادات النفطية لدول مجــلس التعاون الخليجي، ومن ثم تبنــي برامج تنموية طموحة تجــسدت في مشاريع البنية التحتية كالإســكان والكهرباء والمياه والاتصالات والمطــارات والموانئ والطرق، والخدمـــات الاجتمــاعية كــالتعليم والــصحة والــضمان

(*) خبير اقتصادي.. (دولة قطر).

الاجتماعي وغيرها، الأمر الذي أدى إلى تسارع استقدام العمالة الوافدة مـــن مختلف التخصصات والمهن، ومن ثـــم ارتفاع نسبة العمالة الوافدة من جمـــلة القوى العامـــلة وخاصة في القطـــاع الخاص، واختـــلال التركيبة الـــسكانية وقوة العمل في دول مجلس التعاون الخليجي.

وقـــد أدت عوامـــل كثـــيرة إلى تركـــز المواطنـــين في القطـــاع الحـــكومي ذي الطابع الخـــدمي وتركز العمـــالة الوافدة في القطاع الخـــاص ذي الطابع الإنتاجي. كما أدى تركز التعليم في الجامعات الخليجية في غالبيته في تخصصات الدراسات الإنســـانية (الأدبية) مقروناً بارتفاع نـــسبة الإنـــاث في مختلف المراحل التعليميـــة إلى عـــدم توافق مخرجات التعـــليم مـــع حاجـــات سوق العمل، الأمر الذي دفع بالمزيد من العمالة الوافدة مـــن الفنـــيين وذوي المؤهلات العلمية إلى سوق العمل الخليجي. كما ســـاهم التطـــور في معـــدل دخل الفرد الخليجي ونمط الاستهلاك والتغيير الاجتماعي في زيادة الطلب على الخدم من قبل الأسر الخليجية. ولقد أدى هذا إلى هيمنة العمالة الوافدة علـــى إجمالي القوى العاملة في دول مجلس التعاون، وتفاوت في توزيع العمالة حـــسب الأنشطة الاقتصادية والمجموعات المهنية في القطاعين العام والخاص.

وهكذا ترتب عـــلى تدفق العمالة الوافدة إلى دول مجلس التعاون الكثير من الفوائد والعـــواقب في ذات الوقت، حيث ســـاهمت العمـــــالة الوافـــدة في عملية التنمية المستـــدامة خلال العقود الثلاثة الماضية، إلا أنه قد ترتب علـــى

تدفقها العديد من الآثار والمشـــاكل الاقتصادية والاجتماعية والأمنية إلى جانب مساهمتها في عزوف المواطنين عن العمل بالقطاع الخاص وإلى تصاعد معدلات البطالة بين المواطنين، الأمر الذي دعا إلى الحد منها مـــن خـــلال عـــدد مـــن الإجراءات في مقدمتها التوطين والانتقال إلى تنمية الموارد البـــشرية الخليجيـــة وتعظيم دور كل من القطاعين العام والخاص في ذلك.

تتكون هذه الورقـــة من بابين، بالإضـــافة إلى المقدمة، حيث يتناول الباب الأول العمـــالة الوافـــدة من حيث حجمـــها وأسباب استـــيرادها وآثار ذلك على المجتمع والاقتصـــاد الخليـــجي، في حين يغطي الباب الثاني قضية التوطين وكيفية التوجه نحو تنمية الموارد البشرية الخليجية وسياساتها من خلال عدد من الإجراءات ودور كل من القطـــاعين العام والخاص في ذلك، مع بيان كيفيـــة الحد منها من خلال قضية التوطين، بالإضافة إلى بيان الفرق بين التنمية البشرية وتنمية الموارد البشرية.

الباب الأول: العمالة الوافدة

١-١ تطور حجم العمالة الوافدة في دول مجلس التعاون الخليجي:

تشير البيانات المتوافرة إلى أن العمالة الوافدة قد بدأت بالتدفق إلى دول مجلس التعاون في خمسينيات القرن الماضي، حيث قدرت بنحو (١٥٠) ألفاً. إلا أنها زادت من تدفقها بشكل واضح في السبعينيات من القرن الماضي عند صعود أسعار النفط والبدء بتنفيذ خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وقد بلغت نحو (١٠,٢) مليون عامل عام ٢٠٠٥م، وتشكل حوالي (٧٠,٣%) من جملة العمالة في دول مجلس التعاون الخليجي كما هو مبين في الجدول رقم (١).

وتتفاوت العمالة الوافدة بين دولة خليجية وأخرى إذ تبلغ أقصاها في المملكة العربية السعودية (نحو ٤,٩ مليون عامل) وتشكل حوالي (٤٨%) من جملة العمالة الوافدة في دول مجلس التعاون الخليجي، وأقلها في مملكة البحرين (٣٠٦ آلاف) وتشكل قرابة (٣%) من جملة العمالة الوافدة.

كما أن نسبة العمالة المواطنة من جملة العمالة (أي نسبة التوطين) في كل دولة خليجية تتفاوت، حيث تبلغ في كل من دولة الإمارات العربية المتحدة والكويت حوالي (٨٢%) كما هو موضح في الجدول (١) سالف الذكر. وتتفاوت كذلك تلك العمالة الوافدة في دول مجلس التعاون الخليجي وفي كل دولة خليجية حسب جنسيتها، إذ تشكل العمالة الآسيوية حوالي (٧٠%) من جملتها، تليها العمالة العربية بنسبة (٢٣,٢%)، والأوروبية (٢,١%)، والأمريكية (١,٣%)، وغيرها (٣,٥%) كما هو مبين في الجدول (١) السابق الذكر.

الجدول (١)
القوة العاملة ونسبة العمالة الوطنية وغير الوطنية
في بلدان الخليج العربية لأحدث سنة متاحة

م	اسم الدولة	السنة	إجمالي العمالة الوطنية والأجنبية	عدد العمالة الوافدة	نسبة العمالة الوافدة %	عربية	آسيوية	أوروبية	أمريكية	أخرى
1	الإمارات العربية	2005	3,315,000	2,738,000	82.26	238,000	2,386,000	41,000	15,000	58,000
2	البحرين	2005	522,000	306,000	58.58	38,000	245,000	6,000	6,000	11,000
3	السعودية	2005	7,579,000	4,894,000	64.57	1,527,000	2,902,000	159,000	103,000	203,000
4	عمان	2005	914,000	605,000	66.13	34,000	559,000	–	–	12,000
5	قطر	2005	555,714	315,034	56.69	126,013	144,915	5,954	–	38,152
6	الكويت	2005	1,594,000	1,302,000	81.70	403,000	851,000	4,000	2,000	42,000
	المجموع	2005	14,479,714	10,160,034	70.27	2,366,013	7,087,915	215,954	126,000	364,152

المصدر: منظمة العمل العربية، إحصاءات الهجرة وتنقل الأيدي العاملة في البلدان العربية لعام ٢٠٠٦م.

١-٢ أسباب تدفق العمالة الوافدة إلى دول مجلس التعاون الخليجي:

ساهمت عدة عوامل في تدفق العمالة الوافدة إلى دول مجلس التعاون الخليجي منذ منتصف السبعينيات حتى الآن، نجملها فيما يلي(١):

١- تنفيذ خطط التنمية والبرامج التنموية الطموحة وما اشتملت عليه من تنفيذ المشاريع، التي غطت كافة الأنشطة الاقتصادية كالبنية التحتية مثل الكهرباء والماء والطرق والموانئ والمطارات والاتصالات والصرف الصحي، بالإضافة إلى مشاريع الإنشاءات وكذلك الأنشطة الاجتماعية مثل التعليم والصحة، وما تتطلبه من عمالة وافدة في مختلف المهن والمستويات التعليمية (ماهرة وعادية).

---

(١) مجلس الأمة الكويتي، العمالة الوافدة (دراسة تحليلية)، دراسات وبحوث، فبراير ٢٠٠٠م (http://www.majlesalommah.net/num.asp?id=799).

٢- ضعف إقبال العمالة الوطنية على الأعمال الحرفية واليدوية كالنجارة والحدادة والتعليم الفني والمهني التي لم تتجاوز (٥%) في أفضل حالاتها وعلى التخصصات العلمية المطلوبة، في حين تندفع إلى الكليات النظرية (الإنسانية) طلباً للشهادة الجامعية. وقد أدى ذلك إلى زيادة الاتكالية لدى المواطنين مما ساهم في التوجه نحو تزايد الاعتماد على العمالة الوافدة.

٣- تدني أجور العمالة الوافدة وخاصة العمالة المنزلية منها حيث تشكل هذه شريحة لا بأس بها، وكذلك أجور العمالة العادية من العمالة الوافدة، التي يتدنى مستواها التعليمي والتي تعمل في بعض الأنشطة الاقتصادية مثل قطاع الإنشاءات والنقل والتجارة وخدمات المجتمع.

٤- محدودية العمالة الوطنية المتوافرة، كماً وكيفاً، التي لا تفي بحاجة مختلف المشاريع في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المختلفة التي تتطلبها الخطط والبرامج التنموية، ناهيك عن عزوفها عن العمل في بعض المهن.

٥- تعدد أنشطة القطاع الخاص مثل التجارة والفنادق والإنشاءات الصناعية التحويلية، التي لا تتطلب مؤهلات تعليمية عالية، حيث إن طبيعة عمل هذه الأنشطة لا تلاقي ترحيباً من العمالة الوطنية.

٦- قرب موقع الدول الخليجية من المناطق الآسيوية كثيفة العمالة وحسن الرعاية التي تتمتع بها في دول مجلس التعاون الخليجي.

٧- التطور الاقتصادي والاجتماعي الذي شهدته ولا تزال تشهده الدول الخليجية، مما نجم عنه ازدياد التحاق الإناث بسوق العمل، وتغير في نمط المعيشة

وارتفاع معدل دخل الفرد، الأمر الذي أدى إلى الاستعانة بخدم المنازل بأعداد كبيرة.

٨- العلاقات التاريخية الناجمة عن قرب بعض الدول الآسيوية من دول مجلس التعاون الخليجي مثل الهجرات الهندية والإيرانية في بداية القرن الماضي.

٩- سهولة استقدام العمالة الآسيوية من خلال وجود وكالات التشغيل في تلك الدول المرسلة للعمالة مثل الهند وباكستان وبنجلاديش وسريلانكا، بالإضافة إلى قيام شركات المقاولات الآسيوية بتنفيذ العديد من المشاريع الإنشائية في دول مجلس التعاون وما ترتب على ذلك من استقدامها للعمال الآسيويين.

١-٣ آثار العمالة الوافدة:

هناك آثار إيجابية للعمالة الوافدة تتمثل في مشاركتها في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتنفيذ البرامج والمشروعات المتعددة، التي ساهمت في تحقيق معدلات النمو الاقتصادي الراهنة وتوفيرها لخبرات جاهزة لم يكن متاح توفيرها من قبل العمالة المواطنة، وإتاحتها للاحتكاك بحضارات دول أخرى. وهذه الآثار الإيجابية التي لا ينكرها أحد ليست موضوع حديثنا هنا، وإنما سوف نتحدث عن آثارها السلبية، الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية، على المجتمع والاقتصاد الخليجي.

أ- الآثار الاقتصادية:

من أهم الآثار الاقتصادية للعمالة الوافدة في دول مجلس التعاون الخليجي ما يلي:

١- كبر حجم تحويلاتها السنوية للدول التي قدمت منها والذي يمثل استنزافاً للموارد الاقتصادية الخليجية، حيث شكلت تلك التحويلات حوالي (١٠%) من الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي خلال فترة التسعينيات ومن

المتوقع ارتفاعها خلال الفترة المقبلة.. وتشكل التحويلات من المملكة العربية السعودية وحدها والتي بلغت نحو (١٥,٦) بليون دولار عام ٢٠٠٦م نحو (٥٤%) من جملة التحويلات من دول مجلس التعاون الخليجي. وقد ارتفعت جملة تحويلات العمالة الوافدة العاملة في دول مجلس التعاون الخليجي من نحو (٢٣) مليار دولار أمريكي عام ١٩٩٧م إلى قرابة (٢٩) مليار دولار عام ٢٠٠٦م، كما هو مبين في الجدول رقم (٢).

٢- مساهمتها في عزوف المواطنين عن الالتحاق بالقطاع الخاص بسبب تدني خبرتهم وارتفاع أجورهم مقارنة بأجور العمالة الوافدة، مما يساهم في ظهور مشكلة البطالة بينهم.

٣- كبر حجم النفقات الحكومية على الخدمات الصحية والتعليمية والمساكن والكهرباء والمياه والنقل، نظراً لزيادة ضغط العمالة الوافدة عليها.

٤- ارتفاع قيمة فاتورة المستوردات، نظراً لارتفاع أعداد العمالة الوافدة.

٥- المساهمة في بروز مشكلة التضخم الناجم عن زيادة طلب العمالة الوافدة وأسرها على الوحدات السكنية.

٦- زيادة النفقات المخصصة للأغراض الأمنية والحد من الجريمة.

٧- زيادة عدد المنشآت الصغيرة، التي تتسم بمحدودية رأس المال وبصغر الحجم ولا تولد قيمة مضافة عالية ولا توفر فرص عمل للعمالة الوطنية.

الجدول (٢)

تحويلات العمالة الوافدة في دول مجلس التعاون الخليجي

(مليار دولار أمريكي)

السنة	التحويلات
١٩٩٧م	٢٢,٩
١٩٩٨م	٢٣,٤
١٩٩٩م	٢٢,٩
٢٠٠٠م	٢٤,٦
٢٠٠١م	٢٤,٩
٢٠٠٢م	٢٥,٦
٢٠٠٣م	٢٥,٣
٢٠٠٤م	٢٤,٧
٢٠٠٥م	٢٦,٢
٢٠٠٦م	٢٩,٢٤

المصدر:

١- الأمانة العامة لمجلس التعاون، تحويلات العمالة الأجنبية في دول المجلس التعاون: محدداتها وآثارها الاقتصادية، أغسطس ٢٠٠٣م، بيانات الفترة (١٩٩٧ – ٢٠٠٠م).

٢- البنك الدولي Migration and Remittances Fact book، (www.worldbank.org/prospects/migrationandremittances) بيانات الفترة (٢٠٠٠ – ٢٠٠٦م) للدول: سلطنة عمان، مملكة البحرين، الكويت، المملكة العربية السعودية. أما بيانات دولتي قطر والإمارات العربية المتحدة فقد تم تقديرها للفترة (٢٠٠٠-٢٠٠٦م).

ب- الآثار الاجتماعية:

فيما يلي خلاصة لأهم تلك الآثار:

– الآثار على النسيج الاجتماعي الخليجي، من خلال تأثيرها على القيم والعادات والتقاليد واللغة، بسبب اختلاف عاداتها وتقاليدها ولغتها ودينها، إذ يلاحظ انتشار بعض عادات ولهجات ولغات ومصطلحات جديدة داخل المجتمعات الخليجية، حيث تأثر بعض الأطفال الخليجيين بلغة خدم المنازل وعاداتهم وتقاليدهم وأصبحوا يقلدون المربيات في اللهجة، ناهيك عن تأثر الأسرة وأفرادها بتصرفات خدم المنازل. كما تأثرت اللغة العربية باللغة الدارجة في بيئة الأعمال التجارية والمصرفية، حيث أصبحت خليطاً من الكلمات العربية والأردية والجمل المركبة الركيكة.

– تدني نسبة السكان والعمالة من المواطنين من إجمالي السكان والقوى العاملة، الأمر الذي أدى إلى تغير التركيبة السكانية والعمالية.

– تفشي الاتكالية بين الشباب والأسر الخليجية والاعتماد على خدمة العامل الوافد، سواء كان في العمل أو في المنزل (الخدم والسائقين).

– زيادة معدلات الجريمة والانحراف والسرقة والنصب والتزوير (تزوير العملة، وتزوير الوثائق والأختام)، والاتجار بالمخدرات.

ج- الآثار السياسية والأمنية[1]:

من أهم تلك الآثار ما يلي:

– تزايد احتمال الضغوط الدولية للمطالبة بتوطين العمالة الوافدة ومنحها حقوقها السياسية والنقابية وفقاً لاتفاقية حقوق الإنسان، حيث تناولت اللجنة

(١) رشا عاصم عبد الحق، ورقة عمل حول العمالة الأجنبية في دول الخليج العربية: الواقع المأمول، مقدمة إلى المؤتمر العربي للمرأة والشباب لترسيخ اللغة الأم، منظمة العمل العربية، مكتب العمل العربي، فبراير ٢٠٠٧م.

الفرعية الخاصة بالقضاء على التمييز العنصري عام ١٩٩٣م (خلال الدورة الرابعة والثلاثين والثالثة والأربعين للجنة حقوق الإنسان بالأمم المتحدة) قضايا العمال المهاجرين في ثلاث دول خليجية، وكذلك في دورتها (٤٧) لعام ١٩٩٥م حول دولة الإمارات العربية المتحدة. ولهذا رفع وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون الخليجي في ختام اجتماعهم في البحرين في ديسمبر ٢٠٠٤م توصية إلى المجلس الأعلى لقادة دول مجلس التعاون تنص على «تحديد حد أعلى لبقاء العامل الأجنبي في دول المجلس، بحيث لا يسمح باستمرار العامل في عمله أكثر من ست سنوات كحد أقصى باستثناء التخصصات التي لا يمكن الاستغناء عنها والتي لا يتوافر مواطنون عرب قادرون على أدائها»، إلا أنه ارتئي إعادة عرضها مرة قادمة.

- تزايد نشوب الإضرابات من قبل بعض العمالة الوافدة وما ترتب عليها من مخاوف أمنية.

وهكذا فقد تصدرت الندوات والمؤتمرات، التي تناولت قضايا العمالة الوافدة وآثارها وأخطارها الاقتصادية والاجتماعية والأمنية والسياسية سالفة الذكر على دول مجلس التعاون الخليجي، الأمر الذي أدى إلى الحد من تلك العمالة الوافدة وتنظيم تدفقها، وذلك بالتركيز على عملية توطين العمالة في دول مجلس التعاون، سواء في القطاع العام أو في القطاع الخاص، وتنمية الموارد البشرية الخليجية.

الباب الثاني: التوطين وتنمية الموارد البشرية

يتناول هذا الباب قضية التوطين وتنمية الموارد البشرية، حيث يبين التوطين وإجراءاته ومعوقاته، والتمييز بين مفهومي التنمية البشرية وتنمية الموارد البشرية، ودور كل من القطاعين العام والخاص في تنمية الموارد البشرية، وأهم سياسات تنمية الموارد البشرية المتبعة في دول مجلس التعاون الخليجي.

٢-١ التوطين ومعوقاته:

أ- التوطين:

ينبغي بداية الإشارة والتنويه إلى أن توطين الوظائف لا يقصد به الإحلال (١٠٠%) في مهن العمالة الوافدة، أي الإحلال التام في كافة المهن، بل إحلال العمالة المواطنة حيثما توفرت مع الخبرة في بعض المهن والأنشطة الاقتصادية، إذ سوف تستمر العمالة الوافدة من ذوي التخصصات العلمية والأدبية، التي يصعب توفرها في العمالة المواطنة، والعمالة المنزلية وبعض المهن الفنية الأخرى والعمالة العادية.

- التوطين في القطاع الحكومي:

اتخذت وزارات ودواوين الخدمة المدنية في دول مجلس التعاون عدداً من القرارات والإجراءات والخطوات التي تؤكد أولوية التعيين وشغل الوظائف في أجهزة ووزارات الخدمة المدنية للمواطنين، وعدم تعيين الوافدين ونشر الإعلانات المتعلقة بذلك إلا بعد التأكد من عدم توافر المواطنين المطلوبين لشغل تلك الوظائف، وأن يكون ذلك مرتبطاً ببرامج التوطين في تلك الوزارات. وكذلك تأكيد ضرورة قيام الوافدين بتدريب نظرائهم المواطنين أثناء العمل، وإعدادهم للإحلال المستقبلي وفق

خطط وبرامج محددة، بالإضافة إلى زيادة تأهيل وتدريب العمالة المواطنة من خلال الابتعاث للخارج وتكثيف الدورات التدريبية في معاهد الإدارة العامة ومراكز وهيئات التدريب الأخرى. وكذلك قصر شغل بعض الوظائف على العمالة المواطنة، والمساهمة في معالجة ظاهرة البطالة، وزيادة فرص العمل المتاحة للعمالة المواطنة، ووضع خطط للإحلال في مختلف الوزارات والجهات الحكومية.

- التوطين في القطاع الخاص:

بذلت دول مجلس التعاون الخليجي جهوداً لتوطين وتشغيل العمالة المواطنة في القطاع الخاص وتقديم الحوافز لرب العمل لتعيين العمالة المواطنة، بالإضافة إلى إلزام القطاع الخاص بتشغيل نسب معينة من العمالة المواطنة تتفاوت بين دول مجلس التعاون وزيادتها سنوياً، وتتحمل الحكومات نسبة من تكاليف تدريب العمالة المواطنة، ورفع تكلفة العمالة الوافدة، ووضع ضوابط معينة لتشغيلها ومحاسبتها على عدم الانضباط في العمل والتأخير. وكذلك تدريب العمالة المواطنة وتشجيعها على البدء بالمبادرات الفردية والمشروعات الصغيرة والمتوسطة ودعمها مادياً وفنياً، واعتماد معيار التوطين كأولوية عند إسناد المناقصات الحكومية للقطاع الخاص.

ب- إجراءات التوطين وتوفير فرص العمل للمواطنين:

من أهم الإجراءات المتخذة لتوطين العمالة والحد من العمالة الوافدة هي:

١- فرض سقوف قصوى لعدد العمال الأجانب، الذين يسمح بدخولهم دول مجلس التعاون بالنسبة إلى عدد سكانها وقواها العاملة.

٢- رفع تكلفة استقدام وتشغيل العمالة الوافدة، من حيث رفع تكاليف استقدامه وتجديد إقامته وتوفير التأمين الصحي له ورسوم العمل وغيرها، بحيث يتم

رفع الرسوم على بعض المهن تدريجياً في ضوء برامج التوطين المقترحة لكي يصبح توظيفه لدى صاحب العمل غير مجد مقارنة بالعمالة المواطنة.

٣- الحد من استقدام العمالة الهامشية، والتركيز على العمالة التي يحتاجها سوق العمل في كل دولة.

٤- ربط المناقصات والتعهدات الحكومية، التي تعطى للمنشآت والشركات بتوظيف وتدريب نسبة معينة فيها من المواطنين (في ضوء تقدمها في توطين العمالة).

٥- فرض الإجراءات الرادعة بحق تسيب العمالة الوافدة وتجارتها المستترة.

٦- تنشيط دور غرف التجارة والصناعة في دول المجلس في توطين الوظائف، وذلك من خلال:

- تكثيف الندوات واللقاءات، التي تحض رجال الأعمال على تشغيل العمالة المواطنة، وبيان آثار استمرار تشغيل العمالة الوافدة من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والأمنية.

- المساهمة في تدريب المواطنين، وفق حاجات ومتطلبات أسواق العمل.

- توفير البيانات عن فرص العمل في القطاع الخاص، وإتاحتها للباحثين عن العمل في مواقع غرف التجارة والصناعة على الإنترنت.

- إشراك القطاع الخاص في وضع البرامج والخطط المتعلقة بتحديد نسب التوطين في بعض المهن والأنشطة الاقتصادية من جهة، وفي وضع البرامج التدريبية من جهة أخرى.

٧- وضع حد أدنى لأجور المواطنين في القطاع الخاص، حسب المستويات التعليمية في بعض الدول الخليجية، التي لم يقر بعضها مثل هذا القانون.

٨- التنسيق بين الجهات الحكومية ذات العلاقة بوضع خطط التوطين والتدريب والتعليم.

٩- ضرورة تسهيل توظيف وتنقل العمالة الوطنية بين دول مجلس التعاون (سد حاجات كل دولة خليجية بما هو متوفر من طالبي العمل من دول مجلس التعاون الأخرى بكافة السبل، وإقرار تشريعات تضمن التساوي في المعاملة بين العمالة الوطنية والخليجية).

١٠- تبادل المعلومات بين قواعد المعلومات والبيانات في دول مجلس التعاون الخليجي حول متطلبات أسواق العمل الخليجية ومخرجات التعليم والتدريب فيها، والتعرف على خصائص أسواق العمل الخليجية من حيث التركيبة السكانية والعمالية والتوقعات المستقبلية والاحتياجات التدريبية فيها.

١١- تشجيع انخراط المرأة الخليجية في أسواق العمل في المهن التي تتمشى مع طبيعتها وتتناسب مع تقاليد المجتمع الخليجي.

١٢- إعداد وتنفيذ برامج التوطين والإحلال المدروسة في القطاعين العام والخاص.

١٣- وضع وتنفيذ برامج التدريب والتأهيل الفني والمهني والحرفي وفق المراحل التعليمية المختلفة.

١٤- تطوير برامج ومناهج ونظم التعليم وربط مخرجاته باحتياجات أسواق العمل والتنمية، وتعزيز العلاقة بين النظام التعليمي وسوق العمل.

١٥- الارتقاء بمستوى إنتاجية المواطنين في دول مجلس التعاون الخليجي من خلال برامج التدريب وعقد الدورات المتنوعة.

١٦- التنسيق بين القطاعات، الحكومي والمختلط والخاص، وبالتالي التخلص من حالة التجزؤ في أسواق العمل التي تهيمن فيها العمالة المواطنة على القطاع العام والعمالة الوافدة على القطاع الخاص.

١٧- تقليص حجم الفجوة في أجور ومزايا العمالة المواطنة بين القطاعين العام والخاص.

١٨- تعديل بعض التشريعات التي تساهم في الحد من اختلالات أسواق العمل الخليجية، ومنها:

- منح بدل بطالة للباحثين عن العمل طيلة فترة البحث.
- توسيع مظلة التأمينات الاجتماعية لتغطي المواطنين في القطاع الخاص.
- تحفيز الشركات التي تلتزم بنسب التوطين المقررة.

ج- عقبات التوطين:

ساهمت عوامل كثيرة في إعاقة عملية التوطين وعزوف المواطنين، عن الالتحاق بالعمل بالقطاع الخاص نجملها فيما يلي:

١- استمرار مراوغة وتهرب القطاع الخاص من برامج التوطين، مثل عدم الإعلان عن العدد الصحيح المطلوب لشغل الوظائف الشاغرة، أو توظيف المواطنين ولكن دون إعطائهم أو تكليفهم بأداء وظيفي محدد مما يؤدي إلى إحباطهم ومن ثم استقالتهم، أو توظيف المواطنين برواتب متدنية.

٢- عدم توافر الحد الأدنى للأجور في القطاع الخاص في بعض الدول الخليجية وفق المستويات التعليمية.

٣- الهوة الشاسعة بين امتيازات القطاعين الحكومي والخاص المقدمة للعاملين والحقوق والواجبات المطلوبة منهم، حيث يتصف القطاع الخاص بما يلي:

ضعف الحوافز المادية والمعنوية، وانخفاض فرص الترقية والتقدم الوظيفي، وارتفاع عدد ساعات العمل اليومية، وقصر الإجازات مقارنة بالقطاع العام، ومبالغة القطاع الخاص في شروط التوظيف المتعلقة بسنوات الخبرة ومستوى اللغة الإنجليزية والحاسوب[١].

٤- عزوف المواطنين عن العمل في المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم لعدم مطابقتها لتطلعاتهم من حيث الراتب وطول ساعات العمل وعدم توفر التأمينات الاجتماعية.

٥- عزوف بعض أصحاب العمل عن توظيف المواطنين بحجة أنهم أقل إنتاجية من العمال الأجانب، وعدم انضباطهم في العمل، وارتفاع مستويات التسرب عند العمالة المواطنة أثناء التدريب، وبأنها أعلى تكلفة في التدريب وأقل خبرة من العمالة الوافدة.

٦- عدم تطابق المخرجات التعليمية لبعض العمال المواطنين مع متطلبات الوظائف التي يعرضها القطاع الخاص في أسواق العمل.

---

(١) منظمة العمل الدولية، التوطين أو الإحلال: تجربة المملكة العربية السعودية، مجلة عالم العمل، العدد ٤٧، آب/أغسطس ٢٠٠٣م.

٢-٢ التنمية البشرية:

بداية لا بد من التفريق بين التنمية البشرية وتنمية الموارد البشرية، إذ تعتبر التنمية البشرية بأنها عملية توسيع لخيارات الناس، وتهدف إلى تنميتهم، فهي تنمية للناس وتتم بواسطتهم، وبالتالي فإنها تنمية تهتم بصحة الناس (يعيش الناس حياة مديدة وصحية) وتحصيلهم العلمي (يكتسبوا المعرفة) وعمل يتيح لهم دخلاً يهيئ لهم حياة كريمة (يحصلوا على الموارد اللازمة لمستوى معيشي لائق). أما تنمية الموارد البشرية أو رأس المال البشري فإنها تركز على البشر باعتبارهم أحد عناصر الإنتاج، أي تهتم بمرحلة العمر الإنتاجي للبشر، وبالتالي فإن مفهوم تنمية الموارد البشرية يعتبر البشر موارد ومن ثم فهم جزء من التنمية الاقتصادية (مضمون تنموي). وتزيد الموارد البشرية بالاستثمار الإنساني، بالتغذية والصحة والتعليم.

أ- التنمية البشرية:

تقاس التنمية البشرية بمؤشر يسمى دليل التنمية البشرية، الذي يشتمل على ثلاثة عناصر هي: طول العمر ممثلاً بالعمر المتوقع عند الميلاد؛ والمعرفة والتعليم ممثلاً بمعدل القراءة والكتابة عند البالغين؛ ومستوى المعيشة ممثلاً بمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

وهذا الدليل المركب من عدة مؤشرات له قيمة دنيا هي الصفر وقيمة عظمى هي الواحد الصحيح. وهذا الدليل المركب يقوم على المتوسط المرجح لثلاثة أدلة هي:

- دليل التحصيل العلمي، الذي يجمع بين معدل معرفة القراءة والكتابة عند البالغين، أي من عمر(١٥) سنة فأعلى (ثلثان)، والمعدلات الإجمالية للالتحاق بالتعليم الابتدائي والثانوي والجامعي (الثلث).

- دليل توقع الحياة، الذي يقيس العمر المتوقع عند الولادة بالسنوات.

- دليل الناتج المحلي الإجمالي، المكيف بالدولار (معادل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي) والذي يقيس مستوى المعيشة.

وتصنف الدول إلى تنمية بشرية متدنية (القيم الواقعة للدليل بين ٠,١ - ٠,٤٩٩)، وتنمية بشرية متوسطة (القيم الواقعة للدليل بين ٠,٥ - ٠,٧٩٩)، وتنمية بشرية مرتفعة (القيم الواقعة للدليل بين ٠,٨ - ٠,٩٩٩). وبالنظر إلى هذا الدليل وتطوره عبر السنوات في دول مجلس التعاون الخليجي يلاحظ ما يلي:

١- أن التنمية البشرية في دول مجلس التعاون الخليجي تتصف بأنها تنمية بشرية مرتفعة.

٢- أن هناك تقدماً في ترتيب دليل التنمية البشرية لدول مجلس التعاون الخليجي خلال السنوات (١٩٩٩ - ٢٠٠٥م) بالإضافة إلى تحقيقها تطوراً في قيمة الدليل خلال تلك السنوات، كما هو مبين في الجدول رقم (٣).

٣- حققت دول مجلس التعاون ترتيباً متقدماً في دليل التنمية البشرية لعام ٢٠٠٥م، حيث جاء ترتيب دولة الكويت (٣٣) على مستوى دول العالم والأولى عربياً، تليها دولة قطر بترتيب دولي (٣٥) والثانية عربياً، ودولة الإمارات العربية المتحدة بترتيب دولي (٣٩) والثالثة عربيا، ومملكة البحرين بترتيب دولي (٤١) والرابعة عربياً، وسلطنة عمان بترتيب دولي (٥٨) والسادسة عربياً، والمملكة العربية السعودية بترتيب دولي (٦١) والسابعة عربياً.

الجدول (٣)

تطور ترتيب دليل التنمية البشرية في دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة (١٩٩٠ – ٢٠٠٥م)

الدولة	١٩٩٠	١٩٩٥	٢٠٠٠	٢٠٠٥	ترتيب الدولة عالمياً
الكويت	–	٠,٨٢٦	٠,٨٥٥	٠,٨٩١	٣٣
قطر	–	–	–	٠,٨٧٥	٣٥
الإمارات العربية	٠,٨١٦	٠,٨٢٥	٠,٨٣٧	٠,٨٦٨	٣٩
البحرين	٠,٨٠٨	٠,٨٣٤	٠,٨٤٦	٠,٨٦٦	٤١
عمان	٠,٦٩٧	٠,٧٤١	٠,٧٧٩	٠,٨١٤	٥٨
السعودية	٠,٧١٧	٠,٧٤٨	٠,٧٨٨	٠,٨١٢	٦١

المصدر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٧/٢٠٠٨م.

٤- تتباين دول مجلس التعاون في الأدلة الفرعية المكونة لدليل التنمية البشرية لعام ٢٠٠٥م، مثل دليل متوسط العمر المتوقع (أكبرها دولة الإمارات العربية المتحدة وأصغرها المملكة العربية السعودية)، ودليل التعليم (أكبرها دولة الكويت وأصغرها سلطنة عمان)، ودليل إجمالي الناتج المحلي (أكبرها دولة قطر وأصغرها سلطنة عمان) كما هو مبين في الجدول رقم (٤).

جدول (٤)

دليل التنمية البشرية ومكوناته في دول مجلس التعاون الخليجي

عام ٢٠٠٥م

م	الدولة	ترتيب الدولة عالميا	قيمة التنمية البشرية	العمر المتوقع عند الولادة بالأعوام	الناتج المحلي الإجمالي للفرد/ دولار أمريكي	(%) نسبة محو الأمية للبالغين	(%) نسبة الالتحاق الإجمالية بالمدارس الابتدائية والإعدادية والثانوية	دليل متوسط العمر المتوقع	دليل التعليم	دليل الناتج المحلي الإجمالي
1	الإمارات	39	0.686	78.3	25.514	88.7	59.9	0.3889	0.791	0.925
2	البحرين	41	0.866	75.2	21.482	88.5	86.1	0.837	0.864	0.896
3	السعودية	61	0.812	72.2	15.711	82.9	76.0	0.787	0.806	0.844
4	عمان	58	0.814	75.0	15.602	81.4	67.1	0.833	0.766	0.843
5	قطر	35	0.875	75.0	27.664	89.0	77.7	0.834	0.852	0.938
6	الكويت	33	0.891	77.3	26.321	93.3	74.9	0.871	0.871	0.930

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٧ / ٢٠٠٨م

ب- تنمية الموارد البشرية :

يعتبر رأس المال البشري أحد عوامل الإنتاج إلى جانب رأس المال والتكنولوجيا في دالة الإنتاج، ولهذا حظي موضوع تنمية الموارد البشرية باهتمام كبير من الحكومات الخليجية نظراً لكون الإنسان هو صانع التنمية ووسيلتها، حيث قامت بإنشاء المؤسسات ذات العلاقة بتعليم وتدريب تلك الموارد وبالبحث العلمي والكليات العلمية، وتطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

وتقوم الدول الخليجية بالاستثمار في تنمية مواردها البشرية انطلاقاً من العوامل التالية:

- العامل الاقتصادي، حيث تسود الموارد البشرية المؤهلة علمياً والمدربة بتنفيذ مشروعات وبرامج التنمية الاقتصادية بشكل أفضل مما يزيد من القيمة المضافة المتولدة. كما أن ارتفاع المستوى التعليمي والتدريبي لها يقلل من نسبة البطالة بينها.

- العامل الاجتماعي، حيث تقوم الموارد البشرية المؤهلة والمدربة بالأنماط والسلوكيات المتوازنة، وتزداد فهماً لمشكلات مجتمعها وتساهم في تحقيق المزيد من الاستقرار الاجتماعي.

- العامل العلمي، حيث تتمكن الموارد البشرية المتعلمة والمدربة من البحث والابتكار والتطوير وإحداث التقدم العلمي والتقني أسرع.

وترتبط تنمية الموارد البشرية بمحورين متكاملين هما:

- التعليم واكتساب المعرفة والمهارة (التأهيل)، وتطوير المناهج التعليمية وطرق وأساليب التأهيل والتدريب باستخدام التقنيات الحديثة.

- العمل والتوظيف.

وقد اهتمت الدول الخليجية بالتعليم والتدريب، حيث توسعت في إنشاء المدارس والمعاهد والمراكز العلمية والجامعات والمؤسسات التدريبية، ورصدت من أجل ذلك الموازنات التعليمية لكي توفر مختلف المرافق التعليمية والتجهيزات العلمية. كما دعت الخطط والبرامج التنموية إلى زيادة مساهمة المواطنين في القوى العاملة، والاهتمام بالرعاية الصحية والاجتماعية لأفراد المجتمع، وإعادة التأهيل والتدريب لرفع إنتاجية العامل.

ركائز تنمية الموارد البشرية:

- الالتزام بمبادئي الشريعة الإسلامية، حيث يهدف التعليم إلى غرس العقيدة الإسلامية.
- التكافؤ في توفير وإتاحة فرص التعليم والتدريب لأفراد المجتمع.
- ربط التعليم والتدريب بمتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- ربط الفرد بمجتمعه وقيمه وتراثه وتاريخه وثقافته وحضارته، وترسيخ أسس التكافل الاجتماعي.

٢-٣ دور كل من القطاعين العام والخاص:

أ- دور القطاع العام:

سخرت دول مجلس التعاون جهودها لتنمية مواردها البشرية، حيث كثفت من استثماراتها في إنشاء المستشفيات والمراكز الصحية وفي رفدها بالكوادر الطبية وتوفير الأدوية والإمدادات والأجهزة الطبية وأجهزة الاتصال والسيارات وفي تحديث الإدارة الصحية ونظم الرقابة واللامركزية.

كما أولت اهتمامها بالتعليم والتدريب المهني والإداري والتقني، حيث ازدادت جملة النفقات الحكومية على هذا القطاع، التي تمثلت في تطوير نظم التعليم الأكاديمية والجامعية ونظم التعليم غير النظامية ومراكز محو الأمية، وفتحت فروعاً للجامعات الأجنبية ذات السمعة الدولية، وقامت بإنشاء المباني المدرسية والجامعات وفق أحدث النظم الدولية وجهزتها بالمعدات والمختبرات والوسائل التعليمية. كما اهتمت بالتدريب بكافة أنواعه، حيث أعادت بناء نظم التدريب ووسعت قاعدته وأنشأت

كليات تقنية أجنبية ومعاهد ومراكز تدريبية متعددة، ونوعت من برامجه ودوراته ومواده ما بين إداري ومهني وتقني. وفي هذا الإطار فقد تشكلت المجالس العليا للتعليم والتدريب.

وعلى صعيد معلومات سوق العمل واستراتيجيات سوق العمل قامت أكثر من دولة خليجية بوضع استراتيجيات لسوق العمل واستراتيجيات للتنمية البشرية، وطورت من قواعد معلومات سوق العمل، وكثفت المسوحات المتعلقة بأسواق العمل، والاحتياجات التدريبية لتوفير أكبر قدر ممكن من البيانات المحدثة عن مختلف خصائص أسواق العمل، كما اهتمت دول مجلس التعاون بشبكات الأمان الاجتماعي ونظم التأمينات والمعاشات.

ب- دور القطاع الخاص:

مع تزايد مخرجات النظام التعليمي والتدريبي في الدول الخليجية في الوقت الذي يوجد فيه عدة ملايين من الوافدين، الذين يهيمنون على القطاع الخاص الخليجي، كان لزاماً عليه في ظل تعدد مؤسساته وشركاته وتغير أدواره أن يساهم في تنمية الموارد البشرية الوطنية وتوفير فرص العمل لها (بالرغم من تعدد المشاكل التي تعترضه في سبل تحقيق ذلك) في ظل تشبع القطاع العام في غالبية الدول الخليجية، إن لم يكن كلها، في تشغيل العمالة الوطنية.

وإذا كان القطاع الخاص خلال العقود الماضية صغيراً وغير مؤهل للقيام بأعباء التنمية والمساهمة فيها مع القطاع العام، إلا أن تشجيع الدول الخليجية له للقيام بالكثير من الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية ودعمه وتوفير الفرص أمامه قد أدى إلى تنوع أنشطته الإنتاجية والخدمية، وزادت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي غير

النفطي مما يتوقع له أن يساهم بدور مهم في توفير فرص العمل للمواطنين وتحقيق نسب توطين مرتفعة ويعمل على تنمية الموارد البشرية الوطنية.

وتضطلع غرف التجارة والصناعة الخليجية، باعتبارها ممثلاً للقطاع الخاص، بدور مهم في تدريب وتوظيف العمالة الوطنية، إلى جانب المؤسسات وشركات القطاع الخاص.

لقد أدت التطورات الاقتصادية والاجتماعية والتقنية، التي تشهدها دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، جنباً إلى جنب مع الضغوطات الاقتصادية والاجتماعية الدولية وانعكاساتها على أسواق العمل في الدول الخليجية إلى زيادة التحديات، التي يواجهها القطاع الخاص ومنشآته، المتعلقة بتنمية الموارد البشرية الوطنية وتحفيزها، والإسراع في عملية توطين الوظائف في ظل المنافسة المتصاعدة من المنشآت الأجنبية.

ويتطلب ذلك تطوير المهارات الوطنية وزيادة كفاءتها وقدراتها وتأهيلها والحصول على أداء أفضل لها، بالإضافة إلى تطوير ممارسات المنشآت وتحسين إدارتها وأساليب تقييم الأداء وفرص التقدم الوظيفي، وتوفير قيادات واعية وملتزمة بتوطين الوظائف.

ومن الناحية الأخرى، فإن تحقيق نتائج جيدة من قبل القطاع الخاص في تنمية الموارد البشرية الوطنية يتطلب منها انضباطاً واستقراراً أكبر وغياباً أقل عن العمل وإنتاجية أعلى وإخلاصاً وتفانياً وجدية في العمل، واحتراماً أكثر لنظم العمل، والتكيف بسرعة مع ظروف وبيئة العمل بالقطاع الخاص، والحصول على المهارات المطلوبة في فترة وجيزة في إطار عملية التدريب الإداري والمهني.

ولتحقيق دور فعال للقطاع الخاص في تنمية الموارد البشرية الوطنية وتوطينها فإنه لابد من:

تحفيز وتشجيع منشآت القطاع الخاص على الاهتمام بالموارد البشرية الوطنية، مثل:

١- وضع جوائز للمؤسسات، التي تحقق تميزاً إدارياً أعلى في التوطين، مثل جائزة الأمير نايف في مجال «السعودة» على سبيل المثال.

٢- مساهمة الدول الخليجية في تكلفة البرامج التدريبية، التي يعقدها القطاع الخاص وغرف التجارة والصناعة الخليجية.

٣- تقديم الدعم للمنشآت الصغيرة ذات الإمكانيات المحدودة في تشغيل المواطنين.

٤- التزام العمالة الوطنية واستقرارها في وظائف القطاع الخاص وعدم التغيب عن العمل.

٥- تطوير النظم التعليمية وزيادة الاهتمام بالتعليم التقني والفني لكي تلبي مخرجات التعليم واحتياجات القطاع الخاص وأسواق العمل.

٦- تشكيل لجان فنية يشارك فيها القطاع الخاص لمراجعة البرامج التدريبية بصفة دورية حتى تواكب المستجدات العلمية والتقنية واحتياجات سوق العمل.

٧- تخصيص الجوائز للشركات التي تضع خططاً لتطوير وتدريب الكوادر الوطنية، التي تحقق تنمية بشرية مرتفعة، مثل جائزة دبي للتنمية البشرية، على سبيل المثال.

٢-٤ سياسة تنمية الموارد البشرية[١]:

تتعدد السياسات التي تعمل على تنمية الموارد البشرية وتؤهلها لكي تحل محل العمالة الوافدة، بالإضافة إلى مساعدتها على توفير فرص العمل للعمالة المواطنة، ومن ثم إحداث التوازن في أسواق العمل الخليجية نجملها فيما يلي:

أ- سياسة وبرامج التعليم.

ب- سياسة وبرامج التدريب الإداري والمهني والتقني.

ج- سياسة تمكين المرأة اقتصادياً.

د- الجوانب التشريعية التي تساهم في الحد من اختلالات أسواق العمل الخليجية.

هـ- تطوير نظم وقواعد بيانات أسواق العمل الخليجية.

و- الجوانب المؤسسية والتعاون والتنسيق الخليجي.

أ- سياسة وبرامج التعليم:

تتمثل هذه السياسة وبرامجها فيما يلي:

- التوسع في البرامج والتخصصات العلمية في مؤسسات التعليم الأكاديمية والجامعية.

- توجيه سياسة القبول في الجامعات الحكومية والخاصة بما يتوافق مع احتياجات ومتطلبات أسواق العمل.

- إشراك القطاع الخاص في وضع البرامج والمناهج التعليمية وفي الإسهام في مجالات التدريب.

(١) للمزيد من التفاصيل انظر المصدر التالي: د. عيسى جمعة إبراهيم، د. سعد محمد خليل، تخطيط القوى العاملة في دولة قطر: دراسة مقدمة إلى اللجنة الدائمة للسكان، الدوحة، دولة قطر، ٢٠٠٦م.

- معالجة مشكلات التسرب الدراسي والتركيز على برامج محو الأمية.

- توجيه وإرشاد الطلبة للالتحاق بالتخصصات الدراسية والمهنية التي تناسب ميولهم وقدراتهم من جهة وحاجة أسواق العمل من جهة أخرى.

- تكثيف النشاطات البحثية والعلمية وتوفير المخصصات المالية اللازمة للقيام بها.

- إعطاء تطوير التعليم الثانوي أهمية خاصة، وجعله مرناً ليستوعب الطلبة الراغبين في الالتحاق بمسارات مهنية وتجارية وتقنية.

- الاستمرار في تحديث وتطوير المناهج الدراسية وطرق تدريسها ووسائلها التعليمية.

- التوجه نحو اقتصاد المعرفة والتعامل مع التقنيات الحديثة والمعلوماتية.

- تكامل المنظومة التعليمية في كافة مراحل التعليم وإخضاعها للمعايير التعليمية.

ب- سياسة وبرامج التدريب الإداري والمهني (الفني) والتقني:

وتتلخص هذه السياسة وبرامجها فيما يلي:

- زيادة الطاقة الاستيعابية لمؤسسات التدريب الإداري والمهني والتقني في التخصصات التي تتطلبها الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية.

- إشراك القطاع الخاص في وضع البرامج والدورات التدريبية.

- وضع الاستراتيجيات الشاملة للتدريب، التي تغطي مختلف المجالات والمستويات التدريبية والاحتياجات التدريبية في أسواق العمل.

- زيادة التنسيق بين المراكز والمعاهد التدريبية، التي تقدم برامج التدريب الإداري والمهني (الفني) والتقني.

- تكثيف البرامج التدريبية على رأس العمل مما يزيد من إنتاجية العامل والموظف في مختلف الأجهزة والمؤسسات الحكومية.

- إنشاء صناديق الموارد البشرية لدعم البرامج التدريبية للمواطنين وتأهيلهم، يتم تمويلها من رسوم استقدام العمالة الوافدة.
- حث غرف التجارة والصناعة الخليجية على تدريب المواطنين ودعم برامج التدريب المختلفة.
- زيادة التنسيق بين المراكز والمعاهد التدريبية داخل البلد الواحد وبين دول مجلس التعاون الخليجي.
- إيجاد المظلة التدريبية في بعض الدول الخليجية، التي لا تتوفر بها (مؤسسة أو مجلس أو لجنة عليا للتدريب)، التي تضع معايير قياس الأداء التدريبي وتشرف على البرامج التدريبية وتعمل على وضع الاستراتيجيات التدريبية والسياسات التدريبية.
- اعتماد نظم وطنية للتدريب تحدد مسارات التدريب ومتطلباتها.

ج- سياسة تمكين المرأة اقتصادياً:

ضرورة مشاركة المرأة التنموية على مستوى الأسرة والعمل والمجتمع المدني في مهن لا تتعارض مع التراث الحضاري والقيم الإسلامية والعادات والتقاليد والذي يؤدي إلى ارتفاع معدلات المشاركة الاقتصادية للمرأة في أسواق العمل الخليجية، ويتم ذلك من خلال:

- توفير تخصصات تعليمية متنوعة في البنية التعليمية للإناث.
- زيادة برامج التأهيل والتدريب المتاحة أمام المرأة.
- تكثيف المسوحات والدراسات المتعلقة بالمرأة ومشكلاتها والعمل على حلها.
- توفير البرامج والمشروعات الاستثمارية الداعمة للمرأة لتحسين دخلها وتمكينها اقتصادياً.

- توفير مراكز الحضانة ورعاية الأطفال للمرأة العاملة.

- توطيد العلاقات مع المنظمات النسائية بدول الخليج والعالم العربي والإسلامي للاستفادة من تجاربها.

د- الجوانب التشريعية للحد من اختلالات أسواق العمل الخليجية:

تتعدد الجوانب التشريعية، التي تحكم تشغيل العمالة المواطنة واستقدام العمالة الوافدة، ومنها الدستور الدائم وقوانين العمل وقوانين الخدمة المدنية وقوانين الكفالة (تصاريح الدخول والإقامة للوافدين)، وقوانين استخدامها. ولهذا فإنه لا بد من تنظيم علاقات العمل والقوى العاملة والتنسيق بين تلك التشريعات المتعلقة بتشغيل العمالة المواطنة واستقدام العمالة الوافدة وفض نزاعاتها في دول مجلس التعاون الخليجي.

هـ- تطوير نظم وقواعد معلومات وبيانات أسواق العمل الخليجية:

وضع برامج تطوير نظم وبيانات أسواق العمل من خلال:

- القيام بالمسوحات والتعدادات المتعلقة بقضايا العمل التي تعمل على توفير بيانات سوق العمل.

- بيانات حول جلب العمالة الوافدة ومكاتب الاستخدام، والعمالة الباحثة عن العمل وجهات الطلب عليها، وأعداد الخريجين وتخصصاتهم من المؤسسات التعليمية والتدريبية، والمهن والوظائف المتوافرة وشروطها.

- تشجيع القيام بالدراسات المتعلقة بتخطيط القوى العاملة.

- ربط قواعد المعلومات وبيانات أسواق العمل الخليجية مع بعضها من جهة، ومع الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي بالرياض، ومكتب المتابعة بالمنامة، ومع قواعد المعلومات بالاتحاد الأوربي والأمم المتحدة من جهة أخرى.

- القيام بالتنبؤات والإسقاطات، التي تبين مستقبل بيانات أسواق العمل، عرضاً وطلباً.

- استخدام تقنيات الاتصال والإنترنت في قواعد البيانات والمعلومات المتعلقة بسوق العمل.

و- الجوانب المؤسسية والتعاون والتنسيق الخليجي:

نظراً لتعدد المؤسسات والجهات الحكومية، التي تتصدى لقضايا رسم سياسات تنمية الموارد البشرية، بالإضافة إلى القطاع الخاص، مثل وزارات الخدمة المدنية والداخلية والتعليم والصحة والتدريب وأجهزة التخطيط والتشريع الخليجية، فإنه لا بد من التعاون والتنسيق بينها لإنجاح سياسات تنمية الموارد البشرية وإنفاذ التشريعات المتعلقة بها.

الخلاصة:

إن التحول من استيراد العمالة إلى تنمية الموارد البشرية الوطنية سوف يحقق الفوائد التالية:

- الاعتماد على العمالة الوطنية، التي تحقق استقراراً اقتصادياً بدلاً من استيراد العمالة الوافدة، التي ترتبط بأسواق العمل الخارجية.

- إكساب العمالة الوطنية الخبرة وزيادة قدراتها الذاتية من خلال التدريب على رأس العمل.

- الحد من التحويلات الخارجية، التي تقوم بها العمالة الوافدة.

- زيادة إنفاق العمالة الوطنية على السلع والخدمات مما يساعد على إحداث الدورة الاقتصادية والانتعاش الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي.

قائمة المراجع

١- البنك الدولي Migration and Remittances Fact book
(www.worldbank.org/prospects/migrationandremittances)

٢- الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي، تحويلات العمالة الأجنبية في دول مجلس التعاون، محدداتها و آثارها الاقتصادية، أغسطس ٢٠٠٣م.

٣- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية للعام ٢٠٠٧/٢٠٠٨م.

٤- رشا عاصم عبد الحق، ورقة عمل حول العمالة الأجنبية في دول الخليج العربية: الواقع والمأمول، مقدمة إلى المؤتمر العربي للمرأة والشباب لترسيخ اللغة الأم، منظمة العمل العربية/ مكتب العمل العربي، فبراير ٢٠٠٧م.

٥- عيسى جمعة إبراهيم، سعد محمد خليل، تخطيط القوى العاملة في دولة قطر، دراسة مقدمة إلى اللجنة الدائمة للسكان، الدوحة، قطر، ٢٠٠٦م.

٦- مجلس الأمة الكويتي، العمالة الوافدة (دراسة تحليلية)، دراسات وبحوث، (http://www.majlesalommah.net/num.asp?id=799).

٧- منظمة العمل الدولية، التوطين أو الإحلال: تجربة المملكة العربية السعودية، مجلة عالم العمل، العدد ٤٧، آب/أغسطس ٢٠٠٣م.

٨- منظمة العمل العربية، إحصاءات الهجرة وتنقل الأيدي العاملة في البلدان العربية لعام ٢٠٠٦م.

هجرة العقول
بين مكاسب الشمال وخسائر الجنوب
رؤية اقتصادية

الدكتور نوزاد عبد الرحمن الهيتي (*)

رأس المال المعرفي/الفكري، الذي يتجسد في عقول العلماء والمفكرين يشكل ركيزة النمو والنهضة في مختلف الميادين التنموية، فضلاً عن أنه يمثل عنصراً مهماً في تعزيز تنافسيتها على صعيد الترقي العالمي.

المقدمة:

تعتبر مشكلة هجرة العقول من دول الجنوب (الدول النامية وخصوصاً الفقيرة) إلى الدول المتقدمة صناعياً (دول الشمال) إحدى أهم المشكلات الاقتصادية والاجتماعية الخطيرة التي أخذت حيزاً كبيراً من اهتمامات الساسة والاقتصاديين وأصحاب القرار، بالنظر لما تشكله هذه الهجرة من نزيف مستمر للخبرات

(*) خبير اقتصادي.. (دولة قطر).

والكفاءات العالية، وإلى التسرب المعاكس للتكنولوجيا من الدول النامية إلى الدول المتقدمة. وأن مما لا يقبل الجدل أن لهذه المشكلة انعكاساتها الخطيرة على مسيرة التنمية في دول الجنوب، التي تسعى لوضع برامج وخطط تنموية للنهوض بأوضاعها المتردية الموروثة عن حقبة طويلة من عهود الهيمنة الاستعمارية.

كما تعد هجرة العقول أو الكفاءات أو ما يطلق عليه بالنقل المعاكس للتكنولوجيا أحد أهم القضايا والظواهر والمسائل، التي شغلت العالم خلال العقود الثلاثة المنصرمة ولا تزال مثار اهتمام الدول المتقدمة صناعياً والدول النامية الأقل نمواً، علاوة على اهتمام المنظمات والهيئات الدولية المعنية بظاهرة نزيف الأدمغة كمعهد الأمم المتحدة للتدريب، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأنكتاد) وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة العمل الدولية، التي عقدت العديد من الملتقيات والمؤتمرات والندوات الدولية والإقليمية، التي ناقشت هذه الظاهرة من حيث الأسباب والآثار وسبل المعالجة.

كما استقطب موضوع الهجرات الدولية للعقول الكثير من الأبحاث والدراسات والمناظرات في السياسة والعلوم الاجتماعية، حيث يعد الاحتفاظ بهذه العقول مسألة في غاية الأهمية للدول التي تنشد التقدم والتنمية. لذلك عمدت الكثير من الدول النامية ككوريا الجنوبية وكولومبيا وماليزيا، على سبيل المثال، إلى تبني سياسات وإجراءات تحد من نزيف العقول وتساعد في استقطاب كفاءاتها التي تعيش في أوروبا، وأمريكا وكندا وأستراليا، وذلك انطلاقاً من رؤية القيادات الحاكمة في تلك الدول إلى أن رأس المال المعرفي/الفكري الذي يتجسد في عقول العلماء والمفكرين

يشكل ركيزة النمو الاقتصادي والنهضة في مختلف الميادين التنموية، فضلاً على أنه يمثل عنصراً مهماً في تعزيز تنافسيتها على صعيد الاقتصاد العالمي.

أما على الصعيد الإسلامي والعربي، فقد كان الاهتمام بموضوع الحد من نزيف الكفاءات ليس بمستوى الظاهرة، حيث اقتصر على بعض الدول، التي تبنت في سبعينيات القرن الماضي (كالباكستان، العراق، ليبيا) بعض المبادرات لاستقطاب الكفاءات الإسلامية والعربية للعمل فيها. وكذلك قيام كل من قطر والإمارات العربية المتحدة ببعض المبادرات التي تدعم الاستفادة من الكفاءات العربية المهاجرة.

كما اقتصر اهتمام المنظمات والهيئات العربية والإسلامية على كل من منظمة العمل العربية واتحاد مجالس البحث العلمي العربية، التي قامت بإعداد دراسات واستراتيجيات للحد من هجرة الكفاءات العربية، كما قامت المنظمة الإسلامية للتربية والثقافة والعلوم (الإسيسكو) بإعداد استراتيجية الاستفادة من الكفاءات المسلمة في الغرب في تنمية الدول الإسلامية.

وسوف نحاول في هذا البحث دراسة ظاهرة هجرة العقول من حيث حجمها وتركيبها وتأثيراتها على المسيرة التنموية في الدول النامية، وتوضيح المكاسب التي تجنيها دول الشمال الغني من استقطابها للكفاءات المهاجرة إليها، وبيان الخسائر التي تلحق بالدول المصدرة للكفاءات وهي بلدان الجنوب الفقيرة، كما سنناقش أهم عوامل الجذب والطرد التي تساعد على تفاقمها، وتقديم المقترحات للحد من نزيف العقول، الذي يكبد العالم النامي والإسلامي عشرات المليارات من الدولارات سنوياً.

أولاً: مفهوم هجرة العقول:

١-هجرة العقول: نظرة تاريخية:

على الرغم من أن مصطلح (هجرة العقول) لم يظهر إلا في ستينيات القرن الماضي وهو من ابتداع الإنجليز نتيجة لفقدالهم للكثير من العلماء والمهندسين والأطباء، الذين هاجروا خارج بريطانيا خصوصاً إلى الولايات المتحدة، بيد أن هجرة العقول هي ظاهرة موجودة، قديمة قدم الوجود البشري، حيث تشير الشواهد التاريخية المستقاة من بناء الحضارة الإنسانية إلى أن العالم شهد عبر العصور المختلفة انتقالاً للكفاءات بين مناطقه المختلفة، فقد وجدت في مدينة سوسة بشمال أفريقيا نقوش توضح أسماء العمال الأجانب المهرة الذين ساهموا في تشييد قصر الملك داريوس الأول من عام ٥٢١ إلى ٤٨٥ قبل الميلاد[١].

كما يشير التاريخ الإسلامي في عصره الذهبي إلى أن الدولة الأموية والدولة العباسية كانت مركزاً لاستقطاب الكفاءات الأجنبية من أعاجم وإغريق ورومان، حيث ساهم هؤلاء في إدارة شؤون الدولة بما فيها جباية الضرائب وأمور الخزانة، وتصميم البناء. كذلك شهد العصر العباسي خصوصاً أثناء حكم المأمون نهضة علمية كبيرة ساهم فيها العلماء المسلمين، الذي قدموا من أسيا الوسطى وبلاد فارس لنيل المعارف في المدرسة النظامية والمدرسة المستنصرية في بغداد كالفارابي وابن سينا والرازي وابن الهيثم والبيروني وغيرهم من العلماء والمفكرين والفلاسفة، الذين وجدوا في بغداد المكان المناسب لترجمة أفكارهم إلى نظريات واكتشافات علمية في مختلف المجالات والميادين تشهد بها الدول الغربية اليوم.

---

(١) الأمانة العامة لمجلس التخطيط، دليل التعاون الفني، مطابع الدوحة الحديثة، ٢٠٠٢م، ص ١٧-١٨

كذلك شهدت أوروبا خلال العصور الوسطى انتقالاً واسعاً للعلماء والباحثين والدارسين بين جامعاتها، من الدول التي كانوا يتعرضون فيها للاضطهاد والتعسف إلى الدول التي كانت تساند وتقدر وتدعم وتكرم جهود العلماء والمفكرين في البناء الحضاري والتنموي، كذلك يمكن الإشارة أيضاً إلى ما ساهم به الخبراء والعلماء الألمان والهولنديون والدنماركيون والفرنسيون في بناء روسيا القيصرية في عهد القيصر بطرس الأكبر من خلال تقديم المشورة في بناء السفن، وإقامة جهاز الخدمة المدنية، وشؤون التربية والتعليم، وتخطيط المدن، والصحة والإصلاحات الاجتماعية.

انطلاقاً مما تقدم نستطيع القول: إن ظاهرة هجرة العقول ليست وليدة القرن العشرين، أو محصورة في منطقة معينة من مناطق العالم، بل هي موجودة قديمة قدم الوجود الإنساني، حيث شهدت البشرية موجات من الهجرة عبر العصور المختلفة، لكن الأمر الجديد في هذا الظاهرة هو تصاعد حدتها أولاً ومن ثم انعكاساتها الخطيرة على اقتصاديات البلدان المصدرة لها، التي هي بأمس الحاجة إلى تلك العقول في عملية البناء والتقدم والتنمية.

٢- مفهوم هجرة العقول وأنواعها:

شهد مصطلح هجرة العقول عدة تعريفات من قبل بعض المختصين والمنظمات الدولية، فيعرف المفكر العربي نادر الفرجاني هجرة العقول بأنها انتقال الأفراد عالي التأهيل (عادة خريجي التعليم العالي وما فوقه) من بلد ما لبلد آخر بغرض العمل والإقامة الدائمة[١].

---

(١) نادر الفرجاني، هجرة الكفاءات من الوطن العربي في منظور استراتيجية لتطوير التعليم العالي (القاهرة: مركز المشكاة للبحث، ٢٠٠٠م) ص ١.

أما الياس زين فإنه يُعرف هجرة العقول بأنها «نزوح حملة الشهادات الجامعية العلمية والتقنية والفنية كالأطباء والعلماء والمهندسين والتكنولوجيين والباحثين والممرضات الاختصاصيات، وكذلك الاختصاصيين في علوم الاقتصاد والرياضيات والاجتماع وعلم النفس والتربية والتعليم والآداب والفنون والزراعة والكيمياء والجيولوجيا، ويمكن أن يشمل هذا التحديد الفنانين والشعراء والكتاب والمؤرخين والسياسيين والمحامين وأصحاب المهارات والمواهب والمخترعين وشتى الميادين الأخرى، أي أصحاب الكفاءات والمهارات الجامعية العلمية والتقنية»[1].

وتعرف منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (اليونسكو) هجرة العقول بأنها نوع شاذ من أنواع التبادل العلمي بين الدول يتسم بالتدفق في اتجاه واحد (ناحية الدول المتقدمة) أو ما يعرف بالنقل العكسي للتكنولوجيا، لأن هجرة العقول هي فعلاً نقل مباشر لأحد عناصر الإنتاج، ألا وهو العنصر البشري[2].

مما تقدم نستطيع القول: إن هجرة العقول هي عملية انتقال الطاقات العلمية والتكنولوجية والفكرية (أطباء ومهندسون، محاسبون، علماء الطبيعة والاقتصاد والاجتماع وأساتذة الجامعات ومراكز الأبحاث العلمية، بالإضافة إلى العمالة الماهرة والتقنيين العاملين في القطاعات الإنتاجية وغير الإنتاجية).

ويمكن التمييز بين ثلاثة أنواع من نزيف العقول:

---

(١) الياس زين، هجرة الأدمغة العربية (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٢م) ص ١٣.

(٢) الاتحاد البرلماني العربي – الأمانة العامة، مذكرة حول جوهر الأدمغة العربية: وضع سياسة واضحة لاستيعاب الكفاءات العربية والحد من هجرتها إلى الخارج، مقدمة، المؤتمر العاشر للاتحاد، الخرطوم، فبراير ٢٠٠٢م، ص٣.

١- النزيف الخارجي للعقول:

وهو النمط الشائع في هجرة العقول من الدول النامية إلى الدول الصناعية، وهو الأكثر شيوعاً من أشكال نزيف العقول.

٢- النزيف الداخلي للعقول:

ويتمثل بميل بعض العلماء في الدول النامية إلى المعيشة على هامش الحياة في بلدانهم، وتوجيه جل اهتمامهم نحو العلم في حد ذاته والمعرفة من أجل المعرفة وليس من أجل تطوير سبل الحياة وتسخيرها لخدمة المجتمع عملياً، وكل ذلك من أجل الحصول على جوائز أو تقديرات، وهي هجرة عقول داخلية.

٣- النزيف الأساسي للعقول:

ويتمثل في إخفاق بعض الدول النامية في الاهتمام بعقول مواطنيها نتيجة للعديد من العوامل لعل من أبرزها نقص الإمكانيات وسوء التغذية الذي تعاني منه الأمهات والصغار في دول الجنوب، علاوة على العوامل السياسية وحجب المعرفة؛ لأن المعرفة تعني الإلمام بالحقوق والدفاع عنها، بمعنى النضال من أجل الحرية وترسيخ مفاهيم الديموقراطية الحقيقية وحقوق الإنسان[١].

ثانياً: حجم وتركيبة العقول المهاجرة:

على الرغم من الجهود المبذولة من قبل بعض المنظمات والهيئات الدولية والإقليمية المعنية بهجرة الكفاءات من الدول النامية إلى الدول المتقدمة صناعياً غير أن الدارس لأدبيات هجرة العقول يلاحظ أنه لا توجد بيانات دقيقة وشاملة حول

(١) إبراهيم قويدر، فقدان المواهب لصالح بلدان أخرى.. هجرة العقول العربية، ٢٠٠٧، كتاب منشور على الموقع الإلكتروني: ليبيا اليوم (WWW.libya.alyoum).

أعداد الكفاءات المهاجرة وأماكن وجودها وتوزيعها واختصاصاتها المختلفة على الصعيد العالمي، على الرغم من محاولات بعض المنظمات والهيئات الدولية لإحصاء هذه الظاهرة.

ومن أجل التعرف على حجم العقول المهاجرة من الدول النامية نرجع إلى بعض الدراسات والتقارير التي تناولت الموضوع والتي تعطي صورة تقريبية حول نزيف الأدمغة من دول الجنوب الفقير إلى دول الشمال الغني، حيث تشير الإحصاءات الرسمية الأمريكية إلى أن الفترة ما بين (١٩٦٠-١٩٨٧م) شهدت هجرة أكثر من (٨٥٠) ألف كفاءة علمية من الدول النامية إلى الولايات المتحدة وكندا[١].

ولا يزال عدد العقول المهاجرة بين مناطق العالم المختلفة في تنامٍ مطرد حتى يومنا هذا بسبب استمرار عوامل طرد الكفاءات من دول الجنوب وعوامل جذب واستقطاب الكفاءات في دول الشمال.

وقد أشارت إحدى الدراسات المقدمة إلى المؤتمر العالمي للعلوم، الذي عقد في مدينة بودابست الهنغارية عام ١٩٩٩ بوجود (٤٠٠,٠٠٠) عالم ومهندس من الدول النامية على الأقل يشتغلون في البحث العلمي والتطوير التكنولوجي (R&D) في الدول الصناعية مقارنة بما يقدر بنحو (١,٤) مليون ممن لا يزالون يعملون في موطنهم[٢].

---

(١) هاشم نعمة، أنماط هجرة الكفاءات العلمية، مارس ٢٠٠٧م، بحث منشور على الموقع الإلكتروني: دروب (www.doroob.com).

(٢) مكتب العمل الدولي، نحو منهج عادل للعمال المهاجرين في الاقتصاد العالمي، التقرير السادس، جنيف، ٢٠٠٤م، ص ٢١.

ومن بوادر هجرة العقول أيضاً هجرة الطلاب، فقد أفادت دراسة صادرة عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD) أنه في عام ٢٠٠٠م كان هناك نحو مليون ونصف طالب أجنبي يتابعون دراساتهم العليا في الدول الأعضاء بالمنظمة، وقد جاء أكثر من ٥٠% منهم من دول غير أعضاء. ويوجد في الولايات المتحدة (٤٧٥,٠٠٠) طالب، وفي المملكة المتحدة (٢٢٣,٠٠٠) طالب، وفي ألمانيا (١٧٨,٠٠٠) طالب، وفي أستراليا (١٠٥,٠٠٠) طالب. ويطمح معظمهم إلى البقاء بصورة مؤقتة خلال فترة دراستهم فقط لكن نسبة كبيرة منهم تنتهي إلى البقاء كمهاجرين دائمين.

وأن نسبة (٤٧%) تقريباً من الخريجين الحاصلين على شهادة الدكتوراة الموجودين أجانب يبقون في الولايات المتحدة، مع أن النسبة تتغير فيما بين مختلف بلدان المصدر: ففي الفترة (١٩٩٠-١٩٩٩م) كانت معدلات بقاء الخريجين الأجانب الحاصلين على شهادة الدكتوراه في مجالي العلوم والهندسة أعلى في عداد المهاجرين من الصين (٧٧%) والهند (٨٢%) والمملكة المتحدة (٧٩%) منها في عداد القادمين من تايوان (٥٧%) أو جمهورية كوريا (٣٩%)[1].

وغالباً ما يتمتع المهاجرون إلى الولايات المتحدة من دول نامية مختلفة كثيرة بمستوى تعليمي يفوق مرتين مستوى أبناء بلدهم في الموطن[2].

---

(١) للمزيد من التفاصيل انظر:

OECD, International Mobility of the Highly Skilled, OECD Policy Brief, Paris, 2002.

(٢) R. H. Adams, International Migration Remittances and the Brain Drain: A study of the 24 Labor-Exporting Countries, Working Paper No. (3069), 27 May, 2003

جدول (١): المهاجرون إلى الولايات المتحدة بحسب مستوى تحصيلهم العلمي بالنسبة إلى زمر متعلمة مماثلة باقية في الوطن عام ٢٠٠٠م (نسبة مئوية)

البلد	المجموع	التعليم الابتدائي	التعليم الثانوي	التعليم العالي
الصين	٠,١	٠,١	٠,٢	٢,٢
إندونيسيا	٠,١	٠,١	٠,١	٠,٧
الفلبين	٣,٦	٠,٦	٢,٢	١١,٧
كرواتيا	١,٢	٠,٤	١,٢	٤,٧
تركيا	٠,٢	٠,١	٠,٤	١,٣
البرازيل	٠,٢	٠,١	٠,٥	١,١
كولومبيا	٢,١	٠,٤	٤	٩,٩
الدومينيكان	١٢,٩	٥,٣	٤٢,٤	٢٤,٨
السلفادور	٢٤,٣	١٢,٤	١١٤,٨	٣٩,٥
غواتيمالا	٧,٦	٣,٨	٢٩,٩	٢٥,٨
جامايكا	٣٣,٣	٤,٧	٤٠,٩	٣٦٧,٦
المكسيك	١٣,٣	١٠,٨	١٧,٢	١٦,٥
بيرو	١,٨	٠,٣	٢,٥	٤,٢
مصر	٠,٣	٠,١	٠,٢	٢,٣
تونس	٠,١	٠,١	٠,٣	١,٣
بنغلاديش	٠,١	٠,١	٠,٣	٢,٣
الهند	٠,٢	٠,١	٠,٢	٢,٨
باكستان	٠,٣	٠,١	٠,٥	٦,٤
سري لانكا	٠,٢	٠,١	٠,١	٥,٦
السودان	٠,١	٠,١	٠,٣	٣,٤

Source: R.H Adams, International Migration Remittances and the Brain Drain: study of 24 labor-exporting countries, Working Paper No. (3069), 27 May, 2003

يلاحظ من الجدول السابق أنه يوجد على سبيل المثال في الولايات المتحدة جامايكيون تلقوا تعليماً عالياً أكثر بمقدار (٣,٧) مرات عن الموجودين في الموطن الأم، في عام ٢٠٠٠.

وطبقاً لتقديرات المنظمة الدولية للهجرة يعيش في الخارج ثلث خريجي المعاهد فيما يخص ٤٠% من الدول الأفريقية. كما أشار تقرير للبنك الدولي لعام ٢٠٠٧م إلى أن ٧٥% من حملة المؤهلات العليا في أفريقيا يعيشون في دول منظمة التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي. كما تعاني دول أوربا الشرقية من هجرة العقول إلى إيرلندا والمملكة المتحدة، فعلى سبيل المثال فقدت جمهورية ليتوانيا (١٠٠) ألف من الكفاءات العلمية والفنية منذ عام ٢٠٠٣م[1].

كما ذكر تقرير السياسة الدولية والأمن الصادر عن الأكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية في عام ٢٠٠٧م أنه في بعض أقسام جامعة بكين وجد بأن نحو (٧٦%) من الطلبة هاجروا إلى الولايات المتحدة في الوقت الذي تحتاج فيه الصين بشدة إلى العقول المثقفة والأيدي العاملة.

وأشار التقرير إلى أنه منذ عام ٢٠٠٢م ذهب أكثر من (١٠٠) ألف شخص للدراسة في الخارج ولكنهم اختاروا عدم العودة إلى الصين مما يشكل خسائر مادية، علاوة على خسارة سوق العمل الصيني لأصحاب المؤهلات والخبرة[2].

---

(١) www.wekbeed.org.

(٢) China Academe for Social Science, International Policy and Security Report 2007, Bejan, 2007

وتشير إحصائيات منظمة التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي إلى أن هناك أكثر من مليون أفريقي حاملين شهادات عليا في الدول الغربية، كما تقدر إحصائيات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) بخصوص الدول العربية والأفريقية بأن (٥٤%) من الأطباء و (٢٦%) من المهندسين و(١٧%) من أصحاب الشهادات العلمية العليا المتخرجين من الجامعات والمعاهد العربية والأفريقية يهاجرون إلى الولايات المتحدة وكندا، وأن نصف الطلبة الأفارقة والعرب الذين يتابعون دراستهم بالخارج لا يعودون إلى دولهم.

ويشير جدول (٢) إلى أن نسبة المهاجرين من دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ذوي المهارة إلى دول منظمة التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي في عام ٢٠٠٠م تراوحت بين ١٤,١% بالنسبة للقادمين من الجزائر وحوالي (٧٠%) بالنسبة للقادمين من قطر و(٣٦,٦%) للقادمين من العراق، ومن اللافت للنظر أن هذه النسب تكون عالية وسط القادمين من الدول الغنية بالنفط مثل دول مجلس التعاون الخليجي.

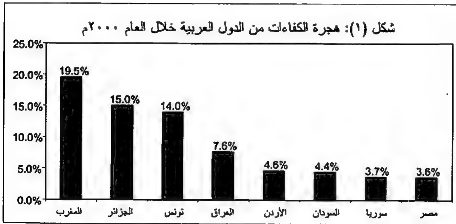
جدول (٢) المهاجرون من الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى دول منظمة التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي حسب مستوى التعليم في عام ٢٠٠٠م (نسبة مئوية)

البلد	مهارة قليلة (أقل من ٨ سنوات في المدرسة)	مهارة متوسطة (٩-١٢سنة في المدرسة)	مهارة عالية (١٣ سنة وأكثر في المدرسة)	المجموع
الجزائر	٧٦,٧	٩,٢	١٤,١	١٠٠,٠
مصر	١٨,٣	٢٢,٩	٥٨,٩	١٠٠,٠
إيران	١٧,٠	٢٤,٥	٥٨,٦	١٠٠,٠
العراق	٣٤,٨	٢٦,٦	٣٨,٦	١٠٠,٠
إسرائيل	١٤,٧	٢٧,٦	٥٧,٧	١٠٠,٠
الأردن	١٦,٤	٢٨,٠	٥٥,٦	١٠٠,٠
الكويت	١١,٩	٢٠,٢	٦٧,٩	١٠٠,٠
لبنان	٣٠,٤	٢٥,١	٤٤,٥	١٠٠,٠
ليبيا	٢٢,٩	٢٣,٠	٥٤,١	١٠٠,٠
المغرب	٧٠,٦	١٦,٥	١٢,٩	١٠٠,٠
عمان	٢١,٩	١٥,٤	٦٢,٧	١٠٠,٠
قطر	١٥,٢	١٥,٢	٦٩,٦	١٠٠,٠
السعودية	١٣,٤	٢٢,٠	٦٤,٦	١٠٠,٠
سوريا	٣١,٠	٢٤,٧	٤٤,٣	١٠٠,٠
تونس	٧٣,٠	١٢,١	١٤,٩	١٠٠,٠
الإمارات	١٦,٨	١٥,٨	٦٧,٤	١٠٠,٠
فلسطين	١٥,٨	٢٩,١	٥٥,١	١٠٠,٠
اليمن	٣٣,٧	٣١,٩	٣٤,٥	١٠٠,٠

Source: UN, Migration, Remittances and Development: The Critical Nexus in the Middle East and North Africa.2006, P.9

أما الكفاءات العربية الحاصلة على التعليم الجامعي والمهاجرة إلى دول منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، فقاربت المليون نسمة وفقاً لبيانات عام ٢٠٠٠م. ويشكل هذا العدد (٥,٢%) من مجموع الكفاءات التي ولدت خارج دول هذه المنظمة البالغ (٥٩%) من مجموع المنحدرين من دول أخرى. وحسب هذه البيانات، يتفاوت وجود الكفاءات العربية المهاجرة بين بلد وآخر من بلدان الاستقبال، فقد استقبلت فرنسا (٤٠%) من الكفاءات العربية المهاجرة إلى أوروبا تليها الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة (٢٣%)، في حين استقبلت كندا (١٠%) فقط نظراً لتبنيها سياسات للهجرة أكثر انتقائية، واستقبلت أستراليا ٤% فقط وإسبانيا ٣,٦%، وإيطاليا ٢,٦%[1].

ويوضح الشكل (١) هجرة العقول العربية إلى بلدان منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي في الميدان الاقتصادي لعام ٢٠٠٠م.

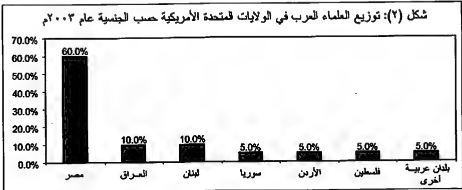


المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:
OECD, Database on Foreign-born and Expatriates, October, 2006 (www.oecd.org)

(١) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الاسكوا)، تقرير السكان والتنمية : الهجرة الدولية والتنمية في المنطقة العربية – التحديات والفرص، نيويورك، ٢٠٠٧م، ص ٢٨.

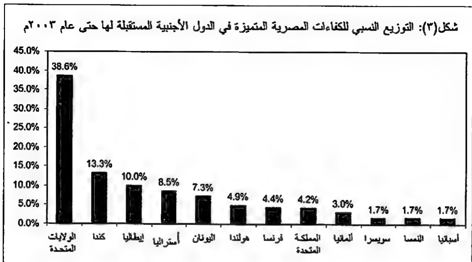
يتضح من الشكل أعلاه أن نسبة كبيرة من إجمالي حاملي الشهادات الجامعيــة تهاجر من تونس والجزائر والمغرب إلى دول منظمة التنميــة والتعــاون في الميــدان الاقتصادي، فنسبة الكفاءات المهاجرة من المغرب تخطــت (١٩%) مــن مجمــوع الكفاءات، تليها الجزائر بنسبة (١٥%)، وتونس بنسبة (١٤%).

وتشير إحصاءات منظمة العمل العربية وبعض المنظمات المعنية بهجرة العقول إلى أن الوطن العربي يساهم بـــ (٣١%) من هجرة الكفاءات من الدول الناميــة، وأن (٥٠%) من الأطباء و(٢٣%) من المهندسين، و(١٥%) من العلماء من مجمــوع الكفاءات العربية يهاجرون إلى أوروبا وأمريكا وكندا بخاصــة، وأن (٥٤%) مــن الطلاب العرب، الذين يدرسون بالخارج، لا يعودون إلى بلدانهم. ويشكل الأطبــاء العرب في بريطانيا نحو (٣٤%) من مجموع الأطباء العاملين فيها، وأن ثــلاث دول غربية غنية في مقدمتها أمريكا وبريطانيا تتصيد ما يناهز (٧٥%) مــن المهــاجرين العرب. وأن مصر قدمت في السنوات الأخيرة (٦٠%) من العلماء والمهندســين إلى أمريكا، فيما كانت مساهمة كل من العراق ولبنان (١٠%)، بينما كانت مساهمة كل من سوريا والأردن وفلسطين (٥%)، والشكل التالي يوضح ذلك:



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: إبراهيم قويدر، فقدان المواهب لصالح بلدان أخرى: هجــرة العقــول العربية، ٢٠٠٧م (www.libya.alyoum)

ويلاحظ أنه في الوقت الذي تخسر فيه الدول العربية وفي مقدمتها مصر من ظاهرة هجرة العقول، فإن إسرائيل تستفيد من هذه الظاهرة نتيجة هجرة الكفاءات القادمة إليها من دول أوروبا الشرقية وبعض الدول الغربية. وتعد مصر الخاسر الأكبر من هجرة الكفاءات في الكم المطلق، ففي الولايات المتحدة يعيش حوالي (٣١٨) ألف كفاءة مصرية، وفي كندا (١١٠) ألف، وفي أستراليا (٧٠) ألف، وفي بريطانيا (٣٥) ألف، وفي فرنسا (٣٦) ألف، وفي ألمانيا (٢٥) ألف، وفي سويسرا (١٤) ألف، وفي هولندا (٤٠) ألف، وفي النمسا (١٤) ألف، وفي إيطاليا (٩٠) ألف، وفي أسبانيا (١٢) ألف، وفي اليونان (٦٠) ألف، وتحظى الولايات المتحدة بالنصيب الأكبر من الكفاءات والعقول المصرية بنسبة (٣٩%)، تليها كندا بنسبة (١٣,٣%)، ثم إيطاليا بنسبة (١٠,٩%) والشكل التالي يوضح ذلك:



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، القاهرة، ٢٠٠٣م

وغالباً ما تكون العقول المهاجرة من الدول النامية من الفئة الأكثر تعليماً بين السكان، ويعود ذلك لأسباب عديدة منها تحيز الدول المستقبلة لصالح الأيدي العاملة المتعلمة والماهرة من خلال سياسات تعتمد على الانتقائية من المهاجرين، عدم وجود معوقات وقيود على هجرة المتعلمين، وخاصة فيما يرتبط بتمويل عملية الهجرة أو الإنفاق عليها، ومنهم من يعود للهجرة ثانية بسهولة أكثر.

ثالثاً: آثار هجرة العقول على التنمية في دول الجنوب:

تشكل ظاهرة هجرة العقول من الدول النامية إلى الدول المتقدمة ظاهرة سلبية، وذلك باعتبارها تمثل تحطيماً لكافة التحركات الهادفة إلى تحقيق متطلبات التنمية والتقدم التكنولوجي المطرد، الأمر الذي يجعل الفجوة العلمية والتكنولوجية والتنموية بين عالم الجنوب وعالم الشمال تزداد عمقاً وشمولاً.

وتؤكد العديد من الدراسات الدولية أن هجرة الكفاءات من الدول النامية تلحق خسائر متعددة الأبعاد بتلك الدول. وهذه الخسائر تنجم عن إهدار ما أنفق على إعداد تلك الكفاءات، وإضاعة الفرص التي كان يمكن تحقيقها لو أنها استقرت في دولها وساهمت في تنميتها، والتكلفة المرتفعة للاستعاضة عن الخبرات المهاجرة بخبرات ماهرة من الخارج عند الحاجة إليها.

وتتجسد الآثار السلبية لهجرة العقول بجملة من الخسائر على كافة الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والحضارية، ويقف على رأسها خسارة رأس المال البشري الذي يسبب مشاكل للتنمية تتمثل باضمحلال القاعدة التكنولوجية التي تستند عليها. وبالمقابل تتحول هذه الخسائر إلى مكاسب للطرف المهاجر إليه.

وتتمثل الخسارة الأولية للدول التي تهاجر منها العقول في التكلفة التاريخية التي يتكبدها المجتمع في سبيل تكوين وتعليم المهاجر بصورة مباشرة أو غير مباشرة حتى وقت الهجرة. وبالطبع يقابل التكلفة التاريخية لبلد الأصل، حصول بلد المهجر على مكسب أولي يعادل التكلفة التي كان سيتكبدها لو كان المهاجر إليه قد تكوّن أساساً داخل حدوده. ولا يتساوى هذا المكسب بالضرورة مع التكلفة التاريخية للمهاجر في بلد الأصل.

وتشير دراسة صادرة عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) إلى أن الدول النامية قد خسرت في منتصف سبعينيات القرن الماضي ما قيمته (٥٠) مليار دولار، وهذه تمثل القيمة الاستثمارية المقدرة للعقول المهاجرة من الدول النامية إلى كل من الولايات المتحدة وكندا والمملكة المتحدة، وتفوق هذه القيمة حجم المساعدات المالية الرسمية التي قدمتها هذه الدول إلى الدول النامية التي لم تتخط (٤٦) مليار دولار[1].

وأشارت إحدى الدراسات إلى أن الخسائر الناجمة عن هجرة الكفاءات العلمية من الدول العربية والإسلامية تقدر بحوالي (٦٠٠) مليار دولار متمثلة في تكاليف إنفاق تلك الدول على توفير الخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية لأبنائها خلال وجودهم بالوطن قبيل الهجرة، بالإضافة إلى تكلفة عدم مشاركة هذه الكفاءات في تنفيذ المشروعات الإنتاجية والخدمية بالدول العربية والإسلامية.

(١) UNCTAD, the Reverse transfer of Technology: Its dimensions Economic Effects and Policy Implication,TD/B/C/65,1975,P.23

وطبقاً لتقديرات البنك الدولي فإن الدول الأفريقية تتكبد خسائر اقتصادية تقدر بنحو (٤) مليارات دولار سنوياً بسبب استخدامها لـ (١٠٠) ألف موظف أجنبي وفقدانها لثلث عمالتها من المهنيين المهرة خلال العقود القليلة الماضية. وتتكلف الدول الأفريقية (١٠٠) ألف دولار لإعداد الفرد الواحد من الكفاءات المهاجرة، إذ أن المبتعث للحصول على درجة الدكتوراه في الطب الإكلينيكي يكلف مصر مثلاً (٧٥٠) ألف جنيه، بمعنى آخر فإن مصر خسرت (٥٠) مليار دولار بسبب عمليات هروب الكفاءات، أي أن الدول الصناعية الغربية وعن طريق استقبال المهاجرين تحصل من مصر على أكثر من ديونها لها[1].

وأشار تقرير صادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى أن الهند تخسر سنوياً حوالي (٢) مليار دولار نتيجة لهجرة المهنيين من ذوي الخبرة إلى الولايات المتحدة. ومن المتوقع أن يهاجر من الهند ١٠٠ ألف من العقول والأيدي العاملة المدربة خلال السنوات الثلاثة المقبلة، مما سيضاعف من حجم الخسائر التي يتكبدها الاقتصاد الهندي[2].

كما تشير تقديرات منظمة العمل العربية إلى أن الخسائر التي منيت بها الدول العربية من جراء هجرة العقول العربية خلال عقد السبعينيات من القرن الماضي قد قاربت (١١) مليار دولار، وأن الدول الغربية هي الرابح الأكبر من (٤٥٠) ألفاً من

---

(١) مشهور إبراهيم أحمد، الاستفادة من الكفاءات المهاجرة: إفريقيا نموذجاً، سبتمبر ٢٠٠٧م (www.islamonline.net).

(٢) سمير فؤاد، عدوى هجرة العقول تنتشر في دول العالم وتخلف خسائر اقتصادية فادحة، ١٤ أكتوبر ٢٠٠٧م (www.elaph.com).

العقول العربية المهاجرة، وأن الخسائر الكلية التي يتكبدها الاقتصاد العربي من جــراء هذه الظاهرة تقدر بحوالي (٢٠٠) مليار دولار[١].

وتشير دراسة حديثة تناولت الآثار الاقتصادية لهجرة الكفاءات إلى أن هجــرة الكفاءات المصرية، سواء أكانت دائمة أو مؤقتة والتي تقدر بنحو (٥٠,٤%) مــن إجمالي العمالة المهاجرة، قد كبدت الموازنة العامة للدولة خسارة في الاســتثمارات المنفقة على التعليم الحكومي بما يتراوح ما بين (٤٣,٠١) مليار جنيه و (٦٢,٣٤٩) مليار جنيه خلال الفترة من (١٩٦٢-٢٠٠٠م) ولا تشتمل هذه التقديرات مــوارد إنفاق الأسرة على التعليم الخاص والإنفاق المكمل للإنفاق العام[٢].

وتوضح دراسة أخرى أن استثمار علم وموهبة العالم المهاجر يعود على الاقتصاد الأمريكي بعائد مالي قدره (٣١٤) ألف دولار، كما أن حامل شهادة الدكتوراه في العلوم يعادل رأس مال موظف بمقدار (٦٠٠) ألف دولار[٣].

وأشار «ريفــين بريتز» في كــتابه «القرن المالي» إلى أنه إذا افترضنا أن تعلــم أحد المهاجرين العرب يكلف بلــده في المتوســط عشرة آلاف دولار، فإن ذلــك يعني تحويل (١٨) مليار دولار من الأقطار الإسلامية إلى الولايات المتحدة وأوروبــا كل عام[٤].

---

(١) منظمة العمل العربية، تقرير عن العمالة العربية المهاجرة، القاهرة، ٢٠٠٦م.

(٢) سعد حافظ، أثر العوامل الاقتصادية لهجرة الكفاءات، بحث مقدم إلى مؤتمر هجرة الكفاءات العربية، (القاهرة: مركز بحوث الدول النامية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٧م).

(٣) نوزاد عبد الرحمن الهيتي، التطور التكنولوجي ومتطلبات التنمية العربية (بغداد: دار الرواد للطباعة والنــشر ١٩٨٨م) ص ١٣٥.

(٤) آمال موسى، الكفاءات العربية... هجرة بالحقائب من دون عودة، جريدة الشرق الأوسط، العدد (١٠٤٧٢)، ٣١ يوليو ٢٠٠٧م.

ويمكن أن تحرك هجرة العقول حلقات مفرغة تبطئ سرعة التنمية، فعلى سبيل المثال، تقود هجرة الأطباء والممرضين الأفريقيين إلى إضعاف القطاع الصحي في وقت تزداد فيه الحاجة إلى الرعاية الصحية بسبب مرض فيروس نقص المناعة البشرية المكتسب «الإيدز» والمبادرات المتخذة في الآونة الأخيرة لتحسين معدلات المناعة. فالهجرة لا تترك وبخاصة للمناطق الريفية إلا قلة من الموظفين في مجال الرعاية الصحية، كما أنها تزيد من أعباء العمل على عاتق الموظفين الباقين وقد تبطئ عجلة التغيرات في نظام الرعاية الصحية. ولدى دول مثل جامايكا وغانا أطباء مدربون محلياً يعملون خارج البلدين أكثر مما لديهما في الداخل.

وتسبب هجرة العقول آثاراً سلبية على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث إنها تخلق نقصاً في الكوادر العلمية المطلوبة لتحقيق التقدم، وهذا ما يؤثر بصورة مباشرة في مستوى الرفاهية، وفي عدم حصول الدولة على أي مردود نظير ما صرفته على تعليم هؤلاء الأفراد، علاوة على أنها تسهم في تناقص قدرة هذه الدولة على إعداد المؤهلين، الذين تتطلبهم خطط وبرامج التنمية المحلية، حيث إن هجرة العقول العلمية تحرم الجامعات والمؤسسات التعليمية والتأهيلية من الكوادر التي يكون بإمكانها أن تعمل على إعداد المؤهلين محلياً. وتسهم أيضاً في خفض المستويات التعليمية في الدولة وإرهاق الأجهزة الحالية المؤلفة من الفنيين والهيئات العلمية، سواء أكان ذلك في الجامعات أو مؤسسات الدولة المختلفة، بازدياد الأعباء عليها مما يؤدي إلى ضعف الإنتاجية، وانخفاض المردود وانتشار روح اللامبالاة، ونمو العقلية الروتينية، وفتور الحماس للتجديد والتطور، وعدم القدرة على إنشاء مراكز للأبحاث العلمية

أو التوسع القائم فيها، واضطرار الدولة إلى استيراد الخبرات الأجنبية من الخارج لتلافي النقص الحاصل من جراء هجرة العقول، وبذلك تصبح هذه الظاهرة خسارة وكارثة اقتصادية وتكنولوجية فادحة، فعلى سبيل المثال يوجد الآن أكثر من ألفي طبيب عراقي في بريطانيا ممن كلف الدولة العراقية تدريس الواحد منهم (٤٧) ألف دولار في سبعينيات القرن العشرين، مما يعني أن خزينة الدولة خسرت أكثر من (١٠٠) مليون دولار[1].

إن الخسارة الحقيقة لهؤلاء ليست مالية؛ لأن التعويض وارد في هذه الحالة، بل بشرية، فتعويض العقول صعب للغاية ويتطلب عقوداً من الزمن، ولنا أن نتخيل حجم المأساة مع استمرار مسلسل التقتيل والتهجير لهذه العقول في الداخل ومحاولة استقطابها والإفادة من خبراتها في الخارج.

وعلى أية حال فإن ما هو هبة من السماء لدول الشمال قد يكون مدمراً لدول الجنوب الأكثر فقراً. وربما لا يكون تأثير هجرة العقول محسوساً أكثر مما هو محسوس في النظم الصحية الهشة فعلاً في الدول النامية. فبينما تقع الآن أفريقيا جنوب الصحراء تحت وطأة أعلى عبء من الأمراض المعدية في العالم (٢٥%)، فإنها لا تستبقي إلا (١,٣%) من العاملين في مجال الرعاية الصحية. وفي بعض الدول حدث استنزاف شديد لأعداد الممرضات والأطباء المؤهلين.

---

(١) خالد طالب، العنف وسوق العمالة العالمي يستنزف كفاءات العراق، جريدة المدى، ٢ مايو، ٢٠٠٧م (www.almadapaper).

ويتبين من عمليات مسح أجرتها منظمة الصحة العالمية مؤخراً أن نية الهجرة مرتفعة بالذات بين العاملين في مجال الصحة في أشد المناطق نكبة بفيروس نقص المناعة البشرية «الإيدز»، وتبلغ هذه النسبة (٦٨%) في زمبابوي و(٢٦%) في أوغندا. وتفيد اللجنة المعنية بالهجرة الدولية أن عدد الأطباء الملاويين الذي يعملون حالياً في مدينة مانشستر بشمال إنكلترا أكبر من عدد الأطباء الذين يعملون في ملاوي كلها. وفي زامبيا لا يوجد سوى (٥٠) طبيباً فقط من أصل (٦٠٠) طبيب تم تدريبهم منذ الاستقلال[١].

ويتفاوت الأثر الذي تحدثه هجرة المتعلمين بين بلد وآخر من دول الإرسال. ففي تركيا، مثلاً، تقارب نسبة المهاجرين المتعلمين النسبة الباقية في المجتمع الأصلي، والتي غالباً ما تكون في حدود (١٠%). وفي هذه الحالة لا يكون أثر هذه الهجرة في حالة مصر حيث يشكل المهاجرون المتعلمون (٦٠%) من مجموع المهاجرين المصريين، بينما يشكل المصريون الحاصلون على تعليم (١٥%) في بلدهم. أما عندما تكون نسبة التعليم مرتفعة في بلد مثل الهند أو الصين، فيكون الأثر السلبي لهجرة المتعلمين أقل وقعاً[٢].

وصفوة القول: إن أهم الانعكاسات السلبية لهجرة العقول من دول الجنوب إلى دول الشمال تتمثل بالآتي :

---

(١) صندوق الأمم المتحدة للسكان، تقرير حالة سكان العالم ٢٠٠٦: عبور إلى الأمل، نيويورك، ٢٠٠٦، ص ٧-٨.

(٢) Caglar, Ozden, Brain Drain in Middle East & North Africa: The Patterns under the Surface, United Nation Expert group Meeting on International Migration and Development in the Arab Region, Beirut, Department of Economic and Social affairs 15-17 May, 2006.P.11-12

١- فقدان الجهود والطاقات الإنتاجية والعلمية لهذه العقول، التي تصب في مصلحة الدول المتقدمة، في الوقت الذي تحتاج برامج وخطط التنمية في الدول النامية لمثل هذه العقول في مجالات الصحة والتعليم والاقتصاد والتخطيط والبحث العلمي والتطوير التكنولوجي.

٢- تبديد الموارد الإنسانية والمالية التي أنفقت في تعليم وتدريب الكفاءات، التي تحصل عليها بلدان الشمال الغني بدون مقابل.

٣- ضعف وتدهور الإنتاج العلمي والبحثي في الدول النامية بالمقارنة مع الإنتاج العلمي للعلماء المهاجرين في الدول المتقدمة.

رابعاً: هجرة العقول بين عوامل الطرد من دول الجنوب وعوامل السحب من دول الشمال:

يحاول «وليم غليزر» في دراسته المعنونة: «هجرة الكفاءات: ما نعرف عنها وما نحتاج إلى معرفته»، التي أعدها لمعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث أن يحدد دوافع هجرة الكفاءات من خلال تسليط الضوء على المهاجر والبلد المضيف بما يقدمه من إغراءات للهجرة. أما الموطن الأصلي فإن له دوراً سلبياً، لعدم قيامه بتأمين الظروف والشروط المادية والمعنوية التي تحتاجها الكفاءات. ويعطي مثالاً هنا من دوافع الطلاب للهجرة وقرار الدراسة بالخارج ومتابعة الاختصاص، وماهية روابط ولاء الطلاب بالموطن الأصلي، والدور السلبي له في عدم تأمين ما يمكنهم من الدراسات العليا ومتابعة الاختصاص[1].

(١) مصطفى العبد الله الكفري، هجرة الكفاءات العربية والتنمية، بحث منشور على موقع الحوار المتمدن، ٢٠سبتمبر ٢٠٠٣م، ((www.ahewar.org)).

وتعد أسباب الهجرة ودوافعها ونتائجها مترابطة مع بعضها بعضاً، ويشير «هاريسون» إلى أن هجرة الكفاءات قد فسرت بمدرستين هما:

- **المدرسة الفردية**: التي تعالج أسباب الهجرة من منظور فردي يتعلق بشروط العمل وامتيازاته وحقوقه.
- **مدرسة يمكن اعتبارها ظاهرة دولية**، وترتبط بتدهور الحياة المدنية، أي تدني الأحوال السياسية والقانونية وتردي الخدمات والأحوال المعيشية.

ويمكن القول: إن هناك عدة أسباب اقتصادية واجتماعية وسياسية ونفسية مسؤولة عن تسرب العقول من الدول النامية إلى الدول المتقدمة، وهذه العوامل تكون مجتمعة منظومة من عوامل الدفع والسحب، عوامل الدفع موجودة داخل دول النامية، وعوامل السحب موجودة داخل الدول المتقدمة.

أ- عوامل الدفع:

ترتبط هذه العوامل بالظروف السائدة في الدول النامية، التي تقف في مقدمتها ظاهرة التخلف بأبعادها المختلفة. ويمكن إيجاز عوامل دفع الكفاءات للهجرة إلى الخارج بما يلي:

١- الأسباب الاقتصادية:

تعد الأسباب الاقتصادية في مقدمة الأسباب التي تفسر نزيف العقول من الدول النامية إلى الدول المتقدمة، فالأوضاع الاقتصادية في دول الإرسال لا تسمح بأن يتقاضى ذوي الكفاءات ما يناسب مستواهم العالي من التأهيل والتدريب والأداء، حيث تعد الرواتب والأجور، التي يتقاضاها العلماء والمهندسون والأطباء

والاختصاصيون منخفضة جداً في أغلب الدول النامية، الأمر الذي يجعل بعضهم يعمد إلى العمل خارج أوقات الدوام الرسمي وفي أعمال قد لا تتناسب مع الاختصاص في سبيل توفير دخل إضافي للراتب لمواجهة أعباء المعيشة، التي تشهد ارتفاعاً كبيراً بسبب ظاهرة التضخم المتمثلة في ارتفاع الأسعار.

وعلاوة على تدني الأجور فإن بنى الإنتاج غير قادرة على استغلال واستخدام القدرات الإنتاجية، وهي مسائل ناتجة عن، وفي الوقت ذاته تساعد على تعميق ظاهرة التخلف الاقتصادي والحرمان مما يجعل مجتمعات العالم النامي غير قادرة على الاستفادة من القدرات البشرية الضخمة الموجودة فيها. يضاف إلى ذلك انعدام التخطيط العلمي السليم في تلك الدول، بحيث يجد ذوي الاختصاصات العالية أنفسهم معزولين لا يجدون الإطار المناسب الذي يستطيعون أن يعملوا ضمنه ويستطيع في الوقت نفسه الاستفادة من قدراتهم.

٢- الأسباب السياسية:

يشكل الواقع السياسي عنصراً مهماً من العناصر المسببة لهجرة العقول، وهذا ما يمكن ملاحظته في أغلب الدول النامية والإسلامية التي تعاني من اضطرابات سياسية وعدم استقرار سياسي، وحروب أهلية تطول أهل العلم والمعرفة، الأمر الذي يدفع ذوي الكفاءات والمهارات إلى الهجرة خارج الوطن. فمشكلة حقوق الإنسان لم تحل في العديد من الدول النامية، فضلاً عن قضايا حرية الرأي والتعبير، التي تعاني من تقييدات وقمع، وهي مسائل ذات أهمية كبيرة يحتاج فيها الباحث إلى الحرية في البحث والتحقيق وتعيين المعطيات وإصدار النتائج.

ويشكل الوطن العربي مثالاً صارخاً للهجرة بسبب الواقع السياسي خصوصاً بعد نكسة الخامس من حزيران عام ١٩٦٧م، والحرب الأهلية اللبنانية في سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي، والحرب الأهلية في الجزائر في العقد الأخير من القرن العشرين، والحرب الأهلية الطائفية في العراق بعد الاحتلال الأمريكي عام ٢٠٠٣م والتي ساهمت في تهجير خيرة العقول العراقية من مختلف الاختصاصات العلمية والإنسانية، علاوة على حملة التقتيل والتهجير، التي تمارسها المليشيات الظلامية والتي راح ضحيتها قرابة (٢٨٦) أستاذاً جامعياً وفقاً لدراسة بعنوان: «محنة الأكاديميين العراقيين» قُدمت لمؤتمر مدريد الدولي حول اغتيال الأساتذة الجامعيين بالعراق[1].

٣- الأسباب الاجتماعية:

تتمثل الأسباب الاجتماعية في سيطرة العادات والتقاليد والإيمان بالعبقرية المطلقة للخبرات الأجنبية، مقابل التشكيك وعدم الثقة بقدرات الخبراء والاختصاصيين المحليين، ويشكل هذا الموقف عنصر دفع للكفاءات الوطنية إلى الخارج ويسهل إحلال الخبراء الأجانب، الذين يكلفون اقتصادات النامية الكثير من الأموال، مكانها.

ويلاحظ اليوم وفي الكثير من الدول العربية والإسلامية الاعتماد الكبير على الخبرات الأجنبية في تنفيذ العديد من البرامج والخطط ووضع السياسات والاستراتيجيات، الأمر الذي يصيب الكفاءات الوطنية بالإحباط على الرغم من أنها الأقدر على تشخيص الواقع وتقديم الحلول من الخبراء الأجانب، الذين أغلبهم لا يعرف حقائق البيئة والمجتمع والاقتصاد في الدول النامية.

---

(١) إسماعيل الجليلي، محنة الأكاديميين العراقيين، بحث مقدم إلى مؤتمر مدريد الدولي حول اغتيال الأكاديميين العراقيين، مدريد، ٢٠٠٧م.

٤- الأسباب الأكاديمية والتعليمية:

تتمثل الأسباب الأكاديمية في انعدام الحرية الأكاديمية، خصوصاً في الدول النامية، التي تحكمها أنظمة دكتاتورية قائمة على هيمنة الحزب الواحد، وتجميد حركة البحث العلمي، نتيجة لترأس الجامعات ومراكز الأبحاث بعض العناصر غير الكفوءة، التي تقلدت المناصب على أساس الولاء القبلي أو الحزبي أو الطائفي، وغياب العناصر البحثية الكفوءة عن المراكز القيادية في مجال البحث العلمي. بالإضافة إلى عدم توفر المناخ العلمي المناسب للبحث نتيجة لتدني الإنفاق على البحث العلمي والتطوير، الذي لم يتخط ١% من الناتج المحلي الإجمالي في الدول النامية، في حين وصل في الدول المتقدمة إلى نحو ٢,٤% خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٠٥م)[1].

كما أن تخلف النظم التعليمية السائدة ومناهجها وطرقها وأساليبها تعد في مقدمة الأسباب التعليمية، التي تدفع بهجرة الكفاءات، حيث إن البيئة التعليمية السائدة في أغلب الدول النامية لا تتيح للكفاءات أن تبدع وتطور بالشكل الذي يسهم في بناء الطاقات البشرية المؤهلة تأهيلاً علمياً متميزاً، وبالتالي يضطرون إلى الهجرة لدول الشمال التي يتيح فيها النظام التعليمي المجال أمام الكفاءات المهاجرة كي تطور نفسها، الأمر الذي ينعكس إيجاباً على مسيرة التقدم في تلك الدول.

(١) UNESCO Institute for Statistics, a Global Perspective on Research and Development, Otober, 2007

ب- عوامل السحب:

ترتبط عوامل السحب بالأوضاع السائدة في الدول المتقدمة صناعياً التي تتسرب إليها العقول من الدول النامية.. وتتمثل هذه العوامل بما يلي:[1]

١- توفر الفرص العادلة والمتكافئة للبحث العلمي:

إن نجاح الدول المتقـــدمة، ســـواء في أوروبا أو الولايات المتحـــدة أو اليابان أو كوريا الجنوبية، في مجال البحث العلمي والتطوير التكنولوجي إنما يرجع إلى توفير البيئة المناسبة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي لكافة المـــشتغلين في الجامعـــات ومراكز الأبحاث المستقلة أو التابعة للقطاع العام أو الخاص بـــصرف النظـــر عـــن خلفياتهم العرقية أو الدينية أو الجنس أو اللون، المسألة الـــتي تتـــيح الفرصـــة أمـــام الكفاءات المهاجرة لتفجير طاقاتها الإبداعية في مختلف المجالات والميـــادين العلميـــة، وخير دليل على ذلك حصول العديد من أبناء الدول النامية، الذي استقروا في الدول المتقدمة، على مراتب علمية عالية أهلتهم للحصول على جوائز نوبل، علـــى ســـبيل المثال عالم الكيمياء المصري أحمد زويل وعالم الاقتصاد الهندي لامارتيا سنغ وعـــالم الاقتصاد آرثر لويس من جزر الآنتيل في أمريكا اللاتينية.

٢- التشريعات والقوانين المشجعة للهجرة:

رغم وقوف الدول المتقدمة بوجه هجرة مواطني الدول النامية إليها، غـــير أنهـــا تتبنى سياسات مخططة ومدروسة لاجتذاب أصحاب الكفاءات والمهارات الخاصة من هذه الدول، الذين يتمتعون بخبرات متميزة، وعلى سبيل المثال، أصـــدر الكـــونجرس

(١) للمزيد من التفاصيل حول عوامل السحب انظر: عطوف محمود ياسين، نزيف الأدمغة – هجرة العقول العربية إلى الدول التكنولوجية (بيروت: دار الأندلس للطباعة والنشر، ١٩٨٤م) ص ٧٣-٧٨.

الأمريكي تشريعاً في عام ٢٠٠٠م يحمل اسم «موارد تكنولوجيا القرن الحادي والعشرين والزعامة التجارية» يهدف إلى المساعدة على تمتع الولايات المتحدة بالتفوق التكنولوجي بواسطة منح أفضلية للأجانب حاملي الشهادات العليا في الرياضيات والعلوم والهندسة والتكنولوجيا. وكان حصاد هذا التشريع أن ازدادت بطاقات الإقامة للخريجين الأجانب في مجالات التكنولوجيا المتطورة من ٩٠ ألفاً في السنة إلى ٢١٠ آلاف[١].

وقد حذت دول أخرى حذو الولايات المتحدة مما اعتبره بعضهم نوعاً من «سرقة العقول».

٣- الأجور المرتفعة والعلاوات والمكافآت:

تشكل المرتبات والأجور العالية والامتيازات، التي يحصل عليها العلماء والمهندسون والأطباء وغيرهم من الكفاءات العلمية في الدول المتقدمة، أحد أهم عوامل السحب أو الجذب التي تدفع العقول الموجودة في الدول النامية للهجرة إلى الدول المتقدمة.

٤- الاستقرار السياسي والتقدم الاقتصادي:

تتسم النظم السياسية في أغلب الدول المتقدمة بظاهرة الاستقرار السياسي نتيجة لسيادة وتطبيق الآليات الديمقراطية في إدارة الشؤون السياسية في البلاد، التي تتيح للجميع التعبير عن رأيه وبكل حرية وشفافية، فضلاً عن إتاحة الفرصة أمامه لتحقيق طموحاته العلمية في ظل أجواء تتسم بالشفافية والمنافسة العلمية الشريفة.

---

(١) سمير فؤاد، عدوى هجرة العقول تنتشر في دول العالم، مصدر سابق.

كما أن التقدم الاقتصادي الذي تشهده الدول المتقدمة والذي يساعد في تـــوفير مستوى معاشي ممتاز وضمانات اجتماعية، وتوفير جميع وسائل الاستهلاك والرفـــاه المادي وتسهيلاته تشكل إغراءاً قوياً للعقول الموجودة في الدول الناميـــة للتـــسرب والانتقال للعمل في الدول المتقدمة.

وصفوة القول: إن أغلب الدراسات، التي عالجت إشكالية هجرة العقول، أجمعت على سببين رئيسين لهجرة العقول، أولهما يتعلق بضعف الإمكانات والبنيات للتمكن من ممارسة ما تعلمه المرء، وقلة الموارد المالية المخصصة للبحث العلمي، وثانيهما يكمن في التضييق على حرية التعبير وسيادة الخوف، الذي يعيق الابتكار والإبداع.

رابعاً: سبل مواجهة هجرة العقول:

تقوم العديد من المنظمات والهيئات العربية والدولية ببعض الجهود لمواجهة نزيف العقول، ومن هذه المنظمات المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (إيسيـــسكو)، التي أعدت خطة عمل للحد من هجرة الكفاءات العلمية من دول العالم الإسلامي، تم اعتمادها في المؤتمر الإسلامي الثالث لوزراء التعليم العالي والبحث العلمي، الـــذي عقد في نوفمبر ٢٠٠٦م بدولة الكويت[١].

وتعتمد الخطة على تحليل أسباب الهجرة وآثارها على البلد الأم، وتركز خاصة على الأسباب الاقتصادية والأكاديمية، ومن بينها ضعف الموارد الماليـــة، وهـــشاشة الإطار الأكاديمي، وغياب جامعات من طراز رفيع، والمكانة المتردية للعلم والعلماء في المجتمع. وأبرزت الخطة العوامل التي تتسبب في هجرة العقول في العالم، وفي الـــدول

(١) المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (إيسيسكو)، خطة عمل للحد من هجرة الكفاءات العلمية من دول العالم الإسلامي، الرباط، ٢٠٠٦م.

الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي بصفة خاصة، وتشمل الفوارق في الدخل النسبي المتوقع بين الدول المصدرة للعمالة والدول المستوردة لها، ووفرة فرص أفضل للعمل في الدول المستوردة للعمالة.

وتبين الخطة، من خلال تحليل العلاقة بين هجرة العقول وبعض مؤشرات التنمية في الدول الأعضاء، أن هجرة العقول تؤثر سلباً على التنمية، وأن الدول الأعضاء التي تسجل أعلى معدلات هجرة العقول، هي الأقل تقدماً. وتخلص الخطة إلى أن هجرة العقول تضر بالرأسمال البشري وتزيد من حدة الفقر.

وتقدم الخطة وصفاً لأهم الأسباب الكامنة وراء هذه المشكلة واستراتيجية منعها في الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي. وساقت الخطة على سبيل الإبانة حالة باكستان، التي اتخذت في الآونة الأخيرة خطوات واسعة في تنفيذ السياسة العلمية تحت إشراف لجنة التعليم العالي، والتي قادت إلى نتائج ناجحة في مجال المحافظة على الكفاءات العلمية.

واقترحت خطة العمل مجموعة من الوسائل المساعدة على الحد من هجرة العقول العلمية، تشمل دعم مركز (الإيسيسكو) لتعزيز البحث العلمي بقصد بلوغ الأهداف المتمثلة في تحسين البحث العلمي وتعزيزه من أجل تقديم محفزات للعقول المهاجرة مشجعة على العودة إلى بلدانها الأصلية بهدف المساهمة في خدمة اقتصادها، وإنشاء مركز إسلامي للتميز عالي الجودة.

أما على صعيد الدول، فقد حاولت بعض الدول العربية تقديم إغراءات معينة وحوافز لعودة الكفاءات العلمية من خلال سن القوانين التي تمنح العائدين عدداً من المزايا المالية، وأهم هذه القوانين إصدار العراق لقانون عودة ذوي الكفاءات

العلمية إلى الوطن رقم (١٨٩) لعام ١٩٧٢م، ثم قرار مجلس قيادة الثورة رقم (٩) الذي أعقبه القانون الشامل رقم (١٥٤) لعام ١٩٧٤م لرعاية أصحاب الكفاءات، حيث منح هذا القانون والتشريعات الأخرى المكملة له الكفاءات العربية حق التمتع بالجنسية العراقية وحرية الإقامة والعمل في العراق، كما منح العائدين العراقيين من ذوي الكفاءات العلمية منحاً وقروضاً وأراضي بناء وإعفاءات جمركية على الأثاث والسيارات.

كما حاولت كل من الكويت وليبيا توفير مراكز بحوث علمية لجذب عدد من العلماء العرب بالخارج، حيث أدت جهود الكويت إلى إنشاء معهد الكويت للأبحاث العلمية، مما استقطب عدداً محدوداً من الكفاءات العلمية العربية المهاجرة. أما في ليبيا فقد تم إنشاء معهد الإنماء العربي في كل من طرابلس وبيروت استقطبا عدداً من الباحثين العرب بينهم عدد محدود من المهاجرين.

كما أدركت دولة قطر أن تطوير البحث العلمي في العالم العربي يكمن في إعادة الاعتبار للعقول العربية، ولهذا عكفت على خلق بيئة جاذبة للعلماء العرب من خلال تأسيس رابطة لهم وسط أجواء صحية ومناخ ملائم؛ وتعد تجربة احتضان العلماء العرب المغتربين نموذجاً يعكس مدى الاهتمام بالعلم والمعرفة وقيمة العلماء، ونجحت في استقطاب علماء بارزين سواء من خلال المؤتمر التأسيسي للعلماء العرب، الذي عقد في إبريل عام ٢٠٠٦م، أو من خلال المؤتمر الأول للعلماء المغتربين الذي شهدته الدوحة نهاية عام ٢٠٠٧م.

وتسعى دولة قطر للاستفادة من خبرات العلماء العرب خاصة في ظل النهضة العلمية والتعليمية التي تشهدها البلاد، كما تهدف دولة قطر من خلال مبادرتها، التي

تقوم عليها مؤسسة قطر للتربية والعلوم وتنمية المجتمع إلى مد جسور التعاون بين العلماء بالخارج والمؤسسة من أجل خدمة المجتمعات العربية وتنمية وسائل البحث العلمي.

وتهدف دولة قطر من خلال تجمع العلماء العرب المغتربين في العالم للمساهمة في منتدى الأفكار المتعلقة بمستقبل العلم في الوطن العربي والعمل على الارتقاء بالبحث العلمي وتأسيس آلية احتضان مشاريع ملموسة تقابل الحاجات المتزايدة في المنطقة العربية.

وتعد مبادرة الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم رئيس مجلس الوزراء بدولة الإمارات العربية المتحدة حاكم دبي بإنشاء مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للتنمية الإنسانية من أكبر المبادرات في المنطقة العربية والتي جاء تأسيسها لتقديم الدعم للعقول والقدرات الشابة، والتركيز على العطاء للبحث العلمي والتعليم والثقافة، والاستثمار في البنية الأساسية للمعرفة، والسعي لتوفير فرص متساوية لأبناء المنطقة في التقدم والحياة الكريمة ومساعدتهم على مواكبة ركب التطور العالمي والمشاركة بصورة إيجابية في تحديد ملامح المستقبل.

وقد تم تخصيص وقف قيمته (١٠) مليارات دولار لتمويل مشاريع المؤسسة، التي ستوالي إطلاق جملة من المشروعات والبرامج المعنية بتطوير الرصيد المعرفي للمنطقة وإيجاد أجيال جديدة من القيادات الفكرية والعلمية تتمتع بالقدرة على دفع مسيرة التطوير بأسلوب علمي ومنهجي سليم يساهم في تأكيد فرص المنطقة في ظل عالم يشهد تغيرات سياسة واقتصادية واجتماعية كبيرة[1].

وستقوم المؤسسة بتصميم وإدارة برامج لبناء قاعدة معرفية بمستويات عالية، وسيكون من أولوياتها إنشاء صندوق للبحث والترجمة، وتنفيذ برامج لإعداد أجيال

(١) ياس خضير البياتي، الفلسفة التعليمية والبيئة الجامعية والتمويل، مجلة آراء حول الخليج، العدد (٣٦)، سبتمبر ٢٠٠٧م، ص ٧٤.

مؤهلة من القيادات في القطاع العام والخاص والمجتمع المدني، كما تـوفر المؤسسة بعثات للدراسات العليا في أعرق المعاهد والجامعات. كما تقدم بعثات للكتاب ومنحاً للأبحاث، وتسهم في إنشاء مراكز بحثية في جامعات المنطقة، الأمر الذي سوف ينعكس إيجابياً على الكفاءات العربية ويحد من هجرتها، خصوصاً إذا ما علمنا أن المؤسسة ستغطي جميع المبدعين والمبتكرين والمثقفين في أرجاء المنطقة، وتستهدف تحفيز وتشجيع الجهود المبذولة لإيجاد الحلول للتحديات، التي تواجه التنمية المستدامة من خلال تشجيع الإبداع والابتكار، وبناء المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

ويمكن القول: إذا كانت هجرة العقول قد باتت تمثل مسألة مسلماً بها بسبب الأوضاع السائدة في الدول النامية والإسلامية، لذا فلابد من تبني إجراءات تسهم في الحصول على بعض المكاسب، أو بعبارة أدق لتقليل الخسائر الناجمة عنها لدول الأصل. ويدخل في نطاق ذلك:

١- تقوية الأواصر بين الكفاءات المهاجرة وأوطانها بأشكال مختلفة (إنشاء قواعد بيانات منظمة للكفاءات العربية بالخارج، وتأسيس وسائل اتصال دورية جذابة، خاصة باستعمال تقانات المعلومات والاتصال الأحدث).

٢- إنشاء برامج تحقق الاستفادة من خبرة هذه الكفاءات إما في شكل استشارات أو زيارات عمل محدودة وغيره. وتتيح التقانات الحديثة في المعلوماتية والاتصال أشكالاً مبتكرة من نقل خبرة الكفاءات المهاجرة في خدمة جهود التنمية في الدول النامية من خلال مواقع شبكة الإنترنت، مثلاً تتيح قيام شبكة رقمية بين الكفاءات العربية والإسلامية في الخارج، والراغبين في الاستفادة من علمهم وخبراتهم في الدول العربية والإسلامية.

٣- دعم الدول العربية لتنظيمات الكفاءات المهاجرة تكون شكلاً مؤسسياً لعلاقة ذات اتجاهين تقوم بين المهاجرين ووطنهم[١].

أما الحد الأقصى في مواجهة هجرة الكفاءات فيعني العمل على الحد منها بالحفاظ على الكفاءات المقيمة، خاصة من الشباب الذين تقوى لديهم نزعة الهجرة، أو، وهو الأصعب، استعادة قسم من الكفاءات الموجودة في الخارج فعلاً للمساهمة في تنمية دول الأصل. وتدل الخبرة على أن تحقيق هذا الحد من الطموح يتطلب تعطيل الآليات الأساسية التي تؤدي لنشوء ظاهرة هجرة الكفاءات عبر تخليق دور فعال لهم في الدول العربية، محقق للذات ومستوى معيشة كريم، وترسيخ نسق قيم يكافئ المساهمة في تحقيق الأهداف المجتمعية بدلاً من التراكم المادي الفردي.

وفي الختام نقول:

إن مشكلة هجرة العقول باتت تشكل مرضاً عضالاً، خصوصاً وأن أغلب العوائل في العديد من الدول النامية باتت توفر لأبنائها فرص التأهيل العلمي العالي، وكأنها تهيئهم للهجرة إلى الدول الغربية، التي توفر كل مغريات الجذب للإقامة من تقدم اقتصادي، وبيئة سياسية مستقرة، ومناخ ملائم للبحث العلمي يساعد على الابتكار والإبداع. علاوة على سياسات أخرى ما برحت الدول المتقدمة صناعياً تمارسها على أصحاب الكفاءات في العالم الثالث.

إن عملية صيد العقول لمصلحة دول الشمال هي عملية تتضافر فيها السياسات الحكومية مع مؤسسات الاستخدام الغربية العاملة على الصعيد الدولي، والمتمثلة بالشركات متعدية الجنسيات وغيرها من الشركات العاملة في مختلف الجوانب الاقتصادية.

---

(١) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٢م: خلق الفرص للأجيال القادمة، المكتب الإقليمي للدول العربية، عمان، ٢٠٠٢م، ص ٦٨-٦٩.

التنمية وعولمة التربية

الدكتور أحمد محمّد الدغشي (*)

المطلوب من الثقافة العربية الإسلامية الاستعداد لمواجهة إفرازات العولمة بوصفها صيغة حضارية مرتبطة بمعطيات التكنولوجيا والتقدم المادي، وحركة ثقافية تهدف إلى تذويب الهوية كمقدمة للسيطرة على مقدرات الأمة.

مقدّمة:

فرضت ظاهرة العولمة نفسها في جميع الميادين، وعلى صعيد التخصصات جميعها بلا استثناء. وهي كأية ظاهرة جديدة - أو هكذا تبدو- تحمل دلالات ومضامين ذات شقين: أحدهما سلبي، وآخر إيجابي. والخلاف حين يحتدم بين الباحثين في هذا المجال؛ فإنما يدور على نحو أساس حول الشق الثاني، بوصف الأول يمثل موضع اتفاق، بصورة عامة.

(*) باحث أكاديمي، كلية التربية، جامعة صنعاء.. (اليمن).

وقد كثرت الدراسات والأبحاث والمؤتمرات والندوات التي تبحث أو تناقش موضوع العولمة من جوانبها المختلفة وبأبعادها كافة، حتى إن أحد الباحثين[1] رصد إلى زمن كتابته فقط (عام ٢٠٠١م) ما يزيد على (١٥٠٠) مؤتمر وندوة لمناقشة ظاهرة العولمة . فإذا أضفنا إلى ذلك جملة الدراسات والأبحاث والمقالات والكتب- فضلاً عن الفترة الزمنية اللاحقة- فللمرء أن يذهب بخياله إلى مدى بعيد في هذا السياق.

إن ذلك يدل على مدى الاهتمام الذي لاقته العولمة في جميع المجالات، وفي مقدمتها المجال التربوي؛ والتربية هي التنمية.. وتأتي هذه الدراسة لتسهم في مناقشة الشق الذي يشتد النزاع حوله بين الباحثين في مجال العولمة، في بعدها التربوي، كون الباحث الحالي لا يختلف مع غيره من الباحثين في الشق الإيجابي من الظاهرة، المتمثل في جوهره في الاستخدام الأمثل للتقنية والمعلوماتية لما فيه خدمة الإنسانية.

والواقع أن ثمة تخوفاً مشروعاً من تغوّل العولمة، الذي بات يتهدد دولاً كبرى مثل فرنسا -على سبيل المثال- ويصيبها بحالة (رهاب)، ولا سيما في جانب الإشكالات التربوية ذات العلاقة باللغة والبرامج التربوية، والترفيهية، وهو الأمر الذي يفرض على الدول الصغرى والمجتمعات المستضعفة ضرورة التنسيق حيال تحدي (العولمة). وقد أثبت مؤتمر (أوتاوا) في كندا مواقف فرنسا اللافتة والجديرة بالمناصرة في هذا المجال. وذلك من أجل أن لا تنفرد زعامة أحادية بقيادة القرن الحادي

(١) علي، نبيل، الثقافة العربية وعصر المعلومات، رؤية لمستقبل الخطاب العربي، ط١ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ٢٠٠١م) ص ٢٦.

والعشرين الميلادي الجديد، وإبدالها بتجمعات تضم دولاً في العالم الثاني والثالـث، وعدم حصر رؤية دخول القرن الجديد في مجرد رموز وأرقام، ووضع معدلات النمو، بل هي رؤية (بانورامية) متعددة الأهداف، تراعي جميع الأبعاد الاقتصادية والسياسية والتعاونية والتربوية[1].

إن مما يعزز من ضرورة المضي الواعي في تناول العولمة بأبعادها المختلفة، ويعنينا هنا البعد التربوي من زاويته الفكرية هذا الحرص اللافت من قبـل بعـض القـوى الكبرى الهادفة إلى السيطرة على المؤسسات الدوليـة ذات الاختـصاص التربـوي والثقافي مثل: منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو)، ومحاولتـها التوغل في المنظمات الإقليمية ذات الطابع التربوي والثقافي كذلك، كالمنظمة العربية للتربية والثقافة، والمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة[2].

أما عن التدخل في توجيه أنشطة المؤسسات والهيئـات الدوليـة ذات الطـابع الاقتصادي كصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي في البرامج ذات الـصلة بالبعـد التربوي فإن أحداث الحادي عشر من سبتمبر٢٠٠١م قد أضفت ما يشبه المشروعية في نظر الولايات المتحدة الأمريكية، لتتخذ سياسة جديدة جوهرية وفـق خطـوط ثقافية وحضارية عميقة، لخوض معارك في أكثر من ميدان، تخلـط فيهـا مجـالات الاقتصاد والسياسة والثقافة والتربية والإعلام دون فصل بين النتائج، حتى لكأن تلك المؤسسات والهيئات المالية (العولمية) مؤسسات وطنية تتبع الدولـة العظمـى ذات

(١) النابلسي، ، محمد أحمد، الأبعاد التربوية الجديدة للعولمة، مجلة الكويت، ٢٠٢، ٢٠٠٠م ، ص٤٧.

(٢) الخليفي، عبد الرحيم، العلاقة بين العولمة والتربية والتعليم، مجلة الوحدة الإسلامية (بيـروت: ٢٠٠٣م)، ١٥، موقع: الوحدة الإسلامية www.alwahdaalislamayia.net، الدخول في ٢٠٠٥/٨/٥م ، ص٣.

القطب الواحد بلا منازع، فتربط منح القروض والهبات، وكف الهجمات السياسية والإعلامية بتغيير السياسة التربوية للدول (المقترِضة)، وغير (المقترِضة) كذلك، مقابل تعميم (أنموذج) تربوي ينتمي إلى قوى ذات بعد واحد، بصرف النظر عن خصوصيات الأمم والشعوب[1].

ومن الأمثلة الفعلية على ذلك: تدخّل صندوق النقد الدولي بتوجيهات أمريكية في كل من المكسيك ومصر وأفغانستان وباكستان وغيرها لتعديل المناهج الدراسية، إزاء الحصول على قرض مالي لتطوير التجهيزات التربوية[2]، وترشيد الإنفاق في التربية، وتنويع مصادر التعليم، وعقلنته لصالح الأهداف والاستراتيجيات الخاصة بالنظام العولمي[3]. ومن اللافت في هذا السياق ذلك الإلحاح (الدولي) عبر المنظمات (الدولية) كاليونسكو -مثلاً- على إدماج مضامين تربوية جديدة في الأنظمة التربوية مثل حقوق الإنسان، والتربية السكانية، والديمقراطية، والتربية من أجل السلام (الدولي). ولا اعتراض للباحث على أيّ من هذه العناوين من حيث المبدأ، بيد أن مجيئها في هذا السياق بملابساته وإشكالاته المختلطة بأجواء الصراع الدائر في العالم اليوم لا ينبئ إلا عن اتجاهات العولمة، إذ وردت من منظمات تسيطر عليها أجهزة ذات صلة بنظام العولمة، حيث يربط التعليم بأهداف تنموية (عالمية) وليس قومية أو وطنية، تحت مسميات مثل التنمية البشرية والتنمية المستدامة![4].

---

(١) الخليفي، ٢٠٠٣م، ص٣.

(٢) الخليفي ٢٠٠٣م، ص ٣.

(٣) وطفة، علي أسعد، عولمة التربية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر: هل نحن أمام اجتياح تربوي منظم؟، شؤون عربية، ١١١ (القاهرة: ٢٠٠٢م)، ص ٢٢١-٢٢٢.

(٤) وطفة، ٢٠٠٢، ص٢٢١-٢٢٢.

وإذا كانت العولمة قد فرضت اليوم واقعاً جديداً ارتبط التغـيير التربـوي فيـه بعاملين جديدين هما -حسب خضر[١]-:

١- عولمة الروابط الاقتصادية والاجتماعية والثقافية،

٢- الأهمية التي يعطيها المجتمع للمعرفة والمعلومات،

فإن ذلك ما يدفع الثقافة العربية الإسلامية إلى مواجهة مجموعتين من التحديات التاريخية يجملها وطفة[٢] في:

المجموعة الأولى: وتتمثل في إفرازات العولمة بوصفها صيغة حـضارية مرتبطـة بمعطيات التكنولوجيا والتقدم المادي، الذي تحققه الإنـسانية في مـسار حركتـها وتطورها.

المجموعة الثانية: وتتمثل في حركة عولمة ثقافية صهيونية أمريكيـة تهـدف إلى تذويب الهوية العربية الإسلامية، وتفريغ الثقافة العربية الإسـلامية مـن مـضامينها الحضارية، وهدم مشاعر الانتماء العروبي والإسلامي، وبناء مشاعر النقص والقصور والتبعية والاستسلام والخضوع في الشخصية العربية كمقدمـة أساسـية للـسيطرة الشاملة على مقدّرات الأمة.

فإذا أضفنا إلى ما تقـدم ما نلاحظـه باطّراد، وعلى مـدى العقود الماضـية، من تسـويق لفـكرة التربية «الحديثة» أو التربية «المعاصرة » أو التربية «التقدمية»

(١) حسب خضر، محسن، تطوير سياسات التعليم والعمل والتدريب العربية في ضوء معطيات الثورة العلمية والتقنية المعاصرة، مجلة كلية التربية، ٣ (٢٥) (القاهرة: ٢٠٠١م)، ص ٢٧٨.

(٢) وطفة، ٢٠٠٢م، ص٢١٤.

أو التربية «العالمية» أو التربية «الإنسانية»، ودققنا في مضامين تلك العناوين لألفيناها ترجمة مضمونية مباشرة للتربية «البراجماتية» الأمريكية «الديوية» -نسبة إلى «جون ديوي» كما سنوضح لاحقاً – التي تعدّى تأثير مناهجها الولايات المتحدة الأمريكية إلى التربية (العالمية) كذلك[1].

إن التربية البراجماتية هي الوجه الآخر للعولمة التربوية، ذلك أن الفلسفة البراجماتية وإن كانت أمريكية من حيث الجذور والنشأة -كما سيتضح فيما بعد- إلا أنها باتت هي السائدة اليوم في ربوع الغرب كله بشطريه الأوروبي والأمريكي، والأساس الذي تنهض عليه فلسفة المعتقدات، وتبنى عليه المعارف الإنسانية على اختلافها، تماماً كما تمثل الواقع السائد على المستوى العلمي والصبغة العامة للحياة كلها هناك[2].

ومهما قيل على إن قيادة العولمة الآن ليست حكراً مطلقاً على الولايات المتحدة الأمريكية بل يقودها إلى جانبها اليابان والاتحاد الأوروبي، والذي يضمن ٦٦% من التبادلات العالمية[3]؛ فإن التحدي الأمريكي يظل قائماً بالدرجة الأساس، إذ هو من يملك ما يمكن وصفه بأنه نفوذ شامل، بالنظر إلى أن الأمر ليس مجرد تبادلات، بل هيمنة من شتى الوجوه، وهو ما يجعل التحدي أمام مجتمعاتنا يتسع على الأصعدة

---

(١) حمدان، محمد زياد، المنهج: أصوله وأنواعه ومكوناته، ط١ (الرياض: دار الرياض، ١٩٨٢م) ص ١٢١.

(٢) البوطي، محمد سعيد رمضان، مشكلة المعرفة وعلاجها في حياتنا الفكرية المعاصرة، ضمن كتاب: وهذه مشكلاتنا للمؤلف، ط٣ (دمشق: مكتبة الفارابي، ١٩٩٤م) ص ٩٤.

(٣) التواتي، إبراهيم، العولمة بين الأسطورة والحقيقة، مجلة البصائر (٢٥) (بيروت: ٢٠٠١م).

كافة، مما يستدعي تحديد سبل المواجهة الشاملة بعد إدراك حجم الأخطار على نحو من البصيرة وبُعد النظر، والتخلي عن التركيز على بُعد واحد في المواجهـة كالبُعـد الاقتصادي وحده -على أهميته- شريطة أن تتسق الجهود بين أهل كل مجـال مـن مجالات العلوم بمختلف تخصصاتها، طبيعية وتطبيقية كانت، أم إنسانية واجتماعيـة. وهذا يقتضي الاعتراف بأن ثمة أسباباً تقف من وراء أزمتنا التربوية الراهنة بـصورة عامة. ويمكن تلخيص[1] أبرز تلك الأسباب في:

– غياب فلسفة اجتماعية تبنى عليها فلسفة تربوية واقعية متماسكة.

– الوقوع في الفكرة ونقيضها، حين نستعير من الغرب دون النظر العميـق في خصوصياتنا الثقافية والاجتماعية من الأساس.

– ندرة جهود التنظير التربوي، حيث أخذت جهود معظم الباحثين البحـوث الكمية، دون موازنة ذلك بالبحوث الكيفية القائمة على اعتبار طبيعة الاختلاف بين طبيعة التربية وتلك العلوم الطبيعية التي تقوم على التحليل الكمي.

– الخلط بين الغايات والمقاصد والإجراءات، والوقوف عند حدود العموميـات والمبادئ العامة التي لا خلاف عليها.

– التشبث بأفكار بالية من قبيل التمسك بأساليب الحفظ والتلقين، ورفض مبدأ المساواة بين الذكور والإناث في التعليم.

ومع أن بعض تلك الأسباب تستلزم تفصيلاً ومناقشة؛ إلا أنها في الجملة تدفع إلى المراجعة وإعادة النظر في واقعنا التربوي، في ضوئها.

(١) علي، ٢٠٠١، ص ٢٩٥-٢٩٦.

مشكلة الدراسة وأسئلتها:

في ضوء ما تقدم بوسع الباحث أن يصوغ مشكلة الدراسة في صورة السؤال الرئيس التالي: **ما أوجه العلاقة بين فلسفة التربية البراجماتية وظاهرة العولمة؟**

وينبثق عن هذا السؤال أسئلة فرعية على النحو التالي:

١- ما مفهوم كل من فلسفة التربية البراجماتية وظاهرة العولمة؟

٢- ما الجذور التاريخية لكل من فلسفة التربية البراجماتية وظاهرة العولمة؟

٣- ما الانعكاسات التربوية لفلسفة العولمة البراجماتية؟

٤- ما الآليات الكفيلة بالحد من تحدي العولمة البراجماتية؟

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة بشكل أساس إلى **معرفة أوجه التقاطع في العلاقة بين فلسفة التربية البراجماتية وظاهرة العولمة**. وللوصول إلى تحقيق هذا الهدف فإن ثمة أهدافاً فرعية أخرى تتمثل في:

- التعرف على مفهوم كل من فلسفة التربية البراجماتية وظاهرة العولمة.
- التعرف على الجذور التاريخية لكل من فلسفة التربية البراجماتية وظاهرة العولمة.
- التعرف على الانعكاسات التربوية لفلسفة العولمة البراجماتية.
- التعرف على الآليات الكفيلة بالحد من تحدي العولمة البراجماتية.

أهمية الدراسة:

تبرز أهمية الدراسة في السعي نحو خلق الوعي لدى المشتغلين بالعمل التربوي في مجالي أصول التربية وفلسفتها، ومجال المناهج وطرائق التدريس، على نحو مباشر، ومعظم فروع العلوم التربوية على نحو غير مباشر بمدى التحدي الذي يتهددهم من جراء المسايرة المطلقة غير المقصودة- في الغالب- لبعضهم لفلسفة التربية البراجماتية في إطار تسويق العولمة في الوسط التربوي المقصود وغير المقصود.

منهج الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، لكونه الأكثر موائمة لموضوع الدراسة.

مسلّمة الدراسة:

تنطلق الدراسة الحالية من مسلّمة أن العولمة تحمل شقين: أحدهما: إيجابي، والآخر سلبي.

فرضية الدراسة:

تقوم هذه الدراسة على فرضية فحواها: أن ثمة علاقة عضوية بين فلسفة التربية البراجماتية وظاهرة العولمة، تتمثل في علاقة الكل بالجزء.

المصطلحات الإجرائية:

العولمة البراجماتية :يقصد بهذا المصطلح المماهاة بين مصطلحي فلسفة التربية البراجماتية والعولمة انطلاقاً من العلاقة العضوية المفترضة بينهما.

مفهوم كل من البراجماتية والعولمة:

للإجابة عن السؤال الأول من أسئلة الدراسة المتعلق بمفهوم كل من فلسفة التربية البراجماتية والعولمة فإن ذلك يقتضي تفصيلاً على النحو التالي:

أولاً: مفهوم الفلسفة البراجماتية (Pragmatism):

يذهب هيندرسون[1] إلى أن البراجماتية تعود إلى كلمة يونانية هي (براجما)، وتعني «الشيء الذي يتم عمله» أو «العمل وفعالية العمل».

وكان أرسطو (ت: ٣٢٢ ق.م) قد استعمل هذا المصطلح للتمييز بين الحياة التجريبية والعملية من حياة الأفكار، كما استخدمه المؤرخ اليوناني بولبيوس (ت: ١٢٣ ق.م) في تفسير دراسته التاريخية التي كانت لغرض البحث عن حقائق الماضي، كي يستخلص الدروس والعبر منها لمستقبل الأجيال، بيد أنها اليوم غدت تعني «العملية».

و«برجماتوس» باليونانية: الفعل أو العمل. وقد عُرّفت بمجموعة من الأسماء كالفلسفة العملية (Practicalism)، والنفعية (Utilitarainism)، والوظيفية (Functionalism)، والأداتية (Instrumentalism)، والتجريبية (Experimentalism)[2].

ولعل الذرائعية أو الأداتية (Instrumentalism) الأكثر شهرة حتى عرفت بها البراجماتية، لكونها تنظر إلى المعرفة والخبرة بوصفهما أداتين لتحقيق أغراض عملية، ومصالح منفعية، وهذا مادفع بعض الباحثين لإطلاق صفة (المنفعية) على البراجماتية،

---

(١) Henderson p.stellz lavan.(1964). Interdiction to Philosphy of Education. Chicago: university of Chicago, p.225

(٢) همشري، عمر أحمد، مدخل إلى التربية، ط١ (عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، ٢٠٠١م) ص٩٢.

حيث ركزت على المنفعة واعتبرتها المحك الحقيقي والمعيار الصادق للحكم على الأفكار[1].

وقد قامت حركة التربية البراجماتية معتمدة على الفلسفة النفعية، التي كثيراً ما تسمى بالتربية التقدمية، وهي تعتمد على النفع في الأشياء التي تخدم الإنسان، وتُخضع كل شيء للتجربة المادية، دون النظر إلى المثل أو القيم الروحية الثابتة، الموجودة قبل وجود الإنسان، لتكون هادية له في سلوكه[2].

وترفع التربية البراجماتية شعار «تعلم بأن تعمل»، لتتحول المدرسة إلى مؤسسة اجتماعية، تلبية لمطالب سوق العمل، ومن هنا اكتسبت هذه التربية الطابع النفعي المحض،إذ لابد أن يكون للتعليم قيمة فورية، فالمعرفة لا تطلب لذاتها، بل كأداة للعمل المنتج[3]. ومن هنا يمكننا إدراك وجه محوري من أوجه العلاقة بين الفكر التربوي البراجماتي والعولمة، التي تقوم عملياتها على الاقتصاد والمال والتجارة وتعظيم المنافع وجني المزيد من الأرباح، مما يصبغ أنشطتها بصباغ لامحيد عنه وهو (النفعية)[4].

في ضوء ما تقدم، يمكن استخلاص أبرز سمات التربية البراجماتية، وهي:

١- اعتماد النفع وحده للإنسان: شريطة أن يكون ثابتاً مفيداً بالتجربة، بما في ذلك العقيدة الدينية والخُلُق، ولذلك فالتربية الناجحة هي التربية النفعية الثابتة المفيدة

(١) التل ورفاقه، ١٩٩٣م، ص٨١.
(٢) قورة، حسين سليمان، الأصول التربوية في بناء المناهج، ط٨ (القاهرة: دار المعارف ١٩٨٥م) ص ٢١٣.
(٣) علي، ٢٠٠١م، ص٣٠٢.
(٤) بكار، ٢٠٠١م، ص٣٥.

بالتجربة[1]. وفي هذا يقول وليام جيمس[2]: «إن الحقيقي في أوجز عبارة ليس سوى النافع الموافق المطلوب في سبيل تفكيرنا، تماماً كما أن الصواب ليس سوى النافع المطلوب في سبيل مسلكنا»[3].

٢- **تقديس العمل** وفق الفلسفة البراجماتية وفي ضوء ما تمت الإشارة إليه وتميز البراجماتية بهذه الخصيصة جعلها تُعرف (بالعملية)، إلى الحد الذي قرنها بتعريفها أحياناً[4]. ويعزو جون ديوي[5] الاضطراب الذي حصل إزاء الكشوف العلمية في أوروبا إلى أن الناس لم يربطوا أفكارهم عن القيم بالنشاط العملي، ولكنهم ربطوها بمعرفة «الوجود» السابق لما حدث.

٣- **التغير والنسبية**، ذلك أن البراجماتية تنظر إلى الظواهر جميعاً بوصفها تجريبية غير ثابتة وعرضة للمراجعة. وتهتم بمرحلة استخدام المعرفة أكثر من اهتمامها بالحقيقة ككتلة من المعرفة[6].

٤- **الفردية**، إذ هي تصنف ضمن الفلسفات الإنسانية الفردية، فتركز على الفرد المتعلم، وتجعل منه محور العملية التربوية، بكل ما تشمله من مناهج وبيئات تعليمية[7].

---

(١) ثورة، ١٩٨٥، ص ٢١٩-٢٢٢.

(٢) وليام جيمس، ١٩٦٥م، ص ٣٥٣.

(٣) وانظر: وين. رالف.ن، قاموس جون ديوي للتربية، ترجمة وتقديم: العريان، محمد علي وتصدير: سلامة، عبد العزيز (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية؛ نيويورك: مؤسسة فرانكلين، ١٩٦٤م)ص ٢٠٧؛ وفام، ١٩٨٥، ص ٢٦٥-٢٦٦.

(٤) عبد العزيز، صالح، تطور النظرية التربوية، ط٢ (القاهرة: دار المعارف، ١٩٦٤م) ص ٦٣.

(٥) ديوي، جون، البحث عن يقين، ترجمة: الأهواني، أحمد فؤاد (القاهرة: دار إحياء الكتب العلمية؛ عيسى البابي الحلبي، ١٩٦٠م) ص٦٦.

(٦) Publishing, Teen, Allan. C.(1977), An I introduction to the foundions of Education,Chicago llionis: Rund Mcnally college publishing, p.209

(٧) حمدان، ١٩٨٢، ص ٧٩.

ثانياً: مفهوم العولمة Mondialisation / Globalization:

يميّز بعض الباحثين بين الكوننة، وهي عبارة عنده عن الترجمة الدقيقة لكلمة (Globalization) والعولمة التي هي ترجمة لكلمة (Mondialisation)[(١)]؛ غير أنه يعود ليقرر أنه ليس من السهل تقديم تعريف دقيق للعولمة نظراً إلى تعدد تعريفاتها، وتأثر كل تعريف بأيديولوجية صاحبه وانحيازه النابع من أيديولوجيته إلى جانب الموقف من العولمة قبولاً أو رفضاً[(٢)].

ولما كانت العولمة ظاهرة من الظواهر الكبرى ذات الأبعاد والتجليات المتعددة، فإنها توصف أكثر من أن تُعَرَّف، وإن كان ذلك لا يحول دون محاولة صياغة تعريف إجرائي تقريبي[(٣)].

وفي إطار هذه المحاولة يذهب الدّجّاني[(٤)] إلى أن العولمة في اللسان العربي مشتقة من (العَالَم)، ويتصل بها فعل (عَولَم) صيغة (فَوعَل) وهي من أبنية الموازين الصرفية العربية. ويلاحظ على دلالة هذه الصيغة أنها تفيد وجود فاعل بفعل، كما يلاحظ ذلك على صيغة (Zation) في الإنكليزية، بخلاف صيغة (ism) في (Globalism) التي تعني- من وجهة نظره- العالمية. ويرى الجابري[(٥)] أن «العولمة تعني في معناها اللغوي تعميم الشيء وتوسيع دائرته ليشمل العالم كله».

---

(١) يسين، السيد، العرب والعولمة: في مفهوم العولمة، ندوة، تحرير: الخولي، أسامة أمين، ط٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٩٨م) ص٢٥.

(٢) يسين، ١٩٩٨م، ص ٢٥.

(٣) بكار، ٢٠٠١م، ص ١١.

(٤) الدّجّاني، أحمد صدقي، العرب والعولمة، تعقيب على ورقة السيد يسين، ندوة، تحرير: الخولي، أسامة أمين، ط٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٨م)، ص ٦٢.

(٥) الجابري، محمد عابد، العرب والعولمة: العولمة والهوية الثقافية، تقييم نقدي لممارسات العولمة في المجال الثقافي، ندوة، تحرير: الخولي، أسامة أمين، ط٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٨م) ص ٣٠٠.

ويرى الجابري[1] أن «العولمة المقصودة اليوم هنا نظام أو نسق ذو أبعاد، تتجاوز دائرة الاقتصاد. والعولمة الآن نظام عالمي أو يراد لها أن تكون كذلك، يشمل مجال المال والتسويق والمبادلات والاتصال... إلخ، كما يشمل أيضاً السياسة والفكر والأيديولوجيا».

لكن ثمة فرق حقيقي وجوهري بين مفهوم العولمة الغربي بصورة عامة، والأمريكي على نحو أخص، ومفهوم العالمية في الفكر التربوي الإسلامي -مثلاً- حيث يقوم المفهوم الأول على فرض نموذجه الحضاري على غيره من النماذج للشعوب والأمم الأخرى، على كل المستويات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتربوية والإعلامية وغيرها، من منطلق أهداف الفلسفة البراجماتية الغربية، المعتمدة على تحقيق أهداف النمو للمواطن الغربي على نحو من المركزية الغربية المتطرفة على حساب غيره من الشعوب والأمم، التي تفترض هذه الفلسفة أن يكونوا في موقع التابع بلا نقاش، على حين يعتمد مفهوم العالمية في الفكر التربوي الإسلامي على اعتماد قواسم الاشتراك بين أبناء الإنسانية، من منطلق الأهداف الحضارية القائمة على التعارف بين بني الإنسان، وليس التعارك والصراع، وفرض سيادة القوي على الضعيف، أو قهر الغالب للمغلوب، وفقاً للمنطق القرآني: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَٰكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ وَجَعَلْنَٰكُمْ شُعُوبًا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓا۟ ۚ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ ٱللَّهِ أَتْقَىٰكُمْ﴾ (الحجرات:١٣)، ومن منطلق الواقع المسؤول لأمة الشهود الحضاري: (أمة الإجابة) على (أمة الدعوة)، أي غير المسلمين؛ المستمد من شهادة رسولها -ﷺ- على أمته

(١) الجابري، ١٩٩٨م، ص ٣٠٠.

(أمـــة الإجابـــة): ﴿ وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُوا۟ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا ﴾ (البقرة:١٤٣) [١].

ويؤكد الجابري[٢] أن «العولمة (Globalization) إرادة للهيمنة وبالتـالي قمـع وإقصاء للخصوصي. أما العالميـة (Universalism) فهـي طمـوح إلى الارتفـاع بالخصوصية إلى مستوى عالمي.العولمة احتواء للعالم، والعالمية تفتّح على ما هو عالمي وكوني». ولعله أضحى من الممكن الآن إيجاز أبرز سمتين جوهريتين للعولمة، هما:

١- الهيمنة: إذ يرى بعض الباحثين[٣] أن العولمة إن هي إلا حقبـة التحـول الرأسمالي العميق للإنسانية جمعاء، في ظل هيمنة دول المركـز وبقيادهـا، وتحـت سيطرها، وفي ظل سيادة نظام عالمي للتبادل غير المتكافئ[٤]. كما هي أعلى مراحل الإمبريالية، لذا فالصلة عضوية بين العولمة والإمبريالية[٥].

إن توصيف الهيمنة على هذا النحو، وإن بدا ذلك منطقاً أيديولوجياً نابعاً من تأثر ماركسي بالصراع التقليدي بين الرأسمالية (الإمبريالية) والشيوعية (البروليتارية)، غير أن جوهر التوصيف يكشف عن الصلة الرابطة بين فلسفتي البراجماتية والعولمة. أما الحديث عن وسائل الاتصال وتحويلها العالم إلى قرية واحدة فإنه صحيح من حيث حـدوث ثورة هائلة في عالم الاتصال، لكن ما ليس صحيحاً بإطلاق أن أهل هذه القرية ليسوا

---

(١) الدغشي، أحمد محمد، بين العولمة والعالمية: وجهة نظر تربوية، نوافذ، (١٢-١٣) (صنعاء: ١٩٩٨م) ص ٢٨.
(٢) الجابري، ١٩٩٨م، ص ٣٠١.
(٣) العظم، صادق جلال، ماالعولمة؟، حوارات لقرن جديد بين حسن حنفي وصادق جلال العظم، ط١ (بيروت: دار الفكر المعاصر، ١٩٩٩م) ، ص ١٢٥.
(٤) العظم، ١٩٩٩م، ص١٢٥.
(٥) بلقزيز، عبد الإله، العرب والعولمة، تعقيب على ورقة السيد يسين، ندوة، تحرير: الخولي، أسامة أمـين، ط٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٨م) ص ٦٩-٧٠.

سواء، وبيوتهم مختلفة، حيث يسكن فيها الظالم والمظلوم، والقاتل والمقتول، وبها من يتأجج بأسلحة الدمار الشامل، كما أن فيها من ينـــزع سلاحه وأظافره[1].

لقد تحولت القرية الكونية (Global Village) حسب المنصفين من أبناء القريـــة نفسها إلى قرية كونية تخريبية (Global pillage) وقد تجسّد ذلك في الاحتجاجـــات الصارخة التي خرجت في مظاهرات سياتل، ودافوس، وروما، وجنيـــف، وبورتـــو اليجرا في البرازيل، نتيجة المظالم التي تُفرض فيها شروط السوق، وشـــروط ســـدنة العولمة، سواء في صندوق النقد والبنك الدوليين، أم منظمة التجارة العالمية، ناهيـــك عن المحاولات الحثيثة لفضائيات العولمة حين تموّن من ثقافة تلك الشعوب، وتسويق ثقافة الاستهلاك مع تسليع مختلف مظاهر الحياة، وسحق خصوصياتها[2].

كما أن الزعم بأن العولمة تسعى لبناء عالم واحد، أساسه توحيد المعايير الكونية، وتحرير العلاقات الدولية؛ السياسية؛ والاقتـــصادية، وتقريـــب الثقافـــات، ونـــشر المعلومات... إلخ، إنما يمثل المعنى المثالي للعولمة في حين يبرز المعنى الواقعي لها، الـــذي يمثل سمة ملازمة لها وهو معنى الهيمنة، حيث الإلحاق الانتقائي، والعمل على تقـــسيم العالم إلى غالبية عالم القوى الكبرى ذات المصالح المتبادلـــة والمؤســـسات العالميـــة والشركات العملاقة، وعالم الدول النامية أو المستضعفة؛ وهنا يفرض علـــى العـــالم الثاني القبول بدور التابع للعالم الأول[3].

---

(١) عمارة، محمد، الإسلام والعولمة، مؤتمر (القاهرة: الدار القومية العربية، ١٩٩٨م) ص ١١٩-١٢٠.

(٢) عمار، حامد، الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م وتداعياته التربوية والثقافية في الوطن العربي، ط١ (القـاهرة: الدار المصرية اللبنانية ٢٠٠٤م)، ص٩٥ -٩٦.

(٣) مدكور، علي أحمد، التعليم العالي في الوطن العربي: الطريق إلى المستقبل، ط١ (القاهرة: دار الفكر العربي، ٢٠٠٠م) ص ٢١٧.

بالإجمال: السمة الأبرز للعولمة -ولا سيما في المجال السياسي- هي هيمنة القوى العظمى. ويقصد بذلك هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية وإصرارها على فرض نموذجها الحضاري وتعميمها له على بلدان العالم أجمع[1].

٢- التسليع: أي تسليع كل شيء -كما يقول العظم[2]- «The comodification of every thing». ذلك أنها اقتصادية بالدرجة الأساس، وقد أدى شيوع النزعة الاستهلاكية في الغرب إلى تعاظم آليات فرضها سياسياً واقتصاديا وإعلانياً وعسكرياً بعد التداعيات العالمية، الناتجة عن انهيار المنظومة الاشتراكية وفي مقدمتها الاتحاد السوفيتي[3].

ولذلك فإذا كان للعولمة من سمة مضمونية تكشف مراميها البعيدة فإن ذلك يعتمد أول ما يعتمد على سياستها المتجهة نحو دمج أسواق العالم في حقول التجارة والاستثمارات المباشرة، وانتقال كل عواملها من أموال وقوى عاملة وتقانة بهدف خضوع العالم لقوى السوق العالمية، ضمن إطار السيطرة الرأسمالية على حرية الأسواق. ولا شك أن ذلك سيؤدي إلى اختراق الحدود القومية، وما يترتب على هذا الاختراق من خسائر كبيرة على المستوى السيادي، تعد وسيلته الأساس هي الشركات الرأسمالية المسماة بمتعددة الجنسيات[4]

---

(١) الجابري، ١٩٩٨، ص٣٠٠.

(٢) العظم، ١٩٩٩، ص١٢٥.

(٣) مبروك، محمد إبراهيم، الإسلام والعولمة، مؤتمر (القاهرة: الدار القومية العربية، ١٩٩٨م) ص ١٠١.

(٤) الأطرش، محمد، العرب والعولمة: ما العمل؟، ندوة، تحرير: الخولي، أسامة أمين، ط٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٨م) ص٤١٢.

الجذور التاريخية لكل من البراجماتية والعولمة:

وللإجابة عن السؤال الثاني المتعلق بالجذور التاريخية لكل من فلسفة التربية البراجماتية والعولمة، فيمكن إيضاح ذلك على النحو التالي:

أولاً: الجذور التاريخية للفلسفة البراجماتية:

يرجع بعض الباحثين جذور فلسفة التربية البراجماتية إلى المفكر اليوناني، وخاصة إلى زمن هيراقليطس (٥٣٥-٤٧٥ق.م) حيث عرف بفيلسوف التغيير، إذ كان يؤمن بفكرة التغير المستمر، وبأن الحقيقة المطلقة لا وجود لها. في حين يرجع بعضهم الآخر جذور تاريخها إلى بعض الفلاسفة التجريبيين المحدثين، ويعدّونها فلسفة أمريكية معاصرة، حديثة المولد[١].

لكن الأمر المؤكد الذي يكاد يمثل إجماعاً بين الباحثين في جملتهم أن البراجماتية بدأت في القرن التاسع عشر الميلادي، على يد تشارلز بيرس (Charles Peirce) (ت:١٩١٤م)، بعد دراسته لكتاب (كانت) (Kant) (ت1804) ثم وليام جيمس (William James) (ت:١٩١٠م) الذي طوّر أفكار بيرس أكثر وطبقها في بعض النواحي، ثم واصل جون ديوي (Jhon Dewyت) (ت:١٩٥٢م) ذات النهج، ولكنه فضّل أن تسمى بالذرائعية أو التجريبية. واعتبر أن منحى (بيرس) كان مجرد نظرية في التحليل المنطقي[٢]. ويؤكد حمدان[٣] أن الفلسفة البراجماتية لا تتعدى كغيرها من الفلسفات (غير الغيبية) أواخر القرن التاسع عشر للميلاد، وهي فلسفة إنسانية (أرضية) فردية.

---

(١) همشري، ٢٠٠١، ص ٩٢.

(٢) Henderson, 1964, p.217

(٣) حمدان، ١٩٨٢م، ص ٧٩.

ويعدّها امتداداً لسابقاتها التجريبية خلال الثلث الأخير من القرن التاسع عشر الميلادي[١].

وفي أوائل القرن العشرين كتب وليام جيمس رسالة إلى أحد أصدقائه يبشره فيها أن البراجماتية ستدمغ فكر العالم بطريقتها خلال عشر سنوات[٢].

وتنسب البراجماتية إلى الولايات المتحدة الأمريكية؛ لأن جميع مؤسسيها أمريكان؛ ولأنها تحمل سمة الحياة الأمريكية، وتمثّل روح الأمريكيين أصدق تمثيل، بدءاً من استيطانهم للأرض الجديدة، حين كانت تواجههم المشكلات والمصاعب العديدة، فكانوا يلجأون إلى التجريب والتعديل في أسلوب معيشتهم، ونظم تكييفهم للبيئة، حتى يضمنوا لأنفسهم البقاء الأصلح، والنفع الأكثر جدوى[٣]. وعلى ذلك بوسعنا القول: إن البراجماتية هي النمط الذي أفرزه المجتمع الأمريكي، وتقدّمه التكنولوجي[٤].

ثانياً: الجذور التاريخية للعولمة:

إذا كان الخلاف قائماً بين الباحثين على نحو ما حول الجذور الأولى لنشأة البراجماتية؛ فإن الخلاف يبرز هنا على أشده عند الحديث عن الجذور التاريخية للعولمة، وقبل تفصيل ذلك يجب أن ندرك أن المحرك الأساس للعولمة هي الخلفية العقدية والفكرية التاريخية والثقافية المادية الدنيوية العلمانية، حيث لا مقام للوحي،

(١) حمدان، محمد زياد، المنهج المعاصر: عناصره ومصادره وعمليات بنائه، ط١ (الرياض: دار الرياض، ١٩٩٨م)، ص٩٠.
(٢) مبروك، ١٩٩٨م، ص١٠٦.
(٣) قورة، ١٩٨٥، ص ٢١٣.
(٤) علي، ٢٠٠١، ص٣٠١.

وما يتضمنه من أخلاق واعتبارية للدار الآخرة[١]. وحول الأهمية التاريخيـــة للبعـــد الاقتصادي للعولمة، باعتبارها اقتصاديه في أساسها، يقول هيرست وطومبسون[٢]:

«إن من الحصافة بمكان أن ندرس النظام الاقتصادي العالمي من منظور تـــاريخي أطول، وأن نقرر بأن التغيرات الحـــالية وإن كانت مهمـــة ومتميزة فإنـــها ليست بلا سابق، كما أنها لا تنطوي بالضرورة على نقلة باتجاه نمط جديـــد مـــن النظـــام الاقتصادي». والجدير ذكره أن ثمة باحثين يؤكدون أن العولمة ليست نتاج العقـــود الماضية التي ازدهر فيها مفهوم العولمة وذاع، بل يمكننا القول: إن للعولمة تاريخاً قديماً. ولعل السبب في بروز آثارها في المرحلة الراهنة التطور الكبير الذي حدث في عـــالم الاتصال والثورة العلمية والثقافية[٣].

وتتعدد الآراء حول مولد العولمة الدقيق، فمن قائل: إن مفهوم العولمة أخـــذ في التشكل في صورته الجنينية الأولى منذ بدايات النصف الثاني من القـــرن العـــشرين، خلال الحرب الباردة، وفي رحم الثورة الإعلامية الواسعة، مع تأكيد هذه الوجهة أن العولمة ظهرت تاريخياً مع نشوء الإمبراطوريات في العالم، ثم تكرّست عملياً في مرحلة الاستعمار والرأسمالية[٤]؛ إلى آخر يرى أنه لا جديد في العولمة، إلا أنه ومع تأكيـــد أحد الباحثين أن العولمة هي مصطلح حقبة التسعينيات بلا منازع حتى أنها أصبحت

---

(١) بكار، عبد الكريم، العولمة: طبيعتها، وسائلها، تحدياته، التعامل معهـــا، ط٢ (عمـــان: دار الإعـــلام، ٢٠٠١م) ص٢٧.

(٢) هيرست، بول وطمبسون، جراهام، ما العولمة: الاقتصاد العالمي، وإمكانات التحكم؟، ترجمة: عبد الجبار، فالح، ط١ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ٢٠٠١م) ص ٧.

(٣) يسين، ١٩٩٨م، ص٢٩-٣٠.

(٤) علي ١٩٩٨م، ص٧١؛ وانظر: عبد الله، إسماعيل صبري، العرب والعولمة: العولمـــة والاقتـــصاد والتنميـــة العربية: العرب والكوكبة، ندوة، تحرير: الخولي، أسامة أمين، ط٢ (بيروت: مركز دراسات الوحـــدة العربيـــة، ١٩٩٨م) ص ٣٦٣.

-في نظره- الشاغل الأساس للتنظير الثقافي، من الإعلام إلى الإبداع، ومن تربية الأطفال إلى إعداد الدعاة الدينيين، يقودها أباطرة المال، وكهنة تكنولوجيا المعلومات، ومن ورائهم يقف السياسيون، غير أنه يورد كذلك أن أكثر من باحث يذهب إلى أن العولمة ليست ظاهرة جديدة في واقع الأمر[1]. ويضرب عمارة[2] المثال بعولمة الإمبراطورية البريطانية حين كانت لا تغرب عنها الشمس، أي حين كان يصدر القرار في بريطانيا وينفذ في مصر أو الهند، ويضرب المثال كذلك بالرومان الذين كانوا يحكمون العالم، وكانوا هم الأشراف والسادة، وغيرهم برابرة، فهل ذلك إلا ضرب من ضروب العولمة؟

إن الجديد -من هذه الوجهة- انتشار وسائل الاتصال الحديثة، بل الجديد في العولمة والأخطر هو أن هذه الهيمنة كلها قد تكتسب باسم الشرعية الدولية وباسم النظام العالمي.

ويرى العظم[3] أن تداول مصطلحات مثل: الرأسمالية العالمية، والاقتصاد العالمي، والإمبريالية العالمية، والسوق الدولية، والنظام الاقتصادي العالمي .... إلخ غير جديد حتى يكون هناك جديد في العولمة، التي يقال: إن العالم اليوم قد تكوكب أو تعولم أو هو قيد العولمة... إلخ، أي أن النظام الرأسمالي بطبيعته دولي توسعي منذ نشأته. أي أنها -من وجهة النظر الماركسية- نوع جديد من الإمبريالية التكنولوجية، وبعضهم يصنّفها في أعلى مراحل الإمبريالية[4].

(١) علي، ٢٠٠١، ص٣٩.
(٢) عمارة، ١٩٩٨م، ص١٢٠ -١٢١.
(٣) العظم، ١٩٩٩، ص٨٨.
(٤) علي، ٢٠٠١، ص ٤٠؛ بلقزيز، عبد الإله، العرب والعولمة، العولمة والهوية الثقافية: عولمة الثقافة؟ أم ثقافة العولمة؟ ندوة، تحرير: الخولي، أسامة أمين، ط٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٨م) ص٦٩ -٧٠.

ومع أن يسن[1] يشير إلى أن العولمة ظهرت منذ عام ١٩٨٩م، أي مع الهيار الاتحاد السوفيتي والكتلة الاشتراكية، وظهور منهج جديد يتضمن فهم ما حدث في العالم؛ إلا أنه ما يلبث أن يورد بعد ذلك تقسيم (روبرتسون) في دراسته عن تخطيط الوضع الكوني[2]، تلك التي قسمت مراحل تطور العولمة إلى خمس مراحل، يمكن إيجازها على النحو التالي:

١- **المرحلة الجنينية**: وقد بدأت هذه المرحلة في أوروبا منذ أوائل القرن الخامس عشر الميلادي حتى منتصف القرن الثامن عشر، وفيها شهدت نمو المجتمعات القومية وتفاقمت الأفكار الخاصة بالفرد والإنسانية.

٢- **مرحلة النشوء**: واستمرت في أوروبا منذ منتصف القرن الثامن عشر الميلادي حتى عام ١٨٧٠م وما بعده، وهنا أخذت المفاهيم الدولية في العلاقات والاتفاقيات الدولية، ومفهوم الإنسانية تتبلور على نحو أكثر تحديداً، كما زادت إلى حد كبير الاتفاقات الدولية، ونشأت المؤسسات الخاصة بتنظيم العلاقات والاتصالات بين الدول، وبدأ الاهتمام بموضوع القومية والعالمية.

٣- **مرحلة الانطلاق** : وامتدت من عام ١٨٧٠م وما بعده حتى العشرينيات من القرن العشرين، وظهرت مفاهيم كونية مثل (خط التطور الصحيح)، و(المجتمع القومي المقبول)، ومفهومات تتعلق بالهويات القومية والفردية، وتم إدماج عدد من المجتمعات غير الأوربية في المجتمع الأوربي.

(١) يس، ١٩٩٨م، ص ٢٣.
(٢) المشار إليه في يسين، ١٩٩٨م، ص ٣٠-٣٢.

٤- مرحلة الصراع من أجل الهيمنة: واستمرت هذه المرحلة من العشرينات حتى منتصف الستينيات من القرن العشرين الميلادي، وبدأت الخلافات والحروب الفكرية حول المصطلحات الناشئة الخاصة بعملية العولمة، التي بدأت في مرحلة الانطلاق، ونشأت صراعات كونية حول بعض القضايا مثل: صور الحياة وأشكالها المختلفة، وتم التركيز على الموضوعات الإنسانية، نظراً للأحداث الشهيرة مثل: (الهولوكست) وإلقاء القنبلة الذرية على اليابان وبروز دور الأمم المتحدة.

٥- مرحلة عدم اليقين: ورغم أنها بدأت في الستينيات لكن نتائجها المتمثلة في بلورة اتجاهات، وخلق أزمات لم تظهر إلا في التسعينيات. وهنا تم إدماج العالم الثالث في المجتمع العالمي، وتنامى الوعي الكوني، وحدث هبوط على القمر، وتفاقمت القيم ما بعد المادية، وشهدت هذه المرحلة نهاية الحرب الباردة، وشيوع الأسلحة الذرية، كما انتشرت المؤسسات الكونية والحركات العالمية.

وتواجه المجتمعات الإنسانية اليوم مشكلة تعدد الثقافات والسلالات، داخل المجتمع نفسه، أما مفهوم الفرد فأصبح أكثر تعقيداً لارتباطه باعتبار الجنس والسلالة.

ويعتقد محي الدين[1] أن العولمة ارتبطت بنشوء الرأسمالية الصناعية العالمية في أوروبا، خلافاً لهذا التقسيم.

ويوافقه الرأي مطر[2]، حيث يؤكد أن «العولمة مسيرة استمرت على مدى قرن ونصف أو أربعة قرون، وهي مسيرة كانت أوروبية، وأصبحت أمريكية، ولذلك فالفاشية، والنازية، والشيوعية، والليبرالية، مراحل في مسيرة العولمة».

---

(١) محي الدين، عمرو، العرب والعولمة، ندوة، تحرير: الخولي، أسامة أمين، ط٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٨م) ص٣٥.

(٢) مطر، ١٩٩٨م، ص٦٠.

وأياً تكن طبيعة المراحل، التي آلت إليها ظاهرة العولمة، على النحو الذي بدأ يتجلى اليوم فيما يعرف بالأمركة، فإن بعض الباحثين[1] يميزون بين معنيين للعولمة: فإذا فهمنا من العولمة الأمركة، أي أرجحية المساهمة الأمريكية في الإنتاج الثقافي، المادي والمعنوي، الذي طبع ويطبع الواقع اليوم الفضاء العالمي، بسبب ما أحدثته ثورة المعلومات؛ فإن ذلك صحيح. أما في حال أن تكون الأمركة تحويلاً وتعدياً للقيم الأمريكية على جميع القيم للشعوب الأخرى، فإن ذلك غير صحيح، مع ملاحظة أن أكثر الحديث الذي يدور ضمن الأمركة يتجه نحو ما تؤدي إليه المنتجات الثقافية الأمريكية من آثار مدمّرة على الهوية والقومية الخاصة بالجماعات البشرية المختلفة.

ومن وجهة نظرنا، فإن معطيات الواقع تجعل من غير المقبول تجاهل الغزو الثقافي الأمريكي الهادف إلى إلغاء خصوصيات الشعوب وثقافاتها، حيث السعي نحو خلق قابلية للمنتج الأمريكي، المادي والثقافي المعنوي معاً من غير تمييز، وبعيداً عن إعمال المنطق، أو القيام بمراجعة لمدى مواءمة النمط السلوكي الجديد، بل وتتجاهل أحياناً أبجديات الذوق والقيم الجمالية النابعة من الخصوصية الثقافية. وإذا كان التهديد الأمريكي قد طال الأوروبيين، باعتبار العولمة خطراً أمريكياً استراتيجياً يهدد استقلالها الاقتصادي والسياسي وهويتها الثقافية، ولعل فرنسا هي النموذج الأبرز الذي ظهر أكثر ما يكون في مفاوضات (الغات)، ودفاعها بات يعرف باسم الاستثناء الثقافي[2]؛ فكيف بالشعوب المستضعفة المسماة بالنامية؟ يقول السيد محمود

(١) غليون، برهان، ثقافة العولمة وعولمة الثقافة: حوارات لقرن جديد بين برهان غليون وسمير أمين، ط١(بيروت: دار الفكر المعاصر؛ دمشق: دار الفكر، ١٩٩٩م)، ص ٤٦-٤٧.

(٢) بلقزيز، ١٩٩٨م، ص ٣١٩.

الإمام وزير التخطيط الأسبق في مصر: «إن اقتصاد الرأسمالية الجديدة لن يؤدي فقط إلى استغلال الدول النامية، بل إلى الاستغناء عنها كلية»[١].

إن السيطرة الأمريكية على هذا النحو، الذي يسعى لإطباق نموذجه، يدفعنا إلى إمكان التعبير عن العولمة بـــ الأمركة (Americanisation) حيث تصبح العولمة مجـــرد اسم حركي لها[٢].

إن العولمة آمنت -فيما يبدو- بمقولة (آلبرت اينشتين): «العالم إما كل واحـــد وإما لاشيء»، إذ تنظر إلى شعوب العالم من منظور وحدة الجنس البشري، بـــصورة تتجاوز (النسبية) الثقافية والعقائدية والقيمية واللغوية، دون شعور بالحرج من حيث خصوصيات الشعوب وثقافاتها وهوياتها، بزعم أن هـــذه الفلسفة أو (الخُلُق العالمي) -حسب تعبير أحد الباحثين- أمر يقوم على مبادئ إنسانية عامة، وسبيل ذلك هـــو المنظمات الدولية، ومواثيق حقوق الإنسان العالمية. وسبيل المنظمات العالميـــة هـــذه معقود بتكنولوجيا المعلومات، التي تعمل على توفير الوسائل العملية لإنتاج حوار مثير بين ثقافات العالم[٣].

ومهما كان الشعار المرفوع لتحقيق فرض النموذج العولمي البراجماتي: القـــضاء على الإرهاب الدولي، أم نشر الديمقراطية، أم دعم حقوق المرأة، أم إشـــاعة ثقافـــة السلام ... إلخ؛ فإن ذلك لا يكشف إلا عن منطق رأسمالي متوحّش، يجتر تاريخه في الإلغاء للمخالف، والقضاء على كل ذي نموذج مغاير. أي أن ما تغير هو الأشكال

(١) علي، ٢٠٠١م، ص ٤٥.
(٢) بلقزيز، ١٩٩٨م، ص ٣١٩.
(٣) علي، ٢٠٠١م.

والأدوات لا الأهداف الجوهرية القديمة الحديثة، ولهذا لا عجب أن يطلق (ناعوم تشومسكي) عنواناً لأحد كتبه الحديثة: (النظام الرأسمالي قديم أم جديد؟)، حيث أشار فيه إلى أنهم يخدعوننا بتسميته الجديدة، مع أن شيئاً لم يتغير في حقيقة مقاصده لاسيما بعد تفرد الولايات المتحدة بالسيطرة على مقدّرات العالم.

وإذا عدنا إلى سؤالنا المحوري في هذه الدراسة- وهو ما ستتكفل بقية أسئلة الدراسة بالكشف التفصيلي عنه- أي ما أوجه العلاقة العضوية بين التربية البراجماتية والعولمة من حيث النشأة والتطور؟ فيجدر التنويه هنا إلى أنه أياً يكن الخلاف حول ذلك؛ فإن الأمر المؤكد أن العولمة ليست وليدة حقبة التسعينيات من غير نظر إلى ما سبقها من مراحل مثلت جذورها- بصرف النظر عن تقسيمها الفني الدقيق والخلاف حوله- وهو مما يبدّد فكرة سطحية قد تساور بعض من لم يمعن النظر في هذه العلاقة من هذه الزاوية الأساسية فيعتقد -حين لا ينظر في الموضوع من حيث الجذور بعمق- أن القِدَم النسبي للبراجماتية على الظهور المتأخر للعولمة ينفي وجود علاقة من أي نوع(!)

والحق أن الفلسفة البراجماتية في جذورها ونشأتها ذات منزع عولمي صارخ، فإذا تذكرنا أن البراجماتية هي امتداد على نحو ما، بشكل مباشر وغير مباشر، لفلسفات أوربية قديمة أمكن الإشارة من خلال بعض ما أثر عن فلاسفة الإغريق القدماء (أرسطو تحديداً)؛ فإن منزع المنفعة وفرض النموذج الثقافي والقيمي بالقوة هو منزع فلسفي أوروبي بصورة عامة، براجماتي عولمي على نحو أخص.

إن نظرية توماس هوبز(ت:١٦٧٩م) الفيلسوف الإنجليزي الواقعي القائلة بفطرية الشر لدى الإنسان أكثر تجسيداً لحقيقة العولمة البراجماتية في نزعتها الاستئصالية،

منذ زمن مبكّر، أيّاً تجاهلت البراجماتية العولمية تأثرها المباشر بها اليوم. أو ليس من اللافت أن «ديوي» ينادي بما دعا إليه «هوبز» في فلسفته التجريبية، التي ترد المعلومات إلى الخبرة الحسيّة[1]!؟. كما تقوم فلسفة هوبز -قبل ديوي- على نسبية الحقيقة لا إطلاقها[2]. وإذا كان ثمة فارق جوهري بين هوبز وديوي فهو أن الأول كان أكثر وضوحاً وعلانية وشجاعة مع نفسه وفلسفته حين صرّح أن الإنسان ليس سوى ذئب تجاه أخيه الإنسان، وأطلق شعاره المفضّل: (حرب الجميع ضدّ الجميع)، وأن غاية ما تصنعه الحضارة أن تحاول حجب العدوان بستار الأدب، وبدلاً من أن تستمر في عنفها المادي تعمد إلى أسلوب النميمة والانتقام في حدود القانون[3].

ومهما تبرأت البراجماتية اليوم من الفلسفتين المثالية والواقعية – على سبيل المثال– وزعمت أنها ثورة عليهما فإن المنزع العولمي قاسم مشترك بينها جميعاً، إذ العولمة نتاج براجماتي بامتياز، باعتبارها تبلورت في أمريكا بعد سقوط المعسكر الشيوعي، حيث انفردت أمريكا بقيادة العالم تحت مسمى العولمة، وهذا مُخرج كلي للتربية البراجماتية المسيطرة اليوم على الغرب كله فضلاً عن الولايات المتحدة الأمريكية، التي ينتمي إليها رواد البراجماتية المعاصرون، وهم بيرس، وجيمس، وديوي. ولما كان ديوي هو أكثر الفلاسفة الثلاثة تأثيراً في الحضارة الأمريكية المعاصرة، بل يعد المؤسس الفعلي لواقع التربية المعاصر في الولايات المتحدة؛ فإن ذلك يؤكد لنا تعذر الفصل بين الأيديولوجيا البراجماتية القائمة على تقديس العمل – بصرف النظر عن مآلاته الأخلاقية– وتقديم المنفعة أياً يكن الثمن، وتغير كل شيء

(١) غربال، محمد شفيق، الموسوعة العربية الميسرة (بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٩٦٥م) ١٩١٣/٢.
(٢) أحمد، فكري شحاته، دراسات في فلسفة التربية، ضمن: حسان محسان محمد ورفاقه، ١٩٨٩م، ص١١٣.
(٣) كرم، يوسف، تاريخ الفلسفة الحديثة (بيروت: دار القلم، بدون تاريخ) ص٥٥.

ونسبيته بما في ذلك المقدسات والقيم الخُلُقية، وبين مخرجاتها التي جسدت هذه المعاني عبر العولمة لتحقيق النفع على ذلك النحو الأناني المتغطرس، لصالح القوي الغالب المتمثل في الولايات المتحدة الأمريكية بوجه خاص.

والآن، هل ثمة فرق حقيقي يذكر بين هذا المسلك على أرض الواقع المعاصر وبين ما نطالعه تاريخياً في إحدى محاورات أفلاطون (محاورة الجمهورية)، حين اندفع أحد (السوفسطائيين) قائلاً: «إن العدالة تسير مع مصلحة الأقوى، وجوداً أو عدماً». ومثله فعل أرسطو حين أباح الحرب في حالة اصطياد الأرقاء فقط، وكان الإسكندر الأكبر تلميذاً لأرسطو، وحين اجتاح بلاد الشرق (فارس والهند ومصر) كتب له أرسطو رسالة سماها (في الاستعمار) فحواها: أنه لا يوافق تلميذه الإسكندر على غزو الشرق؛ لأن من شأن هذا الغزو القضاء على تميز الجنس اليوناني، حين يحتك اليونانيون بالشرقيين، وهم أصحاب حضارات أعرق . فكان رد التلميذ الغازي: أنه يغزو الشرق حتى يجعل الثقافة والفكر اليونانيين هما فكر العالم وثقافته[١].

وإذا كان هناك من لا يزال يثير شكوكاً حول أن فكرة العولمة تعني نهاية الأيديولوجيا والصراعات المرتبطة بها، زاعمين أن العولمة فكرة براجماتية عملية لا تنطلق من التزام مسبق بمسلمات سياسية أو أيديولوجية معينة؛ غير أنه لا يمكن إغفال دور المنطلقات الأيديولوجية النابعة من الأفكار والآليات الديمقراطية الأمريكية على وجه الخصوص، وتغليب قوى السوق. وهذا في- الواقع- مجرّد تعبير عن الأيديولوجيا الليبرالية الجديدة الدافعة نحو عولمة السوق الحرة، وهي ظاهرة أمريكية تحديداً يعززها التوجه الإمبراطوري الأمريكي تحت مسمى (الحضارة الغربية) [٢].

---

(١) بكار، ٢٠٠٠م، ص٢٧-٢٨.

(٢) ثابت، أحمد، العرب والعولمة ومخاطر التنميط الثقافي، شؤون عربية ١٢٠ (القاهرة: ٢٠٠٤م)ص١٥٨-١٥٩.

الانعكاسات التربوية للعولمة البراجماتية:

وللإجابة عن السؤال الثالث من أسئلة الدراسة، ذي الصلة بالانعكاسات التربوية للعولمة البراجماتية؛ فإنه لا مندوحة- ابتداءً وقبل الحديث عن تلك الانعكاسات في شقها السلبي- من الإفصاح عن المدلول التربوي للعولمة البراجماتية؛ حيث سبق أن أشرنا إلى وجه العلاقة العضوية بين فلسفة التربية البراجماتية والعولمة، سواء عند الحديث عن مفهوم كل منهما، أم عند الحديث عن نشأتهما . وبوسعنا الآن أن نلخص المدلول التربوي للعولمة –حسب الزعم النظري السائد في أدبياتها- بوصفها:

«تعني الاشتراك بالعضوية والتبعية لمنظومة اتفاق وتلاق معلن، عن أبعاد ومستويات فكرية وعلمية ثقافية وتربوية أساسية، تفضي بالضرورة إلى سلوكيات تربوية متشابهة ومتكافئة، ويكون من شأنها التفاعل الناجح مع أنماط العيش المدني (الكوني) في كل مكان»[(١)]؛ أو أن «العولمة في التربية اصطلاح جديد ذو معنى شامل يتضمن في جوهره الانتقال من المجال الوطني أو الإقليمي (القومي) إلى المجال العالمي الكوني (Global)، وليس الدولي (International)، فالكلمة الثانية تعني وجود الحدود، وخطوط الفصل بينما الكلمة الأولى (الكوني أو العالمي) تعني تجاوز الحدود بل زوالها»[(٢)]؛ أو أن عصر العولمة يعني «بالنسبة للتربية والتعليم الوصول إلى مستوى التميز في التعليم؛ ويقتضي هذا التميّز المساواة بين أفراد الشعب في الفرص المتاحة، حتى يتمكن الكل من بلوغ المستويات العالمية في الإنجاز...»[(٣)].

---

(١) العلي، أحمد عبد الله، العولمة والتربية (القاهرة: دار الكتاب الحديث، ٢٠٠٢م) ص ١١.

(٢) العلي، ٢٠٠٢م، ص٦.

(٣) الخطيب، محمد شحات، مستقبل التربية العربية في ظل العولمة: التحديات والفرص: مستقبل التعليم في دول الخليج في ظل العولمة: مستقبل التربية، ندوة، (المنامة: جامعة البحرين، كلية التربية، ١٩٩٩م) ص٣٦.

وبحسب مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في البلاد العربية فإن «عصر العولمة يفرض تطوير التعليم، بمراحله وأنواعه وأنماطه المختلفة، بما يكفل تحقيق التنمية الشاملة، وتوسيع فرصه، وربط مراحله مع بعضها البعض، والارتقاء ببرامجه، بحيث يؤدي ذلك إلى تفاعل مع العولمة، دونما طغيان لثقافات وقيم على حساب ثقافات أخرى، أو بروز أشكال جديدة من الهيمنة»[1].

هذا هو المدلول الظاهري للعولمة التربوية، بيد أن ما يعتمل في الواقع العولمي العام - والواقع التربوي جزء منه - يشهد بغير هذا. ذلك أن الإشكال الحقيقي ينبع -كما يراه جارودي[2]- من أن المركزية الغربية النافية لوجود الآخر وقيمه وثقافته متأصلة في منهج التربية هناك، حيث يأتي دور التاريخ المدرسي في خلق الأساطير المؤسسة للتلاحم القومي والاحتكار الاستعماري وما بعد الاستعماري لقيم الآخرين، حين لا يجد الغرب ما يعلمه عن طريق حوار الحضارات. ويبدو أن مركزية المركزية الغربية تكمن في البراجماتية الأمريكية، التي تجلت آخر مظاهرها في العولمة.

إن البراجماتية هي الفلسفة الوحيدة التي أفرزت الفلسفة التقدمية هذه الأيام، وباتت هي خطاب الأمريكيين اليوم -فيما عدا بعض أساتذة الفلسفة في الجامعات الأمريكية وبعض طلبتهم- وأصبحت الفرع الأكثر شعبية من بين فروع الفلسفة في أمريكا[3] بل تمكنت من قلب مذاهب الفلسفة رأساً على عقب، فهي على رأي (كاندل) تمثل العقل الأمريكي الذي كون الأمة الأمريكية[4]

(١) الخطيب، ١٩٩٩م، ص٣٧.

(٢) غارودي، روجيه، العولمة المزعومة: الواقع- الجذور- البدائل، ترجمة: محمد طاهر السبيطلي، (صنعاء: دار الشوكاني للنشر والتوزيع، ١٩٩٨م) ص٩٦.

(٣) Henderson, p.224-225; and Tein,p.142

(٤) عبد العزيز، ١٩٦٤، ص ٦٣، ٣٥٦ وراجع: الشيباني، ١٩٨٢، ص٣٣٥ -٣٣٧، ٣٦٧.

إن العولمة التربوية في البراجماتية تتضح منذ نشأتها؛ حين تجاوزت حدودها الجغرافية إلى العالم كله. وفي هذا يقول محمود[1]: «إنه مهما تختلف الآراء في الفلسفة البراجماتية قبولاً ورفضاً، فإن تلك الآراء المختلفة جميعاً تلتقي عند نقطة يتفق عليها القابلون والرافضون على حد سواء، وتلك هي أن البراجماتية إنما جاءت تعبيراً عن عصرنا العلمي من بعض وجوهه؛ وإنه ليتعذر -بل يستحيل- على المتعقب لثقافة هذا العصر أن يغمض عينيه عن هذا التيار الفكري، الذي لم يكن يتفجر ينبوعه على يد تشالرز بيرس (١٨٣٩-١٩١٤) حتى أخذت روافده تتدفق بسرعة وغزارة، فأخصبت مختلف المطارح من دنيا الفكر والثقافة».

وعلى الرغم من أن نشأة البراجماتية -كما سبق القول- أمريكية، إلا أنها في الواقع غدت تسود ربوع الغرب اليوم، بشطريه الأوروبي والأمريكي وتمثل الأساس الذي تنهض عليه فلسفة المعتقدات، وتبنى عليه المعارف الإنسانية على اختلافها، تماماً كما تمثل الواقع السائد على المستوى العلمي والصيغة الأساسية للحياة كلها هناك[2]. والواقع أن قوة العولمة البراجماتية ونفوذها في جانبها التربوي إنما يستمدان من قوة الولايات المتحدة الأمريكية، حيث نشأت فيها البراجماتية.

إن بروز الولايات المتحدة الأمريكية قوة عظمى بعد الحرب العالمية الثانية، محاولة أن تخلف الاستعمار القديم المتمثل في إنجلترا وفرنسا وألمانيا، قد مكنها من تحقيق أهدافها في النفوذ التربوي على وجه التحديد. وعلى سبيل المثال، فقد حظيت كتب المؤسس الأول للتربية البراجماتية (جون ديوي) بنصيب الأسد من حركة الترجمة

---

(١) محمود، ١٩٦٥م، ص١.

(٢) البوطي، ١٩٩٤م، ص ٩٤.

العربية التي شهدتها حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية، حيث قامت مؤسسة فرانكلين بدور الداعم والمغذي لعملية الترجمة في ميدان التربية والتعليم إلى جانب قيادات تعليمية عربية[1]. ولا بد أن نتذكر ما تم الإلماح إليه من أن تأثير (ديوي) تعدى محيط المناهج الأمريكية ليصل إلى التربية العالمية كذلك[2].

في ضوء ما تقدّم، يمكن الحديث عن أبرز الانعكاسات التربوية للعولمة البراجماتية على النحو التالي:

أولاً: الانعكاسات على الأهداف العامة:

إن العولمة اليوم، في بُعدها المعلوماتي، تصرّح بأنها تسعى لإعادة التوازن في ترتيب الأهداف التربوية، بحيث لا تبقي الارتباط قائماً على نحو ما كان حاصلاً من قبل، حين كانت سوق العمل مرتبطة أشد الارتباط بتربية الصناعة والعكس، ولكن على حساب أهداف التربية الأخرى[3]، غير أن المشكلة الحقيقية إنما تكمن في الغموض الجوهري المكتنف لفلسفة الأهداف في التربية البراجماتية، المنحصر في هدفين جوهريين هما -حسب سيثارم[4]:

- النمو أو التطور الطبيعي.
- الفعالية الاجتماعية.

وإذا رجعنا إلى فلسفة جون ديوي البراجماتية في ميدان التربية، فإننا لا نرى ثباتاً لأي شيء، حيث تحكم بالتغير على كل شيء، كما تعتقد النسبية كذلك في كل

(١) علي، ١٩٨٧، ص ٥٦-٥٧.

(٢) حمدان، ١٩٨٢، ص ١٢١.

(٣) علي، ٢٠٠١م، ص٣٠٢.

(٤) Seetharm ,U.A.S.(1998).Philosophy of Education. New Delhi, p.64-65.

شيء، فليس ثمة مطلق على أي نحو، وفي أي شيء، وهو ما تم تبنيه عملياً -مع الأسف- من قبل بعض التربويين العرب[1].

إذاً، فإن القول بتغير الأهداف وعدم وجود حقيقة أو قيمة أو معرفة مطلقة أو ثابتة هي الفلسفة الكلية لديوي[2]. لقد أكد ديوي[3] أن دور الأهداف لا يتعدى التحفيز والدفع الإرشادي لاختيار المعرفة، حتى لا تصاب بالجمود والانعزال. لهذا فليس ثمة وضوح ودقة على نحو مقنع في أهداف التربية البراجماتية رغم تأكيدها على هدف النمو، وأنه ليس للنمو من هدف إلا النمو ذاته، أي أن النمو غاية في ذاته[4]، وأن المقصود بالنمو: النمو الإيجابي المرغوب، رداً على من يتساءل: أيّ نوع من النمو تهدف إلى تحقيقه البراجماتية[5]؟ رغم ذلك إلا أن الإشكال يبرز في صورة السؤال القائل: ما معيار النمو الإيجابي هذا؟ بحيث يمثل اتفاقاً اجتماعياً دائماً لا يتسبب في نزاع أو خصام أو فرقة في المجتمع؟ ولا نخال أنفسنا بحاجة إلى التذكير بحالة الصراع العنيف الذي تشهده الفلسفات التربوية الغربية فيما بينها، سواء التقليدية منها كالمثالية والواقعية، أم الحديثة كالبراجماتية التقدمية.

(١) عفيفي، محمد الهادي، في أصول التربية: الأصول الفلسفية للتربية (القاهرة، مكتبة الانجلو المصري، د.ت) ص٨٣-٨٤؛ النجيحي، محمد لبيب، مقدمة في فلسفة التربية، ط٢ (بيروت: دار النهضة العربية، ١٩٨١م)، ص١٤١-١٤٧؛ عبد الدائم، عبد الله، نحو فلسفة تربوية عربية، ط١ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩١م) ص ٢٣٠.

(٢) صالح، ١٩٦٧، ص٧٣.

(٣) Dewy,Jhon . (1947) . On Education . Chicago and London: University of Chicago, p.73

(٤) النجيحي، محمد لبيب، الأسس الاجتماعية للتربية ط٨ (بيروت: دار النهضة العربية، ١٩٨١م) ص١٣-١٤.

(٥) النجيحي، مقدمة في فلسفة التربية، ١٩٨١، ص٨٣-٨٤.

وفي سياق محاولة فرض العولمة البراجماتية أهدافها -في إطار النموذج التربـــوي كله- فإن ذلك قد انصدم أيضاً باختلاف خصوصيات المجتمعات وثقافاها، في إطار المجتمعات الغربية قبل غيرها. ولعلّ هذا يفسّر جانباً محورياً من ذلك النقد الحادّ الذي صارت البراجماتية تتعرض له منذ السبعينيات من القرن الميلادي الماضي، مـــن قبـــل مجموعة من الباحثين الغربيين المعروفين بـــ(المراجعين)، نظراً لتطرفهـــا في الاهتمـــام بالتلميذ، والجري وراء رغباته، ووراء النشاطات الاجتماعية، والاهتمام بـــالتكيف على حين ازدرت الاهتمام بالأهداف، إلى الحد الذي دفع بعضهم ليصفها بأها تربية بلا أهداف[1]، مما جعل البراجماتية -رغم هيمنتها التي لا تنكر- تتراجع جزئياً عـــن أسلوب فرض سيطرها على العالم الغربي، نظراً لما يؤدي إليه ذلك من نـــزاع، قـــد يتطوّر إلى درجة الصراع. هذا مع وحدة جميع تلك الشعوب في المعتقد الديني العام، والفلسفة الكلية، أي في طبيعة النظرة إلى الإله، والدين، والإنسان، والكون، والحياة، والمجتمع، والمعرفة؛ فأنى يراد أن تُصدر- بلا تحفظ أو اســـتحياء أو تـــصرّف- إلى مجتمعات مباينة لها إلى حد كبير، في المعتقد والفلسفة من الجـــذور، كالمجتمعـــات الإسلامية، ناهيك عن التاريخ المصهور بالدماء والأشـــلاء، والاحـــتلال لـــلأرض والعرض، قديماً في صورة الحروب الصليبية، وحديثاً في صورة ما يسمى بالاستعمار العسكري، الذي يسعى للعودة اليوم في صـــورة اســـتعمارية كاســـحة جديـــدة (Colonialism) تسمى العولمة (Globalization)، أو بتعبير أكثر دقة وصراحة تسمى الأمركة (Americanization)[2].

---

(١) الكيلاني، ماجد عرسان، فلسفة التربية الإسلامية، ط٢ (مكة المكرمة: مكتبة هادي، ١٩٨٨م) ص٥٢-٥٣.

(٢) الدغشي، أحمد محمد، فلسفة الأهداف في التربية الإسلامية: دراسة نقدية إصلاحية، مجلة الدراسات الاجتماعية ٢٠٠٣م، ٨، ١٥، ص٤٢ -٤٣، ٥٠.

ثانياً: الانعكاسات على طبيعة النظرة إلى الإله والدين:

تقوم العولمة البراجماتية على (تسليع) كل شيء، بما في ذلك المقدسات الكبرى، والمعتقدات الكلية؛ بحيث إن اعتماد معيار النفع عندها جعل من كل قيمة أو معتقد -أياً بلغ في سموه- إنما يستمد قيمته وأهميته من نفعه، فإذا أضفنا معيار التجربة إليها -كما سبقت الإشارة- بحيث تخضع كل الحقائق والظواهر للبحث والتمحيص والملاحظة، فإن ذلك يعني خضوع مفهوم الإله والدين لهذه المعايير بلا فرق بينها وبين أية ظاهرة مادية.

إن الإله عند (ديوي) مفهوم يشوبه الغموض، بسبب أنه كأية ظاهرة بحثية لا تستعلي على النقد والتمحيص والاختبار[١]. وذلك أن أي عقيدة لا تخرج عن كونها فرضية، بحيث «لا توجد عقيدة أياً كانت، وأنى كانت، بلغت من الرسوخ والاستقرار والتسليم حداً يعفيها من التعرض لمزيد من التمحيص والبحث»[٢]. ولا شك أن لذلك انعكاساً سلوكياً مباشراً من حيث ضعف الإنجاز والدافعية في القضايا الغيبية، التي لا يترتب عليها نفع مادي عاجل. فالقيم الغيبية، والأخلاق الحميدة المثالية، التي لا تنتج مردوداً مادياً عاجلاً؛ لا تستأهل النظر -فضلاً عن أن تصبح دافعاً للسلوك- حتى وإن ترتب على ذلك جزاء محمود من الله -تعالى-، أو عقاب منه -سبحانه- لمن تخلى عنها في الدار الآخرة، فذلك أمر لا يندرج في حساب العولمة البراجماتية تجاه الإله.

(١) وين، ١٩٦٤م، ص٣٦، ١١٢.

(٢) وين، ١٩٦٤م، ص٣٣.

من هذا المنطلق ذاته (منطلق النفع والتسليع) لكل المعتقدات والقيم جاءت نظرة العولمة البراجماتية في نظرتها إلى الدين على لسان المفكر البراجماتي العولمي الأول: (جون ديوي) حيث قال: «على نحو معين مقرّر لا يوجد شيء اسمه الدين بصيغة الفرد، وإنما يوجد فقط حشد من الأديان»[1]. وجلي أنه يصدر في حكمه العائم هذا عن ردة فعل متطرّفة مزدوجة تجاه الفلسفة المثالية، التي هي أقرب إلى فلسفة المتدينين، وتجاه الدين المسيحي، الذي تعرض إلى قدر غير يسير من التحريف والتزييف والتشويه وحالة صراع شهيرة في أوروبا بين رجال الدين ورجال العلم، حيث ألمح (ديوي) إلى علاقة الدين بالمثالية حين قال: «إن افتراض أن هذه الموضوعات المكوّنة للدين موجودة من قبل في ملكوت إلهي، يبدو أنها لا تضيف شيئاً إلى قوتها، في حين أنها تضعف من حجة دعواها كمثل عليا، مادامت تقيم دعواها هذه على مسائل مبهمة، وموضع ريبة من الناحية العقلية»[2]. في حين قال صراحة عن الدين: «يبدو لي أن الخطر الرئيس الذي يتهدد الدين يكمن في حقيقة أنه أصبح موضع هذا الاحترام والتبجيل. لقد أصبح إلى درجة كبيرة تقديساً للأوضاع الاجتماعية الراهنة، كما هي، ضرباً من العقل والتلميع فوق النظم والتقاليد والعرف الساري»[3]. ولئن انطبق هذا الوصف على دين (ديوي) فلا ينطبق على صريح الدين الإسلامي -مثلاً- حيث يمثل ثورة على الأوضاع البالية، والمنهج (الآبائي) والتقاليد العتيقة، التي لا مستند لها من وحي ربّاني صحيح، أو منطق عقلي صحيح.

(١) وين، ١٩٦٤م، ص ١١٣.
(٢) وين، ١٩٦٤م، ص١١٥.
(٣) وين، ١٩٦٤م، ص١١٣.

إذاً، فالمنزع العولمي البراجماتي بيّن، من خلال محاولة إسقاط مشكلة فلسفية أو دينية خاصة بمجتمع يمثل موطن العولمة البراجماتية الأول، على كل المجتمعات أياً اختلفت أديانها أو انعدمت عندها الفلسفة المثالية من الأساس، والسعي نحو فرض النتيجة التي توصل إليها مفكرو العولمة التربوية البراجماتية المؤسسون على كل المجتمعات ومختلف الثقافات، بدافع من المركزية الأمريكية.

ثالثاً: الانعكاسات على الإنسان:

وفقاً للمنطق العولمي البراجماتي، فالإنسان ليس بأكثر من شيء (متسلّع)، إذ تكمن قيمته في كونه مصدراً للربح، وأداة من أدوات التسويق، والمحاولة قائمة لصناعة الإنسان الجديد ذي الهوية (العالمية) من غير أن يظل مرتبطاً بقيم الغيب أو الدين، إلا إذا كان في ذلك منفعة[1].

إن تركيز العولمة على الإنسان بوصفه جزءاً من أجزاء السوق العالمية خلق في نفسه السلبية والوقوعية تحت شعار الواقعية، وبدلاً من أن يكون الإنسان أساس التغيير نحو الأفضل، بات مستسلماً جبرياً خاضعاً لتوجيهات سادة النظام العالمي الجديد، ووسائل الاتصال والإعلام، التي تعمل في مجملها على تكريس هذه العقدة: عقدة تفوق الإنسان الغربي الماضي في سلّم العولمة، لتغرس في نفسية الإنسان عموماً والإنسان الشرقي بوجه أخص عقيدة الانهزام والجبر، وأن طريق التقدم لا يمر إلا من خلال الخضوع التام للنظام العولمي الجديد.

وإذا كانت التربية معنية في جوهرها بتغيير السلوك الإنساني بغية تعديل غير المرغوب منه، وتعزيز المرغوب؛ فإننا لا ننتظر منه ذلك مادام إنساناً خائفاً أن يبدع،

---

(١) البزاز، حكمة عبد الله، العولمة والتربية، موقع (كفاية): www.kefaya.org (دخول في ٢٠٠٥/٨/٥م) ٢٠٠٥م، ص ٣.

أو أن يقوم بدوره الرسالي، وقد استبدل عقيدة التوحيد الإلهية بعقيدة النظام العالمي الجديد أو العولمة البراجماتية، بحيث يفقد كل مقومات التحرر والاستقلال والانتماء الحضاري إلى أمته، تاركاً لقوى الهيمنة وأتباعها التفرد في الكون والتصرّف المطلق من غير تفكير بالتأبّي أو المنازعة.

وحاصل القول: إن (ديوي) تأثر بأفكار نظرية التطور لـ (دارون) في قدرة الإنسان على التكيف مع البيئة، التي يعيش فيها، واكتسابه المعارف والخبرات والمهارات في سبيل البقاء في ظل مبدأ البقاء للأصلح[1]. وقد غرس ذلك في الإنسان المستهدف من قبل البراجماتية الإيمان بمعاني الاستسلام والرضوخ بوصف ذلك التكيف هو المرغوب من الإنسان الطبيعي السوي.

رابعاً: الانعكاسات التربوية على القيم والأخلاق:

لما كانت العولمة بشكلها الراهن (التكنولوجيا والمعلومات والإعلام الفضائي) هي آخر صورة أو أعلى مرحلة للهيمنة الرأسمالية؛ فإن ثمة تطوراً في أساليب التربية البراجماتية للتواؤم مع عصر العولمة الصريح، لكن ليس من مستلزمات هذا بالضرورة التحول عن التنافس القاتل إلى التعاون المحمود -على سبيل المثال- لأن مرتكزات التربية البراجماتية تقوم في الأساس على مبادئ المنفعة والواقعية والمادية والعملية، وكلها مبادئ لا تلتفت بالضرورة إلى الجانب الأخلاقي ومنه التعاون إذا تعارض مع أي منها.

ينطلق الباحث في تقريره هذه الحقيقة لدرء الوهم الذي وقع فيه بعض الباحثين غير التربويين، أو أن التعبير لم يسعفه حين قرر أن التربية البراجماتية أسرفت «في

(١) علي، ٢٠٠١م، ص٣٠٢.

تنمية النـــزعة التنافسية حتى أصبح شعار (أقتل منافسك) قولاً مقبولاً ومستـــساغاً (من وجهة نظره)، وهو ما يتناقض بالمرة مع تربية عصر المعلومات التي تـــسعى إلى الجمع بين التعاون والتنافس»[1]. وكأن ثمّة انفصالاً بين الفلسفة التربوية البراجماتية والعولمة أو ما يسمى بعصر المعلومات. والواقع أن ذلك تطوّر في مسار البراجماتيـــة انتقل من طور الزحف السري إبّان ما قبل نهاية الإمبراطورية الـــشيوعية والكتلـــة الاشتراكية عموماً، إلى طور إعلان الهيمنة ولكن تحت شعار العولمة.

إنه لمرعب حقاً أن يصبح التلفاز المؤسسة التربوية والتعليمية الجديدة، التي ألغت وظائف الأسرة والمدرسة وحلت محلها[2].

إن النظام الثقافي المسيطر في حقبة العولمة الصريحة هو النظام السمعي البـــصري، وتنطوي العولمة الثقافية على نوع من القسر والإجبار على تبني نموذج بعينـــه عـــن طريق تقنين منظومة القيم الثقافية الغربية، تحت غطاء دولي، كوثيقة مؤتمر الـــسكان التي تحمل قيم الثقافة الغربية في مسألة الجنس، وممارسة ما يسمـــى بالجنس المأمون، أي الممارسة غير الشرعيـــة بين الرجل والمرأة ما دام ذلك في الحدود التي لا تـــؤدي إلى أضرار صحيّة. وكذا فإن العلاقة الأسرية يمكن أن تقوم بين رجل وامرأة وبـــين رجل وآخر[3].

ومن أخطر ما في الأمر أن تتحول قيم الغرب الخاصة إلى قيم عالمية تحت مظلـــة الأمم المتحدة. فالمراهقون والمراهقات- بحسب وثيقة السكان مثلاً- يكون لهم حق

---

(١) علي، ٢٠٠١م، ص٣٠٢.

(٢) بلقزيز، ١٩٩٨م، ص٣١٦.

(٣) المنوفي، محمد، التعليم المصري وتحديات العولمة، ضمن كتاب: تربية العولمة وتحديث المجتمع، عبد الحميد، طلعت ورفاقه، ط١(القاهرة: دار فرحة، ٢٠٠٤م) ص٢٢١-٢٢٢.

التمتع بالثقافة الجنسية عالية المستوى. ويغدو من الواجب على الآباء والأمهات تقديم هذه الثقافة لأبنائهم. كما أن حمل المراهقات يصبح حقاً من حقوق الإنسان، وكذلك الإجهاض، في حين يغدو الزواج المبكر جريمة[1].

وقد ظلت الثقافة الوطنية تنهل أسباب سيادتها وتجددها من مصدرين رئيسين تقليديين في ميداني التربية والتكوين وهما: مؤسستا الأسرة والمدرسة. بوصف الأولى مصنعاً اجتماعياً منتجاً للوجدان الثقافي والوطني، بواسطة شبكة القيم التي توزعها من خلال التربية على سائر أفرادها، وفيها يتلقن الطفل جملة من الآداب العامة والمقدسات التي يتعين الالتزام بها، إلى جانب لغته ومبادئ عقيدته، والقوالب الأخلاقية العامة والعليا لسلوكه. أما المدرسة فتمثل مؤسسة الإنتاج الاجتماعي الثانية المستأنفة لعمل الأولى، وقد تمارس هذه الوظائف التربوية عينها بفارق المدى، من حيث البرمجة والتوجيه. والعولمة اليوم تتهدد وظائف وأدوار هاتين المؤسستين، وسبب ذلك: إخفاق النظام التعليمي وتفكك بنية الأسرة[2].

وحاصل القول هنا: إن مبدأ النفع كقيمة مادية برّانيّة مجرّدة؛ لا تلفت إلى مردود غيبي، أو ثواب أو عقاب آجلين في الآخرة، وتقصي سنن الابتلاء، والتدافع في إطاره الأخلاقي، بحسبان ذلك جميعه من قبيل مثاليات أفلاطون، أو غيبيات الميتافيزيقا الدينية. كل ذلك قد أحال العولمة التربوية البراجماتية إلى فلسفة يمكن وصفها بالإفلاس الأخلاقي، ذلك أن اعتناق أية عقيدة لمجرّد نفعها العاجل لربما أدى إلى نتائج خطيرة أشدها هولاً الانحلال الأخلاقي[3].

---

(١) عمارة، ١٩٩٨م، ص١٢١.
(٢) بلقزيز، ١٩٩٨م، ص٣١٣.
(٣) عبد العزيز، ١٩٦٤م، ص٦٧.

خامساً: الانعكاسات على المعرفة:

عند الحديث عن المعرفة في هذا السياق يحسن الإشارة إلى أننا نعني بالمعرفة هنا: المعرفة من حيث طبيعتها ومصادرها وطرائقها وإمكان الحصول عليها أو ما يعـرف في الدراسات الفلسفية الحديثة بنظرية المعرفة أو الإيـستمولوجيا (Epistemology)؛ وقد سبق، في مقدمة التعريف بالبراجماتية والعولمة ونشأة كل منهما، الإلماح إلى قدر من ذلك، بيد أن التركيز هنا سيتمحور حول الانعكاسات التربوية، وذلـك علـى النحو التالي:

١- طبيعة المعرفة:

يقصد بطبيعة المعرفة، بصورة عامة، نمط العلاقة بين الـذات العارفـة وهـي الإنسان، والموضوع المعروف وهو المجال المعرفي، الذي يتم دراسته. ويلاحظ هنا أن تصنيف المعرفة لدى البراجماتية جاء انسجاماً مع فلسفة المردود العاجـل والمنفعـة المادية، إذ استقر في فلسفتها عند مجالات ثلاثة رئيسة هي: العلوم الإنسانية، والعلوم الاجتماعية، والعلوم الطبيعية. ويذهب بعض الباحثين إلى أن بداية التقـاء رؤسـاء الجامعات الأمريكية بعد الحرب العالميـة الثانيـة في جامعـة هارفـارد (Harfard University) عام ١٩٧٥م قد أنتج الاتفاق على هذا التصنيف. وبذلك تم اسـتبعاد مجال المعرفة الدينية، مع إقرار المنهج المحوري المشترك على جميع الأقـسام، شـريطة دراسة مادة واحدة من أي الفروع الثلاثة السابقة[1]. ولعل هذا يفسّر مخرجات تلك التربية المتمثلة في إخراج الإنسان المنفعي، الذي لا يقيم لمعرفة الوحي والمثـل العليـا

---

(١) حسين، سيد جاد وأشرف، سيد علي، أزمة التعليم الإسلامي، ترجمة: الرياط، أمين حسين ومراجعة: الخريبي، عبد الحميد، ط١ (جدة: جامعة الملك عبد العزيز، ١٩٨٣م) ص ١٩، ٨٦-٨٧.

وزناً يذكر، باعتبارها جزءاً من الميتافيزيقا، والفلسفة المثالية التي تم تجاوزهـا، بـل الثورة عليها.

وتعامل الإنسان البراجماتي العولمي مع (عالم الآفاق) أو ما يـسمونه بالفـضاء الكوني الذي تمثّله العلوم الطبيعية قائم على أساس من التطـوّر، وديمومـة الـتغير، والصيرورة، باعتباره عالماً مفتوحاً[1]. أما التعامل مع (عالم الأنفس) الذي تمثله العلوم الإنسانية فانطلاقاً من مبـادئ الديمقراطيـة والحرية والفـروق الفردية، التي نادى بها (ديوي) فإنه عدّ الإنسان من هـذه الزوايا -تحديداً- غاية في حد ذاته، رغـم كونه عضواً في جماعة، وجزءاً لا يتجزأ من المجتمع، كما هو في حالة اعتماد متبادل (Inter dependency) مع المجتمع والطبيعة[2]، والنظرة إلى الطبيعة الإنـسانية علـى أساس أنها وحدة واحدة لا فصل فيها بين جسم وعقل، أو فكر وعمل، بل يجعل من ذلك جميعه مجرد انعكاس عقلي، لما يجري اجتماعياً من التعارف على الفـصل بـين الغايات والوسائل، أو العملي والنظري[3].

٢- مصادر المعرفة وطرائقها:

ثمة مصدران وطريقتان في آن معاً للحصول على المعرفة لدى العولمة البراجماتيـة هما الحس والعقل، مع الاعتماد الأكبر على الأول، إلى الحد الذي قد يـوهم بـأن البراجماتية لا تعتمد سواه.

ولما كان الحس قائماً علـى التجربـة (Experiment) والخـبرة (Experience) وكلاهما عند ديوي بمعنى واحد، فإنهما يمثلان طريقتين مهمتين للمعرفـة بمختلـف

(١) النل ورفاقه، ١٩٩٣، ص٨٢.

(٢) الشيباني،١٩٨٢م، ص٣٤١.

(٣) ديوي، جون، الطبيعة البشرية والسلوك الإنساني، ترجمة وتقديم: النجيحي، محمـد لبيـب، (القـاهرة: مكتبـة الخانجي، ١٩٦٣م) ص٩٤.

مجالاتها[1]. ويصف ديوي[2] الطريقة التجريبية بأنها: «طريقة الاكتشاف والإثبــات معاً. هي القوة الباقية العظمى لإحداث تعديل في نظرية المعرفة». كما هي «كذلك الطريقة التي ثبت أنها أشد الطرق فاعلية في تحقيق المعرفة»[3].

أما العقل فالاعتماد عليه قائم في الفلسفة التربوية البراجماتية على فرضية فحواها أن العقل البشري لا يتمتع بوجود مستقل عن الطبيعة بل هو جزء منها[4]. ومن هذا المنطلق فإن العقل لا يقتصر دوره على المشاهد السلبية، بــل أنــتج جملــة نتــائج موضوعية، يمكن بحثها ودراستها ككل الحقائق التاريخية الموضوعية، وهي حقــائق باقية ويقينية وشاملة عامة، وتومئ لنا بالطريقة التي يعمل بها العقل[5].

وقد عالج ديوي في كتابه: كيف نفكر (How we think?) المــشار إليــه في[6] مسألة التفكير، الشروط التي يجب توافرها ليتمكن العقل من القيام بوظيفته تجاههــا، كما حدّد خمس خطوات للتفكير المنطقي وهي:

الشعور بالمشكلة، وتحليل المشكلة بعد دراستها، واقتــراح فــرض الفــروض، واختبار فرض الفروض، مع اختيار الحل المناسب، والقبول أو الرفض النهائي لفرض الفروض، بعد إجراء الملاحظة الدقيقة والتجربة.

---

(١) الشيباني، ١٩٨٢م، ص ٣٤٣-٣٤٤.

(٢) ديوي، جون، الديمقراطية والتربية، ترجمة: لوفا، نظمي (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٧٨م) ص٣٠٠.

(٣) ديوي، ١٩٧٨، ص٣٠٠؛ وانظر: ديوي، ١٩٦٠م، ص ١٠٦-١٠٧.

(٤) غالب، حنا، التربية المتجددة وأركانها، ط٢ (بيروت: دار الكتاب اللبناني، ١٩٧٠م) ص٦٥.

(٥) وين، ١٩٦٤، ص١٤٦.

(٦) الشيباني، ١٩٨٢، ص٤٤، ٣٤٥ ؛ رضا، محمد جواد، فلسفة التربية ومعضلة القصور الــذاتي فــي التربيــة المعاصرة، الرؤية الثانية، ط٢ (الكويت: شركة الربيعان للنشر والتوزيع، ١٩٨٤م) ص٣٤٨-٣٤٩.

وإذا كان هناك عدة معانٍ مختلفة للمعرفة عند البراجماتي؛ فإن ذلــك يعــود إلى التعريف العملياتي للتصورات، إذ يوجد عدد من المفاهيم المعرفيــة، بمقــدار عــدد العمليات المميزة لها،التي بها تحل المواقف المعضلة[1].

وحاصل القول: إن اعتماد البراجماتية على الحس أو العقل وحدهما دونما اعتبــار لمصدر الوحي وطريقته جعل منها فلسفة تربوية مادية، كأي فلسفة قديمة أو معاصرة من هذه الناحية، غير أن المنــزع البراجماتي العولمي الهادف إلى فرض نموذجه علــى العالم بما في ذلك المجتمعات العربية الإسلامية، التي تجعل من الوحي مصدراً مهيمنــاً وطريقة أساساً من طرائق المعرفة، وهو ما يمثل محاولة لاستعمار ثقافي جديد، حيــث لا يراعي خصوصية، ولا يلتفت إلى المكونات الأساسية لأي حضارة مغايرة.

٣- إمكان الحصول على المعرفة:

إن انطلاق البراجمــاتية من منطــلق النسبية والتغير، وعدم الثبات على شــيء، إلا بحسبانه عملاً مفيداً نافعاً نفعاً مادياً عاجلاً... إلخ، جعلها تنظر إلى المعرفة كلها، على أنها تجريبية غير ثابتة، قابلة للمراجعة. لذلك فإنها تهتم بمرحلة استخدام المعرفــة أكثر من اهتمامها بالحقيقة ككتلة من المعرفة[2]. والحقيقة المعرفية عند ديوي مجــرد لفظ إشاري محايد، لا يمكن أن يوصف بوصف (الحقيقــة) إلا إذا مر بالتجريــب، وما عدا ذلك فليس حقيقــة، ولا يعتد به[3]، كما هو الشيء النافع عند جيمس[4]

(١) ديوي، ١٩٦٠، ٢٤٨.

(٢) Tein,1977, p.209

(٣) وين، ١٩٦٤م، ص ٩٣-٩٤.

(٤) جيمس، وليام، البراجماتية، ترجمة العريان، محمد علي وتقديم: محمود، زكي نجيب (القــاهرة: دار النهــضة العربية ونيويورك، مؤسسة فرانكلين، ١٩٦٥م) ص٣٥٣.

إذ يقول: «إن الحقيقي في أوجز عبارة ليس سوى النافع الموافق للمطلوب في سبيل تفكيرنا، تماماً كما أن الصواب ليس سوى الموافق النافع المطلوب في سبيل مسلكنا».

وهذا الغلو في التركيز على التجريب والنافع كي يوصف بأنه معرفة ممكنة حقيقية دفع ببعض الباحثين لدمغ البراجماتية بتهمة (اللاأدرية)[1] (Seepticism)، كونها قد غالت في اعتماد الحس وسيلة للمعرفة، دون العقل، من منطلق أن لا معنى للفهم والإدراك المجرّدين، أو جعل المعرفة للمعرفة، من غير اعتبار للنشاط والعمل والحياة[2]. ومهما يكن من شطط وقعت فيه البراجماتية من هذه الناحية أو سواها فإن وصفها باللاأدرية شطط مقابل، إذ (اللاأدرية) فلسفة تائهة ضلت طريقها، ولم يذكر لها التاريخ إنجازاً علمياً يذكر، على حين لا ينكر إنجازات البراجماتية على الصعيد المادي المتمثل في صنع النهضة الأمريكية المعاصرة إلا مكابر.

وصفوة القول: إن البراجماتية ترى إمكان الوصول إلى المعرفة غير أنها تشترط لها إجراءات لئن ناسبت بعض مجالات المعرفة فإنها لا تناسب مجالات أخرى، وهذا بدوره يؤدي إلى جعل المتعلم شاكاً في كل معرفة لم تمر بالتجربة والاختبار، ولا تشكّل نفعاً مادياً عاجلاً، بما في ذلك المعتقدات الدينية، والقيم الخُلُقية التي سبقت الإشارة إلى بعضها، وهي التي لا يمكن إخضاعها لهذا المنطق المادي الخالص.

---

(١) اللاأدرية: «هم الذين ينكرون العلم بثبوت الشيء ولا ثبوته، ويزعمون أنه شاك وشاك في أنه شاك وهلم جراً» الجرجاني، علي بن محمد، التعريفات، تحقيق وتعليق: عبد الرحمن عميرة، ط١ (بيروت: عالم الكتب، ١٩٨٧م) ص٢٤٢؛ كما تطلق اللاأدرية عند المحدثين «على إنكار قيمة العقل وقدرته على المعرفة...؛ عميرة، محقق: كتاب التعريفات، ١٩٨٧، ص ٢٤٢، الهامش.

(٢) فام، ١٩٨٥، ص٢٨١-٢٨٥.

سادساً: الانعكاسات على المناهج:

يعاني التعليم في الغرب من مشكلة ذاتية تتمثل في ذلك التحول الهائل الذي شهده العالم خلال القرن العشرين حين تم اختراع المطبعة، ثم البوصلة، ثم البارود، مما جعل من التعليم أداة هيمنة أوروبية على العالم، وهو ما دفع إلى إعادة التفكير، بطريقة جذرية في مشكلات التربية، سواء من حيث مضمون التعليم، أم من حيث هياكل نظام التكوين، إذ كانت الإصلاحات المزعومة للتعليم في القرن التاسع عشر والقرن العشرين مجرد ترقيعات مصحوبة بخصومات لا تنتهي في قرارات المدرسة الكلاسيكية والحديثة، وتدور حول المشكلات البنيوية، أو المطالب المهنية لرجال التعليم[1].

وفي النصف الأول من القرن العشرين الميلادي ظهر مصطلح (المفهوم الحديث للمنهج) على يد جون ديوي، حيث شدّد على ضرورة اهتمام المنهج بالمتعلم كفرد حر مستقل بحاجاته ورغباته واهتماماته، وبالتغيرات القائمة في المجتمع، وبالأنشطة المختلفة، والخبرات[2]. ولهذا المصطلح بريق وجاذبية لربما دفعا الفئة الغالبة من المتعلمين والمعلمين، بل وحتى أساتذة المناهج في كليات التربية وإعداد المعلمين إلى تلقف المصطلح بتسليم تام، بوصفه تجاوزاً للمنهج التقليدي العتيق، بيد أنه يغيب عن الذهن عادة انبثاق هذا المصطلح من الفلسفة البراجماتية ورائدها (ديوي)، مع أن نزعتها العولمية بادية في الواقع اليوم، إذ أصبح هذا المصطلح شبه مقدس في الوسط التربوي المعاصر. وأيّما صوت ظهر- إذا قدر له الظهور- متحفظاً أو معارضاً

(١) جارودي، ١٩٩٨م.
(٢) همشري، ٢٠٠١م، ص ٢٤٣.

لبعض مدلولات هذا المصطـلح فإنه سيوصـم بالرجعيـة أو الانشداد إلى عصور الانحطاط والتخلف.

ولا نختلف بالضرورة حول جوهر المصطلح خاصة حين يلجأ إليه هذا الباحـث أو ذاك من الناحية الإجرائية؛ بيد أن خلافنا الحقيقي متجه نحو ذلك المنـزع العولمي في بنيته وتكوينه ذي المنحى الفلسفي المادي الأوروبي الخالص، وفي الخضوع المقابل لذلك من قِبل المؤسسات التربوية، والشخصيات العلمية المتخصصة، على مستوى التعليم العالي والعام على حد سواء. ويكفي تنبيهاً على ذلك أن مـدلولات هـذا المصطلح، على سبيل المثال، تشمل التركيز على الفهم والخبرة والنشاط، بدلاً مـن الحفظ والتلقين والطرائق العتيقة. ولئن صحت هذه الثنائية في حق بعـض المنـاهج والمقررات فقد لا تصح في حق مناهج التربية الإسلامية وبعض موادهـا كـالقرآن الكريم والحديث الشريف، القائمين على الحفظ والـتلقين، دون أن يعـني ذلـك الاستعاضة عن التفسير، والفقه التجديدي، وإعمال النظر في نصوص الكتاب الكريم والسنة المطهرة، غير أن المقصود هنا أن وصف الحفظ والتلقين بـالازدراء بـإطلاق يتناقض تماماً مع طبيعة بعض المواد الدراسية، فإذا أضفنا إلى التربية الإسلامية: علـم اللغات من حيث ضرورة حفظ المفردات وحروفها، وكـذا فـن الـشعر، وأدب المسرح، من حيث حفظ كل نص من نصوص أداء أدوار فريق العمل على النحـو المطلوب، إلى جانب بعض القوانين العملية الفيزيائية ونحوها، لأدركنا أن التـسويق لهذا المصطلح على إطلاقه يعني غفلة الضعيف المستكين، الذي يتلقى كل ما يأتيه من القوي المتمكن على نحو من التسليم، الذي يتعالى على النقاش والمساءلة.

إن مصطلح (المفهوم الحديث للمنهج) يمثل نموذجاً يعبر عن مدى الاستلاب الحضاري، الذي تمارسه قوى الهيمنة في كل مجال وميدان، تحت شعار العولمة أو العالمية، أو الدولية، أو الإنسانية، أو نحوها، ولا ننسى أن المصطلح (الحديث) يرادف أو يكاد هذه العناوين كلها، من الناحية العملية .. وهذه العناوين تحمل من مدلولات (الإرهاب الفكري) مع الأسف، ما يشل فاعلية العقل العربي والمسلم من أن يتساءل-حتى مجرّد التساؤل- عن معنى كونه (حديثاً) أو (عالمياً) ونحو ذلك: هل لأنه صدر من خارج دائرة (الذات) العربية والمسلمة، أو حدودها الجغرافية فقط، بدلالة أننا لم نسمع شيئاً يذكر عن مصطلح الحداثة أو العالمية في الوسط التربوي -على وجه التحديد- في هذا الإطار؟! ثم إن ما يوصف بأنه (حديث) أو (عالمي) يشعر بأنه يمثل اتفاقاً تاماً بين مختلف المدارس والفلسفات، بحيث لا يجرؤ باحث، بل أستاذ جامعي، أو خبير تربوي، إلا أن يتلقفه بتسليم تام، ثم يعمل على تسويقه بين طلبته – مثلاً- بحسبانه أحدث ما توصل إليه البحث العلمي (العالمي)، غير أن مزيداً من الإطلاع الحرّ يبرز العديد من الآراء والاتجاهات المخالفة في بلد الباحث الذي نقلت عنه الفكرة، وربما من داخل مدرسته ذاتها فكيف ببلدان أخرى ومدارس مناقضة ؟!. وكم هو معيب ومخجل معاً أن تقدّم بعض الآراء أو الاتجاهات لطلبتنا وعموم الباحثين اليوم منعوتة بالحداثة والعالمية، وبعد حين غير طويل نأتي إلى تسويق عكسها، ثم نخلع من أوصاف الازدراء على ما كنا نسوّق له بالأمس القريب إلى حدّ (القداسة) عند بعضنا بوصفه (قديماً)، والقول به يعني عدم قدرة على المواكبة والسير في ركب الاتجاه العالمي!!

وهنا نأتي إلى أسوأ انعكاس تربوي ينطبع في نفس المتعلّم – على أي مستوى – وهو خلق الانهزام والاعتقاد بأن العقل العربي والمسلم ضعيف من حيث تكوينه الفطري، وأن للعربي والمسلم بطبيعة خلقته دون الغربي الأوروبي والأمريكي، وحتى الياباني والصيني، فسبيل النهوض يكمن إذاً في التبعية المطلقة للنظام العالمي الذي انتقل من عالم (السياسة) بمفهومها الميكافيلي والبراجماتي إلى عالم (العلم) بكل مجالاته وتخصصاته. أو ليست البراجماتية فلسفة توصف بأنها التربية الحديثة والمعاصرة والعالمية... إلخ؟

وتأتي عملية التطوير، التي تمثل ضرورة منهجية وموضوعية لأي منهج يقوم عليه أفراد إنسانيون، بيد أن المبالغة في ذلك، والإفراط في ربط المناهج بالسوق، واحتياجاتها العولمية، والتركيز الشديد على مهارات اللغة الإنجليزية، والتعامل مع الحاسوب، والعلوم الطبيعية، وإشاعة ما يسمى بقيم السلام، والتسامح، وحوار الحضارات، واحترام الرأي الآخر، كل ذلك وإن كان حقاً من حيث المبدأ؛ إلا أن من الضروري الالتفات إليه في سياقاته الكبرى، بما يعد إفرازاً للعولمة الشاملة، ومهما قيل عن التحديث والتقنية فإن المنهج الخفي (Hidden Curriculum) لذلك يعني أمركة التعليم، من خلال إطفاء جذوة الاعتزاز بالتراث الحي، وتاريخ النضالات الوطنية، والوشائج والروابط القومية العربية[1].

(١) عمار، ٢٠٠٤م، ص٢٣.

سابعاً: الانعكاسات على المدارس:

تقوم فلسفة إنشاء المدارس الرسمية الحكومية انطلاقاً من واجب الدول في رعاية مواطنيها وتحقيق الفرص المتكافئة لهم في جانب التعليم، وقامت بسن القوانين والأنظمة التي تحقق ذلك ومنها النص في الغالب على مجانية التعليم وإلزاميته، في بعض المراحل ولا سيما في التعليم الأساس تحقيقاً لهدف محو الفوارق بين الطبقات وصهر المتعلمين في بوتقة المساواة ... إلخ، أما التعليم الأهلي والخاص فله ميدانه بعد ذلك في ظل قوانين ونظم تحكم مساره. بيد أن ثمة تهديداً حقيقياً اليوم يطال المدارس الحكومية والأهلية والخاصة التي تعمل في ظل القانون النافذ في أي بلد لا يزال يمتلك قدراً من السيادة، يتمثل هذا التهديد في الانتشار السرطاني للمدارس الأجنبية أو تلك التي تعتمد المناهج الأجنبية في التدريس والتعليم، وخطر هذا التعليم الأجنبي يبدأ من أسماء هذه المدارس (مدارس الإبداع الأمريكية، ومدارس الإبداع البريطانية، والمدرسة الإنجليزية، والمدرسة الأمريكية.. إلخ)، وصولاً إلى مناهجها وقيمها، وهوية العاملين فيها... والسؤال هل هذا كله يتم باستقلالية تامة عن التبعية التي قد تصل إلى تلقي المساعدات والتوجيهات الأجنبية المتدثرة اليوم بستار العولمة صراحة أو ضمناً[1].

ثامناً: الانعكاسات على لغة التعليم:

لما كان العولمويون لا يقرّون بخصوصيات الأمم والشعوب الثقافية، ويقفون بشدة ضد النسبية الثقافية، والنسبية اللغوية من ثم؛ فإن ذلك يعني أهمية اللغة في حوار الحضارات، ومن هذه الوجهة التي تعد وفاقاً. غير أن وجهة أخرى تعدّ اللغة أداة

(١) وطفة، ٢٠٠٢، ص ٢٢١-٢٢٢.

صراع. وفي هذه الحال ستقود لغة واحدة على بقية اللغات، كما هو شأن اللغة الإنجليزية السائدة اليوم في عالم الإعلام والمعلومات، بما يمكن وصفه بـ (الإمبريالية الثقافية)، أو (الداروينية الثقافية)[1]. وإذا كانت الخشية من العولمة طالت فرنسا من الناحية اللغوية -كما سبقت الإشارة في مقدّمة هذه الدراسة- وعبّرت عن قلقها من انتشار اللغة الإنجليزية واصفة ذلك بالهيمنة الثقافية[2]؛ فكيف بالدول المستضعفة والمهدّدة ثقافتها من كل جوانبها؟ وحين تبرز صيحة إلغاء مجانية التعليم، واختلاق معاذير تحول دون تعلم العلوم والتكنولوجيا باللغة العربية، وصولاً إلى دعوة تتبناها مراكز البحث الغربية تزعم تحرير اللغة العربية من إشكالاتها التقليدية، والتخفيف من مضامينها الدينية والحضارية والعربية؛ فإن ذلك يأتي متزامناً مع ظاهرة انتشار المدارس والجامعات الأجنبية تحت ستار تحسين التعليم وتطويره. والهدف النهائي يكمن في إذابة مقوماتنا الثقافية والتربوية[3].

وعلى صعيد المستقبل العملي يظهر أن العولمة آخذة باتجاه تكثيف جامعاتها في المنطقة، ويمثل ذلك مظهراً شديد القتامة للأزمة التعليمية، التي تفاقم من عملية الإحباط، نظراً لسياسة استئثار سوق العمل بخريجي الجامعات الأجنبية، في مقابل المبالغة المفرطة في اتهام خريجي الجامعات الرسمية بعدم ملائمة مستوياتهم ومهاراتهم لاحتياجات سوق العمل[4].

---

(١) علي، ٢٠٠١م، ص٢٣٢-٢٣٣.

(٢) التواتي،٢٠٠١، ص١١٥.

(٣) عمّار، ٢٠٠٤م، ص٢٤.

(٤) عمار، حامد، مواجهة العولمة في التعليم والثقافة: دراسات في التربية والثقافة، ط١ (القاهرة: مكتبة الدار العربية للكتاب، ٢٠٠٠م)، ص ١٥٣.

إن خطورة التعليم الأجنبي تتمثل في إذابة الهوية الخاصة، والشخصية الحضارية، إذ هو يقدّم الإنجليزية على أساس أنها لغة العصر، ومعقد الأمل، للعيش فيه بكرامة، ولذلك تعمد بعض المدارس الخاصة وحتى بعض الحكومية -في بعض البلدان- إلى فرض بعض اللغات الأجنبية منذ الصفوف الأولى لمرحلة التعليم الأساس، وهو ما يضاعف من حدّة الأزمة، نظراً لما لذلك من دور لايستهان به في حصول الاغتراب المكاني لدى الناشئ، الذي لا يقف تعلمه للغة الأجنبية في هذه السن الحاسمة لتكوّن شخصيته عند مستوى المهارة، بل يتعدى ذلك إلى تشرب القيم والمفاهيم والأنماط والمسلكيات الخاصة بأصحابها، حيث تصبح العلاقة عضوية بين لغة التعبير ومنهج التفكير.

تاسعاً: الانعكاسات على الثقافة:

إن العولمة الثقافية نتيجة حتمية وملازمة للعولمة الاقتصادية، غير أن المقصود بالثقافة في شعار العولمة الثقافة الاستهلاكية الموجهة أساساً لدعم العمل الاقتصادي والتجاري، وذلك كعالم السينما والموضات والفنون الدنيا بمختلف أشكالها[1]. وليس من قبيل المزاودة العلمية القول: إن التربية تشكل عمق الثقافة، وتدخل في جوهر تكوينها، حين ندرك بأن الثقافة (إنثروبولوجيا) تعني: «منظومة التصورات والقيم والمعايير التي تحكم سلوك المجتمع، بما ينطوي عليه من أفراد وجماعات»[2].

وثمة جهود تبذلها قوى العولمة ليتخذ العالم صورة واحدة، بحيث يغدو المجال الثقافي بمثابة المحصلة النهائية لها. وقد تنبأ بهذا المآل ابن نيويورك الفنان كورت

(١) مراد، بركات محمد، ظاهرة العولمة: رؤية نقدية، ط١ (الدوحة: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ٢٠٠١م) ص٨٢.

(٢) وطفة، ٢٠٠٢م، ص ٢١٥.

روي ستون (Curt Roy Ston) عن سيـادة الصراخ الأمريكي وزعيقـه بمفرده في العالم أجمع[١].

ومع التأكيد على تلازم العولمة مع الاقتصاد، بحسب المرحلة الأخيرة التي تبلورت فيها صورة العولمة، لكنها تعدت ذلك اليوم إلى ثقافات الشعوب وقيمها وعاداتهـا وتقاليدها مستخدمة وسائل الافتراق المتمثلة في: القنوات الفضائية، والإلكترونيات، والحواسيب، والإنترنيت، ووسائل الاتصالات الجديدة، والعلوم الفيزيائية والجينيـة، والبيئية، والطبيعية، والاجتماعية[٢].

وقد تمكنت الثقافة الشعبية الأجنبية (popular culture) من الانتشار والـسيطرة على أذواق الناس وأنماط سلوكهم وتنشئتهم. وأمثلة ذلـك في مجـال الموسـيقى، والتلفاز، والسينما: مايكل جاكسون، وراسيو دالاس، وفي مجال اللباس والأطعمة السريعة وغيرها من السلع الاستهلاكية يبرز النمط الغربي. أما لغة التحدث فتحتـل الإنجليزية موقع الصدارة فيه لتصبح اللهجة الأمريكية لغة عالمية[٣]. ويبدو أن تسويق مفاهيم الغرب وأشيائه عبر شبكة المعلومات الدولية (الإنترنيت) بلغاته التي بلغـت أكثر من ٩٨% فيها واحتلت الإنجليزية موقع الصدارة فيها[٤]؛ تعـدّت ذلـك إلى تسويق (عولمة) الزمان والمكان، فالأولى باتباع توقيت جرينتش الشهير، بعد أن كان

---

(١) مارتين وشومان، ١٩٩٨م، ص٤٩.

(٢) الجميل، سيار، العرب والعولمة، تعقيب على ورقة السيد يسين، ندوة، تحرير: الخـولي، أسـامة أمـين، ط٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٨م) ص ٣٨-٣٩.

(٣) سالم، بول، العرب والعولمة: الولايات المتحدة والعولمة: معالم الهيمنة في مطلع القرن العشري، ندوة، تحرير: الخولي، أسامة أمين، ط٢ (بيروت: مركز دراسات الوحـدة العربيـة، ١٩٩٨م) ص ٢٢٠؛ وبكـار، ٢٠٠١م، ص٢٥-٢٦.

(٤) بكار، ٢٠٠١م، ص٥٨.

لكل مدينة قبله توقيتها الخاص بها. أما عولمة المكان فقد تكفلت بذلك تكنولوجيا المواصلات والاتصالات لتمثل النقل الجوي، والاتصالات السلكية واللاسلكية[١].

ويتساءل[٢] مارتين وشومان عن السر في مقدرة الولايات المتحدة على غزو العالم بحيث صار نمط الحياة السائد في (كاليفورنيا) نموذجاً، وشركة (والت دزني) هي المنتصرة على كل شيء؟ ويجيبان بالقول: «حقاً لقد لعبت السوق الأمريكية والقوة الجيوساسية التي حظيت بها الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية، وجدارة إدارتها للحرب الإعلامية إبّان الحرب الباردة دوراً مركزياً، ولكن ومع هذا لا يمكن اعتبار هذا كله هو فقط العامل الحاسم. فالأمر ببساطة هو أن ستالين أراد أن يكون القوة العظمى، إلا أن ميكي ماوس قد تفوق عليه».

وعن سر نجاح «استعمار دالت والت دزني للثقافة العالمية» يجيب (باربر) أن السر في ذلك يكمن في الظاهرة القديمة الجديدة المتمثلة في قدرة السهل والسريع والبسيط على منافسة الشاق والبطيء والمعقّد، حيث يرتبط كل واحد من هذه المفردات الثلاثة الأخيرة بنتاج ثقافي يدعو للإعجاب والإكبار، على حين يتلاءم كل واحد من المفردات الأولى بلهونا وتعبنا وخمولنا.

وعليه، فإن دزني ومكدونالدز و «NTV» تروّج لما هو سهل وسريع وبسيط. وذلك سر نجاحها[٣]. وتأكيداً على هذا المعنى يقول الناقد الاجتماعي «إيفان إيليتش Ivan Illich» ساخراً: «فقد صار العطش يرتبط على نحو مباشر بالحاجة إلى الكوكاكولا»[٤].

---

(١) علي ٢٠٠١م، ص٣٩.
(٢) مارتين وشومان، ١٩٩٨م، ص٥١.
(٣) مارتين وشومان، ١٩٩٨م، ص٤٦.
(٤) مارتين وشومان، ١٩٩٨م، ص ٥١.

أما سالم[1] فيعزو أسباب النفوذ الثقافي الواسع للولايات المتحدة إلى:

١- سيطرة الاقتصاد الأمريكي وشركات الإعلان الأمريكية على التسويق العالمي، مما أدى إلى قولبة الأذواق والأزياء في العالم الرأسمالي، ومن ثم في السوق العالمي، حيث تؤثر بيوتات الإعلان والتسويق والسلع التي تدفع بها الشركات العالمية الكبرى، وهو ما يؤثر في توجيه الأذواق عالمياً وفي قولبة الرموز الثقافية الناشئة.

٢- تفوّق الولايات المتحدة الواضح على منافسيها الاقتصاديين في المجالات الثقافية الشعبية، وعلى الأخص في صناعتي الأفلام والموسيقى. وقد أدركت الولايات المتحدة الأمريكية باكراً أن الحضارة الرفيعة سوقها محدودة، فراحت تعكس المستوى المتدني من الأنشطة الثقافية الأمريكية، ومن ثم فقد رأت في (هوليود) ووكالات الإعلان في نيويورك أن تقر ماهي المنتجات الثقافية الأكثر قابلية للتسويق في العالم. وتبين أن نموذج (رامبو، وشوارزينغر، ومادونا، ومايكل جاكسون) ذوو أفضلية اقتصادية.

ولما كانت الولايات المتحدة بلد المهاجرين، حيث ليس لها هوية إثنية أو عرقية معينة أو تاريخية أو حضارية عميقة الجذور؛ فقد هيأ ذلك لها أن تسوّق منتوجاتها الثقافية بسهولة أكثر من البلدان الأوروبية أو الأسيوية، ذات الأصول والأعراق والتاريخ غير المهجّن والمختلط.

٣- نظراً لتطور الجامعات الأمريكية ولحاقها بمثيلاتها الأوروبيات منذ منتصف القرن العشرين الماضي، وهو ما كان سبيلاً لتوجه الأعداد المتزايدة من الطلبة

(١) سالم، ١٩٩٨م، ص ٢٢٠-٢٢٣.

الأجانب إليها، لتخرج العديد من النخب في العالم، حاملة معها الثقافة الأمريكيـــة، وطرائق تفكير وسلوك أبنائها.

ومع أن بعض الباحثين[1] يقرر أن ثقافتنا ستضمر أمام جحافل ثقافـــة العولمـــة الوافدة، وستعمل على سلب نصوصنا وتراثنا ونتاج إبداعنا تحـــت ذريعـــة مـــزج الثقافات، وحوار الحضارات؛ إلا إننا نلاحظ أن كل هذا التهديد إنما يطال عنـــصر الثقافة الدخيل أو الوافد، في صورته السلبية، وليس عنصرها العام أو الخاص الأصيل المفيد. وعلى ذلك فلن تستطيع العولمة القضاء على كل الثقافات غير الغربية. فعلاوة على استحالة ذلك فإن معظم المجتمع الأمريكي ذاته متعدد الثقافات، غير أن الأهـــم أن تظل ثقافة الرجل الأبيض هي السيطرة الفاعلة، وتظل بقية الثقافات تابعة لهـــا، ضمن السلوك الفردي، وتصبح –ساعتئذ– الدساتير القوانين والنظم البراجماتية قائمة على أساس الفلسفة المادية الحسية، دون علاقة ألبتة بمرجعية الوحي من أي وجه[2]. ولذلك فإن الحصاد المر الذي خلّفته سياسة اقتصاد السوق على الصعيد الاجتمـــاعي والتربوي مدمّرة، إذ نجد انعداماً للأمن؛ بحيث يبلغ معـــدل إيـــداع الأمـــريكيين في السجون أربعة أمثاله في كندا، وخمسة أمثاله في بريطانيا، وأربعـــة عـــشر مثلـــه في اليابان. ومعدّلات الإيداع في السجون الأمريكية تسير موازيـــة لمعـــدلات الجريمـــة المتسمة بالعنف، ناهيك عن انهيار قيم الأسرة، وانتشار ظاهرة الانتحار، والاتجـــار بالمخدرات، وترسخ ظاهرة الفصل العنصري[3].

---

(١) علي، ٢٠٠١م، ص ٣٨.
(٢) عبد الرحمن، أحمد، الإسلام والعولمة، مؤتمر (القاهرة: الدار القومية العربية، ١٩٩٨م) ص٩٦.
(٣) زيادة، رضوان جودت، العرب والعولمة بين آليات التحكم الاقتصادي والرهانات الـسياسية، شـؤون عربيـة (١٢٠)، ٢٠٠٤م، ص١٤٦.

آليات المواجهة

وللإجابة عن السؤال الرابع المتعلق بالآليات الكفيلة بمواجهة انعكاسات العولمة التربوية في جوانبها السلبية؛ أرى تقديم الآليات التالية، للإسهام في مزيد منها بعد ذلك:

أولاً: فلسفة التربية الإسلامية هي الأساس في المواجهة:

من حيث المبدأ لا يختلف الباحثون في ميدان التربية على أن لا مخرج لانتشال أمتنا من أزمتها الراهنة إلا باعتماد التربية مدخلاً أساساً إلى تنمية شاملة وصامدة، ودرعاً واقياً ضد الاكتساح الثقافي الشامل في عصر العولمة، وباعتبار ذلك أهم سلاح لدينا لمواجهة التفوق الإسرائيلي العلمي والتكنولوجي. والأمر بالنسبة لتربيتنا بمثابة سباق مع الكارثة بعد أن أهدرنا الكثير من الموارد الطبيعة والبشرية، وقد كانت -ولا تزال- كافية لإحداث نهضة عربية شاملة. ولئن كان التهديد قائماً في نضوب الموارد المادية، وتضخم الإنفاق على التعليم؛ فإن الرهان الوحيد بات منوطاً بإبداع الإنسان العربي، واعتباره عاملاً حاسماً، إن أحسنا تربيته، ومصدر التهلكة، في حال الإساءة[١].

وفي ندوات تربوية متصلة بالعولمة وأولويات التربية ورد في ثنايا الاستنتاجات المستخلصة من جملة البحوث وأوراق العمل المقدّمة، وفي الاستنتاج (١٩) ما يلي: «إن العالم بحاجة إلى أن يعاد بناؤه على أسس إيمانية ربانية، وسلوكيات أخلاقية

(١) علي، ٢٠٠١، ص٢٩١-٢٩٢.

مغايرة لما هو عليه الآن، عالم يبتعد عن الوضعية العلمية وصلفها الفكري، ويتحـــول عن البراجماتية ونفعيتها قصيرة النظر، ويرفض ذاتية ما بعد الحداثة، وقد اقتربت مـــن حد الفوضى الذي يمكن أن تورد الحضارة الحديثة مورد الهلاك»[1].

وفي الاستنتاج (٢٨) ورد ما يلي:

«إن الأدبيات تنظر إلى العولمة باعتبارها هيمنة غربية، ومشروعاً أمريكياً تحديداً، يراد من خلالها فرض الهيمنة الكاملة على العالم العربي والإسلامي باسم العولمة، وأن التربية هي خط المواجهة الأول لتفادي آثار العولمة»[2].

وعلى ذلك فإن فلسفتنا التربوية لابد أن ترتكز على الهيكلية التالية–حسب رؤية مدكور[3]–:

١- التأكيد على الفلسفة العربية الإسلامية للتربية، ورؤاها للألوهية والكـــون والإنسان والحياة، وقيمها الثابتة للعدالة والحرية والوحدة... إلخ.

٢- دعم الثقافة العربية بما يتسق والفلسفة التربوية الإسلامية، وجعلها عـــاملاً رئيساً لوحدة الأمة وتماسكها، وعنصراً أساسياً في تواصلها الحضاري.

ولتحقيق هذه الفلسفة فإن هناك مجموعة من الأهداف الجوهرية وأهمها:

أ- غرس عقيدة الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله.

ب- ترسيخ التصور الإيماني للكون والإنسان والحياة.

---

(١) العولمة وأولويات التربية: ملخصات البحوث وأوراق العمل، جامعة الملك سعود، ندوة (الرياض: كلية التربية– جامعة الملك سعود، ٢٠٠٤م)، موقع الجامعة www.ksu.sa/seminars، الدخول في ٢٠٠٥/٨/٥م، ص٢٠.

(٢) جامعة الملك سعود، ٢٠٠٤م، ص٢٠.

(٣) مدكور، ٢٠٠٠م، ص ١٧٠-١٨٢.

ج- غرس الاعتزاز بالإسلام والعروبة وبالقومية[١] والوطنية.

د- تنمية إدراك أبناء الأمة للمسؤولية الاجتماعية والمشاركة السياسية.

هـ- تنمية مفهوم الإحسان في العمل.

و- ترسيخ مفاهيم العدل والسلام في عقول أبناء الأمة.

ز- الاهتمام بالسيطرة على مهارات اللغة العربية وفنوانها.

ح- إدراك الإطار المرجعي للبحث العلمي، وفهم مناهجه والتدرب على أساليبه.

ط- مساعدة أبناء الأمة على تحقيق ذواهم.

ي- تأكيد الشعور بأن الحرية فطرة إنسانية.

ثانياً: تقويم المناهج وتطويرها:

من اللافت أن العولمة ترى في المنظومة العربية الإسلامية ما يهدد أمنها، ويقض مضاجعها، ولئن صح ذلك فإنه لحري بنا أن نعمل على إدراك هذه القدرة الهائلة التي يمتلكها نظامنا التربوي، من أجل توجيه طاقته في معركة التحرير والتحديث والبناء السليم، هذا مع اعترافنا بأن مناهجنا الحالية تعاني -بوجه عام- من قصور في مجالات عديدة، ومواطن ضعف لا تخفى[٢].

إن «المنهج المدرسي في ظل العولمة يمكن أن يكون له دور في مواجهة المشاكل المحلية، بالإضافة إلى تحقيق متطلبات السوق العالمية»[٣]، ولكن على نحو حرّ واع،

---

(١) مفهوم القومية هنا يقصد به (المركزية) التي تمثل منطلقاً من منطلقات الوحدة، ودائرة من دوائرها. لا أنها البديل للوحدة الإسلامية، أو الاقتصار عليها، أو التوقف عند حدودها. ولا إشكال في (المصطلح) إذا تم توضيحه على هذا النحو المستند في ذلك إلى بعض ما -ورد في كتاب الله المجيد من مثل قوله تعالى: ﴿ وَقَالَ ٱلرَّسُولُ يَٰرَبِّ إِنَّ قَوْمِي ٱتَّخَذُوا هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ مَهْجُوراً ﴾ (الفرقان: ٣٠) وقوله: ﴿ وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ رُسُلاً إِلَىٰ قَوْمِهِمْ فَجَاءُوهُم بِٱلْبَيِّنَٰتِ ﴾ (الروم:٤٧) وقوله عز وجل: ﴿ وَٱذْكُرْ أَخَا عَادٍ إِذْ أَنذَرَ قَوْمَهُۥ بِٱلْأَحْقَافِ ﴾ (الأحقاف:٢١).

(٢) وطفة، ٢٠٠٢، ص ٢١٨.

(٣) جامعة الملك سعود، ٢٠٠٤م، ص١٩.

يدرك ما هو مفيد من متطلبات هذه السوق، وما هو مجرد خدمة مجانية لـــشركات ومصانع وثقافة العولمة.

وحين يتم الإقرار بأن ثمة ما يستحق إعادة النظر فيه في مناهجنا الحالية فإن ذلك يتطلب القيام بجهود جماعية مؤسسية ينوء بحملها الجهد الفردي، أياً بلغ من التأهيل، وصدق الانتماء. ولذلك فيرى أحد الباحثين[1] أن دور المناهج الدراسية في مراحـــل التعليم العام لمساعدة الجيل الصاعد في مواجهة تحدي العولمة يكمن في أربعة أســـس رئيسة تتداخل أحياناً وهي:

١- تقويم المناهج الحالية: أي أن يتم إجراء دراسة تحليلية تقويميـــة للمنـــاهج الحالية لجميع المواد الدراسية ذات الصلة، للوقوف على مدى قـــدرتها في وضـــعها الراهن على مواكبة العولمة ومفاهيمها وقيمها، شريطة استهدافها (الدراسة) التحدي التفصيلي لـــ:

أ- معرفة المفاهيم التربوية المرتبطة بالعولمة وفهمها، مثل النظام العالمي الجديد - حوار الحضارات -الهوية الثقافية -الاستقلال الثقافي -التبعية الثقافية -الغزو الثقـــافي -حقوق الإنسان -التنمية الثقافية -التعاون الدولي -السلام العالمي -التربية الدوليـــة -أخلاقيات العلم -الواقعية... إلخ.

ب- القيم التي يتبعها النظام التعليمي، ومعرفة هل هي قيم تقليدية؟ أم هي قـــيم حديثة؟ وهل هي قيم (مخلّقة) تجمع بين التقليدية والحداثة؟ وما هي معادلة التـــوازن المثلى بينهما للمناهج الدراسية؟

(١) العلي، ٢٠٠٢، ص٧٠ -٧٢.

٢- تثبيت القيم والاتجاهات: أي وضع خطة لمختلف المواد الدراسية لتنمية القيم العربية الثابتة، وتطوير الاتجاهات الوطنية اللازمة لإعداد الإنسان الفرد الإيجابي الناجح والصالح، لمواجهة تحديات العولمة، ومتطلبات العيش في القرن الحادي والعشرين.

٣- مواصفات الإنسان المستهدف: أي مواصفات المتعلم في هذا العصر، مع التأكيد على أهمية القيم الأصيلة في ذلك.

٤- الذاتية الثقافية: أي الخصوصية الثقافية والأخلاقية والجمالية وغيرها، بحسب ما ورد في تقرير المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.

مجمل ما تقدّم يعني في جوهره ضرورة التقويم لمختلف عناصر النظام التربوي وتطوير مالا بد من تطويره، وبالأخص المناهج الدراسية، مع ما في ذلك من حساسية مفرطة، قد يكون لها مسوّغ حيناً، وقد لا يكون لها شيء من ذلك حيناً آخر، اللهم إلا التوجّس والوهم، ولا سيما في المناهج ذات الصلة بالتربية الإسلامية. فهذه المناهج بطبيعتها أكثر حساسية في أوضاع أقل تحدّياً من الأوضاع الراهنة. فإذا أصبح التطوير مطلباً غربياً اليوم، وواحداً من أهم (الأجندة) الأجنبية المعلنة في ملف التعليم الديني، ولا سيما بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م؛ فإن كل ذلك يفسّر جانباً مهماً من أسباب التحفظ، بل الرفض في أحيان كثيرة. وهو الموقف الأكثر حضوراً والصوت الأعلى وقعاً وتأثيراً، وإن ورد من غير متخصصين، أو غير ذوي صلة بالتربية بمعناها الخاص المقصود من أي وجه. ويتضح ذلك من خلال

الزعم القائل- بلا مستند علمي- بأن المناهج الحالية ممتازة تماماً، ولا تستدعي أي إعادة نظر. وكأن هناك خلطاً غير مقصود بين عصمة مصدريها (القرآن الكريم، وصحيح السنة المطهرة) وبين تصميمها وتأليفها وتنفيذها الذي يتم كله وفق جهود إنسانية قابلة للصواب والخطأ. وقد تحمل من إقصاء الذات قبل إقصاء الآخر ما هو حري بالمراجعة[1].

وبعيداً عن الانزلاق إلى تحديد من هي الجهات التي تقف وراء أعمال العنف وصناعة ما يسمى (الإرهاب)؛ فإن الأمر المؤكّد بيقين أن للأيديولوجيا الدور الرئيس في تحريك السلوك الإيجابي أو السلبي بل المدمّر في أحيان أخرى. لكن أن يلصق ذلك بفلسفة التربية الإسلامية الكلية بوصفها ضد قيم السلام (الحقيقي)، والتسامح، والحوار، والتعايش مع المخالف؛ فذلك تجديف لا يستند على أساس علمي أو موضوعي، بل هو ترديد أعمى لمتطلبات فلسفة العولمة البراجماتية[2]. وهو واحد من أقوى ردود الفعل السلبية الممنوحة لذوي المنزع الرافض لإجراء عملية التطوير الذاتية، بناءً على مقتضيات ذاتية داخلية، وبعيداً عن (الأجندة) العولمية، والمطالب الأجنبية الخارجية. ولا جناح بعد ذلك أن يُبحث في الأسباب الدافعة لأعمال العنف، التي لا يجوز تسويغها أو التقليل من شأنها أياً كانت الذرائع والمسوّغات الدافعة للإقدام على ذلك[3].

---

(١) الدغشي، أحمد محمد، تغيير المناهج بين جدل الداخل والخارج، موقع إسلام أون لاين www.islamonline.net، الدخول في ٢٠٠٥/٨/٥م ، ص٩-١٠.

(٢) الدغشي، أحمد محمد، صورة الآخر في فلسفة التربية الإسلامية،ط١ (الرياض: وزارة التربية والتعليم ٢٠٠٤م).

(٣) الدغشي، أحمد محمد، ظاهرة العنف: قراءة هادئة في الدوافع وتصورات للحلول، موقع الإسلام اليوم www.islamtoday.com، الدخول في ٢٠٠٥/٨/٥م.

ثالثاً: المحافظة على الخصوصية الثقافية مع الانفتاح الواعي:

أعتقد أن ما ورد في الاستنتاج الخامس لندوة (العولمة وأولويات التربية) يمثـل الموقف الحضاري في الجانب الثقافي، ونصّه: «مواجهة الغزو الثقافي لقوى العولمـة، يجب أن تؤسس على ثوابت الهويّة العربية والإسلامية، وسماتها الإيجابية والحـضارية الجامعة، وأن تعتمد بعقلية انفتاحية على كل منجزات الفكر والعلم والتكنولوجيـا، تقرأها قراءة نقدية، وتتفاعل معها لتطويعها بما يتناسب مع قواعد وضوابط فكرها، فلا ترفضها بداعي الخوف والعداء لكل ماهو أجنبي، ولا تذوب فيها بتأثير عقـدة النقص تجاه الآخرين»[1]. وإذا كان (لوردس أيرزب) المدير العام المساعد لليونـسكو لشؤون الثقافة[2] قد قال: «إن أي تنمية تكنولوجية منـزوعة من سياق مجتمعهـا وثقافته هي تنمية بلا روح»؛ فإن ذلك يساعدنا في التعامل الراشد الواعي مع ظاهرة العولمة البراجماتية من منطلق تربوي؛ بحيث إن كانت العولمة تسعى إلى محو الفـوارق الثقافية من أجل تجنيس الأعراف والأذواق والتطلعات وصولاً إلى السيطرة والإنتاج المستفيض الذي لا تقف في مواجهته أية خصوصيات أو تحفظات عرقية أو نـزعات إقليمية؛ فإن ذلك يقتضي منا تجذير تلك الفروق، مرتكزة في ذلك على المنهج الرباني بقطعياته وثوابته وأدبياته. ولتحقيق ذلك لابد من تحسين معرفـة النـاس بـذلك المنهج[3]. غير أن هذا لا يعفينا من تجديد الثقافة، بالمعنى ذي الصلة بالمستوى المعيشي -لا التجريدي- الذي يتجسد في مجمل القيم والمفاهيم والسلوكات التي يتشبع بهـا

(١) جامعة الملك سعود، ٢٠٠٤م، ص١٨.
(٢) المشار إليه في علي، ٢٠٠١م، ص٥٠.
(٣) بكار، ٢٠٠١م، ص١١٠.

الإنسان المسلم، وتشكل حاضره في الوقت ذاته[1]. ذلك أن قضايا الثقافة والهوية تعد القضية المركزية في التربية والفكر العربي المعاصرين[2].

وفي ضوء ذلك، فإنه لا بد من توجيه المدرسة لإدراك التحديات الثقافية وغير الثقافية في الحاضر والمستقبل. وسعينا لتحقيق معنى كون الإنسان محور التفكير وغاية التربية، مع التأكيد على دور المعلم في الوضع الإنساني الجديد[3] -كما يقول هيرست وطومبسون[4]-: إن مفهوم العولمة أضحى «موضة رائجة في العلوم الاجتماعية وقولاً مأثوراً جوهرياً في وصفات خبراء الإدارة، وشعاراً يتداوله الصحافيون والسياسيون من كل شاكلة... وإن ريبتنا تعمّقت كلما مضينا قُدُماً، حتى بتنا على قناعة بأن العولمة كما يراها الغلاة من دعاتها ما هي إلا خرافة إلى حد كبير».

إن مثل هذا الوصف الموضوعي يعد شاهداً على أن تضخيم العولمة وتصويرها قدراً مقدوراً لا فكاك منه هو أول مواطن الهزيمة الحضارية الشاملة. ولذلك فعلينا مراجعة فكرة الحتمية التكنولوجية بلا وعي أو إدراك لمضامين هذه الحتمية وأبعادها، كي لا نقع في شرك مشايعة شعار (اللحاق أو الانسحاق)، بل نتحول عنه إلى ثقافة وشعار (الخيار التكنولوجي) و(التكنولوجيا البديلة)، الهادفة إلى إسعاد الإنسان حقاً، وليس إلى شقائه من حيث زعمت السعادة والرفاهية[5].

---

(١) بكار، ٢٠٠١م، ص١١٧.

(٢) وطفة، ٢٠٠٢م، ص٢٢٤.

(٣) وطفة، ٢٠٠٢م، ص٢٢٤.

(٤) هيرست وطومبسون، ٢٠٠١م، ص٩-١٢.

(٥) مدكور، علي أحمد، العولمة وحتمياتها التكنولوجية والحصانة الثقافية، ورقة عمل مقدمة لندوة: العولمة وأولويات التربية، التي عقدت بكلية التربية-جامعة الملك سعود، موقع الجامعة www.ksu.edu.sa، (إبريل ٢٠٠٤م، الدخول في ٢٠٠٥/٨/٩م) ص٩.

وبصورة عامة، فإن مما يساعدنا في التعامل مع ظاهرة العولمـة، كمـا يراهـا بكّار[1]، ما يلي:

١- نشر الوعي بالعولمة.

٢- توفير الإطار المرجعي للتعامل معها.

٣- رفض الاستسلام.

٤- تجذير الفروق الثقافية.

٥- الاستقلال والتميز.

٦- التخفيف من غلواء العولمة.

٧- تجديد الثقافة.

٨- التربية الأسرية.

٩- تشجيع الأعمال الصغيرة.

١٠- المشروع الحضاري الشخصي.

١١- التقدم التقني والبحث العلمي هو الأساس.

١٢- العمل الإسلامي المشترك.

وصفوة القول: «إن (العولمة) بمعنى وجود أرض مشتركة بين شـعوب الأرض تسمح بقيام علاقات بينها، وتسمح بوجود قوانين كوكبية تنظمها لخير الجميع؛ تعتبر نظرية مقبولة من وجهة النظر الإسلامية، أما (العولمة) التي تعـني فـرض الفلـسفة البراجماتية النفعية المادية، العلمانية، وما يتصل بها من قوانين ومبادئ، على سـكان الكوكب، فهي نظرية مرفوضة رفضاً باتاً في ضوء الإسلام، وهذا أمر بديهي، إذ كيف يقبل الإسلام نظرية تريد نسخه وإقصاءه عن حياة أمته، لكي تحل محله؟»[2].

(١) بكّار، ٢٠٠١م، ص ١٠٤-١٣٤.

(٢) عبد الرحمن ١٩٨٢، ص٩٩-١٠٠.

الخلاصة

النتائج والتوصيات

في ختامُ هذه الدراسة يصل الباحث إلى استخلاص أبرز النتائج والتوصيات، التي خرجت بها الدراسة، وذلك على النحو التالي:

أولاً: النتائج:

تتمثل أبرز نتائج الدراسة في التالي:

١- تأكد للباحث حقيقة التحدي الذي فرضته العولمة في بُعدها التربوي البراجماتي.

٢- كشفت الدراسة من خلال تتبع مسار البراجماتية ومراحل تطوّرها أن جذورها تعود إلى فلسفات أوروبية، ذات أصول إغريقية يونانية، لكنها لم تتبلور على نحو واضح إلا في القرن التاسع عشر الميلادي، وفيه بدأ الوجه العولمي الحادّ يبرز شياً فشيئاً.

٣- كشفت الدراسة من خلال تتبع مسار العولمة ومراحل تطوّرها أن جذورها تعود إلى أصول أوروبية، بحيث يمكن استنتاج أن العولمة المعاصرة نتاج مباشر للفلسفة البراجماتية.

٤- استخلصت الدراسة أبرز سمات البراجماتية المتمثلة في اعتقادها بفلسفة التغيّر والنسبية، واعتماد معيار النفع المادي، القائم على التجربة والخبرة، وتقديس قيمة العمل في صورته المادية، ذات المردود العاجل، ليصبح ذلك كله منطلقاً أساساً، ومعياراً عاماً مطّرداً في الحكم على كل الظواهر والمعتقدات والقيم الخُلُقية.

٥- استخلصت الدراسة أبرز سمات العولمة المتمثلة في نـزعتها الفجّـة نحـو الهيمنة، وتسليع كل شيء، مما أدى إلى شيوع النـزعة الاستهلاكية المفرطة على نحو مقصود أو غير مقصود في النمط السلوكي العام للأفراد.

٦- تبيّن من خلال بحث مفهومي البراجماتية والعولمة والجذور التاريخية وتطوراتها لكل منهما عضوية العلاقة التي تربط بين فلسفة التربية البراجماتية وظاهرة العولمة.

٧- كشفت الدراسة عن جانب من الانعكاسات التربوية للعولمـة البراجماتيـة تناولت: الأهداف العامة، وطبيعة النظرة إلى الإله والـدين، والإنـسان، والقـيم، والأخلاق، والمعرفة، والمناهج، والمدارس، ولغة التعليم، والثقافة.

٨- تمكّنت الدراسة من تحديد آلية المواجهة في ثلاثية كلية هي: اعتماد فلـسفة التربية الإسلامية أساساً في المواجهة، ثمّ تقويم المناهج وتطويرها، أي: تقويم المنـاهج الحالية، وتثبيت القيم والاتجاهات المرغوبة، مع الاهتمام بمواصفات المتعلّم في هـذا العصر، في ضوء الخصوصية الثقافية والأخلاقية والجمالية، ثمّ الانفتاح الواعي الراشد تجاه العولمة ومنتجاتها المادية والمعنوية في ضوء الخصوصية الثقافية المشار إليها.

ثانيًا: التوصيات:

يوصي الباحث المؤسسات التربوية، سواء في مرحلة التعليم العام أم في مرحلـة التعليم العالي، ضرورة الإفادة من التوصيات التالية في ضوء النتائج السابقة، وذلـك على النحو التالي:

١- تضمين موضوع العولمة بكافة أبعادها المناهج الدراسية ذات الصلة كالتربية الاجتماعية بالنسبة لمرحلة التعليم العام، ويمكن أن يجزّأ ذلك إلى عدّة سنوات، عـبر المرحلتين الأساسية والثانوية، وما في حكمهما، وبجميع أقسام هذه الأخيرة.

٢- تضمين موضوع العولمة بكافة أبعادها مقرر الثقافة الإسلامية بالمرحلة الجامعية، في جميع الكليات، ومختلف التخصصات، على أن يصاحب ذلك زيادة في الجرعة المعرفية المقررة، بحيث لا تقل عن مقرر واحد، في كل عام دراسي على مدى سنوات الدراسة.

٣- تجذير الوعي لدى المتعلمين بمختلف مستوياتهم بالعلاقة العضوية التي تربط بين فلسفة التربية البراجماتية والعولمة، عبر التركيز على الآثار السلبية والإيجابية التي تتضمنها تربية العولمة البراجماتية؛ نظراً لما يمثّله تجاهل ذلك أو التغافل عنه من تهديد مباشر وغير مباشر لحاضر ومستقبل الفرد والمجتمع. ولا يتم ذلك إلا بقيام تنسيق حقيقي وتكامل منشود بين المدرسة أو الجامعة وما في حكمهما من مؤسسات التعليم النظامي المقصود من جهة، ومؤسسات التنشئة الاجتماعية، وفي مقدمتها أجهزة الإعلام، بقنواته الرئيسة الثلاث (المرئية والمسموعة والمقروءة)، وشبكة المعلومات الدولية من جهة أخرى.

٤- توجيه المتعلمين عبر مؤسسات التربية المقصودة وغير المقصودة كذلك إلى أبرز آليات المواجهة الراشدة الكفيلة بالحدّ من المدّ العولمي في بُعده التربوي على وجه الخصوص، مع إيلاء أكبر لمبدأ التربية الذاتية، بشقيها الوقائي والعلاجي، ولاسيما في الجانب الثقافي، ومظاهره السلوكية.

٥- ضرورة قيام المدارس والجامعات وما في حكمهما بأنشطة ثقافية، وفعاليات أدبية وعلمية، صفية وغير صفية، تتضمن برامجها طرح موضوع العولمة من كافة وجوهه وأبعاده، ومناقشة ذلك بموضوعية ما أمكن، بعيداً عن التأثر بردّ الفعل، الذي يتحول في أحيان كثيرة إلى تطرّف مضاد.

انتهاك حقوق الإنسان الأساسية

(البعد السياسي لإشكالية التنمية)

الدكتور أرحيم سليمان الكبيسي(*)

إذا كانت الإشكاليات التي تواجه التنمية متعددة الجوانب، الثقافي، والاجتماعي، والاقتصادي، ناهيك عن البعد السياسي لإشكالية التنمية، فلا تنمية دون إنسان حر مثقف منتج قادر على مواجهة متطلبات الحياة، فالعنصر البشري هو العمود الفقري الذي تعتمد عليه التنمية.

تقديم:

الإنسان أساس كل شيء في المجتمع الوطني والدولي، فهو أساس الإنتاج والرفاهية والعدل والأمن والسلام؛ والوصول إلى هذه الأهداف يستوجب تمتع الإنسان بحقوقه وحرياته الأساسية، التي تشكل حجر الأساس لأي مجتمع، فلا تقدم حقيقي ولا نقلة نوعية إلى الأمام لأي مجتمع إلا إذا أُخذ بنظر الاعتبار احترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية. وإذا كان العصر الذي نعيش يتسم باهتمام متعاظم

(*) أستاذ القانون العام في الجامعات الليبية.. (ليبيا).

لحقوق الإنسان حتى أُطلق عليه -وبحق- عصر حقوق الإنسان، فإن هذا الاهتمام انطلق من الصورة المأساوية لانتهاك هذه الحقوق.

إن تقارير منظمات الدفاع عن حقوق الإنسان مليئة بالوقائع والصور المفزعة للمعاناة والبؤس والقهر والاضطهاد، التي تنزل بغير قليل من شعوب الكرة الأرضية.

إن الصورة التي عليها حقوق الإنسان في الوقت الحاضر، تشير إلى ازدياد في انتهاك هذه الحقوق، ازدياداً من حيث النوع ومن حيث الاتساع، وإن الأنظمة السياسية لم تحترم القوانين التي أصدرتها من ناحية، كما لم توفر احتراماً للشرعة الدولية لحقوق الإنسان التي ألزمت نفسها بها من ناحية أخرى.

إن الإقرار بإنسانية الإنسان يشكل خط الدفاع الأول لأي مجتمع متحضر، وغياب هذه الصورة سيضفي على المجتمع وصفاً لن تكون المدنية على قرب منه.

الاعتراف المبدئي بإنسانية الإنسان يشكل البداية لاحترام حقوقه وبغير هذا الاعتراف فإن هذه الحقوق ستهون على أصحابها كما ستهون على الآخرين.

وقد شكل هذا الاعتراف نصوص مواثيق وإعلانات حقوق الإنسان، التي استلهمتها دول العالم. فقد اعترفت أن هذه الحقوق تنبثق من كرامة الإنسان الأصيلة فيه، وأن الإقرار بإنسانية عضو الأسرة البشرية يُشكل المدخل الرئيس لاحترام هذه المواثيق والإعلانات؛ والإنسان الذي يتحرر من الخوف والفاقة يكون أهلاً لبناء

مجتمع سعيد، كما أن عدم الاعتراف بحقوق الإنسان سيقود إلى ما رددته المادة الثالثة من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بنصها:

«ولما كان من الأساس أن تتمتع حقوق الإنسان بحماية النظام القانوني إذا أريد للبشر ألا يضطروا آخر الأمر إلى اللياذ بالتمرد على الطغيان والتمرد».

وإذا كانت الإشكاليات التي تواجه التنمية متعددة الجوانب، منها الثقافي والاجتماعي، ومنها الاقتصادي، ناهيك عن البعد السياسي لإشكالية التنمية، فلا تنمية دون إنسان حر قادر على مواجهة متطلبات الحياة، فالعنصر البشري هو العمود الفقري الذي تعتمد عليه التنمية، وإشكاليتها في عدم توفير الحماية لمحورها الأساسي الذي هو الإنسان. ومن هنا تبدأ مفردات هذا البحث:

١- الوعاء القانوني لحقوق الإنسان.

٢- ضمانات حماية حقوق الإنسان.

٣- مجال انتهاك حقوق الإنسان الأساس، والنتائج المترتبة على ذلك.

المبحث الأول

الوعاء القانوني لحقوق الإنسان

دراسة حقوق الإنسان الأساسية تستوجب منا معرفة الأساس أو المعين الـــذي ترتد إليه هـــذه الحقـــوق، حتى وصـــل الأمر بتدوينها في الوثائق الدولية... وهـــو ما سنتناوله في المطالب الآتية:

المطلب الأول: المصدر غير المدون لحقوق الإنسان:

يرتد هذا الأساس إلى الفكرة القائلة بوجود مبادئ عامة متأصـــلة في الـــذات البشرية، وهذه المبادئ يسلم بوجودها العقل البشري؛ لأنها من الطبيعة البشرية، وهي ترتد إلى فكرة العدالة والقيمة العليا للإنسان وفي فكرة الخير العام.

وهذه المبادئ تسمو على ما عـــداها من قـــواعد وضعية؛ لأنها سابقة عليهـــا، كما أنها تسمو على الحكام والمحكومين في تعاملهم بعضهم مع بعض[1].

من هذا المنطلق رتب الفقهاء حقوق الإنسان باعتبارها حقوقاً طبيعيـــة، وهـــي ملازمة للإنسان بصفته الإنسانية، وهذه الحقوق لا يمكن تجاهلها مـــن دون المـــس بالطبيعة الإنسانية، ودور القانون الوضعي يكمن في الإقرار بهذه الحقوق من ناحية، وتوفير الحماية لها من ناحية أخرى[2].

أي إن المشرع يستلهم ضمير الجماعة ويقنن سلوكها وحاجتها، فهو يكـــشف عن هذا السلوك ولا ينشئه، وهكذا الأمر بالنسبة لحقوق الإنسان فهي ثابتة وأصيلة، ودور القواعد الدولية أو الوطنية دوراً كاشفاً لهذه الحقوق وليس منشئاً لها.

---

(١) منذر الشاوي، القانون الدستوري (بغداد: ١٩٨٠م) ص٣٢٤.

(٢) أرحيم سليمان الكبيسي، مذكرات في حقوق الإنسان لطلبة في كلية القانون، جامعـــة الفـــاتح، ١٩٩٥/١٩٩٦م، ص٣٠ وما بعدها.

وفكرة الحقـــوق الطبيعية التي أشار إليها الفقهاء منذ زمن بعيد ولاقت رواجـــاً من مؤيد لها كما لاقت اعتراضاً من منتقد لها، هذه الفكرة التي بدت فلسفية سرعان ما تحولت إلى فكرة قانونية.

فقد ألهبت هذه الحقوق رجال الثورة الفرنسية لهدم عروش الطغيان كما تضمنها إعلان حقوق الإنسان والمواطن الذي صدر عشية الثورة عام ١٧٨٩م، حيث ورد في ديباجته: « إن للناس حقوقاً طبيعية أزلية لا يمكن إنكارها عليهم، أو سلبها منهم، وهي الحرية وحق الملكية والأمن ومقاومة الطغيان».

ونصت المادة الأولى: «يولد الأفراد ويعيشون أحراراً ومتساوون في الحقـــوق»، كما ورد في المادة الثانية من الإعلان: «هدف كل مجتمع سياسي هو حفظ حقـــوق الإنسان الطبيعية، والتي لا يمكن أن تسقط بمضي الزمن»، في حين تحـــدثت المـــادة الرابعة عن قيود هذه الحقوق بقولها: «إن ممارسة الحقوق الطبيعية لا تعرف حـــدوداً إلا تلك الحدود التي تضمن لأعضاء المجتمع الآخرين التمتع بنفس الحقوق».

والمتتبع لإعلانات ومواثيق حقوق الإنسان يرى أنها استلهمت فكـــرة الحقـــوق الطبيعية الملازمة لصفة الإنسان.

إن الحقوق المتأصلة في الذات البشرية تنطوي على معين للإرادة التشريعية للإقرار بحقوق الإنسان، فهذه الإرادة لا تستطيع تجاهل هذه الحقوق، عندما تضع القواعـــد القانونية، وإنما هي تلتزم باحترام هذه الحقوق؛ لأنها الموجه المثالي لكل ما هو عدل.

هذا الأساس الذي ترتد إليه حقوق الإنسان رددته الصرخة التي أطلقها الخليفـــة عمر بن الخطاب، رضي الله عنه، منذ ما يزيد على أربعة عشر قرناً حينما قال: «متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحراراً»، هذه الصرخة اعتبرت أول إعـــلان في تاريخ البشرية للحرية وحقوق الإنسان.

المطلب الثاني: الوثائق المدونة لحقوق الإنسان:

نشأت فكرة حقوق الإنسان في داخل الدولة كشعار يثور على الظلم والطغيان، ولذا يؤكد المُصلحون صلابة هذه الحقوق واصفين إياها بالحقوق الطبيعية التي جاءت بها الفطرة وعمت البسيطة.

ثـم أطـل القرن التاسـع عشر باتجـاهات الثورة الفرنسية التي كانت تؤمن بأن شعـارات الأخـوة والمساواة والحرية لها معناها الدولي، ولهذا يجب أن تلقـى قبولاً دولياً.

وما أن صدر الإعلان الفرنسي لحقوق الإنسان والمواطن حتى أحدث تـأثيراً في الفكر الأوربي بما قرره من أن الناس ولدوا أحراراً متساوين، وأن هدف كل مجتمـع سياسي هو حماية حقوق الإنسان الطبيعية التي لا تتقادم.

لقد تعددت المواثيق التي تحمي حقوق الإنسان، ولاشك أن هذا التعـدد علـى الخريطة الدولية ينطوي على ظاهرة صحية، وهناك من يرى ضرورة اعتماد وثيقـة واحدة تنطوي على حقوق الإنسان وتوفر الحماية الشاملة لهذه الحقـوق[1]، علـى اعتبار أن الإنسـان هـو الإنسـان في كل زمان ومكان، وحماية حقوقه الطبيعية لا تختلف باختلاف المقومات والبقاع.

إن حقوق الإنسان، التي سلكت درباً طويلاً عبر التاريخ، قد أصبحت تتجمـع اليوم في وثائق، منها العالمية ومنها القارية، وذلك ما سنشير إليه تباعاً.

(١) محمد طلعت الغنيمي، الوسيط في قانون السلام، ١٩٩٣م، ص٤٠٢.

أولاً: الإعلان العالمي لحقوق الإنسان:

أصـــدرت الجمعية العـــامة للأمم المتحدة بتاريخ ١٠/١٢/١٩٤٨م، إعلانـــاً عالمياً بحقـــوق الإنسان، أوصـــت من خلال هذا الإعلان أن يضع كل فرد وكـــل هيئة هذا التصريح في اعتبـــاره، وأن يكافح بشتى الوسائل السلمية للعمـــل علـــى توطيد مبادئه.

وقد سجل هذا الإعلان من خلال مواده الثلاثين حقوق وحريات الإنسان، وقام بتحديد مضمونها، مصنفاً إياها إلى حقوق مدنية وأخـــرى ذات طـــابع اقتـــصادي واجتماعي، وأضفى عليها قدراً من القداسة. واللافت للنظر أن هذا الإعـــلان قـــد كرس حقـــوق الإنسان باعتبارها حقوقاً طبيعية موجـــودة مـــع ولادة الإنـــسان، فالإعلان بهذه المثابة يكون قد قنن تلك الحقوق، أي نقلها من الصورة غير المكتوبـــة إلى إطار مكتوب.

فالمادة الأولى من الإعلان تقول: «يولد جميع الناس أحراراً متساوين في الكرامة والحقوق، وقد وهبوا عقلاً وضميراً، وعليهم أن يعامل بعضهم بعضاً بروح الإخاء»، فالإعلان قد افترض وجود حقوق سابقة وقام بإشهارها، فالإعلان لم يخلـــق هـــذه الحقوق بقدر ما كشف عنها فقط.

وبالرغم من أن الإعـــلان العـــالمي لحقـــوق الإنسان قد انطوى علـــى نقلـــة تاريخيـــة مهمة فيما يتعلق بإبراز حقـــوق الإنســـان، فإن الفقهاء قد اختلفـــوا في قيمته القانونية:

١- فمن قائل: إن هذا الإعلان ذكر أن الكائنات البشرية تولد حـــرة مـــزودة بالعقل والضمير، وهذه عبارة ليس لها صفة القاعدة القانونية، بـــل تـــورد حقيقـــة

بيولوجية ليست بحاجة لأن يؤكدها نص قانوني، والمطلوب معرفة كيف يعامل الإنسان بعد ولادته وليس كيف يولد الإنسان[1].

٢- اتجاه آخر يرى أن الإعلان لم يورد وسائل حماية الحقوق التي قررها في حالة ما إذا انتهكت هذه الحقوق، الأمر الذي يجرد هذا الإعلان من القيمة العملية. وهناك من يحاجج بطريقة صدور الإعلان باعتباره قد صدر في صورة توصية للجمعية العامة للأمم المتحدة، وهذه التوصية لا تحمل صفة الإلزام القانوني، وبالتالي لا يعتبر هذا الإعلان ملزماً للدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلزاماً قانونياً[2].

ويبدو أن هذا الاتجاه لا يضفي على إعلانات الحقوق إلاّ قيمة فلسفية وأخلاقية، وينكر على الأفراد التشبث بها في مواجهة السلطة، أو التمسك أمام القاضي بنص وارد في إعلان من إعلانات حقوق الإنسان؛ لأن هذه الإعلانات لا تتمتع بمغزى قانوني[3].

إن الصدى والتأثير السياسي والأدبي، الذي صاحب صدور الإعلان العالمي يسمح بالقول: إن لهذا الإعلان قيمة استلهامية، دفعت الدول إلى تضمين دساتيرها الكثير من الحقوق والحريات، التي أوردها الإعلان، وهناك اتجاه غالب في الفقه لا يرى في إعلانات الحقوق مجرد صياغات عقائدية أو مجرد منطلقات نظرية، وإنما هي قوانين وضعية، ووصل الأمر بالعميد «دوجي» إلى اعتبار إعلانات الحقوق

(١) عبد الرضا الطعان، التنظيم الدستوري في ليبيا بعد الثورة، ١٩٩٥م، ص٢١٩.
(٢) عز الدين فودة، حقوق الإنسان في التاريخ وضماناتها الدولية، القاهرة، ص٣٠.
(٣) كاري دي ملبيرغ، دراسة في نظرية الدولة، ص٥٨١.

ملزمة للمشرع الدستوري بالإضافة إلى المشرع العادي[1]، هذا الاتجاه الذي يعطي إعلانات الحقوق قيمة دستورية ينطلق من الفكرة، التي تعتبر هذه الإعلانات، تنطوي على إعلان للحقوق العليا الملازمة للإنسان.

إن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ارتكز على قاعدة أساس قوامها الحرية والمساواة، ولهذا ورد التحذير في ديباجة الإعلان من خرق هذه القاعدة، وذلك بضرورة أن يتولى القانون حماية حقوق الإنسان لكي لا يضطر المرء آخر الأمر إلى التمرد على الاستبداد والظلم، وهو ذات التحذير الذي أشار إليه في المادة الثلاثين من عدم تأويل ما ورد في الميثاق من قبل أية دولة أو جماعة أو فرد للقيام بنشاط أو تأدية عمل يهدف إلى هدم الحقوق والحريات الواردة فيه.

إن انتهاكات حقوق الإنسان خلال فترة الحرب الكونية الثانية، كان لها رد فعل عند واضعي الميثاق، بعد أن طغى على الساحة الدولية أناس تحكموا بالبشر فساموهم سوء العذاب، مما يؤكد وحشية بعض البشر ونزولهم إلى مستوى أدنى من الحيوان.

إن فكرة سمو بعض البشر على غيرهم قادت إلى هذه النتائج الغريبة، تلك النظرة وصمتها الضمائر الإنسانية بالعار، لغلوها في التعصب الذي يجرد أعضاءً في الأسرة البشرية من خصائص الإنسان المتميز بالكرامة الأصيلة والعقل الراجح على بقية مخلوقات الله.

---

(١) دوجي، مطول القانون الدستوري (باريس: ١٩٣٠م) ص٦٠٦.

ثانياً: الاتفاقات القارية المتعلقة بحقوق الإنسان:

وفي هذا المجال نتحدث عن:

١- الاتفاقية الأوربية لحقوق الإنسان.

٢- الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان.

٣- ميثاق حقوق الإنسان الأفريقي والشعوب.

٤- الميثاق العربي لحقوق الإنسان.

٥- مشروع وثيقة حقوق الإنسان في الإسلام.

١- الاتفاقية الأوربية لحقوق الإنسان:

دخلت هذه الاتفاقية حيز التنفيذ سنة ١٩٥٣م، وقد أوردت الحقوق والحريات بشكل يتطابق وتلك التي نص عليها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، مع إهمال للحقوق ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، ولم تتناول من هذه الحقوق إلا حق الملكية التي نصت عليه طبقاً للمذهب الليبرالي مع إمكانية نزعها للمنفعة العامة.

ومع ذلك فإن لهذه الاتفاقية أهمية خاصة تكمن في الأجهزة الرقابية للتنفيذ الفعلي لأحكامها تعزيزاً لحرية الإنسان، وتأكيداً على حمايتها ومنع أية انتهاكات تمارس عليها. ومن أهم الأجهزة الرقابية: المحكمة الأوربية لحقوق الإنسان، التي أعطت للفرد الحق في اللجوء إليها انتصافاً لحقوقه التي لحقها الانتقاص، بعد أن كانت أهلية التقاضي أمام هذه المحكمة معقودة للدول الأطراف في الاتفاقية.

٢- الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان:

دخلت هذه الاتفاقية حيز التنفيذ في ١٨/٠٧/١٩٧٨م، وتم التصديق عليها عام ١٩٨٠م، هذه الاتفاقية تتماثل إلى حد بعيد مع الاتفاقية الأوربية، ما خلا حقوق الطفل والحق في الاسم والمواطنة وحق اللجوء، ومن بين ست وعشرين حقاً احتوتها الاتفاقية، واحد وعشرون منها تضمنتها اتفاقية الحقوق المدنية والسياسية، التي اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٦٦م.

وقد نصت هذه الاتفاقية على محكمة حقوق الإنسان، التي تتمتع بسلطات أوسع من المحكمة الأوربية لحقوق الإنسان، ومع ذلك فإن هذه المحكمة لا تستطيع فرض عقوبات مادية ضد الدولة التي لا تستجيب لأحكامها، إلا أن إيراد اسم الدولة المخالفة لحقوق الإنسان في التقارير السنوية ينطوي على عقوبة معنوية.

هناك تشابه بين الاتفاقية الأوربية لحقوق الإنسان وبين الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان من حيث المبادئ والقواعد المقررة لحقوق الإنسان ونوعية الحقوق والحريات الواردة بهما، والأجهزة الرقابية التي تنفذ وتطبق الإجراءات العملية للحد من انتهاكات تلك الحقوق والحريات باستثناء بعض الجزئيات.

٣- الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب:

هذا الميثاق كان وليد فكرة تجمع من رجال القانون غير حكوميين، وبمناسبة غير حكومية، وهذه الفكرة لاقت قبولاً من رؤساء الدول والحكومات المعنية بانتهاكات حقوق الإنسان الفردية والجماعية في القمة الأفريقية عام ١٩٧٩م إلى أن دخل حيز التنفيذ عام ١٩٨٦م.

ويبدو أن الأسباب التي أدت إلى إنضاج فكرة ولادة الميثاق تكمن في هيمنة مركزية السلطة على النظام السياسي، وتراجع حركات التحرير التي قارعت الاستعمار، ليتسلم مقاليد الحكم أناس جاءوا عن طريق الإرث العائلي أو الانقلاب العسكري مع ديمومة السلطة مدى الحياة، كذلك ذوبان حقوق الفرد في المجموع بحكم ترجيح كفة حقوق الأمة بشكل فضفاض على حساب الحقوق والحريات الفردية والجماعية للمحكومين، وأخيراً أن القارة السمراء الثرية بمقوماتها الطبيعية والبشرية تعاني من جعلها مصباً للنفايات ومسرحاً للتجارب العلمية الماسة بالحق في الحياة، والمعوقة للبيئة السليمة، وإذا ما عشنا عالم العولمة والشراكة غير المتكافئة فإن أخطار انتهاكات حقوق الإنسان الفردية والجماعية خصوصاً ذات الطابع الاقتصادي ستكون على قدر من الخطورة[1].

لقد احتوى الميثاق على كافة الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التي نصت عليها الإعلانات والاتفاقيات الدولية، بل إن الحكم الذي أوردته المادة الثانية من هذا الميثاق جاء مطابقاً نصاً وروحاً للمادة الثانية من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ناهيك عن نصوص أخرى كثيرة (٣،٤،٥) الأمر الذي ينفي عنه أية أصالة شكلية أو موضوعية[2].

ومع ذلك، فإن الميثاق الأفريقي نص على الحق في بيئة مُرضية وشاملة وملائمة لتنمية الشعوب وتقدمها (م٢٤)، وهذه الحقوق الجديدة أغفلتها العديد من

---

(١) عبدالسلام الشاوش، الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب ورهانات الإنجاز والحماية، جريدة التضامن الناطقة باسم الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، عدد خاص، مارس ١٩٩٨م.

(٢) سامي الحاج، المفاهيم القانونية لحقوق الإنسان عبر الزمان والمكان (طرابلس: ١٩٩٥م) ص٣٧١.

الاتفاقيات الدولية، وهو أمر يدل على وعي واضعي الميثاق بالجيل الجديد من الحقوق، الذي أهملته العديد من المواثيق الدولية.

وأود الإشارة إلى أن إعلان الحق في التنمية باعتباره من حقوق الجيل الثالث، والصادر من الأمم المتحدة بتاريخ ١٩٨٦/١٢/٤م، حيث نصت المادة الثانية على: «إن الإنسان هو الموضوع الرئيسي للتنمية، ويجب أن يكون المشارك النشط في الحق في التنمية والمستفيد منه. ويتحمل جميع البشر المسؤولية عن التنمية فردياً أو جماعياً، آخذين في الاعتبار ضرورة الاحترام التام لحقوق الإنسان والحريات الأساسية الخاصة بهم، فضلاً عن واجباتهم تجاه المجتمع الذي يكفل تحقيق الإنسان لذاته بحرية وبصورة تامة».

هذا يعني أن مسؤولية استئصال الجوع وسوء التغذية تقع بالدرجة الأولى على الدول، فرادى وجماعات، الذين عليهم واجب حماية الأفراد من غائلة الجوع باعتبارهم الأدوات الحقيقية للتطور والتنمية في جميع الميادين.

إذا كان الأمر كذلك... فلعلنا نتساءل عن السبب الذي بموجبه يمنع هذا الحق عن أناس كثيرين انصياعاً لقرارات تتقاطع مع الشرعية من ناحية ومع حقوق الإنسان من ناحية أخرى؟!

٤- الميثاق العربي لحقوق الإنسان:

الفقرة الثانية من المادة الأولى تنص على: «تنشئة الإنسان في الدول العربية على الاعتزاز بهويته، وعلى الوفاء لوطنه، أرضاً وتاريخاً ومصالح مشتركة، مع التشبع بثقافة التآخي والتسامح والانفتاح على الآخر، وفقاً لما تقتضيه المبادئ والقيم الإنسانية وتلك المعلنة في المواثيق الدولية لحقوق الإنسان».

وتؤكد الفقرة الرابعة من المادة ذاتها على البعد العالمي لحقوق الإنسان عندما تنص على: «ترسيخ المبدأ القاضي بأن جميع حقوق الإنسان عالمية وغير قابلة للتجزئة ومترابطة ومتشابكة».

والمطلوب من الدول العربية تفعيل نص المادة الثانية من الميثاق ودعم المقاومة للاحتلال الأجنبي، وهكذا جاء النص في الفقرة الثالثة: «إن كافة أشكال العنصرية والصهيونية والاحتلال والسيطرة الأجنبية، هي تحد للكرامة الإنسانية، وعائق أساسي يحول دون الحقوق الأساسية للشعوب، ومن الواجب إدانة جميع ممارساتها والعمل على إزالتها».

أما الفقرة الرابعة من المادة ذاتها فتنص على أن: «لكافة الشعوب الحق في مقاومة الاحتلال الأجنبي».

في المادة الثامنة هناك حظر للتعذيب، لكن هذه الجريمة يجب أن لا تسقط بالتقادم، كما تنص على ذلك الاتفاقية الدولية لمناهضة التعذيب، في حين جاء النص قاصراً: «يحظر تعذيب أي شخص بدنياً أو نفسياً أو معاملته معاملة قاسية أو مهينة أو حاطة بالكرامة أو غير إنسانية».

في المادة (٢٤) ورد لكل مواطن الحق في:

١ – حرية الممارسة السياسية.

٢ – المشاركة في إدارة الشؤون العامة إما مباشرة أو بواسطة ممثلين يُختارون بحرية.

٣ – ...

٤ – ...

٥ - حرية تكوين الجمعيات مع الآخرين والانضمام إليها.

٦ - حرية الاجتماع وحرية التجمع بصورة سلمية.

لكن هذه الحريات التي وردت في النص يمكن نسفها من خلال ما ورد في الفقرة السابعة من المادة ذاتها عندما تنص على: «لا يجوز تقييد ممارسة هذه الحقوق بأي قيود غير المفروضة طبقاً للقانون، والتي تقتضيها الضرورة في مجتمع يحترم الحريات وحقوق الإنسان، لصيانة الأمن الوطني أو النظام العام أو السلامة العامة أو الصحة العامة أو الآداب العامة أو لحماية حقوق الغير وحرياتهم».

وتلك مفردات يمكن أن تفسرها السلطات القائمة في البلدان بالطريقة التي ترتئيها للتحلل من هذه الحقوق والحريات الأساسية الواردة في النص.

و لم يغفل الميثاق الحق في التنمية عندما نصت المادة (٣٧) على أن «الحق في التنمية هو حق من حقوق الإنسان الأساسية، وعلى جميع الدول أن تضع السياسات الإنمائية والتدابير اللازمة لضمان هذا الحق، وعليها السعي لتفعيل قيم التضامن والتعاون فيما بينها، وعلى المستوى الدولي للقضاء على الفقر وتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية، وبموجب هذا الحق فلكل مواطن المشاركة والإسهام في تحقيق التنمية والتمتع بمزاياها وثمارها».

وفي السياق ذاته جاء نص الفقرة الرابعة من المادة (٤١): «تضمن الدول الأطراف توفير تعليم يستهدف التنمية الكاملة لشخصية الإنسان وتعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية».

إن الذي يجري على الساحة العربية ليس مرده إلى نقصان القواعد القانونية التي تتحدث عن الحقوق والحريات التي يجب أن يعيشها الإنسان بصورة عامة، والإنسان

العربي على وجه الخصوص، بل بمدى مطابقة هذه النصوص للواقع المعيش، فـالعبرة دائماً بحقائق الأمور لا بأشكالها.

لقد تحدثت الوثائق الدستورية العربية بإسهاب عن حقوق الإنسان، ويعتقد القارئ لهذه النصوص أن الإنسان العربي يعيش حالة التمدن بصورة تفوق حالة أي إنسان على الخريطة الدولية، لكن القراءة في الممارسات والواقع ترينا المسألة عكس ذلك تماماً، فالذي يجري على الساحة العربية، والصورة المأساوية التي تعيشها الأمة كأسوأ فترة تمر في تاريخها، يؤكد أن المسألة ترتد برمتها إلى فكرة حقوق الإنسان، ذلك أن تهميش الإنسان العربي وحرمانه من حقوقه وحرياته الأساسية وزيادة القهر الذي يتعرض له أدى إلى اشتداد حصار قوى الهيمنة الأجنبية على الوطن العربي، وتضاعفت بالتالي الأخطار التي تتهدده.

إن وجود وثائق حقوق الإنسان أمر مهم، لكن الأكثر أهمية توافر الآلية لحماية هذه الحقوق؛ وبقدر ما يوفر الرأي العام المنظم القوي ضماناً لحماية هذه الحقوق من التغول عليها، فإن القضاء يبقى ملاذ المظلوم وسياج الحريات وحصن الأمان... والأمة التي لا تستظل بالقضاء وحياده هي أمة تعيش تدهورها، وتتعاقب عليها الهزائم والنكسات، وهي من السقوط قريب.

إن حياد القواعد القانونية واستقلال القضاء هما خط الدفاع الأول عن حريات الناس، والضمان الأكبر لتحقيق الحرية وصيانة الحقوق، وبدونهما تصبح الحريات هباءً، وتصير الحقوق مهددة، ويولد المواطن الجبان، وتتكاثر قوات المنافقين، ويتجرع الوطن كل الأمراض والأوجاع.

إن النصوص المكتوبة وحدها غير كافية لحماية الحقوق والحريات، فلا خير في ميثاق أو دستور ينص على كفالة الحرية للمواطنين، أمام استبداد حاكم يتخذ من القهر والبطش والإرهاب سنداً لبقائه، فسرعان ما تسقط النصوص المكتوبة صريعة تحت أقدام ذلك الحاكم.

إن القضاء المستقل هو الدرع الواقية للشعوب في مواجهة العابثين بحقوقها وحرياتها، والويل لأمة افتقد أبناؤها مظلة العدل يستظلون بظلالها. إن مشكلة حقوق الإنسان تبقى العنصر البارز في عملية التصادم بين السلطة السياسية والمواطن، ومقدار الفجوة بين أولئك الذين يحكمون والذين لا يحكمون، وقد لا تظهر انتهاكات حقوق الإنسان إلى السطح؛ لأنها تجري في الخفاء، وإذا ما ظهرت فقد تستخدم لاعتبارات سياسية لا تخلو من انتهازية.

فليرفع كل فرد صوته عالياً بأنه إنسان، بكل ما يحمله ذلك من معان في مواجهة الجميع، حكاماً ومحكومين.

٥- مشروع وثيقة حقوق الإنسان في الإسلام:

تقدمت الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي بمشروع وثيقة لحقوق الإنسان، مساهمة في الجهود البشرية المتعلقة بحقوق الإنسان، التي تهدف إلى حمايته من الاستغلال والاضطهاد، وتهدف إلى تأكيد حريته وحقوقه في الحياة الكريمة التي تتفق مع الشريعة الإسلامية. وقد أشارت هذه الوثيقة إلى أن الحقوق الأساسية والحريات العامة في الإسلام جزء من دين المسلمين، لا يملك أحد تعطيلها، كلياً أو جزئياً، أو خرقها أو تجاهلها، فهي أحكام إلهية تكليفية؛ ولهذا استوحت الوثيقة حاجة البشرية إلى سند إيماني ووازع ذاتي يحرس حقوقها.

ومن خلال ثمانٍ وعشرين مادة انطوى عليها هذا الإعلان، تضمن الإعلان جل الحقوق، التي أشارت إليها الإعلانات العالمية والقارية لحقوق الإنسان.

فالمادة الأولى من هذا المشروع تشير إلى تساوي الناس في أصل الكرامة الإنسانية، وفي أصل التكليف والمسؤولية دون تمييز بينهم بسبب العرق أو اللون أو اللغة أو الإقليم أو الجنس أو المعتقد الديني أو الانتماء السياسي أو الوضع الاجتماعي أو غير ذلك من الاعتبارات.

كما أشارت المادة الثانية إلى كفالة حق الحياة لكل إنسان وعدم جواز إزهاق روح دون مقتضى شرعي. واعتبرت هذه المادة إفناء النوع البشري، كلياً أو جزئياً، أمراً محرماً.

ووفرت المادة الثالثة حماية خاصة للشيوخ والنساء والأطفال خلال العمليات المسلحة، وحرمت التمثيل بالقتلى، وأضفت حماية على الزروع والمباني والمنشآت من أن تطالها يد الإتلاف بحجة أنها تابعة للعدو.

أشارت المادة الرابعة من هذا الإعلان إلى حرمة الإنسان بعد موته، والحفاظ على سمعته، ووفرت حماية لجثمانه ومدفنه.

تكلمت المادة الخامسة عن حقوق تكوين الأسرة، وألزمت المجتمع والدولة إزالة العوائق أمام الزواج، وتيسير سُبله، وحماية الأسرة ورعايتها.

حددت المادة السادسة مساواة الرجل بالمرأة في الكرامة الإنسانية، وللمرأة من الحقوق مثل ما عليها من الواجبات، ولها شخصيتها المدنية وذمتها المالية المستقلة وحق الاحتفاظ باسمها ونسبها.

تكلمت المادة السابعة عن حقوق الطفل ورعايته، المادية والأدبية، وعن حماية الأمومة وإعطائها عناية خاصة.

أشارت المادة الثامنة إلى حق المواطنة، واعتبرت أن لكل إنسان الحق في التمتع بجنسيته، ولا يجوز حرمانه من جنسيته بشكل تعسفي.

تحدثت المادة التاسعة عن الشخصية القانونية للإنسان، واستوجبت تمتع الإنسان بهذه الأهلية من حيث الإلزام والالتزام.

المادة العاشرة من هذا الإعلان تشير إلى أن طلب العلم فريضة، واعتبرت التعليم واجباً على الدولة، وعليها تأمين سبله ووسائله وضمان تنوعه.

تحدثت المادة الحادية عشرة عن حرية العقيدة، وبالتالي لا يجوز إكراه أحد ليترك دينه إلى دين آخر.

أشارت المادة الثانية عشرة إلى حرية الإنسان عند الولادة، ولهذا رفضت إن يستعبده أحد أو يذله أو يقهره، ورفضت الاستعمار بشتى أنواعه، واعتبرته محرماً تحريماً قاطعاً.

كفلت المادة الثالثة عشرة حرية الإنسان في التنقل واختيار محل إقامته، داخل بلاده أو خارجها، وله إذا اضطهد حق اللجوء، وعلى البلد الذي لجأ إليه أن يجيره حتى يبلغ مأمنه.

المادة الرابعة عشرة تحدثت عن العمل باعتباره حقاً للإنسان، تكفله الدولة لكل قادر عليه، وله أن يتقاضى أجراً عادلاً مقابل عمله دون تأخير.

كما أشارت المادة الخامسة عشرة إلى حق الإنسان في التجارة المشروعة، دون احتكار أو غش أو إضرار بـ (الغير).

المادة السادسة عشرة تحدثت عن حق الملكية وحمايته من الانتهاك.

أما المادة السابعة عشرة فضمنت حق الإنسان بالانتفاع بثمرات إنتاجه العلمي أو الأدبي أو الفني أو التقني.

وإذا كانت المادة الثامنة عشرة قد تحدثت عن حق الرعاية الصحية والاجتماعية لكل إنسان على مجتمعه ودولته، فإنها استوجبت على الدولة كفالة حق الإنسان في عيش كريم، شاملاً المأكل والملبس والمسكن والتعليم والعلاج وسائر الخدمات الأساسية.

المادة التاسعة عشرة تحدثت عن حق الحياة الخاصة للإنسان، ورفضت التجسس عليه أو الرقابة، كما أولت هذه المادة مسكن الإنسان حماية خاصة.

المواد العشرون والحادية والعشرون والثانية والعشرون تحدثت عن عدم تجريم الإنسان ومعاقبته إلا بنص، وافترضت براءة المتهم قبل إدانته بمحاكمة عادلة، وحظرت التعذيب والمعاملة المنافية للكرامة الإنسانية، وافترضت شخصية المسؤولية، ولهذا لم تجوِّز أخذ الرهائن للضغط على إنسان لتسليم نفسه.

الحريات المعنوية أشارت إليها المادة الثالثة والعشرون، واعتبرت أن لكل إنسان الحق في حرية الرأي والتعبير بكل وسيلة، والحق في الدعوة إلى الخير، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وله أن يشترك مع غيره من الأفراد أو الجماعات في ممارسة هذا الحق.

اعتبرت المادة الرابعة والعشرون الناس سواسية أمام القانون، يستوي في ذلك الحاكم والمحكوم، وكفلت المادة حق اللجوء إلى القضاء بالنسبة للجميع.

الاشتراك في الحياة العامة أمر تحدثت عنه المادة الخامسة والعشرون، مشيرة إلى أن لكل إنسان حق الاشتراك في إدارة الشؤون العامة لبلاده، بصورة مباشرة أو غير

مباشرة، وافترضت الولاية أمانة وبالتالي لا يجوز الاستبداد فيها وسوء استغلالها، واعتبرت ذلك أمراً محرماً تحريماً قاطعاً.

أما المواد الأخيرة من هذا الإعلان فقد اعتبرت الشريعة الإسلامية هي المرجع الوحيد لتفسير أو توضيح أي مادة من مواده، وطلبت من الدول الأعضاء بالمؤتمر الإسلامي العمل على اتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لتطبيق أحكام هذا الإعلان[1].

إذا كانت القواعد الأساسية لحقوق الإنسان قد تمت صياغتها من قبل المجتمع الدولي على شكل إعلانات ومواثيق، فإن هذه القواعد قد تميزت بعلوها على سائر القوانين الوضعية، دولياً وداخلياً، والتزمت الدول بإعطاء الحقوق التي تم تفصيلها وبيانها في الشرعة الدولية لحقوق الإنسان، بأن تعطى هذه الحقوق ذاتية خاصة في نظامها القانوني بحيث يكون لها الصدارة في تشريعاتها الداخلية.

وقد استلهمت الدول الموقعة على شرعة حقوق الإنسان هذا الأمر، وأشارت دساتيرها إلى هذه الحقوق، وقامت بتنظيمها، وكفلت التمتع بها، وإن من الناحية الشكلية. وهذه الوثائق الدستورية والتشريعات الوطنية تعتبر المصدر الداخلي لقواعد حقوق الإنسان، والمصدر الداخلي يمثل خط الدفاع الأول لقواعد حقوق الإنسان، طبقاً لوجوده في إقليم دولته. فالنظام القانوني الداخلي الذي يحوي هذه الحقوق هو الواجب التطبيق أولاً قبل اللجوء إلى أي مصدر دولي إذا ما انتهكت حقوق الإنسان. و لم تكن الوثائق الدستورية والتشريعات العربية بعيدة عن تضمين هذه الحقوق والحريات.

(١) ورد النص الكامل لوثيقة حقوق الإنسان في الإسلام في مؤلف الدكتور محمد طلعت الغنيمي، قانون السلام في الإسلام، ص٤٤٨ وما بعدها.

المبحث الثاني
ضمانات حماية حقوق الإنسان

إذا كانت حقوق الإنسان وحرياته الأساسية قد حظيت بالرعاية من جانب المواثيق الدولية والوثائق الدستورية والتشريعات الوضعية في الأنظمة السياسية المعاصرة، باعتبار الإنسان هو الغاية والهدف لأي نظام يتمحور حول قاعدة القانون، وبالتالي وضُعت الضمانات الأساسية التي تكفل للفرد ممارسة هذه الحقوق، وتقرير الحماية اللازمة لمواجهة أي اعتداء عليها.

إذا كان الأمر كذلك فإن الإقرار بحقوق الإنسان وحرياته شيء، وتوفير الحماية لممارسة هذه الحقوق والحريات شيء آخر، ذلك أن النصوص قد لا تجد مجالاً للتطبيق، أو أن هناك من يحول دون ممارسة الأفراد لحقوقهم وحرياتهم، ولهذا استوجب توفير آلية الحماية لهذه الحقوق والحريات.

ويبدو أن هناك من ربط بين حرية الإنسان والمبدأ الديمقراطي، فالإنسان لا يكون حراً إلا في دولة حرة، كما يقول الفرنسي «جورج بوردو»[1].

وللحديث عن ضمانات حماية حقوق وحريات الإنسان، فإن المسألة في نظرنا تتشكل في اتجاهين[2]:

---

(١) نقلاً عن ساسي سالم الحاج، المفاهيم القانونية لحقوق الإنسان (طرابلس: ١٩٧٩م) ص٤٧١.

(٢) أرحيم سليمان الكبيسي، مذكرات في حقوق الإنسان لطلبة السنة الثانية، كلية القانون، جامعة الفاتح، ١٩٩٥م، ص٧٣.

الأول: يتعلق بالضمانات الداخلية، وهو ما يتوافر داخل الدولة، فالفرد الذي يعيش في مجتمع الدولة يتلمس ممارسة حقوقه وحرياته ضمن هذا المجتمع، وحتى يسعى إلى هذا الهدف فإن على الدولة أن توفر له هذا المسعى وتحول دون قدرته على التصرف في مجال حقوقه وحرياته.. وذلك يتطلب الإقرار بعدة وسائل تختلف في الظروف العادية عنها في الظروف الاستثنائية.

الثاني: يتعلق بالضمانات الخارجية، وهو ما يتوافر من وسائل وأجهزة خارج إطار الدولة تشكل إطاراً لحماية حقوق الإنسان.

المطلب الأول: الضمانات الداخلية لحماية حقوق وحريات الإنسان:

ترتد الضمانات الداخلية إلى فكرة إقرار الدولة بمبدأ المشروعية ومفردات نفاذه، عبر الإقرار بوجود قواعد دستورية تشكل قمة الهرم القانوني في الدولة، والفصل بين هيئات الدولة الرئيسة، والرقابة على أعمال السلطة.. ومبدأ المشروعية من المبادئ المهمة التي تحتل مركز الصدارة في الفكر القانوني، وهو الراية التي يجب أن تخفق عالياً إذا ما أريد لبلد أن يعيش في ظل الدولة القانونية ويفرض احترامه على الجميع، حكاماً ومحكومين، ويشدد الفقيه «دوجي» على هذا المبدأ بقوله: «إن مبدأ المشروعية ليس له ولا يمكن أن يكون له ولا يجب أن يكون له أي استثناء»[1].

وحقيقة الأمر أن الهدف النهائي لإعمال مبدأ المشروعية كان دائماً حماية حقوق الأفراد في مواجهة السلطة العامة، وذلك عن طريق تقييد السلطة وتحديد نطاقها.

---

(١) ليون دوجي، المطول في القانون الدستوري (باريس: ١٩٢٧م) ص٧٨٣، ولم يحد دوجي عن هذا الاتجاه في جميع طبعات الكتاب حتى سنة١٩٣٨م؛ أرحيم سليمان الكبيسي، حرية الإدارة في سحب قراراتها، رسالة دكتوراه (القاهرة: ١٩٨٦م) ص٦٣.

أما وجود القواعد الدستورية فهي حجر الأساس في بناء الدولة القانونية، وهذه القواعد تُعنى بحقوق وحريات الأفراد، وبالتالي لا تستطيع الهيئـــات الـــتي أنـــشأها الدستـــور الافتئات على هذه الحقوق والحريات، سواء أكانت هذه الهيئات تشريعية أم تنفيذية أم قضائية[1].

وإذا كنا نتحدث عن الضمانات القضائية لتكريس حقوق الإنسان فإن الهيئة القضائية مكلفة دستورياً بتطبيق القوانين، وهي هيئة مستقلة تتولاها المحاكم على اختلاف درجاتها وأنواعها، وأن القضاة مستقلون لا سلطان عليهم لغير القانون.

فالهيئة القضائية تمارس وظيفتها في أداء العدالة مستقلة عن الهيئات الأخرى، وبالتالي لا يجب أن تمتنع عن أداء هذه الوظيفة؛ لأنه لا يجوز دستورياً حرمان الناس من الالتجاء إلى القضاء؛ لأن في ذلك مصادرة لحق التقاضي المقرر دينياً قبل أن يتقرر دستـــورياً. وليس هناك من شريعة تحجز القضـــاء من النظر في المظالم أياً كانت، وإلا كان موقف القاضي موقف الامتناع عن إحقاق العدالة[2].

وحتى تتضح حماية القضاء لحقوق وحريات الإنسان لا بد من الأخذ بنظر الاعتبـــار الرقابة القضائية في الظروف العادية ثم في الظروف الاستثنائية.

الفرع الأول: الرقابة القضائية في الظروف العادية:

إن حماية الحريات العامة تمثل مطلباً جوهرياً لتحقيق مبدأ المشروعية، الذي تقوم عليه الدولة القانونية في المجتمع المعاصر، وإذا كانت الحقوق والحريات العامة لم تكن منّة من أحد، بل هي وليدة الطبيعة البشرية، والإقرار بها جاء نتيجة لثورات شـــعبية

(١) طعيمة الجرف، مبدأ المشروعية وضوابط خضوع الدولة للقانون (القاهرة: ١٩٧٣م) ص٦.

(٢) أرحيم سليمان الكبيسي، حرية الإدارة في سحب قراراتها، مرجع سابق، ص٣٤٧.

سجلها التاريخ عبر كل عصوره، وكشف عنها ما تم تسطيره في إعلانات حقوق الإنسان والوثائق الدستورية، إذا كان الأمر كذلك فإن احترام هذه الحريات وحمايتها يعد الوسيلة الفعالة لضمان تجاوب الأفراد مع المجتمع، فليس من المتصور حدوث هذا التجاوب وفاعليته إلا من إنسان حر يثق في ذاته وفي كيانه، ومن ثم كان احترام الحريات وحمايتها مطلباً اجتماعياً، وليس من أجل وجود المجتمع ذاته فحسب، بل لضمان ضبط حركته استهدافاً لاستقراره وتقدمه ورفعته، والقضاء هو الحارس الطبيعي لهذه الحريات؛ لأنه لا يكفي إعلان حقوق وحريات الإنسان، ما لم يملك أصحابها الوسائل الكفيلة باحترامها عندما يتهددها خطر الاعتداء عليها، خصوصاً بعدما أصبح طغيان السلطة وافتئاتها على الحقوق والحريات سمة من سمات العصر في معظم دول العالم. ومن هنا كانت الرقابة القضائية من أكثر الضمانات فعالية لحماية الحقوق والحريات، ولا يمكن أن تكون كذلك إلا بواسطة قضاء محايد ومستقل يمكنه أن يُعلي كلمة الحق في مواجهة السلطة.

إن نصوص القانون الجامدة والصماء لا تدب فيها روح الحياة إلا بواسطة قاض محايد ومستقل يطبقها، ويحقق من خلال هذا التطبيق حماية الحقوق والحريات، وبالتالي احترام مبدأ المشروعية، فلا يمكن الادعاء بوجود الحرية بمعناها الدقيق، ما لم يكن رد غوائل الاعتداء عليها وضمان احترامها بيد السلطة القوية والمؤثرة والمحايدة والمستقلة وهي القضاء، ولهذا وصف أحد الفقهاء القانون بأنه ميت ولكن القاضي حي[1]، في حين أشار «ستوري» كبير قضاة المحكمة العليا الأمريكية إلى أنه «لا توجد في الحكومات سوى قوتين ضابطتين، قوة السلاح وقوة

---

(١) هذا القول للفقيه أناتول فرانس، أورده الدكتور محمد كامل اعبيد، استقلال القضاء (القاهرة: ١٩٩١م) ص٢٠.

القوانين، وإذا لم يتول قوة القوانين قضاة فوق الخوف وفوق كل ملام فـإن قـوة السلاح ستسود حتماً»[1].

إن أعمال الرقابة القضائية تنطوي على ضمانة أكيدة وفعالة للحقوق والحريات، ولهذا استقر الفقه الدستوري في غالبية النظم المعاصرة، على أنه بغير قيـام سـلطة قضائية محايدة ومستقلة، فإن الحقوق والحريات تتعرض لأخطار جسيمة، وتغدو من الناحية الواقعية تحت رحمة أهواء الحاكمين ورغباتهم، ومـن ثم يمكـن القـول: إن استقلال القضاء وحصانته ضمانان أساسان لحماية الحقوق والحريات، ولا قيمة لهذه وتلك دون قضاء مستقل يعطيها معانيها ويصل بها إلى غاياتها.

إن وجود نظام قضائي متكامل يتفق مع متطلبات حقوق الإنـسان وحرياتـه الأساسية، كما يستوجب تمكين المواطن من رفع ظلامته في خصومة قـضائية مـع السلطة التنفيذية لحسم منازعاته وتأمين مصالحه القانونية، ولهذا يستوجب أن يكون النظام القضائي وفق التقسيم التالي:

أ- القضاء العادي.

ب- القضاء الإداري.

ج- القضاء الدستوري.

إن مثـل هذا النظـام يسمح بإلغاء كل تصرف يتقاطع مع المبادئ العامة لحقوق الإنسان.

وإذا كانت ولاية القضاء العادي تبرز في حالة الاعتداء على الحريات الشخصية، أو عندما تُشكل الاعتداءات الإدارية على الحريات العامة أعمال الغصب المادي، فإن

(١) تقرير الأمين العام لمؤتمر العدالة الأول، أبريل ١٩٨٦م، الوثائق الأساسية للمؤتمر، ص٢.

القضاء الإداري لعب دوراً مهماً ولا يزال كذلك في تكريس الضمان المقرر لممارسة حقوق الإنسان، وكثيراً ما كانت أحكامه تكبح جماح السلطة العامة، حيث تـولى قيادتها جمع غفير من الموظفين، وقد تطيش السهام ويـتحكم النـزق في بعـض الرؤوس، ويفرح بالسلطة العامة من لا تتسع نفسه لتقديرها، فيركب مركب الشطط ويطبق القوانين واللوائح بما يخرجها عما وضعت له من وجوب حمايـة النـاس إلى التربص والإيقاع بهم.

إن جرأة القاضي الإداري جعلته يتجاوز شرط المصلحة في دعـوى الإلغـاء، ويقرب هذه الدعوى من دعوى الحسبة في الشريعة الإسلامية، فتقول محكمة القضاء الإداري المصرية: «إن الحرية الشخصية للمواطنين في مجتمع حر لا تقبل التجزئة؛ لأن الاعتداء على حرية مواطن هو في ذات الوقت اعتداء على حرية بـاقي المـواطنين، يتأذى منه المجتمع، ويترك فيه انعكاسات سيئة وخطيرة أقلها الشعور بالذل والهوان، ومهما بلغ الفرد من القوة المادية والأدبية، فإنه في غاية الضعف إزاء وسائل القـوة المتطورة المتاحة للسلطة العامة والتي تستطيع بها قهر حريته الشخصية، ولذلك فإنـه بعد أن حرص الدستور على تأكيد الحرية الشخصية باعتبارهـا أصـل الحريـات الأخرى، وقرر أن القانون هو أساس الحكم في الدولة، وكفل حق التقاضي للنـاس كافة أمام قاضيهم الطبيعي، كان طبيعياً أن يوفر الدستور أقوى ضمان لحماية الحرية الشخصية للمواطن، وهو وقوف جميع المواطنين حراساً مدافعين عن الحرية الشخصية لبعضهم البعض»[1].

---

(١) نقلاً عن فتحي فكري، الاعتقال (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٩٢م) ص١٦٩.

وإذا كان النص الدستوري «م ٧١» قد خوَّل (الغير) التظلم من قــرار تقييــد حرية مــواطن، فإن هذا النظــام حتى يؤتي ثماره يجب على كل مواطن أن يحــرص على الذود عن حريته الشخصية بعزيمــة صادقــة، والاســتفادة مــن النــصوص بشجاعة وإقدام[١].

الفرع الثاني: الرقابة القضائية في الظروف الاستثنائية:

الظروف الاستثنائية هي الظروف غير العادية التي تحــدث بــشكل فجــائي، وبصورة غير متوقعة، فالحرب والفتن الداخلية والوباء والكوارث وكل ما هو غــير طبيعي يحدث فتتعرض فيه الدولة لأخطار لن تتمكن من مواجهتها بذات الأساليب القانونية التي ما صدرت إلا لمواجهة الظروف العادية.

وإذا كانت الدول تختلف في مواجهتها للظروف الاستثنائية، سواء بتنظيم قانوني مسبق أو أن هذا التنظيم وليد الظرف الطارئ، فإن المسألة تتعلق بتوفير الــضمانات للحقوق والحريات الفردية، التي قد تتعرض للتقييد في ظل الظــروف الاســتثنائية. وذلك أن الحريات الفردية تتعرض في ظل هذه الظروف إلى مزيد من التقييــد مثــل المنع والحجز والاستيلاء والإبعاد، وغير ذلك من الإجراءات التي لا يسمح لــلإدارة باتخاذها في الظروف العادية.

وإذا كانت الظروف الاستثنائية تنطوي على أحداث غير مألوفة تجتاح المجتمــع فتهدد كيانه ووجوده، وإذا كانت لحظات من الزمان عصيبة في حياة الدول، فــإن السلطة تقف مكتوفة الأيدي أمام هذه الأحداث والتطورات المفاجئة، التي لم تكن في الحسبان. ولهذا تتصرف السلطة العامة في الظروف الاستثنائية ورائدها حماية النظــام

---

(١) محكمة القضاء الإداري في مصر، دعوى رقم ٣١٢٣ لسنة٣٥ قضائية، تاريخ ١١/ ٢/ ١٩٨٢م، غير منشور.

العام، إلا أن هذا التصرف ليس مطلقاً من كل قيد، وإلا سمحنا بانتهاك حقوق وحريات الأفراد، ولهذا تحظر بعض الدساتير تحصين أي عمل أو قرار إداري من رقابة القضاء، وبالتالي لا يجوز للمشرع العادي أن ينص على خلاف ذلك، إلا أن المشرع يسمح للإدارة في الظروف الاستثنائية، وخصوصاً في الدول ذات الأغلبية الحزبية في المجلس التشريعي، بانتهاك الحظر بطريقة غريبة، فعندما يسمح المشرع لسلطات الضبط اعتقال الأشخاص في الظروف الاستثنائية لفترة قد تصل إلى ستة أشهر، ولا يجوز التظلم من هذا الإجراء خلالها، فإن فترة الانتظار التي يفرضها المشرع للتظلم من قرار الاعتقال تنطوي على إضعاف للضمان الذي يجب أن يتمتع به كل شخص تُفترض براءته.

فقد تختفي الرقابة البرلمانية أو لا تكون جدية في الدول التي يكون فيها رئيس الدولة رئيساً للحزب الحاكم صاحب الأغلبية في البرلمان، وبالتالي لن يجد الحاكم في هذه الأغلبية رقابة جدية على ممارساته عندما يعلن حالة الطوارئ، والسبب الداعي لإعلان هذه الحالة أو مدة العمل بقانون الطوارئ، وهو الأمر الذي يقلل كثيراً من احترام الحقوق والحريات العامة.

و لم يتردد القضاء الإداري من بسط رقابته على أعمال السلطة الإدارية في ظل الظروف الاستثنائية، مقرراً أن هناك حريات لا تقبل التقييد من حيث المبدأ مثل حرية الرأي، والحريات الشخصية، بعكس الحريات ذات الطابع الاقتصادي، فهي تقبل أكثر من غيرها التقييد.

كما أن أحكام القضاء الإداري استقرت على أن العمل بنظرية الظروف الاستثنائية يستوجب قيام حالة شاذة يكون تطبيق الضوابط القانونية العادية فيها غير

مستقيم مع قصد الشارع، وأن ترمي السلطة العامة بتصرفها تحقيق مصلحة عامة جدية ومحققة...

فالقضاء الإداري وضع حدوداً لسلطة الإدارة في ظل الظروف الاستثنائية حتى لا تنتهك حقوق وحريات الأفراد، ومن ذلك أن التقييد لا يكون إلا بالقدر الذي يلزم لمواجهة الظرف الاستثنائي دون أن يتعداها.

نظرية الظروف الاستثنائية نظرية قضائية، من خلق مجلس الدولة الفرنسي، ولكنها لا تزال بناء قانونياً لا يعارض مبدأ المشروعية ولا يهدمه[1]؛ ذلك أن هذه الظروف تؤدي إلى توسيع نطاق المشروعية العادية يجريه القاضي بحكم قوامته على تفسير القانون بما يلائم ظروف تطبيقه، وبما يرخص للإدارة في ممارسة السلطات اللازمة للوفاء بالتزاماتها الجوهرية حيال نظام الدولة العام ومرافقها الأساسية، وبما لا يهدد حقوق وحريات الأفراد.

هذه الظروف الاستثنائية أو التذرع بها جعلت المنطقة العربية تغص بالقوانين الاستثنائية، التي استفحلت في السنوات الأخيرة، وأصبحت ظاهرة تنطوي على خطورة على حقوق الإنسان، حيث السعي لإلباس التشريع الاستثنائي ثوب التشريع العادي.

وهذه القوانين الاستثنائية تنتقص في مجملها من حقوق الإنسان المقررة في دساتير تلك الدول، ناهيك عن الوثائق العالمية المتعلقة بحقوق الإنسان. فبعض هذه القوانين منشئ لانتهاكات حقوق الإنسان، وبعضها مقنن لهذه الانتهاكات، وأكثرها يسمح بهذه الانتهاكات.

---

(١) ماجد راغب الحلو، السرية في أعمال السلطة التنفيذية، مجلة الحقوق، ١٩٧٥م، ص٨٧؛ نقلاً عن فتحي فكري، مرجع سابق، ص١٩٢.

إن المنطقة العربية تعيش حالة من تقنين الافتئات على حقـوق الإنـسان عـبر التوسع الشديد في أسباب إعلان حالة الطوارئ، والسلطات الممنوحة للسلطة القائمة على تطبيق إجراءات الطوارئ، حتى وصل الأمر إلى إجازة المشرع إحالـة جـرائم القانون العام إلى محاكم أمن الدولة وحظر الطعن في أحكام هذه المحاكم، هذا مـع نـزع الاختصاص بنظر أخطر القرارات «قرارات الاعتقال» من القاضي الطبيعـي ليعهد بها إلى قضاء الطوارئ الاستثنائي[1].

والقضاء الاستثنائي يضاعف الشك في افتقاده للحياد كضمانة لصيقة بالـسلطة القضائية، كما أن السلطة التنفيذية التي تملك حق التصديق أو الاعتراض على أحكام القضاء الاستثنائي تفقد ضمانة الحجية المقررة للأحكام القضائية.

وأخيراً، حتى نحقق الضمانة القضائية لتكريس حقوق الإنسان لابد من التكوين المهني للقضاة أو التخصص، فهو الذي يثبت استقلال القضاء ويقوي مدلوله؛ لأنـه يجعل القضاة أكثر قدرة على أداء وظيفتهم، عن طريق الحكم وفقاً للقانون وحـده. وبدون هذا التكوين المهني فلن يتحقق الاستقلال القضائي على الوجه الصحيح؛ لأن القاضي الذي لا يعرف حدود وظيفته ومناط قضائه، قد لا يتمكن من مواجهة أي تدخل في شؤونه، بل وقد لا يدرك خطر هذا التدخل عند حدوثه. ولهذا قرر مـؤتمر رجال القانون المنعقد في لاجوس سنة ١٩٦٢م أن مـنح الاختـصاص القـضائي لأشخاص محرومين من التكوين والخبرة القانونية لا يوفر الضمانات التي يحتمها مبدأ سيادة القانون[2].

---

(١) طعيمة الجرف، مرجع سابق، ص١١٥.

(٢) فتحي سرور، استقلال القضاء حق من حقوق الإنسان المصري، ١٩٨٠م، ص٣٠.

المطلب الثاني: الضمانات الخارجية.. أجهزة حماية حقوق الإنسان:

إذا كان وجود القواعد القانونية التي تحدثت عن حقوق الإنسان على المستوى الدولي والداخلي، أمر مفروغ منه، فإن التطبيق العملي لهذه النصوص هو المطلوب، لكن هذا التطبيق قد يتعثر أو لا وجود له على الإطلاق. ولهذا استوجب استحداث آليات مراقبة لضمان حماية حقوق وحريات الإنسان.

وإذا كان التصدي لهذا الأمر تولته المنظمة العالمية فإن المهتمين بحقوق الإنسان ما فتئوا يشكلون لجاناً للقيام بهذا الدور الخطير على الساحة الدولية. ولهذا سنتطرق إلى آليات الحماية التي توفرها اللجان المختصة في المنتظم الأممي، ثم آليات الحماية ذات الطابع الإقليمي، وأخيراً الدور الذي تقوم به منظمات الدفاع عن حقوق الإنسان غير الحكومية.

الفرع الأول: حماية المنتظم الدولي لحقوق الإنسان:

الإعانة على تحقيق حقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس كافة بلا تمييز بينهم في الجنس أو اللغة أو الدين، ولا تفريق بين الرجال والنساء، هذه المهمة اضطلعت بها الأمم المتحدة وهيئاتها، وسعت إلى تشكيل لجان مهمتها الرقابة الدولية على تطبيق واحترام حقوق الإنسان.

ولهذا أنشأ المجلس الاقتصادي والاجتماعي سنة ١٩٤٦م لجنة حقوق الإنسان، التي تعتبر محور الاهتمام والرقابة وآلية تنفيذ واحترام حقوق الإنسان باسم الأمم المتحدة.

هذه اللجنة، التي مقرها في جنيف، كانت مكونة في الأصل من ١٨ عضواً، وهي تتألف الآن من ٤٣ عضواً يجري انتخابهم لفترة ثلاثة أعوام. وتجري اللجنة دراسات وتعد توصيات تتعلق بحقوق الإنسان، وهي تؤدي أيضاً ما تكلفها به الجمعية العامة أو المجلس الاقتصادي والاجتماعي من مهام خاصة تشمل التحقيق في الادعاءات المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان.

وقد أنشأت اللجنة في الأعوام الأخيرة أجهزة للتحقيق في مشاكل حقوق الإنسان في بلدان وأقاليم محددة، وكذلك في حالات تتعلق بموضوعات محددة.

وفي الوقت الحاضر هناك أكثر من فريق للتحقيق في مجال حقوق الإنسان منها:

أ - الفريق المعني بدراسة الحالات التي يبدو أنها تكشف عن نمط ثابت من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.

ب - الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي.

ج - الفريق العامل المعني بمواصلة التحليل الشامل بشأن زيادة تعزيز وتشجيع حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

كذلك تم إنشاء اللجنة المعنية بحقوق الإنسان عام ١٩٧٧م وفقاً للمادة (٢٨) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، من ١٨ عضواً من ذوي المناقب الخلقية الرفيعة المشهود لهم بالاختصاص في ميدان حقوق الإنسان. وتنتخبهم الدول الأطراف في العهد من بين مواطنيها، وينتخب الأعضاء لمدة أربع سنوات باقتراع سري في اجتماع يضم الدول الأطراف، ويعملون فيها بصفتهم الشخصية.

وتتمثل مهام اللجنة فيما يلي:

١- دراسة التقارير عن التدابير التي تتخذها الدول الأطراف لأعمال الحقوق المعترف بها في العهد الدولي.

٢- تتلقى اللجنة المعنية بحقوق الإنسان الشكاوى من الأفراد الذين يدّعون أن أي حق من حقوقهم المذكورة في العهد قد انتهك، والذين يكونون قد استنفذوا جميع طرق التظلم المحلية المتاحة. هذا بطبيعة الحال إذا كانت الدولة المشكو منها طرفاً في البروتوكول الاختياري.

هذه اللجنة التي تعقد عادة ثلاث دورات سنوياً وتقدم تقاريرها إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة، تعتبر بلا شك إحدى آليات حقوق الإنسان بحكم المتابعة والمراقبة لما يحدث في داخل الدول بشأن حقوق الإنسان، واللجنة عندما تعلن رأيها الذي تفصح فيه عن انتهاك دولة من الدول لحقوق الإنسان، فإن في ذلك إشارة واضحة وصدى عملياً لتحريك الأنظار باتجاه هذه الدولة أو تلك، مما يشكل بالتالي وسيلة ناجعة لحماية حقوق الإنسان.

وأخيراً تم إنشاء مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة ومقره في جنيف، وكثيراً ما كانت قراراته ذات قيمة في مواجهة الدول التي تنتهك حقوق الإنسان.

إذا كانت هذه اللجان، تشكل آلية لحماية حقوق الإنسان باتجاه جميع الدول، فإن المنظمات الدولية المتخصصة تقوم هي الأخرى بعبء الدفاع عن حقوق الإنسان، ذلك أن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمات التابعة للأمم المتحدة ذات الاتجاه التخصصي وهي: منظمة العمل الدولية ومنظمة الثقافة والعلوم «اليونسكو» ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة الأغذية والزراعة، تسعى هي الأخرى إلى الحيلولة دون انتهاك حقوق الإنسان في الجوانب التي تحميها هذه المنظمات.

الفرع الثاني: آليات الحماية ذات الطابع الإقليمي:

هناك آليات لحماية حقوق الإنسان على الخريطة الدولية متعلقة بتجمعات إقليمية، منها ما يتعلق بأوربا فقط، ومنها ما يتعلق بأمريكا، كما أن هناك آليات حماية على المستوى الأفريقي، لكن الخريطة العربية لا زال مشروعها في هذا المجال حبيس أدراج الجامعة العربية.

أولاً: الاتفاقات الأوربية لحماية حقوق الإنسان:

ما إن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها حتى أنشئ مجلس أوربا عام ١٩٤٩م، وذلك بهدف صيانة واحترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، وقد سارع المجلس الخطى فاقترحت الجمعية الاستشارية له عام ١٩٤٩م وضع اتفاقية أوربية لحقوق الإنسان، وعندما وضعت هذه الاتفاقية سنة ١٩٥٠م دخلت بعد ذلك حيز التنفيذ في ١٩٥٣/٩/٣م.

وقد ألزمت هذه الاتفاقية الدول المنضوية تحت لوائها أن تطبق قواعد حقوق الإنسان، وأوجدت هيئات لمراقبة الدول لمعرفة مدى التزامها باحترام حقوق الإنسان.

إن الاتفاقية الأوربية لحقوق الإنسان تعتبر تشريعاً دولياً في النطاق الأوربي، كما أنها دخلت في النظام القانوني داخل دول أوربا وبالتالي فسحت المجال أمام الفرد في هذا النطاق، أن يستند إلى نصوصها بطريقة مباشرة أمام السلطات الوطنية، وهذا يعني أن لأحكام هذه الاتفاقية سمواً على القواعد القانونية الداخلية. وبالتطبيق لذلك قبلت الدول الأعضاء الاختصاص القضائي الإلزامي

لمحكمة حقوق الإنسان الأوربية، التي تقف أمامها الدولة مدعية أو مدعى عليها، رافضة التمسك بفكرة السيادة الداخلية وعدم خضوع الحكومات لهيئات دولية أعلى منها.

إن هذه الاتفاقية أفرزت دالات رقابية تشكل ضماناً أكيداً لحقوق وحريات الفرد هناك، وهذه الدالات تتمثل في اللجنة الأوربية لحقوق الإنسان، والمحكمة الأوربية لحقوق الإنسان، ولجنة الوزراء بمنظمة مجلس أوربا، ثم اللجنة الأوربية لمنع التعذيب. إن الدول الأوربية اعتمدت مبدأ التضامن فيما بينها لحماية حقوق الإنسان للمجتمع الأوربي. وهناك من أعلن أن العدوان على حقوق وحريات الفرد في أي بلد أوربي، فكأن هذا العدوان استهدف جميع الأفراد في أوربا[1].

إن الدول الأوربية وهي تضع هيئات الرقابة الأوربية موضع التطبيق تخلت عن فكرة التذرع بالسيادة الوطنية وضرورة عدم التدخل في الشؤون الداخلية. بل اعتبرت هذه الدول مسألة احترام حقوق الإنسان تُذيب الحدود بين الدول المنضوية تحت لواء الاتفاقية، وتطبيق قواعد حقوق الإنسان في داخل الدول الأوربية باعتبارها مجتمعاً واحداً. وإذا كانت الدول الأوربية تسمح لنفسها أن تراقب إحداها الأخرى في مجال حقوق الإنسان ومدى احترام هذه الحقوق، فإن الأفراد يملكون بدورهم حق الرقابة ورصد مخالفات قواعد حقوق الإنسان، وبالتالي بإمكانهم التقدم ببلاغات أو شكاوى ضد حكوماتهم إلى اللجنة الأوربية لحقوق الإنسان، التي قد ترفع الشكاوى بدورها إلى المحكمة الأوربية لحقوق الإنسان.

---

(١) أريك هاريموس، حقوق الإنسان، المجلد الثاني الصادر عن معهد سيراتوزا في إيطاليا، ١٩٨٩م، ص٣٤٨؛ نقلاً عن مؤلف الدكتور الشافعي، سابق الإشارة إليه، ص٢٧٨.

اللجنة الأوربية لحقوق الإنسان:

تتكون هذه اللجنة من عدد من الأعضاء يساوي عدد الدول الأطراف في اتفاقية حقوق الإنسان الأوربية. ومدة العضوية ست سنوات، يمارس العضو خلالها مهامه بصورة فردية مستقلاً عن دولته. ومقر هذه اللجنة ستراسبورغ في فرنسا، يتقدم المدعي بانتهاك حقوق الإنسان شكواه إلى هذه اللجنة دون أية مصاريف بشرط أن يكون قد استنفذ وسائل الادعاء داخلياً.

وبعد أن تستمع اللجنة إلى ردود الأطراف المعنية تصير إلى قرار نهائي غير قابل للاستئناف.

وإذا لم تتم تسوية الموضوع بالرغم من القرار، فيجوز للجنة تقديم القضية إلى المحكمة خلال ثلاثة أشهر.

المحكمة الأوربية لحقوق الإنسان:

قبلت الدول الأوربية الأعضاء في الاتفاقية المتعلقة بحقوق الإنسان، قبلت الاختصاص القضائي الإلزامي لمحكمة حقوق الإنسان الأوربية التي تقف أمامها الدولة مدعية أو مدعى عليها. وهذه المحكمة مقرها في ستراسبورغ بفرنسا، وهي تتكون من عدد من القضاة مساو لعدد الدول الأعضاء يتم انتخابهم لمدة تسع سنوات، وتفصل المحكمة في القضايا التي لم تستطع اللجنة تسويتها. إن الحكم الذي تصدره المحكمة نهائي وغير قابل للاستئناف وتلتزم الدولة المعنية بتنفيذه.

لجنة الوزراء:

هذه اللجنة تسمى الهيئة التنفيذية، وتتكون من وزراء يمثلون جميع الدول في الاتفاقية الأوربية، وتختص هذه اللجنة بنظر تقارير لجنة حقوق الإنسان الأوربية، كما تراقب تنفيذ أحكام المحكمة الأوربية لحقوق الإنسان. وقرارات لجنة الوزراء تصدر بأغلبية الثلثين، وتكون ملزمة للدول الأعضاء.

اللجنة الأوربية لمنع التعذيب:

أنشئت هذه اللجنة عام ١٩٨٧م، وتتكون من عدد من الأعضاء مساو لعدد الدول الأطراف، ومدة العضو أربع سنوات. وتراقب هذه اللجنة ما يرد إلى سمعها من ممارسات للتعذيب في الدول الأوربية، ولا تكون هناك موانع أمام لجنة منع التعذيب، فكل الدول مفتوحة أمامها، وكل السجون والمعتقلات أماكن مفتوحة أمام اللجنة، إذ تزورها في مواعيد تحددها هي، وتعاين الأماكن، وتقابل الأشخاص للتأكد من عدم ممارسة التعذيب أو المعاملة الحاطة بالكرامة الإنسانية.

ثانياً: النظام الأمريكي لحماية حقوق الإنسان:

الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان الموقعة في كوستاريكا سنة ١٩٦٩م، دخلت حيز التنفيذ عام ١٩٧٨م بعد أن صدق عليها أكثر من ثلثي الدول الأعضاء.

وقد حددت هذه الاتفاقية وسائل حماية حقوق الإنسان هناك من خلال:

أ- اللجنة الأمريكية لحقوق الإنسان.

ب- المحكمة الأمريكية لحقوق الإنسان.

لقد تلمس واضعو الاتفاقية الأمريكية خطى التجربة الأوربية في مجال حقوق الإنسان وآليات حمايتها، وحاولوا القفز بالمسألة خطوة إلى الإمام.

تتكون اللجنة الأمريكية لحقوق الإنسان، ومقرها واشنطن، من سبعة أعضاء، تنتخبهم الجمعية العمومية للمنظمة بصفتهم الشخصية من قائمة بأسماء المرشحين الذين تقترحهم حكومات الدول الأعضاء.

وتختص اللجنة في مراقبة احترام حقوق الإنسان من خلال تلقيها الشكاوى ضد أي خرق لهذه الحقوق من قبل دولة طرف في الاتفاقية. ويبدو أن نص المادة (٤٤) من الاتفاقية قد فسح المجال للأفراد الذين انتهكت دولة ما حقاً من حقوقهم، أن يتقدموا بشكاوى ضد هذه الدولة وكذلك يحق لمن يعلم بهذا الانتهاك أن يتقدم هو الآخر دون أن يكون هو نفسه ضحية هذا الخرق. وهي صيغة متقدمة عما ورد في التنظيم الأوربي لحقوق الإنسان؛ ذلك أن الاعتداء على حق الإنسان هو اعتداء على الطبيعة البشرية مما يمس مصالح الجماعة دون استثناء. ولهذا جاء النص:

«يحق لأي شخص أو جماعة أو هيئة غير حكومية معترف بها قانوناً في دولة أو أكثر من الدول الأعضاء في المنظمة، أن ترفع إلى اللجنة عرائض تتضمن شجباً أو شكوى ضد خرق لهذه الاتفاقية من قبل دولة طرف».

وتتحقق اللجنة من صحة المعلومات المقدمة، وبعد ذلك تعد تقريراً بالواقعة؛ وتعرض تقارير اللجنة على الجمعية العمومية لمنظمة الدول الأمريكية. وإذا لم تجد اللجنة استجابة من الدولة لتنفيذ توصياتها ومعالجة خرق حقوق الإنسان فإن اللجنة تتقدم إلى محكمة حقوق الإنسان الأمريكية لعرض القضية عليها.

وهذه المحكمة تتكون من سبعة أعضاء، تنتخبهم الجمعية العمومية لمنظمة الدول الأمريكية لمدة ست سنوات؛ وتراقب المحكمة، بحكم اختصاصها القضائي، مدى احترام حقوق الإنسان من قبل الدول الأمريكية، وتحكم بوجوب تمتع المتضرر بحقه الكامل أو حريته أو إصلاح الإجراء أو الوضع الذي شكل انتهاكاً لذلك الحق أو تلك الحرية، وأن تعويضاً عادلاً يجب أن يدفع للمتضرر (المادة ٦٣ من الاتفاقية).

وأحكام المحكمة نهائية غير قابلة للطعن.

ثالثاً: الحماية الأفريقية لحقوق الإنسان:

أنشأ الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان لجنة لتلقي شكاوى وبلاغات من الدول والأفراد لضمان حماية حقوق الإنسان والشعوب، وهي تتألف من أحد عشر عضواً ينتخبهم مؤتمر رؤساء الدول والحكومات بمنظمة الوحدة الأفريقية لمدة ست سنوات.

ويبدو أن مهمة اللجنة محدودة، لا تتعدى فحص الشكاوى التي تدعي خرقاً لحقوق الإنسان في دولة من الدول، وتقوم بإحالة الواقعة إلى مؤتمر رؤساء وحكومات الدول الأفريقية. وبالتالي لا تستطيع هذه اللجنة توفير الحماية اللازمة لحقوق الإنسان الأفريقي، وتلك نتيجة طبيعية لظروف القارة الأفريقية سياسياً واجتماعياً.

رابعاً: مدى وجود آلية لحماية حقوق الإنسان العربي:

إن ضعف الارتباط بين الهيكل القانوني والتشريعي في الوطن العربي وبين الشرعة الدولية لحقوق الإنسان، يشكل عقبة أمام التقدم الموجود في تطوير حقوق الإنسان في الوطن العربي، ذلك أن من بين الدول العربية من لم ينضم إلى المواثيق الدولية الخاصة بحقوق الإنسان، ومنها ما لا يتوافر في انضمامها مقصد الالتزام، وحتى تلك التي أعملت تشريعاتها بما يتلاءم والشرعة الدولية لحقوق الإنسان، لم توفر آلية الحماية لهذه الحقوق؛ ذلك أن وجود النصوص المتعلقة بحقوق الإنسان يستوجب إيجاد آلية حمايتها من جهة، وإيجاد أجهزة تسهر على تطبيق وتنفيذ هذه النصوص من جهة أخرى.

المطلب الثالث: دور المنظمات غير الحكومية في حماية حقوق الإنسان:

إن الانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان على الخريطة الدولية، قاد المهتمين بهذا الموضوع إلى توحيد جهودهم للتصدي لهذه الظاهرة غير الحضارية، ولهذا نشأت منظمات عديدة لا ترتبط بأية حكومة، هدفها تحرير سجناء الضمير، وإيقاف انتهاك إنسانية الإنسان، وحث السلطات العامة على إعلاء شأن الإنسان وإيقاف اضطهاده. ولاشك بالدور البارز لهذه المنظمات في الدفاع عن حقوق الإنسان؛ لأنها تعلن على الملأ أسماء الدول التي تنتهك حقوق مواطنيها وتهدد إنسانيتهم، وذلك قيد بالرغم من كونه قيداً خارجياً وقد لا تلتزم به الدولة، إلا أنه يسيئ إلى سمعة الدولة التي يصبح سجلها مليئ بهذه الخروقات لحقوق الإنسان.

ونتطرق بشيء من الإيجاز إلى بعض هذه المنظمات:

١- منظمة العفو الدولية:

هذه المنظمة لها من الأعضاء ما يتجاوز المليون عضو، ينتشرون على الخريطة الدولية، ومقرها لندن.

تسعى من خلاله تقاريرها المستمرة، إلى الإفراج عن سجناء الرأي، وتتدخل باستمرار للمطالبة بإيقاف انتهاك حقوق الإنسان، ويتركز اهتمامها على حماية حقوق الإنسان.

لتقارير المنظمة دور في فضح ممارسات الحكومات التي تخرق حقوق الإنسان، وبالتالي لن تكون هذه الدول حسنة السمعة إذا ما رغبت في علاقات اقتصادية أو مالية مع مراكز الاقتصاد والنقد العالمية.

٢- منظمة مراقبة حقوق الإنسان:

هذه المنظمة مقرها نيويورك، وهي بدورها تراقب أحوال حقوق الإنسان في بقاع العالم، وتسعى إلى الحيلولة دون انتهاك حقوق الإنسان، وإدانة العمل الذي يسيئ إلى كرامة الإنسان.

٣- المنظمة العالمية لمناهضة التعذيب:

هذه المنظمة مقرها جنيف، تسعى إلى إيقاف التعذيب الذي يتعرض له الإنسان على الخريطة الدولية، وتصدر نداءات للحيلولة دون الإعدام التعسفي ودون حجز السياسيين بمستشفيات الأمراض العقلية...إلخ، مما يشكل قاعدة مزدوجة للتعذيب. كما تساعد هذه المنظمة المقهورين سياسياً الذين لم يعودوا يألفون الحياة الكاذبة والقهر السياسي العام في بلدانهم.

٤- مركز بحوث التعذيب وإعادة تأهيل ضحايا التعذيب:

هذا المركز مقره كوبنهاكن، في الدنمارك، ويسعى إلى مساعدة ضحايا التعذيب، وعلاجهم من الآثار النفسية والعضوية للتعذيب لإعادة اندماجهم في المجتمع، كما أن المركز يمد يد العون لأسر ضحايا التعذيب؛ والمركز يصدر نشرات عن ممارسات التعذيب في مختلف أنحاء العالم.

٥- المنظمة العربية لحقوق الإنسان:

تأسست هذه المنظمة في القاهرة عام ١٩٨٣م، وتتولى الدفاع عن حقوق الإنسان العربي، ومن خلال إصداراتها المستمرة تراقب حقوق الإنسان في الوطن العربي، كما أن مخاطباتها للسلطات بصورة مستمرة من أجل إيقاف انتهاكات حقوق الإنسان.

إن هذه المنظمات بالرغم من عدم ارتباطها بالحكومات فإن دورها مهم في كشف انتهاكات حقوق الإنسان، بحكم كفاءة العناصر التي تنتمي إليها من ناحية، وتقاريرها المستمرة التي تفضح انتهاكات الدول لحقوق الإنسان من جهة أخرى.

المبحث الثالث

مجال انتهاك حقوق الإنسان الأساسية والنتائج المترتبة على ذلك

لا يكفي النص على الحقوق والحريات في الوثائق الدستورية للدول أو في القوانين الداخلية؛ لأن ذلك لا يضمن دائماً تمتع الإنسان فعلاً بالحقوق والحريات المنصوص عليها، فقد يكون الغرض من الاعتراف بالحقوق والحريات في النظام القانوني للدولة، هو مجرد الإعلام، وإخفاء الطبيعة الحقيقية للنظام السياسي الذي يتعارض مع تمتع الإنسان بحقوقه وحرياته الأساسية. والعبرة دائماً بحقائق الأمور لا بأشكالها.

إن عدم احترام القواعد التي توفر غطاءً قانونياً لحقوق الإنسان وحرياته يُرتب انتهاكاً لهذه الحقوق والحريات، مما يترتب عليه نتائج بالغة الأهمية لحاضر الأمة ومستقبلها.

المطلب الأول: مجال انتهاك حقوق الإنسان وحرياته الأساسية:

من خلال استقراء الحلقات الرئيسة للانتهاكات الأكثر شيوعاً في مجال الحقوق والحريات الأساسية للإنسان العربي وعلى امتداد الساحة الإسلامية، نلمس استمرار حرمان المواطن من ممارسة هذه الحقوق، ومنها حقه في التعبير والتجمع السلمي وتكوين الجمعيات وحقه في المشاركة في صناعة القرار المتعلق بحياته ومستقبله، وأن يختار بحرية من يعتقد أنه أهل للتعبير عن إرادته، كما أن من الانتهاكات الصارخة للمواطن حرمانه من حرية الانتقال خروجاً من بلده أو العودة إليه، وفي الأمان على

شخصه، ويتعرض للاعتقال أو الاختفاء أو سوء المعاملة أو التعذيب وصولاً إلى الحرمان من حق الحياة... وقد تنوعت مظاهر هذا الانتهاك وتم إلباسها غطاءً قانونياً من خلال:

١- الإكثار من القوانين الاستثنائية التي تسمح بانتهاك حقوق الإنسان.

٢- التفسير والتبرير لنصوص قانونية للوصول إلى انتهاك حقوق الإنسان وحرياته الأساسية.

ولهذا صرنا إلى مظاهر متعددة لهذا الانتهاك:

أ- التعذيب الممنهج في السجون حتى وصل الأمر إلى الموت جراء هذه الممارسات.

ب- ملاحقات مستمرة لأهل الرأي ومخالفي الأنظمة السياسية الحاكمة.

ج- استمرار العمل بقوانين الطوارئ.

د- حبس الصحفيين وحل النقابات وإهدار حرية التعبير.

هـ- تقنين الرقابة على المادة الإعلامية التي تبث للجماهير.

و- الاعتداء على استقلال القضاء أو التدخل في شؤونه، أو على أقل تقدير حرمانه من ممارسة الرقابة على الشأن العام.

وإذا كانت حقوق الإنسان تنتهك من بعض الأنظمة الرسمية فإن أسوأ الانتهاكات تأتي من قوات الغزو والاحتلال، ذلك أن الاحتلال بحد ذاته انتهاك لحقوق الإنسان، والاحتلال لا يكون إلا نتيجة لعدوان على دولة من الدول وشعب من الشعوب، وبالتالي يمثل أبشع صور الانتهاك لحقوق الإنسان، من ممارسة القتل والتعذيب وحصار المدن وقطع الماء والكهرباء وبقية الخدمات، والتعامل مع

مقاومي الاحتلال باعتبارهم إرهابيين، فقد شهدت السجون أسوأ انتهاك لحقوق الإنسان من سادية بالتلذذ في تعذيب الأسرى والسجناء، وعلى مرأى من العالم. بل إن العالم ومن خلال مجلس الأمن الدولي قام بتشريع الاحتلال، وبالتالي تقنين لانتهاك حقوق الإنسان، ذلك أن الاحتلال، الذي وضع شعباً كاملاً تحت القهر والقتل والسجن والعقوبات الجماعية، يمثل الصورة الأسوأ لانتهاك حقوق الإنسان الأساسية.

المطلب الثاني: النتائج المترتبة على انتهاك حقوق الإنسان:

١- انتهاك حقوق الإنسان يقود إلى طغيان الإحساس لدى المواطن بعدم الأمان على نفسه وحياته والانغلاق على الذات، والاكتفاء بالسعي وراء لقمة العيش.

٢- انتهاك حقوق الإنسان جعل الوطن العربي يواجه عجزاً غذائياً وصل إلى استيراد نصف احتياجاته أو أكثر من الخارج، ناهيك عن بطالة متجذرة ودخول متدنية، وأمية ضربت أطنابها في الأمة...

٣- في ظل انتهاك حقوق الإنسان انقسم الناس إلى فريقين:

أ- فريق ينافق السلطة ويبرر لها فسادها وعملها خوفاً من سياطها أو سعياً لكسب القوت اليومي.

ب- فريق حرم من كل شيء ومطارد على مدار اليوم والساعة وصولاً لتطويعه أو اجتثاثه.

٤- انتهاك حقوق الإنسان أدى إلى نشوء فراغ وطني، وضعف الولاء للوطن والأمة، مما قاد إلى استباحة حدود الوطن وأراضيه من الخارج، وإلى التحكم في

موارده وسياساته، وبالتالي انعدام القدرة على المشاركة في الدفاع عن بقاع من الوطن عزيزة.

٥- انتهاك حقوق الإنسان أبعدت الأمة عن الاصطفاف في المحن وعدم نصرة الأخ الذي يتعرض للظلم والجوع والعدوان، فهل من المقبول أن يحتج الآخرون، ونحن نتفرج على الذي يجري؟

٦- انتهاك حقوق الإنسان أخاف الأمة من تقديم الدعم المادي والمعنوي لمن يقاوم العدوان: ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا لَقِيتُمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ زَحْفًا فَلَا تُوَلُّوهُمُ ٱلْأَدْبَارَ ۝ وَمَن يُوَلِّهِمْ يَوْمَئِذٍ دُبُرَهُۥٓ إِلَّا مُتَحَرِّفًا لِّقِتَالٍ أَوْ مُتَحَيِّزًا إِلَىٰ فِئَةٍ فَقَدْ بَآءَ بِغَضَبٍ مِّنَ ٱللَّهِ وَمَأْوَىٰهُ جَهَنَّمُ ۖ وَبِئْسَ ٱلْمَصِيرُ ﴾ (الأنفال:١٥-١٦).

٧- انتهاك حقوق الإنسان يجعل من الناس غير قادرين حتى ترديد نصوص شرعة حقوق الإنسان والمواطن في فرنسا، الذي صدر عشية الثورة الفرنسية: «من يضطهد أمة يعلن نفسه عدواً لجميع الأمم، ومن ثم تصبح مقاومة الاضطهاد نتيجة طبيعية لحق الإنسان في الأمن والحياة الكريمة، بوصفها حقوقاً لا يمكن المساس بها حتى من جانب القانون ذاته؛ لأنه بذلك يصبح قانوناً ملتوياً وخارجاً عن قانون العقل»[1].

٨- انتهاك حقوق الإنسان سمح للأنظمة السياسية الرسمية تمرير مبررات مكافحة الإرهاب والإصلاح والانفتاح مما أدى إلى مصادرة الحريات وإهدار آدمية الإنسان.

(١) Jeune Pietrick: La Lutte international conlre La Terroisme_Problemes Politiques et sociaux _ Paris 1991 P.22

٩- للخروج من ظاهرة انتهاك حقوق الإنسان وحرياته الأساسية يستوجب ما يلي:

أ- إلغاء كافة القوانين الاستثنائية والمحاكم الخاصة وحالة الطوارئ، التي تنتقص من حقوق وحريات الإنسان، وإطلاق سراح كافة المعتقلين والمحجوزين أو إحالتهم إلى قاضيهم الطبيعي إذا كان لذلك موجب مع ضمان حقهم في الدفاع.

ب- الحيلولة دون ممارسة أي نوع من أنواع التعذيب الجسدي والنفسي، واعتبار ذلك جريمة لا تسقط بالتقادم.

ج- إلغاء التدابير المنعية التي تسمح بالاعتقال بذريعة منع الإخلال بالنظام العام.

د- رفض أية قيود تحد من حرية الإنسان بالتعبير عن رأيه منفرداً أو من خلال تجمع ينتسب إليه.

هـ- الاشتراك بالحياة العامة وصناعة القرار في أطره المتعددة.

و- شرعية النظام السياسي تقاس بمدى رضاء المواطنين، وهذا الرضاء لا يتحقق إلا باحترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية.

نخلص إلى أن حقوق الإنسان وحرياته الأساسية ليست مِنّة من أحد ولا هبة من حاكم لمحكوم، وإذا ما رفضت السلطة الإقرار بهذه الحقوق وتوفير آلية حمايتها، فإن شجاعة المواطن مطلوبة، وقوة الرأي العام تفرض اعتماد كل الوسائل المشروعة لانتزاع هذه الحقوق، وإجبار السلطات الحاكمة على الإقرار بها، وتفعيل القضاء ليقول كلمة الحق من أفواه قضاة وصفهم الرسول ﷺ بأنهم قضاة الجنة، الذين يعرفون الحق ويقضون به، ولا تأخذهم في الحق لومة لائم، فهم ضمير الأمة وطلائع الشعوب في ترسيخ حماية حقوق الإنسان وحرياته والحؤول دون التغول عليها.

الخاتمة

للوصول إلى النتائج المطلوبة للنهوض بالأمة من الحالة الـتي عليهـا، وطبقـاً للتشخيص الذي أوردناه في ثنايا هذا البحث نخلص إلى الآتي:

١- إن منظومة حقوق الإنسان بحكم عالميتها وسمو قواعدها تفرض التزاماً على الدول بتوفير الحمـاية لهذه الحقوق والحريات الأساسية للإنسان، وبالتالي الحيلولـة دون انتهاكها من أية جهة، وتوفير آلية الحماية لها لكي تمارس بالصورة المطلوبـة، ورد غائلة الانتقاص من التمتع بها.

٢- إن حقوق الإنسان تشكل خط الدفاع الأول لأي تراكم نـوعي باتجـاه المستقبل، ولهـذا يسـتوجب إدانة أي انتهاك لمنظومة حقوق الإنسان، واعتبار هذا الانتهاك سلوكاً لا يمكن السـكوت عـليه، وجريمة لا تسقط بالتقادم.

٣- إن الفقر والتخلف الاقتصادي والاجتماعي نتيجة حتمية لانتهاك حقـوق الإنسان.

٤- إذا كانت التنمية تسعى إلى إحداث تغيير نوعي في المجتمع وتبعده عن الفقر والحرمـان وشـتى صنوف الاستغلال والتبعية، فإن هذه التنمية لـن تتحقـق إذا كانت قدرات الناس محدودة، وحقوق الإنسان مكبلة، ومجالات الاختيار والإبـداع مسدودة.

٥- الإقرار بحقوق الإنسان يقود إلى التنمية المستدامة، ويجعل من الانتماء الوطني مسألة لا تقبل التردد والنكوص؛ لأن الإنسان الحر عنوان الوطنية والـدرع الـواقي

للوطن عندما تدلهم الخطوب وتستعصي الأمور، وإذا ما تحرر الإنسان من الخوف والفاقة، فإنه يعطي أفضل ما عنده، مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج وتحقيق التقدم والرفاه في كافة المجالات.

٦- إشاعة ثقافة حقوق الإنسان تقودنا إلى إنسان يقول «لا» كبيرة في كل منتدى، ولكل انتهاك لحقوق الإنسان، أياً كان مصدر هذا الانتهاك، وبغض النظر عن الدولة التي تمارس هذا الانتهاك؛ لأن السكوت على انتهاك حقوق إنسان في أي مكان يعني القبول الضمني بهذا الانتهاك؛ والساكت عن الحق شيطان أخرس.

وفي الختام يمكننا القول: إن التنمية والإنسان صنوان، ولن تتحقق التنمية دون الإقرار بحقوق الإنسان ليتمكن من إطلاق قدراته على العطاء والإبداع وصولاً لمجتمع الخير والنماء؛ وما انتكست أمة إلا بانتهاك حقوق أبنائها.

مفهوم الإصلاح وقضاياه

الأستاذ الحسين زَرُّوق (*)

العمل الجماعي هو الآلية التي تمكننا من إنجاز أكبر قدر من الأعمال بأقل جهد ممكن، فإذا ما صار العمل الجماعي ينجز ما يمكن أن ينجزه فرد واحد، فتلك علامة شيخوخة ذلك العمل الجماعي وانتقاله من الإيجابية إلى السلبية، ومن الإنتاج إلى الاستهلاك بما في ذلك استهلاك طاقات أعضائه وإحراقها دون وجه حق.

توطئة:

يندهش المرء عندما يقف على قوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِي ٱلزَّبُورِ مِنۢ بَعْدِ ٱلذِّكْرِ أَنَّ ٱلْأَرْضَ يَرِثُهَا عِبَادِيَ ٱلصَّٰلِحُونَ ﴾ (الأنبياء:١٠٥) وهو يرى واقع أمته المزري: أزيد من مليار نسمة يعيشون أسوأ حالات عدم الاستقرار في العالم بسبب الصراعات والحروب، والفقر والتخلف، والجهل والأمية...، وفي الوقت نفسه يرى صالحين بين الناس، ولكنه اندهاش سرعان ما تخف حدته عندما يقرأ تحذيراً نبوياً ورد في صيغة إخبار، فعن زينب بنت جحش، رضي الله عنها، أنها سألت

(*) باحث أكاديمي.. (المغرب).

رسول الله ﷺ فقالت:«يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَنَهْلِكُ وَفِينَا الصَّالِحُونَ؟ قَالَ: **نَعَمْ، إِذَا كَثُرَ الْخَبَثُ**»[1]. فلا وزن لهؤلاء الصالحين أمام عملية تكاثر الخبث.

ويطمئن القلب إلى أن حالنا بين أمرين:

إما سببه غياب الصالحين ومن ثم فنحن لسنا ورثة للأرض ولا ينطبق علينا شرط وراثتها؛ لأن الله عز وجل كتب أن الصالحين هم الذين يرثون، وإما أن سببه أن الصالحين موجودون ولكنهم غير فاعلين.

والقطع بأحد السببين من الشطط، فلا يخلو الزمان من صلاح ومن صالحين فاعلين، فأين يكمن سبب عدم الوراثة؟ لماذا لم نستلم زمام القيادة؟ ولماذا تعطل دورنا الحضاري في إخراج الناس من عبادة العباد إلى عبادة رب العباد، وفي الشهادة بحق على الناس؟

تلك أسئلة وغيرها كثير، نحسب أن من شأن تأمل ما ورد بخصوص الصلاح والإصلاح في القرآن الكريم والسنة النبوية أن يقدم لنا إجابات شافية عنها.

أولاً: مفهوم الصلاح والإصلاح:

أصل الإصلاح صَلُح، وهو «أصل واحد يدل على خلاف الفساد. يقال: صَلُح الشيء يصلح صلاحاً. ويقال صَلَح بفتح اللام»[2]، ومما له علاقة بذلك: «أصلح الشيء بعد فساده: أقامه. وأصلح الدابة: أحسن إليها فصَلَحت... »[3]، و«الصلح: السِّلم»[4].

---

(1) أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، صحيح البخاري، كتاب المناقب، باب علامات النبوة في الإسلام، ٨٨٠/٢، حديث رقم ٣٥٩٨، تحقيق صدقي جميل العطار، ط١ (بيروت: دار الفكر، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م).

(2) ابن فارس، مقاييس اللغة، مادة«صلح»، تحقيق عبد السلام هارون (بيروت: دار الفكر، دون رقم الطبعة أو تاريخ الطبع) ٣٠٣/٣.

(3) ابن منظور، لسان العرب، مادة«صلح»، ط٣ (بيروت: دار صادر، ١٤١٤هـ/١٩٩٤م) ٥١٧/٢.

(4) المرجع السابق.

وقال الراغب:«الصلاح ضد الفساد، وهما مختصان في أكثر الاستعمال بالأفعال، وقوبل في القرآن تارة بالفساد، وتارة بالسيئة، قال تعالى: ﴿خَلَطُواْ عَمَلًا صَٰلِحًا وَءَاخَرَ سَيِّئًا﴾ (التوبة:١٠٢)، ﴿وَلَا تُفْسِدُواْ فِي ٱلْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَٰحِهَا﴾ (الأعراف:٥٦)...، وإصلاح الله تعالى الإنسانَ يكون تارة بخلقه إياه صالحاً، وتارة بإزالة ما فيه من فساد بعد وجوده، وتارة يكون بالحكم له بالصلاح»[1].

يفيد التتبع السابق للمادة لغةً أموراً:

- الإصلاح ضد الفساد، والوقوف على حقيقة الأول يتطلب – مما يتطلبــه – الوقوف على حقيقة الثاني.

- الإصلاح عمل حسن، والإفساد عمل سيء؛ لأن الإصلاح في القرآن الكريم ورد في سياق مخالف للعمل السيء كما رأينا في آية سابقة، مما يعني أن الإصـــلاح إحسان والإفساد إساءة.

- للإصلاح مجالات منها ما يتعلق بالذات، ومنها ما يتعلق بالعلاقات، ثم منها ما يتعلق بالأعمال والسلوكات.

- يرتبط بالإصلاح إشاعة السلام بين الناس باعتباره صلحاً بينهم، فشيوعه من مقتضيات الإصلاح، وغيابه دليل على انتشار الفساد.

وعموماً، فمدار الصلاح والإصلاح على علاقة مع الله، والنفس، والإنسان[2]، وعلى محاور كبرى هي: الاستقامة، والإحسان، والمسالمة، والإقامة، والجواز، والصحة[3].

---

(١) الراغب الأصفهاني، مفردات ألفاظ القرآن، مادة«صلح»، تحقيق صفوان عــدنان داوودي، ط٣ (دمــشق: دار القلم، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م) ص٤٩٠.

(٢) عبد الواحد الحسيني، مفهوم الصلاح والإصلاح في القرآن والحديث، أطروحة دكتوراه في الدراسات الإسلامية، نوقشت بجامعة محمد بن عبد الله، كلية آداب، ظهــر المهــراز بفــاس، خــلال الموســم الجــامعي (١٤٢٣-١٤٢٤هـ/٢٠٠٣-٢٠٠٤م) ص ٥٧.

(٣) المرجع السابق، ص ٥٨-٧١.

والصلاح وفق تلك العلاقات والمحاور كما صاغه باحث هو: «**استقامة الحال واعتدالها، وجريان الأفعال على إصابة الحق والصواب، على ما يدعو إليه الشرع والعقل بما يحقق المسالمة والوئام**»[1].

ومدار مفهوم الصلاح، وفق ما سبق، على أمر الاستقامة: استقامة المنهج، واستقامة السلوك، واستقامة العلاقات، وضابط تلك الاستقامة المرجعية الإسلامية.

وبناءً على ذلك، فالإصلاح ليس سوى ممارسة للصلاح، أي استقامة يمتد أثرها إلى (الغير)، ويدفع هذا (الغير) إلى الاستقامة بدوره، فتستقيم الأحوال من حصيلة الاستقامات، ويقتضي ذلك من ضمن ما يقتضيه أن يكون الصلاح فاعلاً، وهذا محور العنصر الموالي.

ثانياً: من الصلاح إلى الإصلاح:

أ- الصلاح والصالحون:

رأينا سابقاً أن الصلاح ضد الفساد، ونضيف هنا أن الفساد، كما قال الراغب الأصفهاني:«خروج الشيء عن الاعتدال، قليلاً كان الخروج عنه أو كثيراً،... ويستعمل ذلك في النفس، والبدن، والأشياء الخارجة عن الاستقامة»[2]، فالصلاح بذلك اعتدال واستقامة، والصالح شخص معتدل مستقيم، وما من شك في أن الاعتدال والاستقامة مما يمكن أن يُختَلف في تحديدهما اختلافاً كبيراً، والسؤال هو: ما معيار الاعتدال والاستقامة؟ وبصيغة أخرى متى يكون المرء صالحاً؟

ورد الحديث في القرآن الكريم عن الصلاح مرتين هما معاً بصيغة الفعل الماضي، وبالعبارة نفسها: ﴿ وَمَن صَلَحَ مِنْ ءَابَآئِهِمْ وَأَزْوَٰجِهِمْ وَذُرِّيَّٰتِهِمْ ﴾ (الرعد:٢٣؛ غافر:٨)،

---

(١) المرجع السابق، ص ٧١.

(٢) مفردات ألفاظ القرآن، مادة «فسد»، ص٦٣٦.

ومرة من تينك المرتين يرد في سياق الحديث عن أولي الألباب، ويشركهم في المصير نفسه: ﴿... إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُوْلُواْ ٱلْأَلْبَٰبِ ۝ ٱلَّذِينَ يُوفُونَ بِعَهْدِ ٱللَّهِ وَلَا يَنقُضُونَ ٱلْمِيثَٰقَ ۝ وَٱلَّذِينَ يَصِلُونَ مَآ أَمَرَ ٱللَّهُ بِهِۦٓ أَن يُوصَلَ وَيَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ وَيَخَافُونَ سُوٓءَ ٱلْحِسَابِ ۝ وَٱلَّذِينَ صَبَرُواْ ٱبْتِغَآءَ وَجْهِ رَبِّهِمْ وَأَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنفَقُواْ مِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ سِرًّا وَعَلَانِيَةً وَيَدْرَءُونَ بِٱلْحَسَنَةِ ٱلسَّيِّئَةَ أُوْلَٰٓئِكَ لَهُمْ عُقْبَى ٱلدَّارِ ۝ جَنَّٰتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا وَمَن صَلَحَ مِنْ ءَابَآئِهِمْ وَأَزْوَٰجِهِمْ وَذُرِّيَّٰتِهِمْ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِم مِّن كُلِّ بَابٍ﴾ (الرعد:١٩-٢٣)، ومشاركتهم لهم في الأجر تفيد أنهم مثلهم، وذلك بجامع العطف الدال على مشاركة المعطوف للمعطوف عليه في الحكم، يعني ذلك أن من سيماء الصلاح: **الوفاء بالعهد والميثاق، ووصل ما أمـر الله بـه أن يوصـل، وخشية الله...**مما تضمنته الآيات السالفة الذكر.

والقرآن الكريم يصف الصالحين وصفاً لا يبقي مجالاً لشك في هويتهم وطبيعتهم، فقد قال تعالى: ﴿ ۞ لَيْسُواْ سَوَآءً مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ أُمَّةٌ قَآئِمَةٌ يَتْلُونَ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ ءَانَآءَ ٱلَّيْلِ وَهُمْ يَسْجُدُونَ ۝ يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَيَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ وَيُسَٰرِعُونَ فِى ٱلْخَيْرَٰتِ وَأُوْلَٰٓئِكَ مِنَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾ (آل عمـران:١١٣-١١٤)، لقـد استحقوا أن يكونوا من الصالحين؛ لأنهم جمعوا عناصر وصفات هي:

- أمة؛ قائمة؛ تلاوة آيات الله؛ السجود لله؛ الإيمان بالله واليوم الآخر؛ الأمـر بالمعروف والنهي عن المنكر؛ المسارعة في الخيرات.

فالصلاح وحدة تتجه نحو الله تعالى، تقوم على ثلاثة أسس: أســاس **عقــدي** (الإيمان...)، **وتعبدي** (السجود...)، **ودعوي** (الأمر بالمعروف...)، مع أخذ **زمام المبادرة** (المسارعة).

وفي نص آخر يقول تعالى: ﴿فَٱلصَّٰلِحَٰتُ قَٰنِتَٰتٌ حَٰفِظَٰتٌ لِّلْغَيْبِ بِمَا حَفِظَ ٱللَّهُ﴾ (النساء:٣٤)، فهن صالحات ومن صلاحهن **قنوقمن وحفظهن للغيب**، والقنوت كما قال الراغب: «لزوم الطاعة مع الخضوع»[1].

وتلك العناصر السالفة الذكر هي نفسها التي جمعها كل من وصف بالصلاح في القرآن الكريم وفي مقدمتهم الأنبياء والرسل ومنهم زكريا ويحيى وإلياس (الأنعام:٨٥)، وعيسى (آل عمران:٤٦)، ونوح ولوط (التحريم:١٠)...، والسمة البارزة الجامعة للصالحين أنهم عباد الله، كما في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِى ٱلزَّبُورِ مِنۢ بَعْدِ ٱلذِّكْرِ أَنَّ ٱلْأَرْضَ يَرِثُهَا عِبَادِىَ ٱلصَّٰلِحُونَ﴾ (الأنبياء:١٠٥).

والصالحون وفق ما يقدمه حديث نبوي قوم صلحت قلوبهم فصلحت سائر جوارحهم، فقد روى البخاري عن النعمان بن بشير، رضي الله عنه، أنه قال: «سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: **الْحَلالُ بَيِّنٌ وَالْحَرَامُ بَيِّنٌ وَبَيْنَهُمَا مُشَبَّهَاتٌ لا يَعْلَمُهَا كَثِيرٌ منَ النَّاسِ، فَمَنِ اتَّقَى الْمُشَبَّهَات اسْتَبْرَأَ لدينه وَعرْضه، وَمَنْ وَقَعَ في الشُّبُهَات كَرَاعٍ يَرْعَى حَوْلَ الْحمَى يُوشكُ أَنْ يُوَاقعَهُ. أَلا وَإنَّ لكُلِّ مَلك حمًى، أَلا إنَّ حمَى اللَّه في أَرْضه مَحَارِمُهُ. أَلا وَإنَّ في الْجَسَد مُضْغَةً إذَا صَلَحَتْ صَلَحَ الْجَسَدُ كُلُّهُ، وَإذَا فَسَدَتْ فَسَدَ الْجَسَدُ كُلُّهُ، أَلا وَهيَ الْقَلْبُ**»[2]، ويدل ذلك على أن القلب مركز الصلاح، وعنه يصدر، وأن من صلاحه تمييزه بين الحلال والحرام والمشبهات، وتمسكه بالأول وتجنبه للآخرين.

ولا يكون القلب صالحاً مميزاً بين الحلال والحرام إلا إذا كان قلباً مؤمناً، أي تحقق فيه شرط العبودية الحقة لله تعالى، فإذا ما تحقق فيه ذلك كان مركز القيادة

---

(١) مفردات ألفاظ القرآن، ص:٦٨٤، مادة«قنت».

(٢) صحيح البخاري، كتاب البيوع، باب الحلال بين والحرام بين...، ٢/٤٨٦-٤٨٧، حديث رقم ٢٠٥١.

والتوجيه والتحكم داخل الجسم، لذلك نصح ﷺ وابصة، رضي الله عنه، أن يستفتي قلبه، فعن « وَابِصَةَ بْنِ مَعْبَد قَالَ: أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّه ﷺ وَأَنَا أُرِيدُ أَنْ لا أَدَعَ شَيْئًا مِنَ الْبِرِّ وَالإِثْمِ إلا سَأَلْتُهُ عَنْهُ، وَإِذَا عِنْدَهُ جَمْعٌ، فَذَهَبْتُ أَتَخَطَّى النَّاسَ فَقَالُوا: إِلَيْكَ يَا وَابِصَةُ عَنْ رَسُولِ اللَّه ﷺ. إِلَيْكَ يَا وَابِصَةُ. فَقُلْتُ: أَنَا وَابِصَةُ، دَعُونِي أَدْنُو مِنْهُ، فَإِنَّهُ مِنْ أَحَبِّ النَّاسِ إِلَيَّ أَنْ أَدْنُوَ مِنْهُ. فَقَالَ لِي: **ادْنُ يَا وَابِصَةُ، ادْنُ يَا وَابِصَةُ،** فَدَنَوْتُ مِنْهُ حَتَّى مَسَّتْ رُكْبَتِي رُكْبَتَهُ، فَقَالَ: **يَا وَابِصَةُ أُخْبِرُكَ مَا جِئْتَ تَسْأَلُنِي عَنْهُ أَوْ تَسْأَلُنِي؟** فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّه، فَأَخْبِرْنِي. قَالَ: **جِئْتَ تَسْأَلُنِي عَنِ الْبِرِّ وَالإِثْمِ،** قُلْتُ: نَعَمْ، فَجَمَعَ أَصَابِعَهُ الثَّلاثَ فَجَعَلَ يَنْكُتُ بِهَا فِي صَدْرِي وَيَقُولُ: **يَا وَابِصَةُ اسْتَفْتِ نَفْسَكَ، الْبِرُّ مَا اطْمَأَنَّ إِلَيْهِ الْقَلْبُ وَاطْمَأَنَّتْ إِلَيْهِ النَّفْسُ، وَالإِثْمُ مَا حَاكَ فِي الْقَلْبِ وَتَرَدَّدَ فِي الصَّدْرِ وَإِنْ أَفْتَاكَ النَّاسُ** -قَالَ سُفْيَانُ- **وَأَفْتَوْكَ**»[1]، قال ابن رجب الحنبلي: «وهذا يدل على أن الله فطر عباده على معرفة الحق والسكون إليه وقبوله، وركز في الطباع محبة ذلك والنفور ضده»[2]، ولا يطمئن القلب وتحصل له المعرفة والسكينة إلى الحق إلا بعد أن يمتلئ بالإيمان.

وقد تَعْرِض لهذا القلب عوارض تصرفه عن الصلاح لذلك كانت الحاجة ماسة إلى حمايته بالذكر مما يجعله دائم الصلة بالله، مستمر المراقبة والخشية له، طالباً القرب باستمرار منه، مستمداً العون منه، وكيف لا يكون كذلك والقلب لا يطمئن إلا به: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَتَطْمَئِنُّ قُلُوبُهُم بِذِكْرِ ٱللَّهِ ۗ أَلَا بِذِكْرِ ٱللَّهِ تَطْمَئِنُّ ٱلْقُلُوبُ﴾ (الرعد:٢٨)،

(١) المسند، أحمد بن محمد بن حنبل، بإسناد صحيح، ١٤/٣٢-٣٣، حديث رقم ١٧٩٢٤، وفي رواية أخرى عنده بإسناد حسن، حديث رقم ١٧٩٢٩ «استفت قلبك»، شرحه وصنع فهارسه أحمد محمد شاكر وحمزة أحمد الزين، ط١ (القاهرة: دار الحديث، ١٤١٦هـ/١٩٩٥م).

(٢) ابن رجب الحنبلي، ن. جامع العلوم والحكم (بيروت: دار الفكر، ١٤١٢هـ/١٩٩٢م) ص ٢٥٢.

هذا والاستمداد من الله تعالى للصلاح ديدن الأنبياء[1]. وما سبق يفيد أن الصلاح استقامة على الطاعة واعتدال فيها، والصالح من استقام واعتدل فلم ينحرف، وقد تشبع قلبه بالإيمان ففاض على الجوارح، وطلب الحلال وتجنب المحرمات والشبهات.

ب- الإصلاح والمصلحون:

ليس الإصلاح سوى ممارسة للصلاح، وتحويل له إلى قوة فاعلة في الحياة الخاصة والعامة، ومن ثم فالإصلاح جزء من الصلاح باعتباره استقامة على الطاعة، ولأنه كذلك فإنه لا ينفك عنه ولا ينبغي له، وتلك العلاقة نبينها كما يلي:

١- **القلب مركز الصلاح**، كما رأينا، وعنه تستمد الجوارح صلاحها، وليس عمل الجوارح سوى ترجمة لذلك الصلاح إلى أقوال وأفعال، فعملها ممارسة للصلاح وتحريك وتفعيل له، وقد صاغ الحسن البصري، رحمه الله، تلك العلاقة بين القلب والجوارح، بين ما يعتقده الإنسان وما يمارسه صياغة لطيفة فقال، فيما رواه ابن أبي شيبة: «حدثنا جعفر بن سليمان قال: حدثنا زكريا قال: سمعت الحسن يقول: إن الإيمان ليس بالتحلي ولا بالتمني، إنما الإيمان ما وقر في القلب وصدقه العمل»[2]، وتصديق العمل ليس سوى ممارسة لما يعتقده القلب ويؤمن به، وعلى قدر صلاح المركز يكون صلاح الفروع، مما يعني أن الإصلاح أو ممارسة الصلاح صورة لما في القلب من صلاح.

٢- **تحويل الصلاح إلى ممارسة مسألة حيوية مفيدة للصالح نفسه**، وذلك من جهة أن انتشار الفساد يدفع الصالح - إذا لم ينخرط في حركة معاكسة - نحو

---

(١) كسيدنا يوسف في سورة يوسف، الآية ١٠١ وسيدنا إبراهيم في سورة الشعراء، الآية ٨٣، وسيدنا سليمان في سورة النمل، الآية ١٩.

(٢) أبو بكر محمد بن أبي شيبة، المصنف في الأحاديث والآثار، ١٦٣/٦، أثر رقم ٣٠٣٥١، تقديم وضبط كمال يوسف الحوت، ط١ (بيروت: مؤسسة الكتب الثقافية، ١٤٠٩هـ/١٩٨٩م).

التطبيع معه، باعتبار ذلك مقدمة لتحويله هو أيضاً تدريجياً نحو الفساد، ومن تلبيس إبليس على الصالح جعله يكتفي بصلاح نفسه لإبطال مفعول صلاحه بين الناس وتحجيمه استعداداً لجولة قادمة يكون الهدف فيها صلاح الصالح نفسه، وذلك سر ثاو في حديث مراتب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر[1] – وعلاقتها بالإصلاح لا تخفى – وأن أقل ما يعذر به المرء – وبتعبير النبي ﷺ **«أَضْعَفُ الإِيمَانِ»** – أن ينكر بالقلب، إلا يفعل تبدأ الخطوة الأولى نحو الانحدار، وطبعاً تلك الخطوة هي خطوة الموافقة على وجود الفساد وقبوله، وتليها خطوات أخرى منها المشاركة فيه، ومنها الدفاع عن حقه في الوجود، ورأس سنامها الاستعداد للموت في سبيله.

٣– تفيد الدراسة الإحصائية لمادة «صلح» في القرآن الكريم[2] أن مادة الصلاح لا تزيد عن ٧٠ مرة، بينما تصل مادة الإصلاح إلى ١٠١، مما يعني كمياً أن الصلاح ينبغي أن يتحول إلى ممارسة، وهذا ما يؤكده الإحصاء من زاوية أخرى، فقد **ارتبط العمل الصالح سياقياً بالإيمان** في القرآن الكريم على مستوى اللفظ المدروس وحده ٦١ مرة، ورد فيها كلها مفعولاً به لفعل العمل، وجُل هذا الارتباط ورد بصيغة«آمنوا وعملوا الصالحات»[3]، وذلك دال على أنه لا يمكن الفصل بين الإيمان والعمل الصالح، وأن الإيمان باعتباره اعتقاداً يحتاج إلى عمل ليعلن عن نفسه، ومن ثم

---

(١) عن أبي سعيد الخدري، رضي الله عنه، قال:«سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: مَنْ رَأَى مِنْكُمْ مُنْكَرًا فَلْيُغَيِّرْهُ بِيَدِهِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِلِسَانِهِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِقَلْبِهِ وَذَلِكَ أَضْعَفُ الإِيمَانِ»، صحيح مسلم بشرح الإمام النووي، كتاب الإيمان، باب بيان كون النهي عن المنكر من الإيمان، وأن الإيمان يزيد وينقص، وأن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر واجبان، حديث رقم ٤٩، ضبط وتوثيق صدقي جميل العطار (بيروت: دار الفكر، ١٤١٥هـ/١٩٩٥م).

(٢) ترد مادة «صلح» كلها في القرآن الكريم ١٧١ مرة دون احتساب اسم سيدنا صالح عليه السلام الوارد ٩ مرات. المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، محمد فؤاد عبد الباقي، مادة«صلح»، ط٤ (بيروت: دار الفكر، ١٤١٨هـ–١٩٩٧م) ص٥٢٠–٥٢٣.

(٣) المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، مادة «صلح» ص٥٢٢–٥٢٣.

كان العمل الصالح صورة له ولحجمه، وكلما ارتفعت درجة الإيمان ارتفعت معها درجة الصلاح وممارسته، أي درجة الإصلاح. والإصلاح وفق ذلك تحريك للإيمان على أرض الواقع وتفعيل له في الحياة.

٤- **الرغبة في الإصلاح من الصلاح**، ذلك أنه كلما كان إيقاع الصلاح عالياً اقتضت مسايرة الإصلاح له، أي أن الصلاح يفيض نتيجة امتلاء القلب به على سائر الجوارح، فيصير الصلاح سمة الفعل أيضاً بعد أن كان حبيس القلب والاقتناع، وعندما يفيض يتحول إلى طاقة نورانية فعالة تستمد فعاليتها من قوة الدفع الذاتي، التي يولدها القلب باعتباره مركز توليد الطاقة الإصلاحية، ولشدة فعالية هذا المركز فإنه يرفض أن تكون في الكون طاقات مهدرة ونفوس ضالة؛ لأنه إنما يشتغل بمادة أولية اسمها المحبة لله، والغيرة على محارم الله، والرغبة في إشاعة تلك المحبة وتلك الطاقة؛ لأن تلك الإشاعة ليست سوى جزء من الاستجابة لضغط المادة الخام، التي منها يستمد القلب طاقته وعليها يشتغل لإنشاء قوة الدفع الذاتي، التي تمنح الجوارح قدرة على ممارسة الصلاح ولو في الوسط الفاسد، وإذا كان الإيمان هو مصدر تلك الطاقة الدافعة والمحركة فإن القلب لا يملك إلا أن يحب لأخيه ما يحب لنفسه؛ لأن ذلك من مقتضيات الإيمان كما في الحديث النبوي، فعن أنس رضي الله عنه « عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: **لا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّى يُحِبَّ لأَخِيهِ مَا يُحِبُّ لِنَفْسِه**»[1]، والحب عاطفة قلبية، لذلك قال الرسول ﷺ حتى يحب له وليس فقط حتى يحبه، والفرق بيِّنٌ بين أن نحب شخصاً وأن نحب له؛ لأن حبه قد ينحصر في القلب ولا يتحول إلى فعل، بينما أن نحب له يعني أننا نحول ذلك الحب إلى ممارسة، وليس ذلك كله سوى

(١) صحيح البخاري، كتاب الإيمان، باب من الإيمان أن يحب لأخيه ما يحب لنفسه، ١/٢٣، حديث رقم ١٣.

ممارسة للصلاح وتفعيل له. وعندما نمارس المحبة نحس بأننا نمتلك طاقة إضافية غـير الطاقة التي دفعتنا إلى الفعل فنكون قد جمعنا بين طاقتين: داخلية سميناها آنفاً: «**قـوة الدفع الذاتي**»، وخارجية تشكل قوة داعمة وموازية، وهذه الطاقة هي نفسها ناتجة عن المحبة، وقد عبر عنها الرسول ﷺ بـ«**حلاوة الإيمان**» في قوله:« **ثَلاثٌ مَنْ كُنَّ فِيهِ وَجَدَ حَلاوَةَ الإِيمَانِ: أَنْ يَكُونَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِمَّا سِوَاهُمَا، وَأَنْ يُحِبَّ الْمَرْءَ لا يُحِبُّهُ إِلا لِلَّهِ، وَأَنْ يَكْرَهَ أَنْ يَعُودَ فِي الْكُفْرِ كَمَا يَكْرَهُ أَنْ يُقْذَفَ فِي النَّارِ**»[1]، وهذه الحلاوة التي يكتسبها الإنسان الممارسُ الصالحُ المشيعُ للمحبة هي التي تدفعه إلى مزيد من الصمود في طريق الصلاح طلباً لمزيد من الحلاوة، والفـرق شاسع بين من ذاق ومن سمع، فضلاً عمن لم يعرف أن لذلك حلاوة أصلاً.

٥- وممارسة الصلاح ليست خياراً؛ بل ضرورة شرعية وعقلية، **أما كون ذلك ضرورة شرعية فلوفرة النصوص الداعية إلى الإصلاح، باللفظ كما في قوله تعالى موجهاً الخطاب إلى الرسل ليكون امتثال غيرهم من باب أولى:** ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلرُّسُلُ كُلُواْ مِنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَٱعْمَلُواْ صَٰلِحًا ۖ إِنِّى بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ﴾ (المؤمنون:٥١)، **وبالمعنى كما في قوله تعالى:** ﴿ وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى ٱلْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ ۚ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾ (آل عمران:١٠٤)، والدعوة إلى الخير والأمر بـالمعروف والنهي عن المنكر... ليست سوى واجهات لممارسـة الصلاح ومحبة الخير (للغـير) كما رأينا من قبل. ويكفي من الضرورة الشرعية أن يكون الإصلاح أحـد أربعـة عناصر لتجارة رابحة مع الله تعالى، ومن يتاجر مع الله رابح لا محالة، وغياب ذلـك

(١) صحيح البخاري، كتاب الإيمان، باب حلاوة الإيمان، ١/٢٤، حديث رقم ١٦.

العنصر من سمات الخسران، لنتأمل ذلك في سورة العصر: ﴿وَٱلْعَصْرِ ۝ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَفِى خُسْرٍ ۝ إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَتَوَاصَوْا۟ بِٱلْحَقِّ وَتَوَاصَوْا۟ بِٱلصَّبْرِ﴾ (العصر: ١-٣).

وأما كونها ضرورة عقلية فلأن الصالح في حاجة إلى حماية صلاحه، ولا يمكن له ذلك إلا إذا اتسعت دائرة الصلاح، وهذه لا تكون إلا بالإصلاح، فوجب أن يعمل على توسيع الدائرة بممارسة الصلاح، فإن هو لم يفعل جنى على صلاحه بأن ينتهي في أحسن الأحوال إلى تقبل وجود الفساد، وهذا دال على نقصان في درجة صلاحه، وإن هو بذل جهده و لم يوفق كان أولى له أن يضرب في الأرض باحثاً عن الصالحين أو على الأقل باحثاً عمن يقبلون صلاحه، ولنا في ذلك دليلان:

أولهما قصة الرجل الذي قتل تسعة وتسعين نفساً، فعن أبي سعيد الخدري، رضي الله عنه « عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: **كَانَ فِي بَنِي إِسْرَائِيلَ رَجُلٌ قَتَلَ تِسْعَةً وَتِسْعِينَ إِنْسَانًا، ثُمَّ خَرَجَ يَسْأَلُ، فَأَتَى رَاهِبًا فَسَأَلَهُ، فَقَالَ لَهُ: هَلْ مِنْ تَوْبَةٍ؟ قَالَ: لا، فَقَتَلَهُ، فَجَعَلَ يَسْأَلُ، فَقَالَ: لَهُ رَجُلٌ ائْتِ قَرْيَةَ كَذَا وَكَذَا، فَأَدْرَكَهُ الْمَوْتُ فَنَاءَ بِصَدْرِهِ نَحْوَهَا...**» [(١)]، وفي رواية مسلم – وهي أكثر توضيحاً لما أردناه – «... **ثُمَّ سَأَلَ عَنْ أَعْلَمِ أَهْلِ الأَرْضِ فَدُلَّ عَلَى رَجُلٍ عَالِمٍ، فَقَالَ: إِنَّهُ قَتَلَ مِائَةَ نَفْسٍ فَهَلْ لَهُ مِنْ تَوْبَةٍ؟ فَقَالَ: نَعَمْ، وَمَنْ يَحُولُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ التَّوْبَةِ؟! انْطَلِقْ إِلَى أَرْضِ كَذَا وَكَذَا فَإِنَّ بِهَا أُنَاسًا يَعْبُدُونَ اللَّهَ فَاعْبُدِ اللَّهَ مَعَهُمْ وَلا تَرْجِعْ إِلَى أَرْضِكَ فَإِنَّهَا أَرْضُ سَوْءٍ فَانْطَلَقَ...**» [(٢)]، والشاهد فيه أن بعض الأماكن ليست مناسبة للصالحين، وأن تغييرها – عند استعصائها على الإصلاح – من الصلاح ومن الغيرة عليه وحمايته.

---

(١) صحيح البخاري، كتاب أحاديث الأنبياء، باب، ٨٥٥/٢، حديث رقم ٣٤٧٠.

(٢) صحيح مسلم، كتاب التوبة، باب قبول توبة القاتل وإن كثر قتله، حديث رقم ٢٧٦٦.

وثاني الدليلين ما ورد بالقرآن الكريم بخصوص قصة لوط، عليه السلام مع قومه، قال تعالى: ﴿وَلُوطًا إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ أَتَأْتُونَ الْفَاحِشَةَ مَا سَبَقَكُم بِهَا مِنْ أَحَدٍ مِّنَ الْعَالَمِينَ ﴿٨٠﴾ إِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ الرِّجَالَ شَهْوَةً مِّن دُونِ النِّسَاءِ بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ مُّسْرِفُونَ ﴿٨١﴾ وَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَن قَالُوا أَخْرِجُوهُم مِّن قَرْيَتِكُمْ إِنَّهُمْ أُنَاسٌ يَتَطَهَّرُونَ﴾ (الأعراف: ٨٠-٨٢)، فالفاسدون يرفضون-حماية لمصالحهم- الصالحين بينهم؛ لأن الصالح لا يقبل بوجود الفساد، فمن باب أولى أن لا يقبل بجعل هذا الفساد وسيلة للاستعباد، ولذلك يحرص الفاسدون على التضييق على الصالحين والتشهير بهم ومطاردهم، وإبعادهم...، وليست تهمة لوط عليه السلام ومن معه إلا أنهم يتطهرون، فالطهارة عندهم تهمة موجبة للطرد، ولا أدل على شدة الفساد من هذا: أن يعترف الفاسد بصلاح المصلح، وأن يعتبر هذا الصلاح مهدداً لوجوده، ومن ثم يعلن صراحة رفضه له؛ بل رفضه لوجوده أمامه، ويُسلَب عندها الصالح حتى من أبسط حقوقه وهو حقه في أرضه، وتصير- وفق الدليل السابق- الأرضُ أرضَ الفاسدين: ﴿أَخْرِجُوهُم مِّن قَرْيَتِكُمْ﴾ فهي قريتهم، ولوط ليس له نصيب فيها بزعمهم.

والدليلان معاً يتضافران لرسم معالم قضية جوهرية في الدليل العقلي على ضرورة الإصلاح هي أن الصلاح يمكن أن يدعيه الجميع ولكن ممارسة الإصلاح مسألة أخرى، فما أيسر التظاهر بالصلاح؛ ولكن الابتلاء هو الذي يسمح بالتمييز بين الطيب والخبيث، بين الصالح حقاً ومدعي الصلاح، بين من يعيش للإصلاح ومن يعيش بالإصلاح، وإنما يكون الابتلاء والاختبار عند ممارسة الصلاح، ومن ثم فالذين يتظاهرون بالصلاح ويدعونه ويعيشون به هم أقل الناس إصلاحاً، ومنهم من هم أشد الناس عداوة له، وإنما ألجأهم إلى التظاهر به ما رأوه في ذلك من إمكانية تحقيق مكاسب سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية؛ ولأن ذلك لا يكلفهم شيئاً ولا يدفعهم

إلى إحراق أوراقهم أمام من يقاسموهم تلك المصالح، والأكثر من ذلـك أن صـلاح هؤلاء متوقف على مفهوم الصلاح كما هو سائد في المجتمع وكما يراد له أن يكون مهيمناً، وبذلك يحرص هؤلاء باستمرار على وضع عين على الصلاح باعتباره ورقة رابحة وعين على ما تقبله جهات عليا من ذلك الصلاح وتوالي وتعادي بناء عليه. وما أكثر الحالات التي يفاجأ فيها المرء بخروج أقوام طالما ارتدوا جلباب الصلاح على الناس بأفعال عتاة الفاسدين المفسدين؛ بل ما أكثر ما يُرى مِنْ سعي مثل هؤلاء - لما لم يعد ادعاء الصلاح مربحاً - لدى تلك الجهات العليا بالوشاية بالصالحين المصلحين والتحريض عليهم بحق وبغير حق؛ لأن الأوراق تغيرت وادعاء عداوة الصالحين صار الورقة الرابحة، وقد يكون هؤلاء أشد عداوة للصالحين من غيرهم.

٦- **والإصلاح ضروري للصالح**؛ لأن المصدور لابد أن ينفث، ولأن كل إناء بما فيه يرشح، وهو قد امتلأ صلاحاً فلا يملك إلا أن يبحث عن طريق **لتصريف ذلك الفيض الرباني**، فإن هو أبى أو قصر قولاً ودعوة وجد أفعاله تدعو كثيراً من الناس إلى الاقتداء والتشبه به، وفي كثير من الأحيان لا يحتاج الآخر إلى أكثر من أن يرى بعينيه نموذجاً فعلياً للصلاح ليقتنع أن وجود الصلاح في زمن الفساد ممكن، ولكن هذا النوع من ممارسة الصلاح لا يخلو من مزالق ومهالك بما في ذلك أنه يمنح الفساد- بما ارتضاه الصالح من مهادنة وصمت - فرصة للتقوي والانتشار تمهيداً للانفراد بالساحة والإعلان عن ذلك بالصوت الواضح الفاضح كما فعل فرعون عندما قال: ﴿ذَرُونِيٓ أَقۡتُلۡ مُوسَىٰ وَلۡيَدۡعُ رَبَّهُۥٓۖ إِنِّيٓ أَخَافُ أَن يُبَدِّلَ دِينَكُمۡ أَوۡ أَن يُظۡهِرَ فِي ٱلۡأَرۡضِ ٱلۡفَسَادَ﴾ (غافر:٢٦)، وعندما قال: ﴿مَآ أُرِيكُمۡ إِلَّا مَآ أَرَىٰ وَمَآ أَهۡدِيكُمۡ إِلَّا سَبِيلَ ٱلرَّشَادِ﴾ (غافر:٢٩). وإنما أوصله إلى هذه الحال وجود صالحين ساكتين، ومن هؤلاء ذلك المؤمن الذي كان يكتم إيمانه: ﴿وَقَالَ رَجُلٞ مُّؤۡمِنٞ مِّنۡ ءَالِ فِرۡعَوۡنَ يَكۡتُمُ إِيمَٰنَهُۥٓ

أَتَقْتُلُونَ رَجُلًا أَن يَقُولَ رَبِّيَ ٱللَّهُ وَقَدْ جَآءَكُم بِٱلْبَيِّنَٰتِ مِن رَّبِّكُمْ ۖ وَإِن يَكُ كَٰذِبًا فَعَلَيْهِ كَذِبُهُۥ ۖ وَإِن يَكُ صَادِقًا يُصِبْكُم بَعْضُ ٱلَّذِى يَعِدُكُمْ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى مَنْ هُوَ مُسْرِفٌ كَذَّابٌ ﴾ (غافر:٢٨)، فلم يملك بعد طول صمت إلا أن يفيض، وأن يسجل شهادته على عصره، مع أن تلك الشهادة كان يمكن أن تـكون قبل ذلك، وكان يمكن أن تقلص من حدة الفرعنة.. والذي يهمنا من ذلك أن الفساد عندما يخلو له الجو يتغول ويستبد فلا يرضى إلا بأن يحارب الصلاح حفاظاً على وجوده ومصالحه.

٧- وممارسة الصلاح لها من النفـع والـبركة ما الله به عليم، فعندما نتتبـع ما أعده الله لمن جمع بين الإيمان والعمل الصالح - أي بين صلاح القلب في العلاقـة بالله وممارسة الصلاح في الواقع في العلاقة مع الناس - نجد جوائز عديدة منها:

- وعْد من الله بالمغفرة والأجر العظيم (المائدة:٩)؛ الكبير (الإسراء:٩)؛ الحسن (الكهف:٢)؛ الوافي (آل عمران:٥٧)؛ غير الممنون (فصلت:٨)؛ الهداية (يونس:٩)، والرحمة (الجاثية:٣٠)؛ سيَجعل لهم الرحمان وداً (مريم:٩٦)؛ الاستخلاف والتمكين في الأرض والأمن (النور:٥٥)؛ لا يخافون ظلماً ولا هضماً (طه:١١٢)؛ الـدرجات العلى (طه:٧٥)؛ الرزق الكريم (الحج:٥٠).

وتعدد الجوائز الربانية لهذه الطائفة وطول قائمتها دالان على أن أمر الجمع بـين الإيمان والعمل الصالح ليس بالهين؛ بل دونه عقبات من الهوى، والشهوة، والغفلـة، وإغواء شياطين الجن والإنس، ولذلك وصف الله عز وجل من جمعوا بـين الإيمـان والعمل والصالح بصفتين جليلتين: تدل إحـداهما علـى عـددهم: ﴿وَقَلِيلٌ مَّا هُمْ﴾ (ص:٢٤)، وتدل الثانية على قيمتهم بين سائر الخلق: ﴿ هُمْ خَيْرُ ٱلْبَرِيَّةِ ﴾ (البينة:٧).

إن ما سبق يجعلنا نخلص إلى أن الإصلاح باعتباره ممارسة للصلاح ليس مجـــرد اختيار، بل هو ضرورة، ورأينا كيف أن ضرورته نابعة من الاستجابة للنص الشرعي ولمتطلبات التدافع على أرض الواقع.

وإذا كانت ممارسة الصلاح بتلك الأهمية والقيمة فإن أسئلة عديـــدة تواجهنـــا بخصوص ذلك منها: ما حدود ممارسة الصلاح والإصلاح؟ وكيف تكون فاعلـــة؟ ومتى؟ ولماذا؟ وهي أسئلة يحاول أن يجيب عنها المحور التالي.

ثالثاً: من قضايا الإصلاح:

حتى تكون ممارسة الصلاح على بصيرة لزم أن تكون ذات **مرجعية** تستند إليها، **ومنهج** تسير وفقه، ثم **إنسان صالح** يعض عليهما بالنواجذ، ومن ثم رأينا أن نخـــص كل عنصر من هذه العناصر الثلاثة بوقفات.

أ- مرجعية الإصلاح:

أصل المرجعية في اللغة «رجع» الدال على «الرد والتكرار»[1]، وكأن المرجعيـــة لما اشتقت من ذلك الأصل عودة بالشيء إلى أصله، ورد إليه، وهو معنى قريب مـــن المقصود بهذا المصطلح، إذ مما يقصد به الخلفية - النصية خاصة - التي ينطلق منـــها المرء ويتحرك وفقها، ويعني هذا أن مرجعية المصلح وفق ما ندرسه في موضوعنا هذا تقوم على النص القرآني والحديثي، وبذلك يكون النص إطاراً نظرياً للمصلح يمارس إصلاحه بناء عليه، والسؤال الذي يواجهنا هنا: ما علاقـــة الإصـــلاح بالمرجعيـــة؟ وجواب ذلك تقدمه هذه النماذج ضمناً ونوضحه بعْدُ:

---

(١) مقاييس اللغة، مادة«رجع»، ٢/٤٩٠.

قال تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ ۝ أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ وَلَٰكِن لَّا يَشْعُرُونَ﴾ (البقرة:١١-١٢).

وقال: ﴿وَقَالَ الْمَلَأُ مِن قَوْمِ فِرْعَوْنَ أَتَذَرُ مُوسَىٰ وَقَوْمَهُ لِيُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ وَيَذَرَكَ وَآلِهَتَكَ ۚ قَالَ سَنُقَتِّلُ أَبْنَاءَهُمْ وَنَسْتَحْيِي نِسَاءَهُمْ وَإِنَّا فَوْقَهُمْ قَاهِرُونَ﴾ (الأعراف:١٢٧).

وقال: ﴿وَقَالَ فِرْعَوْنُ ذَرُونِي أَقْتُلْ مُوسَىٰ وَلْيَدْعُ رَبَّهُ ۖ إِنِّي أَخَافُ أَن يُبَدِّلَ دِينَكُمْ أَوْ أَن يُظْهِرَ فِي الْأَرْضِ الْفَسَادَ﴾ (غافر:٢٦).

والنصوص الثلاثة سالفة الذكر تثير مسألة في غاية الأهمية هي: ما مفهوم الإصلاح ووفق أي مرجعية؟ والذي يلاحظ من تلك النماذج أن مفهوم الإصلاح فيها غير الإصلاح الذي نقصده نحن ونتحدث عنه، فلم يبق إلا أن خلفيتنا مختلفة، أي أن المرجعية التي يستند إليها هؤلاء غير التي نستند إليها نحن. فنحن عندما نتحدث عن الإصلاح إنما نتحدث عنه بناء على مفهوم القرآن والسنة له، وهو لذلك قد يكون مخالفاً لفهوم أخرى لدى أقوام آخرين، ومن ثم وجدنا فرعون وملأه يعتبرون موسى، عليه السلام، مفسداً، والأمر نفسه يقال عن القوم الذين تحدث عنهم النص الأول، فهؤلاء جميعاً يعتبرون ما يقومون به إصلاحاً؛ وليتهم وقفوا عند هذا الحد؛ بل تجاوزوه إلى اعتبار ما نعده نحن صلاحاً بأنه فساد، فأين الإصلاح وأين الإفساد؟ ومن المصلح ومن المفسد؟ لا ريب أن الذي يحدد ذلك هو المرجعية، كما قلنا آنفاً، وعند هذا الحد لا يضيرنا في شيء أن نعد صالحاً ما يعده غيرنا فاسداً ما دامت مرجعيتنا تبين لنا الصالح من الفاسد، ويكفينا مثلاً أن النص الأول يبطل الله عز وجل فيه زعم القوم بكونهم مصلحين بقوله: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ ۝ أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ وَلَٰكِن لَّا يَشْعُرُونَ﴾

(البقرة:١١-١٢)، فالله عز وجل ينفي أن يكونوا صالحين، ويؤكد أنهم مفسدون، لكن مشكلتهم أنهم لا يشعرون، وكيف يشعرون وقد عطلوا أهم آلة للشعور وهي آلة الإيمان باعتبارها البوصلة، التي تحدد لنا اتجاه الإصلاح واتجاه الإفساد. ومهمتنا مع هؤلاء وفق الآية نفسها أن نعينهم على الشعور أولاً بالخلل الحاصل لديهم في المفاهيم، وثانياً بسبب ذلك الخلل، وثالثاً بكيفية تجاوزه لإبصار معالم الطريق وفق البوصلة الربانية، ولا ريب أنها بوصلة سديدة؛ لأنها تستمد قيمتها من علم الله تعالى، ولذلك قال سبحانه: ﴿وَٱللَّهُ يَعْلَمُ ٱلْمُفْسِدَ مِنَ ٱلْمُصْلِحِ﴾ (البقرة:٢٢٠)، وعلمه هذا يوجب علينا أن نعتمد وحيه وحده دون سواه مرجعيتنا في تحديد الصلاح والفساد، فكيف إذا أضفنا إلى ذلك أننا في كثير من الأحيان – ونحن نؤمن بالله رباً وبالإسلام ديناً وبمحمد ﷺ نبياً ورسولاً – نتيه عن الطريق، أو نصاب بعمى الألوان، أو ضبابية الرؤية، ونمارس الفساد بنية الإصلاح؟! لذلك قال تعالى: ﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُم بِٱلْأَخْسَرِينَ أَعْمَٰلًا ۝ ٱلَّذِينَ ضَلَّ سَعْيُهُمْ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا﴾ (الكهف:١٠٣-١٠٤)، لذلك نجتهد من أجل أن نتجنب التيه، وندعو الله أن يبصرنا بمعالم الطريق، ونحن يومياً ندعوه سبحانه وتعالى سبع عشرة مرة على الأقل في صلواتنا أن يهدينا الصراط المستقيم، وهل هذا الصراط الذي ندعو الله تعالى أن يهدينا إليه غير المنهج في أبهى صورة وأعظم لفظ دال عليه[١].

فالمرجعية إذاً تستمد أهميتها من كون الأطراف التي تتحرك على أرض الواقع لها تصوراتها ومواقفها المنطلقة من مرجعيتها، وذلك ما يدفع المصلح في اتجاهين: اتجاه ممارسة الإصلاح بالمفهوم الذي تراه المرجعية المعتمدة إصلاحاً، واتجاه الموقف من الآخر

(١) الشاهد البوشيخي، القرآن الكريم طبيعته ووظيفته، سلسلة رسائل الهدى، ط٢ (منشورات المحجة، ٢٠٠١م) ص٢١.

وحدود التعامل معه وعناصر الاتفاق والاختلاف، والأهداف المـشتركة والأهـداف المتعارضة...وذلك كله يفرض على المصلح أن يكون على بصيرة من مرجعيته ومن مرجعية الأطراف الأخرى، فضلاً عن الواقع الذي يشهد تدافع المرجعيات.

وحال المصلح وفق ما سبق قائم على النظر بعين على النص، باعتباره مرجعه ومستنده وعنصر قوته وهويته... وعين على الواقع، بما يتضمنه من أطياف فكرية وعقدية وبما يثيره من مشكلات وما يتطلبه من مواقف، وهو لذلك كله لا يملك إلا أن يتحول النص على يديه إلى قوة حية طافحة بالحيوية وواقع يتسم بالسلاسة والانسيابية، وإن كان قد ظهر الفساد في البر والبحر بما كسبت أيدي الناس، وهو يعتبر نفسه مسؤولاً عن ذلك كله، وأن عليه أن يغير ذلك الفساد بما يملك من وضوح الرؤية وقوة الإرادة المستمدين من طبيعة المرجعية وامتزاجها بدمه ولحمه مندفعاً في ذلك نحو جعل ذلك الواقع ينسجم مع مرجعيته، منطلقاً في ذلك من نفسه بتحويلها إلى مرجعية حية في أرض الواقع، قدوته في ذلك رسول الله ﷺ كما عبرت عن ذلك أم المؤمنين عائشة، رضي الله عنها، لما سئلت عن خلقه فقالت: «كان خلق رسول الله ﷺ القرآن»[1]، فالرسول ﷺ حوّل النص إلى ممارسة، وأُشبع به وتشربه حتى صار قرآناً يمشي على الأرض. وعندما يتحول المصلح – وفق ما سبق – إلى نص يمشي على الأرض فإن ذلك يعني أنه قد دخل مرحلة التوفيق من بابها الواسع.

والحاجز الأول الذي يجب على المصلح تجاوزه بنجاح هو حاجز التوفيق بين النص والواقع المتسم بالتغير المستمر، سيما أن من النصوص ما هو ثابت لا يقبل تغييراً... ولذلك يجد المصلح نفسه في الخطوة الأولى ملزماً بالتبصر بالثابت والمتغير في

---

(١) الحاكم، المستدرك على الصحيحين، ٢/٤٢٦، حديث رقم ٣٤٨١، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١١هـ/١٩٩٠م)، وقد أعقبه الحاكم بقوله:«هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه».

مرجعيته، وعندما يحدد ذلك يكون قد حدد طبيعة العلاقة بالواقع، ويتطلب منه ذلك مراعاة ثلاثة أمور:

- العلم بالثابت والمتغير في المرجعية.
- العلم بالواقع.
- القدرة على التحرك في الواقع وفق المرجعية.

والمصلح قبل ذلك وبعده معتز بمرجعيته، مستعد للدفاع عنها والتضحية من أجلها؛ لأنه لا يرى لحياته قيمة دونها، ولا يرى لوجوده معنى إلا إذا عاش وفقها، وهو بذلك يجعل تلك المرجعية محددة لطبيعة علاقته بواقعه بما فيه من مؤسسات وأطراف، ويدفعه ذلك دفعاً نحو ممارسة الصلاح بالشكل الذي تعتبره مرجعيته صلاحاً، وإن كانت المرجعيات الأخرى لا تراه كذلك، إذ ليس من شرط مرجعيته أن يتخلى عن ثوابته من أجل إرضاء مرجعيات أخرى؛ بل من شرطها أن يكون محسناً في التعامل مع الآخرين مهما اختلف معهم وفق ما يقتضيه مفهوم الإحسان على مستوى العمل والمعاملة.

ب- منهج الإصلاح:

يقوم المنهج - من ضمن ما يقوم عليه - على ضوابط وآليات.

أما الضوابط فهي مجموع القواعد الحاكمة للسلوك والمؤطرة له، ولسنا نجد ضابطاً ذي علاقة وثيقة بالإصلاح ألح عليه القرآن الكريم أكثر من ضابط الإحسان، ومن ثم رأينا أن نتناوله وحده باعتباره جامعاً لغيره ونموذجاً.

وأما الآليات فالمقصود بها ما يتعلق بتحويل الصلاح وفق ضوابط معينة إلى ممارسة فعالة وفاعلة، و لم نر أفضل من آلية العمل الجماعي للتمثيل لتلك الآليات وتقديم نموذج لما يمكن أن يستفيده الإصلاح منها.

١- ضابط الإحسان:

يرتبط الإحسان بالإصلاح ارتباطاً وثيقاً، كما رأينا عند حديثنا عن مفهوم الإصلاح، فالصلاح كما قال الراغب: قوبل في القرآن « تارة بالفساد، وتارة بالسيئة، قال تعالى: ﴿خَلَطُواْ عَمَلًا صَٰلِحًا وَءَاخَرَ سَيِّئًا﴾ (التوبة:١٠٢)... »[١]، ومقابلته بالسيئة دالة على أنه عمل حسن، مما يفيد أن الإصلاح إحسان.

وأصل الإحسان في اللغة حَسُنَ، ومنه الحُسن وهو ضد القبح[٢]، و«الحُسن: عبارة عن كلّ مبهج مرغوب فيه»[٣]، والإحسان: الاستقامة، وضد الإساءة[٤]، وهو نوعان[٥]:

- **الإحسان إلى (الغير)**، أي: الإنعام عليهم.
- **الإحسان في الفعل**، «وذلك إذا علم عِلماً حسناً، أو عمل عملاً حسناً»[٦].

ومدار الإحسان في القرآن الكريم على ذينك المعنيين، ففي **إحسان المعاملة** قال تعالى: ﴿فَمَنْ عُفِيَ لَهُۥ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَٱتِّبَاعٌۢ بِٱلْمَعْرُوفِ وَأَدَآءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَٰنٍ﴾ (البقرة:١٧٨)، وقال: ﴿وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَٰنًا﴾ (الأنعام:١٥١)، وفي **إحسان العمل** قال تعالى: ﴿إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا﴾ (الكهف:٣٠)، و﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُواْ ٱلْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾ (يونس:٢٦).

(١) مفردات ألفاظ القرآن، مادة «صلح» ص٤٩٠.
(٢) مقاييس اللغة، مادة «حسن»، ٥٧/٢.
(٣) مفردات ألفاظ القرآن، مادة «حسن»، ص٢٣٥.
(٤) لسان العرب، مادة «حسن»، ١١٤/١٣.
(٥) مفردات ألفاظ القرآن، مادة «حسن»، ص٢٣٦.
(٦) المرجع السابق.

وفي حديث جـــبريل عليه الســـلام لما سأل الرسولَ ﷺ: «**مَــا الإِحْـسَانُ؟**» أجابه ﷺ قائلاً: «**أَنْ تَعْبُدَ اللَّهَ كَأَنَّكَ تَرَاهُ فَإِنَّكَ إِنْ لا تَرَاهُ فَإِنَّهُ يَرَاكَ**»[1]. والعبادة هنا سلوك تتحكم فيه الخشية من الله عز وجل، ويستحضر فيه العبــدُ جــلالَ الله وعظمتَه وعلمَه وغير ذلك مما يشكل زاجراً عن المنكرات، وحــافزاً إلى الخــيرات، فهو يجعل العبدَ «يعبد الله كأنه يراه إجلالاً ومهابة وحياء ومحبة وخشية»[2]. ويفيد ما سبق أن **الإحسان توخي عناصر الحسن في الأعمال والعلاقات**، وأن التقصير في شيء من ذلك لا يعد إحساناً. والجواب النبوي يتضمن أمرين: «أرفعهما أن يغلب عليه مشاهدة الحق بقلبه حتى أنه يراه بعينه، وهو قوله كأنك تراه، أي: وهو يــراك. والثانية أن يستحضر أن الحق مطلع عليه يرى كل ما يعمل، وهو قوله: فإنه يــراك. وهاتان الحالتان يثمرهما معرفة الله وخشيته»[3].

والإحسان – بناء على ما سبق – عبادة لله تقتضي دوام المراقبة والحــذر، وفي الوقت نفسه التزام الطريق المرسوم لتلك العبادة، ويستلزم ذلك أن يُخلص العبــد في عبادته، وأن يوافق ما أمر الله به ويجتنب ما نــهى عنه، وهـــذا ما عبر عنه الفضيل ابن عياض، رحمه الله، بعبارة لطيفة عند تفسيره لقول الله عز وجــل: ﴿ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا ﴾ (هود:٧؛ الملك:٢)، قال:«أخلصه وأصوبه. قــالوا: يا أبا عــلي ما أخلصه وأصوبه؟ قال: إن العمل إذا كان خالصاً ولم يكن صواباً لم يقبــل، وإذا

---

(١) صحيح البخاري، كتاب الإيمان، باب سؤال جبريل النبي ﷺ عن الإيمان والإسلام والإحسان وعلـم الـساعة، ٣٢/١، حديث رقم ٥٠.

(٢) مجموع فتاوى شيخ الإسلام أحمد بن تيمية، جمع وترتيب عبد الرحمن بن محمد بن قاسم وابنه محمد (الرباط: مكتبة المعارف، دون رقم الطبعة أو تاريخ الطبع) ٢٨/١٥.

(٣) أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (بيروت: دار المعرفــة، ١٣٧٩هـــ) ١٢٠/١.

كان صواباً و لم يكن خالصاً لم يقبل، حتى يكون خالصاً صواباً؟ والخالص أن يكون لله، والصواب أن يكون على السنة»[1].

فالإخلاص في العبادة ومراعاة أن تكون صواباً شرطان أساسـيان للإحـسان، يضمن أولهما أن يتصرف المرء في عمله وسلوكه مبتغياً وجه الله عز وجل وحـده، ومراعياً أنه يراقبه في سره وعلانيته، وأنه مطلع عليه في ذلك كله؛ ويضمن ثانيهمـا أن تكون العبادة على السُّنة، سواء أكانت من العبادات الخاصة من صلاة وصـيام وغير ذلك أم كانت من العبادات العامة كالعمل والتجارة وغير ذلك، وإن كانـت السنة في الأولى أظهر وفي كثير من أنماط الثانية آداباً عامة.

إن حديث الرسول ﷺ عن الإحسان، كما قال ابن حجر: «أصل عظيم مـن أصول الدين، وقاعدة مهمة من قواعـد المسـلمين، وهـو عمـدة الـصديقين، وبغية السالكين، وكنـز العارفين، ودأب الصالحين، وهو من جوامع الكلـم الـتي أوتيها ﷺ»[2].

والذي يخلص إليه المرء أن الإحسان ضابط يشمل الحياة كلها، وذلك ما عبر عنه الرسول ﷺ بقوله: «**إِنَّ اللَّهَ كَتَبَ الإِحْسَانَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ...**»[3]، ولكونه ضابطاً عاماً شاملاً جامعاً وجدنا النووي في شرحه لهذا الحديث يعتبره «مـن الأحاديـث الجامعة لقواعد الإسلام»[4].

(١) مجموع فتاوى شيخ الإسلام، ٣٣٣/١.

(٢) فتح الباري، ١٢٠/١.

(٣) صحيح مسلم بشرح النووي، كتاب الصيد والذبائح، باب الأمر بإحسان الذبح والقتل وتحديد الشفرة، حديث رقم ١٩٥٥.

(٤) المرجع السابق، ٩٠/١٣.

والإصلاح - ليكون بالإحسان - لا بد أن يراعي أمرين: الإحسان في الممارسة، والإحسان في التعامل مع الخلق.

أما في الممارسة فلكون الضابط الإحساني يتطلب **الإجادة في العمل** وفق أحد معنيي الإحسان، كما رأينا سابقاً، فلا بد من توفير شروط نجاح العمل ليقبله الله تعالى، وأول ما يتطلبه ذلك قوة ذاتية دافعة هي قوة الإرادة التي تتوقف على ضمير حي فعال، والمصلح المحسن لا يملك إلا أن يكون كذلك؛ لأن الإحسان يفترض فيه رقابة ذاتية قائمة على استحضار دائم للحضور الإلهي: «**فَإِنَّكَ إِنْ لا تَرَاهُ فَإِنَّهُ يَرَاكَ**»، كما يفترض هاجساً يؤرق نفساً متشوقة إلى لقاء ربها ونيل رضاه، وهو بذلك يحمل هماً دائماً يكمن في أن يكون إصلاحه مقبولاً من لدن مولاه، سواء ألقي الترحيب والدعم من الخلق أم لا، وإن كان هذا يؤثر على درجة حرارة جهوده، لكنه لتعامله مع الله تعالى يحرص أن يتوخى - ما استطاع إلى ذلك سبيلاً - شروط قبول عمله التي ليست سوى شروط نجاح جهوده الإصلاحية.

وأما في الإحسان في التعامل مع الخلق فلأن من معاني الإحسان **حسن المعاملة**، كما سبق، ومن مقتضيات ذلك أن يتعامل مع الإنسان مثلاً - وهو جزء من الخلق - باعتباره إنساناً كرمه الله عز وجل: ﴿ وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِيٓ ءَادَمَ وَحَمَلْنَٰهُمْ فِي ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ وَرَزَقْنَٰهُم مِّنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَفَضَّلْنَٰهُمْ عَلَىٰ كَثِيرٍ مِّمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا ﴾ (الإسراء:٧٠)، وذلك التكريم يفيد أن التعامل مع الإنسان ينبغي أن يأخذ بعين الاعتبار تلك الصفة التي تلحق به تلقائياً، ولا علاقة لها بلون أو عرق أو دين أو لغة؛ بل لها علاقة بإنسانيته، ولذلك قال الله عز وجل ﴿ بَنِيٓ ءَادَمَ ﴾ ولم يخص فئة من الناس. «وإنعاماً في تكريم الله عز وجل للإنسان عبر الله تعالى عن ذلك بالفعل الماضي الدال على

التحقق في زمن خلا، ولذلك فليس بمقدور الإنسان أن يتراجع عن ذلك التكريم لأنه وقع وانتهى الأمر، وقد أمضاه رب العزة، وصعوبة التراجع عنه كامنة من جهات:

- لأنه وقع في زمن قد ولى.
- لأنه رُبط بالأصل.
- لأن التكريم لا يتجدد، ما دام موروثاً، فهو صفة ثابتة في الإنسان باعتبـــاره إنساناً».

ومن أولى أولويات مراعاة ذلك التكريم في ممارسة الإصلاح أن يراعي حرماتـــه وحقوقه.

٢- آلية العمل الجماعي:

العمل الجماعي ضرورة شرعية وعقلية:

أما كونه ضرورة شرعية فلقوله تعالى: ﴿وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ ۚ وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ (آل عمران:١٠٤)، وقد عبر الله عز وجل عن ذلك بالأمة، والأمة المقصودة «هي الأمة المسلمة بمـــا تتـــضمنه مـــن خصوصية في المكونات، وما تستلزمه من خصوصية في الأمر الجامع لها الذي هـــو الإسلام من وحدات: وحدة الإله، ووحدة الكتاب، إلى وحدة الإمام، بغض النظـــر عما آلت إليه اليوم في تمثلها للإسلام وتمثيلها للإسلام»[1]، وجعل ثمرة ذلك الجهـــد الجماعي لهذه الأمة الفلاح، فهم مفلحون؛ لأنهم

- يدعون إلى الخير.
- يأمرون بالمعروف.

(١) الشاهد البوشيخي، فقه واقع الأمة، مجلة رسالة القرآن، عدد ٢، ١٤٢٥/١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م، ص٢٩.

- ينهون عن المنكر.

- يمارسون ذلك جماعياً، كما تدل عليه صيغة الجمع التي وردت الآية كلها وفقها.

ومن أدلة ذلك أيضاً قول الرسول ﷺ: «**يَدُ اللَّهِ مَعَ الْجَمَاعَةِ**»[1].

وأما كونه ضرورة عقلية؛ فلأن الفساد منظم ممكَّنٌ، له في الأرض، تدعمه قوى ومؤسسات، وله ميزانيات وواجهات وأرصدة وقنوات، ومَنْ هذه صفته من السذاجة مواجهته بالنوايا الطيبة والجهود الفردية.

ولقد أتى علينا حينٌ من الدهر لا نرى للعمل الجماعي إلا صورة واحدة هي أن يكون في شكل «جماعات إسلامية» و«حركات إسلامية»، وأتى على فكرنا الإسلامي زمان لا يرى فيه «يد الله» إلا مع «الجماعة الإسلامية»، بالمفهوم الحركي، وأتى أيضاً عليه زمان وهو لا يرى الخروج من الحركة إلا خروجاً من الجماعة، وخلعاً ليد الطاعة، وأنه ممن شذ، «**وَمَنْ شَذَّ شَذَّ إِلَى النَّارِ**»، ولم يبق أمام المنسحب إلا أن ينتظر إباحة دمه، ثم منهم من أبيح دمه فعلاً في لحظات وصل فيها الفكر التكفيري أوجه.

ولقد آن الأوان لنَفْهم ونُفْهِم أن العمل الجماعي المقصود هو «**العمل بروح الفريق**» - ونحب أن نعبر عنه بـ«**كيمياء الروح الجماعية**» - وأنه التعاون على البر والتقوى لا على الإثم والعدوان، والعمل الحركي بذلك ليس سوى نمط من أنماط

---

(١) جزء من حديث أخرجه الترمذي في سننه (وقال: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ) ونصه: إِنَّ اللَّهَ لا يَجْمَعُ أُمَّتِي أَوْ قَالَ: أُمَّةَ مُحَمَّدٍ ﷺ عَلَى ضَلالَةٍ، وَيَدُ اللَّهِ مَعَ الْجَمَاعَةِ، وَمَنْ شَذَّ شَذَّ إِلَى النَّارِ».

العمل الجماعي ونوع من أنواعه، وليس بالضرورة هو الأفضل، أو على الأقل لـيس بالضرورة هو الأفضل للجميع، وأن هناك أنواعاً من العمل الجماعي أجدى وأنفـع كالبحث العلمي وإنضاج التصور الذي نريده بديلاً عن تصورات ما أنزل الله بها من سلطان، وتقديم بدائل لما نحن غارقون فيه مما لا يمكن أن يتم في أجواء التنافس على كسب الأعضاء الجدد وتوسيع القواعد استعداداً للاكتساح، كما قيل وظل يقـال زماناً، وإنما يتم إنضاج ذلك التصور، وصياغته صياغة تناسب العصر في مجالس العلم ووفق أخلاق العلماء وفي جلسات علمية هادئة تشتغل على ما ينفع الناس ويمكث في الأرض، لا ما يحقق مصالح ما في أقرب وقت ممكن، وهي جلسات يسود فيها اليقين أن ما ينبغي أن يقدم هو الحق الذي يجب أن يدفع الباطل إلى الانـسحاب، وأنـه ليكون كذلك لا بد أن يكون متسماً بروح العلم، ومشبعاً بروح الحضارة، وبعيـداً عن الرؤية بالأبيض والأسود فقط؛ بله الرؤية بعين واحدة، وبعيدا عـن «تقـديس الأشخاص والرموز» و«تصنيم التنظيم».

والعمل الجماعي وفق ما سبق هو **الآلية التي تمكننا من إنجاز أكبر قـدر مـن الأعمال بأقل جهد ممكن**، بينما العمل الفردي يسمح **بإنجاز أقل قدر ممكـن مـن الأعمال بأكبر جهد ممكن**، فإذا ما انعـكس الأمر وصـار العمـل الجماعي ينجز ما يمكن أن ينجزه فرد واحد، أو أقل مما يمكن أن ينجزه شخص بمفرده فتلك علامة شيخوخة ذلك العمل الجمـاعي وانتقاله من الإيجابية إلى السـلبية، ومن الإنتاج إلى الاستهلاك، بما في ذلك استهلاك طاقات أعضـائه وإحراقهـا دون وجـه حـق، وعندها لن يكون أمام أفراد ذلك التنظيم إلا أن يؤسسوا تنظيمـات بديلـة أكثـر تخصصاً وفائدة وإنتاجية.

وآفة العمل الجماعي أنه في لحظات من تلبيس إبليس يتحول فجأة من مجرد آلية فيها بركة إلى هدف في ذاته، وتلك علامة من علامات شروعه في الانحدار، إن لم يكن قد خطا خطواته الأولى أصلاً في المنحدر، ومعنى ذلك أن العمل الجماعي ينبغي أن يكون على بصيرة من عوائق الطريق، وفي مقدمة ذلك ما يحوِّل ذلك العمل الجماعي إلى عمل فردي حتى وهو يتم بالجماعة ويستنزف جهود الجماعة ويسمى جماعة، وما أكثر الأعمال الفردية التي يسميها أصحابها جماعية، وما أكثر ما ينتج أفراد ما لا تنتجه جماعات من هذا النوع(!)

وإنما العمل الجماعي المقصود ذلك العمل الذي يكون هدفه المرابطة على ثغرة من ثغرات الأمة حَذراً أن تؤتى الأمة من قبله، وتكون مع ذلك **ثماره حصيلة تفاعل كيمياء الروح الجماعية بما تتضمنه من ثمار زائدة عما يمكن أن يحققه العمل الفردي**، ومن ثم يكون بصيغة واحدة موحدة - مع أنه يتكون من مجموعة من الأفراد- حاملاً مشروعاً يجتهد من أجل تحقيقه، ويَعْتَبِر ذلك قربى، ويجعل حياته هينة من أجله، ويستعد ليوم لقاء الله ليجيب عندما يُسأل: عبدي، لم فعلت كذا؟ بأن يقول: يا رب، لكذا وكذا. ولا تزيده الجماعة التي يعمل معها في مركز أو معهد أو مجموعة بحث أو مشروع أو جمعية...إلا تلذذاً بذلك العمل وحرصاً على نجاحه واستمراره، ويتحول ذلك الجهد إلى سمة مميزة لحياته، وهمه الأكبر، فيعطيه من وقته وماله وجهده فوق ما يعطي غيره. إنه بعبارة موجزة: **يجعل ذلك العمل يكبر فيه، ولا يسمح لنفسه أن تكبر على حساب ذلك العمل.**

ج- إقامة الإنسان المصلح:

غني عن البيان أن أولوية الأولويات إقامة الإنسان الصالح ليقوم بدور إصلاحي وفق مرجعية إسلامية ومنهج مستمد منها، ولكن أي إنسان هو؟ ما مواصفاته؟ ومتى يكون مصلحاً؟ وما الذي يؤهله لتلك المهمة؟ وما الذي يضمن في أقصى حد ممكن أن يعيش للإصلاح لا به وعليه؟

ونحن نقدِّر أن إقامة الإنسان الصالح (في نفسه ومجتمعه) يمكن أن تتم بنجاح إذا وُفقنا في جعله- بالمفهوم القرآني- **حياً قوياً أميناً**.

١- الإنسان الحي:

يعيش أناس كثيرون في واقعنا أحياءً في ميزان الناس أمواتاً في ميـزان الله، قـال تعالى: ﴿أَوَ مَن كَانَ مَيْتًا فَأَحْيَيْنَاهُ وَجَعَلْنَا لَهُ نُورًا يَمْشِي بِهِ فِي النَّاسِ كَمَن مَّثَلُهُ فِي الظُّلُمَاتِ لَيْسَ بِخَارِجٍ مِّنْهَا كَذَلِكَ زُيِّنَ لِلْكَافِرِينَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ (الأنعام:١٢٢)، وقال الرسول ﷺ: **«مَثَلُ الَّذي يَذْكُرُ رَبَّهُ وَالَّذي لا يَذْكُرُ رَبَّهُ مَثَلُ الْحَيِّ وَالْمَيِّـت»**[١]، فالحي من حل فيه الوحي، والميت من خلا قلبه منه، ولكن كيف نحيي هذا الموات؟ كيف نجعل الحياة بالمفهوم الرباني تعود إليه من جديد؟ يحيلنا الله عز وجـل علـى الدواء الشافي: القرآن الكريم والسنة النبوية، بما فيهما من ماء الحياة، ذلك أن هـذا الإنسان المكون من الطين والروح منهمك في تغذية جانب الطين فيه فتموت روحه من شدة الإهمال ومن قطع الإمداد عنها، وهي لا تشتغل وتحيا وتتغذى إلا بـالروح الإلهية[٢]، فهو الذي نفخ فيها من روحه أول مرة، وبروحه التي بثها بين الناس نزوِّد

(١) صحيح البخاري، كتاب الدعوات، باب فضل ذكر الله عز وجل، ٤/١٦١٦، حديث رقم ٦٤٠٧.

(٢) الشاهد البوشيخي، القرآن والإنسان، جريدة «المحجة» المغربية، عدد ٢٨٢(١٤٢٨/٩/٣-٢٠٠٧/٩/١٦)، ص ١٠.

الروح التي فينا بما يلزمها من طاقة، قال تعالى عن الــروح الأولى: ﴿ذَٰلِكَ عَٰلِمُ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ ٱلْعَزِيزُ ٱلرَّحِيمُ ۝ ٱلَّذِىٓ أَحْسَنَ كُلَّ شَىْءٍ خَلَقَهُۥ ۖ وَبَدَأَ خَلْقَ ٱلْإِنسَٰنِ مِن طِينٍ ۝ ثُمَّ جَعَلَ نَسْلَهُۥ مِن سُلَٰلَةٍ مِّن مَّآءٍ مَّهِينٍ ۝ ثُمَّ سَوَّىٰهُ وَنَفَخَ فِيهِ مِن رُّوحِهِۦ﴾ (السجدة:٦-٩)، لقد كان هذا الإنسان طيناً ثم بُعثت فيه الحياة. وقال تعالى عن الروح الثانيــة الــتي جعلها في متناول أيدينا للتزود بها حفاظاً على تلك الحياة: ﴿وَكَذَٰلِكَ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَا ۚ مَا كُنتَ تَدْرِى مَا ٱلْكِتَٰبُ وَلَا ٱلْإِيمَٰنُ وَلَٰكِن جَعَلْنَٰهُ نُورًا نَّهْدِى بِهِۦ مَن نَّشَآءُ مِنْ عِبَادِنَا ۚ وَإِنَّكَ لَتَهْدِىٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ۝ صِرَٰطِ ٱللَّهِ ٱلَّذِى لَهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ ۗ أَلَآ إِلَى ٱللَّهِ تَصِيرُ ٱلْأُمُورُ﴾ (الشورى:٥٢-٥٣)، و«الروح ها هنا هو كتاب الله عز وجل، هو التعبير عن سر الوحي المشعر بأنه يحدث في الإنسان من الخصائص مــا يحدثــه الروح حين ينفخ في الإنسان...إن الإنسان - الفرد والمجتمع - معاً يصــير بالقرآن خلقاً آخر، لكون هذا القرآن ذا طبيعة تشبه طبيعة الروح تماماً، ولذلك كان التعبير فيه كالتعبير عن الروح؛...نفس اللفظ تقريباً. وهذه الأمة لها جسد وروح. الجسد هــو هذا الذي نراه مبعثراً في وسط الكرة الأرضية. لكن روحه ليست حالة فيه الآن، هي منفصلة عنه، ولذلك لا توجد فيه خصائص الحياة التي توجــد في الجسم الحي، الذي له روح وبه الروح، ذلك بأن الروح حين تحــل في الجسم تحييه،...فالحياة لابن آدم في الحقيقة لا تكون إلا بوجود الوحي، إلا إذا نفخت فيه روح الوحي»[1].

مهمتنا إذاً في المقام الأول أن نعمل - ما استطعنا إلى ذلــك ســبيلاً - علــى «استعادة الروح» التي فقدناها زماناً، ثم إحلالها في هذه الأجساد التي أنهكها بعدها

(١) الشاهد البوشيخي، القرآن الكريم روح الأمة الإسلامية، سلسلة رســائل الهــدى، منــشورات المحجــة، ط٤، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م، ص١٧-١٩.

عن ربها، وأول ذلك أن نعيد القرآن الكريم والسنة النبوية إلى مركز اهتماماتنا؛ لأن ذلك يضمن لنا في المقام الأول استعادة المناعة التي فقدناها أيـضاً فـصرنا عرضـة لتيارات هوائية شرقية وغربية، شمالية وجنوبية.

ولقد أتى علينا زمان لم نكن نرى فيه الأولوية إلا لتغيير الأنظمة والتخلص مـن الاستبداد ثم فجأة اكتشفنا أننا بغير أصل ثابت، وإذا بعواصف السياسية وطـواحين الصراع تقذف بنا على قارعة الطريق، ثم إذا بنا نكتشف أننا صرنا نحن أيضاً غـير محصنين بما يكفي لمواجهة تقلبات الجو، وأما من تركناهم خلفنـا فقـد وجـدنا السامري قد زين لهم العجل وأغراهم به، فلا نحن امتلكنا قواعد أمامية تسمح لنـا بالمزيد من التقدم في معارك حامية الوطيس، ولا نحن حافظنا على خلفيتنا وحصنَّاها. لا أصل ثابت ولا فرع في السماء.

ولعـلنا الآن أدركنـا أننا لم نكن سـوى «أحجـار على رقعة شـطرنج»، وأن الرياح الشرقـية والغربية صـادفت منـا «هوى في الفؤاد» فطرنا معها أكثر مما كانت تطمح هي نفسها إليه، والذي يطير بلا مفتاح للنـزول لا يملـك إلا أن يصطدم بالأرض.

لعلنا أدركنا أيضاً أننا أخطأنا في بعض ما سلكناه من مسارب، وأن أول معالم الطريق أن تحصن أمتنا أولاً بتخصيبها بماء الحياة، بجعل الوحي يحل فيها من جديـد، وأول ذلك أن نشيع ثقافة الحفظ بعد أن انطمست أو كادت بدعوى أن الأولويـة للفهم، فلا نحن فهمنا ولا نحن حفظنا، أولويتنا هي أن نشتغل بعيداً عن حلبة الصراع في مشاريع هادئة مثل تشجيـع حفظ القرآن الكريـم والسنة النبوية وتعميم ذلك، بما يتطلبه ذلك من دور للقرآن ومؤسسات ومراكز علمية يجب أن تظل بعيدة عـن

المواقف السياسية والنــزاع مع السلطة فضلاً عن النــزاع بين المصلحين، هدفنا أن تكون أمتنا محصنة تحصيناً ذاتياً، وليس ضد السلطة.

لقد رأينا سلطات انشغل بها أقوام زماناً لم تعد لها في غمرة الطاحونة العالمية من سلطة، وأنــها كمــا قيل: «أسد علي وفي الحروب نعامة»، و لم تعد سلطٌ تتحرك إلا بضغطة على زر في جهاز يتحــكم عن بعد. مهمتنا الآن أن نحصِّن - كما قلنا آنفاً - أمتنا ضد موجة عالمية قد تقتلعنا جميعاً، وذلك التحصين هدفه توفير المناعــة الذاتية لأكبر قدر ممكن منا لممارسة الصلاح والإصلاح في أوج الحملة العالمية للفساد والإفساد، ويقيننا ثابت ومطلق أن ما معنا من حق سيضطر باطلهم إلى أن يزهق؛ لأن الله عز وجل اشترط علينا أن نجيء بالحق، وبشرنا أن الباطل - إن فعلنا وفق منــهج إحساني - سيزهق؛ لأنه لا قدرة له على مواجهة الحق القادم بحق والهادف إلى الحق، قال تعالى: ﴿وَقُلْ جَآءَ ٱلْحَقُّ وَزَهَقَ ٱلْبَٰطِلُۚ إِنَّ ٱلْبَٰطِلَ كَانَ زَهُوقًا﴾ (الإسراء:٨١). سمة الباطل أنه زهوق، جبان، لا يقدر أن يصمد في وجه الحق؛ لأن الحق قــوي. وقــد صور لنا القرآن الكريم قوته في مشهد مفعم بالحركة وكأننا أمام معركة حقيقية فيها دمغ ودماء...قال تعالى: ﴿بَلْ نَقْذِفُ بِٱلْحَقِّ عَلَى ٱلْبَٰطِلِ فَيَدْمَغُهُۥ فَإِذَا هُوَ زَاهِقٌۚ وَلَكُمُ ٱلْوَيْلُ مِمَّا تَصِفُونَ﴾ (الأنبياء:١٨)، ولتلك القوة التي يمتلكها الحق - وهي كما قلنا لا يقدر الباطل أن يصمد أمامها - يحرص البــاطل بمــا أوتي من قوة وحيــلة ووسائل أن لا يجيء الحق، فهو يعمل ليل نهار على عرقــلة مجيء الحق، أو على أن يجيء بباطل، أو أن يجيء بمنهج ممتــلئ ضعــفاً، وهو موقن أن الحق قادم لا محالــة[1]، لــذلك يحرص أن يؤخر ذلك المجيء لأطول مدة ممكنة.

---

(١) قال تعالى في سورة المجادلة، الآية ٢١:﴿ كَتَبَ اللَّهُ لأَغْلِبَنَّ أَنَا وَرُسُلِي إِنَّ اللَّهَ قَوِيٌّ عَزِيزٌ﴾ .

والإنسان الحي بالوحي له قدرتان، وفق ما سبق: قدرة على حماية نفسه من بريق شعارات (الآخر) وتلبيس إبليس، وقدرة على الأخذ بزمام المبادرة والمجيء بالحق في أنقى صورة وأروعها، وهذا هو النموذج الذي مثل له الرسول ﷺ بالأرض الطيبة التي أصابها الغيث «... **قَبِلَتِ الْمَاءَ فَأَنْبَتَتِ الْكَلأَ وَالْعُشْبَ الْكَثِيرَ...**»[1].

٢- الإنسان القوي:

وأما جعل الإنسان قوياً؛ فلأن القوة شرط في ممارسة الصلاح والإصلاح، لكن أي قوة؟ هل كل قوة مطلوبة؟ وإذا كان الجواب بالنفي ما الحد الفاصل بين القوة المطلوبة والقوة المرفوضة؟

يشير الرسول ﷺ إلى أن القوة حلية الإنسان المؤمن، ومزية له عند الله تعالى على غيره، ففيما رواه مسلم عن أبي هريرة:«قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: **الْمُؤْمِنُ الْقَوِيُّ خَيْرٌ وَأَحَبُّ إِلَى اللَّهِ مِنَ الْمُؤْمِنِ الضَّعِيفِ، وَفِي كُلٍّ خَيْرٌ، احْرِصْ عَلَى مَا يَنْفَعُكَ، وَاسْتَعِنْ بِاللَّهِ وَلا تَعْجَزْ...**»[2]، وقد أُمرنا في القرآن الكريم أن نعد لأعدائنا ما استطعنا من قوة: ﴿وَأَعِدُّواْ لَهُم مَّا ٱسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ﴾ (الأنفال:٦٠)، وحسبنا من ذلك أن القوة مطلوبة، ونحن في هذا البحث نعنى بالقوة غير الحربية؛ لأننا نتحدث عن إصلاح داخل مجتمعاتنا، وحتى خارجها لكن في أجواء سلمية بعيدة عن لغة السلاح، ويقيننا أن قوتنا في هذه الحال لا تكون سوى قوة ذاتية نابعة من شدة التمسك بالمبادئ ودرجة الاقتناع بالعقيدة، التي نؤمن بها وندافع عنها، وقد يكون

(١) أخرجه البخاري، كتاب العلم، باب فضل من علِم وعلَّم، ١/٤١، حديث رقم ٧٩.
(٢) صحيح مسلم، كتاب القدر، باب في الأمر بالقوة وترك العجز...، حديث رقم ٢٦٦٤.

ذلك قريباً من قوله تعالى لموسى، عليه السلام: ﴿وَكَتَبْنَا لَهُ فِي ٱلْأَلْوَاحِ مِن كُلِّ شَيْءٍ مَّوْعِظَةً وَتَفْصِيلًا لِّكُلِّ شَيْءٍ فَخُذْهَا بِقُوَّةٍ وَأْمُرْ قَوْمَكَ يَأْخُذُوا بِأَحْسَنِهَا سَأُورِيكُمْ دَارَ ٱلْفَٰسِقِينَ﴾ (الأعراف:١٤٥)، ومن قوله ليحيى، عليه السلام: ﴿يَٰيَحْيَىٰ خُذِ ٱلْكِتَٰبَ بِقُوَّةٍ﴾ (مريم:١٢)، وقوة الأخذ هذه قوة قلبية، كما قال الراغب[1]، أي هي قوة الإيمان والعقيدة الراسخة. وحسبنا في موضوع الإصلاح بهذه القوة قوة؛ لأنها تحرر الإنسان من الارتهان للقوة المادية وإعطائها الأولوية على حساب القوة المعنوية، مهمتنا، وفق ما سبق، أن ننشئ إنساناً مصلحاً قوي العقيدة والإيمان بدوره في هذه الحياة، يتسم في المقام الأول بما نسميه: «**قوة الفكر لا فكر القوة**»، ونحن نقصد بقوة الفكر القوة المعنوية القائمة على الاقتناع بالشيء والاستعداد للدفاع عنه، وبفكر القوة الاحتكام بالدرجة الأولى إلى العضلات وما يتعلق بها من سلاح وغير ذلك في مجال الأفكار والمعتقدات. فالمطلوب من وجهة نظرنا إيجاد الإنسان الفاعل لا الإنسان المنفعل، الأول رصينٌ ينظر إلى أبعاد الأمور ويقدرها بقدرها، والثاني يتكلم بلغة العضلات ويريد اختصار المسافات ويرى أن أقرب الطرق إلى تحقيق ما يريد فرض ذلك بالقوة؛ لكنه لا يدرك أن ما يؤخذ بالقوة ينتزع بالقوة، وأننا قد نفرض على الناس أفكاراً، ولكننا لا نقدر أن نقنعهم بها، وكيف نقنعهم ونحن نفرضها عليهم، وإنما يلجأ إلى لغة القوة لفرض الرأي أو العقيدة... من لا يقدر على الإقناع، ومن لا يثق في القوة الذاتية لما يقدمه للناس.

وعالم الأفكار يحكمه منطق الإقناع لا منطق الغلبة وإراقة الدماء، ومن ثم فالمطلوب ليس فكر القوة؛ بل قوة الفكر؛ المطلوب من المصلح أن يعلم أن مجال

(١) مفردات ألفاظ القرآن، مادة«قوي»، ص ٦٩٤.

عملــه بالمقــام الأول هو مجــال أفــكار واقتنــاعات وتصــورات، وأنه ينبغي أن يكون قــوياً قوة مناسبــة لهذا المجــال، والقوة المطلوبة هنا قوة المبدأ والعقيدة، أو ما عبرنا عنه آنفا قوة الفكر. ومن ثم سيركز جهده على سبل منح أفكاره قــوة إقناعية تدفع (الآخر) بكل تلقــائية إلى الاقتناع بما يدعــوه إليه والإيمان بما يــؤمن المصلح به.

٣- الإنسان الأمين:

وأما إقامة الإنسان **الأمين**؛ فلأن تحمل الأمانة وأداءها بحقها شرط الاستخلاف، ولا يمكن أن يؤدي الأمانة إلا من كان أميناً: أميناً في الحفاظ عليها، وأميناً في أدائها، ثم إن ذلك ذو علاقة بالإيمان، والأمن أيضاً، فمادة «أمن»، كما قال ابن فارس، لها: «أصلان متقاربان: أحدهما الأمانة التي هي ضد الخيانة، ومعناها ســكون القلــب؛ والآخر تصديق. والمعنيان كما قلنا متدانيان. قال الخليل: الأَمَنَة من الأمن. والأمــان إعطاء الأمنة. والأمانة ضد الخيانة. يقال: أَمِنْت الرجل أمناً وأمنة وأمانــاً، وآمــنني يؤْمنني إيماناً... والأمين المؤتَمَن»[1]، وفي لسان العرب: «الأمانة والأمنــة: نقــيض الخيانة لأنه لا يؤمن أذاه...والأمانة تقع على الطاعة والعبــادة والوديعــة والثقــة والأمان»[2]، وما سبق يعني أن إقامة الإنسان الأمين تهدف – من ضمن ما تهــدف إليه – إلى إيجاد الشخص الذي **يُؤمِن بدوره** الإصلاحي أيما إيمان، **ولا يخون الأمانة** بما فيها أمانة المبدأ والعقيدة والثغر الذي يرابط به والدعوة التي يمارسها والمؤسسة التي

(١) مقاييس اللغة، مادة «أمن»، ١/١٣٥-١٣٦.

(٢) لسان العرب، مادة «أمن»، ٢٢/١٣.

ينتمي إليها والمشروع الذي يشارك فيه...، **ويأمنه الناس.** فالأمر يتعلق إذاً بإيمان وأمانة وأمان.

وخلق الأمانة يجعل هذا الإنسان يراعي الله تعالى في الدور الذي يمارسه؛ لأن أناساً لم تسكن الأمانة قلوبهم تقووا في الإصلاح وبه ثم التهموا المؤسسات بعد أن لبّس الشيطان عليهم بتخريجات وتخريجات؛ ولأن أناساً مارسوا- باسم الإصلاح وهم يحملون راية الإصلاح- أسوأ أنواع الفساد والإفساد، هؤلاء كان ينقصهم خلق الأمانة، كان ينقصهم خلق الرعاية لحقوق الله، كان باختصار ينقصهم إقامة الشخصية الأمينة. ولتلك الأسباب وغيرها وجدنا أنبياء الله في القرآن الكريم يثيرون انتباه قومهم إلى ما يتصفون به من أمانة تمنعهم من الكذب على الله، والتدليس على الناس، ففي سورة واحدة نجد العبارة نفسها ﴿إِنِّي لَكُمْ رَسُولٌ أَمِينٌ﴾ يذكرها نوح وهود وصالح ولوط وشعيب[1]... لماذا هذا التشابه في منهج الدعوة لو لم يكن للأمانة شأن، وأي شأن؟!

تلك ثلاثة كاملة لمن أراد أن يتم استكمال الشخصية الصالحة في نفسها ومجتمعها، حالاً واستقبالاً: **ماء الحياة** الكامن في الوحي؛ **والقوة** الذاتية النابعة من الإيمان والعقيدة الراسخة؛ **والأمانة** في الحفاظ على ذلك الإيمان وتلك العقيدة وما يتضمنه ذلك من قيم الإصلاح، وفي أدائها بحقها.

وعندما تمتزج تلك العناصر الثلاثة في الشخص الواحد تحدث تفاعلاً كيميائياً عجيباً يعلن عن نفسه في صورة **«الإنسان الأمة»**، ولنتأمل في ضوء ما سبق هذه الآيات الكريمة: ﴿إِنَّ إِبْرَٰهِيمَ كَانَ أُمَّةً قَانِتًا لِّلَّهِ حَنِيفًا وَلَمْ يَكُ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ۝١٢٠ شَاكِرًا

(١) انظر ذلك تباعاً في سورة الشعراء، الآيات ١٠٧، ١٢٥، ١٤٣، ١٦٢، ١٧٨.

لِّأَنْعُمِهِۚ ٱجْتَبَىٰهُ وَهَدَىٰهُ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴿١٢١﴾ وَءَاتَيْنَـٰهُ فِى ٱلدُّنْيَا حَسَنَةًۖ وَإِنَّهُۥ فِى ٱلْـَٔاخِرَةِ لَمِنَ ٱلصَّـٰلِحِينَ ﴿١٢٢﴾ ثُمَّ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ أَنِ ٱتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَٰهِيمَ حَنِيفًاۖ وَمَا كَانَ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾ (النحل: ١٢٠-١٢٣).

يخبرنا ربنا أن سيدنا إبراهيم، عليه السلام، كان أمة، وأن ذلك كان لأنه: كَانَ قَانِتًا لِلَّه؛ كَانَ حَنِيفًا؛ لَمْ يَكن مِنَ الْمُشْرِكِينَ؛ كَانَ شَاكرًا لأَنْعُم الله؛ اجْتَبَاهُ الله؛ هَدَاهُ الله إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ؛ آتَاهُ فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً؛ إِنَّهُ فِي الآخرَة لَمِنَ الصَّالحِينَ.

العناصر الأربعة الأولى عمل وكد (قنوت، حنيفية، توحيد، شكر)، والعناصر الأربعة الأخيرة توفيق ومد (اجتباء، هداية، حسنة في الدنيا، مع الصالحين في الآخرة)، وكأننا أمام خطاب ضمني يقول لنا: كل خطوة منكم تليها خطوات مني، لكن اُخطوا أنتم أولاً. وهذا مصداق ما في الحديث القدسي « عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، رَضِي اللَّه عَنْه، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: **يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى: أَنَا عِنْدَ ظَنِّ عَبْدِي بِي، وَأَنَا مَعَهُ إِذَا ذَكَرَنِي، فَإِنْ ذَكَرَنِي فِي نَفْسِهِ ذَكَرْتُهُ فِي نَفْسِي، وَإِنْ ذَكَرَنِي فِي مَلَإٍ ذَكَرْتُهُ فِي مَلَإٍ خَيْرٍ مِنْهُمْ، وَإِنْ تَقَرَّبَ إِلَيَّ بِشِبْرٍ تَقَرَّبْتُ إِلَيْهِ ذِرَاعًا، وَإِنْ تَقَرَّبَ إِلَيَّ ذِرَاعًا تَقَرَّبْتُ إِلَيْهِ بَاعًا، وَإِنْ أَتَانِي يَمْشِي أَتَيْتُهُ هَرْوَلَةً**»[1].

وبعد ذلك العرض لسمات ذلك الإنسان الأمة يرد التكليف: ﴿ثُمَّ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ أَنِ ٱتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَٰهِيمَ حَنِيفًاۖ وَمَا كَانَ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾ (النحل:١٢٣)، فملة إبراهيم سالكة موصلة، والطريق إلى **الإنسان الأمة** لن تكون إلا بذلك الاتباع.

---

(١) صحيح البخاري، كتاب التوحيد، باب قول الله تعالى﴿ **وَيُحَذِّرُكُمُ ٱللَّهُ نَفْسَهُۥ**﴾ ....، ١٨٥٤/٤، حديث رقم ٧٤٠٥.

خاتمة

والآن، وفي ضوء ما تقدم، لنتأمل قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِي الزَّبُورِ مِنْ بَعْدِ الذِّكْرِ أَنَّ الْأَرْضَ يَرِثُهَا عِبَادِيَ الصَّالِحُونَ﴾ (الأنبياء:١٠٥)، وقول الرسول ﷺ لما سألته زينب بنت جحش رضي: «يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَنَهْلِكُ وَفِينَا الصَّالِحُونَ؟ قَالَ: نَعَمْ، إِذَا كَثُرَ الْخَبَثُ»[١].

إن أول ما نلاحظه أن الحديث في النصين معاً عن الصالحين بصيغة جمع المذكر السالم، غير أن الجماعة الأولى فاعلة بينما الثانية معطلة، وسمة فعالية الصالحين في النص الأول أنهم عباد الله، وأنهم يرثون الأرض، ومن سنن الله في الكون أن وراثة الأرض مرهونة بتحقق الصلاح، فهل يرثها الصالحون في أنفسهم؟

هذا ما ينفيه ضمناً الحديث النبوي، إذ مقتضاه وجود صالحين لكن وجودهم كعدمه بدليل أن الخبث كثر وهم موجودون، مما يعني أنهم لا يؤدون دورهم في مقاومة الخبث، ومنعه من التكاثر، فكثرة الخبث والمفسدين والفاسدين تدفعنا إلى أن نسائل الصالحين أولاً: ما الذي قدموه لمجتمعهم قبل أن يغرقه الفساد والمفسدون؟

وقد عبر القرآن الكريم في موضع آخر عن ذلك صراحة فقال: ﴿وَإِذَا أَرَدْنَا أَنْ نُهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا فِيهَا فَحَقَّ عَلَيْهَا الْقَوْلُ فَدَمَّرْنَاهَا تَدْمِيرًا﴾ (الإسراء:١٦)،

---

(١) صحيح البخاري، كتاب المناقب، باب علامات النبوة في الإسلام، حديث رقم ٣٥٩٨، ٨٨٠/٢.

و«أمرنا» في الآيـة بمعـنى «كـثرنا»، كما قـال ابن عباس[1]، وقولـه تعالى: ﴿أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا﴾ دال على أن في القرية غير مترفين، وطبعاً من هـؤلاء قوم صالحون، ولكنهم غير فاعلين، لا يقومون بدورهم، أو يقومون به لكن لا فقه لديهم بـسنن مغالبة الفساد ومدافعته، بمعنى أنهم - وفق الضابط الإحساني - لا يحسنون الإصلاح، وهذا ما جعل صوتهم ضعيفاً وصوت خصومهم قوياً، مما دفع الفساد إلى الإعلان عن نفسه، والعمل علانية، ثم مجاهرة الصلاح بالعداوة.

ما سبق هو الذي دفعنا إلى القول: إن هلاك أمة فيها صالحون إنما سببه أن هؤلاء قصروا في ممارسة الصلاح والإصلاح، وهذا يدفعنا إلى أن نفهم نص وراثـة الأرض سالف الذكر على أنه نص خاص بالصالحين؛ لكـن الـصالحين في أنفـسهم وفي مجتمعهم. وصلاحهم الثاني ليس سوى ما عبرنا عنه مراراً بالإصلاح.

وبذلك فالصالحون الذين يعدهم الله بوراثة الأرض ويدعوهم إلى المسارعة ببذل الجهد لتحقيق وعد الله فيهم ليسوا سوى أولئك الذين صلحت أحوالهم وسـعوا إلى إصلاح أحوال البلاد والعباد، ليسوا سوى أولئك الذين أحـسنوا فهـم الـصلاح وممارسته، وكان صلاحهم وإصلاحهم على بصيرة. هؤلاء هم «الذين يجمعون بـين الإيمان والعمل الصالح. فلا يفترق في كيانهم هذان العنصران ولا في حياتهم.

وحيثما اجتمع إيمان القلب ونشاط العمل في أمة فهي الوارثة للأرض، في أيـة فترة من فترات التاريخ. ولكن حين يفترق هذان العنصران فالميزان يتأرجح. وقد تقع

---

(١) تفسير الطبري (بيروت: دار الفكر، ١٤٠٥هـ) ٥٦/١٥؛ وروى البخاري عن عبد الله بن مسعود، رضـي الله عنه، قال: «كنا نقول للحي إذا كثروا في الجاهلية أمر بنو فلان». صحيح البخاري، كتاب تفسير القرآن، سـورة الإسراء، باب قوله: ﴿ وَإِذَا أَرَدْنَا أَن نُّهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا ﴾... الآية، ١١٧١/٣، أثر رقم ٤٧١١.

الغلبة للآخذين بالوسائل المادية حين يُهمِل الأخذ بها من يتظاهرون بالإيمان، وحين تفرغ قلوب المؤمنين من الإيمان الصحيح الدافع إلى العمل الصالح، وإلى عمارة الأرض، والقيام بتكاليف الخلافة التي وكلها الله إلى هذا الإنسان.

وما على أصحاب الإيمان إلا أن يحققوا مدلول إيمانهم، وهو العمل الصالح، والنهوض بتبعات الخلافة ليتحقق وعد الله، وتجري سنته: ﴿أَنَّ ٱلْأَرْضَ يَرِثُهَا عِبَادِيَ ٱلصَّٰلِحُونَ﴾[1].

ويوم نعي أن الإصلاح شرط لنهضتنا،

وأنه لا إصلاح دون صلاح،

ولا صلاح دون مرجعية ومنهج إسلاميين،

ولا فعالية لذلك كله بغير إقامة الإنسان الأمة،

يومئذ يفرح الصالحون المصلحون بتحقق موعود الله :

﴿وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِي ٱلزَّبُورِ مِنۢ بَعْدِ ٱلذِّكْرِ أَنَّ ٱلْأَرْضَ يَرِثُهَا عِبَادِيَ ٱلصَّٰلِحُونَ﴾ (الأنبياء:١٠٥).

---

(١) في ظلال القرآن، سيد قطب، ط١٤ (القاهرة؛ بيروت: دار الشروق، ١٤١٢هـ/١٩٩٢م) ٢٤٠٠/٤.

رؤية مستقبلية في الإصلاح

الدكتور سمير الشاعر (*)

لم تعد عملية التعلم تهدف إلى اكتساب الطلبة مجموعة من المعارف والمهـــارات والاتجـــاهات بقدر ما تهـــدف إلى تعديل وتغيير شامل وعميق لســـلوك المتعلمين ليصبحوا أكثر قدرة على استثمار كل الطاقات والإمكانات الذاتية استثماراً ابتكارياً إبداعياً خلاقاً.

المقدمة:

إن عنوان «إشكالية التنمية ووسائل النهوض – رؤية في الإصـــلاح» بمحـــاوره السبعة من الموضوعات التي تحتاج الكتابة فيها إلى الاستفاضة والاستغراق في جوانبـــها المختلفة، إلا أن الموضوعية والتخفيف على القارئ، تدعونا لتجنب التكرار والاكتفـــاء بموضوع البحث، الذي يتناول «الرؤية في الإصـــلاح». وعليه أبتهل مباشرة بخلاصة ما انتهى إليه المثقفون العرب من التشخيص والاعتراف بالواقع ومشاكله على الأصعدة: السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية، في ورقتهم المرفوعة إلى القمة العربية (قمـــة

(*) باحث أكاديمي، محاضر في جامعتي الأوزاعي واليسوعية.. (لبنان).

تونس)، وسأعتبر هذا التشخيص إشكالية البحث ومحدداته، كوني أوافقهم المضمون، ولكونهم راعوا في مؤتمرهم متغيرات العالم والعولمة وتحديات الإصلاح. وتبلورت الرؤية في «وثيقة الإسكندرية» التي حددت القضايا الأساسية في العالم العربي[1].

وتقدم الوثيقة في مضمونها **رؤيةً شعبية** للإصلاح؛ وتنقسم الوثيقة إلى أربعة أقسام رئيسة، تناولت على الترتيب: الإصلاح السياسي، الإصلاح الاقتصادي، الإصلاح الاجتماعي، والإصلاح الثقافي.

– في مجال الإصلاح السياسي:

يؤكد المثقفون العرب ضرورة الالتزام بقيم الديمقراطية في جوهرها الأصيل من خلال حكم الشعب نفسه بنفسه، وإرساء نظام التعددية السياسية الذي يسمح بتداول السلطات، وكفالة الحريات العامة وعلى رأسها حرية التعبير، ودعم حقوق الإنسان.

واقترحت الوثيقة إجراء إصلاحات في الدساتير العربية لتتمشى والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان، وإزالة النصوص التي تتعارض مع القيم الديمقراطية الأصيلة. وحول إصلاح المؤسسات والهياكل السياسية، أكد ممثلو المجتمع المدني والعمل الأهلي بالدول العربية ضرورة إلغاء القوانين الاستثنائية، وقوانين الطوارئ، وإلغاء المحاكم الاستثنائية أياً كانت مسمياتها.

– في الجانب الاقتصادي:

رصدت الوثيقة مظاهر خلل متعددة، أبرزها انخفاض معدلات النمو في الدخل القومي، وتراجع نصيب الدول العربية في التجارة الدولية، وتدفقات رؤوس الأموال

---

(١) دبي، الإمارات العربية المتحدة -- (CNN) طرح المجتمع المدني العربي، ممثلاً في نخبة من أبرز مثقفيه ومنظماته، رؤية من الداخل لإصلاح العالم العربي، سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً، وذلك من خلال «مؤتمر قضايا الإصلاح العربي» الذي أقيم بمكتبة الإسكندرية في مصر، من ١٢-١٤ مارس/ آذار قبيل قمة تونس.

الأجنبيــة، والإخفــاق في توليد فرص عمل كافية، وارتفاع حدة البطالة، وتزايــد حدة الفقر.

واقترح المثقفون العرب الإعلان عن خطط واضحة وبرامج زمنيــة للإصــلاح المؤسسي والهيكلي، وتشجيع برامج الخصخصة بما فيها القطاع المصرفي، ودفع عجلة الاستثمار، والاهتمام ببرامج العمالة والتوظيف، مع العمل على تشييد أطر للتعــاون الاقتصادي والمالي بين الدول العربية، وزيادة فعالية العــالم العــربي في الانــدماج بالاقتصاد العالمي.

– وحول الإصلاح الاجتماعي:

ركزت الوثيقة على ضرورة تطوير نظم التعليم بما يتوافق والمعايير العالمية، ودعم البحث العلمي وتطوير استراتيجياته، والقضاء على الأمية في فترة لا تزيد على عشر سنوات، والعمل على تطوير نظم تضمن عدالة توزيع الثروة بين فئات المجتمع، وإزالة التمييز ضد أي فئات اجتماعية، وصياغة عقد اجتماعي جديد بين الدولة والمــواطن لتحديد التزامات كل طرف.

– وحول الإصلاح الثقافي:

من بين المقترحات المقدمة في هذا المجال: الدعوة إلى ترسيخ أسس الفكر العقلاني بتشجيع مؤسسات البحث وإطلاق حريات المجتمع المدني، وتجديد الخطاب الديني من خلال إطلاق الحريات وفتح أبواب الاجتهاد، ومواجهة التشدد والجمــود في فهــم النصوص الدينية، مع العمل على تحرير ثقافة المرأة، وتجديد المناخ الثقافي بالتأكيد على قيم الحرية والحوار والاختلاف، والاهتمام باللغة العربية، وتنشيط التبادل الثقافي بــين الدول العربية.

وأكدت الوثيقة ضرورة تشكيل مرصد اجتماعي عربي لتقييم مشروعات الإصلاح السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في العالم العربي، عبر مجموعة متكاملة من المؤشرات الكمية والكيفية.

والتساؤل المثار: إذا كان هذا التشخيص واضحاً منذ سنين، فلماذا لم نر التغيير أو التجاوب المطلوب؟

وإجابة، أقول: إن التشخيص نصف المشكلة إذا اتخذت القرارات وفقه، إلا أن التغيير فعل يحتاج للزمن والبيئة المساعدة، وأهم عنصر فيها الإنسان الفاهم، الواعي، المبدع، المدرك للمشكلة، والمتفهم لآليات الحل. ولا أريد أن أعطي دروساً في مواصفات العنصر البشري المثالي أو النموذجي، بل سأذكر أمراً غاية في الأهمية، وهو المصطلح الذي واكب انطلاقة الألفية الثالثة، وهو مصطلح «رأس المال البشري»، الذي عُد أغلى ثروات الأمم والمؤسسات والمجتمعات فوسعوا الاستثمار فيه، فلا منفعة كبرى من علاجات سياسية، اقتصادية، اجتماعية أو ثقافية دون هذا العامل الحاكم والمتحكم.

وألفت الانتباه إلى أن ما سيتناوله البحث من معلومات وبيانات وتشخيص وحلول خاصة بالعالم العربي لا تبتعد عما ينطبق على العالم الإسلامي، فالكل في الهدف أخوان. أما لفظة الديمقراطية فقد استخدمتها لتعوّد الألسن على تناولها، ولكونها أصبحت ذات دلالات على العديد من الأمور، ولكن أحب تقييدها بقبول كل نافع فيها من غير مخالفة للشريعة.

وعليه أسأل الله، أن يكون بحثي نافعاً واقعياً بعيداً عن التحسر وجلد الذات، فهو خير مستعان.

الفصل الأول

الرؤية المستقبلية

على المستوى التربوي والثقافي

إن استهلال المحور السابع من أعمال هذه السلسلة بالرؤية على المستوى التربوي والثقافي، أعده استهلالاً ضرورياً ومهماً، ففيه يصاغ إنسان التغيير والإصلاح، فكراً وثقافة، خبرةً وقيماً، بحثاً وإبداعاً، تخصصاً وإتقاناً، فكراً وذكاءً، تخطيطاً واندفاعاً.

فالقرن الحادي والعشرون يشهد أحداثاً بالغة الأهمية وسط تحولات جذرية على مختلف نواحي الحياة، كما يشهد هذا القرن ثورة علمية تكنولوجية تعتمد على العقل البشري وتقليص دور العمالة غير المؤهلة وتعزيز دور كبار الخبراء والفنيين، الـذين يضطلعون بدور أساس في العمليات الإنتاجية، وقد شكلت هذه التحولات تحديات كبرى أصبح من الواجب على التربية سرعة مواجهتها، وبذلك أصبح لزامـاً علـى الأمم إصلاح التعليم لكي يتفاعل مع ما يستجد من ظواهر ومظاهر علمية أحدثتـها الثورة العلمية والعولمة؛ لذلك أصبح من الضروري للمجتمع اللجـوء إلى المؤسـسة التعليمية (المدرسة، الجامعة...)، كمؤسسة اجتماعية للتعامل والتفاعل مع ما يستجد من ظواهر ومظاهر، وإعداد الإنسان للتفاعل معها والسيطرة عليها متفادياً بـذلك السلبيات ومستفيداً من الإيجابيات.

ولبناء مجتمع الغد، على التعليم المشاركة في صنعه بدرجـة كـبيرة، فالتربيـة والمدرسة هما أداة العرب للمحافظة على ماضـيهم الحـي وتجديـد حاضـرهم،

والاستعداد لبناء مستقبلهم، هذا المستقبل الذي يحتاج إلى إعادة النظر في التربية والمدرسة، وإعادة النظر في وظيفة التربية والمدرسة، لكي يقود هذا التجديد إلى تجديد العقل العربي. والاتفاق سائد على أنه ليس للعرب مستقبل إلا بتجديد منظومتهم التعليمية والتربوية؛ لذلك يجب على كل أبناء الأمة أن يهيئوا أنفسهم للإسهام في تطوير وإصلاح هذه المنظومة التعليمية لكي يكون الفرد فيها متعلماً دائم التعلم، ويكون منفتحاً على الثقافات الأخرى متمسكاً بهويته، لأجل هذا لابد لنا من نظرة جديدة للرؤى والمفاهيم التي تتبناها، والهياكل والنظم التي تستخدمها، والمناهج التي تستوردها وتدرسها، حيث إن الأمة العربية تواجه تيارات عالمية جارفة تضعها أمام تحديات كبيرة وتغيرات قد تعين على تشكيل حياة العرب بمختلف أشكالها[1].

أولاً: قيود ومحددات تتعلق بالبناء التربوي والثقافي (مشكلات خاصة في التعليم العربي):

١- الأمية[2]: تظل الأمية من المشكلات الكبيرة في التعليم العربي، وإن تحسنت معدلات معرفة القراءة والكتابة، وتقدر الآن بنسبة ٦٨% للرجال و٤٤% للنساء، ويمكن توقع مزيد من التحسن الشامل. وبالمقارنة فعندما كانت كوريا الجنوبية تسير استراتيجياتها الإنمائية نحو اقتصاد التصدير في بداية الستينيات فقد كان أكثر من ٧٠% من عدد السكان فيها يستطيع القراءة والكتابة والتعامل مع الآلات والمعدات التقنية في المؤسسات الصناعية.

(١) بشير أحمد سعيد، أمين عام اللجنة الوطنية للتربية والثقافة والعلوم، مقدمة كتاب: **التربية العربية رؤية لمجتمع القرن الحادي والعشرين**، للدكتور على الهادي الحوات، ط١ (ليبيا: جامعة الفاتح، منشورات اللجنة الوطنية الليبية للتربية والثقافة والعلوم ٢٠٠٤م).

(٢) علي الهادي الحوات، **التربية العربية رؤية للقرن الواحد والعشرين**، ص٦٢ وما بعدها.

٢- تعليم المرأة: عندما نعود إلى الوراء وننظر إلى تعليم المرأة في منتصف القرن العشرين نلحظ عدم تحقيق إنجازات، بل حققت انتصارات على كافة المستويات التعليمية والاقتصادية والقانونية، فقد حققت أسرع تقدم في مجال التعليم من خلال ارتفاع نسبة محو أميتها بثلاثة أضعافها تقريباً خلال الفترة من١٩٧٠-١٩٩٠م، ولكن رغم هذه الجهود الواضحة فلا تزال الأمية عالية بين النساء، وخاصة في المجتمعات القروية والريفية، وهناك فروق كبيرة بين البلدان العربية، وأن أي تقدم حقيقي للوطن العربي لن يتحقق ما لم تسهم المرأة فيه، في إطار مفهوم عصري للمواطنة والإسهام في الحياة الاجتماعية العامة، وهذا يتطلب أن يأخذ تعليم المرأة ومحو أميتها مكاناً بارزاً في البرامج العربية لتطوير التربية لحياة القرن الحادي والعشرين، بل أن هذه الخطة تتطلب إعطاء اهتمامٍ خاص لأمية المرأة في الريف العربي، وتحريرها عقلياً واجتماعياً من قيود الجهل والأمية، ودمجها في حياة مجتمعها ومسيرته نحو النمو والتطور الحضاري.

٣- الإنفاق على التعليم: يتضح من مختلف التقارير أن البلدان العربية صرفت كثيراً على التنمية البشرية بما في ذلك التعليم طوال العقود الماضية. وتظهر البيانات بوجه عام تزايد الرقم المطلق للإنفاق العام التعليمي بالأسعار الجارية في مختلف الأقطار العربية، ويتفق هذا مع التزايد السريع في نسبة الأطفال حتى الرابعة عشرة من العمر بالقياس إلى مجموع السكان في الوطن العربي. ويلاحظ كذلك أن نصيب الفرد من إجمالي الإنفاق العام التعليمي على مستوى بلدان الوطن العربي بوجه عام في تزايد مستمر(١). هذا ويلاحظ أن الدول العربية ذات الموارد الأكبر قد أنفقت بسخاء على

---

(١) عبد الله عبد الدائم، مراجعة استراتيجية تطوير التربية العربية (تونس: منشورات المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ١٩٩٥م) ص ١٠٢-١٠٥.

التعليم مثل ليبيا والسعودية والكويت بما يفوق ١٠% من إجمالي دخلها القـــومي، ومن المؤشرات ذات الدلالة أن الدول العربية أنفقت منذ عقد التسعينيات نحو ٥% من ناتجها القومي على قطاع التعليم مقارنة بنحو ٣,٦% في كافة الدول الناميـــة، وحوالي ٥,١% في الدول المتقدمة.

وبالرغم من المبالغ الكبيرة التي صرفت على التعليم والجهود التي بـــذلت فـــإن التعليم الأساسي العربي (الابتدائي+الإعدادي) يعاني من انحياز تقليـــدي مـــوروث انعكس في التركيز المفرط للنفقات الحكومية على التعليم الثانوي والجـــامعي علـــى حساب التعليم الابتدائي، كما أن التعليم الثانوي وحتى أكثر من ذلـــك التـــدريب المهني حضري وذكوري ومتوسط المستوى على نحو واضح، وعادة ما يكون التركيز المفرط على مستويات التعليم العالي واضحاً عندما نقارن النفقات العامة على التعليم الابتدائي والثانوي بالإنفاق العام على التعليم العالي، بينما تنفـــق البلـــدان الناميـــة المتوسطة النمو أربعة أضعاف على التعليم الأول (الابتدائي) منه علـــى الأخـــير في الوقت الذي تنفق الدول العربية ثلاثة أضعاف فقط[1].

٤- **الموروث الثقافي:** تعتبر القبيلة والطائفة من التكوينات الاجتماعية التاريخية في الوطن العربي، وهي وحدات اجتماعية وثقافية أساسها عرقي ابتداءً، وهذا الأمـــر طبعي، ولكن تطور الأمور في الوطن العربي لم يجعل القبيلة وحدة اجتماعية أو مظلة اجتماعية تحمي أبناءها اجتماعياً وترعاهم عاطفياً، وإنما أصبحت وحدات سياســـية تتدخل في الكبيرة والصغيرة في الوطن العربي ونموه وتطوره السياسي والاجتمـــاعي؛

(١) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في ليبيا UNDP (١٩٩٧م)، **آفاق التنمية البشرية في المنطقة العربية**، دراسة من إعداد معز دريد، من مكتب تقرير التنمية البشرية بنيويورك في: **نحن شعوب العالم**، العددان الأول والثاني، فبراير ١٩٩٧م، مجلة دورية يصدرها مكتب الأمم المتحدة في ليبيا، ص ١٤.

والتخوف الذي تطرحه هذه التركيبة الاجتماعية أن تتحول من بناء اجتماعي يحمي الحياة الاجتماعية للأفراد إلى بناء اجتماعي يرغب في التحول إلى وحدات سياسية تطالب بالانفصال والذاتية السياسية؛ وللأسف هناك من يغذي هذا التفكير والمنهجية لدوافع وأسباب متعددة بعضها يوجد داخل الوطن العربي، وبعضها الآخر هو نوع من الضغوط والتدخل الخارجي الأجنبي في شؤون الوطن العربي وحياته السياسية في المستقبل، وإزاء هذا التطور الاجتماعي فإن التربية العربية مطالبة بمعالجة هذه المسألة وإيجاد الحلول المناسبة لها.

ولابد من الإشارة هنا إلى ثورة المعلومات وتطور التكنولوجيا في العقد الأخير من القرن العشرين في العالم، وانعكاس ذلك على الوطن العربي ونظمه ومؤسساته الاجتماعية والاقتصادية والعلمية والثقافية، فهذا التطور المعرفي والمعلوماتي جلب تغيرات ثقافية وفكرية ومنظومة من القيم الاجتماعية، التي دخلت وانـزرعت في عقل الإنسان العربي، وأصبحت توجه سلوكه وحياته في الأسرة والمدرسة ومؤسسات العمل، بل وفي الحياة بأسرها؛ ونعتقد أن هذا الوضع الثقافي الجديد خلق وسيخلق سلسلة من القيم الثقافية والاجتماعية التي بقدر ما هي جديدة وتعتبر تجديداً وإبداعاً في حياة الإنسان العربي، فإنها فيما يظهر الآن ستضع الإنسان العربي، صغيراً وكبيراً رجلاً وامرأة، أمام حيرة ثقافية واجتماعية أساسها كيف سيتصرف؟ طبقاً للماضي أو الحاضر، طبقاً لثقافته العربية أو طبقاً للثقافة الغربية التي تحاصره في كل مكان وتغريه بالتغير والتحول من إنسان عربي تقليدي إلى إنسان عربي بثقافة عصرية؟

والمشكلة أنه مع هذا وذاك، ليس أمام الإنسان العربي **نموذج ثقافي وفكري واحد ومتجانس وموجه ومقنع، فهو ليس شخصية عربية ثقافية واحدة**

ومتجانسة، **ولكنه عملياً عدة شخصيات ثقافية وعقول وأنماط من السلوك والقناعات في ذات اللحظة.** فالنمو المادي الذي حققه الوطن العربي منذ منتصف القرن العشرين، يفتقد إلى النمو الفكري والثقافي، بل والنموذج الثقافي اللازم والضروري لبقائه وسلامته واستمراره، والتربية هي المؤسسة الأولى، بل هي المسؤول الأول عن **بناء هذا النموذج الثقافي العربي المعاصر، وتأهيله وترجمته بالتعاون مع مؤسسات أخرى إلى واقع فعلي في الحياة اليومية.**

ومن المشاكل البارزة التي تواجه الوطن العربي؛ التعارض بين القيم العربية الإسلامية وقيم العولمة والعالم الغربي المؤثرة في الاقتصاد والاجتماع والثقافة العالمية، وهذه القيم تأخذ الطابع الإنساني العالمي، الذي يعطيها المبررات لقبولها وتبنيها (حقوق المرأة، حقوق الطفل، الحوار والمشاركة في صنع الحياة، حق العمل). والسؤال كيف ندرك هذه القيم ونتصرف حيالها ونوظف التربية والمدرسة، بل واستراتيجية التربية العربية لحماية الإنسان العربي من هذه القيم والحقوق التي تتعارض ببعض جوانبها مع الإسلام والشريعة الإسلامية؟ خاصة وأن هذه الحقوق تتكرر يوماً بعد آخر في وسائل الإعلام ونصوص وتشريعات الأمم المتحدة.

٥- **البيئة:** تواجه الدول العربية تحديات بيئية من المتوقع أن تشتد حدتها خلال العقود المقبلة بفعل النمو السكاني المطرد، واتساع دائرة التنمية والتحضر السريع ونمو المدن وما ينتج عنها من ضغوط متزايدة على موارد البيئة، كما تتعرض المناطق الساحلية وبيئاتها البحرية إلى تدهور مستمر في أنظمتها البيئية بفعل إلقاء المخلفات النفطية أو الكيماوية من المصانع، ومياه الصرف الصحي في مياه البحر دون معالجة علمية، كما تتعرض المناطق الزراعية للتصحر نتيجة للتوسع العمراني فيها، أو بتأثير

الارتفاع المتزايد في منسوب الملوحة في مياه الري.. وتأتي مشكلة المياه على رأس القضايا البيئية بسبب محدودية المصادر المائية في معظم البلدان العربية، وسوف تؤدي الضغوط المتزايدة على الموارد المائية إلى ارتفاع نسبة الملوحة في المياه الجوفية وتدني صلاحيتها للاستعمال البشري مما يؤدي إلى انخفاض نصيب الفرد من المياه الصالحة للشرب أو الاستعمال البشري[1]، وهنا لابد لاستراتيجية التربية العربية أن تعالج مشاكل البيئة من زاويتين: الأولى زيادة الوعي العام بالبيئة، والثانية إدماج البيئة ومشكلاتها في المناهج التعليمية لمختلف مستويات التعليم، وتأهيل الطالب علمياً ومهنياً واجتماعياً للمحافظة على البيئة وسلامتها واستمرارها.

وفي الجملة، فإن البلدان العربية بذلت جهوداً كبيرة في مجال الإنفاق على التعليم والصحة، ففي عام ١٩٩٥م تم صرف حوالي ٢٠٠ دولار أمريكي على التعليم والصحة لكل فرد مقارنة بمعدل أقل من ٦٠ دولار لكل شخص في الدول النامية، ورغم ذلك فإن تطور الأوضاع التعليمية مقارنة بالنمو السكاني تؤكد فيما تشير كل الدراسات إلى أن البلاد العربية تعاني الآن وستواجه بشكل أكبر في المستقبل مشكلة تدبير موارد مالية للإنفاق، مثل سائر البلاد النامية، على التعليم والمحافظة على المعدلات القائمة الآن، وهذا يتطلب ولا شك أن تفكر مخططات التربية العربية في تدبير موارد مالية جديدة للإنفاق على التعليم وكذلك الصحة وسائر مجالات التنمية البشرية.

وهنا قد يكون من المفيد جداً أن تفكر خطط التربية العربية في الشراكة بين القطاع الخاص والقطاع العام، والمنظمات الأهلية لتمويل التعليم، وتشجيع أغنياء

---

(١) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (١٩٩١م)، نظرة مستقبلية لبيئة غرب آسيا، مستخلصات من التقرير الأول عن توقعات البيئة العالمية أعد بالتعاون مع جامعة الخليج العربي، البحرين.

الوطن العربي لتأسيس مؤسسات تعليمية بشروط وضوابط محددة، وكذلك التفكير في **إنشاء صناديق وطنية** تمولها الحكومات العربية والقطاع الخاص وربما المؤسسات الدولية للاستمرار في الإنفاق على التعليم ومواجهة الأعداد المتزايدة للطلاب في المدارس، وبدون شك فإن أزمة الإنفاق على التعليم ستظل من التحديات الكبرى لمخططي التعليم ونشره في البلاد العربية طوال العقود القادمة، هذا ناهيك عن تجديد وتجويد التعليم وتنويع برامجه ومؤسساته.

ثانياً: التطور النوعي للتعليم العربي:

على الرغم من التطور الكمي للتعليم في البلاد العربية كلها وانخفاض معدلات الأمية، وانتشار التعليم في قاعدة شعبية عريضة، إلا أن تقييم النظام التعليمي العربي من الناحية النوعية يعكس الملاحظات المهمة التالية:

١- لا تزال التربية العربية غير فعالة لتكوين شخصية الإنسان واستعداداته المختلفة لكل مراحل حياته للتعامل مع العالم المعاصر المعقد السريع التطور والتغير، فالطالب يتخرج من أي مستوى تعليمي وهو لا يكتسب معرفة ديناميكية بالعالم الآخر وبنفسه، وإنما يكتسب معرفة جامدة صورية مقولبة تعكس الماضي أكثر من الحاضر والاستعداد للمستقبل، فالتلميذ يعيش ويتعلم في مدرسة لم تقدم حلاً للتوتر والتناقض بين العالمية والقومية، والتوتر بين مصلحة المجتمع ومصلحته الفردية، والتوتر بين التقاليد والأصالة، والحداثة والمعاصرة والعولمة[1].

(١) مكتب التربية العزبي لدول الخليج (٢٠٠٠م)، وثيقة استشراف مستقبل العمل التربوي في الدول الأعضاء بمكتب التربية العربي لدول الخليج، وثيقة على شبكة المعلومات الدولية -الإنترنت، وثيقة غير منشورة.

٢- يغلب على التعليم العربي في معظم البلاد العربية الطابع النظري، والاستمرار في تصميم المناهج وإعداد الكتب والمواد التعليمية بالأساليب التقليدية، فينتج عن ذلك ضعف في كفاءة النظام التعليمي وارتفاع نسبة الهدر فيه، فالتعليم العربي في مستوياته كلها لا يزال مبنياً على استراتيجية **تذكر المعرفة**، وليس **إنتاج المعرفة**، فالتعليم العربي خاصة في مستوياته العليا لم يهتم كثيراً ببناء مهارات التفكير والتدبير لا سيما تعلم الكفايات العقلية العليا والتحليلية والتطبيقية والتركيبية، التي تؤكد وتبني جوانب الإبداع والابتكار في ذهن المتعلم.

٣- ضعف مخرجات النظام التعليمي، والممر الذي يؤدي إلى دائرة فعالة من التنمية والتقدم والحداثة يبدأ بالتركيز على الناس وتنمية قدراتهم[1].

٤- إن عائد الاستثمار في التعليم لم يكن بالحجم المتوقع مقارنة لما تم إنفاقه واستثماره فيه بالدول العربية، ويرجع ذلك إلى أن الدول العربية تقوم بإعداد الطلاب للانخراط في الوظائف الحكومية في الوقت الذي تختلف فيه طبيعة المؤهلات الملائمة لمتطلبات الاقتصاد الحديث بشكل عام.

٥- ارتفاع معدلات الإخفاق في مواصلة التحصيل الدراسي، مما جعل الاستثمار في التعليم أقل جاذبية للفرد والأسرة، يقابل ذلك الارتفاع المتصاعد لتكلفة التعليم خاصة في المراحل الدراسية العليا.

٦- حرمان الأطفال العرب من التعليم قبل المدرسي، يضاف إلى هذا أمية ثقافية تصيب حوالي ٨٠% من مجمل السكان، كما يعاني ٩٩% من العرب فوق ١٥ سنة من الأمية التكنولوجية.

(١) مصدر سبق ذكره، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (١٩٩٧م)، آفاق التنمية البشرية في المنطقة العربية.

٧- ورغم ما يعنيه تدني نسب الالتحاق من عجز عن توفير التعليم للجميع تشكو معظم الأقطار العربية من فائض في الخريجين مع عدم ملاءمة تخصصاتهم للاحتياجات المتطورة للاقتصاد والمجتمع، وضعف مستوياتهم، وهو ما يضاف إلى رصيد البطالة وإلى ظاهرة انخفاض الكفاءة الإنتاجية.

٨- ازدحام المناهج وهامشية المحتوى، وعلى أسلوب التعليم القائم على حشد المعلومات والتلقين والتركيز على التعرف والتذكر، وإهمال التطبيق والتحليل والتركيب والتقييم، وإعطاء وزن أكبر للمواد الاجتماعية واللغات على حساب الرياضيات والعلوم، وضعف الاهتمام بالفنون الجميلة والتربية الدينية والتعريف بالمفاهيم الإنسانية المتقدمة، وحياة وثقافة الشعوب الأخرى في العالم.

٩- تدني مستويات الملتحقين بكليات التربية ومعاهد إعداد المعلمين وضعف تمويلها وارتفاع نسبة الطلبة للأستاذ، وغلبة الطابع الأكاديمي وغيبة الجانب التطبيقي، وافتقاد المقاييس الموضوعية للأداء، وسوء التخطيط لإعداد وتدريب المعلمين والإداريين، وغياب الحوافز المادية والمعنوية للمعلمين والعاملين في الإدارة التعليمية.

١٠- ويصحب ما تقدم ضعف الإنتاج البحثي للأساتذة التربويين وأساتذة الجامعات وشح أو غياب البحوث التجريبية والميدانية.. ورغم الإسهامات العربية من جانب الأكاديميين في معالجة الكثير من القضايا الحيوية، فإن الدراسات في الغالب مكتبية وعقائدية لا تضيف كثيراً إلى تأصيل المعرفة العلمية وإنتاجها وتوظيفها.

١١- ضعف نسبة الإنفاق على التعليم، وإهمال المكتبات والمختبرات، كما يلاحظ عدم تناسب المنفق على المراحل التعليمية المختلفة، وبخاصة نصيب التعليم الأساسي بالقياس إلى ما يوجه للتعليم العالي، الأمر الذي تتحمل تبعاته الفئات الفقيرة لصالح الطبقات الأعلى دخلاً.

١٢- لا تزال العناية بالعلوم والرياضيات والتقنية ضعيفة، وباستخدام منهج تداخل العلوم خاصة في التعليم ما بعد الأساسي، سواء في التعليم الثانوي أو الجامعي.

١٣- لا تزال أسباب البحث العلمي ضعيفة في مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي، وهذا قد أدى إلى ضعف الصلة بين المعرفة والعلم وحركة المجتمع العربي وغياب الفرصة والمعطيات لنمو وتأصيل علم عربي وفكر عربي متميز، فالعلم والمعرفة والتقنية في المجتمعات العربية المعاصرة مستوردة، وحتى القليل الموجود منها يستمد نماذجه بل ويعتمد أساساً على العلم الغربي، وهذا يعود إلى إخفاق المجتمع العربي والتربية العربية في تنمية قدرات الإبداع والاكتشاف وحل المشكلات إضافة إلى الهوة الواسعة بين عالم التربية والتعليم في المدرسة، وعالم الواقع الحقيقي في المجتمع.

١٤- نمطية نظام التعليم، وغياب التنوع المطلوب الذي يلبي الاحتياجات المتعددة لسوق العمل مثل التعليم التعاوني والتعليم الاستكشافي والابتكاري، والتعليم أثناء العمل، والتعليم الذاتي، والتعليم المفتوح، والتعليم بطريقة حل المشكلات والمشروعات. وبحيث تلبي كل هذه النماذج من التعليم احتياجات التنمية الاجتماعية والاقتصادية وبناء وإثراء الثقافة العربية الإسلامية كمشروع حضاري للعرب في القرن الحادي والعشرين.

١٥- ازدواجية اللغة بين المجتمع والمؤسسات التعليمية، خاصة مؤسسات التعليم العالي ومراكز البحث العلمي، حيث يتعلم الطالب داخل الفصل اللغة العربية بقواعدها ويمارس خارجه اللهجات المحلية، إضافة إلى ازدواجية اللغة في الجامعات

فهناك علوم تدرس باللغة العربية، وعلوم أخرى تدرس باللغات الأجنبية (الإنجليزية والفرنسية).. ومن المظاهر الأخرى ضعف مستويات المعلمين القائمين على تدريس اللغة العربية بالمدارس، الأمر الذي يساعد على ضعف مستويات الخريجين وتشيع في كتاباتهم مجموعة من الأخطاء الإملائية واللغوية[١].

١٦- معظم مناهج التعليم وخاصة التعليم العالي تعيد إنتاج المجتمع نفسه، وترسخ الاغتراب الثقافي، ومساهمتها محدودة في تعزيز الهوية الثقافية والمحافظة عليها، ولم تسهم بشكل كبير في حل الإشكاليات والصراعات الثقافية والاجتماعية التي تنتج عن الاختلال بين الأصالة والحداثة وما بعد الحداثة والتعامل مع العولمة[٢].

ثالثاً: عملية التعلم الإبداعي[٣]:

لم تعد عملية التعلم تهدف إلى اكتساب الطلبة مجموعة من المعارف والمهارات والاتجاهات بقدر ما تهدف إلى تعديل وتغيير شامل وعميق لسلوك المتعلمين ليصبحوا أكثر قدرة على استثمار كل الطاقات والإمكانات الذاتية استثماراً ابتكارياً وإبداعياً وخلاقاً إلى أقصى الدرجات والحدود.

---

(١) عبد العزيز الحر (٢٠٠١م)، مدرسة المستقبل، الرياض، مكتب التربية العربية لدول الخليج، ص ١٤؛ وانظر كذلك حسن العالي (٢٠٠٣م)، قضية ورأي: التشغيل والتنمية البشرية، شبكة المعلومات الدولية «الإنترنت» على العنوان: http://www.alwaten.com/graphs/2003/05may15-5/.

(٢) عبد الله أبوبطانة (٢٠٠٣م)، تحديات كبرى تواجه التعليم في العالم العربي: العولمة تغير المناهج وطرق التدريس في الجامعات العربية، صحيفة العرب، الإثنين ٢/٦/٢٠٠٣م، ص ٦، صحيفة عربية تصدر في لندن؛ وانظر كذلك، محمد محمود الإمام (١٩٩٨م)، رؤية للعالم في القرن الحادي والعشرين ودور العرب فيه، المغزى بالنسبة للتعليم في الوطن العربي: رؤية مستقبلية للتعليم في الوطن العربي، دراسة قدمت إلى المؤتمر الأول لوزراء التربية والتعليم والمعارف العرب، طرابلس ـ ليبيا ٥-٩ ديسمبر ١٩٩٨م.

(٣) مسعد محمد زياد، المشرف والمطور التربوي، بمدارس دار المعرفة الأهلية للبنين.

وتلافياً لما يمكن أن يكون من ملاحظات، وتحقيقاً للمأمول بالانتقال من الارتجال إلى التخطيط بطريقة متخصصة قائمة على منهج إبداعي يعمل العقل في التفنن والابتكار، نظرياً ومعملياً، ويبني مراكز البحث العلمي.

أ- مفهوم الإبداع:

في واقع الأمر لا يوجد تعريف محدد جامع لمفهوم الإبداع، وقد عرفه كثير من الباحثين الأجانب والعرب على حد سواء بتعريفات مختلفة ومتباينة، غير أنها تلتقي في الإطار العام لمفهوم الإبداع، وهذا الاختلاف جعل بعضهم ينظر إلى الإبداع على أنه عملية عقلية، أو إنتاج ملموس، ومنهم من يعده مظهراً من مظاهر الشخصية مرتبط بالبيئة.

وقد عرفه أحد الباحثين العرب: «على أنه قدرة الفرد على الإنتاج إنتاجاً يتميز بأكبر قدر من الطلاقة الفكرية، والمرونة التلقائية، والأصالة».

وعرف آخرون التفكير الإبداعي بقولهم: هو «نشاط عقلي مركب وهادف، توجهه رغبة قوية في البحث عن حلول، أو التوصل إلى نواتج أصيلة لم تكن معروفة سابقاً».

ب- مفهوم التعلم:

يقصد بالتعلم: «حدوث تغييرات سلوكية تتصف بالثبات النسبي لدى الفرد كنتيجة للخبرات التي يمر بها».

ج- خصائص التعلم الإبداعي:

عندما نتحدث عن التعليم الإبداعي فإننا نستبعد ذلك التعلم الشكلي القائم على حفظ المعلومات والحقائق والمفاهيم والمبادئ والقوانين، واستظهار هذه المعلومات

بغض النظر عن انعكاسات هذه المعلومات على شخصية المتعلم، أو فائدتها العلمية، أو تطبيقاتها الحياتية، وفي ضوء ما سبق يمكننا رصد الخصائص الأساسية لعملية التعلم المطلوب وهي:

- التعلم الذي يستجيب لأنماط التغير الخاصة بالطالب، والتي ترتبط بالخصائص العقلية النمائية له.

- التعلم ذو المعنى بالنسبة إلى المتعلم، وذلك يعني ارتباطه بحاجات حقيقية للمتعلم، سواء أكانت حاجات جسمية، عقلية، اجتماعية، نفسية، أو روحية، وعليه فالتعلم لا بد أن يكون ذا معنى.

- التعلم القائم على الخبرة، سواء أكانت خبرة مباشرة حقيقية، أم خبرة غير مباشرة، وكلما كانت الخبرة أقرب إلى الواقع كان التعلم أكثر فاعلية، وأكثر بقاء، وأقل نسياناً، وأسرع في حدوثه، وأقل في الجهد المطلوب له.

- التعلم القابل للاستعمال في الحياة مما يجعله أكثر فاعلية.

- التعلم الذي يتناسب وإمكانات كل فرد وقدراته واتجاهاته الذاتية.

- التعلم الذي يتضمن معلومات ومهارات واتجاهات قابلة للبقاء.

- التعلم الإبداعي هو التعلم القائم على العمل والموجه نحو الحياة ويساعد الطالب على تطوير مهارات العمل المنتج والقيم الاجتماعية الأصلية وتبنيها.

- التعلم الذي يؤدي إلى تطوير التفكير الإبداعي لدى الفرد.

- التعلم الذي يجعل من المتعلم محوراً ومركزاً له.

- التعلم الذي يطور علاقات تعاونية بين الطلبة وينمي بينهم روح العمل التعاوني وقواعده.

- التعلم الإبداعي يتصف بالمرونة والاتساع، وتقوم هذه الخاصية على أساس الإيمان بالتغير الدائم في جميع جوانب الحياة.

- التعلم المستمر الذي يستمر باستمرار الحياة.

- التعلم المتكامل الذي يستهدف تحقيق النماء المتكامل.

- التعلم الذي يربط بين الجوانب النظرية والجوانب التطبيقية العملية بصورة متكاملة.

- التعلم الذي يمكن قياسه وتقويمه بهدف تحديد مداه ودرجته.

- التعلم الذي يشكل في حد ذاته معززاً ومثيراً لدافعية المتعلم للتعلم، لأن التعلم الإبداعي والجيد يبعث في المتعلم شعور النجاح والإنجاز والارتياح والبهجة.

رابعاً: عوامل تنمية التفكير الناقد (أو مهاراته):

هناك مجموعة من العمليات أو المهارات التي تعمل على تنمية التفكير، وتسمى أحياناً بعمليات العلم لاستخدامها في البحث عن المعرفة وتوليدها، وهي:

١- **الملاحظة**: وتعني أخذ الانطباعات الحسية عن الشيء أو الأشياء المعينة، وعلى المعلمين مساعدة الطلبة في استخدام حواسهم بكفاءة وفاعلية عندما يلاحظون الأشياء.

٢- **التصنيف**: يستطيع الطلبة في مرحلة التفكير الحدسي اختيار الأشياء والأجسام الحقيقية وفقاً لخاصية معينة كاللون أو الشكل أو الحجم.

٣- القياس: إن التفكير بالخاصيتين من منظور كمي يقودنا إلى قياسها، والقياس يعني المقابلة بين الأشياء.

٤- الاتصال: يعني الاتصال وضع البيانات أو المعلومات التي يتم الحصول عليها من ملاحظاتنا بشكل ما بحيث يستطيع شخص آخر فهمها. ويمكن تعليم الطلبة طرق الاتصال: كأن يرسموا صوراً دقيقة، أو أشكالاً، أو خرائط ومخططات مناسبة.

٥- التنبؤ (الوصول إلى الاستنتاج): إن عملية الاستنتاج عبارة عن عملية تفسير أو استخلاص تنمية ما نلاحظه.

٦- التجريب: يعني التجريب: «افعل شيئاً معيناً لترى ما يحدث».

في التجريب يتم تغيير الأشياء أو الأحداث لنتعلم عنها أكثر فأكثر.

٧- وضع الفروض: لإكساب الطلبة مهارة وضع الفروض، يساعدهم المعلم على تكوين الأفكار التي ينجزونها قبل معالجة الأشياء.

٨- ضبط المتغيرات: يعني ضبط المتغيرات تغيير شرط واحد من مجموعة شروط عند إجراء تجربة ما أو دراسة ظاهرة معينة. مثال: أثر الشمس في نمو النبات.

خامساً: تدريب التفكير في المواد الدراسية:

إن تدريب مهارة التفكير يمكن أن يكون في مواد دراسية مختلفة مثل الرياضيات، واللغة، الاجتماعيات، ودروس الفن، كما ينطبق على غيرها من العلوم في مستويات التعليم المختلفة كون تدريب التفكير هدفه في النهاية بناء العقل المفكر.

ففي الرياضيات ينبغي اعتبار عمليات التفكير العليا من مثل التفكير المنطقي، ومعالجة المعلومات، واتخاذ القرار من أجل تطبيقها في العمليات والمسائل الرياضية التي يتعامل معها في المواقف الصفية.

وفي مجال اللغة، فإن التفكير واللغة مرتبطان، وأن هذه المهارة متأصلة في نشاط القراءة، والكتابة، والاستماع، والكلام، كما يرتبط نشاط القراءة بالقدرة على التحليل، والتصنيف، والمقارنة، وصياغة الفرضيات، والمراجعة، وبلورة الاستنتاجات، وأن هذه العمليات تعتبر ضرورية لعملية التفكير لدى الفرد، وأن التدريب على حل المشكلة عقلانياً، وحدسياً، هي طريقة للتغلب على المشكلة بنجاح في خبراتهم التعلمية ضمن مواقف صفية ومواقف عملية خارج المدرسة.

وفي مواد الاجتماعيات لاحظ أحد الباحثين أن الصف يسوده محاولات كثيرة لنقل المعرفة، والمعرفة المحددة بالذات عن الناس، والأمكنة، والتواريخ، وبنية المؤسسة... إلخ. وكلما زادت معرفتنا كلما ازدادت قدرتنا على **اتخاذ قرارات سليمة**، ولكن كهدف عام في مواد الاجتماعيات، فإن اكتساب المعرفة لا يعتبر هدفاً كافياً لتطوير برنامج أو إلهام الطلبة المحدثين.

أما في مجال دروس الفن فقد وصفت باحثة في مثالها «الكفاح من أجل التميز في التربية الفنية» (Striving for Excellent in Arts Education) الطرق التي يمكن أن تتطور بها مهارة التفكير في دروس الفن:

«ينبغي أن يكون الهدف من تعليم الفنون رعاية وتربية تعلم مهارات العمليات العقلية العليا خلال تدريس الفن كمادة تعليمية مركبة، وأن الطريقة التكاملية في التعليم تضمن:

(أ) إدراك الجمال. (ب) أداء وتحقيق الأهداف. (ج) النقد الفني. (د) تاريخ الفنون.

وبالانتباه للإدراك الجمالي يستطيع الأطفال تعلم التخيل، والنقد، ويفسرون الخصائص الحسية. وخلال التحقيق، وأداء المهارة يستطيعون تعلم ترجمة المفاهيم إلى تعابير حسية، مرئية، مسموعة، وجمالية. وفي تطوير مهارة التفكير الناقد، يستطيعون استخلاص الخصائص، والاستدلالات عن الإنسان والمجتمع، وذلك عن طريق دراسة المواد الثقافية والتاريخية التي ينشأ فيها الفن.

سادساً: التفكير والإبداع:

هو عبارة عن سلسلة من النشاطات العقلية التي يقوم بها الدماغ عندما يتعرض لمثير عن طريق إحدى الحواس الخمسة.

أما الإبداع بالمفهوم التربوي: هو عملية تساعد المتعلم على أن يصبح أكثر حساسية للمشكلات وجوانب النقص والثغرات في المعلومات واختلال الانسجام وما شاكل ذلك.

سابعاً: مدرسة المستقبل (الإطار الفكري والعلمي):

تتمثل مرتكزات فلسفة المستقبل في الجوانب والمنطلقات الفكرية والعلمية التالية:

١- تأكيد الهوية العربية الإسلامية للطالب مع بناء القدرة على التواصل والتعامل مع الثقافات الأخرى باعتزاز بالذات وثقة بالنفس وإيمان عميق بأن الحضارة العربية ساهمت ولا تزال تسهم بفعالية في الحضارة الإنسانية.

٢- الإسهام الإيجابي في بناء مجتمع القرن الحادي والعشرين، سواء على مستوى كل بلد عربي على حده، أو على مستوى الوطن العربي ككل.

٣- تنظيم المدرسة لتكون مركزاً حياً للتفكير والعمل العلمي ومرتبطة - أي المدرسة- بالمحيط المباشر للطالب ومتفاعلة مع المشكلات الوطنية والقومية والعالمية.

٤- توعية التلاميذ بطبيعة مجتمع القرن الحادي والعشرين وتدريس التلاميذ وتدريبهم على المهارات التي يحتاجها هذا العصر الجديد.

٥- تشجيع التفكير الحر والتفكير التحليلي والتركيبي للتلاميذ.

٦- تدريب وتهيئة التلاميذ للتعامل مع عالم المعلومات والاتصالات السريعة عن طريق الحاسوب والإنترنت، وسائر وسائل تحليل البيانات ومعالجتها وتوظيفها في الحياة العملية.

٧- تربية التلاميذ عن طريق مناهج تركز على بناء المهارات والقدرات العلمية والمهنية والاجتماعية والثقافية، التي يحتاجها مجتمع المستقبل، بدلاً من التركيز على الحفظ والتلقين واستقبال المعرفة، واجترار الماضي وتمجيده فقط.

٨- الاهتمام الشديد ببعض الفئات الاجتماعية مثل الفتيات وأطفال الريف وأبناء الفئات المهمشة، التي لم تستطع أن تتحرك إلى أعلى في السلم الاجتماعي، مما ترتب عنه عدم دخول أبنائها لأي تعليم، أو تسربت من التعليم، أو لم تستطع المنافسة العلمية فرسبت وخرجت للحياة بدون أي تأهيل.

٩- الاهتمام بتنوع وتعدد البرامج التربوية والتعليم الذاتي المستمر ومشاركة المنظمات الأهلية غير الحكومية (منظمات المجتمع المدني) في مدرسة المستقبل، سواء بالتمويل أو التسيير أو تنفيذ برامج تعليمية خاصة بفئات أو تخصصات أو مهن معينة في المجتمع.

١٠- إعادة تأهيل وتدريب المعلمين بما يتناسب وطبيعة مدرسة المستقبل وبرامجها المتنوعة وارتباطها بالحياة والتنمية المستمرة في المجتمع.

١١- الاهتمام والتأكيد على التعليم التقني والمهني.

ثامناً: الملامح المتوقعة لخريجي مدرسة المستقبل:

من المتوقع أن يتحلى خريجو مدرسة المستقبل بخصائص وصفات وقدرات تختلف إلى حد كبير عن تلك التي يتصف بها الخريج المعتاد في الماضي، ويمكن تحليل هذه الملامح على النحو التالي:

أ- الكفاءات الشخصية: وتشتمل على:

الثقة بالنفس وبالذات العربية الإسلامية؛ الانضباط؛ إدراك جوانب القوة والضعف في الذات الفردية، دون شعور بالنقص أو الخجل؛ الإبداع؛ الاعتماد على النفس مع القدرة على العمل والتعاون مع الآخرين؛ المرونة والمثابرة والصبر؛ المبادرة والالتزام؛ الرغبة في التعلم المستمر وتطوير الشخصية.

ب- الكفاءات الأكاديمية:

الجمع بين المعارف المتخصصة والعامة في آن واحد؛ القدرة على تطبيق المعرفة؛ التفكير المنطقي وخاصة التفكير وفق منطق النسق؛ التجريد والتحليل النقدي البناء؛ مهارات حل المشاكل؛ مهارات الاتصال (الشفهي والكتابي)؛ القدرة على استخدام الأرقام والبيانات؛ مهارات استخدام الحاسوب والإنترنت؛ إتقان اللغة العربية والقدرة على استعمالها في مختلف أغراض الحياة، مع ضرورة تعلم لغة أجنبية حية مثل اللغة الإنجليزية؛ مهارات البحث والتطوير.

ج- الكفاءات المتوقعة لعالم العمل والحياة الاجتماعية:

التوجه الإيجابي نحو الفرص وحب المغامرة وتجربة الجديد؛ القدرة على تحديد الأولويات ورسم خريطة زمنية لتنفيذها؛ القدرة على تخطيط الجهد والوقت والمال؛ إتقان مهارات التعامل مع الآخرين وبناء علاقات إنسانية سليمة وإيجابية؛ إتقان مهارات العرض والإقناع؛ التحلي بالأخلاقيات المهنية وتقدير المسؤولية الاجتماعية المترتبة عن المهنة وعن المواطنة بشكل عام؛ التدريب على مهارات قيادة العمل وتحمل المسؤولية، أو العمل تحت قيادة مهنية؛ مهارات العمل ضمن فريق أو جماعة أو مهارات العمل المشترك بصفة عامة؛ الالتزام بالقيم المطلقة للأمة العربية الإسلامية خاصة المتعلقة بنظرتها إلى الإنسان والكون والعالم الآخر؛ الالتزام بالقيم الإنسانية التي لا يختلف عليها كافة البشر مهما كانت أجناسهم وألوانهم ومعتقداتهم والمتعلقة بقيم الحق والخير والجمال؛ الوعي بالقضايا المحلية والوطنية والإقليمية والدولية[1] (وهذه تتم بحسب المرحلة التعليمية والعمرية للتلميذ).

ملاحظة: إن الاستفاضة التي سبقت في هذا الفصل يعول عليها للنجاح في موضوعات الفصول الأخرى، فكيف للاقتصاد أو السياسة أو للجوانب الاجتماعية وحتى الفقهية أن تصلح إذا لم تصلح مؤسسة (المدرسة والجامعة ومركز البحث العلمي) تأهيل الفرد علمياً وعملياً؟

(١) تمت الاستفادة من دراسات اليونسكو في تطوير هذه الكفاءات خاصة الدراسات المقدمة إلى المؤتمر التحضيري العربي حول المؤتمر العالمي للتعليم العالي، بيروت، ٢-٥ مارس ١٩٩٨م (ورقات عمل).

الفصل الثاني
الرؤية المستقبلية
على المستوى الاجتماعي

أولاً: قيود ومحددات تتعلق بالبناء الاجتماعي:

أ- يواجه الوطن العربي تحولات اجتماعية واقتصادية وثقافية واسعة الأثر والتأثير، وهذه التحولات بدأت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية واحتكاك العرب بالعالم الصناعي الغربي احتكاكاً مباشراً، وزادت هذه التحولات حدة وتأثيراً بفعل عوامل التحديث والحداثة التي اقتضت برامج متعددة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، وهذه البرامج نقلت الحياة العربية نقلة نوعية لها أكبر الأثر في حياة المجتمع العربي وبنائه الاجتماعي التقليدي المتعارف عليه منذ مئات السنين، بل وغيرت ملامح وخصائص الشخصية العربية الاجتماعية والثقافية والوجدانية، ولعل من أهم التغيرات التي استجدت وأثرت في الحياة العربية ما يلي:

١- تفكك البناء الاجتماعي العربي.

٢- التحضر السريع بفعل التحولات الاجتماعية التي شهدها الوطن العربي.

٣- إنجازات المرأة العربية في مختلف جوانب حياتها، وأصبحت شريكة للرجل في الحياة العربية مع بعض الاستثناءات والحالات في الأرياف والبوادي والقرى.

٤- الطفولة؛ أفاد تقرير جديد صدر في عام ٢٠٠٠م عن منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (اليونسكو) أن حوالي ٨ ملايين طفل في سن الذهاب

إلى المدرسة الابتدائية، من بينهم ٥ ملايين فتاة، لا يزالون خارج نظم التعليم في البلدان العربية.

٥- وفيما يخص التعليم العالي يلاحظ أن كل البلدان العربية تمتلك مؤسسة جامعية واحدة على الأقل، ومع ذلك فقد لوحظ انتقال عدد كبير من الطلبة إلى الخارج لاستكمال تعليمهم الجامعي وتحديداً إلى أوروبا وأمريكا الشمالية أو إلى دول عربية أخرى، وتمثل اختصاصات علم الاجتماع وإدارة الأعمال والقانون أهم الاختيارات المفضلة لطلاب الدراسات الجامعية.

ب- **النمو السكاني السريع**، يبلغ عدد سكان الوطن العربي حوالي ٢٩١ مليون نسمة تقريباً، حسب تقديرات عام ٢٠٠٠م، ويبلغ معدل الولادات في الوطن العربي ٢٩,٣٨ لكل ألف نسمة، بينما معدل الوفيات ٧,١٧ لكل ألف نسمة[1]. ومهما كانت الأوضاع فإن **النمو السكاني السريع** في الوطن العربي يفرز مشكلات متعددة من أهمها ما يلي:

١-ضآلة حجم القوى العاملة الحقيقية في الوطن العربي بسبب ارتفاع نسبة صغار السن، وضعف نسبة مشاركة المرأة في القوى العاملة.

٢- العجز في الموارد الاقتصادية والتهام مشروعات التنمية للدخل القومي وضعف ادخاره.

٣-انخفاض مستوى المعيشة.

٤- انتشار مشكلة السكن خاصة في المدن.

٥- مشاكل التحضر السريع.

(١) مصدر الإحصاءات عن النمو السكاني في الوطن العربي مأخوذة من قناة الجزيرة الفضائية، (٢٠٠٢م)، منشورة بشبكة المعلومات الدولية «الإنترنت» تحت العنوان: 15/10/2002 ,www.aljazeera.net/im-depth/arab-israel/2002/7/7-8-1.htm.

٦- مشاكل تقديم الخدمات الاجتماعية خاصة التعليم والصحة والإسكان.

وإضافة إلى ما سبق فهناك **سوء توزيع للسكان في الوطن العربي** بين الريف والحضر ونقص الأيدي العاملة الزراعية، والأيدي العاملة التقنية المتقدمة.

ج- **هجرة أبنائه من العلماء والمختصين والمهنيين إلى الخارج** باتجاه أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية، وهذه القضية تعرف في الوطن العربي **بهجرة العقول العربية**، ويقدر عدد المهاجرين العرب من العلماء والمختصين في الخارج بحوالي ثلاثة ملايين متخصص وعالم.

د- استمرار وجود مناطق وشرائح سكانية ممن هم في سن التعليم بدون تعليم، وهؤلاء بكل المعايير الإنسانية والاجتماعية والأخلاقية يشكلون تحدياً ومشكلة للتخطيط والتنمية وأجهزتها في الوطن العربي، وفي ذات الوقت يشكلون بيئة اجتماعية غير ملائمة تفرز العديد من تيارات التوتر والتناقض في بيئة الوطن العربي الاجتماعية[1].

ثانياً: آليات إصلاح البناء الاجتماعي:

١- إصلاح التعليم وبناء مجتمع المعرفة:

يرى الكثيرون أن إصلاح التعليم وبناء مجتمع المعرفة من الأمور ذات الأولوية في إحداث التنمية والتطوير والإصلاح على جميع المستويات في المجتمع. وعلى هذا يولون أهمية كبيرة لهذا الموضوع. وبالرغم من الجهود المبذولة في هذا القطاع، أي قطاع التعليم، إلا أن النتائج السلبية للعملية التعليمية تستدعي إعادة النظر في مجمل المنظومة التعليمية، فالتعليم أصبح على ثلاثة أنواع على الأقل هي:

(١) علي الهادي الحوات، التربية العربية رؤية للقرن الواحد والعشرين، ص٧٦ وما بعدها.

أ- التعليم الحكومي: وهو الأكثر انتشاراً، وهو أيضاً الأكثر حاجة للإصلاح في كل النواحي، سواء على مستوى الأبنية والتجهيزات، أو على مستوى إعداد المعلم وخفض عدد الطلاب في الفصل الواحد.... إلخ.

ب- التعليم الأجنبي: وهو عالي التكلفة، وغالباً ما يكون مرتفع المستوى في التعليم، ولكن لا يقدر على تحمل تكلفته إلا قلة القلة من المواطنين.

ج- التعليم الخاص: وهو نفسه ينقسم إلى مستويات مختلفة، منها ما هو منخفض وما هو متوسط، وما هو مرتفع؛ وذلك طبقاً لتكلفة كل مستوى، والجهة المشرفة عليه؛ سواء كانت شركة خاصة أم جمعية أهلية...الخ.

وهذا يستدعي مراجعة شاملة للتعليم بمستوييه قبل الجامعي والجامعي وفق المحددات الآتية:

١- مراجعة ميزانية التعليم في الموازنة العامة، والعمل على زيادتها باستمرار.

٢- إطلاق مراحل التطوير بحيث تشمل المباني وتجهيزاتها، وسعة الفصول، وبناء الملاعب والمعامل، وإعداد المدرس ورفع مستواه المهني.

٣- وضع معايير موضوعية للعملية التعليمية ولمخرجاتها في مختلف المراحل، وذلك وفق المعايير الدولية، وخاصة المعايير المتبعة في الدول المتطورة، على أن يجري القياس والتقويم على أساس تلك المعايير.

٤- تأكيد دور الدولة في تغطية الجزء الأساسي في العملية التعليمية، مع ضمان الاستقلال الأكاديمي والإداري لمؤسسات التعليم، وتشجيع مؤسسات المجتمع الأهلي والمدني على تحمل مسؤولياتها في العملية التعليمية؛ تمويلاً وبناءً وإدارة، في إطار رؤية واعية بأهمية العائد الاجتماعي لمثل هذه المشروعات التعليمية.

٥- تشجيع الطلاب على المعرفة والابتكار والمبادرة، وتوفير المناخ اللازم لذلك، وذلك بوسائل مناسبة للتحفيز، مثل المسابقات، ومكافآت التفوق، وتكريم المبتكرين وربطهم بالمؤسسات الإنتاجية للاستفادة من أفكارهم... إلخ.

٦- تطوير الاهتمام بالحاسوب (الكمبيوتر) كأداة فعالة في تحصيل العلم والمعرفة، والعمل على توفيرها لكل مستويات ومراحل العملية التعليمية.

٧- دعم جهود تطوير البحث العلمي، وتوفير الموارد المالية اللازمة له وربطه بالواقع، وربط الجامعات والمعاهد والأكاديميات العلمية بمراكز الصناعة والزراعة والتجارة لتطويرها بشكل علمي ومنهجي، ودعم التعاون مع الجهات العلمية والهيئات الدولية والاستفادة من خبراتهم المختلفة في هذا المجال.

٨- الاهتمام باللغة العربية وتطوير مناهجها، وتشجيع تعريب العلوم الحديثة والثقافة العالمية النافعة، وتشجيع الترجمة لكل أنواع المعرفة المفيدة للأمة.

٩- تطوير ونشر المكتبات المجهزة بأحدث وسائط نقل المعلومات وحفظها واسترجاعها، وذلك في كل مراحل العملية التعليمية سواء التعليم قبل الجامعي أو التعليم الجامعي، وكذلك الأحياء والقرى، وتشجيع الإطلاع والمعرفة والاستعارة وتوصيلها بشبكة المعلومات الدولية (internet)، وتوفير أماكن التواصل معها بشكل ميسر وغير مكلف، وخاصة في النواحي التعليمية والمعرفية والتدريبية.

١٠- تشجيع التكوين المستقل للطلاب في كل مراحل التعليم، ونشر ثقافة الديمقراطية والتسامح والحوار والحريات العامة، وقيم المواطنة، وإدخال التربية المدنية والمهارات الحياتية بالشكل المناسب في المقررات الدراسية، وإعطاء الفرصة للطلاب من أجل المشاركة في العمل العام وفق لوائح ديمقراطية، ورفع جميع القيود عن الحركة الطلابية.

١١- ضرورة توفير حد أدنى من القاسم المشترك بين مختلف أنظمة التعليم التي يشهدها الواقع بما يحقق التوافق والانسجام في بناء الهوية الوطنية للأجيال الجديدة.

٢- حل مشكلة الأمية:

في ظل التطور الهائل الذي تعيشه البشرية اليوم في مجال العلم والمعرفة وثورة الاتصالات والتكنولوجيا، أصبح من العار أن تكون هناك أمم وشعوب تعاني من الأمية التقليدية (أي أمية القراءة والكتابة)؛ فقد أصبحت الأمية الآن هي أمية معرفة التعامل مع الحاسوب (الكمبيوتر) والدخول إلى شبكة المعلومات الدولية (internet). ومما يؤسف له أن العالم العربي حسب تقارير التنمية البشرية الأخيرة يعاني من الأمية التقليدية بنسبة تصل إلى ٤٠% من عدد سكانه؛ أي حوالي ٦٥ مليون شخص، وثلثا هذا العدد من النساء، لذا من الضروري وضع هذه القضية في مرتبة متقدمة من سلم الأولويات في المرحلة القادمة، للقضاء على هذه الظاهرة المخجلة على النحو الآتي:

أ- وضع خطة شاملة مقيدة بمدة للقضاء نهائياً على مشكلة الأمية التقليدية بكل أشكالها، وذلك من خلال حزمة من الإجراءات، على النحو المبين في البنود التالية:

ب- غلق كل المنافذ التي تغذي استمرار ظاهرة الأمية، واتخاذ كافة الإجراءات الكفيلة لمنع التسرب من العملية التعليمية وخاصة من مراحل التعليم الأساسي.

ج- اتخاذ جميع الإجراءات والعوامل المشجعة على تنفيذ إلزامية التعليم في كل مكان وخاصة الأماكن العشوائية والريف والأماكن النائية.

د- إلزام كل خريج بمحو أمية عدد مناسب ممن أصبح في سن أكبر من مراحل التعليم الإلزامي و لم تمح أميته.

هـ- عمل أنشطة مكثفة ومخيمات ولقاءات لتنفيذ برامج مركزة لمحو أمية

الكبار تصرف فيها مكافآت للمعلمين وكذلك للمتعلمين إضافة إلى منحهم شهادات محو الأمية.

و- تشجيع المتعلمين في كل المجالات والأعمار على المساهمة في هذا المشروع الوطني وتقرير ميزات مختلفة لهذه المشاركة كحوافز لتفعيل مشاركاتهم.

ز- إشراك كل وسائل المعلومات والإعلام والدعاية والثقافة، والجمعيات الأهلية، في دعم هذا المشروع طوال مدة تنفيذه.

٣- مواجهة مشكلة الفقر وتحقيق العدالة الاجتماعية:

يعاني قطاع كبير من المواطنين الفقراء ومحدودي الدخل، معاناة شديدة في سبيل سد الاحتياجات الأساسية لهم ولأسرهم، وخاصة في ظل ارتفاع الأسعار وتقليص الدعم، وزيادة الضرائب غير المباشرة، وترك العدالة الاجتماعية للضمان الاجتماعي وقصور النظام الحالي للضمان في مراعاة الحاجات والمحتاجين، وهو أمر غير مقبول؛ لأنه يهدد الأمن والسلام في المجتمع، ويعرقل الجهود المبذولة من أجل التنمية وتحسين نوعية الحياة في المجتمع بشكل عام، ومراعاة محدودي الدخل بشكل خاص والعمل على الآتي:

- اعتبار العدالة الاجتماعية مطلباً أساسياً لا يُقبل عذر في تجاهله، والسعي بشتى الوسائل لتحقيقها على أساس مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص.

- زيادة حد الإعفاء الضريبي سنوياً بنفس نسبة الزيادة في معدل التضخم.

- مراعاة أن تكون السياسة الضريبية مبنية على أساس نسبة من عوائد العملية الإنتاجية دون غيرها من الأوعية الضريبية، وبذلك نضمن عدالة هذا النظام وحسن سيره، باعتباره مأخوذاً من منهج دفع الزكاة، فضلاً عن زيادة المزايا الضريبية التفضيلية لصالح الشرائح الاجتماعية الأضعف.

- تشجيع الجهود الأهلية التي تبذل بصدد الرعاية الاجتماعية، مع مراعاة التخفيف من الأعباء الروتينية المفروضة على الجمعيات العاملة في هذا المجال، ومنحها تخفيضاً فيما يتعلق بالإعلان في وسائل الاتصال الجماهيري، وإمدادها بالمعلومات اللازمة لأداء دورها.

- أن تقوم مؤسسة أهلية بتحصيل الزكاة والصدقات من المسلمين، وتحصيل التبرعات الطوعية من غيرهم، على أن تتولى إنفاقها في مصارفها المختلفة، وأول مصارفها هو تحويل العاطلين إلى منتجين، والمحتاجين إلى مكتفين؛ أي المساهمة في العملية التنموية بشكل مباشر، هذا إلى جانب ما يقوم به النظام الضريبي من تغطية النفقات العامة للدولة بمراعاة المقدرة المالية للمكلفين.

٤- الرعاية الصحية:

على الرغم من التاريخ الطويل في مكافحة الأمراض وتوفير الرعاية الصحية، إلا أنها لا تزال تأتي في المراتب المتأخرة على قائمة الدول في هذا المجال، سواء في المدن الكبرى أم الريف، حيث تدهور الرعاية الصحية وارتفاع مستوى التلوث البيئي في الهواء والماء والشوارع والأحياء السكنية والصناعية، وعليه لا بد من اتخاذ مجموعة من الإجراءات التنفيذية، ومن أهمها الآتي:

- التوسع في إنشاء وحدات صحية صغيرة متطورة في جميع الأحياء السكنية في المدن وفي جميع القرى والتجمعات الريفية.

- بذل مزيد من العناية بالتأهيل العلمي للطبيب، إعداداً وتدريباً، والاهتمام بتحسين أوضاع الأطباء بمختلف فئاقم، مالياً ووظيفياً ومهنياً.

- بذل مزيد من العناية بمهنة التمريض، إعداداً وتدريباً، والاهتمام بتحسين

أوضاع الممرضات والممرضين بمختلف فئاتهم، مالياً ووظيفياً ومهنياً.

- تشجيع إقامة صناعات طبية متكاملة لتصنيع الأجهزة الطبية بأنواعها كافة، ودعم مشروعات تطوير الصناعات القائمة عليها حالياً وكذلك صناعة الدواء، والعمل على تحقيق الاكتفاء المحلي في هذا المجال الحيوي.

- تطوير النظام الصحي والكشف الدوري على الطلاب بالمدارس والجامعات، وعلى الموظفين والعمال في القطاعات الحكومية والخاصة.

- بناء نظام صحي تأميني حقيقي يغطي جميع فئات المواطنين بتكلفة معقولة للمواطن حسب دخله، وذلك أسوة بالنظم الصحية المتطورة في العالم.

ثالثاً: إدماج الأخلاق في سياسات الإصلاح:

إن الإصلاح الأخلاقي يجب أن يتأسس على المبادئ والقيم الإسلامية، التي تحض على مكارم الأخلاق وفضائل الأعمال، وهو بهذا المعنى يمتد إلى البحث في كيفية إعادة التوازن والفاعلية إلى منظومات القيم والمعايير الفردية والجماعية السائدة في مجتمعاتنا[(١)].

الإصلاح الأخلاقي بهذا المعنى الواسع يُعنى بتقييم وتقويم السلوك الإنساني، من منظور صواب الأفعال أو خطئها، جوازها أو عدم جوازها، ويعتمد أول ما يعتمد على قوة الوازع الداخلي إلى جانب المناخ الملائم والقانون العادل والمؤسسات الفاعلة. ويدعونا الإصلاح الأخلاقي إلى الاهتمام بكيفية معالجة أسباب ومظاهر الخلل القيمي والمعياري، على مستوى السلوكيات والآداب المدنية، والأخلاقيات

(١) من رؤية حزب الوسط، تحت التأسيس، في بيانه المقدم للسلطات المصرية للترخيص.

العملية والمهنية، والطبائع الإنسانية، وهو ما يبدو فيما يمكن تسميته: «التحلل الاجتماعي» على تلك المستويات كلها.

«الإصلاح الأخلاقي» إذن هو المقابل المنطقي لـ«التحلل الاجتماعي» الذي تتجلى مظاهره في الجوانب السياسية والاقتصادية والقانونية والتربوية والثقافية. وفي ظل «التحلل الاجتماعي» تكون تصرفات وسلوكيات، وحتى تطلعات، بمجموعات كبيرة من الأفراد والجماعات والتكوينات المهنية محكومة بمنظومات من القيم والمعايير السلبية -المعلنة وغير المعلنة- مثل:

- النفاق والكذب وإخلاف الوعد.
- الرشوة والمحسوبية والاختلاس والنصب.
- التسيب والإهمال واللامبالاة.
- ضعف الميول نحو المشاركة والمبادرة والاهتمام بالشأن العام.
- غلبة النزعة المادية والاستهلاك الترفي.
- زيادة معدلات الجريمة والعنف.
- ضمور معنى المصلحة العامة لدى قطاعات واسعة من المواطنين.
- انخفاض قدرات المواطنين -وأحياناً رغباتهم- على العمل المنتج النافع.
- اختلال ميزان العدالة (في توزيع الدخل، وفي تطبيق القانون، وفي توفير فرص العمل..).
- انحراف الفنون والآداب عن مقاصدها النبيلة، وتركيز أغلبية منتجيها على غرائز الجنس واللذة والتفكير الخرافي... الخ.

إن قائمة مؤشرات «التحلل الاجتماعي» طويلة ومعروفة في أغلبها، ويمكن التعبير عنها بكلمة واحدة مثقلة بالمعاني السلبية وهي «الفساد» أو «الإفساد» -الذي

هو عكس «الصلاح» أو «الإصلاح»- وهذه المؤشرات تمثل قاسماً مشتركاً أعظم بين مختلف الجوانب التي يجب أن تتجه إليها جهود الإصلاح، ولا تكاد تغيب عن جانب واحد منها، الأمر الذي يعني أنها واقعة أيضاً في صميم أي عملية إصلاحية مبتغاة، وأن الإصلاح الأخلاقي يجب أن ينظر إليه لا باعتباره «دعوة إلى مكارم الأخلاق» فحسب -وهذا بحد ذاته ليس بالقليل- وإنما باعتباره قاسماً مشتركاً أعظم بين مختلف مداخل العملية الإصلاحية، وشرطاً ضرورياً ولازماً لنجاحها في الواقع. ولو افترضنا جدلاً أننا أفلحنا في إنجاز الإصلاح السياسي والاقتصادي والتشريعي على النحو الذي ترجوه القوى والتيارات الوطنية والإسلامية المطالبة بالإصلاح في العالم العربي والإسلامي، مع بقاء الأوضاع على ما هي عليه في الجوانب الأخلاقية السائدة، فإن إمكانية تفعيل برامج الإصلاح في تلك الجوانب ونجاحها في الواقع قليلة، وستكون فرصتها في تحقيق مقاصدها محدودة للغاية.

إن إدماج الإصلاح الأخلاقي في مختلف المداخل الإصلاحية، السياسية والاقتصادية والتشريعية والثقافية والاجتماعية، أمر ضروري ولازم، وبغيره ستظل جميع التصورات والأفكار الإصلاحية لتلك المداخل مفتقرة لواحدة من أهم ضمانات النجاح والفاعلية التطبيقية، وهي ضمان الوازع الذاتي واحترام التوجهات المعيارية والأخلاقية الكبرى التي تحفظ تماسك المجتمع وتشكل المناخ الملائم لتقدمه.

ومهما كانت صعوبة عملية إدماج الأخلاق في مداخل الإصلاح المختلفة عامة، وفي الإصلاح السياسي خاصة؛ لكون السياسة في تعريفها الوضعي وممارساتها العملية لا تعرف الأخلاق إلا قليلاً؛ رغم ذلك فإن عملية الإدماج هذه تستحق ما يبذل فيها من الجهد والوقت طالما أنها شرط ضروري ولازم لنجاح الإصلاح وإدراك مقاصده.

- آليات الإصلاح الأخلاقي:

من المداخل المقترحة لتفعيل الإصلاح الأخلاقي، وربطه في الوقت نفسه بمداخل الإصلاح الأخرى الآتي:

١- المدخل التربوي التعليمي:

يرتكز هذا المدخل على الدور الكبير الذي تقوم به مؤسسات التربية والتعليم في بناء العقليات وتوجيه السلوك الفردي والجماعي. ومن خلال هذه المؤسسات يتم غرس منظومة القيم والمبادئ والمعايير، التي تحقق الإصلاح الأخلاقي المرغوب في عقول الناشئة والأجيال الجديدة.

وإذا كانت البرامج التربوية -في وضعها الحالي- تفتقر إلى المضمون الأخلاقي المطلوب؛ فمن الضروري تطوير المناهج الدراسية والأنشطة الترفيهية والتربوية، الصفية واللاصفية، في هذا الاتجاه الذي يؤكد القيم والمعايير الإيجابية، ويرفع من شأنها فردياً ومؤسسياً. وهذه المعاني يجب أن تتضمنها المقررات الدراسية والأنشطة الترفيهية وبرامج خدمة المجتمع وحصص الأشغال والتدريبات العملية؛ ابتداءً من المراحل الابتدائية من السلم التعليمي، وصولاً إلى أعلى درجاته. وتقع مسؤوليات إنجاز هذه المهمة على الهيئات والمراكز التربوية والتعليمية الحكومية، كما تقع أيضاً على المفكرين ودعاة الإصلاح وصانعي الرأي وقادة المجتمع المدني ومنظماته وهيئاته.

٢- المدخل الثقافي الإعلامي:

نظراً لضعف الخطاب الثقافي الذي تبثه وسائل الإعلام العربية والإسلامية، والأجنبية -على وجه الخصوص- فيما يتعلق بالمضامين الأخلاقية الإصلاحية؛ فإن المطلوب صياغة ونشر خطاب ثقافي إعلامي يركز على تلك المعاني الغائبة، ويهدف إلى بناء صورة ذهنية صحيحة وواقعية عن القيم والمعايير الأخلاقية الواجب احترامها

والالتزام بها. ولتيسير مهمة وسائل الإعلام في أداء واجبها في هذا المجال يجب أن تخصص مساحات أكبر مما هي عليه الآن للبرامج التثقيفية المدروسة، التي تدور حول وتهدف إلى غرس تلك القيم ومنظوماتها المعيارية، وتنشر الوعي بما تقوم به من أدوار في خدمة مختلف الجوانب الإصلاحية الأخرى: السياسية والاقتصادية والقانونية، مع التركيز على إدانة حالات الانحراف عن الأصول والثوابت المجتمعية والدينية.

٣- مدخل تجديد الخطاب الديني:

إن الخطاب الديني السائد في العالمين العربي والإسلامي منذ فترة طويلة يحتاج، أكثر من أي وقت مضى، إلى إصلاح أساليبه، وتجديد مضامينه وتنحية المفاهيم السلبية التي يحتويها؛ وذلك بهدف استيعاب متغيرات الواقع، وتفعيل دور الخطاب الديني في مواجهة المشكلات التي يعاني منها المجتمع، وبخاصة فئة الشباب، كما أن هذا التجديد يجب أن ينعكس بشكل إيجابي على مكانة المؤسسة الدينية ودورها في جهود التنمية والإصلاح الاجتماعي العام. وهذا التبني ليس جديداً ولا مرتبطاً بدعوات حديثة قادمة من الخارج، ولكنها دعوة قديمة ومتأصلة تبناها المصلحون والمفكرون قديماً وحديثاً؛ لأنه واجب ديني ووطني لإدراك الواقع والتفاعل معه وتطويره بما يخدم مصالح الأمة ولا يصطدم بغير مبرر مع العالم.

٤- القدوة والشفافية:

إن المبادئ والقيم والمعايير الأخلاقية مهما كان نبلها وسموها تظل قليلة التأثير في الواقع ما لم تتجسد في قدوات حسنة يقتدي بها جموع المواطنين على المستويات كلها، على أن يجري دعم هذا التوجيه بمجموعة من إجراءات الشفافية (إعلان الذمة المالية، ومصادر الدخل قبل تولي الوظائف،....) وغيرها من الإجراءات التي تبرهن على صدقية هذه القدوات الحسنة ومن يليها من المقتدين بها في مواقع المسؤولية.

الفصل الثالث

الرؤية المستقبلية

على المستوى السياسي

أولاً: قيود ومحددات سياسية:

يواجه الوطن العربي منذ العقد الأخير من القـــرن الماضـــي تغـــيرات سياســـية وأيديولوجية فرضتها معطيات محلية ودولية متعددة ومتشابكة من بينها بروز القطب الواحد في العالم، ومحاولته فرض سيطرته وهيمنته على العالم بدوافع ومبررات مختلفة، وعزز ذلك العولمة وما تدعو إليه من قيم واتجاهات، إضافة إلى معطيات محلية، وهي أن سنوات طويلة من نشر التعليم والوعي والاتصال الخارجي فتحت عقول وأعـــين أبناء الوطن العربي وخلقت نوعاً من التأمل والتفكير في الحقوق والواجبات والمواطنة، وهذا مهد الطريق إلى رؤية سياسية أخرى للسلطة والحقوق والواجبات، فلم يعـــد المواطن العربي مغلق التفكير، إطاره المرجعي قبيلته وقريته وعائلته الممتدة، وإنما أصبح إطاره المرجعي وطنه وحقوقه وواجبـــاته كمواطن، بل أصبح إطاره المرجعي العـــالم وما تسوده من مختلف صنوف المذاهب والأفكار والرؤى السياسية والأيديولوجية.

والواضح أن البلاد العربية استجابت لهذا الواقع الـــسياسي بـــشكل أو آخـــر وطورت وغيرت الكثير من تشريعاتها وأنظمتها الإدارية والاجتماعية، وأعطت الكثير من الحقوق والمزايا التي لم يكن المواطن العربي يتمتع بها في الماضي لـــدواعي مختلفـــة منها وحدة الوطن، والمحافظة على الاستقرار الاجتماعي وبناء الدولة والوحدة الوطنية

مقابل عوامل التفكك والعدوان المحتمل، ومواجهة العدو المتمثل أساساً في العدوان الصهيوني على الأمة العربية، ورغم ذلك لا يزال الوطن العربي يواجه أزمة سياسية وهي ضعف مشاركة الناس في صنع حياتهم العامة وتشجيع الحوار بين مختلف الرؤى السياسية والأيديولوجية؛ وضعف هذا الحوار خلق توترات وتناقضات، بل أزمات سياسية يعيشها الوطن العربي بشكل أو آخر، بل إن هذه الوضعية كثيراً ما أفرزت مراكز قوى وحركات متطرفة فكرياً وثقافياً، وغالباً ما تتخذ هذه الحركات الدين وسيلة وشعاراً للوصول إلى السلطة وموضع صنع القرار، وفي الغالب إن هذه الحركات الفكرية التي انتهجت العنف طريقاً، تعيق الحياة العامة وتعطي طابعاً وشكلاً سلبياً وعنيفاً للحياة السياسية العربية، الأمر الذي يعيق النمو والتنمية في الوطن العربي، فبدلاً من أن تصرف الأموال العامة على التنمية، بدلاً من ذلك تصرف وترصد للأغراض الأمنية والأعمال الوقائية من خطر العنف والتطرف الذي بدأ ينتشر في الوطن العربي، وأعطى للحياة السياسية العربية شكلاً عنيفاً لا يليق بالحياة السياسية المتحضرة في القرن الحادي والعشرين، بل لا يليق بالحضارة والثقافة العربية التي تتسم دائماً بالحرية والحوار، وحرية الاختيار والتسامح والتفاهم واحترام الرأي الآخر.

ومن هنا فالوطن العربي وقادته في السياسة والفكر والثقافة والتربية مطالبون بأن يجدوا حلولاً تربوية نظرية وعملية لنبذ ومحاربة فرض الرأي بالعنف، وبدلاً من ذلك تأكيد الحوار وحرية الرأي، وقبول الرأي الآخر، فالعنف مهما كان والتطرف مهما كان لا يخلق إلا الانغلاق والتعصب الأعمى وموت العقل وموت الحضارة، ولذلك فالحوار والنقاش والانفتاح العقلي والثقافي كلها من مبادئ الثقافة العربية، ومن

مبادئ الدين الإسلامي الحنيف، وهذه لابد أن تـكون من المبـادئ الأساسـية في تربية الإنسان العربي، مسـلماً كان أو مسيحياً، ولذلك فالحاجة تدعـو إلى نظرية أو استراتيجية تربوية عربية جديدة **قادرة على التواصل مع الماضـي والعـيش في الحاضر والاستعداد للمستقبل** ولكن بعقل منفتح، تعمل على إيجاد حلول فكريـة وعملية لمختلف التحديات التي تواجه الإنسان العربي في حاضره والـتي سـتواجهه بدون شك في مستقبل حياته.

وفي اعتقادنا ما لم تكن التربية العربية قادرة على استيلاد **عقل عربي عـصري متفتح**، وقادرة على إيجاد **ثقافة عربية عصرية تتعامـل مـع الواقـع وتـستعد للمستقبل**، بل وتسهم فيه فإن المواطن العربي والإنسان العربي سيواجه المزيـد مـن الاضطرابات والتعصب والانغلاق، الذي يرده إلى الموت الفكري والموت الحضاري.

ولعل ما ينعش ويجدد الحياة العربية، إلى جانب دعم وتشجيع وبناء أوسع قاعدة من المشاركة الجماعية في الحياة العامة وصنع القرار، هـو تأكيـد **اللامركزيـة في الإدارة، وتشجيع الجماعات المحلية** على صنع **حياتها**، وفي ضوء ثقافة عربية واسعة قادرة على إيجاد **النموذج والتوجيه** لكل أطياف الفكر ومسالك الحياة، مع تشجيع وتعزيز منظمات المجتمع المدني، والمنظمات الأهلية غير الحكومية، التي هي في الواقـع من التراث العربي الإسلامي ولعبت دوراً كبيراً في الـتلاحم الاجتمـاعي والبنـاء الاجتماعي، وتشكل ضغطاً على الانحراف عن أهداف المجتمع وتصحيحاً لكل مـن تسول له نفسه استغلال سلطته أو نفوذه لتحقيق مصالحه الخاصة علـى حـساب مصالح وحقوق الآخرين[١].

---

(١) علي الهادي الحوات، التربية العربية رؤية للقرن الواحد والعشرين، ص٩٢ وما بعدها.

ثانياً: الحريات العامة والإصلاح السياسي[1]:

إن أساس الإصلاح وضامن استمراره هو إطلاق الحريات العامة؛ التي هي مقدمة النهضة والشرط الضروري لتحقيق المقاصد العامة للشريعة، من حرمة النفس الإنسانية، وحفظ العقل وتفعيل دوره في الحياة، وحرمة المال العام والخاص، وصيانة العرض وكرامة الإنسان.

وإطلاق مشروع الإصلاح السياسي والدستوري من شأنه أن يمنع التدخلات الأجنبية، التي تحاول أن تفرض نموذجاً سياسيًا معينًا لا يراعي خصوصية مجتمعنا، ولا يقيم وزناً لتاريخه السياسي ونضاله الوطني والديمقراطي، إلا أن الأهم هو إطلاق الحريات العامة وتحقيق الإصلاح السياسي والدستوري مما يزيد قوة المجتمع في مواجهة التحديات الخارجية، التي تأتي في مقدمتها الهيمنة الأجنبية على مقدرات الشعوب والأوطان. كما أن إطلاق الحريات يؤدي إلى دعم الاستقرار، وعدم تعرض المجتمع لهزات وقلاقل نتيجة استمرار الأوضاع الراهنة.

علماً أن أهم المبادئ والأسس لإقرار الحريات العامة والإصلاح السياسي المعمول بها هي:

١- اعتبار الشعب مصدر جميع السلطات، التي يجب الفصل بينها واستقلال كل منها عن الأخرى في إطار من التوازن العام.

٢- المواطنة أساس العلاقة بين أفراد الشعب، دون تمييز بينهم بسبب الجنس أو اللون أو العرق في جميع الحقوق والالتزامات وتولي المناصب والولايات العامة.

---

(١) من رؤية حزب الوسط، تحت التأسيس، في بيانه المقدم للسلطات المصرية للترخيص.

٣- إقرار التعددية الفكرية والسياسية، وتشكيل الأحزاب السياسية والجمعيات ومؤسسات المجتمع المدني كافة، وأن تكون السلطة القضائية المستقلة هي المرجع لتقرير ما هو مخالف للنظام العام والمقومات الأساسية للمجتمع.

٤- المساواة بين المرأة والرجل في الأهلية السياسية، والقانونية.

٥- تأكيد حرية الرأي والتعبير عنه والدعوة إليه.

٦- احترام الكرامة الإنسانية وجميع حقوق الإنسان المدنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

٧- تفعيل مؤسسات الأمة من اتحادات ونقابات وجمعيات ونوادٍ وغيرها، بما يعيد التوازن إلى علاقة الدولة بالمجتمع المدني.

إن تهيئة الأوضاع لتحقيق هذه المبادئ العامة يتطلب الإسراع في تطبيق مجموعة من الإجراءات أهمها:

١- إلغاء جميع القوانين الاستثنائية.

٢- الشفافية الانتخابية بإشراف قضائي وعلى كافة المستويات في المجتمع.

٣- تعزيز آليات الشفافية والمحاسبة بما يحول دون ظهور الفساد فضلاً عن استشرائه.

٤- تحقيق استقلال القضاء استقلالاً تاماً عن السلطة التنفيذية، وتحقيق الاستقلال المالي للسلطة القضائية.

الفصل الرابع

الرؤيـة المستقبلية

على المستوى الاقتصادي

أولاً: قيود ومحددات اقتصادية:

تبلغ مساحة الوطن العربي حوالي ١٣,٤٨٧,٨١٤ كلم٢، أي ١,٤ مرة من مساحة الولايات المتحدة الأمريكية، يقع ٢٢% تقريباً منها في آسيا و٧٨% تقع في أفريقيا، وتبلغ السواحل العربية ٨٢٨ ٢٢ كلم وتساوي ١,١٥ السواحل الأمريكية، وتشكل ما نسبته ٢٨% من الوطن العربي منها ٦٧,٧٥ في الجزء الأفريقي و٣٧,٤٥ في الجزء الأسيوي، وتشكل مساحة الأرض الصالحة للزراعة في الوطن العربي ما نسبته ٣,٦٣% من مساحته و٣٠% من هذه المساحات تقع في حوض النيل و٤٤% تقع في اتحاد المغرب العربي و٢٢% في الهلال الخصيب، والبقية في شبه الجزيرة العربية، ويصل إجمالي الناتج المحلي للوطن العربي إلى نحو ٠٧٤ ٩٥ ١١ مليار دولار أمريكي بأسعار السوق الجارية، ويمثل الاتحاد المغاربي ٣٣% تقريباً من الناتج المحلي الإجمالي للوطن العربي، وفي دول مجلس التعاون الخليجي ما نسبته ٣٠% من الناتج المحلي الإجمالي للوطن العربي، ويصل متوسط معدل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الوطن العربي إلى ٤٠٩٥ دولار أمريكي، وأعلى معدل يسجل في الإمارات العربية حيث يصل نصيب الفرد إلى ٢٢٨٠٠ دولار، وأقله في الصومال حيث يصل إلى ٦٠٠ دولار، وفي اليمن ٨٣٠ دولار أمريكي[1].

(١) الأرقام مستمدة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي (تقارير عام ٢٠٠٠م)، ٢٥ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٢م.

وتعتمد صادرات الوطن العربي في الدرجة الأولى **وبشكل أساس على النفط والغاز الطبيعي والمواد الخام**، ويصدر كذلك بعض المنتجات الزراعية بينما يستورد المعدات والأجهزة والكيماويات ووسائل النقل، ويصدر الوطن العربي ما قيمته ١٧١,٠٦ مليار دولار أمريكي.. تستورد دول مجلس التعاون الخليجي ما نسبته تقريباً ٤٩,٢٢% من واردات الوطن العربي، ويستورد اتحاد المغرب العربي ٢٢% من إجمالي الواردات العربية، ويمتلك الوطن العربي ثروات طبيعية هائلة فينتج مثلاً ٦٠% من الإنتاج النفطي العالمي، ولديه أكثر من ثلثي الاحتياطي النفطي العالمي، لقد وقعت تحولات جوهرية على الاقتصاد العربي في العقود الأخيرة من القرن العشرين بعضها إيجابياً، وبعضها الآخر سلبياً، ولها آثار متعددة.

فلقد تحول الاقتصاد العربي من اقتصاد تقليدي زراعي، يعتمد على الزراعة والزراعة البعلية ورعي الماشية، وبعض الجيوب المهنية والحرفية والتقنية البسيطة، لقد تحول إلى اقتصاد حديث مرتبط بالاقتصاد العالمي، وتحكم حركته بيع المواد الأولية المرتبطة بالنفط أساساً إضافة إلى الزراعة وبعض الصناعة والخدمات، ولقد أسهم في هذا التحول نماذج من التنمية دعمتها ومولتها موارد النفط الهائلة خاصة في بلدان الخليج وليبيا والجزائر والعراق، وكذلك الاستثمارات الأجنبية والقروض الدولية خاصة في مصر وتونس وسوريا. إن هذا التحول الاقتصادي له إيجابيات وسلبيات، ومن إيجابياته تأسيس البنية الأساسية للاقتصاد العربي والتوسع في الخدمات وتحقيق شيء من التطور والتقدم، ومن سلبياته أنه اقتصاد مزدوج الهوية تتعايش فيه أنماط وأشكال من الاقتصاديات التقليدية والحديثة، والاقتصاد المخطط مركزياً، وفوق هذا وذاك فهو اقتصاد يعتمد على مصدر واحد هو النفط الذي تتحكم فيه قوى السوق

العالمية والاعتبارات الدولية، وكذلك هو اقتصاد تابع للغرب والاحتكارات الغربية ومصارفها وشركاتها المتعددة العالمية.

ومن مشاكل الاقتصاد العربي أيضاً أنه اقتصاد وفرة واقتصاد فقر في آن واحد، دون أن يكون هناك تكامل كبير بين أجزائه الغنية والفقيرة، وهو أيضاً من الاقتصاديات التي ليس لها قوى عاملة فنية متخصصة ومناطق الخليج العربي مثالٌ على ذلك، وفي الوقت ذاته فهو من الاقتصاديات التي نسبياً يتوفر لها أيد عاملة فنية متخصصة يمكن أن تحقق الحد الأدنى للعمل الاقتصادي.

ومن مشاكل الاقتصاد العربي أنه من الاقتصاديات الاستهلاكية التي يصعب فيها الادخار القومي وتعاني دائماً عجزاً في ميزان المدفوعات مثل مصر، المغرب والجزائر، والمهم في الأمر أنه بنهاية القرن الماضي حدثت تحولات علمية واقتصادية عالمية أثرت وستؤثر في الاقتصاد العربي والتنمية العربية منها انخفاض دخل النفط لبعض البلاد العربية المنتجة للنفط، وتقدم العلم والتقنية بشكل لم يحدث في تاريخ الإنسانية الماضي، وانهيار الاتحاد السوفييتي، والعولمة الاقتصادية والاجتماعية، والحروب والصراعات، التي تحصل من آن لآخر في منطقة الشرق الأوسط، ونتيجة لما تقدم فالاقتصاد العربي يواجه دائماً أزمات وقيوداً عالمية.

وإلى جانب ذلك، فقد ظهر اقتصاد عربي حديث مرتبط ويعتمد على العلم والتقنية الحديثة، ويسعى إلى النمو والتنمية في بيئة اقتصادية عالمية هي في ذاتها تشهد تحولات وتغيرات جذرية، ويزيد من وتيرة هذه التحولات العولمة والخوصصة واقتصاد المعلوماتية (Cyber Economy).

وفي مقابل ذلك لا تزال التربية العربية غير فعالة في تأهيل رأس المال البشري القادر على التعامل والعمل والإنتاج في مثل هذه البيئة الاقتصادية المحلية والدولية، وقادر على التنافس أو التعايش مع الاقتصاد العالمي، وتزداد المسألة تعقيداً بضعف إنتاجية الاقتصاد العربي، وانخفاض تأهيل رأس المال البشري، وانخفاض الإنتاجية، وقلة المصادر المالية للتمويل والاستثمار، وارتفاع معدلات الأمية (٦٥-٧٠ مليون أمي)، بل إن الاقتصاد العربي يواجه باستمرار اختناقات من نوع أو آخر؛ اضطراب أسعار النفط، الصراع العربي الإسرائيلي، الأزمات الداخلية، التنافس الدولي وتوسع المعدلات الاستهلاكية، والبيروقراطية المكتبية، وغياب طبقة من رواد العمل والصناعة مثل التي وجدت أبان الثورة الصناعية والنمو الرأسمالي في الغرب منذ بداية القرن التاسع عشر، وحتى إن وجدت هذه الطبقة بشكل أو آخر فهي **لم تستحدث الثروة وإنما تعمل على تداولها ونقلها** ساعية إلى أعلى معدلات الربح، ليس من الإنتاجية الاقتصادية، ولكن من ريع الاستثمارات في العقارات والبورصة العالمية والنشاطات الاستهلاكية المرتبطة بالاقتصاد العالمي، وهذه الطبقة تسعى دائماً إلى مستويات وأنماط من المعيشة المرفهة، وهي نفسها محل نقد من مختلف الطبقات الاجتماعية الفقيرة والمحرومة من الغذاء والدواء والتعليم والسكن والضمان الاجتماعي[1].

ولقد ترتب عن وضعية الاقتصاد العربي الحالية نوعان أساسان من المشاكل: **الأولى**؛ تحولات اقتصادية جذرية، **والثانية**؛ غياب رأس المال البشري أو ضعف تأهيله للتعامل مع هذه التحولات وبناء نموذج اقتصادي حديث منتج يستجيب للحاجات الاجتماعية والاقتصادية المحلية، ويتعامل مع الاقتصاد العالمي بكفاءة

(١) علي الهادي الحوات، التربية العربية رؤية للقرن الواحد والعشرين، ص٨٧ وما بعدها.

وفعالية، والمهم ترتب عن هاتين الخاصيتين المتداخلتين والمرتبطتين ببعضهما سلسلة من المشاكل من أهمها ما يلي:

١ - ضعف إنتاجية الاقتصاد العربي، وسيطرة النزعة الاستهلاكية عليه، والفاقد المالي، وبالتالي بطء نموه وعجزه عن الحركة الاقتصادية الصحيحة، التي يمكن أن تواجه الاحتياجات الاجتماعية وتعمل على تنمية القطاعات الرئيسة (الزراعة والصناعة والخدمات) فهو اقتصاد ربحي استهلاكي يدور دائماً في فلك الاقتصاد العالمي ويخضع لكل تأثيراته وتقلباته.

٢ - ضعف قدرات العامل العربي المهنية والفنية، فالاقتصاد الحديث يتطلب مهناً ووظائف وتخصصات فنية دقيقة غير متوفرة أو متوفرة بدرجة قليلة في أغلب الاقتصاديات العربية، وهذا أدى إلى ضعف إنتاجية الإنسان العربي عموماً.. فضعف إنتاجية العامل العربي تعود أساساً إلى: (١) ضعف مؤهلات ومهارات القوة البشرية و(٢) طبيعة التقنية الحديثة المعقدة والمتطورة التي تحتاج إلى تعليم وتدريب عال ومستمر و(٣) منظومة القيم والعادات والأعراف الاجتماعية التي تتحكم في العقل العربي، والتي هي في الواقع كثيراً ما تعمل لتضييع الوقت والجهد والمال، فالعامل العربي يكون في يوم مريضاً، وفي يوم آخر ملزماً بحضور فرح أو عرس ابن عمه، واليوم الثالث يذهب إلى شغل ضروري لزيارة أبناء عمومته أو أقاربه في القرية، واليوم الرابع يتغيب للحصول على أوراق إدارية من الإدارة العامة للمنطقة، وهكذا يضيع الوقت والجهد.

وليس هناك معدلات أداء وإنتاج تتقيد بها الاقتصاديات العربية في الغالب، كما هو الحال في البلدان الصناعية المتقدمة، وحتى إن طبقت فهناك عوامل أخرى

تعمل ضدها مثل تأخر وصول قطع الغيار للمصنع، أو انقطاع المواصلات، ووحدة ما أو آلة في المؤسسة أو المصنع تحتاج إلى الصيانة، وهكذا المناخ الاجتماعي والثقافي المساعد على العمل والإنتاج والنمو الاقتصادي لا يزال ضعيفاً أو غائباً عن منظومة الاقتصاد العربي، خاصة وأن السوق العربية مغرقة بالبضائع والسلع المادية والفكرية والثقافية الأجنبية وبسهولة، وربما بأرخص الأثمان، ولا تزال التربية العربية والثقافة العربية عاجزتين عن إعداد الإنسان العربي علمياً واجتماعياً وثقافياً ومهنياً لاقتصاد وسوق عمل جديدة ومتطورة تعتمد على العلم ومؤهلات حديثة وجديدة، ومهارات فنية وحرفية متطورة.

وبالنسبة إلى النوع الثاني من المشاكل، التي صاحبت النمو الاقتصادي العربي، ونماذج التنمية المطبقة خلال العقود الأخيرة الماضية فقد أفرزت اختلالات اجتماعية ذات تأثيرات وتداعيات واسعة الانتشار في الحاضر والمستقبل، وأهم هذه الاختلالات:

١ - تركز الثروة في أيدٍ قليلة من سكان الوطن العربي، حيث تذكر الإحصائيات الاقتصادية أن حوالي خمسة آلاف عربي يملكون ٣٠٠ مليار دولار، أكثر من نصفها في أوروبا والولايات المتحدة وبعض أسواق المال العالمية[١].

٢ - انتشار وتوسع ظاهرة الفقر في الوطن العربي، وفي منتصف الثمانينيات نمت طبقة اجتماعية متوسطة لا بأس بها وتحسنت أحوالها، ولكن ما لبثت أن انقلبت الأمور وبدأت هذه الطبقات الوسطى تشكو من الحاجة والفقر والحرمان، بل

(١) صحيفة السفير، (٢٠٠٢)، والأرقام مستمدة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي (تقارير عام ٢٠٠٠م)، ٢٥ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٢م.

وبدأت تنحسر وتتضاءل، ومقابلها بدأت تنمو طبقات الفقر، فمعدلات الدخول لا تتناسب مع أسعار السوق، وهناك آلاف من الأسر والناس تعيش حسب تقارير الأمم المتحدة بأقل من دولار في اليوم، وهو معدل الفقر العالمي، وتزداد الأمور تعقيداً ببرامج الخصخصة وانكماش فعالية شبكات الأمان الاجتماعي ودعوات دفع رسوم تكلفة التعليم والرعاية الطبية والاجتماعية وانكماش برامج الإسكان المدعوم من الدولة، وسحب الدعم العام لسلة الغذاء اليومي للمواطن العربي مثل الخبز والأرز والزيوت واللحوم والسكر. فقد ترك المواطن العربي وشأنه في سوق عالمية لا تؤثر فيها أية اعتبارات اجتماعية بقدر ما تتحكم فيها عوامل الربح والوصول إلى المواد الخام، وفتح الأسواق العالمية أمامها بأي ثمن وبأي وسيلة كانت دونما العمل والحل والتصدي للآثار السلبية لهذا الوضع الاقتصادي العالمي.

ولعل من أهم التحديات التي تواجه الاقتصاد العربي في السنوات الأخيرة تفاقم ظاهرة البطالة، والبطالة المقنعة، وانكماش سوق العمل أمام مخرجات التعليم، والتعليم العالي خاصة، وهذه الظاهرة لا تواجه البلدان العربية الفقيرة، بل أصبحت تواجه الدول العربية الغنية والنفطية أيضاً، فما العمل بآلاف الخريجين الذين أقفلت أبواب العمل أمامهم؟ وطبعاً ليس هناك رغبة مبيتة لعدم تشغيلهم، ولكن عملياً لا عمل ولا وظائف شاغرة في سوق عمل ضيقة، واقتصاد ينمو ببطء، وغير قادر على النمو والمنافسة العالمية.. وليس من حل فيما يبدو إلا التكتل العربي الاقتصادي وتكامل وتعاون الاقتصاد العربي، فلعل ذلك يقدم الحلول لآلاف الخريجين والشباب، العاطل وشبه العاطل والحائر، وكما يقال فالعقل الحائر خطر واليد العاطلة مدمرة وأخطر.

ثانياً: السياسة الاقتصادية ومبادئها الأساسية:

إن بناء اقتصاد قوى يحقق الرفاهية للشعب وقادر على التعامل مع الواقع العالمي لابد أن يعتمد أولاً على بناء الإنسان الصالح جسداً وعقلاً وروحًا. وعليــــه فـــإن السياسة الاقتصادية تندرج ضمن ثلاثة محاور رئيسة، أولها عبارة عن مجموعة المبادئ الأساسية التي تشكل الرؤية للتوجه في المجال الاقتصادي، وثانيها يتناول أهم القضايا الاقتصادية التي تعتبر مفتاحاً لحل باقي القضايا، وثالثها يختص بأهم قضايا التعـــاون الاقتصادي الإقليمي العربي، والعالمي.

- المبادئ الأساسية:

١- تهيئة مناخ الأعمال للاستثمار:

يمثل مناخ الأعمال البنية الأساسية اللازمة لنجاح أي نشاط اقتصادي. وأن الثقة في الحكومات المسؤولة وسياساتها الاقتصادية، تأتي على رأس بنود مناخ الأعمـــال. فشيوع عدم الثقة، وخاصة في السنوات الأخيرة، كان من أهم أوجه الضعف الـــتي عانى منها الاقتصاد العربي ولا يزال. ومن هنا فإن بداية الانطلاق الحقيقي للاقتصاد لا تتحقق إلا بتوافر الثقة وإزالة معوقات الاستثمار كافة.

٢- دور القطاع الخاص:

إن الاقتصاد الناجح يقوم على أســـاس حرية القطـــاع الخاص، دون احتـــكار أو استغلال، وبشرط أن يكون هدفه الأساس هو الاستثمار الأمثل لثروات الـــبلاد تحقيقاً للاستقلال والتقدم الاقتصادي.

٣- دور الدولة:

على الدول القيام بالأدوار الآتية:

أ- إنشاء وتحديث الخريطة الاستثمارية؛ وذلك لبيان أولويات المشروعات، مع تقديم الدعم والحوافز لإقامة المشروعات المتوافقة مع تلك الأولويات.

ب- تنظيم ومراقبة السوق لحماية الضعفاء في إطار القانون، والعمل على عـــدم انتهاك القواعد الأخلاقية والقانونية لاقتصاد السوق، ومحاربة الاحتكـــار، وحمايـــة حقوق العمال، والمستهلكين، ومراعاة القواعد الصحية وإجراءات السلامة، وحمايـــة البيئة.

ج- القيام بدور نشط في مجال الإنتـــاج والاســـتثمار في المجـــالات الأمنيـــة والاستـــراتيجية، أو التي تقـــوم على استغـــلال وإدارة الموارد الطبيعية مثل النفط، أو المرافق العامة الحيوية.

٤- تشجيع الاقتصاد الاجتماعي:

تحقيقاً للمشاركة الشعبية ومشاركة المؤسسات الأهلية في تقديم النفع لجمهـــور المواطنين، وفي دعم خطط التنمية وإطلاق طاقات الخير والإبداع لـــدى المـــواطنين كافة، وللتخفيف عن كاهل الموازنة العامة، فإن من الضروري تشجيع ودعم **قطاع الاقتصاد الاجتماعي**، وذلك بعدة طرق أهمها الآتي:

أ- الزكاة: تقوم مؤسسة أهلية لجمع الزكاة وإنفاقها في مصارفها؛ وهي تضمن حداً أدنى لمستوى المعيشة لجميع المحتاجين في المجتمع. ودور الزكاة يمتد لأبعد مـــن ذلك في تمويل ودعم المشروعات الصغيرة؛ بما يسهم في القضاء على مشكلة البطالـــة في المجتمع، ويسهم كذلك في الحد من تزايد ظاهرة الفقر.

ب- تشجيع الوقف الخيري ودعمه تشريعياً بإصلاح قوانينه لإنجاح تلك المؤسسات الأهلية التي تعتمد في تمويلها عليه لتنفيذ مشروعاتها وبرامجها التنموية.

ج- ترشيد استخدام الصدقات والنذور في دعم المشروعات الصغيرة وإقامة نظام فعال لفكرة الأسر المنتجة.

د- تجديد ثقافة العطاء والعمل التطوعي، وإدخالها ضمن المقررات الدراسية في مختلف المراحل التعليمية، من الروضة إلى الجامعة، ووضع برامج لنشر هذه الثقافة وتعميمها بأساليب جديدة ومبتكرة عبر وسائل الإعلام المسموعة والمقروءة والمرئية، وتوظيف جانب من الأعمال الفنية والترفيهية لخدمة هذه الثقافة وإكسابها القدرة على التوسع الاجتماعي.

٥- المشاركات الاقتصادية الإقليمية والعالمية:

لا تستطيع أي دولة في عصرنا الراهن أن تواجه مشاكلها الاقتصادية دون مشاركة واعية مع أطراف إقليمية وعالمية. والدول العربية والإسلامية بفضل تنوع مناخها وزراعتها وتنوع مواردها الطبيعية والبشرية توفر عمقاً اقتصادياً حقيقياً لهذه المشاركة؛ لذلك من الضروري المبادرة إلى تكوين مؤسسات التكامل الاقتصادي بين الدول العربية والإسلامية.

٦- ترشيد إدارة الدين العام:

إن كرة الثلج المسماة الدين العام، ترزح تحته مختلف اقتصادياتنا، والتقييم الحقيقي لآثار الدين العام لابد أن يُراعى فيه الآتي:

١- أن هذا الدين وأعباء خدمته يمثل قيداً على حرية الدول في استخدام الموارد المتاحة لها.

٢- أنه يمثل عبئاً على الأجيال الحالية والقادمة على حد سواء.

٣- أنه يمثل مزاحمة من جانب الحكومة للقطاع الخاص، وهذا له أثره السلبي، سواء على القروض المتاحة للقطاع الخاص أم على فرص العمل وتوزيع الدخل.

أما عن وسائل وإجراءات الحد من مشكلة الدين العام، فإنها تكمن في العمل على زيادة الإيرادات في الموازنة من خلال الآتي:

١- ترشيد الإعفاءات الضريبية وإعادة النظر في بعض الإعفاءات التي لم تحقق هدفها، سواء في زيادة الاستثمار أو زيادة فرص العمل أو التصدير.

٢- إعادة هيكلة الهيئات الاقتصادية وزيادة قدرتها على تمويل استثماراتها ذاتياً.

٣- ترشيد الإنفاق الحكومي، وأن يكون المسؤول هو القدوة في تحقيق ذلك، وحظر الصرف خارج الموازنة.

٤- محاربة الفساد محاربة حقيقية تؤكد المساواة أمام القانون.

٥- تشجيع ودعم الوقف الخيري في مجال التنمية تحقيقياً للمشاركة الشعبية في التنمية وتخفيفاً عن كاهل الدولة.

٧- حماية المستهلك:

يوجد عديد من القوانين والقرارات المتعلقة بحماية المستهلك، والمتعلقة بمراقبة المواد الغذائية، إلا أن عدم معرفة المستهلكين بحقوقهم يقلل من قدرة الجهات المختصة على حماية المستهلكين، ويشجع الإهمال من جانب بعض المنتجين، والقوانين القائمة حاليًا لحماية المستهلك ترجع إلى أكثر من خمسة عقود مضت، فمن الضروري إنشاء قاعدة بيانات خاصة بالأنشطة الاقتصادية، واقتراح القوانين والقرارات المناسبة لتحقيق أهدافها. وبدهي أنه لا يكفي لحماية المستهلك إصدار قانون، ولكن وجود آلية للتنفيذ والمتابعة ووجود عقوبات للشركات التي تنتهك أحكام حماية المستهلك، كلها أمور سوف تساعد ولا شك في توفير هذه الحماية.

٨- حل مشكلة البطالة:

يتوقف نجاح أي إدارة في مواجهه المشكلات الاقتصادية على القدرة على تهيئة وتنمية الموارد المادية والبشرية واستغلالها الاستغلال الأمثل في إشباع أقصى قدر من حاجات المواطنين.

وعلى الرغم من أن الاقتصاد العربي يتميز بندرة نسبية في موارده المادية من ناحية، ووفرة نسبية في موارده البشرية، إلا أن حجم البطالة قارب ٢٠ % من حجم قوة العمل، وهو ما يدعو إلى اتباع الآتي:

١- القضاء على ظاهرة التعدد الوظيفي التي تتناقض مع ظاهرة البطالة، على أن يكون شاغلو الوظائف الكبرى هم القدوة في هذا الاتجاه.

٢- تأكيد أهمية الدور الاقتصادي لقطاع الزراعة والمشروعات الصغيرة بحيث تكون منطلقاً لإنعاش القطاعات الإنتاجية الأخرى.

٣- إدخال برامج التوجيه والتدريب المهني في مراحل التعليم الأساس، بحيث يتوجه الشباب إلى أنواع التعليم المهني وبالتالي إلى المهن التي تتناسب واستعداداته الطبيعية والمكتسبة.

٤- القضاء على ظاهرة (عمل الأطفال) لرفع المستوى الصحي والنفسي والعلمي لهم، بحيث يعيشون حياتهم الطبيعة التي تجعلهم يصبحون ثروة مضافة لا عبئاً زائداً على جهود التنمية.

٥- فتح أسواق جديدة للعمل والخبرة في البلاد العربية والأفريقية في إطار اتفاقات للتعاون الاقتصادي.

٦- إعادة تخطيط خريطة التعليم في الدولة؛ بحيث توازن بين التعليم النظري والعملي، والجامعي والمعاهد الفنية، والعالي والمتوسط في ضوء دراسة احتياجات السوق المحلية والخارجية.

٧- تهيئة مناخ الاستثمار لزيادة الاستثمارات ومنح حوافز للصناعات كثيفة العمل.

٨- تخصيص جانب من حصيلة الزكاة والصدقات لإنشاء مشروعات منتجة صغيرة.

٩- تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

تعتبر المشروعات الصغيرة والمتوسطة عماد الجهاز الإنتاجي العربي، وتصل نسبة إسهام هذه المشروعات في إجمالي الناتج المحلى حوالي ٢٥-٤٠ % تقريباً. ويعمل بهذه المشروعات حوالي ٦٥ % من إجمالي القوى العاملة فيه، وتمثل هذه المشروعات وسيلة ناجحة لتعبئة المدخرات الصغيرة وإعادة استثمارها، كما أنها توفر سلعاً وخدمات بأسعار مخفضة، وتضيف فرص عمل جيدة للشباب.

إن هذه المعطيات تدفعنا إلى التعرف على أهم معوقات انطلاق هذه المشروعات بهدف تحقيق انطلاقة حقيقية للاقتصاد العربي وأهم هذه المعوقات هي:

١- نقص التمويل وصعوبة الحصول عليه.

٢- صعوبة تسويق المنتجات والخدمات.

٣- نظام التأمينات الاجتماعية والضرائب غير محفز على الإنتاج.

٤- نقص الدعم الفني والإداري.

٥- تعقد الإجراءات الحكومية والإدارية وتعدد الجهات التي يتعامل معها المستثمر الصغير.

٦- تعدد جهات الإشراف على المشروعات الصغيرة؛ بما يحول دون وضع استراتيجية واضحة المعالم لتنمية وتطوير المشروعات الصغيرة.

والسبيل لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة يتمثل في الآتي:

١- استمرار الدعم للمشروعات الصغيرة الهادفة إلى امتصاص البطالة ومكافحة الفقر؛ لأن هذا يسهم في دعم الاستقرار الأمني والسلم الاجتماعي.

٢- وضع خطة لتطوير ودعم المشروعات الصغيرة الهادفة لتوفير بديل للسلع المستوردة، وكذلك دعم المشروعات التي تهدف إلى التصدير بما تمثله من أهمية في استمرارية التنمية ورفع مستوى المعيشة.

٣- إنشاء منظمات غير حكومية للمشروعات الصغيرة، على سبيل المثال: «اتحاد للأعمال الصغيرة»، «معهد للمشروعات الصغيرة»، «منظمة لترويج الأعمال الصغيرة»، «جمعية لمراقبة الجودة في المشروعات الإنتاجية». ومن شأن هذه المنظمات أن تساهم بالتعاون مع الصناديق الاجتماعية للتنمية في الارتقاء بالمشروعات الصغيرة، كما أنها ستقوم بدور مهم في بناء قاعدة معلومات عن الصناعات الصغيرة ونشرها، وإجراء البحوث والدراسات اللازمة لتطوير هذه الصناعات الصغيرة، وربطها بالصناعات الكبيرة.

٤- زيادة علاقات التشابك بين المشروعات الصغيرة والمشروعات الكبيرة والأجنبية، التي تسهم في تلبية الحاجات المحلية.

٥- تأسيس صناديق للمشروعات الصغيرة لتفادى حالات التعثر.

٦- تعميم تجربة «الشباك الواحد» لإنهاء الإجراءات بسرعة وفي خطوة واحدة.

٧- تشجيع ودعم الصناعات الابتكارية وتقديم التيسيرات والحوافز لها.

ثالثاً: التعاون الاقتصادي العربي وتحديات الشراكة العربية:

شهدت الدول العربية في الآونة الأخيرة سلسلة من الاتفاقيات لإقامة مناطق للتجارة الحرة، سواء فيما بينها بصورة جماعية أو بصورة ثنائية بين دول عربية ودول أخرى، بجانب اتفاقيات مع دول غير عربية في أفريقيا (الكوميسا) والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي، فضلاً عن الاتفاقيات الدولية (منظمة التجارة العالمية). وبذلك أصبحت الدول العربية تواجه ما يسمى بظاهرة «تضارب الاتفاقيات» نظراً لتداخل الأحكام والالتزامات بل وتناقضها في بعض الأحيان.

وبالرغم من كثرة هذه الاتفاقيات وتعددها إلا أنها لم تحقق الطموحات العربية المأمولة. وقد تجلى ذلك واضحاً من خلال السنوات الماضية؛ حيث تبين أنها تسير بخطى متأخرة عن ركب الاقتصاد العالمي، ويتضح هذا التأخر في انخفاض معدلات النمو، وظهور معدلات نمو سلبية في اقتصاديات معظم هذه الدول، مع تراجع في مستوى الدخل وارتفاع البطالة وزيادة حدة الفقر في غالبية الدول العربية.

وترجع المعضلات الاقتصادية في الدول العربية؛ لعوامل عدة أهمها:

أ- محدودية التعاون والتنسيق بين الأقطار العربية؛ بسبب اعتمادها على الخارج.

ب- عدم توفير الرقابة الحقيقة المبنية على قواعد الشفافية.

ج- غياب التنوع في البنية الاقتصادية وتزايد حدة الاختلالات بين القطاعات الأساسية.

د- حرمان الدول العربية الفقيرة من فوائض أموال الدول الغنية الناتجة عن عوائد النفط.

هـ- القصور في الإنفاق على البحوث والتطوير ونقل التكنولوجيا وتنمية الموارد البشرية.

و- غياب الإرادة السياسية القادرة على تكوين تكتل اقتصادي إقليمي منافس وفعال.

ولتجنب الكثير من العقبات السابقة وغيرها لابد من العمل على تنفيذ الإجراءات الآتية:

١- إنشاء منطقة تجارة حرة بين الأطراف المشاركة، وذلك خلال فترة انتقالية مدتها سنة ابتداء من تاريخ دخول الاتفاقية حيز التنفيذ؛ بحيث تستكمل خلال عشر سنوات من توقيع الاتفاقية.

٢- أن تتضمن اتفاقية التجارة الحرة الإزالة التدريجية للرسوم الجمركية والرسوم الداخلية ذات الأثر المماثل، وكذلك القيود الإدارية والكمية والنقدية على التجارة بين الأطراف، وذلك حسب جدول زمني معين متفق عليه.

٣- إنشاء هيئة عليا للتنسيق والمتابعة هدفها إزالة الحواجز التي تعتري طريق الاستثمارات واقتراح آليات لزيادة التعاون بين الدول العربية.

٤- تفعيل مؤسسات وصناديق التمويل العربية لتمويل المشروعات العملاقة المشتركة بين الدول العربية لتعزيز التعاون وتوفير فرص عمل لأبنائها.

٥- إنشاء برامج تمويلية لدعم الصناعات أو الدول التي تتضرر من التعاون المبني على الاتفاقية نتيجة انخفاض الإيرادات الجمركية وغيرها.

٦- تقرير أولوية للعمالة العربية في العمل داخل الدول العربية وتطبيقها بدقة.

٧- تشجيع التعاون السياحي بين الدول العربية لزيادة القدرة التنافسية مع العالم الخارجي.

٨- إنشاء بورصة عربيه موحدة.

رابعاً: الرؤية الإسلامية في التنمية:

لقد حرص الإسلام حرصاً بالغاً على تنمية الإنسان وتنمية موارده الاقتصادية، ليعيش حياة طيبة كريمة، هانئة مليئة بالإنجاز والعمل؛ العمل الصالح الذي يؤتي ثماره مرتين: مرة في الحياة الدنيا، ومرة في الحياة الآخرة، وهي الحياة التي ترتفع بالمسلم من حد الكفاف إلى حد الكفاية والرفاهية.

و لم ،يكن لفظ التنمية الاقتصادية شائعاً في الكتابات الإسلامية الأولى، إلا أن المعنى قد استخدم كثيرًا بألفاظ مختلفة منها: العمارة، والتمكين، والنماء، والتثمير، وقد ورد بعض هذه الألفاظ ومترادفاتها في القرآن الكريم وفي بعض الأحاديث النبوية الشريفة، وظهرت بوضوح في كتابات الأئمة والعلماء وخطبهم في عصور الإسلام المبكرة والوسيطة.

- مفهوم شامل:

ويمكننا القول: إن للتنمية الاقتصادية في الإسلام مفهوماً شاملاً عريضاً، يستوعب كل ما يؤدي إلى الحياة الطيبة للإنسان، الذي كرمه الله تعالى، وجعله خليفته في الأرض، وأمره بإصلاحها، ونهاه عن السعي فيها بالفساد والخراب والدمار وإهلاك الحرث والنسل. لقد حاول بعض الكتاب استنباط مفهوم للتنمية في

الإسلام، استنادًا إلى نصوص أو معان قرآنية، فقيل: إن التنمية هي طلب عمارة الأرض، وذلك من قوله تعالى: ﴿هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ وَٱسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا﴾ (هود:٦١)؛ وقيل: إن التنمية تعني «الحياة الطيبة»، إشارة إلى معنى الآية الكريمة ﴿مَنْ عَمِلَ صَٰلِحًا مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهُۥ حَيَوٰةً طَيِّبَةً ۖ وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُم بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾ (النحل:٩٧)؛ وقيل هي: نقل المجتمع من الوضع الذي لا يرضاه الله، إلى الوضع الذي يرضاه.

التنمية في الإسلام[1]:

وضع الإسلام للتنمية حساباً خاصاً، فجعلها في حكم الواجب، وقد فسر علماء التفسير قول الله عز وجل: ﴿هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ وَٱسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا﴾ (هود:٦١)؛ على أنها تفيد الوجوب، فالسين والتاء في استعمركم لطلب، والطلب المطلق من الله يكون على سبيل الوجوب، وفي تلك الآية يقول الإمام الجصاص: «إن في ذلك دلالة على وجوب عمارة الأرض بالزراعة والغرس والأبنية».

ثم إن الإسلام لما أوجب العمارة على خلقه، جعل لهم في مقابل ذلك حوافز عظيمة، وذلك لما في الحوافز والدوافع والقيم التي تحرك الأفراد، من دور أساس في إنجاح هذه العملية.

ويعتقد أكثر كتاب التنمية في الاقتصاد الإسلامي، أن القيم التي يربي الإسلام أبناءه عليها، ملائمة لتحقيق التنمية الاقتصادية، ولعل أول من أشار

(١) توفيق الطيب البشير، التنمية الاقتصادية في الإسلام.. شمولية وتوازن.

إلى هـــذه النقـــطة بصورة عملية ومنظمة «مالك بن نبي» في كتابه: «المـــسلم في عالـــم الاقتصـــاد»، الذي ركز فيه على دور الإنسان في المجتمع المســـلم كلبنـــة أولى لعملية التنمية.

هذا فيما يتعـــلق بالحـــوافز الذاتية، التي تجعـــل الإنسان يسعى لتحقيق التنمية من خـــلال المنهج التربوي الإسلامي. أما في مجال الحوافز الأخرويـــة والروحيـــة، فنجـــد أن هناك آيات كثيرة، وأحاديث ترغب في العمل وتحث عليه، ومن الحوافز الأخروية قول الله تعـــالى: ﴿وَلِكُلٍّ دَرَجَٰتٌ مِّمَّا عَمِلُواْۖ وَلِيُوَفِّيَهُمۡ أَعۡمَٰلَهُمۡ وَهُمۡ لَا يُظۡلَمُونَ﴾ (الأحقاف:١٩)؛ وقوله تعالى: ﴿إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجۡرَ مَنۡ أَحۡسَنَ عَمَلًا﴾ (الكهف:٣٠)؛ وكذلك قوله تعالى: ﴿إِلَيۡهِ يَصۡعَدُ ٱلۡكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ وَٱلۡعَمَلُ ٱلصَّٰلِحُ يَرۡفَعُهُۥ﴾ (فاطر:١٠)؛ ومن ذلك قول النبي ﷺ: «**مَا مِنْ مُسْلِمٍ يَغْرِسُ غَرْسًا أَوْ يَزْرَعُ زَرْعًا فَيَأْكُلُ مِنْهُ طَيْرٌ أَوْ إِنْسَانٌ أَوْ بَهِيمَةٌ إِلا كَانَ لَهُ بِهِ صَدَقَةٌ**»[1].

وفي مجال الحوافز الدنيوية، فقد وردت أحاديث كثيرة، فمثلاً في مجال الأعمـــال المخصوصة كالزراعة، جاءت أحاديث تجعل العمل الزراعـــي في الأراضـــي غـــير المملوكة سببًا في التملك، وهذا الحافز يتسم مع طبيعة الإنسان المجبولة على حـــب المال والتملك. ومن ذلك قول النبي ﷺ: « **مَنْ أَحْيَا أَرْضًا مَيْتَةً فَهِيَ لَهُ، وَمَا أَكَلَتِ الْعَافِيَةُ مِنْهُ لَهُ بِهِ صَدَقَةٌ**»[2].

(١) صحيح البخاري، تحقيق مصطفى البغا، ط٣ (بيروت: دار ابن كثير، اليمامة، ١٤٠٧هـــ- ١٩٨٧م) ٨١٧/٢؛ صحيح مسلم، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي (بيروت: دار إحياء التراث العربي) ١١٨٩/٣.

(٢) أخرجه الإمام أحمد.

مرتكزات أساسية:

للتنمية الاقتصادية في نظام الإسلام الشامل موضع عظيم؛ ذلك لأنها تؤدي إلى بلوغ الحياة الكريمة التي أمر الله الناس أن يبتغوها في الدنيا ووعد عباده المؤمنين بأفضل منها في الآخرة.

ومن هذه النظرة الشمولية، المتعددة الجوانب والأبعاد للإسلام تجاه قضية التنمية، نجد أن الإسلام قد ركز على ثلاثة مبادئ مهمة، من المبادئ الحركية للحياة الاجتماعية، وهي:

- الاستخدام الأمثل للموارد والبيئة والطبيعة، التي وهبها الله تعالى للإنسان وسخرها له.

- الالتزام بأولويات تنمية الإنتاج، التي تقوم على توفير الاحتياجات الضرورية، الدينية والمعيشية، لجميع أفراد المجتمع دون إسراف أو تقتير، قبل توجيه الموارد لإنتاج غيرها من السلع.

- إن تنمية ثروة المجتمع وسيلة لتحقيق طاعة الله، ورفاهية المجتمع وعدالة التوزيع بين أفراد المجتمع. ومن هنا يتبين الربط المباشر لعملية التنمية بالعبادة، والمستمد من قوله تعالى: ﴿هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا﴾ (هود:٦١)، وربط ذلك بالهدف النهائي لهذه النشأة والاستعمار، والمتجسد في قوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ (الذاريات:٥٦).

ونخلص من ذلك إلى القول: إن مفهوم التنمية الاقتصادية في الإسلام، مفهوم شامل لنواحي التعمير في الحياة كافة، تبدأ بتنمية الإنسان ذاتياً، وذلك بتربيته دينياً

وبدنياً وروحياً وخلقياً، ليقوم بالدور المنوط به إسلاميًا، ومن خلال ذلك تنشأ عملية تعمير الأرض، الموضع الذي يعيش فيه الإنسان اقتصادياً، واجتماعياً، وسياسياً... إلخ، لتتحقق له الحياة الطيبة التي ينشدها، ويستطيع في ضوئها أن يحقق الغاية العظمى، وهي إفراد العبادة لله وتحسينها.

كما أن التنمية الإسلامية، هي تنمية شاملة؛ لأنها تتضمن جميع الاحتياجات البشرية من مأكل وملبس، ومسكن، ونقل، وتعليم، وتطبيب، وترفيه، وحق العمل، وحرية التعبير، وممارسة الشعائر الدينية... إلخ، بحيث لا تقتصر على إشباع بعض الضروريات، أو الحاجات دون الأخرى.

ولذلك فقد ارتبط مفهوم التنمية في الإسلام بالقيم والأخلاق الفاضلة، وأصبح تحقيق التنمية مطلباً جماعياً وفردياً وحكومياً، يسهم فيه كل فرد من أفراد المجتمع.

أهداف جليلة:

للتنمية الاقتصادية في الإسلام مبادئ وأهداف جليلة، يمكن أن نجملها اختصاراً في اثنين:

- هدف اقتصادي مرحلي، يتمثل في استخدام الموارد الطبيعية لتحقيق الرخاء الاقتصادي للفرد والجماعة.

- وهدف إنساني، وهو الهدف النهائي ويتمثل في استخدام ثمار التقدم الاقتصادي، لنشر المبادئ والقيم الإنسانية الرفيعة متمثلة في السلام والعدل والمعرفة الكاملة بالله عز وجل.

وترتكز عملية التنمية الاقتصادية في الإسلام على مرتكزين أساسين، يمكنانها من تحقيق هذه الأهداف، هما:

أولاً: مرتكز العقيدة الإسلامية، التي ينبع منها إقامة أكبر قدر من العمران، والتقدم الاقتصادي والاجتماعي على ظهر الأرض. ذلك لأن العقيدة الإسلامية ترسم للإنسان دوره في الحياة ومسؤوليته تجاهها، ثم تأمره أمرًا صريحًا بأن ينهض بكل ما يحقق له الرخاء الاقتصادي والاجتماعي.

ثانياً: مرتكز الإرادة المجتمعية «الجماعية» وإنماء الشخصية الجماعية للمجتمع المسلم، التي تستند إلى القيم الاجتماعية الإسلامية.

والإسلام، بهذين المرتكزين، يقف موقفاً مغايراً تماماً للمرتكزات الوضعية في التنمية، التي تستمد من فهم الفكر الإنمائي الوضعي بطبيعة المشكلة الاقتصادية، وبالتالي جوهر عملية التنمية وأبعادها.

فالنظم الوضعية ترى أن الأصل هو ندرة الموارد، وعدم كفايتها لإشباع حاجة الإنسان، بينما نجد الأصل في الإسلام هو وفرة الموارد الطبيعية وكفايتها لتلبية حاجات البشر جميعاً، لقوله تعالى: ﴿وَسَخَّرَ لَكُمُ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ دَآئِبَيْنِ وَسَخَّرَ لَكُمُ الَّيْلَ وَالنَّهَارَ ۝ وَءَاتَىٰكُم مِّن كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ وَإِن تَعُدُّواْ نِعْمَتَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَآ إِنَّ الْإِنسَٰنَ لَظَلُومٌ كَفَّارٌ﴾ (إبراهيم:٣٣-٣٤).

والنظم الوضعية تركز تركيزاً شديداً على الجانب الاقتصادي لعملية التنمية، فترجع التخلف لاعتبارات مادية بحتة، كندرة رأس المال، أو نقص المهارات التنظيمية، أو تخلف الفن الإنتاجي أو النمو السكاني السريع، كما تجد علاج هذا التخلف في التقدم المادي، كزيادة تراكم رأس المال، وتطوير التكنولوجيا وتنويع الهيكل الإنتاجي.

الفصل الخامس
الرؤية المستقبلية
على المستوى الفقهي

إن لموضوع هذا الفصل من الجلال والتقدير والمهابة في النفس، المكانة المرموقة، بحيث يعجز الكاتب فيه من أن لا يطلق لنفسه العنان والاستفاضة، لعظيم قدر الفقه، وهو المعرف في **الاصطلاح بأنه العلم بالأحكام الشّرعيّة العمليّة المكتسب من أدلّتها التّفصيليّة**[1]، إلا أن أي كلام في رؤية مستقبلية أو إصلاحية فيه، ينظر إليه بعين الريبة والشك، من طريقة الدعوة، توقيتها أو مصدرها. فهل هذا صحيح ومنطقي؟

أجيب: أن من نعم الله على عباده أن أرسل الرسل، صلوات الله وسلامه عليهم، ليفقهوا الناس ويخرجوهم مما هم فيه من العيش غير اللائق دنيوياً وأخروياً، إلى ما يرضي الله عز وجل، وبالنظر إلى هذا النهج نفهم أن المسلم لا بد أن يراجع نفسه ويحاسبها: هل هو على النهج الرباني السليم في زمانه ومكانه؟ وهل هو قدوة حسنة ويدخل في قوله تعالى: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ﴾؟ علماً أن المعروف والمنكر تتغير وجوههما مع استقرار جوهرهما، بتغيير الزمان والمكان، وأرى في هذا دعوة أخرى إلى التجدد المستمر، دون خيانة أو تخوين، التباس أو تلبيس، جمود أو تجميد، بل برشد وترشيد، ورشاقة وترشيق، بفهم وتفهيم واحترام وتقدير للفقه وأهله، متجنبين التحايل، والتدليس، وليّ النصوص والتطويع، والخروج من رضا الله لرضا العباد.

(1) الموسوعة الفقهية، وزارة الأوقاف الكويتية، جزء ٣٢، مصطلح فقه.

فضلاً عن أن هذه الدعوة المستمرة إلى يوم القيامة، تتطلب التجدد والتجديد بتتالي الحياة والأجيال، وتغيير المستويات والألسن والأفهام، وقد قيل: خاطبوا الناس على قدر عقولهم، وهي دعوة ثالثة متجددة لمخاطبة الناس، فلنعمل على ذلك، لا همَّ لنا سوى رضا الله عز وجل، ولنعرض عن كل ما يثبط الهمم.

ولتركن النفس إلى أن للفقه مناعة غير منظورة من الكثيرين، ويكفينا ضماناً أن الله هو الحافظ لدينه، وفي هذا الضمان دعوة لترك التقاعس أو التراخي عن نصرة هذا الدين والتي قد تكون بإيصاله لأهل كل زمان بلغاتهم ومفاهيمه ومستوياتهم الفكرية.

أعلم أني قد تجاوزت صفحات البحث المسموح بها، وبعد هذا التقديم، سأختصر في هذا الفصل معولاً على منهج البناء، الذي اختطته الفصول السابقة في بناء الإنسان ليحيا حياة كريمة توصله إلى كرامة الآخرة، وعلى مثال يجمع بين الأصالة والتجديد يؤكد أن الرجوع إلى الأصول دافع للتقدم للمستقبل.

المثال: لو نظرنا للقوس ووتره وأثرهما في إيصال السهم لهدفه، نرى أن الوتر القوي والساعد ذي العزم الذي يحسن الشد للخلف يستطيع أن يتقدم بسهمه للبعيد. فالقوس مادة الفقه والوتر فهم الرجال، والساعد همتهم، والسهم نتائجهم، وموضع بلوغ السهم هو المستقبل.

وعليه، أعتقد أن الرماة في الأمة لم ينقطعوا، والغوص في أمهات الكتب لاستنباط ما يتناسب والعصر هو المطلوب باستمرار، سموه تجديداً، إصلاحاً، تطويراً، أو غير ذلك من المسميات، كل هذا لا يعفينا من مسؤولية تبليغ هذا الدين في الزمان والمكان المناسبين، غير أن راحلة الكثيرين مرهقة، رجعت بهم إلى الماضي، وقصرت عن إعادتهم إلى حاضرهم، فأورثونا الازدواج، والاتهام للدين.

الخاتمة

لقد أصبحت ظاهرة العولمة، كظاهرة اقتصادية أو كظاهرة شمولية متعددة الجوانب بما فيها الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، ظاهرة حقيقية وملموسة في عالم اليوم، وهي بالتالي لم تعد فكرة مطروحة للنقاش حول مدى شرعيتها وعدالتها، ومن هنا فقد أصبح من الضروري العمل على التعامل معها وتعظيم آثارها الإيجابية والحد من آثارها السلبية. وعلى هذا الأساس فإن على الدول الاستمرار في استكمال الخطوات اللازمة للاستجابة لمتطلبات العولمة والحد من آثارها السلبية على كافة القطاعات.

وندعو للعمل بجد وهمة لتلافي ما عرض له البحث من مشكلات وتبني حلولها، والدعوات إلى الإبداع في المجالات كافة، لبناء مسلم ومجتمع الغد، على هدي من الكتاب والسنة، وبعقل منفتح على ما أحل الله من الحياة، ولنقدم أصحاب العقول، ولنرفع عن كاهلهم أي قيود، فلا رجالات كبار من غير حرية أو استقلال، ولا مراكز بحث أو تقدم اجتماعي، اقتصادي، سياسي، ثقافي وحتى تربوي، دون علومهم، ولا مجتمعات متقدمة دون علوم.

ولنستحضر دائماً أننا أمة اقرأ، وأن النبي ﷺ ما طلب الاستزادة من شيء سوى العلم، قال تعالى: ﴿وَقُل رَّبِّ زِدْنِي عِلْمًا﴾.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

نظريات التنمية

من مقاومة التخلّف إلى انفجار عدم المساواة

الدكتورة أنيسة الشين (*)

تعالج نظريات التنمية تغيّرات في حياة الأفراد، في بنى الإنتاج والاستهلاك وتوزيع الدّخل، في عمل النُّظم السياسية والاجتماعية، وفي توزيع السلطة بين المواطنين، وكيف تمارس كلّ هذه المسائل تأثيراً على مستقبلهم. إنّ هذا الكم الكبير من التغيرات، يعتبر من صميم جوهر عملية خطط التنمية.

تعريف التنمية:

تعتبر لفظة «تنمية» لفظة حديثة، وتعني الحركة أو الفعل الذي يؤدي إلى النمو. والنمو رديف الزيادة والكثرة والزكاة والتطور. أمّا القاموس العربي فقد تعامل مع جذر الكلمة ومشتقاتها، على النّحو التالي: «نَما الشيءُ ينمُو نُمُوًّا زاد وكثر. وقال في التعريفات: النُّمُوُّ ازدياد حجم الجسم بما ينضمُّ إليه ويداخلهُ في جميع الأقطار»[1]. ثم

(*) الأمين العام للمركز المتوسطي للدراسات التاريخية بباريس، رئيس وحدة التنمية بشمال إفريقيا.. (فرنسا).
(۱) ابن منظور، لسان العرب.

تطوّر مفهوم التنمية ليصبح مفهوماً شمولياً، من حيث ارتباطه بجميع مناحي الحياة. فالتنمية المعاصرة والحقيقية هي التنمية الشاملة أو الشمولية، التي من سياقاتها:

– أنّه لا يمكن حصر التنمية في الحدود الضيقة للنمو الاقتصادي، إذ لابد من تبني مفهوم موسع للتنمية يستوعب أبعاداً اجتماعية وسياسية وتكنولوجية وبيئية إلى جانب البعد الاقتصادي. فالتنمية هي عملية تحرر إنساني، تشمل تحرير الفرد من الفقر والقهر والاستغلال وتقييد الحرية. كما تشمل تحرير المجتمع من ذل الاعتماد على الخارج وتخليصه من قيود التبعية، بكل ما تحمله من استغلال وتقييد للإرادة الوطنية وهشاشة أمام الصدمات الخارجية.

– يستخدم مصطلح «التنمية» الحديث ليشير إلى عمليات التغيير الإيجابي في المجتمع، ويستند إلى خطط وبرامج علمية معدة ومدروسة للوصول إلى الأهداف المرجوة. وطبيعة عملية التنمية تتضمن جانبين: **جانب اقتصادي**: وذلك بمعنى أن برامج التنمية يجب أن تهدف إلى تحسين الظروف المادية والاقتصادية من أجل رفع مستوى معيشة الأفراد، أي أن هذا الجانب يعنى أول ما يعنى ببرامج التنمية الاقتصادية؛ **وجانب اجتماعي**: يهتم بتحسين الأحوال الاجتماعية، وتنمية القدرات البشرية. وهو في ذلك يؤمن بأن تحسين المستوى الاجتماعي، من النواحي الصحية والتعليمية والسياسية، سوف يرفع من وعي الجماهير إلى المستوى الذي يجعلهم قادرين على المساهمة في عملية تنمية المجتمع «الشاملة»[1].

– تعتبر التنمية اليوم نتاج عوامل وعناصر متعددة. فهي عبارة عن سلسلة من عمليات التعبئة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لجميع مؤهلات الدولة

(١) بحث عن الحق في التنمية، إصدار المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، ص ٢٣ وما بعدها.

أو الجهة أو الجماعة المحلية بغية تحقيق عدد من الأهداف تتعلق بتحسين ظروف عيش السكان[1].

وإذا كان مفهوم التنمية «الشاملة» قد استطاع تجاوز القصور الموضوعي لمفهوم التنمية في صياغته التقليدية، فإنه لم يستطع تجاوز القصور الجغرافي والاستراتيجي للمفهوم. إذ ظل هذا المفهوم يحمل دلالات تبعية نموذج التنمية في العالم الثالث للنموذج الصناعي الغربي، ويحمل أيضًا أحكامًا قيمية تقضي بدونية وتواضع الثقافات والحضارات الأخرى أمام الحضارة المهيمنة في رؤاها للاقتصاد والإدارة. بل ظل هذا المفهوم يوجّه طاقات وقدرات مجتمعات معينة لاستنساخ تجارب مجتمعات أخرى، فيتم استنزاف مواردها وعقولها لخدمة دول ومجتمعات مركزية في ظل علاقة تبعية، منهزمة وطنياً. لذا ظل مفهوم التنمية، وإن أضيف إليه وصف «الشاملة»، يتسم بالشمول ويرسخ تقسيم العالم إلى مركز وهامش، إلى متقدم ومتخلف، إلى تابع ومتبوع، إلى منتج للتكنولوجيا والأفكار والنظم ومستهلك لها.

وبذلك برزت الحاجة إلى معالجة هذا القصور وإعادة الاعتبار إلى عملية التنمية كعملية شاملة، وفي الوقت نفسه تتحرك بصورة تتسق مع إطارها الجغرافي، ومحيطها الاجتماعي، والثقافي الحضاري، وهادفة استراتيجيًّا إلى خدمة المجتمع والإنسان الذي يعمل لها ويسعى لتحقيقها، ومدركة لمجمل أبعاد المعادلة الدولية القائمة.

وهنا ظهر مفهوم التنمية «المستقلة» ليحاول فك الارتباط مع الخارج ويدفع عملية التنمية للتركيز على الداخل بكل صوره وأبعاده، وليعيد التذكير بتصادم

---

(١) Favreau, Louis: L'économie sociale, éd Seuil, 1995, P 45.

المصالح أو تعارضها أو اختلافها بين المركز والهامش أو بين المتقدم والمتخلف، وليؤكد الأبعاد الذاتية للتنمية، وليتجاوز إشكالية القصور الجغرافي لمفهوم التنمية السابق، سواء في صورته الأولى أو بعد أن أضيفت إليه «الشاملة»، فيقيم التوازن بين شبكات متعارضة من المصالح يمكن محورتها حول «الذات» بكل أبعادها ودلالاتها ومعانيها، و«الآخر» بكل أشكاله ومصالحه.

ومهما يكن فإنّ الهدف الأساس للتنمية هو تحسين حياة البشر، والازدياد من ذلك، كل على حسب قدراته وعزيمته. ومن ثَم فإنّ التنمية في حقيقتها عملية حضارية، لكونها تشمل مختلف أوجه النشاط في المجتمع، بما يحقق رفاهية الإنسان وكرامته، وهي أيضاً بناء للإنسان وتحرير له وتطوير لكفاءاته وإطلاق لقدراته، كما أنها اكتشاف لموارد المجتمع وتنميتها وحسن تسخيرها[1]، بحيث تعود بالنفع للمجتمعات الإنسانيّة، دون المساس بسعادتها وأمنها.

ونظراً لأهمية التنمية فإنها تشغل حيّزاً كبيراً من كتابات المهتمين بأمر التطوير والرقي، والازدهار، والنهضة في المجتمعات الإنسانيّة. وليس الاهتمام بها لدى شعوب العالم الثالث أو ما يعبّر عنها بالشعوب النامية، بل إنّ الشعوب التي حققت تطوراً وازدهاراً وشهدت نهضة كبيرة في عصرنا، وطفرة نوعية، والمتمثل في العالم الغربي، لا ينفكون عن الاهتمام بأمر التنمية، وذلك باهتمامهم بكيفية الزيادة في حجم التنمية، كماً وكيفاً، والمحافظة عليها أيضاً ولو بحجبها عن الآخرين.

(١) من تقديم (كتاب الأمة) رقم (١٧).

- ماذا تعني التنمية؟

يعد مفهوم التنمية من أهم المفاهيم العالمية في القرن العشرين، حيث أُطلق على عملية تأسيس نظم اقتصادية وسياسية متماسكة ما يُسمى «عملية التنمية». ويشير المفهوم إلى التحول بعد الاستقلال في الستينيات من القرن العشرين في آسيا وإفريقيا بصورة جلية. وتبرز أهمية مفهوم التنمية في تعدد أبعاده ومستوياته، وتشابكه مع العديد من المفاهيم الأخرى مثل التخطيط والإنتاج والتقدم.

وقد برز مفهوم التنمية بصورة أساسية منذ الحرب العالمية الثانية، حيث لم يُستعمل هذا المفهوم منذ ظهوره في عصر الاقتصادي البريطاني «آدم سميث» في الربع الأخير من القرن الثامن عشر وحتى الحرب العالمية الثانية إلا على سبيل الاستثناء. فالمصطلحان اللذان استُخدما للدلالة على حدوث التطور المشار إليه في المجتمع كانا «التقدم المادي» أوْ «التقدم الاقتصادي». وحتى عندما ثارت مسألة تطوير بعض اقتصاديات أوروبا الشرقية في القرن التاسع عشر كانت الاصطلاحات المستخدمة هي التحديث أو التصنيع[1].

كما أصبح هذا المصطلح حمّالاً لمعاني كثيرة، متناقضة أحياناً، «وإنْ كان يقتصر في غالب الأحيان على الجانب الاقتصادي، ويرتبط إلى حدّ بعيد بالعمل على زيادة الإنتاج الذي يؤدي بدوره إلى زيادة الاستهلاك، لدرجة أصبحت معها حضارات الأمم تقاس بمستوى دخل الفرد، ومدى استهلاكه السنوي للمواد الغذائية والسكنية

---

(١) نصر محمد عارف، مفهوم التنمية، المصدر: http://www.islamonline.net.

بعيداً عن تنمية خصائصه ومزاياه وإسهاماته الإنسانيّة، وإعداده لأداء الدور المنوط به في الحياة، وتحقيق الأهداف التي خلق من أجلها»[1].

لذلك ترتبط الدراسات المتعلّقة بالتنمية، في أوّل مقاربة نظرية، بتفهّم تفاوت الظروف المادية للأفراد على هذا الكوكب. فكيف يستطيع مجتمع الخروج من حالة الفقر، ويحدث تحوّلاً اجتماعياً عميقاً من أجل أن يضمن لأفراده شروط وجود كريمة، عن طريق فرص عمل متساوية لأكبر عدد ممكن منهم، وتوزيع عادل للدّخل الوطني المتنامي، وتربية راقية، وصحة طيّبة؟ فمستوى الظروف المادية لوجود شعب ما، يحدّده الوضوح وفاعلية خطط التنمية. وفي الآن نفسه، فإنّ تحسين هذه الظروف المادية، يعتبر عاملاً وسيطاً في مسيرة التنمية، مهما كانت دلالة المعنى الذي نعطيه لهذا المصطلح. وتعالج نظريات التنمية تغيّرات في حياة الأفراد، في بنَى الإنتاج والاستهلاك وتوزيع الدّخل، في عمل النُّظم السياسية والاجتماعية، وفي توزيع السلطة بين المواطنين، وكيف تمارس كلّ هذه المسائل تأثيراً على مستقبلهم. إنّ هذا الكم العريض من الأسئلة، وبصفة طبيعية، يعتبر من صميم جوهر التنمية.

إن تفهم طبيعة وضعية الفقر، هو إحدى التجلّيات الأكثر صعوبة لمشاكل التنمية. فقر مدقع يميّز اليوم إفريقيا وجنوب آسيا، بصفة خاصّة، إذ أنّ نسبة معتبرة من شعوب هذه المناطق من العالم تعيش تحت خط الفقر، وتعرف ظروفاً حياتية متدنّية جداً، طابعها الخصاصة والحرمان. ولئن كان المؤشّر المعتاد استعماله لقياس هذه الخصاصة هو الدّخل الفردي، فإنّ عوامل أخرى غير مالية، تعتبر فعّالة بلا شك

(١) إبراهيم العسل، التنمية في الإسلام، مفاهيم، مناهج وتطبيقات (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، ١٩٩٦م) ص ١٣.

في هذا التقدير. فالدّخل اليومي للفرد يعادل ١ دولار، وذلك لقرابة نصف شـعوب القارة الإفريقية. فالسنغال مثلاً تعدّ ٣٠ % من الفقراء، بحسب البنك الـدّولي(١)، الذي يشير إلى أنّه في حالة فساد موسم الحصاد، فإنّ هذه النّسبة تتضاعف لتصل إلى ٦٠ % من الشعب، علماً بأنّ السنغال ما هو إلاّ مثال من عدّة حـالات أخـرى. وبحوالي ٦٠٠ دولار من الدّخل للساكن الواحد منه، يمكن أن يتحسّن وضعه أكثـر من دول إفريقية أخرى أشدّ خصاصة مثل أثيوبيا وموزنبيق أو سيراليون، التي يبلـغ دخل الفرد فيها ما بين ١٠٠ و ٢٠٠ دولار.

ما هو موقع مفهوم التنمية؟ وهل يرتبط برؤية عالم ذي نزعة كونيـة أو علـى عكس مقاربة خصوصية مرتبطة بفلسفة اقتصادية وسياسية غربية؟. هـل يجـب أن تعتبر التنمية مثل التمدّد الكوني لنظام اقتصاد السوق، أو بالعكس، لا يجب أن تعتبر ضرورة أخلاقية، موازية لمكافحة الفقر والخصاصة على المستوى العالمي؟

إنّ هذه المفاهيم تتعايش وتتقارب في فكر التنمية، ولو بأساليب متناقضة أحياناً. وهذا يتفق وطبيعة التصوّرات المنبثقة عن علم الاجتمـاع؛ أي تـصادم المبـادئ، والمصالح المتناقضة ورؤى العالم المختلفة، باستثناء الجوانب الوظيفية للتنمية، التي ولئن كانت متناقضة، فيمكنها السماح على المدى الطويل، بـضبط قـوانين وأعـراف «التنمية الربحية». إنّ هذه الوضعية أسهمت في ولادة تيّار فكري يطعـن أصـلاً في مفهوم التنمية(٢)، الذي يعتبر فكرة غربية(٣)، بنفس مستوى مفهوم الفقر.

---

(١) يقدّر البنك الدّولي حالات الفقر بالاعتماد على عدد الحُرَيْرات المستهلكة من طرف ساكن واحد.

(٢) Latouche (S.) : L'Occidentalisation du monde. Paris, La Découverte, 1989

(٣) RIST (G.): Le Développement, histoire d'une croyance occidentale. Presses de Sciences Po. Paris, 1996

يتجاهل مفهوم التنمية الميزة الثقافية للتغيّر الاجتماعي، وبخاصّة السعي الحثيث لتغريب العالم، فهي إرادة من الغرب لفرض نمطه الثقافي. فهو آلة معادية للثقافة «Machine anticulturelle»[1]، فهو لا يستطيع إشباع وعود الرخاء، ولا يقترح ثقافة التقنية والتصنيع التي ترضي العالم. فالتنمية من هذه الزاوية، تعتبر نموذجاً غربياً، يرتكز على تجربة تاريخية خاصّة، غير قابل للتجديد. كما يريد فرض مجموعة قيم خاصّة به، ونوع من العلاقة بين الإنسان والطبيعة، وعقلانية اقتصادية محضة، ومفاهيم صارمة للزّمن.

لو عدنا إلى تعريفات الكلمة نفسها، فإنّ مصطلح «تنمية»، يمكن أن يطبّق على معادلة مجرّدة، أو غشاء رقيق، أو جنين، وكذلك على ذكاء الطّفل. فلو أمكن في كلّ واحدة من هذه التخصّصات التوافق على معنى محدّد، وكذا على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، فإنّ كلمة تنمية لن تحظى بتعريف موحّد يقبله الجميع. فمحتوى التعريف محلّ نقاش، ونادراً ما يعرّفه مستعملوه بما يتّفق والتّعريفات السابقة.

يسوق «ريست. ج Rist. G» نماذج كثيرة من التعريفات من دون معنى محدّد: «التنمية، بحسب تقرير لجنة الجنوب، بقيادة الرئيس «نيريري Nyerere»[2]، مسيرة تسمح للكائنات البشرية بتنمية شخصيتها، أن تثق بنفسها، وتصنع حياة كريمة ومتفتّحة. فهي مسيرة تحرّر الشعوب من خوف الخصاصة والاستغلال، وتقلّص الاضطهاد السياسي والاقتصادي والاجتماعي. وبالتنمية اكتسب الاستقلال السياسي

---

(١) Latouche (S.), op. cit

(٢) Rapport de la commission Sud, dans Défis au Sud, Paris, Economica, 1990

معناه الصحيح. فهي تعتبر مسيرة تصاعدية، حركة تجد مصدرها الأوّل في المجتمع، الذي بدوره في حالة تطوّر».

فالتنمية عملية ذاتية مستقلة في جوهر ماهيتها، وأصل وجودها، وإذا لم تكن مستقلة لا يصح لغة أن تسمى تنمية، بل قد نجد مفهومًا آخر نطلقه عليها.

إن جوهر الإشكالية يكمن في البنية المعرفية لمفهوم التنمية الذي يتم الحديث عنه، أو ما يمكن أن نطلق عليه «إبستمولوجيا التنمية»، هو تلك المنظومة من المسلمات والمفاهيم والغايات والأهداف المؤطرة برؤية معينة للإنسان والكون والحياة.

يؤكّد برنامج الأمم المتّحدة للتنمية (PNUD)، في تقاريره العالمية حول التنمية البشرية: «المبدأ الموضوعي للتنمية البشرية هو توسعة سلّم الخيارات المقدّمة للشّعب، التي تسمح بجعل التنمية أكثر ديمقراطية وأكثر شراكة. وهذه الخيارات يجب أن تتضمّن إمكانيات الإفضاء إلى دخل فردي وعمل، وإلى التربية والعلاج، ومحيط نظيف لا يشكّل خطراً. وبالمثل يجب أن يحصل الفرد على إمكانيات المشاركة الفاعلة في قرارات المجتمع، وينعم بالحريات الإنسانية والاقتصادية والسياسية». هذا إلى جانب تعريف تقليدي لأمين عام للأمم المتّحدة «ي. ثانU. Thant»: «فهي النمو زائد التغيير. التغيير النسقي الاجتماعي والثقافي، وأفضله الكيفي لا الكمي».

يلاحظ «إيميل دوركايم Durkheim. E» (١٨٩٥م): «أن تكون دقيقاً، فإن تعريفاً حقيقياً يجب في آنٍ أن يستبعد الفرضيات الخاطئة التي تستحكم في الفكر، وأن يرتكز على خصائص خارجية مشتركة لمجموع الظواهر المتعلّقة بالتعريف». إنّ هذه القاعدة لا تلاحظ أبداً في علم الاجتماع، وتحديداً لأنها تعالج أشياء ما نفتأ نتحدّث

عنها بلا توقّف. ولأنّنا تعوّدنا استعمال هذه الكلمات، التي تتكرّر خلال محادثاتنـــا، فيخيّل إلينا انعدام الفائدة من تحديد معناها في هذا السياق».

يُبرز مفهوم التنمية بامتياز هذا الصنف من المفاهيم المتحوّلة، التي نادراً ما تحدّد، كما أنّ التعريفات السّابقة تحمل باستمرار قيماً مسلّم بهـــا، تـــدفع بالنتيجـــة إلى تصوّرات توافقية، والتي في الواقع سريعاً ما تفقد معناها.

مثال آخر من الاستعمال التوافقي والغث، نجده في البند الأوّل من إعلان الحـــق في التنمية، قرار الجمعية العامة للأمم المتّحدة، بتاريخ ٤ ديسمبر ١٩٨٦م: «الحق في التنمية حق من حقوق الإنسان غير قابل للتصرف، وبموجبه يحق لكل إنسان ولجميع الشعوب المشاركة والإسهام في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياســية والتمتع بهذه التنمية التي يمكن فيها إعمال جميع حقوق الإنسان والحريات الأساســية إعمالاً تاماً»[١].

وبحسب علماء الاجتماع، من الأفضل أن ندمج في التعريف مجموع الظـــواهر المعتبرة، ولا نحتفظ إلاّ بالخصائص الخارجية. إلاّ أنّ هذه العناصر التي نحتفظ بهـــا في التّعريف يجب أن تسمح بتوصيف كلّ الخصائص الأصولية لهذه الحقيقة. وكـــذلك تتطلّب قدرة التعريف والتعرّف على كلّ ما يسمح بتأكيد أن بلداً ما هـــو «بلـــد نامي»، وبالتالي فإنّ بلداً آخر هو «تحت النموّ». فلو نستطيع توصيف مجموع ما يميّز بلداً نامياً، فإنّنا نعطي خاصية نمطية لهذا التعريف. إذن، فعوضاً عن تحديـــد كميـــة مجموع العناصر المكوّنة للتّنمية، يكون من الأجدى تعريف الأنساق التي تسمح بفهم

(١) حقوق الإنسان، مجموعة صكوك دولية، المجلد الأول، الأمم المتحدة، نيويورك، ١٩٩٣م، A.94.XIV-Vol.1، Part 1، ص ٧٦٥.

أن مجتمعاً ما يستطيع في لحظة معيّنة أن يعتبر نامياً، بخلاف بلد آخر لا يمكن أن يصل تلك المرحلة.

فالتعريف الذي وضعه «ريست Rist» يعتبر أنّ: «التنمية مؤلّفة من مجموع عمليات إجرائية أحياناً متناقضة في الظاهر، والتي من أجل ضمان إعادة التكوين الاجتماعي، تضطر إلى تشكيل بل التدمير الكلي للوسط الطبيعي والعلاقات الاجتماعية، من أجل إنتاج تصاعدي للبضائع، المتّجهة آلياً من خلال التبادل إلى الطّلب المتراكم».

فالتعريف الذي نعطيه لمصطلح «تنمية» هو وليد نظرة العالم الذي أنتجه، حيث تستحضر نماذج عريضة من الوضعيات. فانطلاقاً من مقاربة اقتصادية محضة للتنمية، وإلى حدود إنكار مفهوم لا يستطيع ادّعاء الانتباه لتحوّلات البشرية قاطبة، فإنّنا نستطيع كشف اتّجاهات عديدة في هذه الثقافة.

- الاتجاه الأول:

يتمثّل الاتّجاه الأوّل في اعتبار التنمية نسقاً إحيائياً (بيولوجياً). فهي محاولة تهدف إلى دمج التنمية الاقتصادية والاجتماعية في التنمية الطبيعية، والمجتمع مندمجاً في كائن حي. وهذا رأي قديم في الفكر الاقتصادي والاجتماعي. فعند الاقتصاديين الأوائل، يعتبر المجتمع جسداً إنسانياً، وتقلّبات المد مثل الدم في الجسد. ويتميّز نموّ جهاز عضوي حي بأربعة خصائص جوهرية.

في المقام الأوّل، **الاتّجاه الخطي**: النمو نحو وجهة وهدف، وهي الفرضية التي يقدّمها «روستو Rostow»[1]. فالتنمية تتبع عدداً من المراحل التي يجب أن تتجاوزها.

---

(1) Rostow (W. W), Les Etapes de la croissance économique : un manifeste non communiste, Paris, Le Seuil, 1970, 1er ed. 1960

كل المجتمعات. فهدف المسار حدّد بوضوح مسبقاً، وهي المسافة التي قطعها المجتمع النامي.

وفي المقام الثاني، **الاستمرارية**: فالطبيعة لا تقفز، فالكائن الحي هو الذي يتحوّل، والذي يتغيّر هو هيئته. فكلّ مرحلة جديدة تتبع سابقتها. فيحدث تطوّر وتراكم، وانتقال إلى مرحلة أعلى، باتّجاه مرحلة نهائية[1].

وأمّا المقام الثالث من هذه الخصائص فهو «**اللاّانعكاسية**»: فعند تجاوز مرحلة ما، فإنّ الرجوع إلى الخلف يصبح مستحيلاً.

وأخيراً، **التراكمية**: فمهمّة التّاريخ منحصرة في التغيير الدّائم وبلا نهاية لمجرى الأحداث.

استعيرت هذه الخصائص لتمييز التغيّر الاقتصادي والاجتماعي. فبساطة الفرضية أثبتت نجاعتها، إلاّ أنّ البعد التاريخي وآثاره على التغيير لم توضع في الحسبان. فهذه المقاربة تقعّد التنمية على النمو. فارتفاع الدّخل يتمثّل في مزج عاملي إنتاج يتوقّع اتّفاقهما: رأس المال (مع الأرض) والعمل. غير أنّ هذه العوامل لا تعتبر عوامل وحيدة للنمو والتنمية. فتراكم رأس المال ونمو اليد العاملة لا تعتبر إلاّ جزءاً من النموّ. فقد أظهرت دراسة في الستينيات من القرن العشرين أنّ هذين العاملين لم يفسّرا إلاّ ٥٠% من نموّ الاقتصاد الفرنسي. أمّا العوامل المتبقية فهي تنظيم العمل والتكوين المهني والتحوّل الفني، والظروف الاجتماعية والاقتصادية عامّة. في حين

(١) يمكن الإشارة في هذا المقام إلى تأثّر هذه النّزعة المادية بالنظرية التطوّرية. فهي تعتبر التنمية عملية مرحلية تصاعدية، منسجمة تماماً مع التطورية البشرية. وهو ما أشار إليه «روستو Rostow»، من خلال تحليله البنيوي الذي يعتمد التطوّر التراكمي مروراً بمراحل معيّنة في اتّجاه مرحلة نهائية.

مثّل عامل التربية وتقدّم المعارف ٢٠% من مجموع نموّ الاقتصاد الأمريكي في الفترة ١٩٢٩-١٩٥٧م. لذلك وضعت النظريات الحديثة للنمو في الاعتبار مجموع هذه العوامل الخفية(١).

إنّ العوامل غير الاقتصادية، إذن، محدّدة. ولكن العوامل الاجتماعية في إطار هذه المقاربة، لها تأثيرها المعنوي في مجال الاستثمار التنموي. إذ أنّ الاستثمار الاجتماعي يقاس بحسب مردود التمويل. فالاجتماعي لم يعرّف في مجاله وإنّما في علاقته بالاقتصاد. فهو راجع للنموّ، إذ لا يوجد فارق حدي بين الاقتصادي والاجتماعي. فهذا المنطق ينبع من عقلانية خاصّة، تتمثل في «الإنسان الاقتصادي».

- الاتّجاه الثاني:

يعتبر الاتّجاه الثاني «الاجتماعي» كنهاية للنشاط الاقتصادي، بناء على قيمة الرّفاه. فتصبح التنمية أداة لزيادة رفاه الشعوب. إلاّ أنّ هذا الرّفاه يعبّر عن نفسه من خلال عدّة مفاهيم فلسفية مختلفة. فيمكن أن يندمج في مرحلة أولى في استهلاك البضائع والخدمات المتوفّرة في السوق، أو الاستهلاك الآني، أو الاستهلاك الجماعي، بشرط أن يكون لهذه المستهلكات ثمن.

تعتمد هذه المقاربة على رفاه فردي، وتعتبر المستهلكات من وجهة نظر غربية مع نظام قيمها. إلاّ أنّ الرّفاه يمكن أن ينظر إليه ليس بالضرورة من وجهة نظر فردية، إذا ما روعيت الحاجات المادية والثقافية لمجموع الناس، وهو ما نسميه بكفاية الحاجيات الأساسية (الغذاء، التربية، الصحة،...). فقد أكّد برنامج الأمم المتّحدة

(١) CARRE (J.-J), DUBOIS (P), MALINVAUD (E.) : Abrégé de la croissance française, Paris, Le Seuil, 1983, (3e ed ; Points économie)

أنّ: «التنمية تهمّ أساساً الكائنات الإنسانية، فهي منهم وإليهم. فيجب التعرّف على الحاجات الإنسانية، رفع المستوى المعيشي للشعوب، وأن يعطى لكلّ الكائنات الإنسانية فرص تنمية قدراتها»[1].

يتعلّق هذا بنظرية الحاجات الأساسية، حيث إنّ كيفية الاكتفاء الحاجي (بما في ذلك الحاجات العضوية)، ليست مستقلّة عن الثقافة التي ينتمي إليها الأفراد، كما أنّ ظروفهم الثقافية تفعّلها التطوّرات التّاريخية.

- الاتّجاه الثالث:

أمّا **الاتّجاه الثالث**، فهو يميل إلى اعتبار أنّ الاقتصادي والاجتماعي يكوّن «الكل». فالعوامل الاقتصادية في هذه الحالة تلاحظ كعوامل اجتماعية. فالحقيقة الاجتماعية من الممكن دراستها من مختلف العلوم الاجتماعية بما فيها الاقتصادية، فكلّ مبحث ينتمي إلى تحليل اجتماعي من خلال خصائصه الذاتية. وبالمحصّل فإنّ الاقتصادي والاجتماعي لا يمكن على وجه الحقيقة تمييزهما. لذلك يميل بعض الباحثين إلى وضع تعريف يربط بين التنمية والثقافة. فهو يرى أنّ «الثقافة أو الحضارة هو هذا المجموع المعقّد الذي يتضمّن المعارف والعقائد والفن والقانون والأخلاق والتقاليد، وكلّ المؤهّلات والعادات التي اكتسبها عامّة الإنسان كعضو في مجتمع»[2]. لذلك تعتبر التنمية الثقافية خلفية الاكتفاء الحاجي غير المادي، مثل تنمية المعارف والقيم والأهلية، التي تسمح بتفتّح الأفراد وطاقاتهم الخلاّقة.

---

(١) برنامج الأمم المتّحدة للتنمية ١٩٩٩م، PNUD, 1999

(٢) TAYLOR (L.) : Structuralist Macroeconomics ; Applicable Models for the Thirld World , Londres, Basic Books 1983

ومن الخطأ الفادح الإغضاء عن استدعاء مفهومي الثقافة والحضارة في مسيرة تحديدنا ماهية التنمية المستقلة، فلهذين المفهومين علاقة متينة بمفهومها وأبعادها وتطوّر أنساقها. وذلك أن المنشغلين بمراجعة هذا المفهوم تعاملوا في كتاباتهم مع إشكالية التنمية على أنها ظاهرة ثقافية، بل تداعوا من أجل تحقيق التنمية انطلاقًا مما أطلقوا عليهْ «الثقافة المدنية»، حيث اعتبروا أن وجود هذه الثقافة شرط ضروري لتحقق عملية التنمية برمتها. ومن ناحية أخرى فإن الحضارة سواء في سياقنا هذا أم في أدبيات التنمية عمومًا هي الإطار الذي يؤطر عملية التنمية، وهي الهدف الذي تسعى التنمية لتحقيقه، فإن لم يكن هدفها صياغة نموذج حضاري أو اللحاق بالركب الحضاري، أو التحضر، أو اكتساب بعض صفات الحضارة، فماذا عساه يكون؟

إنّ مساحة مفاهيم التنمية، هي بالتأكيد مجموعة معقّدة، تتضمّن مقاربات اقتصادية واجتماعية وسياسية ودستورية وثقافية. وهذه المقاربات تتفاعل الواحدة مع الأخرى بطريقة جدلية متناقضة. فمسيرة التنمية هي بالمحصّل تحوّل اجتماعي إجمالي للمجتمع، في سياق تعتبر فيه كلّ مظاهر الحياة الاجتماعية معنية به؛ تحسين شروط الحياة، نموّ الدّخل القومي، عدالة تقسيمه، ومستوى من العمل مرتفع يعبّر عن غايات اقتصادية.

وفي تصوّرنا فإنّ جملة من الحقائق الفاعلة لا يمكن تجاهلها: السلوكيات الفردية والاجتماعية، أصول المجتمع الثقافية، قيمه، بنياته الاجتماعية والدستورية والسياسية، درجة تأثير الاقتصاد العالمي على المجتمع المعني، والمكوّن من عناصر مبدئية تخدم مسيرة التحوّل الاجتماعي، إلاّ أنّها عناصر يكتسبها ثمّ يقوم بتحويلها.

فموضوع البحث إذاً، هو الظواهر الاجتماعية المعقّدة الأبعاد المتضاعفة. فالمجال النظري للاقتصاد السياسي يميل إلى هذه المقاربة الاجتماعية المعقّدة. وكذلك اقتصاد التنمية يندرج في الإطار المنهجي للاقتصاد السياسي. فهذه المقاربة تتجاوز التصوّرات التقنية للعلوم الاقتصادية المحضة، وتخوّفات المواجهة «إنسان-طبيعة»، والصراع غير المحدود ضد الندرة، وعندها طموح عريض لمراجعة تعويضات الدّخل ونموّه، ولكن كذلك للآليات الاقتصادية والسياسية والدستورية والثقافية، التي من المتوقّع أن تحدث تغيّراً سريعاً لظروف حياة الشعوب، وكذلك تحوّل البنى المؤثّرة في تغيّر النسيج الاجتماعي. كما يمكن للاقتصاد السياسي تكوين إطار لعلم اجتماع مقعّد. ويعتبر من الضروري ملاءمة الروابط الاجتماعية، وروابط السلطة الناشئة بين مختلف المجموعات، وذلك في سياق مقاربة تضع في الاعتبار حركية التطوّر والتحوّل، وخاصّة التّاريخ.

وبناء عليه فإنّ المشاريع التنموية التي تتبنّاها المؤسّسات الدّولية، بقدر ما تهدف إلى تحقيق طفرة في النمو إلى جانب التغيّر الاجتماعي وتوسّع المعارف، فإنّها كذلك تهدف إلى تثبيت عملية التنمية وضمان ديمومتها. وفي هذا الإطار تتنزّل الشروط القاسية التي تفرضها تلك الأطراف على الدّول المعنية، إذ التنمية لا تعني فقط زراعة الأرض وبناء المنشآت الصناعية وتشجيع اليد العاملة، وإنّما تستوعب كذلك مساحة الحريات ومدى احترام حقوق الإنسان. صحيح أنّ كثيراً من الدّول المهيمنة بدأت منذ قرابة عقد من الزّمن تستغل سلطاتها لتوجيه المؤسّسات الدّولية المحايدة، إلاّ أنّ

واقع الحال يستوجب حشر بعض أنظمة الدّول النامية والفقيرة في الزاوية الحادة، وجعلها بين خيارين لا ثالث لهما، إمّا الشراكة الحقيقية على جميع المستويات، وإمّا أن تسمح لغيرها بتحمّل المسؤولية، لكسب معركة التنمية.

لذلك نرى أن البنك الدولي يؤسّس ما يتيحه من مساعدات إلى البلدان النامية، أولاً، على الالتزام بتحقيق الأهداف الإنمائية المعلنة. حيث تقدم لنا هذه الأهداف مقاصد ومعايير لقياس النتائج: القضاء على الفقر المدقع والجوع، وتوفير التعليم الابتدائي للجميع؛ وتعزيز المساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة من أسباب القوة، وخفض معدلات وفيات الأطفال، وتحسين صحة الأمهات، ومكافحة فيروس ومرض الإيدز والملاريا والأمراض الأخرى، وضمان الاستدامة البيئية، وإقامة شراكة عالمية من أجل التنمية.

وفي إطار جعل هذه الأهداف في صدارة ما يقوم به، اعتمد البنك الدولي نهجاً شاملاً لتخفيض أعداد الفقراء وتحقيق التنمية، يشمل عدة مفاهيم أساسية يرى البنك فعاليتها في تقديم المعونات إلى البلدان النامية، وهي:

- تشجيع البلدان على تولي زمام مشروعات التنمية، ومن ثمّ إيجاد علاقة تعاون تقوم على الشفافية والثقة وتقاسم السلطة والتشاور.

- اعتماد نهج طويل المدى لعملية تقديم المعونات في مختلف البرامج في بلد بعينه.

- قياس النجاح من خلال النتائج الفعلية التي تحققت وليس من خلال كم المدخلات.

- تشجيع البلد المتلقي للمعونات على تملك عملية الإصلاح والالتزام بها.

وتقـوم استراتيجية التنمية التي يعتمدها البنك الدولي على ركيزتين، أولاً؛ تهيئة مناخ استثمار جيد بغرض تشجيع روح مشروعات العمل الحر، مما يـؤدي بدوره إلى خلق فرص عمـل جـديدة، وزيـادة عدد الفرص المتاحـة للفقـراء. وثانياً؛ العمل على زيادة الفرص المتاحـة للفقراء للمشاركة في اتخاذ القرارات الـتي تؤثر في حياتهم وحياة أسرهم. ولحقوق الإنسان والحقوق القانونية، اللتين تـوفران الحماية لسبل كسب العيش لدى الفقراء ولممتلكاتهم، أهمية بالغة في هذه العمليـة، فهما يُمكنانهم من أن يستثمروا في مستقبلهم، وأن يكونوا جزءاً أساساً من المجتمـع الذي يعيشون فيه[1].

وقد أمّن البند الخامس من إعلان الحق في التنمية، قرار الجمعية العامـة للأمـم المتّحدة، بتاريخ ٤ ديسمبر ١٩٨٦م، على أن: «تتخذ الدول خطوات حازمة للقضاء على الانتهاكات الواسعة النطاق والصارخة لحقوق الإنسان الخاصـة بالـشعوب والأفراد المتأثرين بحالات مثل الحالات الناشئة عن الفصل العنصري، وجميع أشـكال العنصرية والتمييز العنصري، والاستعمار، والسيطرة والاحتلال الأجنبيين، والعدوان والتدخل الأجنبي، والتهديدات الأجنبية ضد السيادة الوطنيـة والوحـدة الوطنيـة والسلامة الإقليمية، والتهديدات بالحرب، ورفض الاعتراف بالحق الأساسي للشعوب في تقرير المصير»[2].

---

(١) المصدر: http://web.worldbank.org..

(٢) حقوق الإنسان، مجموعة صكوك دولية، المجلد الأول، الأمم المتحدة، نيويورك، ١٩٩٣، A.94.XIV-Vol.1، Part 1، ص ٧٦٥.

نظريات التخلّف:

من الأخطار الرئيسة في دراسات مجتمعات مختلفة عن المجتمعات الغربية، هي أن نحكم عليها من منطلق مقاييسها الاجتماعوية[1]، بما يتّفق وثقافتها الخاصّة، ونمط تفكيرها، ومنظّماتها الاقتصادية والسياسية. والمجازفة الثانية هي إهمال الميزة التاريخية لعديد المعطيات الحالية. وبالمحصّل فإنّه من المهمّ معرفة التيارات الأساسية النظرية، التي تعطي تفسيراً للتنمية غير المتساوية. فدراسة مظاهر التخلّف محرّض للبحث عن الأسباب. والحالة هذه لا يمكن أن تكون مدركة إلاّ عن طريق مواجهة مستمرة بين التحاليل الموجودة والمظاهر الواقعية للتخلّف.

هل توجد نظرية عرقية للتخلّف؟

تسعى تلك الدراسات لتقويم كلّ مشاكل العالم الثالث، وفق مقاييسها الذّاتية، فتخضع للنزعة الاجتماعوية. فتحليلها يرجع غالباً وبشكل ضمني أو جلي لنموذج مجرّد يميّز التخلّف بسمات: نقص رأس المال، التجهيز، الكفاءة والأطر، الحركية وروح المبادرة[2]. ويمكننا إتمام هذه القائمة وتفعيلها إيجابياً بتجاوز التقصير المخلّ الذي طبع أدبيات الانخراط في مشروع التنمية، بتبني الفكرة من حيث الأصل، ثمّ تسويقها للإقناع بها ووضعها حيز التنفيذ.

وفي تقديرنا أنّ هذه الأفكار المتحيّزة لا تخدم بحال مشاريع التنمية في الدّول النامية أو السائرة في طريق النموّ، أو حتى الدّول المتخلّفة. فكلّ هذه الدّول في حاجة

---

(١) نزعة تميل لردّ كلّ شيء لعلم الاجتماع.

(٢) J. F. Couet & J. Brémond : Pays sous-développés ou pays en voie de développement ?. Hatier, Paris 1978

لتنمية مستدامة[1]، خاضعة لإشراف المؤسّسات الإقليمية والدّولية المختصّة، وغير المتحيّزة، إذ المشكلة ليست في مصادر الثروات المخزّنة وإنّما في كيفية استخراجها واستثمارها، أي الحاجة إلى أُطر مؤهّلة قادرة على تفعيل تلك الخطط المرحلية.

ومعلوم أنّ القوى السياسية والحركات المسلّحة في إفريقيا، تتصارع من أجل تحقيق الرّفاه والتقدّم كما تُعلن هي، إلاّ أنّها مع الأسف الشديد تتقاتل فوق آبار النّفط ومناجم الذّهب والمعادن، ومخازن اليورانيوم. والمحيّر أنّ أغلب قيادات وزعماء تلك الحركات والتنظيمات، هم من خريجي الجامعات الغربية، أي لقّنوا مبادئ «الحرية» و«الديمقراطية» و«حقوق الإنسان»، ومن المفترض أن يحملوا لشعوبهم مشاريع التنمية البشرية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية... وغيرها من وجوه التحضّر الإنساني.

هل التخلّف ظاهرة طبيعية؟:

توجد خمس ظواهر في هذا الإطار تعتبر سبباً رئيساً للتخلّف، وهي:

- الافتقار للمصادر الطبيعية؛ برغم وجود بعض الدّول المتخلّفة لها ثروات طبيعية غير مستغلّة، والتي من المفترض أن تدرج اقتصادياتها ضمن مشاريع التنمية المستدامة، لترشيد حركة نموّها وتوجيه طاقاتها وتفعيل قدراتها.
- المناخ؛ الذي لا يساعد أحياناً كثيرة على تنفيذ مشاريع التنمية، ويكون سبباً في ترهّل وفشل الأفراد المعنيين بتلك العملية. وهو ما دفع بمنظّمة «الفاو FAO» إلى وضع خطط توعية علمية ودقيقة، من خلال مشروع شبكتها الإعلامية الموسّعة.

---

(١) تُعرّف الأمم المتحدة التنمية المستدامة على أنها «التنمية التي تفي باحتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المُقبلة على الوفاء باحتياجاتها». وتتمثل بعض العوامل المهمة، التي ينبغي أخذها بعين الاعتبار عند مناقشة التنمية المستدامة، في الاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية والطاقة، والتلوث، وتغيّر المناخ. وتعني الاستدامة، في مفردات التنمية، النمو المسؤول؛ أي ذلك النمو الذي يتحقق عندما يتم توفيق الاهتمامات الاجتماعية والبيئية مع الاحتياجات الاقتصادية للناس.

- تطرّف بعض الحركات الدينية.

- التضخّم الديمغرافي، وعدم أهلية الدّولة لتحقيق الكفاية في أدنى مستوياتها.

- العجز البشري النّاتج عن عدم تفعيل القوى الكامنة، وليس لوجود «عجز فطري في غير الأوروبيين» كما يريد بعض الغربيين تصويره[1].

فالسمة الغالبة للبلد النّامي أو تجوّزاً السائر في طريق النموّ هي:

- أنّه مازال ذو طابع ريفي في جانب كبير منه، أو يهاجر سكانه إلى مدن تفتقر إلى التجهيزات الكافية، ويقوم نظامه الاقتصادي، الذي يعاني أصلاً من تدني معدلات أدائه، على الزراعة بصورة رئيسة، وتتسم فيه فرص العمل المتاحة في القطاعات غير الزراعية بالندرة وانخفاض الأجر.

- غالباً ما يعاني فيه السكان من الجوع وتفشي معدلات الأمية بشدة، وتوجد فيه هوة شاسعة في المعرفة، ويندر فيه الابتكار التكنولوجي.

- تكون فيه أنظمة الرعاية الصحية والتعليم سيئة أو غير متاحة، وتندر فيه البنية الأساسية للنقل، وإمدادات المياه الصالحة للشرب، وتوليد الكهرباء، والاتصالات.

- يتعذر فيه الاستمرار في تحمل مبالغ الديون الحكومية.

- تكون الكتلة الأرضية والسكان والأسواق المحلية صغيرة ومشتتة، وغالباً ما تقع في جزر نائية أو مجموعات من الجزر، وتكون عرضة لأخطار الكوارث الطبيعية، في ظل محدودية قدراتها المؤسسية وتنوع أنشطتها الاقتصادية.

- تنهار فيه الحكومة وتُفضي النزاعات والصراعات المسلحة إلى دولة هشة تعاني ضعفاً في مؤسساتها وسياستها، بحيث تكون غير راغبة أو غير قادرة على توفير

---

(١) انظر المرجع السابق، ص ٢٣ في معرض تعداده لأسباب التخلّف.

الخدمات الاجتماعية الأساسية، لاسيما للفقراء. ومن المُقدر أن نحو ثلث السكان، الذين يعيشون في فقر مدقع في جميع أنحاء العالم يعيشون في دول هشة، في دائرة مُفرغة من الفقر والصراعات.

وقد قطعت بلدان نامية أخرى، ممثلة في البلدان المتوسطة الدخل، خطوات واسعة في الدخول بنجاح في الاقتصاد العالمي، حيث تقوم حالياً بتهيئة فرص عمل مجزية، وإتاحة خدمات التعليم والرعاية الصحية على نحو أكثر إنصافاً، بالإضافة إلى الاستثمار في تحسين بنيتها الأساسية. إلا أنها لا تزال تواجه تحديات كبيرة تتعلق بالتنمية، تتمثل في: تحقيق معدلات نمو مستدامة من شأنها خلق فرص عمل منتجة، وتخفيض أعداد الفقراء والقضاء على عدم المساواة، وخفض التقلبات، لاسيما فيما يتعلق بالقدرة على الحصول على الموارد من أسواق رأس المال الخاص، وتدعيم هياكل المؤسسات ونظم الإدارة العامة، التي ترتكز عليها الاقتصاديات القابلة للاستمرار المستندة إلى قوى السوق[1].

- التخلّف هو تأخّر التنمية:

يظهر من خلال التحليل أنّ التخلّف ليس بالضرورة نتيجة لتلك الأسباب الطبيعية، وإنّما يعتبر مشكلاً خطيراً في ذاته، إذ لا يوجد سبب طبيعي يضطر شعباً ما أن يبقى متخلّفاً، إذ التخلّف في حقيقته ما هو إلاّ مرحلة في مسيرة التنمية. وهذه القاعدة عادة ما تستعمل في إطار الحديث عن الدّول «السائرة في طريق النموّ». إلاّ أنّ هذه الفرضية الثانية، تظهر لنا غير كافية مقارنة بوضع فرنسا

(١) انظر مركز دراسات الوحدة العربية: الندوة الفترية التي نظمها المركز الوطني للدراسات والتحاليل الخاصة بالتخطيط - الجزائر، تحت عنوان: الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخوصصة في البلدان العربية. طبعة بيروت، ١٩٩٩م.

أو الأرجنتين أو ألمانيا في فترات سابقة من القرن الثامن عشر. فهي تؤسّس السوق وتحدّد السعر وتفرض شروطها. إلاّ أنّ الدّول النامية[1] في القرن الحادي والعشرين غير قادرة أصلاً على بعث أسواقها الخاصّة، قبل التفكير في دخول الأسواق الاقتصادية الصناعية.

- التخلّف معوّق للتنمية:

يَعتبر «فرنسوا برو François Perroux» أنّ التخلّف هو نتاج السيطرة التي مارستها الدّول الأوروبية على «دول الطّوق»؛ أي الدّول المستعمرة سابقاً. فقد سبّبت هذه السيطرة في اضطراب بنية تلك الدّول، حيث نظّم اقتصادها وفق حاجيات الدّول الاستعمارية. فغالباً ما يتوقّف انتاجها عند توفير المواد الأولية التي يقع شحنها ومن ثم تحويلها في المصانع الغربية، ممّا أنتج لاحقاً صعوبات جمّة عند محاولة اللّحاق بركب التصنيع، كما لم يدر ذلك المستوى الاقتصادي إلاّ دخلاً زهيداً لا يفي بجزء ضئيل من متطلّبات العيش الأدنى، فضلاً عن التفكير في ميزانية واقعية قارّة، تسمح بتحديد نسب مئوية لكلّ قطاع وطني، خاصّة الصحة والتعليم والفلاحة بالدّرجة الأولى.

(١) البلد النامي هو ذلك البلد الذي تحقق فيه أغلبية السكان مستوىً أقل بكثير من الدخل، ولا تحصل ــ في أغلب الأحيان ــ على الخدمات الأساسية، كما أن مؤشراته الاجتماعية يشوبها الضعف الشديد، وذلك مقارنة مع السكان الموجودين في البلدان المرتفعة الدخل، علماً بأن ثمة خمسة بلايين نسمة من بين سكان العالم البالغ عددهم ستة بلايين يعيشون في بلدان نامية حيث يقل الدخل في العادة كثيراً عن دولارين في اليوم للشخص الواحد. ويصنف البنك الدولي بلدان العالم النامية إلى: بلدان فقيرة مثقلة بالديون (HIPC)، وبلدان متوسطة الدخل (MIC)، وبلدان منخفضة الدخل تقع تحت ضغوط (LICUS)، ودول صغيرة، وذلك لأغراض ما يتيحه من تمويل ومساعدات تخفيف لأعباء الديون وخدمات استشارية ومبادرات خاصة.

ولعلّ الأزمة قد استفحلت نتيجة للمديونية، وسعي الدّول الصناعية إغراق تلك الأسواق الفقيرة أصلاً، ببضائع ثانوية تافهة، تتعلّق بمجال الرّفاه والمشاغل الثانوية جداً. وهذا في حدّ ذاته يكشف عن تصوّر الغربيين للتنمية والتحضّر، بناء على مزاجهم الخاص، الذي تجاوز مطلب الغذاء والكساء والتعليم والصحة ولقمة العيش عامّة، إلى البحث عن كماليات الحياة، واعتبارها من علامات التحضّر الاجتماعي والتطوّر الصناعي.

إذاً فنحن أمام مفهومين للتنمية، أحدهما يتحدّث عن طريقة الخروج من حالة التخلّف والفقر، وتوفير القدر الضروري من الحياة، في انتظار إخصاب المشاريع التنموية واستغلال الموارد الوطنية، وتفعيل دور المجتمع وتكوين النُّخب وتأهيل اليد العاملة المختصة والمنتجة؛ ورؤية مغايرة تماما تتحدّث عن الكماليات وتعتبرها من أمارات التحضّر.

وبالفعل أُغرقت الكثير من الأسواق العربية والإفريقية بأجهزة الاتّصال والتواصل، على حساب الحاجات المعيشية الضرورية، من الأكل والصحة واللّباس. وهو ما نلحظه بجلاء في دول غرب وشرق إفريقيا وبعض الدّول الآسوية، خاصّة الهند وبنغلادش وبورما والفلبين، وكذلك ببعض قرى وأرياف وأنحاء من دول شمال إفريقيا، حيث تنتشر مظاهر الفقر والخصاصة، وفي المقابل يلهث الكثير من الطلاّب والشباب وخاصّة العنصر النسائي وراء تحصيل الكماليات؛ مثل اقتناء الهواتف النقّالة، وأدوات الزينة، والملابس مرتفعة الثمن(١).

(١) Lahsen Abdelmalki : Economie du développement. Hachette Supérieur, Paris, 1995.

دور الاتّصال في النهوض بالتنمية:

أ- أهمية الاتّصالات في التنمية:

تعتبر المعارف والمعلومات عنصراً أساساً لكي يستجيب السكان بنجاح للفرص والتحديات، التي تنطوي على التغييرات الاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية بما في ذلك تلك التي تساعد على تحسين الإنتاجية الزراعية والأمن الغذائي وسبل المعيشة في الريف. غير أنه لابد من نقل هذه المعارف والمعلومات بصورة فعالة إلى الناس لكي تحقق الفائدة منها.

تشمل الاتصالات من أجل التنمية الكثير من الوسائط والنهج: الوسائط الشعبية والتجمعات الاجتماعية التقليدية والإذاعة الريفية الموجهة للتنمية المجتمعية، والمذياع والطرق المتعددة الوسائط لتدريب المزارعين، وشبكة الإنترنت للربط بين الباحثين ورجال التعليم والمرشدين ومجموعات المنتجين بعضها ببعض وبمصادر المعلومات العالمية. وسواء كانت القرى ترتبط بالعالم الخارجي من خلال الاتصالات البعيدة الحديثة، وتحصل على معلومات حول الرعاية الصحية من الأمثال والأغاني الشعبية أو تستمع إلى الإذاعات بشأن ممارسات الزراعة المحسنة، فإن جميع هذه العمليات واحدة في كل الأحوال، وهي أن السكان يتصلون ببعضهم بعضاً ويتعلمون من بعضهم بعضاً.

وقد كانت مصلحة التنمية المستدامة في منظمة الأغذية والزراعة رائدة في استخدام عمليات الاتصال ووسائط الإعلام في مساعدة سكان الريف على تبادل الخبرات وإيجاد الأسس المشتركة للتعاون والمشاركة بفعالية في نشاطات التنمية الزراعية والريفية وإدارتها[1].

---

(1) Attac : Le développement a-t-il un avenir ?. Essai – Mille et une nuits, Paris, 2003

وتوفر مصلحة التنمية المستدامة المشورة والمساعدات الفنية للدول الأعضاء[1] في المنظمة والوكالات المتعاملة معها، لتحديد الاحتياجات؛ من الاتصالات لدعم التنمية الزراعية والريفية، وتطبيق استراتيجيات الاتصال المبتكرة، التي تحقق مردودية تكاليفها خدمة بعض المعنيين، وتقدم المشورة الفنية بشأن وضع سياسات ومنهجيات الاتصال الملائمة، ونهج ورسائل وسائط الإعلام المتعددة. كما تقدم التدريب في مجال مهارات الاتصال والعمليات التشاركية الضرورية لنشاطات الاتصال الاستراتيجية والموجهة، التي تعالج احتياجات نوعية للمهتمين والضرورية لرصد وتقييم نتائج الاتصال وتأثيراته[2].

ب- شبكة منظومة الأمم المتحدة المعنية بالتنمية الريفية والأمن الغذائي:

يقوم تصوّر الأمم المتّحدة على اعتبار أنّ المعرفة والمعلومات شيئ أساس للناس للتجاوب الناجح مع الفرص والتحديات التي تفرضها التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية. ولكن لكي يتم الاستفادة منها يجب أن يتم نقل المعلومات للناس بأسلوب فعال. هناك أكثر من ٨٥٠ مليون شخص يعيشون في دول نامية بعيداً عن كمٍ كبير من المعلومات والمعرفة، ولاسيما فقراء الريف اللذين يعيشون في عزلة عن كل وسائل الإعلام التقليدية وتكنولوجيا المعلومات والاتصال الحديثة، التي بإمكانها تحسين سبل رزقهم ومعيشتهم. لذلك فهي تشرف وتوجّه شبكة معقّدة من وسائط ووسائل الاتّصال المتقدّمة، وأدوات التثقيف، وذلك ضمن مشروعها التوعوي.

---

(١) Keith Griffin : Stratégies de Développement. Economica, Paris, 1989

(٢) المصدر: http://www.fao.org

- الوثائق والأدوات:

- الاتصال من أجل التنمية:

يعتبر قرص الاسترجاع المدمج الذي يحتوي على مطبوعات «الفاو FAO» للاتصال من أجل التنمية، أداة قيمة تساعد صانعي القرار والعاملين في الإرشاد على استخدام الاتصال بشكل فعال، لإعلام وتعليم الأشخاص الأفكار الحديثة والابتكارات التقنية في مجال الزراعة، بالإضافة إلى كيفيه التصرف وتوجيه مسارات التغيير الخاصة بهم.

- تكنولوجيا المعلومات والاتصال في التنمية الريفية والأمن الغذائي:

تقدم هذه الأوراق التي تم إعدادها لورشة عمل حول دور المعلومات وتكنولوجيا الاتصال (المشاورة الأولى حول إدارة المعلومات الزراعية، الفاو، روما، يونيو ٢٠٠١) نظرتين؛ نظرية وعملية، لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال للتنمية الريفية والأمن الغذائي، يشتملان على إطار عمل نظري بالإضافة إلى الدروس المستفادة من الخبرات الميدانية.

- الإنترنت والتنمية الريفية والزراعية؛ توجه متكامل:

إن الإنترنت آخذة في الانتشار بسرعة هائلة في البلدان النامية. ولكن معظم المجتمعات الريفية لم تستطع حتى الآن الاستفادة من خدماتها المتاحة لدى جيرانها الحضر. وورقة الفاو هذه توصي بتوجه متكامل لتوفير خدمات الإنترنت وتطبيقاتها التي ستستفيد منها المجتمعات الريفية.

- مبادرة شبكة المعرفة:

تشمل المبادرة أداة شبكة المعرفة الناسجة، وهي أداة إلكترونية لمساعدة المجتمعات والمنظمات غير الحكومية والأفراد على تصميم مواقع تفاعلية خاصة بهم على الإنترنت، وتعطيهم عنواناً لأحد المواقع وتستضيفهم على شبكة الإنترنت العالمية مجاناً، وذلك باستخدام البرامج الجاهزة المجانية أو التي يمكن تبادلها على الإنترنت.

- التقرير العالمي للاتصال والمعلومات ١٩٩٩ - ٢٠٠٠م:

يناقش تقرير اليونسكو العالمي للاتصال والمعلومات ١٩٩٩ - ٢٠٠٠م قضايا مثل حرية وسائل الإعلام ودور خدمات البث الحكومية والاستقلال الصحفي، واستخدام الإنترنت في التعليم والتعددية الثقافية، وإمكانية الحصول على موارد المعلومات على مستوى العالم وتحديات الملكية الفكرية والرقابة على الإنترنت.

- البث الإذاعي الريفي:

قامت أول ورشة عمل دولية حول البث الإذاعي الريفي (عقدت بمقر الفاو في روما بإيطاليا في الفترة من ١٩ إلى ٢٢ فبراير ٢٠٠١م) بتناول العديد من القضايا، ومنها: هل تكنولوجيا المعلومات والاتصال خطر أم فرصة؟ هل يمكن أن تكون تكنولوجيا المعلومات والاتصال مفيدة للإذاعة الريفية؟ وكيف؟ وماذا عن التقسيم الرقمي؟ وكانت الورشة أيضاً بمثابة منتدى لتبادل الخبرات وتعزيز التعاون والشراكة بين كلٍ من الشمال والجنوب، والجنوب مع الجنوب.

- فيدامريكا:

تعتبر شبكة «فيدامريكا» من الشبكات الرائدة في أمريكا اللاتينية في مجال تبادل المعلومات ونشر الدروس المستفادة. ومن خلال حلقات وصلٍ مع حوالي ٥٥٠,٠٠٠ عائلة ريفية فقيرة متصلة مع ٣٤ مبادرة للصندوق الدولي للتنمية الزراعية في ١٦ دولة، نظمت «فيدامريكا» عدة مؤتمرات إلكترونية، كما تحتفظ بقوائم إلكترونية حول موضوعات مختارة.

- أنراب:

التواصل الإلكتروني للمبادرات الريفية في آسيا والمحيط الهادي؛ هو مبادرة يموّلها الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، لدعم استخدام الإنترنت وتبادل المعرفة بين مبادرات التنمية الريفية في منطقة آسيا والمحيط الهادي. ويتحقق التواصل بشكل رئيس من خلال مناقشات قاعات الحوار حول موضوعات محددة، وتوزيع نشرة إخبارية شهرية إلكترونية توزع أيضاً في طبعة ورقية على المجتمعات النائية.

- الحياة تدب في اقتصاد المعلومات:

كان الموضوع الرئيس لتقرير التوظيف العالمي لعام ٢٠٠١م الصادر من منظمة العمل الدولية هو تأثير تكنولوجيا المعلومات والاتصال على تأخير وبعد الاتصال. فإن وسائل نقل المعلومات المتعددة التي يمكنها نقل كم هائل من المعلومات عبر الإنترنت وشبكات أخرى، التي أصبحت أرخص وأسرع ما يكون، تخلق عالماً يسهل فيه إمكانية الحصول على المعلومات أكثر من أي وقت مضى. هل نحن بصدد «اقتصاد جديد» صاعد؟

- الشبكة الإلكترونية للإرشاد والبحوث والاتصال «فيركون»:

«فيركون» هو نموذج لمفهوم استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال الحديثة لتطوير الروابط بين أنظمة البحث والإرشاد. ويتم حالياً في مصر تنفيذ مبادرة «فيركون» على أساس الاستطلاع.

- شبكة معلومات المزارعين «فارم نت»:

«فارم نت» هي نموذج لمفهوم استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال الحديثة للتنمية الزراعية والريفية، وتهدف إلى خلق شبكة من الريفيين تساندهم منظمات وسيطة مثل خدمات الإرشاد، ويستخدمون تكنولوجيا المعلومات والاتصال الحديثة ووسائل الإعلام التقليدية، لتشجيع إيجاد وجمع وتبادل المعارف والمعلومات.

- المبادرات التي تتم على مستوى العالم:

أ- مبادرة السياسة العالمية للإنترنت «جيبي»:

تدعم مبادرة السياسة العالمية للإنترنت اتباع الدول النامية لإطار عمل قانوني وسياسي، لتكون الإنترنت مفتوحة وديمقراطية. وتتعامل المبادرة مع أصحاب الشأن المحليين في جهود تشاورية تعتمد على التحالف لنشر مبادئ مستخدميها، وتدفعها قوة السوق.

ب- مبادرة الاتصال:

مبادرة الاتصال هي شراكة بين منظمات التنمية الساعية لدعم المجهودات المتعلقة بفاعلية وحجم مبادرات الاتصال من أجل تنمية دولية إيجابية. وتتنوع الموارد المتاحة عبر مواقع الإنترنت، من مواد أخبار الاتصال والتنمية إلى منهجيات التقييم ومنتديات المناقشة وقائمة بمواعيد الأنشطة المهمة.

ج - مبادرة «وايد»:

أطلقت الوحدة الخاصة للتعاون التقني بين الدول النامية، ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مبادرة «وايد» (شبكة المعلومات من أجل التنمية)، لتقديم مجموعة جديدة من الخدمات التي تعتمد أساساً على الإنترنت، وتدعيم الاتصالات والترويج لتعاون تقني أكثر فاعلية بين الدول النامية.

د - مبادرة « أكاسيا»:

مبادرة «أكاسيا» هي مجهود دولي لتمكين المجتمعات الإفريقية، التي تقع جنوب الصحراء الكبرى، من الإمكانيات والقدرة على تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصال، لتحقيق التنمية الاجتماعية[1] والاقتصادية في بلادهم.

هـ - شبكة العالم الثالث:

هي شبكة دولية من المنظمات والأفراد المهتمين بقضايا تتعلق بالتنمية والعالم الثالث وقضايا الشمال والجنوب؛ تعد البحوث حول القضايا الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وتنشر الكتب والمجلات، وتنظم وتشارك في المؤتمرات، وتقدم تكتلاً يمثل مصالح الجنوب ووجهات نظره في المحافل الدولية.

(١) يعرف بعض المفكرين الاجتماعيين التنمية الاجتماعية بأنها عملية توافق اجتماعي، ويعرفها آخرون بأنها تنمية طاقات الفرد إلى أقصى حد مستطاع، أو بأنها إشباع الحاجات الاجتماعية للإنسان، أو الوصول بالفرد لمستوى معين من المعيشة، أو أنها عملية تغيير موجه يتحقق عن طريقها إشباع احتياجات الأفراد.

- الشبكات والارتباطات:

أ - شبكات المعلومات الإقليمية المتكاملة «ايرين»:

تتسلّم الحكومات والعاملون في المعونات وخبراء الكوارث وأعضاء الحياة العامة، تقارير منتظمة بأشكال متعددة، حول مجموعة كبيرة من القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية، التي تؤثر في الجهود الإنسانية في إفريقيا وآسيا، من خلال خدمة موقع شبكة «ايرين» على الإنترنت.

ب ـ تطوير اليونسكو للاتصال:

يولي برنامج اليونسكو لتطوير الاتصال أهمية كبرى لتدريب خبراء الاتصال على كافة المستويات، خاصة السيدات، وتدريب المدربين. والبرنامج يساند الإنتاج السمعي البصري، القُطْري والإقليمي، والإنتاج المشترك، ولاسيما الإنتاج الذي يتعامل مع قضايا التنمية الرئيسة.

ج - مجلة اليونسكو «الكوريير»:

توجد نسخة إلكترونية لمجلة اليونسكو الشهرية «الكوريير» على الإنترنت باللغات الإنجليزية والفرنسية والأسبانية، وتقدم مقالات وملفات حول الجوانب المتعددة للمعلومات والاتصال من أجل التنمية[1].

---

(١) مصدر المعلومات: http://usinfo.state.gov.

خاتمة

ما السبيل إلى تحقيق التنمية؟

سؤال غامض، تحفّ به الكثير من الحسابات والتقديرات غير المعلنة.. نظريات تؤسّس، ووسائل تحشر من أجل إنجاح مشاريع تنموية، ولكن الفقر يزداد ويكتسح مساحات جديدة. فهل هو قصورٌ في الرؤى أم عجزٌ في الوسائل؟

نلحظ أنّ المؤسّسات الدّولية تبذل جهداً منقطع النظير، من أجل نشر الوعي وتحفيز المجتمعات البشرية على خوض غمار تجربة التنمية الذاتية، إلاّ أنّ المعوّقات ما فتئت تتعدّد، من حروب عصابات إلى صدامات مسلّحة بين التيارات والأحزاب السياسية، إلى نزاع عرقي، هذا إلى جانب سوء التصرّف المالي والاختلاسات، التي كثيراً ما طالت الميزانيات الدولية المرصودة لمشاريع التنمية.

إلاّ أنّ السؤال الذي يبقى في حاجة إلى إجابة دقيقة هو:

كيف يمكن الارتقاء بالوضعية الاجتماعية، وتحقيق النجاح لمشاريع تنموية من دون أن نسمح بانتشار الفقر المضاعف؟

مصادر مختصّة في قضايا التنمية:

- Adelman, Carol C., Jeremiah Norris and Jean Weicher. America's Total Economic Engagement With the Developing World: Rethinking the Uses and Nature of Foreign Aid. Hudson Institute White Paper. Washington, DC: Hudson Institute, 28 June 2005. http://www.hudson.org
- Clemens, Michael A., Charles J. Kenny and Todd J. Moss. The Trouble With the MDGs: Confronting Expectations of Aid and Development Success. Working Paper No. 40. Washington, DC: Center for Global Development, May 2004. http://www.cgdev.org
- Copson, Raymond W. Africa: U.S. Foreign Assistance Issues. CRS Order Code IB95052. Washington, DC: Congressional Research Service, 26 July 2005.
- D'Cruz, Celine and David Satterthwaite. Building Homes, Changing Official Approaches: The Work of Urban Poor Organizations and Their Federations and Their Contributions to Meeting the Millennium Development Goals in Urban Areas. Poverty Reduction in Urban Areas Series Working Paper No. 16. London: International Institute for Environment and Development, Human Settlements Programme, May 2005. http://www.iied.org
- Food and Agriculture Organization (FAO) of the United Nations. FAO and the Challenge of the Millennium Development Goals: The Road Ahead. Rome: FAO, 2005. www..fao.org
- Gwatkin, Davidson R. "How Much Would Poor People Gain From Faster Progress Towards the Millennium Development Goals for Health?" The Lancet, vol. 365, no. 9461, 26 February 2005, pp. 813-817.
- International Resources Group (IRG). Agriculture and Natural Resources Management Research Priorities Desktop Review. Washington DC: IRG, 2005. http://www.usaid.gov
- Levine, Ruth et al. Millions Saved: Proven Successes in Global Health. Washington, DC: Center for Global Development, November 2004.
- Nowels, Larry. Millennium Challenge Account: Implementation of a New U.S. Foreign Aid Initiative. CRS Order Code RL32427. Washington, DC: Congressional Research Service, 1 July 2005.
- Radelet, Steven. "Bush and Foreign Aid." Foreign Affairs, vol. 82, no. 5, September/October 2003, pp. 104-117. http://www.cgdev.org
- United Nations Children's Fund (UNICEF). The State of the World's Children 2005: Childhood Under Threat. New York: UNICEF, 2004. http://www.unicef.org
- United Nations Millennium Project. Investing in Development: A Practical Plan to Achieve the Millennium Development Goals. New York: United Nations Development Programme, 2005. http://www.unmillenniumproject.org
- U.S. Agency for International Development (USAID). Foreign Aid in the National Interest: Promoting Freedom, Security, and Opportunity. Washington, DC: USAID, 2002.
- World Bank. MiniAtlas of Global Development. Washington, DC: World Bank, 2004.
- World Bank. Global Monitoring Report. Washington, DC: World Bank, 2005.
- World Bank. World Development Indicators 2005. Washington, DC: World Bank, 2005. http://www.worldbank.org
- World Bank. The Little Green Data Book 2005. Washington, DC: World Bank, 2005. http://lnweb18.worldbank.org
- World Health Organization (WHO). Health and the Millennium Development Goals. Geneva, Switzerland: WHO, 2005. http://www.who.int

من التنمية إلى التزكية
رؤية في الإصلاح

الأستاذ عمر عبيد حسنه (*)

إن خيانة الأمانة، التي تعني الاختلال الاجتماعي بغياب الإيمان الصحيح، التي تمارس في معظم المواقع، وذلك بتحالف الجبت والطاغوت، حيث إيكال الأمر لغير أهله واتخاذ الرؤوس الجهال، لتكون محل رأي وخبرة، هي عقدة التخلف ومعادلته الصعبة في حياة المسلمين على الأصعدة كلها.

- سؤال النهضة:

سؤال النهضة وهَمّ الترقي والنهوض، ومحاولات التغيير للواقع، والإصلاح والتنمية، كان ولا يزال الإشكالية الأساس، التي تتمحور حولها الطروحات والرؤى والجهود المتعددة، والهاجس الدائم للإنسان، فرداً وجماعة، فهو هاجس الكُتّاب

(*) رئيس وقفية الشيخ علي بن عبد الله آل ثاني للمعلومات والدراسات.. (قطر).

والمفكرين والفلاسفة والعلماء والمتخصصين في شعب المعرفة المختلفة والزعماء والساسة ورواد الإصلاح، في العصور كلها.

ولعلنا نقول: إن الارتقاء، والنهوض والإصلاح وإلحاق الرحمة بالناس، و«التزكية» بكل أبعادها، هي رسالة النبوة التاريخية ومهمة الإنسان المسلم في الحياة ومناط الاستخلاف الإلهي له، ذلك أن صلاح «الذات» وإصلاح الأمة وإثارة فاعليتها ودفعها إلى الاستباق في الخيرات هو سبيل الوراثة الحضارية وتحقيق المجتمع المنشود، على تاريخ الجنس البشري الطويل، يقول تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِي الزَّبُورِ مِنْ بَعْدِ الذِّكْرِ أَنَّ الْأَرْضَ يَرِثُهَا عِبَادِيَ الصَّالِحُونَ ۝ إِنَّ فِي هَٰذَا لَبَلَاغًا لِقَوْمٍ عَابِدِينَ﴾ (الأنبياء:١٠٥-١٠٦)، فهل يعقل الناس، العباد، في كل زمان ومكان هذا البلاغ، ويدركون أبعاده جميعاً، ويحققون وسائله ويستشعرون أن ذلك هو محور أمانة الاستخلاف واستشعار المسؤولية؟

ونود أن نؤكد منذ البداية أن ما نقدمه هو رؤية أو وجهة نظر أو اجتهاد فكري، يجري عليه الخطأ والصواب والقصور كسائر الإنتاج البشري؛ لذلك فهو مطروح للفحص والاختبار والنظر والنقد وحق النقض والتعديل والإضافة والإلغاء، ولعلنا نقول: إن من لوازم الاجتهاد البشري المراجعة والنقد، وأن ذلك في مصلحة البحث حتى تتبلور الحقيقة، وتتحقق الشراكة الفكرية، وتتمرن الأذهان على الأعمال المشتركة وعلى الأخص في مثل هذه الموضوعات، التي تهم الأمة بكل شرائحها وتمس واقعها وتقرر مستقبلها.. والخلاصة أنه عمل يستدعي بل يستجدي النقد والمناصحة؛ لأننا نعتبر أن الناقد والباحث والمفكر شركاء في بناء العمل.

- إشكالية المصطلح:

ونسارع إلى القول: إن البحث النظري حول إشكالية مصطلح «التنمية»، في القرن الماضي وأوائل هذا القرن، أخذ حيزاً كبيراً ومساحة واسعة في الدراسات الفلسفية والمذهبية والاجتماعية والسياسية والثقافية؛ وما ذلك إلا لأن عملية التنمية عملية شاملة تستدعي في رؤيتها وبنائها مجموعة من التخصصات في العلوم والشعب المعرفية، وإن لم يأخذ موقعاً على الأرض وفي الواقع، حتى كاد البحث في المصطلح والانشغال به والجدل حوله يحول دون الانخراط بالعمل التنموي، تخطيطاً وتنفيذاً.

وقد تكون هذه البعثرة في رقعة التفكير والاضطراب في السعي إلى تغيير واستبدال المصطلحات والانحباس ضمن الإطار النظري والاقتصار على الدوران فيه دليل العجز عن تحويل الفكر إلى فعل، والرؤية إلى خطة، ولعل هذا الحال البائس في حقيقته قد يعود إلى العديد من الاعتبارات الموضوعية والمعطيات التاريخية وتداخل المصطلح بطبيعته مع الكثير من المصطلحات القريبة والمرادفة والمشاركة.

وقد لا تكون الإشكالية في المصطلح دائماً، خاصة بعد أن تتحدد دلالته ويتضح هدفه ويأخذ شكلاً إجرائياً، وإنما في اكتساب الرؤية وامتلاك الإرادة ووضوح الدلالة وإبداع الوسائل، وامتلاك الأدوات، خاصة أن مثل هذه المصطلحات، بطبيعتها، يمكن أن تأخذ تعريفات إجرائية، تسهّل النقلة من الفكر إلى الفعل؛ لأنها تقع في إطار المفاهيم التي يصعب معها وضع تعريف جامع مانع لها، كما يقول أهل المنطق؛ لأنها بطبيعتها المرنة عصية على الانحباس ضمن قوالب صلبة بقدر ما تبدو واضحة أثناء تجلية المصطلح في الواقع وإيجاد الأوعية التنموية لحركة الإنسان.

وعلى العموم، فالإشكالية – فيما نحسب – ليست في المصطلح، على أهمية ذلك، بل قد تكون المشكلة باستمرار تتمحور حول حالة العجز عن الخروج من الفكر إلى الفعل، من النظرية إلى التطبيق، من الفلسفة إلى البرمجة، من الرؤية التي تشكل المناخ والمحرك والدافع إلى العمل والتنفيذ؛ ذلك أن إفرازات مناخ التخلف والعجز، تستدعي كثرة الجدال والقيل والقال، وتشقيق الكلام حول التنمية، أكثر من الإسهام في ممارستها، وتلمس أوجه العطاء وكسب الفرص وتحريك أدواتها على أرض الواقع؛ لذلك فإن المكتبة العربية أو الإسلامية، بشكل عام، تزخر في الحديث عن التنمية المفقودة والغائبة، والتنمية المنقوصة، في المجالات السياسية، والطبية، والاجتماعية، والمستقلة والتابعة، وتخلف التنمية وتنمية التخلف... ومع ذلك فمن الناحية العملية ما يزال التقهقر والتراجع مستمراً.

هذه الحالة المرضية المزمنة، والمأزق الذي انتهت إليه يمكن وصفها أنها لم تتجاوز بعدُ عتبة الإحساس بالإشكالية إلى الإحاطة بعلمها وإدراك أبعادها وتحليل عناصرها، والوصول إلى إبداع الحلول والمخارج وتوفير عناصر الإقلاع التنموي، وإن كان الإحساس، على كل حال، يبقى هو أول مراحل الإدراك أو طريق الإدراك.

- في دلالة المصطلح:

ومع ذلك فقد يكون من المفيد التوقف، ولو قليلاً، عند أبعاد مصطلح التنمية، وإلقاء بعض الأضواء الموضحة للرؤية علّ ذلك يساهم ولو بقدر بإدراك أبعاد ذلك المصطلح المركب المعقد، الذي كان وإلى وقت قريب قاصراً في أذهان كثير من الناس على التنمية المادية والنمو الاقتصادي، المتمثل في زيادة الدخل القومي والناتج الإجمالي، حيث اعتمد دخل الفرد، وأحياناً استهلاكه، معياراً للتنمية والتخلف؛

ومعنى ذلك، بشكل مبسط، أن مفهوم التنمية في أذهان كثير من المهتمين اقتصر على أشياء الإنسان، دون أدنى انتباه أو إقامة أي اعتبار لترقية خصائصه وتنمية قدراته، وبناء مهاراته.

لذلك نرى أنه حتى في الجانب المادي، أو تنمية أشياء الإنسان، لم يوضع في الاعتبار أهمية النظر في ضوابط الكسب وقيود التوزيع والإنفاق، أو إن شئت فقل: كمّ الكسب، حتى ولو ترافق مع سوء التوزيع.

وبقي هذا المفهوم عن التنمية (المفهوم المادي والتنمية الاقتصادية مقتصراً على أشياء الإنسان دون تنمية الإنسان نفسه والترقي بخصائصه والارتقاء بقدراته)، المفهوم الذي يختزل التنمية في أحد أبعادها، فيما نرى، سائداً في الكثير من دول العالم، وخاصة المتخلف منها، الذي لا يبصر إلا حاجة الطعام والشراب، ويخضع لضغوطها، حتى أواخر الستينيات، كما يرى بعضهم، ولكن وبعد هذه النتائج المريرة للفعل التنموي وآثاره السلبية، النفسية والاجتماعية وحتى الاقتصادية، حتى في البلاد المتقدمة، بدأت المراجعة والنقد والتقويم يُوجَّه إلى هذا المفهوم على أنه نوع من الفهم الجزئي، لا يعبر عن التقدم والارتقاء والإصلاح المنشود بشكل سليم، وبدأت تطرح دلالات إضافية لمفهوم التنمية، على اعتبار أن التنمية عملية شاملة مركبة، تشمل النواحي الاقتصادية والثقافية والسياسية والبيئية والإدارية... إلخ، في الوقت نفسه، و لم تعد كلمة التنمية تطلق هكذا؛ لأنها تنصرف إلى الدلالة العرفية المعهودة، وإنما أصبح يضاف إليها المجال الذي تُعنى به، كالتنمية الاجتماعية، والتنمية المعرفية، والتنمية السياسية...إلخ، ذلك أنه لا يمكن أن تُتصور التنمية والتقدم في جانب مجاوراً للتخلف والانحطاط في الجوانب الأخرى.

وكان نتيجة للتجارب المريرة وخيبات الأمل والشعارات الفضفاضة غير المقنعة، أن بدأ يتبلور مفهوم جديد للتنمية، حتى في المجال المادي والاقتصادي نفسه، إضافة إلى المفهوم العام، ذلك أن التنمية الاقتصادية حتى تصبح سليمة لا بد أن يُتجاوز التنمية الاستهلاكية إلى التنمية الإنتاجية وصولاً إلى التنمية المستدامة، إضافة إلى أهمية تجاوز المفاهيم التقليدية والشائعة والقاصرة للتنمية، إلى التمحور حول تنمية الإنسان، محل التنمية وصانعها وهدفها، حيث بدأ إدراك أهمية تنمية خصائصه ومهاراته وقدراته الإبداعية، وأصبح التنبه إلى الشروط والعوامل الاجتماعية والثقافية والمرجعيات العقائدية والتجارب الحضارية والمعادلات الاجتماعية للأمم أساس نجاح عملية التنمية، ونتائج تُقاس بها العملية التنموية والتحقق من مدى نجاحها أو إخفاقها.

وبمعنى آخر، تحولت الرؤية التنموية من التمحور حول تنمية أشياء الإنسان فقط إلى التمحور حول الإنسان بكل مكوناته، بما في ذلك حاجاته المادية، وذلك بتنمية خصائصه وصفاته ومهاراته وأفكاره، ودور ذلك في تنمية أشيائه وأدواته، فأصبح الإنسان الصالح بذاته، القادر على إصلاح مجتمعه هو هدف التنمية، وهو معيارها، وهو وسيلتها.

ويبقى تأمين حاجات الإنسان المادية أمراً ضرورياً وأولوياً ليبدأ استعداد الإنسان بالتطلع إلى المثل الأعلى وممارسة إنسانيته وحقوقه، قال تعالى: ﴿ فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَٰذَا الْبَيْتِ ۝ الَّذِي أَطْعَمَهُم مِّن جُوعٍ وَآمَنَهُم مِّنْ خَوْفٍ ﴾ (قريش:٣-٤)، فمن الشروط الموضوعية للتطلع إلى المثل الأعلى تحقيق الكفاية المادية، لكن الكفاية المادية ليست نهاية المطاف، ولا تحقق جميع أهداف الإنسان وارتقائه.

- التنمية المادية شرط لاسترداد إنسانية الإنسان:

صحيح أن الإنسان بشكل عام، في مناخ التخلف، يصبح مصاباً محاصراً بفكره وفعله بذهنية التخلف، عدا بعض الأفراد الممتازين الذين استطاعوا الانفكاك من مناخ التخلف وتجاوز ضغط الحاجات المادية وامتلاك الرؤية الاستشرافية للبحث عن المثل الأعلى، الذي يحاولون مقاربته والارتقاء إليه، حتى ولو لم تؤمّن لهم الحاجات الأساس من الطعام والشراب واللباس والمسكن والأمن، ذلك أن الإنسان الفقير الجائع العاري القلق الخائف المشرد بعيدٌ عن التحقق بالإنسانية المطلوبة وامتلاك القدرة على التسامي إلى المثل الأعلى ما لم تحقق له التنميةُ هذه الحاجات، فتأمين تلك الحاجات الأساس يعتبر وسيلة أولية لتحقيق إنسانية الإنسان، لذلك فلا يصح بحال الوقوف عندها فتتحول بذلك إلى غاية وهدف، بحيث تصبح غاية الإنسان أن يصير فرداً من القطيع، يتردد بين المراعي والحظائر، يأكل ويتمتع كما تأكل الأنعام، إن لم يكن أضل؛ لأنه بذلك يُسقط إنسانيته ووظيفته في القيام بأعباء الاستخلاف وإقامة العمران وتحقيق العدل والأمن والمساواة.

ولقد يكون من الطبيعي أن تتطلع الشعوب الفقيرة والجائعة وتنشغل بتأمين قوتها، قَوَدَ حياتها، وتأمين حاجاتها الأصلية، وتظن أن الفوز بالحصول عليها يعني نهاية المطاف، حيث لا تستطيع البطون الجائعة التفكير بغير ذلك، واعتبار الكفاية المادية هي التنمية، ونجد دلالة ذلك في الشعارات اليسارية والاشتراكية والشيوعية المخادعة، وكيف أنها تمحورت حول العمل على تأمين الحاجات المادية؛ فالحصول على الطعام والمسكن والملبس هو الهم وهو الشغل الشاغل، حيث يغيب أمام ذلك التطلع إلى الخصائص والصفات الإنسانية، التي تتعلق بحق حرية التفكير والتعبير والاختيار والحرية

والمساواة وما إلى ذلك من خصائص إنسانية الإنسان وكرامته؛ فالأمن من الخوف والإطعام من الجوع هما الركيزتان، اللتان يقف عليهما الإنسان ليبدأ بعدهما الإحساس بإنسانيته وخصائصه وأبعاد خَلْقه وتكريمه وإدراك وظيفته ورسالته.

- سقوط الرؤية الاشتراكية:

وبالإمكان القول: إن السراب الاشتراكي والشيوعي، الذي استغل البطون الجائعة وأثار أحقادها وحركها بثورة عارمة وحقد أعمى، قد غشى على عيون الكثير في المراحل الأولى، أولئك الذين ما لبثوا ومن خلال ضغط حاجاتهم المادية أن اكتشفوا الخدعة الكبيرة، وتبين لهم: لئن كانت الرأسمالية إغناءً للنخبة وإفقاراً للكثير من الشعوب واحتكاراً للثروة والسلطة من دون سائر الناس، فإن الاشتراكية كانت إفقاراً للجميع، إلا آلهتها الجدد، الأمر الذي أدى ليس للشك في تطبيقات النظرية الاشتراكية والرأسمالية التنموية وإنما للشك بقيم ومبادئ النظرية ذاتها.

لذلك فظاهرة التنمية أو رؤية التنمية غير السوية أصبحت إشكالية عالمية، فالنمط التنموي الغربي، بشقيه الرأسمالي والاشتراكي، لم يعد صالحاً ليس لدول العالم الثالث فقط ولكنه أصبح محل نظر وتحليل ودراسة وتعديل بالنسبة إلى شعوب الغرب ذاتها.

وإذا كانت دول العالم الثالث تشكو التخلف والتراجع والفقر وأزمة الغذاء فإن الأقطار الصناعية أصبحت تشكو التلوث وتبديد الموارد وسيطرة الاحتكارات، هذا عدا عن انتشار الجريمة المنظمة وحوادث الانتحار واتساع مساحة الاكتئاب والقلق وعجز الفلسفات التي تسود مجتمعاتها عن تحقيق سعادة الإنسان، أو إنسانية الإنسان؛ فالمشكلة كانت ولا تزال في النظرة القاصرة، التي تتمحور حول أشياء الإنسان وحاجاته المادية وتسقط إنسانية الإنسان ومتطلباته النفسية والعقلية والروحية والاجتماعية، فأصبحت التنمية على حساب الإنسان نفسه، وإن ادعي أنها لصالح

الإنسان؛ وليس ذلك فقط وإنما حدث الاختلال في النظرات والنظريات الجزئية، التي تفتقد التوازن وضبط النسب ومكونات الإنسان وحاجاته، وتتمحور على جانب واحد وتُسقط من حسابها بقية الجوانب كالجانب الاقتصادي، على أهميته، أو الجانب الأمني والجانب الاجتماعي.

ولا يفوتنا هنا أن نقول: إن الجهود التنموية في العالم الثالث جميعها اقتصرت على تنمية الجانب الأمني، بكل متطلباته وأساليبه أيضاً، وبلغ فيها شأواً لم تبلغه الدول المتقدمة والمتحضرة، فأصبحت التنمية تعني استيراد واستخدام الوسائل والأساليب والمتخصصين بالقمع لتحقيق أمن السلطة على حساب أمان المواطن الإنسان.

لقد كان من النتائج المريرة والشكوك أن أعيد النظر عالمياً بمفهوم التنمية ذاته، وبدأت إعادة النظر بالمفاهيم العقيمة – كما أسلفنا – وبدأت تتبلور مفهومات جديدة للتنمية تتمحور حول الإنسان صانع التنمية وهدفها، وحول كيفية تنمية قدراته الإبداعية، والارتقاء بخصائصه وصفاته، إلى جانب الارتقاء بمهاراته، وأصبحت العوامل الاجتماعية والثقافية والمرجعيات العقائدية، كعوامل فاعلة، في مقدمة الأمور المطلوب استحضارها في أي تفكير أو تخطيط تنموي أو نقل تجارب (الآخر).

حتى في المجال الاقتصادي، بدأت عملية التفكيك لهذا المفهوم، وبيان الخلل في تكوينه، ودراسة مدى ملاءمته كقوالب جاهزة لكل الأمم، مهما كان وضعها المادي وموقعها على السلم الاقتصادي، وبرزت مجموعة معطيات بل ومفهومات جديدة؛ فلقد اتجه مفهوم التنمية في المجال الاقتصادي إلى تحقيق عدالة في التوزيع بقدر ما هو سعي لزيادة في الإنتاج وتراكم في الثروة؛ فالتنمية حتى يكتب لها النجاح لا بد أن تكون تخطيط نخبة، وعمل وإنجاز أمة، ومشاركة شعبية، ولم يعد مقبولاً

أن تقتصر على تخطيط حكومي رسمي ونقل تكنولوجي؛ وليس ذلك فقط وإنما امتد البحث إلى هوية التنمية واستقلالها وتبعيتها ومدى قدرتها على الإفادة من تجـــارب (الآخر) عالمياً.

- عجز إنسان التخلف عن الإفادة من (الآخر):

وإن كنا نسارع إلى القول: إن الإنسان والأمة القادرة على الإفادة من (الآخر) هي الأمة المتقدمة، فالإنسان والأمة المتقدمة هي القادرة على أن تفيد وتستفيد، تعرف ما يفيد وما لا يفيد، أما الأمم المتخلفة فهي لا تخرج عن كونها وعاءً لـــ (الآخـــر) تأخذ منه بشكل عشوائي، قد يؤدي إلى تكريس تخلفها وعجزها.

ولعل هذا التخبط والتأزم والتشرذم والمراوحة في ذات المكان واســـتمرار ذات الحال، الذي يجتاح العالم الثالث، والعالم الإسلامي بشكل معظمه، يعني - فيما يعني - استعصاء العجز، الأمر الذي ينتهي بأصحابه إلى الارتماء دون القدرة علـــى اختبـــار الحلول والبدائل والرؤى المتعددة، وعدم الصبر عليها للإفادة ولو الجزئية منها، علـــى اعتبار أنها ليست شراً كلها، لكن الإنسان المتخلف يفتقد لمجموعة مـــن الخـــصائص والخبرات والمؤهلات تجعله قادراً على الإفادة، لذلك نـــرى هـــذا الاضـــطراب في المجالات جميعاً.

ففي المجال السياسي كلما تغير العهد والنظام بثورة أو انقلاب أو أي شكل من أشكال الاستيلاء على السلطة أتى القائمون به على كل إنجاز لمن سبقهم، واعتبروه شراً مطلقاً، لا لشيء وإنما لأنه يمت إلى السابقين، وقد يذكّر بهم؛ وهكذا الحـــال في المجال التربوي والاجتماعي والاقتصادي... وهذا مما يكرس الافتقار إلى تراكم الخبرة والإفادة من التجربة، لذلك تبقى العملية التنموية تراوح في مكانها تنموياً، وإن كان لها سعيٌ فهو إعادة إنتاج التخلف، لكن بأشكال جديدة.

- التنمية.. أبعاد وغايات:

ويبقى السؤال عن كيفيات تحقيق التنمية وكيفية الانعتاق من التخلف مشروعاً ومطروحاً في كل حين، وفي كل مجال، ويبقى التحدي الكبير في كيفية الاستجابة للمشكلات والمستجدات، وكيفية استيعابها والتعرف إلى أسبابها، وكيفية وضع الخطط والبرامج للتجاوز والارتقاء واستشراف المستقبل بالقدر الكافي؛ ذلك أن التنمية لا تخرج في مجملها، بعد إبصار الأهداف وتحديدها بدقة ووضوح، عن البحث في الكيفيات والوسائل والأدوات والرؤى، وتنمية الإمكانات المتاحة، والارتقاء بقدرات وخصائص الإنسان، وتجميع الطاقة، وبعث الفاعلية، التي تساعد على النهوض ومعاودة الشهود والشراكة الحضارية والإقلاع من جديد، في ضوء الإمكانات المتاحة والظروف المحيطة.

فالتنمية في عمومها تعني الرؤية الكلية الاستراتيجية الشاملة، ومن ثم التحريك العلمي والمعرفي المخطط لمجموعة من العمليات الاجتماعية والاقتصادية، المنطلق من خلال العقيدة، التي تشكل بمجموعها فلسفة للحياة ورؤية تنشد التغيير للواقع، والارتقاء للأفضل، ومحاولة التجسير بين الموجود والمأمول، والمقاربة بين الواقع والأنموذج والمثال، وهي بالنسبة للمسلم تعني المقاربة للمنهج الرباني، وجيل خير القرون، الذي ارتضاه الله لعباده.

وغاية التنمية في محصلتها النهائية ليست من أجل المجاهدة للبقاء والاستزادة من الاستهلاك والعب من الملذات، وإنما هي من أجل الإعداد والتأهيل للقيام بتحقيق الرسالة، والاضطلاع بأعباء الاستخلاف الإنساني، والعمل على انخراط الناس وتشغيل طاقاتهم بحسب مؤهلاتهم وقابلياتهم فيما يسروا له: «... **فَكُلٌّ مُيَسَّرٌ**

لِمَا خُلِقَ لَهُ»[1]، أو بمعنى آخر: التنمية تعني، من بعض الوجوه، إعادة تأهيل الإنسان لحمل الأمانة، ويندرج ضمن ذلك تنمية خصائص الإنسان ورفع قدراته؛ لأنه هدف التنمية ووسيلتها -كما أسلفنا- وتنمية وتنقية محيطه ومحل فعله؛ لأن المحيط هو الرحم الذي ينمو فيه، بكل ما يتطلب من معالجة مشكلات البيئة من مثل التصحر، ومصادر الغذاء، والبطالة، والطاقة، وفرص العمل، والتزايد السكاني، وتلوث البيئة.

فالتنمية، في حقيقتها ليست مبادئ وأفكاراً وشعارات ومظاهرات تطرحها الجماعات والأفراد، وتمارس تكرارها كالذي يطحن الماء ظناً منه بأن ذلك يحرك عجلة التنمية، وإنما هي القدرة على الإحاطة بعلم المشكلات المتعددة، التي تشكل التحديات الكبرى ومعوقات النمو، الأمر الذي يتطلب إيقاظ الوعي، وتحريك مخزون الخبرة الجماعية للأمة، وتوجيهها صوب البحث العلمي والمعرفي المتخصص، الذي يعتبر من أهم محركات التنمية.

ولعل من الأمور الواضحة أن النهوض غالباً ما يدين إلى إشراقات فكرية، ويُسبق برؤية يقدمها الرواد، ويبرمجها المهندسون والخبراء، وينفذها الفنيون؛ فالفكر يسبق الفعل، والنية (رؤية أبعاد الفعل والحركة) تسبق العمل، ومن ثمّ فالأمة بجميع شرائحها هي التي تحوِّل هذه الأفكار إلى أفعال.

ويبقى الفكر هو الذي يهيئ المناخ، ويحقق القناعة، ويشكل مهماز التقدم والإقدام للمجالات جميعاً؛ والفكر النضيج لا يقتصر على كشف الخطأ وتجليته وإنما يقدم الرؤية التي تعيد التعامل مع الواقع بشكل أفضل، والإفادة من إمكاناته؛

---

(١) أخرجه أحمد.

فالفكر هو وسيلة استيعاب الماضي واستخلاص نتائجه والقدرة على الارتكاز إليه في الطريق إلى إصلاح الحاضر وبناء المستقبل.

ونعود إلى التأكيد أن التنمية عملية شاملة مركبة، حيث لا يمكن أن نتصور أن يتجاور النهوض في جانب والتخلف والسقوط في جانب آخر؛ وأن العملية التنموية مشروع أمة، لا يمكن أن تقوم به حكومة أو جماعة أو نخبة أو حزب أو نقابة أو رابطة أو مؤسسة، وإنما العمل التنموي هو إنجاز رؤية تضطلع بها نخب متخصصة قادرة على تجنيد الأمة وتجميع طاقاتها والإغراء بانخراطها في العملية التنموية وإيمانها بجدوى فعلها، كل في موقعه وفي مجال عمله وتخصصه، بحيث تتكامل الجهود ضمن إطار واحد لتصب في مصب مشترك واحد، ذلك أن التوهم بأن عمليات التنمية يمكن أن تقتصر أو تقصر على جانب بدّدَ الكثير من الجهود والطاقات، وأدى إلى الفشل المتلاحق.

إن قصر التنمية على جانب واحد، حتى ولو حقق بعض النجاح، إلا أنه يُحاصر بجدران سميكة من ذهنية وواقع التخلف ينتهي به إلى الفشل.

ولا شك أن بعض المجالات قد يكون هو الأخطر والأكثر أهمية وأولوية، لكن ذلك لا يغني عن الرؤية الشاملة وضبط النسب في الخطط التنموية، وإبصار المواقع كلها، ودور كل موقع في المصب النهائي.

وقد يكون الفشل والإخفاق في عمليات الإصلاح والتغيير التاريخية هو في اقتصارها على جانب وإهمال سائر الجوانب الأخرى، وهذا لا يعني أنها لم تحقق نجاحات جزئية، حتى ولو فشلت على المستوى العام، إما بسبب قصور في الرؤية أو قصور في الإمكانات أو في العجز عن تحريك الأمة وتجميع طاقاتها وضمان مؤازرتها.

من أسباب التخلف

قد يكون من المفيد أن نحاول، ما أمكن، استقراء أسباب التخلف والعجز عن الانفكاك من أسره، على الرغم من المحاولات الكثيرة، التي بدأت ولا تزال.

- غياب الاستراتيجية الشاملة:

ولعل في مقدمة الأسباب: غياب الاستراتيجية الشاملة، واضحة الأهداف، التي تستقطب وتستوعب كل شرائح المجتمع، في كل مواقعها وإمكاناتها، التي تستطيع أن تبعث روح الأمة وتجدد شباها وتجمع طاقاتها في كل المجالات، وعلى الأخص في المجال الثقافي والتربوي والتعليمي؛ ذلك أن أي خطة أو رؤية أو فلسفة تتجاوز الرحم (التربوي الثقافي) الذي تتشكل فيه الأمم والأفراد، ويشكل المناخ الملائم للنمو والتنمية، وإن شئت فقل: «التزكية» لخصائص الإنسان وقدراته وبناء مهاراته وتوجيه قابلياته عملٌ محكوم عليه بالفشل من مقدماته؛ صحيح أن العملية التربوية التعليمية بطيئة ومديدة تقتضي الاصطبار وتقاس بالعواقب البعيدة وليس بالنتائج السريعة، لكنها الأساس، الذي يقوم عليه سائر البناء التنموي المأمول.

وفي تقديري أن العملية التربوية والتعليمية بكل أبعادها واستحقاقاتها، لا تحقق التنمية ولا يتوافر لها النجاح وتحقيق الأهداف ما لم تتوافر لها الاستراتيجية واضحة الأهداف، المنطلقة من عقيدة الأمة، المدركة لمعادلتها الاجتماعية، المبصرة لمشكلاتها وإشكالاتها وتحدياتها، المنفتحة على (الآخر) بكل تجاربه وإنجازاته، القادرة على التخطيط للتخصصات المعرفية والعلمية المطلوبة لنهضة الأمة، المستوعبة لتراثها

وشخصيتها الحضارية التاريخية، المحاطة بمناخ صحي بعيداً عن الضغوط الرسمية والتوظيف السياسي، المحاطة بمناخ مساند من مؤسسات المجتمع المدني والتعليم المستمر، كمؤسسات الإعلام والثقافة بكل تنوعها؛ استراتيجية قادرة على اكتشاف المواهب والقابليات وحسن رعايتها، ومؤهلة لتقويم وقياس الإنجازات في المراحل المرسومة والمتعددة والمتابعة لاكتشاف مواطن الخلل، في التقدير والتخطيط، قادرة على أن تعيد للمعلم، الذي هو مرتكز العملية التعليمية، موقعه الاجتماعي المؤثر.

- تسييس العملية التعليمية:

العملية التعليمية بطبيعتها وسياقها وارتكازها إلى المعرفة، ولا شيء غير المعرفة، التي تنمي الإنسان وترفع قدراته وتطور أشياءه ووسائله وتنمي مهاراته، تأبى بطبيعتها التسييس.

ذلك أن تسييس العملية التعليمية وعقابيله الخطيرة على الأمة ونهوضها ونموها قد يكون أكثر خطورة من تسييس المسألة الدينية لتكون في خدمة التخلف والاستبداد؛ لأن تسييس العملية التعليمية واعتماد معايير السياسة وليس المعرفة، لا ينتج إلا الإنسان (الكَلْ)، ويغيِّب الإنسان (العَدْل)؛ والإنسان أساس التنمية.

فالإصابات السلبية الناتجة عن التسييس في المجالات جميعاً، وتعيين أهل الثقة وإبعاد أهل الخبرة والتخصص، لا تعدل الإصابات الناتجة عن تسييس العملية التعليمية وعدم ضمان استقلاليتها.

إن من أشد الأخطار على العملية التعليمية: التدخل السياسي بالشأن التعليمي، وإعاقته بسبب تدخل من لا علاقة لهم بالتربية أو التعليم، وإيكال أمر الإشراف عليه وإدارته إليهم، في محاولة للابتزاز السياسي الخادع، ولو أدى الأمر إلى تدمير العملية

التعليمية برمتها؛ وعدا عن تعيين ومسؤولية الإشراف على التعليم لرجال الأمن وعسكر الاستبداد السياسي فإن إعطاء درجات إضافية ومراكز ومسؤوليات للمتخلفين والراسبين والأغبياء لإنجاحهم بالامتحانات لكسب ولائهم، أو بالقبول في مرحلة من مراحل الدراسة لغير المؤهلين لضمان تبعيتهم ومساندتهم، هو تكريس للتخلف وقتلٌ لأي أمل في التنمية، وكلنا يذكر في هذا المجال زيارة بعض الزعماء من العسكر الانقلابيين ومن كان يطلق عليهم: «الزعماء الملهمون»، لإحدى الجامعات وما اقتضاه ذلك من حشر ومناداة الطلبة والمدرسين للاستقبال والتصفيق، وما ترتب على ذلك من قرار، وُصف بأنه تاريخي، بإنجاح جميع الراسبين لذلك العام الدراسي(!).. فهل يبقى بعد ذلك من أمل في أي تنمية أو نهوض أو تغيير؛ والتعليم والتربية هو التنمية؟

- عزل التربية عن الواقع:

ولعل الأمر الأخطر في علاقة التنمية بالتربية غياب وتهميش وعزل العمل التربوي عن الواقع، بكل مؤسساته ومشكلاته، وعدم تحقيق الانسجام والتكامل والتساند بين مؤسسات المجتمع المدني، فالإعلام يعتبر تعليماً مستمراً، ومؤسسات الثقافة تعتبر تفعيلاً للمعارف والمعلومات والإسهام بكيفيات توظيفها في الإطار التنموي وتحضيراً للمناخ وتهيئة للقابليات للتعلم وإدراك أهمية المعرفة ومجتمع المعرفة، وهكذا حال الكثير من الأنشطة الاجتماعية ذات الطابع الثقافي، فإذا كانت التربية في واد والإعلام والثقافة في واد آخر، بعيداً عن المساندة والتكامل، فكيف نصل إلى البناء؟ وإذا كان كل تغيير أو ادعاء إصلاح يبدأ بنسف كل ما هو موجود وقائم والبدء من الصفر، كما هو الشأن السياسي أو الثوري، الذي يستهدف كل شيء، وإذا

استمرت هذه البعثرة وسوء تقدير النتائج وغياب الرؤية الجامعة للأمة والمساندة لمسيرة التعليم، فكيف نتطلع إلى نجاح العملية التعليمية؟ ومن ثم العملية التنموية؟

فمتى يبلغ البنيان يوماً تمامه إذا كنت تبنيه وغيرك يهدم

- تهميش العملية التعليمية:

ونعاود القول: إن الخطورة كل الخطورة في تهميش العملية التعليمية والتربوية وإصابتها نوعياً، فتتحول لتكون عبئاً على الطالب والمدرس والأسرة والدولة والأمة، تتحول لتكرس التخلف وتحدث فراغات عقلية وعلمية ونفسية واجتماعية تستدعي (الآخر).

وقد لا نستغرب ما لحق بالمؤسسات التربوية والتعليمية بسبب الإصابات النوعية من عقم وعجز، وشيوع منهج التلقين، الذي أصبح هو السائد، والتوجه إلى حشو الذاكرة بالمعلومات، الذي بات هو المعيار للتفوق، بينما غدا إعمال الذهن والعقل دليل الشغب والتمرد (!)

قد لا نستغرب النواتج التعليمية اليوم وقدرتها على تحويل الأسوياء إلى صم وبكم، والقبول بغياب التدريب على التفكير والتجربة والملاحظة وإثارة التفكير والتأمل والإبداع وطمس الموهبة(!)

كيف لا نستغرب كل تلك المقدمات والنواتج، ونعود لنطلب من المعلم الإسهام في التغيير والتنمية، ونحمله المسؤولية، ودوره ومكانته وقيمته في انحدار مستمر حتى كاد يصل إلى قاع المستويات الاجتماعية؟

كيف لا نستغرب النواتج العقيمة والمحاولات مستمرة من جانب آخر لقطع الدارس عن لغته وعقيدته وثقافته، كمحركات أساس لعجلة التنمية؟

كيف يمكن أن نعيد للعملية التربوية والتعليمية دورها وفاعليتها وتعاملها مع الإنسان غير الآمن على رزقه وحياته وحقوقه مع العقل القلق فاقد الأمل، بسبب غياب الأمن السياسي والسلم الاجتماعي وما يترافق مع ذلك من الاستئثار بالسلطة والثروة وانعدام تكافؤ الفرص وغياب الحرية والمساواة، وهي روائز ومرتكزات وأهداف العملية التربوية والتعليمية؟

كيف ستكون النواتج عندما يتحول مناخ التخلف إلى تقديم أهل الولاء والثقة ومطاردة أهل الاختصاص والخبرة؛ لأنهم أهل معرفة وعقل يشكل خطراً على السلطة، التي تعتمد القوة والساعد؟

ولا سبيل إلى تنمية حقيقية إلا باعتماد الأهلية، التي يتطلبها الموقع، وتحويل شعار الرجل المناسب في المكان المناسب إلى مبدأ عملي يخضع لضوابط وشروط موضوعية ويشكل ثقافة وقناعة إنسانية.

- الاستبداد السياسي والكهانة الدينية:

إذا كانت العملية التربوية أو إذا كانت التربية هي الرحم وهي الحاضن لعملية التنمية، فإن الاستبداد السياسي والظلم الاجتماعي والاستئثار بالسلطة والثروة، العامل الأساس في إفسادها واغتيالها، يعتبر السوس، الذي ينخر كيان الأمة، ودابة الأرض التي تأكل منسأة التنمية وتقتل أجنة الحواضن التربوية؛ فالاستبداد عدو التقدم والتنمية والحرية وتكافؤ الفرص.

إن إلغاء الألقاب الكاذبة الموهمة بالفهم، وهي عنوان الجهل، وتقديم أهل الخبرة واعتمادهم هو السبيل لحفظ الأمانة وقيام التنمية.

ومهما تمظهر وتظاهر الاستبداد السياسي والظلم الاجتماعي وتطاول وادّعى التقدم والارتقاء والتنمية واستخدم التمثيل والنفاق الاجتماعي، وسحر أعين الناس، وأوحى للجماهير بقدراته الخارقة وتقدمه الهائل والإعلان عن إنجازات ومخترعات تقنية خادعة وكاذبة، فلا يلبث أن ينقلب السحر على الساحر، ويُفتضح الفجر الكاذب بالفجر الصادق.

والأخطر من ذلك كله على أجنة التنمية ظهور طبقة فقهاء السلطان وتحالف الكهانة الدينية مع الاستبداد السياسي، وصناعة المسوغات لأفعاله أمام الجماهير البائسة، عندها يُفقد الأمل في كل تقدم ونهضة، وتهاجر العقول للخارج أو تهجر المجتمع وتنسحب من أنشطته في الداخل، فيشل النشاط، وتقتل روح الإبداع، وتصبح العملية التعليمية حكراً لتعليمات الحاكم المستبد، ورجع الصدى لإنجازاته الخادعة، وموضوعاتها حكراً على خطبه الطنانة الرنانة المصنوعة من أعمدة النفاق الاجتماعي، وبذلك تتحول شيئاً فشيئاً لتصبح عبئاً على الأمة، تكرس التخلف، وتفقد الناس الثقة بأنفسهم وقُدراتهم على النهوض، كما يصبح الشأن الديني وقفاً على فقهاء السلطة، التي تمكن السلطة لهم وتحاصر وتطارد كل ما عداهم، تحت عناوين وتُهمٍ شتى، وبذلك تنغلق قيم الدين عن فضائها الواسع.

- غياب إنسان الإنتاج والفكرة:

لا شك أن العملية التربوية والتعليمية هي الرحم والوطن والأم لعمليات التنمية المستدامة وتوفير عناصرها، وهي السبب الرئيس للنهوض، وفشلها وخللها السبب الرئيس للتخلف والتراجع والتقهقر الحضاري، وأن ما نراه في المجالات الأخرى من إصابات وخلل إنما هو في الحقيقة من مظاهر وإفرازات الإصابة في العملية التعليمية والتربوية.

ولعل في مقدمة الأسباب، إذا اعتبرنا أن التخلف نتيجة، غياب إنسان الإنتاج، إنسان الفكرة، إنسان التضحية والإيثار، وبروز إنسان الاستهلاك والغريزة، بل أكثر من ذلك شيوع فلسفة لتسويغ وتبرير ذلك، حيث اعتماد إنسان الاستهلاك معياراً للنمو الاقتصادي، وذلك هو المؤشر الخطير للتنمية الكاذبة أو الخادعة.

إن التوهم بأن الاستيراد لأشياء الإنسان الاستهلاكية والتكديس لها على حساب إيجاد الإنسان القادر على الاستنبات والتوليد والإبداع والتطوير، على الرغم من أنه يمكن أن يحقق تنمية في الظاهر إلا أنه خداعٌ وفجرٌ كاذب.. نعم يمكن أن يحقق تمظهراً تنموياً، كحال الورود الصناعية، التي لا رائحة ولا روح لها، وإنما لتكريس أوهام الناظرين إليها.

- استيراد الخطط والبرامج الجاهزة:

وليس أقل من ذلك خطورة على مسيرة التنمية محاولة إيثار الراحة الخادعة، وإعفاء النفس من الهمّ والهمة، واستيراد الخطط والبرامج الجاهزة، التي تولدت وجاءت استجابة لمشكلات مجتمعٍ له ثقافته وعقيدته وتاريخه وموقعه الحضاري ونواتجه العلمية، وحملها وصبها على رؤوس مجتمعات أخرى لها ثقافتها وعقيدتها وتاريخها ومعادلاتها الاجتماعية وتقاليدها؛ ويكفي شواهد إدانة لهذا النقل والاستيراد الجاهز أن الخطط والتجارب المستوردة ما تزال تسلمنا من فشل إلى فشل، بحيث تحولنا في الحساب الختامي إلى حقل تجارب، وهذا لا يعني الدعوة إلى الانغلاق والانكفاء على (الذات) وعدم الإفادة من تجارب (الآخر) وإنما يعني أن نعي كيف وماذا نأخذ، أن نمتلك المعيار، الذي يؤهل صاحبه لمعرفة ما يأخذ وما يدع، وقد سبق لنا القول: إن الإنسان المتخلف عاجز بطبيعته عن الإفادة من (الآخر)، وإن القادر على الإفادة والتبادل والشراكة هو الإنسان المتقدم.

و لم يبق سراً، والشواهد أكثر من أن تحصى، أن خطط التنمية المستوردة من مجتمع آخر، له فلسفته وثقافته ومكوناته الاجتماعية وتاريخه وعمره الحضاري. وتجاربه ومشكلاته وموارده والتحديات، التي تواجهه، وتشكل إنسانه، لا يمكن لها أن تحقق نمواً ولا تنمية؛ ولو أدرك المستوردون للخطط الجاهزة أبسط المعادلات الاجتماعية والتنموية المستوردة من (الآخر) وعرفوا بعض الأبعاد والمكونات والشروط والمحاضن التربوية المطلوبة لعملية التنمية لفكروا كثيراً قبل أن يجازفوا ويقدموا بشكل أعشى على التصرف بأموال الأمة وأقدارها الأمر الذي يؤدي إلى تنويم الأمة، بدل تنميتها، وإعفائها من المسؤولية، وتعطيل الاستجابة العفوية للتحديات المحيطة بها، وشل حسها، وتزييف وعيها؛ إن هذا النقل الأعشى أدى إلى تنويمٍ وعطالة مستديمة، و لم يؤد إلى أية نهضة وتنمية مستدامة.

- المساعدات الاستهلاكية:

ولا أقل من ذلك خطورة وإساءة أيضاً، بل قد يكون الوجه (الآخر) واللازم لاستيراد الخطط: المساعدات الخارجية الاستهلاكية والآثار السلبية، التي تخلفها على المدى البعيد، وإن كانت تبدو في ظاهرها عمليات إغاثة إنسانية تملأ البطون الجائعة وتنقذها من الموت المحقق؛ ذلك أن الإشكالية الكبيرة فيها أنها تعطي السمكة وتمنع الشبكة، وإذا صح هذا في حالات الشدائد والإصابات والكوارث، وكان له مسوغ كحالات استثنائية ضرورية، فإن عقابيله البعيدة في الحالات الطبيعية تحوِّل الأمة، التي تمتلك مقومات الحياة والنهوض، إلى الدخول في مرحلة الاحتضار المستمر، فلا يقضى عليها بالموت فتموت ولا يخفف عنها العذاب.

إن المساعدات الاستهلاكية، الداخلية منها والخارجية، تسهم بتشكيل إنسان الاستهلاك، مشلول النشاط، معطّل التطلع، عالة على (الآخر)، إنه أشبه ما يكون بالمعاق إعاقة كبيرة تجعله لا يقوم بنفسه، فإذا عرفنا توجه العالم اليوم إلى تأهيل المعوقين وأصحاب الحاجات الخاصة وبذل الجهود التقنية لتوظيف وتشغيل ما يمتلكون من طاقات للارتقاء بهم وتنمية قدراتهم، ومحاولات دمجهم في خطط التنمية ليستغنوا ويعتمدوا على أنفسهم، أدركنا خطورة المساعدات الاستهلاكية على تعطيل محركات التنمية.

هذا في حالة أخذت تلك المساعدات طريقها إلى مستحقيها فعلياً، لكن الخطورة كل الخطورة أيضاً عندما تذهب هذه المساعدات إلى جيوب القائمين على أنظمة القمع والاستبداد السياسي، التي تعطل محركات التنمية ومقوماتها بطبيعتها، فتزيدهم جبروتاً وتسلطاً، وبذلك تتحول المساعدات لتصبح دعماً لأنظمة القمع والاستبداد السياسي وتقويتها ودفعها إلى استمرار التسول باسم شعوبها.. وما لم تتحول هذه المساعدات، الخارجية منها والداخلية، إلى مساعدات إنتاجية تنموية تمول خططاً ومؤسسات موثوقة ومدروسة الجدوى ومحكومة الإنفاق، يُخشى أن نقول: إنها تكرس التخلف وتقضي على بذور التنمية.

- فقدان التوازن التنموي:

هذا من وجه، ومن وجه آخر نعتقد أن الرؤية التنموية القاصرة، التي تتركز في التوجه صوب تنمية الموارد المادية، وذلك بإقامة المشروعات العملاقة والمؤسسات المرموقة والشركات الكبرى، على حساب تنمية الموارد البشرية والارتقاء بقدرات الإنسان ومهاراته وخبراته وخصائصه الإنسانية، فإن العملية التنموية تبقى عرجاء،

محكوماً عليها بالفشل ابتداءً؛ ذلك أن من إشكاليات التنمية اليوم عدم التنبه إلى أهمية التوازي والتوازن بين تنمية الموارد المادية وتنمية الموارد البشرية، إن صح أننا نقبل بتسمية البشر موارد كالأمور المادية، والارتقاء بخصائص الإنسان وقدراته ومهاراته، التوازن بين عملية الاستهلاك وعملية الإنتاج، التوازن بين إنسان الحق وإنسان الواجب، التوازن بين إنسان الفطرة والإيثار والفكرة وإنسان الغريزة والأثرة والاستهلاك، الذي يشكل النبات الخبيث لتربة التخلف.

ويحضرني هنا قول المفكر مالك بن نبي، رحمه الله، عندما يقارن بين الإنسان (العَدْل) المنتج، الذي رأى بسقوط التفاحة من الشجرة، وهو مستلق تحتها، صوب الأرض دليلاً على قانون الجاذبية وما ترتب على هذا الكشف من نتائج في رحلة الحضارة، وبين الإنسان (الكَلّ) الذي لو كانت التفاحة سقطت على رأسه لانتهت إلى روثه وإحدى فضلاته.

فما قيمة كم الأشياء وكثرة الوسائل إذا غاب الإنسان؟ وما قيمة التمظهر بصور التحضر والتنمية في الحقيقة إذا كان الاستيراد لكل شيء، للآلة والعامل والخبير والعالم والمحيط بعلمها، القادر على تشغيلها وتصليحها، واقتصار إنسان الاستيراد على استهلاك منتجاتها؟

إنها صور تنموية مزيفة للوعي، خادعة للإنسان؛ لأنه بمجرد توقفها وانقطاعها يعود الإنسان إلى نقطة الصفر، هذا إضافة إلى ما يمكن أن تحمل معها وما يكون من نواتجها من عمليات التحكم لأصحابها والقائمين عليها في حياة الناس وما تدع من آثار سلبية من تكريس التبعية والتخلف واستمرار الحاجة لبقاء (الآخر).

ومرة أخرى، فنحن هنا لا ندعو إلى الانغلاق والانكفاء وحرمان إنساننا من التمتع بمنجزات الحضارة والتقدم المادي العالمي، وإنما ندعو للارتقاء بالإنسان وخبراته ليكون في مستوى تلك المنجزات، بحيث يستطيع أن يكون مسخِّراً لها لا مسخَّراً بها.

ومن هنا ندرك أبعاد وأهمية التوجه إلى الإنسان لتأهيله وإعداده ليكون في مستوى عصره، ذلك أن الإنسان يصنع ويبدع أشياءه، والمثل القديم الحديث أن «الحاجة أمّ الاختراع»، والوسائل والأدوات والآلات لا تنتج إنساناً وإنما هو الذي ينتجها ويوجهها صوب أهدافها.

- التباس قيم الدين بصور التدين:

ولعل من أخطر الأسباب التي تكرس التخلف والانحطاط: العجز عن التفريق بين الصورة والحقيقة، مما يتطلب التوقف ولو قليلاً عند أبرز وأوضح مظاهرها، وهو التباس (الذات) بالقيمة، وحقيقة الدين بصور التدين، وهذه الحال تشكل قمة التخلف والتراجع الثقافي والحضاري والانحطاط الديني، إن صح التعبير، وذلك عندما يصبح الشخص، البشر، الذي يجري عليه الخطأ والصواب، محل الحكم ومحل التقويم والمراجعة والمعايرة، هو محل الفعل وهو في الوقت ذاته المعيار والمقياس والقيمة لصواب الفعل من خطئه، وأن كل ما يفعله هو الدين، فسلوكه هو المقياس، وعمله هو المعيار ودليل الصحة والصواب، وأداؤه هو الدين؛ وأذكر في هذه المناسبة كيف أن أحد الشيوخ عندما طلب إليه التدليل من الكتاب والسنة على صحة ما يقول، قال: « الدليل: أني أنا أقول ذلك».

وليس أقل من ذلك تديناً مغشوشاً الخلط بين الابتداع في الدين، اختراع دين، مما لم يرد في الكتاب والسنة و لم يأذن به الله ورسوله، والإبداع في وسائل الإنسان ومعارفه وتقدمه العلمي.

وهذه من أعظم الأسباب وأبعدها أثراً، وأخطر علل التدين، التي لحقت بالأمم السابقة، فكانت السبب في تراجعها وسقوطها الحضاري وتخلفها الاقتصادي وعجزها السياسي، بل كانت سبباً في إقصاء الدين عن واقع الحياة وأنشطتها واعتباره معوقاً يحول دون النهضة والتنمية.

إن اختبار صور التدين وسلوك الناس ومدى مطابقتها لمقاصد الدين وأحكامه وتحديد مواطن انحرافها إنما يكون بقيم الدين المعصومة، فإذا صارت صور الدين هي الفعل وهي معيار الفعل والتبست «الذات» بالقيمة ونصوص الدين وقيمه بصور التدين، تحوَّل الدين عندها إلى كهانة هي أشد خطراً على المجتمعات من آثار الاستبداد السياسي، الذي يعني العطالة والشلل لكل شيء.

- إغلاق باب الاجتهاد:

ولعلنا نرى: أن من أخطر الأسباب التي أدت إلى إصابات بالغة لمسيرة التنمية والتي أدت إلى العطالة وشل الحركة وقتل البصيرة وتكريس التخلف وإحداث الفراغ، الذي استدعي (الآخر) لملئه والتحكم بالبلاد والعباد، هي إغلاق باب الاجتهاد، الأمر الذي أدى إلى تحريم وتأثيم التفكير والنظر، وحوَّل العقل بكل ملكاته وعطائه من نعمة إلى نقمة وتهمة؛ إن إغلاق باب الاجتهاد عطل وظيفة العقل، الذي يعتبر المهماز الحضاري والثقافي للتنمية؛ وليس ذلك فقط وإنما أصبح العقل والتفكير سبّة ونقيصة وموطن حذر وتخويف؛ وكأن الله أراد لنا أن نكون بلا عقل.

ويكفي أن نقول: إن إطلاق مصطلح العقل والعقليين، أصبح محل تهمة كافية لصرف الناس عن الاقتراب منهم والسماع إليهم، ومناقشتهم، وتصويب اجتهادهم،

وانصرافهم وخوفهم من التفكير على دينهم، وكان ذلك السبب الرئيس في اتساع الفجوة بين معرفة الوحي ومعرفة العقل، ووضع العقل في مقابل الوحي، ووضع الإنسان، الذي منحه الله الفطرة التي تتوجه صوب الدين وقيم الوحي، والعقل الذي يشكل دليله إلى الوحي وشرطاً لتكاليفه وسبيله إلى الاجتهاد وتنزيل أحكام الشرع على حياته ومجتمعه والنظر في المصالح والمفاسد واختبار التجربة وتحديد الخطأ واكتشاف الخلل، وضع الإنسان أمام الخيار الصعب.

فبدل أن تكون قيم الوحي هادية لحركة العقل وتحديد أهداف سعيه وكسبه وطمأنته على ثواب وسلامة وسداد كسبه، فتكون حركة العقل مؤطرة ومستهدية ومستصحبة لقيم الوحي وأمر الوحي، حيث معرفة العقل تقوم على التكامل مع معرفة الوحي وليس التقابل، اختلت المعادلة، فكان إغلاق باب الاجتهاد توقيفاً قسرياً لحركة الحياة ونموها وتنميتها وامتدادها؛ كان تكبيلاً للعقل، وسيلة التنمية وأداتها الرئيسة، ومحاصرةً للوحي، محاصرة لخلوده وقدرته على الاستجابة لمشكلات الحياة وقضاياها.. وإذا علمنا أن الرؤية الإسلامية لا تقتصر على الأحكام الشرعية للعبادات والأحكام التشريعية وإنما تمتد لتنظيم سائر جوانب الحياة أدركنا المدى المترتب على خطورة إغلاق باب الاجتهاد، وأثره السلبي على تنمية الثقافة والحضارة والاقتصاد والتربية والسياسة والأخلاق.

إن إغلاق باب الاجتهاد، بذريعة فساد العصر وانعدام الأهلية التي تمكن منه، إضافة إلى أنه اجتهاد، فتح الباب أمام (الآخر) ليتقدم باتجاهنا، ويقدم رؤيته وحلوله لمشكلاتنا؛ أدى إلى ولوج الكثير من غير المؤهلين لطرح فتاوى وأحكام شرعية وجدت طريقها إلى الناس في غياب الاجتهاد الأصيل المحكم، القادر على إبطالها وبيان فساد ما ذهبت إليه.

إن الادعاء بأن فتح الباب سوف يسمح بدخول من يحسن ومن لا يحسن أمـرٌ يدعو للاستغراب حقاً؛ ذلك أن ضرب الحق والباطل من سنن المدافعة وجدلية الحياة وطبيعتها، وهذا الدخول أكثر من طبيعي في كل المجالات، ذلك أن التدافع سنة بشرية وكونية واجتماعية، لكن في النهاية لا يصح إلا الصحيح، فضربُ الحق والباطل يُذهب الزبد، ويبقى ما ينفع الناس، والعلماء العاملون هم حرسة الفهم الصحيح والفقه السليم وبيان الانحراف والتأويل والغلو والتحريف، والتحذير منه، ومن هنا ندرك أبعاد قول الرسول ﷺ: «**يحملُ هذا العلم من كل خلفٍ عدُولُه، ينفون عنه تأويل الجاهلين، وانتحال المبطلين، وتحريف الغالين**»[1]، فما معنى هذه الوظيفـة إذن؟ إذا أغلقنـا الأبواب وأعلنا توقف الحياة، وحُلْنا دون تجددها؟

إن إغلاق باب الاجتهاد، وإلغاء العقل والنظر، ومحاصرة خلود الوحي، كـان وراء الكثير من الجمود والتخلف والجنوح إلى التقليد وتكرار قول السابقين وإعـادة إنتاجه، بل تنمية التخلف، وفي أحسن الأحوال جعل العقل يتحرك في إطـار عقـل السابقين، للتخلص من التحريم والتأثيم والإلقاء بالتبعة عليهم، إضافة إلى ما يـؤدي إليه ذلك من أخطار تتمثل في توقف الفقه والاجتهاد والإعراض عنه بسبب الخوف من الإثم، الأمر الذي أدى إلى تسييس الدين من قبل أهل الاستبداد السياسي، عـدو التنمية، وإنشاء كهانات دينية لتسويغ بعض التصرفات الفاشلة والمخالفات الشرعية وإضفاء صفة الشرعية عليها أمام الأمة.

إن إغـلاق باب الاجتهـاد أدى إلى تحوُّل الـدين والتـدين إلى كهـانات - كما أسلفنا - لا تجد من ينتقدها، كما انتهى إلى تحالف الاستبداد السياسي مع

(١) أخرجه البيهقي.

الكهانة الدينية، تحالف الجبت والطاغوت، فالاستبداد بطبيعته يقمع العقول ويصادر الحريات، وإغلاق باب الاجتهاد والحجر على العقل والتفكير هو نوع من الاستبداد الثقافي أو الفكري أو الفقهي، وهو إرهاب واستبداد فكري، وهو الوجه (الآخر) للاستبداد السياسي، إن لم يكن أصله، إنه سبب الكوارث جميعاً.

- غياب العقل الناقد:

إن غياب العقل الناقد، يشكل سبباً رئيساً وإصابة كبرى على مسيرة التقدم.. فالعقل الناقد هو الذي يتحسس الواقع، ويبصر الفجوات، ويلاحظ الإصابات، ويستشعر عملية التغيير، ويجتهد في تنزيل أحكام الشرع على واقع الناس، في ضوء استطاعاتهم، وربط التكليف بالاستطاعة، والتمييز بين الإسقاط للأحكام على رؤوس الناس مهما كانت استطاعاتهم، محل الحكم، والتنزيل على الواقع في ضوء استطاعته.. إن غياب المناصحة والنقد شكّل كارثة علمية وثقافية وشرعية، وأدى إلى إخراج الأمة من ساحة الفاعلية، فلم تعد في مستوى الامتداد بإسلامها الخالد المجرد عن حدود الزمان والمكان ولا في مستوى عصرها بكل معطياته.

إن بناء العقل الناقد، الخبير المتخصص المستهدي بقيم الوحي، التي تشكل معيار النقد والفحص والاختبار لواقع الحياة، يعتبر من أهم الوسائل المحركة للتنمية والترقية.

وهذا العقل، الذي يعتبر مهماز المعرفة والتنمية ومحركها الأساس، لا يمكن أن يأتي من فراغ، وإنما لا بد أن يتشكل من خلال التخصص والإحاطة بعلم الأشياء التي ينظر ويجتهد فيها، من خلال تحصيل التخصصات العلمية، واستشعار المسؤولية عن إبداء

الرأي أمام متطلبات معرفة الوحي: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾؛ إن التزام هذه الهداية للوحي كاف لإحداث التنمية وبناء رحلة الصواب والعطاء المثمر، واستشعار المسؤولية أمام هداية الوحي: ﴿بَلْ كَذَّبُوا بِمَا لَمْ يُحِيطُوا بِعِلْمِهِ وَلَمَّا يَأْتِهِمْ تَأْوِيلُهُ﴾ (يونس:٣٩) وأهل المنطق يقولون: «الحكم على الشيء فرع عن تصوره»، وهذا العلم والحكم على الأشياء لا يتحصل إلا بالاستجابة لهداية الوحي، بإحياء الفروض الكفائية، وتحقيق الاكتفاء الذاتي، وهي أرقى أحوال التنمية المستدامة.

إن الوصول إلى العقل المتخصص بشعب المعرفة، في ضوء هداية الوحي؛ وأخذه موقعه في المجتمع، والاضطلاع بمسؤوليته عن علمٍ وبصيرة، وإعادة الاعتبار للعلم والمعرفة، بعيداً عن الألقاب والأنساب والأحساب، وإحلال الخبرة والمعرفة في مكانها وموقعها، حيث معرفة وإعادة بناء وتركيب أهل الحل والعقد من خلال التخصصات المطلوبة للقضية المطروحة، فلكل إشكالية أهل حلها وعقدها من المتخصصين بعلمها والخبراء بمكوناتها، يقول تعالى: ﴿فَسْئَلْ بِهِ خَبِيرًا﴾ (الفرقان:٥٨)، ﴿وَلَا يُنَبِّئُكَ مِثْلُ خَبِيرٍ﴾ (فاطر:١٤)، هو استشعار لمهمة الأمانة، التي حذر الرسول ﷺ من تضييعها بقوله، عندما سئل عن علامات الساعة، التي يعني ضياعها تعاظم الخلل والإيذان بالسقوط وانتهاء الدنيا، قَالَ: «**فَإِذَا ضُيِّعَتِ الأَمَانَةُ فَانْتَظِرِ السَّاعَةَ**»، قَالَ السائل: كَيْفَ إِضَاعَتُهَا؟ قَالَ: «**إِذَا وُسِّدَ الأَمْرُ إِلَى غَيْرِ أَهْلِهِ فَانْتَظِرِ السَّاعَةَ**»[(١)]؛ وإذا علمنا أنه «**لا إِيمَانَ لِمَنْ لا أَمَانَةَ لَهُ وَلا دِينَ لِمَنْ لا عَهْدَ لَهُ**»[(٢)]، أدركنا الأخطار والآثام والمسؤوليات الكبيرة التي تترتب على إيكال الأعمال لغير أهلها.

(١) أخرجه البخاري.
(٢) أخرجه أحمد.

- تغييب المرأة:

ولعل إحدى الفجوات الكبيرة في جدار التنمية وإعادة البناء، التي لم تأخذ البعد المطلوب في حياتنا الثقافية والاجتماعية، بعد جيل خير القرون، وتوجهاتنا أو خططنا التنموية، هي غياب دور المرأة في التنمية من الناحية العملية، ذلك أننا اشتغلنا كثيراً وما نزال نتحدث عن حقوق المرأة ووظيفتها ورسالتها وتميزها في المجتمع المسلم، وفي كثير من الأحيان نعتقد أن الدافع لذلك والداعي له إنما ينطلق من مواقع الفكر الدفاعي ورد الفعل أمام التيارات والمذاهب الوافدة، التي اعتبرت دور المرأة الغائب وواقعها المتردي مدخلاً مناسباً لاتهام الإسلام بظلم المرأة وهضم حقوقها، واكتفينا بذلك عن الاشتغال ببناء شخصية المرأة وتنميتها واسترداد كيانها ورسالتها ودورها في تنمية المجتمع.

وإذا اعتبرنا أن التربية هي التنمية في حقيقة الأمر، وأن المرأة هي الحاضن الأمين، أو الخائن للأمانة، لكل أنواع النشاط المادي والإنساني، وأن المرأة هي العنصر الأساس في العملية التربوية، إلى جانب مجموعة عوامل ثانوية، حيث الطفولة هي المرحلة التي تغرس فيها بذور مستقبل الحياة السلوكية؛ وأن المرأة في تاريخنا العلمي والمعرفي، في مرحلة خير القرون، كانت عالمة وطبيبة، ومحدثة وداعية، ومهاجرة ومبايعة، أدركنا أن وظيفة المرأة ليست حاضناً للتنمية فقط، على أهمية ذلك وضرورته كشرط لازم لتجذر العملية التنموية وامتدادها ونجاحها، وإنما هي فاعل مهم وركيزة أساس في بعض جوانب بنائها.

إن المرأة اليوم، في واقع المسلمين وفي صور التدين المغشوش، غائبة غياباً كاملاً عن الفعاليات التنموية الحقيقية، حتى عن وظيفتها التنموية الأساس، في مجال التربية

الأسرية، تتحكم فيها التقاليد الاجتماعية الجائرة بدل التعاليم الشرعية الرحيمة، حيث لا تُعطى ما أعطاها الله، في مجتمع أعطاها الله ويمنعها البشر، سداً لذريعة الفساد بزعمهم، فأدى ذلك إلى تعطل أحكام الشرع والوقوع بالفساد؛ لذلك توهمت بعض النساء، التي وقعت فريسة للغزو الثقافي، أن صور التدين المغشوش هي الدين فتمردت وخرجت عن وظيفتها وطبيعتها ودورها، لكنها باسم التحرر والانطلاق تحولت إلى سلعة رخيصة وإعلان مغر لكل شيء، وبذلك اختزل عمرها ببضع سنوات تمثل شبابها، ومن ثم تلقى كالنواة لعدم صلاحية جسدها.

وقد نكون نحن المسؤولون بالدرجة الأولى عما صارت إليه المرأة؛ حيث صرفنا جهوداً كبيرة لحماية المرأة؛ فباسم حماية المرأة والحرص عليها خسرنا المرأة عملياً أو غيبنا دورها؛ تحت شعار: «سد ذريعة الفساد».

- اختلال العلاقة مع (الآخر):

وسبب آخر، نرى أنه محلٌ للنظر والتأمل في مجال التنمية ورؤى النهوض والذي قد يعتبر إشكالية ذهنية ثقافية بالدرجة الأولى قبل أن تكون قضية اقتصادية واجتماعية، حيث إن هذه الذهنية تتمظهر في المجال الاقتصادي والاجتماعي وحتى السياسي أو إن شئت فقل: في المجالات جميعاً، وهي العلاقة مع (الآخر) وإدراك أبعاد دوره وموقعه من إشكالية التنمية في الدول والأمم المتخلفة.. وفي تقديرنا أن الموقف من (الآخر)، استخدامه وتوظيفه في الرؤية الإصلاحية التغييرية أو التنموية، يتراوح بين موقفين، حيث لا يزال العجز متحكماً عن توليد موقف استراتيجي نهضوي إصلاحي سليم.

أما الموقف الأكثر ظهوراً وانتشاراً فهو الموقف الذرائعي التبريري، الذي يقوم في حقيقته على استمرار الاسترخاء، وعدم استشعار التحدي، وإعفاء النفس من أية مسؤولية عن التخلف والتراجع والسقوط الحضاري والإلقاء بالتبعة على (الآخر)، العدو المستعمر المتآمر الكائد الحاقد، هو موقف يتلخص في اتهام (الآخر) أنه وراء كل الإصابات والمعوقات، التي أدت إلى الفشل وحالت دون تحقيق الأهداف والنهوض بالأمة، لذلك فـ«ليس بالإمكان أفضل مما كان» أصبح شعار تكريس التخلف؛ وهذا على النقيض مما هو معروف ومطلوب ومشاهد، ذلك أن اكتشاف القدرات والإمكانات، ورفع القدرات، واكتساب المعارف، وتحديد الخلل، وبيان الأخطاء، وإفادة الإنسان من الملاحظة والتجربة واستشعار التحدي وآلية الاستجابة، سنة من سنن الحياة، وهي في تطور ونمو مستمر، وبذلك يتحول الشعار: «ليس في الإمكان أفضل مما كان» من خانة الإنسان (الكَلّ) الذرائعي إلى خانة الإنسان (العَدْل)، حيث استدعاء الشعار التنموي الغائب أنه: «بالإمكان دائماً الارتقاء إلى أفضل مما كان».

إن الذين يلقون بتبعة التخلف على (الآخر)، إعفاءً لأنفسهم من المسؤولية، ومحاولة لإيجاد الذرائع والمسوغات للتخلف والتراجع والعجز، يفوتهم أنهم بذلك إنما يوبِّخون أنفسهم، ويعظمون من مسؤوليتهم دون أن يدروا أنهم يعلنون بشكل لا لبس فيه أنهم على الأقل دون سوية قيادة المرحلة وكيفية التعامل معها، وكان الأولى بهم أن يدركوا تواضع إمكاناتهم، ويتخلوا عن موقعهم لمن هو أجدر بالقيادة والريادة، فكم من الدول من حولنا دمرتها الحروب وتكالبت عليها الأمم،

حتى كادت تأتي على منجزاتها جميعاً وما لبثت أن استشعرت التحدي وعاودت النهوض من تحت الركام، محوِّلة النقم إلى نعم ومحفزات ومحرضات تنموية، حتى وصلت إلى مصاف الدول المتقدمة وساهمت بالشراكة العالمية.

وليس الموقف الآخر من (الآخر) أحسن حالاً؛ لأن ذهنية التخلف لكلا الموقفين في نهاية المطاف هي واحدة، بكل إفرازاتها، وإن أخذت اتجاهات شتى؛ موقف الارتماء على (الآخر) المتقدم، والتوهم بأنه يمتلك كل مفاتيح معالجة التخلف وإحداث التنمية؛ ولا أدل على ذلك عندهم من صنيعه في بلاده، لذلك فلا نهوض ولا تنمية بدون استدعائه ليملأ الفراغ ويصلح الخلل وينهض بالأمة، وقد لا نجد حاجة للتوقف طويلاً عند مناقشة هذا الموقف الأقرب إلى السذاجة، وقد أتينا على ذكر أخطار الاستيراد لخطط التنمية وآثارها السلبية، وفشلها في إحداث أي نهوض، في ما أسلفنا من حديث، ذلك أن شواهد الإدانة لمثل هذه الرؤى الحسيرة العاجزة عن إدراك معادلة التنمية ومتطلباتها وشروطها أكبر من أن تحصى أو تدرك من السذج والبسطاء.

فلا الانكفاء على «الذات» باسم حمايتها، وما يترتب عليه من الانغلاق وما أورثه من العقم عن التوليد والارتقاء وإيجاد الذرائع والمسوغات للتراجع والتقهقر الحضاري، استطاع انتشالنا من وهدة التخلف، فنحن اليوم لسنا بمستوى (الذات) إسلامنا وشخصيتنا الحضارية، ولا في مستوى عصرنا (الآخر)؛ ولا الارتماء على (الآخر) واستدعاؤه للامتداد في حياتنا وثقافتنا بكل مساراتها والذي مضى عليه

أكثر من قرنين ونيف استطاع انتشالنا ومعالجة قضايانا، وإنما كان الناتج في مزيد من الاتكالية والعجز والدخول إلى غرف الانتظار والاصطفاف في طوابير الجوعى طالبي الصدقات.

ومازالت هذه المعادلة الصعبة، وهذا الطرح التقابلي، إلى جانب السقوط في الكثير من الجدل حول فخاخ الثنائيات والحفر الثقافية والدخول في المعارك الخطأ، التي حولتنا عن قضايانا المصيرية، من مثل: التراث والمعاصرة، (الذات) و(الآخر)، العروبة والإسلام، الشرق والغرب، الوحي والعقل، الدنيا والآخرة، الجسد والروح، عالم الغيب وعالم الشهادة، التعليم الديني والتعليم المدني، الإسلام والديمقراطية، والإسلام والغرب... إلخ، هذه المقدمات الخطأ التي ما تزال تحكم حياتنا، وتستنزف طاقاتنا وتشطرها إلى حد بعيد، وتدفع بنا إلى مزيد من السقوط بين ضفتي الاتجاهين، وإن كنا نرى أن النواتج الحضارية أو التنموية لكلا الاتجاهين هي واحدة، وإن اختلفت ألوانها، اللهم إلا أننا نرى أن الاتجاه الأول (الانكفاء على الذات) إن كانت له ميزة أو فائدة هي في أنه استطاع الاحتفاظ بخمائر النهوض وتوفير حملها ونقلها إلى الجيل القادم، وإن لم يستطع الإفادة منه، لعل الجيل القادم يمتلك القدرة على الانطلاق من ذاته، تراثه وشخصيته الحضارية ومعرفة كيفية الإفادة من (الآخر) فيجيء بمستوى إسلامه وعصره.

ونعتقد أننا ما نزال بحاجة إلى موقف آخر، موقف توليدي وليس توفيقي أو تلفيقي، موقف قادر على تجاوز الفخاخ والثنائيات والمقدمات الخطأ واستيعاب تراث أمته وهضمه والتقوي به واستصحابه لفقه الحاضر وإبصار المستقبل؛

موقف توليدي تنموي قادر على الانطلاق من رؤية الوحي، التي تشكل له المرجعية والدليل ومعيار التقويم والقبول والرد، من (الذات) و(الآخر)، واستصحاب الشخصية الحضارية للأمة، والإفادة من هذه التجارب التاريخية الكبيرة المختبرة في بناء الحاضر واستشراف المستقبل؛

موقف توليدي يستدعي معرفة العقل الغائبة المعطلة ويطلقها من عقالها ويفك الأسوار المضروبة عليها، باسم حماية الوحي، لينطلق العقل لأداء وظيفته في ضوء هدايات الوحي.

موقف توليدي ينفتح على (الآخر)، ويستوعب ما عنده، ويمتلك الحصانة ضد الذوبان، كما يمتلك المعيار، الذي يمكنه من التبادل المعرفي والحوار الحضاري والثقافي، والإفادة من منجزاته، والوصول إلى الشراكة الحضارية والتنموية، وتوديع مرحلة التقليد وحالة «الزبائن» الاستهلاكية.

وطالما أن هذا الموقف غائب فإننا سوف نستمر بالمراوحة في ساحة ودوائر التخلف، مهما ادعينا العافية والمعافاة.

من تجليات ذهنية التخلف

على الرغم من أن كثيراً من المعاني حول تجليات ذهنية التخلف وظواهرها المتعددة ربما تكون قد وردت في ثنايا الموضوع، إلا أنه قد يكون من المفيد الانتهاء إلى بلورتها على شكل خلاصات تسهل استحضارها والإحاطة بها.

وقد لا نحتاج كثيراً لإيراد الشواهد والأدلة على تجليات ذهنية التخلف ورصد ظواهرها في حياتنا؛ لأننا نعيشها ونعاني من إصاباتها؛ ذلك أنه في مناخ التخلف، حيث ضلال السعي، وغياب معرفة الوحي، بوصلة الهداية، وما ينتجه ذلك من إفرازات ذهنية التخلف، تتداخل معها الأسباب والنتائج، بحيث تكون الملامح والمظاهر أسباباً للتخلف ونتائج له في الوقت نفسه، ويصير الدوران في الحلقة المفرغة، التي تتبدل فيها المواقع ولا تتغير معها الأحوال، ويتوهم الإنسان أنه يتقدم وينهض.

- التعميم في الأحكام:

ولعل من أخطر تجليات ذهنية التخلف قصور الرؤية وانغلاقها، التي تؤدي إلى التعميم في الأحكام، فالأمر إما شرٌ كله أو خيرٌ كله؛ فـ (الآخر) سواء من داخل (الذات) أو من الخارج شر كله، لذلك لا بد من إلغائه بشكل مطلق، ودون مناقشة ومقارنة ومقاربة ومراجعة(!) فالتعميم هو ضرب من العامية، وإن شئت فقل: عمى الألوان، وعدم القدرة على التمييز، والجراءة في إطلاق وتعميم الأحكام.

- اختزال التاريخ في موقف:

كما أن من تجليات ذهنية التخلف اختزال تاريخ الإنسان كله في موقف، فما أسهل عمليتي الرفع والخفض في مجتمعات التخلف، ولعل ذلك هو ثمرة لغياب معيار التقويم وانعدام النظرة الشاملة للأمور، التي تمكن من إبصار الحسنات والسيئات وتقود إلى الحكم المتوازن.

- الاستعصاء الذهني:

وقد تكون الإشكالية الأخطر عندما تستعصي ذهنية التخلف، ويتوهم أصحابها أنهم ينجزون ويبنون، دون أن يدركوا أنهم إنما يصرفون طاقات الأمة وإمكاناتها في المواقع الخطأ والأعمال غير المجدية أو المثمرة، وهذا من أسوأ حالات التخلف، التي يمكن وصفها بضلال السعي، الذي حذرنا الله منه بقوله: ﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُم بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا ۝ الَّذِينَ ضَلَّ سَعْيُهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا﴾ (الكهف:١٠٣-١٠٤).

- إضاعة الأمانة:

وقد تكون الإشكالية ابتداءً تتمثل في أن الأمة المتخلفة هي أمة إضاعة أمانة الاستخلاف، وهي في أبسط دلالاتها: إيكال الأمر لغير أهله المؤهلين له؛ لذلك فمن الطبيعي أن تنتج عن هذه المقدمة تلك الذهنية، التي تعجز عن النظر إلى الأشياء والتمييز بينها، فتتحول إلى أذن غير واعية، وقد حذر الرسول ﷺ من تلك الحالة الغثائية، التي تتحكم فيها الغريزة، ويغيب إنسان الواجب والفكرة والتضحية والإيثار ويبرز إنسان الغريزة وتراجع الفطرة، مرحلة القصعة والوهن والتخلف الحضاري: «**يُوشِكُ أَنْ تَدَاعَى عَلَيْكُمُ الأُمَمُ مِنْ كُلِّ أُفُقٍ كَمَا تَدَاعَى الأَكَلَةُ عَلَى قَصْعَتِهَا،**

قَالَ قُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّه، أَمِنْ قِلَّة بِنَا يَوْمَئِذ؟ قَالَ: **أَنْتُمْ يَوْمَئِذ كَثِيرٌ وَلَكِنْ تَكُونُونَ غُثَاءً كَغُثَاءِ السَّيْلِ، يَنْتَزِعُ الْمَهَابَةَ مِنْ قُلُوبِ عَدُوِّكُمْ، وَيَجْعَلُ فِي قُلُوبِكُمُ الْوَهْنَ**، قَالَ قُلْنَا: وَمَا الْوَهْنُ؟ قَالَ: **حُبُّ الْحَيَاةِ وَكَرَاهِيَةُ الْمَوْتِ**»[1].

- **الجرأة في إطلاق الأحكام**، لاضطراب موازين النظر في الاحتمالات المتعددة والعواقب المترتبة على الفعل أو الامتناع عن الفعل؛ فقد تصدر أحكام على بعض الأمور دون علم ودراية.
- **سوء التقدير للمواقف** والظواهر والقدرة على النظر في الأولويات، والإحاطة بالاحتمالات والملابسات والعواقب المترتبة على الإقدام والإحجام، وما يمكن أن يكون سبباً وسنة وجوهراً وما يكون عرضاً ومرضاً ومظهراً.
- **الانشغال بالمظاهر والأشكال**، والتوهم بأن ذلك دليل عافية وتنمية وارتقاء، وما يورث من استرخاء وغياب القلق السوي، المحرك الأساس لفعل الإنسان.
- **العجز عن التحليل والتركيب** لعناصر الظواهر ومكوناتها والأسباب المنشئة لها والنتائج المترتبة عليها، وافتقاد الأدوات الممكنة من ذلك.
- **الانحياز للأشخاص والهيئات** والمؤسسات والجماعات، وعدم القدرة على إبصار الحق والانحياز أو الانتصار له والدوران حيثما دار.
- **غلبة العاطفة والحماس** على المواقف والتصرفات، دون علم بها أو دليل على صوابها.

---

(١) أخرجه أحمد.

- **التأرجح بين التبسيط للأمور والتهويل لها**، واتخاذ الموقف والانتقال لنقيضه بسرعة وبدون دليل أو قرينة مرجحة.

- **الجراءة في الإقدام على الاقتحام والخوض في القضايا العلمية** والفكرية والثقافية دون مؤهل وتصور مسبق لها أو علم بها، ويظهر ذلك جلياً عند من تخصصوا في الأمور العلمية كيف يجرأون على الفتوى والكلام في شرع الله، ومن تخصصوا بالعلوم الشرعية كيف يعطون أنفسهم الحق في الحديث عن أدق المسائل العلمية(!)

- **المكابرة وعدم الاعتراف بالخطأ وسوء التصرف**، والهروب من النقد والتقويم والمراجعة، والإلقاء بالتبعة على خارج (الذات).

- **الارتجال في اتخاذ المواقف**، والافتتان والعجب بالنفس، وعدم القدرة على الإفادة من الآخرين.

- **النزوع الفردي**، والتمحور حول (الذات)، والمعاناة من عقدة الفخر بالنفس، وعدم الاستعداد للعمل المؤسسي وتوزع الأدوار وتقسيم العمل.

- **ادعاء المعرفة بكل شيء**، حتى في أعقد المسائل، وعدم الخوف من الإجابة عن أي سؤال وبـ «لا أعلم» أو «لا أدرى»، فهو «يدري» بكل شيء؛ والمجتمع المتخلف مناخ مساعد على تكوين زعامات مزيفة، التي تعرف بكل شيء، واجتمعت لها كل المعارف، وظهور ألقاب كاذبة من مثل: الرجل

الملحمة، والقائد الملهم، والعالم العلامة، والعارف الرباني... وتترسب في الأذهان حتى تشكل أنصاباً جديدة للتخلف.

- **غلبة المصالح على المبادئ والقيم**، وشيوع العبودية المتبادلة، على مختلف المستويات، فالزعيم حريص على دعم الجماهير ومساندتها لاستمراره في موقعه، وجماهيره حريصة على دعمه ومساندته بحق وبغير حق لتأمين مصالحها.

- **التعصب والغلو والتطرف**، والجنوح إلى فكرة القوة بدل قوة الفكرة، والحجة.

- **التكسب بالزهد الخادع**، والظهور بمظهر الورع والتقوى والصلاح، لدرجة تتجاوز حدود البشرية وترك «ظاهر الإثم» والسقوط في «باطنه»، والله يقول: ﴿وَذَرُوا۟ ظَـٰهِرَ ٱلْإِثْمِ وَبَاطِنَهُۥٓ﴾ (الأنعام:١٢٠).

- **شيوع الغيبة وغياب النصيحة**، وانتشار النفاق الاجتماعي.

- **الارتكاز إلى النسب والقبيلة**، واعتبار ذلك قيمة بحد ذاته ترفع وتخفض.

- **انتشار التدين المغشوش**، الذي يقود التوكل والكسل والقعود عن الكسب بحجة أن الله ضامن للرزق والأجل.

- **انتشار الفكر الانسحابي** والجنوح إلى الشعوذة والسحر وانتظار الخوارق والقفز من فوق سنن الله في الحياة والأحياء وتعطيل الأسباب.

- ولعل أخطر مظاهر وتجليات التخلف **اختلال التركيب الاجتماعي السليم** واضطراب المعايير نتيجة العبث بالقيم وما يمكن أن نجمله بـ«مجتمع ضياع الأمانة».

التنمية في حقبة العولمة

إن ثورة المعلومات وتقدم وسائل المواصلات، وإسقاط الحدود والسدود، والتسارع المذهل، وانفتاح الدنيا على بعضها، وتأثر الإنسان وتأثيره، حيثما كان، بكل ما حوله ومن حوله، رفع من سقف التحديات، وبات يتطلب مؤهلات عليا للارتقاء بالإنسان إلى مستوى عصره، وإن شئت فقل: لاستيعاب عصره، ومن ثم التكيف معه، وبعد ذلك التمكن من الإسهام والشراكة فيه.. إن رؤية عجلة التنمية العالمية المتسارعة بشكل مخيف بدأت تخلف وراءها الكثير من الشعوب والأمم، حيث لا مجال للأغبياء والكسالى في عالم الأذكياء والمنتجين، لدرجة يمكن أن نقول معها: نخشى أن تورث هذه الصورة المفزعة عند الأمم المتخلفة وفي مقدمتها عالم المسلمين، ما يسمى بذهنية الاستحالة، التي تشل الإنسان عن استخدامه طاقاته التي يملكها، إن لم نقل يطورها وينميها.

ونخشى أن نقول: إن حقبة «العولمة» وما أسسته من منظمات التجارة الحرة اليوم سوف تسهم بتكريس التخلف بالنسبة إلى بعض الشعوب وتسرع التنمية المادية بالنسبة للشعوب الأخرى، لقد وحدت الأسعار والأسواق و لم توحد الأجور ومجالات الإنتاج، لذلك نعتقد أن متطلبات إعداد الإنسان وتأهيله، ونحن على عتبة حقبة «العولمة»، لم يعد خياراً، هذا إذا كنا ما نزال على عتبة «العولمة»، فإما أن نكون بعض أشيائها وأدواتها وأسواقها وإما أن نكون ولو بقدر بسيط من شركائها؛ والفرق واضح بين الشركاء والزبائن، بين الأسواق والمصانع، بين إنسان الاستهلاك والتخلف وإنسان التنمية والإنتاج.

إن البؤس والتخلف والجوع والتضخم، الذي تورثه «العولمة» إن لم يتنبّه له سوف يوقع كوارث بدت مظاهرها في أكثر من بلد؛ إنها توحد الأسعار وتفتح

مزيداً من الأسواق، ولذلك فمن أولى آثارها السلبية تكريس الفقر وتعميمه وتركيز الغنى وتخصيصه.

الكثير من الأمم والشعوب اليوم بدأت تتحول إلى أدوات إنتاج؛ لأنها تمتلك السواعد الرخيصة والأيدي العاملة، التي يمكن أن تؤهل فنياً بأبخسّ الأجور، لتكون في خدمة الشركات الكبرى، وتبقى تفتقد القدرة على التفكير والابتكار، تتحول إلى أدوات إنتاج لـ(الآخر) وأسواق استهلاك لمنتجاته.

وفي المقابل، نرى كيف أن الأمم المتقدمة بدأت تفكر بتوفير طاقاتها والاحتفاظ بها للتفكير والإبداع والتصميم والتحول صوب التخصصات الدقيقة النادرة، منها العالم والمفكر والمهندس، ومن غير بلادها اليد العاملة الرخيصة، الأمر الذي سوف يؤدي إلى التحكم بمصائر الشعوب وثقافتها ونوعية إنتاجها وحياتها ومستوى نموها، على الرغم من الوفرة السكانية؛ التي يمكن أن تشكل لها طاقة تسهم في نهوضها؛ وليس ذلك فقط بل تعمل الدول المتقدمة والمتحكمة التي تقود «العولمة» المهيمنة على امتصاص الطاقات المتميزة على مستوى العالم، أينما كانت، وإغرائها بالهجرة إليها والتوطين فيها، فكيف سيكون مصيرنا، في عالم المسلمين، إن كنا بعد لم نصل إلى مرحلة تأهيل العامل الفني؟ بل على وفرة السكان في بعض البلاد الإسلامية قد لا نستغرب أنها ما تزال تستورد اليد العاملة، التي قد لا تتطلب مهارات فنية عليا(!)

وربما يحمل لنا المستقبل نوعاً من تقسيم العمل والإنتاج والتخصص على مستوى الدول، كما هو الحال على مستوى الأفراد في الدول المتقدمة والمؤسسات في المجتمع الواحد، حيث بدأت تظهر دول متخصصة بإنتاج متميز في مجالات متعددة، يتطلع إليه المستهلكون في كل بقاع العالم، وسوف ينشئ ذلك نوعاً من شبكة العلاقات والمبادلات الدولية الجديدة، بحيث تتكامل مجموعة الدول المنتجة أو المتقدمة في حقبة

«العولمة»، فكل دولة أو أمة لها نبوغها واختصاصاتها، ولا بد للدول الأخرى من استدراك ذلك منها ومبادلتها بما عندها، تحت وطأة الحاجة والضرورة.

وقد تصبح الإشكالية أكثر تعقيداً في الدول التي تعاني من التخلف وندرة السكان، حتى ولو حباها الله بوفرة الموارد، حيث الأمر يستدعي التفكير العميق والاستراتيجي: كيف تبني خطتها للتنمية في ضوء إمكاناتها المادية الكبيرة والندرة السكانية والرؤية العالمية لحركة التنمية؟ أين موقعها وما هو دورها؟ ذلك أن الدول اليوم لم تعد تقاس بعدد سكانها ووفرة مواردها بل بمكونات ونوعيات وقدرات إنسانها وحسن اختيارها لدورها وموقعها في حقبة «العولمة».

لذلك نقول: إن المحاولات لاستدراك كل شيء، بات عبثاً من العبث في عالم يتكامل في تخصصاته كما تتكامل المجتمعات والأمم.. فكم من المجتمعات اليوم تملك موارد هائلة من الخامات والأموال يترافق مع تخلف إنسانها وعدم تأهيله، لذلك فسوف تبقى مجتمعات رخوة متخلفة تعيش عالة على معارف وإنجازات (الآخر)؟ إنها تمتلك المال الذي يملأ جيوبها ويؤمن متطلبات بطنها وبقاء نوعها وتفتقر إلى الإنسان البصير في توظيف هذه الخبرات في مشاريع تنموية؛ وإذا كان الاستهلاك أو دخل الفرد هو المعيار الأساس للتنمية فهي من أكثر بلاد الدنيا نمواً، وإذا كان الإنسان معيار التنمية فهي من أكثر بلاد المعمورة تخلفاً(!)

إنها مجتمعات يعيش إنسانها في الوهم الكبير، والجهل الكبير، في أنه قادر على الحصول على كل شيء بما يملك من أموال، وكأن هذه الموارد خالدة مخلدة أبداً، دون أن يحسن شيئاً أو أن يستدرك حتى حاجاته الأولية بنفسه، فبدل أن يحقق له المال النمو ساهم بتخلفه وعجزه، وجعل حياته عالة على غيره، شأنه شأن المعوقين، بل نقول: إن المعوَّق بدأ ينمي قدراته ويساهم بكفاياته، أما هو فارتكس إلى ما هو أدنى من مرحلة الإعاقة.

من متطلبات النهوض والتجاوز

إن موضوع النهوض والتنمية يتطلب، على المستوى الثقافي والتعليمي، نقلات نوعية تقتضي إبداع برامج ثقافية وحلقات تدريبية ليتم التحويل، وذلك:

- **من الاعتماد على الذاكرة**، وقد انتهى دورها تماماً في التقنيات الحديثة، **إلى إثارة الذكاء** وتنميته.
- **ومن الحماس والتوثب** وسماكة الحناجر والضجيج والضوضاء واستجداء الأضواء، **إلى نظرات العقل والاختبار والإحاطة بعلم الأشياء والاختصاص** في شعب المعرفة جميعاً،
- **ومن الغزو الفكري والارتماء على ما عند (الآخر)** بشكل أعشى، **إلى امتلاك القدرة على التبادل المعرفي**، بحيث نعرف ما نأخذ وما ندع، ما يضر وما ينفع،
- **ومن جلد (الذات)** والتوهين من إمكاناتنا الحضارية واحتقارها، **إلى نقد (الذات)**، واكتشاف عوامل القوة والضعف والجرأة وعدم الخوف من نقد الأمور السلبية والتوجيه صوب الأمور الإيجابية، ملتزمين بأدب المناصحة،
- **ومن المواجهة واعتماد العضلة والساعد**، ورفع شعار السيف أصدق أنباء من الكتب، وبذلك خسرنا السيف والكتاب معاً، **إلى الحوار والتعايش**، واعتماد العقل والمعرفة والرأي والتعقل والحوار:

الرأي قبل شجاعة الشجعان   هو أول وهي المكان الثاني

- **ومن المذهبية والتعصب والانغلاق**، الذي يؤدي إلى التوهم في امتلاك الحقيقة كاملة وأن (الآخر) على الضلال المبين، وتنزيل آية ﴿ فَمَاذَا بَعْدَ ٱلْحَقِّ إِلَّا ٱلضَّلَـٰلُ ﴾ (يونس:٣٢)، على غير محلها، وما يورث ذلك من المغالاة وبخس (الآخر)، **إلى المنهجية**، التي تمكن من النظر والفحص والاختبار والانتقاء وتتبع الحقيقة ضمن معايير وضوابط سليمة.
- **ومن تلبس (الذات) بالقيمة** بحيث تصبح (الذات) هي القيمة والقيمة هي (الذات) فنَضِل ونُضِل، إلى **تجريد القيمة من (الذات)**، بحيث يقاس الأشخاص بالأعمال ولا تقاس الأعمال بالأشخاص، ذلك أن الشخصانية هي علة العلل في مجتمعات التخلف.
- **من عقدة تضخيم (الذات)** والتمترس بالألقاب والأنساب والأجناس والأعمال العظيمة الموهومة، واعتبارها مؤهلاً ومجالاً للتمايز والعنصرية، **إلى التسابق بفعل الخير** واعتماد التقوى والكسب الطيِّب والرأي السديد والعمل النافع ميزاناً للكرامة والتفاضل؛ ففي عالم التخلف، حيث القيمة للألقاب والأنساب والأحساب، فعندما يصبح الإنسان مسؤولاً أو منسوباً يغدو فهيماً عليماً بكل شيء، أما في عالم التخصص وتكافؤ الفرص والمساواة فتنعكس المعادلة، فعندما يصبح الإنسان فهيماً متخصصاً مؤهلاً يغدو مسؤولاً عما هو متخصص فيه، وقادراً على الاضطلاع بأمانة العمل.
- **من ذهنية الاستحالة** والعجز واليأس والسقوط وفقدان الأمل، **إلى الاستعانة بالله وعدم العجز واستشعار التحدي** والاستفزاز، الذي يجمع الطاقة،

ويحرك الإمكان، ويثير الفاعلية، ويحرض الهمة، ويشحذ العزيمة، ويشكل الدافعية،

- من **المساعدات الاستهلاكية**، التي تكرس التخلف والتبعية واستمرار الحاجة، إلى **المساعدات الإنتاجية**، التي تؤسس للنهوض والتنمية (من السمكة إلى الشبكة)، وتوصل إلى التنمية المستدامة،

- **من اعتبار زيادة دخل الفرد أو استهلاكه معياراً للتنمية**، والاقتصار في مفهوم التنمية وأبعادها على اعتبار تأمين الطعام والشراب هي غايات التنمية وأهدافها النهائية، الأمر الذي يشكل ارتكاساً للقيم الإنسانية والسقوط إلى مستوى المخلوقات، التي تحكمها الغريزة ويغيب عنها العقل، وهو ما عابه الفيلسوف الشاعر أبو العلاء المعري على مجتمعه بقوله:

تقطعون البلاد طولاً وعرضاً إنما سعيكم لبطن وفَرْج

إلى اعتبار كمية ونوعية الإنتاج المعرفي والمعلوماتي وازدياد عدد مراكز البحوث والدراسات، في شعب المعارف والعلوم الاجتماعية والإنسانية والتجريبية، وامتلاك القدرة على توظيفها واستثمارها لخير البشرية، فإذا اعتبرنا أن المعرفة والمعلومة أصبحت قوة، أصبحت قيمة، أدركنا أن من أبجديات التنمية هي بناء مجتمع المعرفة، وإنتاج المعرفة، واقتصاد المعرفة، وتصدير المعرفة، وتوطين العلوم، واعتماد البحث العلمي كمحرك أساس لعملية التنمية، والارتقاء إلى الشراكة العالمية، وأن معاودة إنتاج المعارف القديمة الموجودة يهدر الطاقة ويكبل التنمية ولا يحركها.

- **من العمل الفردي إلى العمل المؤسسي**، بحيث يكون الفرد في خدمة المؤسسة، وليست المؤسسة في خدمة الفرد، فالمؤسسات في البلاد المتخلفة لا تخرج عن أن تكون خرائب وهياكل تقليدية وذات عناوين كبيرة ومضامين هزيلة، عقيمة أوْ معدومة، بعيداً عن التخطيط والتقويم والمراجعة أو اختبار العطاء؛ لأن ذلك قد يمس (الذات) المقدسة التي تديرها أو تشرف عليها؛ والعمل المؤسسي لا يأتي بالادعاء والتمظهر، فلا يتحقق إلا بالإيمان بتقسيم العمل، فعلياً، وتوفير التخصصات الملائمة، التي تشكل الحواس المطلوبة لعقل العمل وحسن إنجازه والارتقاء بعطاء المؤسسة،
- **من تقديس التراث** والاقتصار على الافتخار بإنجاز السلف وتراث الأجداد، لمعالجة مركب النقص وتغطية حالة العجز، والاقتصار على استرداد الماضي، طباعة ونقلاً من مكان إلى مكان، ومن تجليد إلى تجليد، ومن لون إلى لون، والعجز عن الإنتاج، أو إسقاطه والقفز من فوقه باسم الاغتراف من الكتاب والسنة مباشرة، سواء توفرت الأهلية والأدوات أو لم تتوفر،

إلى استيعاب التراث والإحاطة بمعرفة السلف وفقههم للكتاب والسنة، والعودة إلى الكتاب والسنة من خلال استيعاب التراث وليس القفز من فوقه، وامتلاك القدرة على توظيف هذه المعلومات والمعارف لفهم الحاضر واستشراف المستقبل، والقدرة على تعدية الرؤية التراثية، وتوليد الحلول لمشكلات الواقع، والتهيؤ للمستقبل؛ ذلك أن معظم الجهود التراثية، وما يحيط بها، وينطلق منها من الدراسات الأكاديمية، ما تزال تُعنى بتحقيق النص، وصحة النص، وتوثيق النص، والقليل القليل منها الذي يُعنى بكيفية

إعمال النص في واقع الحياة؛ فتحقيق النص على أهمية ذلك وضرورته إلا أنه يشكل نصف الطريق نحو النهوض، ويبقى في إطار الوسائل، التي يُتطلب تشغيلها، واستكمال النصف الآخر (إعمال النص) لتحقيق الأهداف،

- **من التقليد والجمود** وتقديس التراث وتعظيمه والوقوف عند حدوده (فهوم البشر، الذي يعني توقف الوحي والعقل) دون الوصول إلى الينابيع الأصلية في الكتاب والسنة،

إلى الاجتهاد والتجديد وتحقيق خلود الشريعة ومرونتها وقدرتها على الاستجابة لقيادة المجتمع وحل مشكلاته، والاستجابة لقضاياه، وإطلاق العقل ضمن إطار مرجعية الوحي ليؤدي دوره ووظيفته في الاجتهاد والتجديد وتعدية الرؤية وتحصيل العلوم والمعارف في شتى الاختصاصات، والعمل على تحريك رواكد الأمة والتقدم باتجاه مشكلات المجتمع، وإبداع الحلول، ووضع الأوعية الشرعية لحركة الأمة، في ضوء الإمكانات المتاحة والظروف المحيطة؛

إن التدين المغشوش والفهم المعوج لوظيفة معرفة الوحي، والادعاء بألها تمتلك الإجابة البراجمية لكل شيء، بديلاً للعقل، سوف يؤدي إلى خسارة عطاء معرفة الوحي وعدم إدراك ميدالها، كما يؤدي إلى عطالة معرفة العقل ووظيفتها وميدالها، والانتهاء إلى الفشل والإحباط، ومن ثم الشك بقيم الوحي وقدرتها على تقدم الأمة وتنميتها، والسماح لـ (الآخر) بالامتداد في استعمال وفعل ما يريد بواقعٍ مشلول في استعمال العقل، مطموس في استضاءة الوحي، وبذلك نسيئ من حيث نظن أننا نحسن صنعاً،

- ومن فقه الحيل الشرعية والمخارج إلى فقه المقاصد،

فقد يكون من أخطر إفرازات ذهنية التخلف انكماش وظيفة الدين ودوره، ومحاولات فصله وعزله عن بناء الإنسان والحياة والعمران، ذلك أن التخلف كما يصيب سائر جوانب الحياة ينعكس على فهم الدين ودوره، والعجز عن التمييز بين قيم الدين وصور التدين - كما أسلفنا- فبدل أن يشكل الدين دليل الحركة والحياة، يحدد أهدافها ويبين غاياتها، وينظم علاقاتها، ويرتقي بخصائص الإنسان، ويسمو به، ويدفعه لإبداع وسائله وأدواته وأشيائه، التي تمكنه من تحقيق رسالته في الحياة، ويسير أمام المجتمع، يشكل ريادة وفلسفة ورؤية، وبياناً للناس مسالك حياتهم ودليل سيرهم، تحوَّل إلى السير خلف المجتمع، والحكم على ما يسمح له بالحكم عليه من تصرفاته بعد أن تكون وقعت الواقعة وحصل الفعل، عندها يأتي دور الدين للحكم على الفعل؛ وليس ذلك فقط بل يستدعى الدين لإعطاء الشرعية والمسوّغ والمبرر للفعل البشري، وخاصة في المجال السياسي، لتكييف أو شرعنة الفعل وإيجاد المخارج الشرعية، التي تجسر له القبول عند الأمة المسكينة، التي ما تزال تؤمن بقيم الدين دون أن تدري ما يفعل بها من تزييف الوعي.

وما أكثر فقهاء السلطان السياسي، وما أكثر فقهاء الظلم الاجتماعي والاقتصادي، الذين يفبركون الفتاوى للمؤسسات السياسية والحيل الشرعية للأنشطة الاقتصادية (!)

لذلك فقد نقول: إن المؤسسات السياسية والاقتصادية، التي تدعو إلى فصل الدين عن الحياة إنما تريد بذلك عزل الدين عن توجيه فعلها واستدعائه في الوقت المناسب لتسويغ عملها وإضفاء صفة الشرعية عليه؛ لقد أصبحت هي

التي تسيس الدين، وتحوله إلى هياكل عاجزة عن تدين تلك المؤسسات، وبذلك يكرس التخلف، وتعطل وتنطفئ الفاعلية، أهم محركات التنمية والتصويب، التي يأتي في مقدمتها قيم العقيدة، التي تشكل الدافع والمحرض للإنسان، وبذلك تتحول القيم الدينية لتشكل المانع والمعوق لعقله وسعيه، فيصبح الدين عامل تخلف وعجز، وبذلك يفتقد رسالته ووظيفته وفهمه السليم.

لذلك يمكن القول: إننا إذا لم نتحول من فقه الحيل الشرعية، للوقائع التي لم يكن للدين دخل بنشوئها، من فقه إيجاد المخارج الشرعية للإصابات الواقعة إلى فقه المقاصد، من السير خلف المجتمع لتسويغ فعله إلى السير أمام المجتمع لبيان صواب السعي، ووضع الأوعية الشرعية لحركته وخارطة السعي في ضوء قيم الوحي، فلا سبيل إلى النهوض.

- **ومن الإسقاط للأحكام الشرعية على الواقع** دون دراية وفقه لمكونات الواقع واستطاعاته، **إلى التنزيل المتدرج حسب الاستطاعة وفقه الواقع،**

قد يكون أيضاً من أخطر إفرازات ذهنية التخلف وانعكاساتها على فهم الدين وفقهه ممارسة العبث في التعامل مع الأحكام الشرعية، وغياب مقاصدها الحقيقية، ومناط تكليفها، ومن ثم إسقاطها على رؤوس الناس، دون فقه لواقعهم واستطاعاتهم، التي يتحدد في ضوئها تكليفهم، والمعروف شرعاً وعقلاً أنه إذا فقدت الاستطاعة والوسع لم يرد التكليف أصلاً.

إن بيئة التخلف توهم كثيراً من المتعاطين مع القضية الإسلامية، الذين يندفعون وراء حماسهم، ويحكمون من مخيلاتهم وليس من واقع الحال، أن المجتمع اليوم

يتمتع بصفات وخصائص واستطاعات مجتمع الصحابة، دون القدرة على الفقه والنظر لواقع التردي والتخلف والسقوط والعجز والعطالة، التي تعاني منها مجتمعات المسلمين اليوم، لذلك فما أسهل أن تسقط الأحكام الشرعية عليهم ولو لم تتوفر الاستطاعات المطلوبة لتنزيلها، فيؤدي هذا الإسقاط الأعمى إلى مزيد من التأزم والإشكال بدل أن يساهم بالحل، وتصبح الأحكام الشرعية عبئاً على الإنسان بدل أن تشكل حلاً وفرجاً ومخرجاً له.

فالمعروف أن الأحكام الشرعية كالأدوية، ولكل داء دواءه، فإذا أعطينا الدواء لغير دائه فقد نقتل المريض، أو نكون سبباً في استمرار مرضه وتكريس عجزه، على الرغم من أن ما يُعطى يُوصف بالدواء. لكن ليس كل دواء علاجاً لكل داء، فلابد من فقه الداء قبل وصف الدواء، فحفظ قائمة الأدوية واحتيازها لا يعني فهم مهنة الطب، ومن نخاطبهم اليوم يعانون من أمراض اجتماعية وسياسية وتربوية واقتصادية وليسوا أبا بكر وعمر وعثمان، رضي الله عنه، وإن حاولوا مقاربتهم والتأسي بهم، لنسقط عليهم الأحكام والعزائم التي تتطلب استطاعات عليا، وإنما لا بد أن نمتلك فقه الواقع إلى جانب فقه النص، بل لعل فقه الواقع (محل النص)، هو السبيل لإعمال النص الشرعي والوصول إلى المقاصد والنتائج المرجوة.

فقد تكون مشكلة بناء التدين في حياة الإنسان اليوم بحَمَلة الفقه، الذين يحفظون الأحكام وينقلونها من كتاب إلى (آخر) ليسقطوها على رؤوس الناس، دون إدراك مدى استطاعاتهم، ودون تأهيلهم لهذه الأحكام، ودون

إدراك ما يناسبهم من الأحكام في هذه المرحلة ليتدرجوا فيرتقوا إلى الكمال والاكتمال، الذي يشكل الغاية النهائية.

ولا مخرج من التخلف إلا باسترداد دور القيمة الدينية في تحقيق دافعية الإنسان وتزكية سعيه، إلا بالانتقال من حَمَلة الفقه إلى الفقهاء، ومن الخطباء إلى الخبراء، ومن الحماس للدين إلى الاختصاص في شعب المعرفة جميعاً، الذي يدعو إليه الدين.

إن محاولة إسقاط الأحكام على واقعٍ ما دون معرفة إمكاناته واستطاعاته ومشكلاته وأولوياته أو -كما أسلفنا- دون فقهٍ لهذا الواقع بكل مكوناته، والاقتصار على فقه الحكم الشرعي أو فقه النص – هذا إن لم نقل: إن فقه النص يقتضي فقه محله، يقتضي فقه الواقع – نخشى أن نقول: إن الذين يمارسون إسقاط الحكم على الواقع دون فقه يحفظون النص ولا يفقهونه، وينتهي الأمر بهم إلى العزلة عن المجتمع شيئاً فشيئاً، وتراجع الثقة بهم، لعدم قدرتهم على تقديم العلاج الشافي لمشكلاته، الأمر الذي يؤدي إلى الإحباط النفسي عند بعض أفراد المجتمع، الذين يعجزون عن التفريق بين الصورة والحقيقة، بين نصوص الدين ومقاصده وصور التدين المغشوش، وقد يدفعهم هذا الإحباط إلى طلب الحل لمشكلاتهم من (الآخر)، كما يؤدي بحفظة الأحكام والنصوص بلا فقه لها إلى العزلة عن ضمير المجتمع وواقعه.

والإشكالية الكبيرة، التي تأتي كثمرة لفقهٍ محزن وفكر بائس ونظر قاصر، الظن أن المشكلة في المجتمع، وليس في تعاطيهم ومقارباتهم الشرعية، فيقررون الانسحاب من المجتمع لينغلقوا على أنفسهم، ويتمحورون حول ذواتهم،

ويزعمون أُنهم إنما يشـــكلون نواة مجتمـــع يثير الاقتـــداء، فهم لا يُعجبون إلا بفكرهم وإنجازهم، ويتوهمون أُنهم على الحق المطلق بما يحفظـــون مـــن أحكام، وغيرهم على الباطل المطلق لعدم التزامه واستجابته لمـــا يحفظـــون ويرون للأحكام، وتأتي النتائج مخيبة للآمال؛ لإنـــهم يحملون من الإصابات ما تحمله المجتمعات وزيادة، ففاقد الشيء لا يعطيه.

وبذلك تتشكل طوائف تُعجب بذاتها وأدائها، وتستنكف عـــن المـــشاركة، وتحكم على المجتمعات بأحكام جائرة، وتقيم السدود بينها وبين محل الدعوة ومجالاتها، وتدع الكثير من دوائر الخير، التي لو توسعت فيها لكثـــر الخـــير، وتتنكر بفعلها لما تدّعيه من أن الإنسان مفطور على الإسلام، وأن الإشكالية فيهم بعطب الوسائل الموصلة للإسلام إلى الناس، وعندها يتحول الإسلام من قيم ترتقي بخصائص الإنسان، وتنمي قدراته، وتطهر سلوكه، وتحرضه على العمل، أساس التنمية، وتعتبر ذلك عبادة، إلى معوق وســـبب في التخلـــف والعجز، خاصة عند الذين يرون الصورة ويعجزون عن إدراك الحقيقة، وبدل أن يكون الدين وسيلة نهضة وتقدم يتحول إلى أداة تخلف وتراجع وجمـــود، وتكثر الصيحات التي تتهمه وتجعله سبب التخلف وتطالب بفصله عن حياة الناس وسياسة أمورهم.. وهذه إحدى الكوارث وظواهر التخلـــف، بـــل تكريس التخلف أو تنمية التخلف.

ملامح على طريق النهوض

ويمكن لنا أن نجمل بعض الأبعاد الغائبة والمطلوب استحضارها والبدء في تمثلها لرؤية النهوض، مع اعترافنا أن المعادلة صعبة والتركة ثقيلة، وأن الأمنيات والأحلام شيء والقدرة على التعرف على الإمكانات والتخطيط لتنميتها وترقيتها وتوظيفها شيء آخر، فالقضية التنموية ليست تعاملاً أصماً مع المادة وآلات الإنتاج، بحيث يتحول الإنسان إلى آلة، وإنما هي فكر وفعل، نية وعمل، معاناة وصبر، خطأ وصواب، ومحاولة تحتمل الفشل والنجاح والاستفادة من التجربة.

ويبقى تشكيل الإنسان وثقافة الارتقاء بقدراته ومهاراته وخصائصه وبناء فاعليته هو الأساس في العملية التنموية، في الحركة التنموية؛ فالإنسان كان ولا يزال هو معيار التنمية وهو وسيلتها، وهو هدفها، فكيف نعدّ الإنسان (العَدْل) القادر على العطاء في كل الظروف والأحوال ونغادر الإنسان (الكَلْ)، الذي أينما ترسله لا يأتي بخير؟

لذلك، فما نقدمه يعتبر ملامح وصوى على الطريق الطويل، يفتقر إلى متخصصين في شعب المعرفة المتعددة لتحويله إلى خطط وبرامج؛ لأن هذه الملامح لا تخرج عن كونها تساهم فيما نعتقد ببناء المناخ الذهني والقناعات، التي تشكل الحواضن الغائبة والبيئة المناسبة لرحلة التنمية العتيدة.

– من التلقين إلى التفكير:

– **فعلى المستوى التربوي والثقافي**، نعتقد أنه طالما يقوم التعليم على التلقين والتوجُّه صوب الذاكرة وحشوها وتحويلها إلى وعاء تكتفي باستقبال ما يصب فيها، تكتفي بالنقل من جيل إلى جيل، ومن كتاب إلى آخر، ومن صفحة إلى أخرى، بدون قدرة على الفرز والاختيار والاختبار والتفكير، فهذا بعمومه حملٌ للعلم وتسجيلٌ له وليس علماً وتعليماً، حملٌ للفقه وليس فقهاً يحدث إبداعاً وتغييراً وارتقاءً، إنه تكديس يتم

بشكل آلي وليس إبداعاً وكشفاً وتفكيراً وملاحظة، وكم ستكون الكارثة العلمية والثقافية الكبيرة إذا علمنا أن الثورة التقنية استعاضت عن الذاكرة واستغنت عنها وقدمت ما هو أكثر حفظاً وحافظة منها.

هذا النسق من التلقين والتكديس وعدم التفكير والتدريب والملاحظة يقود بطبيعته إلى اتخاذ مواقف على غير علم، والقيام بممارسات ارتجالية، تحمل الكثير من سوء التقدير للمواقف والإمكانات والتداعيات المطلوبة والآثار السلبية، التي يمكن أن تترتب على النقل.

كما أن هذا النسق من التعلم والتعليم والتربية تنعدم فيه الشراكة الفكرية والإفادة من (الآخر) والانفعال بالمعلومة والمعرفة وإدراك قيمتها ومعرفة أبعاد استخدامها وتوظيفها، كما أنه يقود إلى التمحور حول الأشخاص الأكثر حفظاً واستحضاراً وليس حضوراً، تُصنع لهم هالات وألقاب ومناصب وأبّهات تعشي العيون وتساهم باستمرار رحلة الضلال الثقافي والعقم التعليمي.

كما أن هذا النسق من التعليم يسير بعكس اتجاه التنمية و«التزكية» معاً، ويقود إلى بروز الرجل الملحمة، الذي يمارس الوصاية العلمية والفكرية والعقلية، التي تتطلب تقزيم الآخرين وتكثير الأتباع وإسقاط فكرة الأنداد أصلاً، الرجل الملحمة الذي يعلم كل شيء، ويحتوي على كل المعارف، ويجيب عن كل الأسئلة، في شتى العلوم والفنون، فهو العالم العارف بكل شيء، إنه بالمجمل عدو التنمية الفكرية والثقافية؛ لأنها تؤثر على مكانته وتؤدي إلى منازعته مواقعه.

وعلى ذلك، فليس صاحب الفضيلة، العالم العلامة، الحبر الفهامة الأوحد، العارف بالله، الذي انتهى إليه علم الأولين والآخرين، العالم الأوحد، في المجال

الفقهي الديني، بأقل خطورة على العلم والتعليم والمعرفة من الزعيم السياسي الملهم الأوحد، العبقري، القائد الفذ، المناضل، في كل شيء، ونعتقد أن ذلك كله من إفرازات التخلف، ومن عطاء التعليم المغشوش، وثمرة لمناخات وهم العافية وصناعة هياكل كرتونية لا تسمن ولا تغني من جوع، والظن بأننا نحسن صنعاً.

وأبسط قواعد المنطق، التي تعتبر ألف باء العلم والأدب العلمي أو أدب المعرفة، تفيد – كما أسلفنا– أن «الحكم على الشيء فرغ عن تصوره»، وأن منهج الله يؤدبنا ويرقينا ويزكينا بقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ﴾ (الإسراء:٣٦)، بعيداً عن الارتجال في النظر والحكم والفقه؛ لأن الادعاء بمعرفة كل شيء نوع من العبث والكذب، حيث لا يتسع لهذا الادعاء العقل ولا العمر ولا تحتمله مساحة العلم اليوم، فالذي يدعي العلم بكل شيء يمكن أن نقول: إنه لا يحيط بعلم شيء.

لذلك، إذا أردنا أن نأخذ الكتاب بقوة ومسؤولية ونعي ما فيه، استجابة لقوله تعالى: ﴿خُذُواْ مَآ ءَاتَيْنَٰكُم بِقُوَّةٍ وَٱذْكُرُواْ مَا فِيهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ (البقرة:٦٣)، فلابد لنا من التحول من التلقين في التعليم، الذي لا يكون إلا عند بعض المبتدعة في الدين للموتى، إلى التدريب على ممارسة التفكير والنظر والملاحظة.

– التخصص العلمي والمعرفي:

من هنا تبرز أهمية تقسيم العمل، وأهمية التخصص في شعب العلم والمعرفة، ودور ذلك في الإتقان والتكامل والتفاعل وتفجير الطاقات المبدعة وتوظيف الإمكانات كلها، لتشكل بمجموعها شبكة العلاقات الاجتماعية المنتجة، وتصب جميعها في نهر الحياة المتدفق تنمية، تصوّب مجراه، وتزكي عطاءه، ليكون إنتاجه وعطاؤه في سبيل سعادة الإنسان وتحقيق كفايته، والله سبحانه وتعالى يقول:

﴿فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ﴾ (التوبة:١٢٢)؛ واستدراك هذه التخصصات في شعب المعرفة جميعاً يعتبر ديناً من الدين، وفرضاً من فروض الكفايات، ومرتكزاً أساساً من مرتكزات التنمية.

وتحقيق الكفاية في المجالات جميعاً هي التنمية، والأمة تبقى محملة بالأوزار والآثام إذا لم تقم بهذه الفروض وتؤديها على الوجه الأكمل، وليس مجرد مباشرتها يخرج من عهدة التكليف.

وهذه الفروض – كما أسلفنا – إضافة إلى ما تحمله من البعد الاجتماعي والاقتصادي والإنساني، تتضمن الدافع والمحرض والمحرك، وتربي الضمير والوازع الديني واستشعار الثواب على القيام بها والعقاب على تركها، خاصة إذا علمنا أن الذي يختارها تصبح بالنسبة له فرض عين لا يجوز التخلي عنها، ومن هنا ندرك دور العقيدة الإيجابي في إحداث التنمية.

وكم ستكون الجريمة كبرى في حق الأمة والعلم والتعليم والتربية والثقافة والدين والتنمية وبناء الحضارة عندما تقودنا ذهنية التخلف والتدين المغشوش إلى انكماش مفهوم فروض الكفاية، وقصرها على المقابر والمدافن، وعندما نرى شواهد على تكريس التخلف من أن الكثير ممن تخصصوا بشعب العلوم والمعارف من مثل الطب والهندسة والزراعة والصناعة والبيولوجيا والبيئة وعلوم الأرض لا يستشعرون أهميتها ولا يدركون أبعادها العقدية ودورها في النهوض والتنمية، فيغادرونها باسم الدعوة والحماس الديني إلى منابر الوعظ والإرشاد، ويدعون بهذا الجروح مفتوحة في جسد الأمة، وليس ذلك فقط وإنما الجراءة على التنظير لنهضة الأمة ومحاولة حل إشكالية التخلف، دون أن يدركوا أنهم أدلة التخلف وإشكالياته ومعوقاته.

إن المشكلة، كل المشكلة، عندما يتحول من يدعي الانتساب إلى أهل الحل والعقد إلى سبب في إشكالية التخلف؛ وما يترتب على ذلك من توريثهم الاجتماعي والعلمي لهذه العقلية والثقافة أيضاً هو الذي يكرس التخلف ويؤكد التبعة والحاجة لامتداد (الآخر) واستدعائه.

- التزكية بدل التنمية:

إن المفهوم الشائع والمترسب في الأذهان أن مصطلح التنمية المستخدم عالمياً غالباً ما ينصرف إلى اعتماد المعيار المادي في الإنتاج أو في الاستهلاك على حد سواء، دون إدراك الأبعاد الحقيقية للعملية التنموية وشموليتها والتفافها إلى أهمية تنمية الإنسان ودوره في عملية التنمية؛ لذلك فقد يكون مفيداً هنا أن نشير إلى أن الإسلام استخدم مصطلح «التزكية» الجامع بمعنى تنمية خصائص الإنسان ووسائله المادية، لما في هذا المصطلح من بعد أخلاقي وإنساني ونفسي وديني، إن صح التعبير، ذلك أن التنمية ليست عملية مادية تتم ضمن الارتقاء بوسائل الإنسان وأشيائه، بعيداً عن تطوير قدراته والارتقاء بخصائصه وصفاته وإنسانيته وأخلاقه؛ لأنه محل التنمية وهدفها ووسيلتها في الوقت نفسه؛ فـ«التزكية» تعني - فيما تعني- الطهارة والنمو؛ والطهارة قبل النمو؛ لأنها المؤشر الصحيح لحركة التنمية وتحديد أهدافها، وتخليصها من آثامها، وتحويل رحلة المعرفة لتكون في خير الإنسانية.

وقد يكون مصطلح «التزكية» هو الأكثر دقة ودلالة على مفهوم التنمية، في الرؤية الإسلامية.

فـ«التزكية» تعني الطهر والطهارة في النفس والفعل، كما تعني النماء والزيادة المنضبطة بضوابط الحل والحرمة والنفع والضرر، في الكسب والإنفاق، في الإنتاج والاستهلاك.

فـ«التزكية»: هي الطهورية المتأتية من معرفة الوحي لحركة الإنسان، والمطلوبة لسعيه، التي تشكل الدافع للارتقاء بخصائص الإنسان ومعارفه، والرفع من قدراته وبناء مهاراته، والمصاحبة لكسبه، وإنفاقه، أو لإنتاجه واستهلاكه.

وخلاصة القول: إن خيانة الأمانة، التي تعني غياب الإيمان الصحيح فـ«**لا إِيمَانَ لِمَنْ لا أَمَانَةَ لَهُ وَلا دِينَ لِمَنْ لا عَهْدَ لَهُ**»[1]، والتزكية المطلوبة كشرط للفعل التنموي، التي تمارس يومياً في معظم المواقع، وذلك بإيكال الأمر لغير أهله واتخاذ الرؤوس الجهال، لتكون محل رأي وخبرة، هي عقدة التخلف ومعادلته الصعبة في حياة المسلمين على الأصعدة كلها.

والرسول ﷺ يعتبر أن ضياع الأمانة من علامات الساعة، وذلك عندما سئل عن إماراتها: فقال: «**فَإِذَا ضُيِّعَتِ الأَمَانَةُ فَانْتَظِرِ السَّاعَةَ**»، قَالَ السائل: كَيْفَ إِضَاعَتُهَا؟ قَالَ: «**إِذَا وُسِّدَ الأَمْرُ إِلَى غَيْرِ أَهْلِهِ فَانْتَظِرِ السَّاعَةَ**»[2]؛ ذلك أن ضياع الأمانة يؤدي إلى اختلال نظام الحياة وسيرورتها، ويؤذن بالانتهاء حتى الانقراض.

إن عملية التنمية والنمو، التي تؤطرها معرفة الوحي بالتطهير، وتحركها معرفة العقل صوب أهدافها المشروعة بالنمو والتنمية، هي الركيزة الأساس، خاصة إذا عرفنا أن الإسلام اعتبر العمل هو أساس التنمية وركيزتها، وأن من عبادة

---

(١) أخرجه أحمد.

(٢) أخرجه البخاري.

المسلم وعبوديته استفراغ طاقته وجهده في العمل والإنتاج، أدركنا دور معرفة الوحي في تحريك عجلة التنمية، فالرسول ﷺ يقول: «**إنْ قَامَتِ السَّاعَةُ وَبِيَدِ أَحَدِكُمْ فَسِيلَةٌ فَإِنِ اسْتَطَاعَ أَنْ لا يَقُومَ حَتَّى يَغْرِسَهَا فَلْيَفْعَلْ**»[1]، فهل فضل العمل وثواب الغرس بين يدي الساعة يعادل حاجة الإنسان إلى التوبة والاستغفار، ويقدم عليها، ويشكل الأولوية للفعل، حيث انتهت الحياة وقد أصبحت الآخرة يقيناً من اليقين؟

ويبقى سؤال النهضة قائماً وملحاً ومستمراً، والإجابات عنه متعددة ومتنوعة، لكنها إلى الآن غير مقنعة؛ لأنها فشلت على المستوى السياسي والاجتماعي والثقافي، وحتى الاقتصادي والتنموي؛ وإن ادعى لها أصحابها النجاح فلا تخرج عن إنجازات إعلامية تساهم بتضخيم الحالة الغثائية، التي يأتي بها السيل، فلا تكتفي بالانتهاء والمضي بسرعة، وإنما تجرف معها ما هو موجود، مما يمكن أن ينفع بعضه للبناء عليه.

---

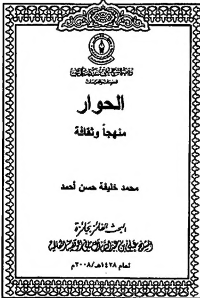
(١) أخرجه أحمد.

الفهرس

يصدر قريباً:

الحوار.. منهجاً وثقافة

في إطار إصدارات «جائزة الشيخ علي بن عبد الله آل ثاني للعلوم الشرعية والفكر الإسلامي» يصدر قريباً الكتاب السابع بعنوان: **«الحوار منهجاً وثقافة»**، للأستاذ الدكتور محمد خليفة حسن أحمد، ليعمل على المساهمة في استرداد ثقافة الحوار إلى حياة مسلمي اليوم، وتفكيك التعصب المذهبي والطائفي، وتوسيع دائرة المشترك الإنساني، وتأكيد قيمة الحوار في تاريخ الدعوة، والمكانة العظيمة التي اكتسبها في الإسلام وحضارته، حيث كان هو وسيلة البيان والبلاغ، ووسيلة المسلمين في فهم دينهم، وفي الدعوة إليه، وفي التبادل الثقافي وبناء تراثهم الفكري ومنجزاتهم العلمية، وكان أداة المنهجية لجمع المعارف والمعلومات، كما كان وسيلة المسلمين في الاتصال بغيرهم، وهو أساس العلاقات الدينية مع غير المسلمين، وعلامة مهمة من علامات التقاء الحضارة الإسلامية بالحضارات الأخرى عبر التاريخ.



ويتناول الموضوعات الآتية:

- منهجية الحوار: مقدماته، شروطه، آدابه، عوائقه.
- مشروعة الحوار في الكتاب والسنة.
- الحوار الداخلي (بناء الذات) والحوار الخارجي (التعايش وبناء المشترك الإنساني مع الآخر) (لتعارفوا).
- الإسلام بين الحوار والمواجهة (نظرية صراع الحضارات).
- وسائل بناء ثقافة الحوار.
- من ثمرات الحوار في الدعوة والتربية والثقافة والإعلام.